الشركات النفطية متعددة الجنسيات

وتأثيرها في العلاقات الدولية

الشركات النفطية متعددة الجنسيات

وتأثيرها في العلاقات الدولية

د. محمد خيتاوي

الشركات النفطية متعددة الجنسيات وتأثيرها في العلاقات الدولية.

تأليف : د. محمد خيتاوي

سنة الطباعة: ٢٠١٠ م.

عدد النسخ: ١٠٠٠ نسخة.

الترميز الدولي (ISBN) : 978-9933-439-31-6

جميع العمليات الفنية والطباعية تمت في:

دار مؤسسة رسلان للطباعة والنشر والتوزيع

يطلب الكتاب على العنوان التالي:

دار مؤسسة رسلان

للطباعة والنشر والتوزيع

سوريا ـ دمشق ـ جرمانا

هاتف: ٠٩٦٣ ١١ ٥٦٢٧٠٦٠

تلفاكس: ٠٩٦٣ ١١ ٥٦٣٢٨٦٠

ص. ب: ٢٥٩ جرمانا

ملاحظات عامة حول المصطلحات والأسماء التجارية المتداولة في هذا البحث:

١- النفط الخام

قد يلاحظ القارئ من خلال هذه الدراسة استعمال مصطلحات وكلمات مختلفة تتداولها معظم الكتب والصحف ومختلف وسائل الإعلام في مجال الطاقة. تستعمل كلمة " نفط " للإشارة إلى الزيت الخام المستعمل للمحروقات.

ومواقع الغاز الطبيعي (LNG) أو ما يسمى بالغاز الطبيعي المميع أو السائل الذي يسوّق مثله مثل النفط الذي هو سائل، هي في الحقيقة مواقع هادروكربونية مستخلصة من تدفقات الغاز الطبيعي والتي تحولت فيما بعد إلى غازات بترولية سائلة (LPG) كالبروبان والبوتان المستعملة للطبخ والتدفئة والفلاحة إلى غير ذلك من الاستعمالات الأخرى بما فيها السيارات التي يستعمل فيها غاز البترول السائل (LPG) كوقود عوض البنزين التقليدي.

وكلمة نفط مأخوذة من اللغة الفارسية "نافت" أو "نافتا" وهي تعني قابلة للسيران.

أما كلمة " بترول "، فهي مشتقة من كلمتين لاتينيتين هما: "بترا" (PETRA) التي تعني الصخرة، وأوليوم (OLEUM) التي تعني الزيت (PETROLEUM)، ولهذا يدعى بزيت الصخور أو "الزيت الصخري". إضافة على الزيت الخام، تستعمل هذه الكلمة كذلك للإشارة إلى المنتجات المستخلصة من النفط عن طريق التكرير (كوقود الطائرات أو الكيروزين، وزيت الديزل الثقيل وزيت التشحيم، وبنزين السيارات، وزيت الإنارة، إلخ...). وإن كانت تستعمل في بعض المواضع، عند الإشارة إلى كميات التصدير والاستيراد، بمعنى منتوجات التكرير والنفط الخام معاً.

وكلا المصطلحين يدلان على المادة الخام وقد فضلت استعمال كلمة " النفط " للتعبير عن هذه المادة التي هي عبارة عن السائل المعدني المتواجد طبيعياً في باطن الأرض والذي يسمى بعد اشتهاره " بالذهب الأسود " كونه يختلف بين البُنّي الفاتح إلى اللون الأسود الداكن، عوض الكلمة الإنجليزية بترول (Petrol)، وكلتا الكلمتين متداولتان ومستعملتان اليوم.

٢- أسماء شركات النفط

قد يلاحظ القارئ كذلك أن معظم شركات النفط غيرت أسماءها اليوم بالنسبة لما كانت تحمله من أسماء في الماضي. ومن خلال الفترة التي غطتها هذه الدراسة، لم تغير أسماء الشركات فحسب، ولكنها اندمجت مع بعضها البعض بحيث صارت عملاقة أكثر مما كانت عليه لما كانت تسمى الشركات العظمى. فمثلاً اسم ستاندارد أويل أوف كاليفورنيا تغير إلى شيفرون كوربوريشن (CHEVRON CORPORATION) سنة ١٩٨٤ بعدما كانت تسمى " روكفيلر ستاندارد أويل كومباني " في سنة ١٩٠٦، ثم بعد ١٩٨٤ اندمجت مع الشركة العظمى الأخرى غولف (GULF).

وكذلك شركة موبل (MOBIL) كانت تسمى منذ تأسيسها "سوكوني- فاكوم أويل" (SOCONY-VACCUM OIL) وانضمت إلى شركة ستاندارد أويل أوف نيوجيرسي لتصبح في سنة ١٩٩٣ تسمى (Mobil Oil Company) وأخيراً MOBIL. كما أن بعض الشركات قد اندمجت في مطلع القرن الحادي والعشرين فمثلاً، اندمجت شيفرون (CHEVRON) سنة ٢٠٠١ مع تكساكو (TEXACO) لتصبح شيفرون- تكساكو. وكذلك في نفس الفترة، اندمجت BP مع أموكو (AMOCO) لتصبح (BP-AMOCO). وكذلك الشأن فيما يخص إكسون EXXON التي كانت في بداية الأمر تسمى " ستاندرد أويل كومباني أوف روكفيلر " سنة ١٨٩١ لتسمى فيما بعد " ستاندرد أويل أوف نيوجيرسي " أو"ESSO" حتى سنة ١٩٧٢، حيث أصبحت تسمى EXXON. وبعد ذلك، اندمجت مع العديد من الشركات الصغرى والمتوسطة التي اشترتها مثل (Gas Company) سنة ١٩٨٧ وOIL LTD" Imperial الكندية سنة ١٩٨٧، لتصبح من أكبر العمالقة في العالم لما انضمت إليها شركة MOBIL لتصبح تسمى أخيراً EXXON-MOBIL في أواخر القرن العشرين. ولا ننسى أخيراً انضمام الشركات الفرنسية المعروفة مثل TOTAL وELF وERAP وFINA التي كانت تنافس الشقيقات السبع، وتجاوباً مع موجة سياسة التعاظم التي ألمت بالشركات النفطية الكبرى، اندمجت هي الأخرى مع بعضها البعض بروح تضامنية وتنافسية أمام العمالقة الآخرين لتصبح من جهتها تسمى TOTAL-ELF-FINA التي بدورها انضمت إلى حلبة الصراع التنافسي العالمي مع الأقوياء.

المقدمة

تعتمد هذه الدراسة على أهمية الشركات النفطية متعددة الجنسيات وما تكتسبه من تأثير على العلاقات بينها وبين الدول التي تتعامل معها في مجال صناعة وتسويق النفط. إنّ الأهمية القصوى التي يحظى بها النفط بالنسبة للدول التي تمتلك هذه الثروة وتصدرها والدول التي تستهلكها، بل بالنسبة للإنسانية جمعاء، جعلتنا نتطرق لهذا الموضوع لما يكتسيه من عناية تميّز خصوصيته. وليس من المبالغة في شيء أن يوصف العصر الحديث هذا بعصر النفط. وليس من المبالغة أيضاً أن نجد الصحفيين والكتاب والخبراء الاقتصاديين وصناع القرار مهتمين، كل في تخصصه بدراسة الجوانب المختلفة التي تعتمد عليها هذه المادة الضرورية منذ اكتشافها إلى تسويقها مروراً بمراحل التكرير والنقل والتسعير وما لها من تأثير في العلاقات الدولية.

ومعلوم أن النفط فرض نفسه كسلعة استراتيجية منذ الحرب العالمية الأولى مع الأهمية التي أعطاها له الأميرال ونستون تشرتشل بفضل انتصاره في هذه الحرب، وتعزّز هذا الفرض خلال الحرب العالمية الثانية عندما حاول جيش أدولف هتلر أن يصل إلى آبار باكو النفطية بالاتحاد السوفياتي (سابقاً) وقام باحتلال رومانيا ليؤمن امداداته النفطية. ومع نهاية الحرب الأخيرة، تحول النفط من سلعة تجارية عالمية ضرورية للطاقة والتطوّر التكنولوجي والمواصلات والصناعات المختلفة إلى سلعة استراتيجية خارجة عن نطاق العولمة بحيث تحولت المناطق المنتجة إلى مناطق استراتيجية " من شأنها " أن تكون آمنة لعمالقة هذا الكون. فقد كانت الولايات المتحدة بصفتها القوة العظمى السبّاقة في اكتشاف النفط عندها كما كانت سباقة للتهديد باحتلال منابعه أينما توجد.

أولاً: بصفتها مركز النظام الدولي الجديد بوجود معظم المؤسسات المؤثرة على أراضيها مثل الأمم المتحدة، وصندوق النقد الدولي، والبنك العالمي، ومقرات الشركات متعددة الجنسيات.

ثانياً: نظراً لقوتها السياسية والاقتصادية والعسكرية المهيمنة على العالم الغربي والديمقراطي بصفة خاصة.

وإذ حرصنا كل الحرص على إخراج هذا البحث، مركزين كل الجهد على نشأة النفط وقيمته، مع الأحداث المتلاحقة في تطوّره على الصعيد النفعي والاقتصادي في الولايات المتحدة وفي العالم، ارتأينا كذلك أن نسلط الضوء على جانب الدور الذي تلعبه هذه السلسلة الواسعة والمتشعبة من العلاقات التي نشأت عن التنقيب، والصناعة، والتجارة النفطية وضبط الأسعار من جراء سياسات الشركات النفطية متعددة الجنسيات منذ إنشائها وتسييرها للنظام العالمي وتأثيرها في صنع القرار.

ومن الطبيعي أن تركّز دراستنا هذه على الجوانب التأثيرية في العلاقات الدولية من جراء الصناعة النفطية ودور الشركات النفطية العظمى التي أصبحت وكأنها تسير هذا العصر وليس الأنظمة السياسية. ولكن لما كانت عوامل المصالح الاقتصاديةوالسياسية قد أصبحت أهم في كثير من الأحيان من العوامل الأخرى في تقرير شكل العلاقات بين الدول المضيفة والاستثمارات الأجنبية، فإنه لا يمكننا أن نتغاضى عن هذه العوامل بصفة كاملة.

لقد ارتبط تاريخ النفط والصناعات النفطية منذ نشأتها بمجموعة من التناقضات العميقة في الاقتصاد النفطي الرأسمالي، والمرتبطة أساساً بالسيطرة الكاملة والمطلقة على الإنتاج والنقل والتسويق والتسعير. ولمّا كانت مختلف المراحل المرتبطة مباشرة بإنتاج النفط وصناعته، تتطلب استخدام الوسائل التكنولوجية المتطورة للتنقيب، والحفر، والإنتاج، والنقل، والتكرير، احتدم الصراع بين الدول الاستعمارية والإمبريالية من أجل السيطرة على منابع النفط وأسواقه في المستعمرات وشبه المستعمرات. إذ أن الشركات النفطية العظمى، والمتميزة بالمستوى العالي للاحتكار، وخاصة الشركات الأمريكية، سيطرت سيطرة تامة على عمليات الإنتاج العالمي للنفط لمدة طويلة من الزمن وحققت أقصى الأرباح في جميع المراحل من آبار للنفط إلى محطات التوزيع من دون أي منازع.

مع العلم أن هذه الشركات الاحتكارية العملاقة كانت تتبع كل الأشكال والأساليب التي يتبعها الاستعمار القديم والجديد في سبيل تحقيق الأرباح الطائلة مهما كانت الظروف والوسائل، وتحويلها إلى البنوك المركزية للوطن- الأم سعياً لدعم ميزانية الدول الصناعية القوية على حساب الدول المنتجة أولاً، ثم على حساب الدول الرأسمالية غير المنتجة للنفط قصد استغلالها كلها في هذا المجال. وقد تلجأ هذه القوات

في بعض الأحيان إلى استعمال الحرب عندما تلوح في الأفق أزمة نفطية قد تخنق تدفق هذه المادة الضرورية، لاسيما بعد "الصدمة النفطية الأولى" (حرب أكتوبر ١٩٧٣)، ثم بعد الصدمة النفطية الثانية (حرب الخليج الأولى ١٩٨٢ – ١٩٨٨)، ثم بعد " الصدمة الثالثة " (حرب الخليج الثانية واجتياح الكويت من طرف العراق ١٩٩١). مما أدى لا محالة في النهاية إلى احتلال العراق من قبل الولايات المتحدة ووضع ثروته النفطية في قبضة الاحتلال الأمريكي سنة ٢٠٠٣.

ومنذ أن تم اكتشاف النفط في الشرق الأوسط في أوائل القرن الماضي، أصبح النفط أحد أهم المجالات الاقتصادية الحيوية والضرورية في استراتيجية الاقتصاد الرأسمالي الاحتكاري. وبما أن نفط الشرق الأوسط، بالإضافة إلى كونه مورداً لأرباح جديدة، وسوقاً جديدة للتعامل التجاري الرأسمالي، فإنه يشكل على الدوام امتزاجاً لاستغلال الثروة النفطية أينما كانت، واستغلال قوة العمل المحلية، وسيطرة المكانة الاقتصاديةالعالمية، والاستراتيجية العسكرية.

ولا غرابة في القول إن الشركات النفطية الاحتكارية اتبعت كافة الأشكال والأساليب التي تشكل دعماً أساسياً في ميزان المدفوعات للدول الإمبريالية للتّهافت على حقول النفط. إذ فرضت شروطاً في غاية القسوة والإجحاف لأعمالها في بلدان الخليج العربي وأمريكا اللاتينية والبلدان الأخرى الغنية بهذه الثروة عن طريق الامتياز وطرق الاستعمار القديم مع عدم مراعاة حاجات الدول المضيفة.

ولربما نكون قد ركزنا في دراستنا هذه أكثر على المجال النفطي في منطقة الشرق الأوسط، خاصة كون هذه المنطقة لا تزال منطقة غنية ذات قيمة استراتيجية عظمى في معترك العلاقات الاستراتيجية الدولية، ومسرحاً لصراع عنيف على ثرواتها النفطية بين الولايات المتحدة الأمريكية التي تمثلها هذه الشركات، وباقي دول أوروبا الغربية الاستعمارية لاستغلال هذه المنطقة التي تغص بالثروات النفطية. ومن هذا المنطلق، ارتبط تدخل الصراع على السيطرة في منطقة الشرق الأوسط بصورة وثيقة بين الشركات الاحتكارية الأمريكية والشركات البريطانية والفرنسية حيث تمت القبضة الحديدية على المنطقة من قبل الشركات الأمريكية والتقسيم الاقتصادي الرأسمالي حسب السيطرة الأمريكية.

إن السوق النفطية، كانت ولربّما لا تزال لوقت ما، تعاني من " تخمة نفطية " وفائض نفطي، وهي معاناة تثير أشد العجب إذا عرفنا أن هذه السلعة هي سلعة ناضبة لم تكتشف لها البدائل بعد، وحتى إن اكتشفت بعض البدائل للطاقة، فإنها ذات قيمة باهظة، وهي ظاهرة جديدة تضاف إلى ظواهر النفط العجيبة السابقة، إذ أنه في السبعينات، خصوصاً بعد حرب رمضان ١٣٩٣ هـ (١٩٧٣م)، كل الدراسات التي فاضت بها المكتبة العالمية عن مستقبل العالم لم تجر أية دراسة جدية حول مستقبل الطاقة، ولم يمض على ذلك عشر سنوات حتى وجد العالم نفسه يتحدث عن قصور في الطاقة، وذلك دليل آخر على علاقة النفط بالسياسة.

بالمقابل، فإنّ الشركات النفطية الوطنية للدول المنتجة وعلى رأسها الحكومات العربية والإسلامية تمكنت تدريجياً، من انتزاع بعض السيطرة على ثرواتها ولاسيما في موضوع الأسعار وضبط سياسة نفطية موحدة. الأمر الذي أمكنها، وعلى درجات متفاوتة، من توظيف العوائد النفطية لخدمة أهداف التنمية وتحقيق جزء كبير من هذه الإنجازات، بفضل العمل الجماعي الذي أنشئت من أجله منظمتان عظيمتان هما: منظمة البلدان المصدرة للبترول (OPEC) ومقرها فيينا (عاصمة النمسا)، ومنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (OAPEC) ومقرها الكويت. الأمر الذي جعل هاتين المنظمتين تسنان قوانين أصلية لها وتصدر القرارات الدولية التي تكرس سيادتها على ثروات الدول المنتجة.

ولكن الدول المصنعة المستوردة لم تبق في موقع المتفرج مكتوفة الأيدي، وكان رد فعلها، مدفوعة من طرف الولايات المتحدة، أن قامت بدورها بإنشاء الوكالة الدولية للطاقة (IEA)، وذلك كرد على التدابير الخاصة بأسعار النفط وسياسة الحكر النفطي التي اتخذتها الدول العربية المصدرة في أعقاب الحرب العربية- الإسرائيلية بعد أكتوبر ١٩٧٣.

ولكن اليوم، في نفس الوقت الذي أصبحت فيه الخبرة الهندسية والمعدات والأجهزة أكثر وفرة في جميع أنحاء العالم، فقد تمثلت إحدى النتائج لدولتين ناشئتين: الصين والهند في الحصول على العديد من الصفقات النفطية في بلدان مثل السودان وبعض الدول الإفريقية، والآسيوية، وأمريكا اللاتينية، وبحر قزوين كمؤشر جديد على أن

الديناميكية السياسية لأسواق النفط العالمية التي أخذت تشكل تحدياً سافراً للعمالقة الأمريكيين، والبريطانيين، والفرنسيين، الذين اشتهروا بخبرتهم وسيطرتهم القديمة على هذه المادة الحيوية.

وهكذا، أخذت الهند والصين بصفتهما دولتين صاعدتين تسارعان الخطى للحاق بالولايات المتحدة في الطلب المتزايد على النفط، لتصبحا أكبر دولتين تعداداً من حيث السكان في العالم تساهمان بشكل كبير في ارتفاع أسعار الطاقة، وتتسابقان مع الشركات النفطية العالمية في إيجاد موطئ قدم في حقول النفط والغاز الممتدة عبر العالم، مما يجعلهما تدخلان المنافسة من بابها الواسع. ولم يستطع رجال السياسة والاقتصاد والمالية أيضاً إخفاء حيرتهم وقلقهم من الآثار التي سيلقي بها هذا الطلب المتنامي على واردات الطاقة الذي يتماشى وتحسين التنمية وتطوير الاستثمارات في جميع المجالات إضافة إلى رجوع العملاق الروسي على الواجهة، علماً أنّ أراضيه تحتوي على ثاني احتياطي نفطي في العالم.

إلا أنّ تعاظم الدور الذي تلعبه كل الدول في العالم سواء أكانت منتجة أو مستهلكة لهذه الطاقة الضروريّة والحيوية من أجل التقدم التكنولوجي، والنمو الاقتصادي، بل من أجل البقاء على الحياة، يجعلنا نفكر في يوم تجف فيه منابعها. ولكن نضوب النفط، ليس هو المشكلة الأساسية. بل الأمر المهم أكثر هو تاريخ الذروة وبداية الانحدار التي ستسبب على الأرجح انقطاعا لم يسبق له مثيل في التاريخ. والسؤال المطروح هنا، هل سيتلاشى معه النمو الاقتصادي علماً أنّ النفط مادة أساسية للنقل، والكهرباء، والمواصلات، والتجارة، والزراعة ؟ أم أنّ عالمنا سيعرف في المستقبل مصادر للطّاقة البديلة ويصل بنا الأمر إلى الاستنتاج أنّ هناك بدائل مفيدة رغم أنّها باهظة الثمن، علماً أن عدد سكان العالم ازداد ستة أضعاف خلال عصر النفط؟.

إشكالية الدراسة

إشكالية هذا البحث قائمة على التحديد المنهجي للمصالح التي تربط العلاقة بين طرفين حساسين في العلاقات الدولية وفي جغرافيا استراتيجية أكثر حساسية لموارد جد حساسة منذ عدة عقود زمنية، تتصارع عليها الدول العظمى في حروب ومنافسات شرسة من أجل احتكارها والسيطرة عليها في المناطق التي يزخر بها النفط. ليست الإشكالية

مطروحة من جانبها العملي فحسب (دور الشركات النفطية متعددة الجنسيات)، وإنما هي مطروحة كذلك في جانبها النظري والمحدد حول فكرة الفواعل الدولية وفكرة استمرارية المصالح المنبثقة عن استمرارية الفواعل الممثلة لهذه المصالح. إذ أن هذه الإشكالية قائمة على خلفية استراتيجية العلاقات الخاصة بالشركات النفطية متعددة الجنسيات وتراكم المطامع الدولية في النفط بصفة عامة، وبالنفط العربي بصفة خاصة. إذ بدأت هذه العلاقات تتطور منذ اكتشاف النفط كمادة ضرورية لتطور العالم بأسره نظراً للاهتمام المتزايد عليها، وخاصة الاهتمام الأمريكي بها إلى درجة إدراجها ضمن السياسة الخارجية الأمريكية ومجال استراتيجية الأمن القومي الأمريكي. ورافقت هذا الاهتمام أحداث ونزاعات إقليمية ودولية تركت تأثيرها الواضح على رؤية الساسة وصناع القرار. وقد ينسجم هذا التأثير على المتطلبات القديمة والجديدة للمصالح الأمريكية، منها محاولات تسوية القضية الفلسطينية مع مراعاة إعطاء مرتبة التفوق العسكري لإسرائيل، وعلمنة المجتمع، ومحاربة ما تسميه أمريكا بالإرهاب، ومحاربة انتشار أسلحة الدمار الشامل خاصة في المنطقة التي قد تهدد حليفتها إسرائيل، وضمان تدفق النفط، وفرض سياستها الخارجية على حلفائها وحماية المناطق النفطية لا سيّما الخليجية منها.

ومن هذا المنطلق، أصبحت هناك تساؤلات جدية حول مدى هذا التأثير الأمريكي والرأسمالي العالمي على ثروات النفط في مناطقها المعينة، ومدى استمرار وثبات المصالح المتضمنة في العلاقات الدولية واتجاهها الحقيقي، وتداعيات كل نمط من المصالح على السلوك الخارجي لكل دولة معنية بهذه العلاقات، وكذا أثرها على مجمل التفاعلات الدولية في النظام الدولي الجديد، أو العولمة.

وعليه، تتمحور هذه الإشكالية أساساً في التساؤل الرئيسي التالي:

- كيف وإلى أي مدى تؤثر الشركات النفطية متعددة الجنسيات في مجال العلاقات الدولية وما هي طبيعة هذا التأثير ؟

تقتضي الإجابة عن هذا السؤال طرح الفرضيات التالية:

فرضيات البحث

١ ـ إلى أي مدى تتأثر العلاقات الدولية بالقوى الاقتصاديةالفاعلة؟

٢ ـ ما هو الدور الحقيقي الذي لعبته الشركات البترولية متعددة الجنسيات في التنافس الدولي على النفط وفي التأثير السياسي والاقتصادي والاستراتيجي للعلاقات الدولية؟

٣ ـ ما هو مفهوم العلاقات الدولية في ظل تأثير هذه الشركات العملاقة؟

٤ - إلى أي مدى يمكن قصر الخطط التوسعية لهذه الشركات والقوى الاستراتيجية على القرار السياسي والعسكري؟

٥ ـ إلى أي مدى تطورت الخريطة السياسية الحالية في ظل السيطرة المحكمة لهذه القوى؟

المناهج المستخدمة

إن طبيعة هذا البحث يفرض علينا استخدام مناهج مختلفة، إذ أن اختيار المنهج المستخدم في العلوم السياسية، وخاصة العلاقات الدولية يعتبر أمراً صعباً لأن هذين العلمين ليس لهما منهج واحد، بل تتشابك فيه عدة مناهج نظراً لشمولية العلاقات الدولية وتنوع متغيراتها. لذا، ستفيد هذه الدراسة من مناهج واقترابات عدة لتحليل السياسة الخارجية لاستيعاب الظاهرة محل الدراسة، حيث تستفيد من النموذج التحليلي الذي يصور عملية صنع السياسة الخارجية على أنها نسق يعمل في بيئة ويركز على صورة نخبة صناعتها على العالم. كما أن المنهج النظري سيكون كذلك حاضراً في تحليلنا على اعتبار الاقتراب الاقتصادي الذي يركز على التفاعل المستمر بين الاقتصاد، كون النفط سلعة تسوق عبر الأسواق العالمية، والسياسة التي تسيّر هذه السلعة، وتأثيراتها المتبادلة وكذا مناهج أخرى.

ومن أجل الوصول إلى الغرض المقصود من هذا البحث، تم استعمال المناهج التالية:

١ ـ المقاربة الواقعية: وتوظيف مفرداتها كأدوات تحليل خاصة فيما يتعلق بمفهوم المصالح الوطنية المستمدة من السياسة الخارجية التي تستند من جهتها على الأفكار الواقعية في التعامل مع المجتمع الدولي، وإدراك المواقف الوطنية في مجال العلاقات الدولية.

٢ ـ التحليل النسقي (أو النظامي): إن طبيعة البحث تدفعنا إلى الاعتماد على المنهج القائم على آلية تحليل النظام والتي تنطوي على دراسة مجمل التفاعلات التي تحدث بين نظام وبيئته العامة، ودراسة موقع النظام الفرعي (الشركات متعددة الجنسيات) والنظام الدولي (الرئيسي). وهنا تدخل جسور التكامل بين المداخل المنهجية المتعددة لموضوع الدراسة.

٣ ـ المنهج المقارن: هو المنهج الذي يمكّننا من مقارنة الظواهر التي هي محل البحث الذي نحن بصدده، بقصد معرفة العناصر التي تتحكم في أوجه التشابه والاختلاف في تلك الظواهر، مع إيجاد تعميمات نستخلصها من الأنظمة التي يمكن رصدها في تلك الظواهر.

كما يستهدف التفسير العلمي عبر كشف للعلاقات بين المتغيرات ويدخل ذلك من خلال دراستنا لسلوك الولايات المتحدة أكبر منتج وأكبر مستهلك للنفط وعلاقتها مع المنتجين والمستهلكين الآخرين عبر شركاتها المتعددة الجنسيات مع إعطاء دلالات تصور التشابه والاختلافات وإرجاعها للعوامل الكامنة وراءها.

٤ ـ المنهج التاريخي: هو المنهج الذي نقوم فيه باسترداد الماضي وعلاقته بالنفط واكتشاف الطاقة ونشأة الشركات النفطية العملاقة تبعاً لما تركه الماضي من آثار أيّاً كان نوع هذه الآثار، وهو المنهج المستخدم في العلوم التاريخية والاقتصادية، فهذا المنهج يمدنا بتحليلات وتفسيرات للظواهر التي برزت في ظروف زمنية ماضية ولها انعكاسات على الحاضر والمستقبل.

كما يقوم المنهج التاريخي على البحث على الوثائق التاريخية وجمعها، ومن ثم نصنف هذه الوثائق حسب العهود التي تنتمي إليها، ونضع كل مجموعة في مكان خاص بها، كما يقوم على تحليل الوقائع ومقارنتها والأحداث التاريخية ومقارنتها، وربط

بعضها بالبعض الآخر وصولاً إلى الاستنتاج الذي يوضح الأهداف والغايات التي نصبو إليها.

وسوف نوظف هذا المنهج في إطار التحليل السياسي الذي يصب في موضوعنا وذلك بغية تحديد الثابت والمتغير في موضوع دراستنا، أي تطور العامل النفطي ودور الفاعلين النفطيين.

أسباب اختيار الموضوع

لماذا هذه الدراسة؟

هناك أسباب عديدة دفعتني إلى اختيار هذا الموضوع ودراسته دراسة منهجيّة دقيقة. منها ما يتعلق بالموضوع نفسه من خلال محاولات التعرف أكثر والتعمق أكثر في ميدان النفط بصفتي موظفاً سابقاً في قطاع المحروقات (شركة سوناطراك الجزائرية والشركة الفرعية التابعة لها في مجال التسويق وتوزيع المواد البترولية، نفطال) بالإضافة إلى اهتمامي الكبير بهذا القطاع الحيوي حيث كتب ودرس عنه الكثير. والسبب الآخر هو البحث في موضوع الشركات البترولية متعددة الجنسيات التي كنا نتعامل معها ونحن نشتغل في شركة سوناطراك بدون أن نشعر بضخامتها وسيطرتها على العالم في مجال النفط خاصة، والاقتصاد عامة. وكان دائماً يراودني التعمّق في أسرار هذه الشركات البترولية العظمى التي كانت بمثابة إمبراطورية نفطية عالمية منذ نشأتها إلى ما يقارب القرن، وما زالت تنعم بمنافذ من الاحتياطيات اللاّ محدودة في أنحاء العالم. فقد نشأت لأول مرة في الولايات المتحدة ونقلت كثيراً من أعمال التنقيب وتطوير صناعة النفط إلى أماكن أخرى تقع خارج الولايات المتحدة الأمريكية واستمرت هذه العمليات عدة سنين إلى يومنا هذا ما دامت رائحة النفط توجد في كل مكان من بقاع المعمورة، وما دامت هذه المادة الحيوية ضرورية لتطور الإنسان.

كنت أتساءل كيف كانت هذه الشركات منذ نشأتها تخضع ملكيتها لسيطرة جنسيات متعددة كما يتولى إدارتها أشخاص من جنسيات متعددة وتمارس نشاطها في بلدان أجنبية متعددة على الرغم من أن استراتيجيتها وسياساتها وخطط عملها تصمم في مركزها الرئيسي الذي يوجد في دولة معينة تسمى الدولة الأم (Home Country)، إلا أن نشاطها يتجاوز الحدود الوطنية والإقليمية لهذه الدولة، وتتوسع إلى دول أخرى

تسمى الدول المضيفة (Host Countries) إلى درجة أنها كانت من العوامل الأساسية في ظهور العولمة.

كما أن من أسباب اختيار هذا الموضوع إثبات مجموعة من التفسيرات لمسيرة هذه الشركات النفطية العملاقة والصراع على المناطق النفطية الاستراتيجية خصوصاً في المناطق الحساسة كمنطقة الخليج، ومنطقة بحر قزوين، وأمريكا اللاتينية، وإفريقيا، وآسيا الوسطى وما لها من تأثير في الميدان الجيوسياسي، وكذا كون النفط من أهم الموارد الطاقوية الموجودة تحت الأرض، إن لم نقل إنه المورد الأساسي على الإطلاق، لا سيما في بلداننا العربية، إلى حد اعتماد مثل هذه الدول على عائدات النفط كمصدر وحيد أو شبه وحيد لدخلها القومي. فقد انحصرت أغلب الاهتمامات في الصناعات البترولية حتى الآن ما دام لم يوجد بديل للنفط على حسب الاهتمام الموّجه إلى السلع الأخرى التي تدخل في ميدان الاقتصاد. وأخيراً، كما كان الاختيار نظراً للأهمية التي اكتسبها النفط في هذا العصر الذي سمي " بعصر النفط " ليكون محط أنظار العالم بأسره وعاملاً من عوامل الصراع الدولي الحاد.

وقد شاءت العوامل الطبيعية والأقدار أن تخص البلدان العربية، وخاصة الخليجية منها، بأكبر احتياطي عالمي إلى جانب موقعها الاستراتيجي المميز، مما جعل هذه المنطقة ضمن دائرة الصراع والتهافت الشرس لأطماع الدول الاستعمارية قبل الحرب العالمية الثانية، ثم الدول الإمبريالية بعد الحرب العالمية الثانية.

من هنا وقع اختياري على موضوع هذه الدراسة التي تحمل عنوان :

"الشركات البترولية متعددة الجنسيات وتأثيرها في مجال العلاقات الدولية، بغية الوقوف على الأسباب الحقيقية لإبراز الدور الذي تلعبه هذه الشركات العملاقة في الاقتصاد العالمي، وهو ما يعكس ضخامة قدرتها الإنتاجية والتسويقية والتأثيرية في علاقاتها مع الدول المنتجة والمستهلكة على السواء. وتكمن أهمية هذه الدراسة في ما يلي:

أهمية الدراسة

تستمد أهمية هذه الدراسة من عدة عوامل، منها تأصيل الوعي بمعطيات دور الشركات النفطية متعددة الجنسيات وتأثيرها المباشر وغير المباشر على السياسة العالمية في جانبها الاقتصادي الرأسمالي، وتقديم معلومات هامة لصناع القرار للسيطرة على الثروة النفطية عبر العالم كجماعات ضغط أكيدة وبدون منازع.

كما تتمثل أهمية هذه الدراسة في التطلع لفهم الأسباب التي تفسر وضع الدول المنتجة للنفط وكيفية تعاملها مع هذه الشركات العملاقة من أجل فتح آفاق مستقبلية تهدف إلى كسب المزيد من السيادة للتّحكم في الثروة النفطية التي تستخرج من أراضيها مع مراعاة كسب المزيد من التكنولوجيا في هذا الميدان والسعي إلى إبرام عقود شراكة تحررها من قبضة هذه الشركات الرأسمالية. فالتعرف على سياسات ومصالح الطرفين في المناطق المنتجة للنفط يسمح لنا بالاستفادة من إمكانيات التعامل مع هذه العوامل الرئيسية على الساحة الدولية، وإلى أي مدى استطاعت أن تتعامل ومع ظروف أحسن بين طرف وآخر. مما يعطي كل طرف موقعاً فعالاً ومؤثراً في النظام الدولي وفي مجال العلاقات الدولية. فخبرة الماضي تعتبر بصفة خاصة مصدراً فعالاً لإرشاد المستقبل في العلاقات الدولية.

كما ترجع أهمية هذه الدراسة إلى فتح مجال نحو حوار يهدف إلى تمهيد الطريق لدراسات أخرى تتناول التطورات الهامة في هذه العلاقات الشائكة التي تهم الظواهر الجديدة التي قد تتولد في ظل النظام المستقبلي الجديد وانعكاسات الأزمة المالية عليه، مع تداعيات نضوب النفط في المستقبل حسب الدراسات التي أكدت على ذلك اليوم.

كما أن الفائدة من هذه الدراسة حول الشركات النفطية متعددة الجنسيات وتأثيرها في مجال العلاقات الدولية تمثل ثمرة تفكير واهتمامات ألحت على ذهن الباحث نظراً للاجتهادات المختلفة والتوصيات والأخبار المتواصلة والمتعددة التي حفلت بها هذه الموجة من الكتابات والدراسات نظراً لأهمية هذه المادة الحيوية (أي الذهب الأسود) وضرورتها في تطوير وتنمية العالم. كما تأتي أهمية البحث في إطار الترويج الإعلامي لمعالجة هذا الموضوع في كل زمان ومكان لم يكن فيه يوم لا تذكر فيه كلمة " النفط " في صحيفة أو مجلة أو محطة إذاعية أو قناة تلفزيونيّة.

فالعمل الذي نضعه اليوم بين أيدي القراء يمثل - في تقديرنا - محاولة متواضعة للإمساك، بشكل منهجي ومنظم، بالقضايا والمشاكل والآفاق التي خص بها النفط كمادة حيوية ضرورية والتي يطرحها في كل حين، تلك القضايا والاهتمامات التي تشغل بال الساسة والعديد من الخبراء والاقتصاديين العرب وغير العرب في مرحلة حرجة ودقيقة من تاريخنا المعاصر.

كما تتجلى أهمية هذه الدراسة في تناول دور القوى الناشئة (أو الصاعدة) أمثال الصين، والهند، والبرازيل في منافسة القوى الكبرى المعروفة كالولايات المتحدة، وروسيا، وأوروبا، واليابان حول الصراع والمنافسة الشرسة على النفط، لاسيما نفط دول الخليج الذي يمثل ثلثي احتياطي العالم وكذا نفط إفريقيا، وآسيا الوسطى، وبحر قزوين، أي المحاور الأخرى لاهتمامات هذه القوى. وكانت الولايات المتحدة الأمريكية السبّاقة في اكتشاف وصناعة النفط تعتقد أنه "من يملك النفط، يملك القوة"، والقوة هي السبيل الوحيد للتربع على العرش العالمي وإكراه الشعوب والدول الأخرى على الخضوع والطاعة، حسب رأي مثل هذه الدول.

وإذا كان الصراع بين الأمم بأبعاده المختلفة هو صراع من أجل النمو والارتقاء، والتي تعتبر المواد الطاقوية من أهم عناصره، إن لم نقل العنصر الأساسي، فإن النفط بحكم توزيعه الجغرافي غير المتساوي في العالم، وما يمثله من أهمية للحياة البشرية في تقدّمها وتطورها، يشكل اليوم أهم محاور هذا الصراع وتكمن أهمية هذا البحث كون الموضوع يكشف النقاب عن علاقة النفط بسياسة الدول الاستعمارية والإمبريالية تجاه الدول النامية الغنية بهذه الثروة لاسيما العربية والإسلامية منها، مستعملة كل أنواع النهب، والاستغلال، وبث النزاعات وإشعال فتيل الحروب من أجل الهيمنة والسيطرة على قدراتها وثرواتها.

كما تُظهر هذه الدراسة من جهة أخرى مدى تأثير النفط العربي في العلاقات الدولية التي تحكمها أساساً المصالح الاقتصادية للشركات العظمى، كون النفط كان له الدور البارز في رسم معالم هذه العلاقات وتحديد أشكالها.

إلا أنه رغم أهمية الاجتهادات التي حفلت بها الدراسات في ميدان النفط، فقد ظل الطابع الذي يغلب على معظم الكتابات والدراسات هو طابع المعالجة الجزئية، وانعدام النظرة الشمولية لحركة الأحداث والمتغيرات، وتشابكاتها على المستويات المحلية، والإقليمية، والعالمية، لهذا، فإن هذه الدراسة تكتسي أهميتها من أنها تتناول موضوعاً جديداً بالغ الأهمية لم تتطرق إليه دراسة خاصة بهذا المجال.

ومع كل هذه الأهمية، لا تزعم الدراسة هذه أنها تقوم بتحليل شامل أو إجابة كاملة ونهائية للقضايا التي تطرحها، وإنما تتناول عدداً من الجوانب الرئيسية لهذه القضايا. إذ نقدم هذا البحث المتواضع في الكشف عن عدّة معلومات وحقائق منذ تعريف الطاقة والنفط إلى إنشاء الشركات متعددة الجنسيات النفطية، إلى مكانة النفط في التجارة والعلاقات الدولية، مع تأثير النفط في صراع مصالح القوى المستهلكة إلى السياسات الاستراتيجية والتحديات العالمية بفعل وجود هذه المادة الاستراتيجية.

أسلوب جمع البيانات

تتخذ هذه الدراسات من التوثيق أسلوبًا لها في جمع المعلومات والوثائق المختلفة للإجابة عن الإشكالية واختبار الفرضيات المصيغة، فهي تعتمد البيانات الموجودة في ثنايا الكتب، والجرائد، والمجلات، والتصريحات السياسية، ومقالات الخبراء المختصين، ومواقع الإنترنت، وجميع الوثائق المتنوعة الأخرى.

صعوبة البحث:

ترجع الصعوبات التي تلقيناها إلى شساعة الموضوع رغم توفر وتعدد المراجع وتنوعها واختلافها أحيانا حول فكرة واحدة (النفط). لذلك كان لابد من اعتماد سرد المعلومات مع الموضوعية في تحليلها والأخذ بالأفكار المتقاربة والتحليلية حتى يمكن الوصول إلى الفكرة المطلوبة. وبغية ذلك لم نكتف بالمراجع ذات العلاقة المباشرة بالموضوع بل اضطررنا لقراءة ودراسة المراجع التي تناولت الموضوع بصفة غير مباشرة وتعكس قائمة المراجع المقدمة في دراسة هذا الانشغال العلمي.

ومن بين العقبات والصعوبات التي يواجهها مثل هذا الموضوع يكمن كذلك ذكر شكل تحديد مفهوم تأثير الشركات متعددة الجنسيات على العالم النفطي أينما يوجد حيث تثار التساؤلات إذا كان من الجائز التعامل مع مؤسسة أو منظمة تتعدد فروعها وجنسياتها عبر العالم وأين تكمن علاقتها مع الغير.

ــ صعوبة جمع البيانات بصفة كاملة وشاملة للمعطيات التاريخية والاقتصادية والإحصائية، منها صعوبة الوصول إلى بعض المصادر الأساسية خاصة فيما يتعلق بالجوانب العملية والتطبيق، لذا حاولنا التغلب عليها بالرجوع إلى الإنترنت.

ـ الصعوبة التي تتعلق بالجانب المنهجي وهي صيغة التعامل في العلاقات الدولية، وتأثير الشركات العملاقة على الدول لفرض سياستها التي تستند على مصالح الرأسمالية العالمية.

ـ المفارقات الكبيرة والتباينات العميقة بين خصائص هذه الشركات المؤثرة على سياسات الدول المنتجة للنفط، كالتباين بين النظام السياسي في الولايات المتحدة الأمريكية حيث توجد معظم هذه الشركات والبلدان الأخرى، سواء كانت منتجة كدول الشرق الأوسط أو دول أمريكا اللاتينية، أو المُستهلكة كاليابان والاتحاد الأوروبي.

ـ عدم توفر كل الإمكانيات لزيارة بعض هذه البلدان، محل الدراسة، للتقرب من الموضوع أكثر ومحاورة المسؤولين والمختصين في الميدان، رغم أنه كانت لدينا لقاءات مع بعض المسؤولين والخبراء السياسيين والاقتصاديين ومعاينة بعض البلدان الرئيسية منها كالولايات المتحدة والمملكة العربية السعودية والبحرين وبعض دول أوروبا، وكذلك ميدان حقول النفط في الصحراء الجزائرية قبل المبادرة في هذه الدراسة.

وهكذا، على ضوء ما تقّدم، سنستعرض في الفصل الأول من دراستنا التعريف بالنفط، وفيه نتناول في المبحث الأول الأشكال والوسائل التي أدت إلى اكتشاف واستغلال النفط. ونخصص المبحث الثاني من هذا الفصل للدول المنتجة والمصدرة للنفط. في حين نخصص المبحث الثالث للدول الصناعية الغربية واحتكارها للنّفط.

أمّا الفصل الثاني من هذه الدراسة فسنخصصه لتعريف الشركات متعددة الجنسيات وبداية التأثير من خلال أهدافها وآليات عملها، حيث نتناول في المبحث الأول من هذا الفصل الشركات متعددة الجنسيات، تعريفها ونشأتها. أما المبحث الثاني فيخص الشركات متعددة الجنسيات، أهدافها وآليات عملها. وأما المبحث الثالث فنخصصه للشركات متعددة الجنسيات في مجال النفط.

أما الفصل الثالث فارتأينا أن نخصّصه للشركات النفطية متعددة الجنسيات وأدوارها الاستراتيجية والاقتصادية، ليتناول المبحث الأول منه: ارتباط الشركات متعددة الجنسيات والتأثير المتبادل في عملية صنع القرار، يتناول المبحث الثاني: الشركات النفطية متعددة الجنسيات وأدوارها في إدارة الصراعات في منطقة الشرق الأوسط. والمبحث الثالث: الشركات النفطية متعددة الجنسيات وعلاقتها بالنظم السياسية الشرق أوسطية.

والفصل الرابع يكون عنوانه النفط كمحدّد للعلاقات الدولية، حيث يتجزأ إلى ثلاثة مباحث: منه المبحث الأول: الذي يحمل عنوان النفط والتجارة الدولية والمبحث الثاني: الصناعة النفطية وأهميتها، والمبحث الثالث يحتوي على جيوستراتيجية النفط.

أما الفصل الخامس، فيتناول العنوان التالي: تأثير النفط وصراع المصالح النفطية. وهو منقسم إلى أربعة مباحث، الأول منه: الصراع على مصادر النفط، ليكون المبحث الثاني منه خاصاً بالصّراع في مجال الإنتاج والتسعير، ليعالج المبحث الثالث الموضوع الشائك ألا وهو: أمن المناطق النفطية.

أما الفصل السادس، فسنوظّفه للموضوع التالي: الاستراتيجيات النفطية بين الفرص والقيود، حال الدول العربية. نتناول فيه في المبحث الأول: النفط العربي بين التحرر الاقتصادي والسياسي والتبعية الجديدة. والمبحث الثاني سيدور حول النفط وتحديات التطور العربي، أما المبحث الثالث والأخير، فسنخصصه للعنوان التالي: سلاح النفط في حرب أكتوبر ١٩٧٣ وحرب الخليج الثانية.

وتنتهي دراستنا هذه بخاتمة تتحصر في إدراك الدول المنتجة والمستهلكة الأهمية الاستراتيجية للنفط وفائدته الضرورية في عالمنا اليوم، مع ضرورة تشكيل كارتل للشركات النفطية متعددة الجنسيات والدور الذي لعبته في التركيز على ضمان تدفق

هذه الثروة الثمينة ومواجهة كل من يحول دون استخراجها مع إرادة خنق كل منافس لها لاسيما مع بروز الدور الروسي والدول الناشئة كالصين والهند وبعض الدول الآسيوية التي تزاحم الولايات المتحدة في الطلب والتسويق والتنقيب. كما تبين معالم الأخطار والتحديات التي تواجه المناطق النفطية، لاسيما الخليجية منها في الحاضر والمستقبل كنتيجة للسيطرة الأمريكية على نفط الخليج خاصة وفرض الأسعار المناسبة لمصالحها، وكذا الصراع في هذا الميدان مع منظمة OPEC. وتتضمن في نفس الوقت رأينا الخاص بحيث لا ندّعي الإجابة الشاملة عن كل الأسئلة أو التساؤلات، أو الإحاطة الكاملة بكل جوانب هذا الموضوع الشاسع والشائك والمعقد، تاركين المجال لإثراء المكتبة العربية لمن يتصدى لهذه المسألة من بعدنا.



الفصل الأول

التعريف بالطاقة والنفط وإنشاء الشركات النفطية

قبل الخوض في تعريف الطاقة والنفط وإنشاء الشركات النفطية يجدر بنا أن نعطي لمحة عن تاريخ اكتشاف النفط.

يعود تاريخ اكتشاف النفط إلى عهود قديمة. فالتوراة ذكرت أن النبي نوحاً عليه السلام استخدم القار لطلاء وسد الشقوق في سفينته، كما ذكرت أن أم النبي موسى عليه السلام قد استخدمت القار أيضاً في طلاء الصندوق الذي وضعته فيه وألقت به في اليمّ خوفاً عليه من بطش فرعون.

كما استخدم الأشوريون والبابليون منذ ٧٠٠٠ سنة خلت القار الفائض على سطح الأرض وكذلك في علاج بعض الأمراض ولسد شقوق المعابد.

أما الكلدانيون فكانوا يستعملونه كملاط القرميد في بناء أسوار مدنهم وأرضيات قصورهم كما كان القار يكتم قنوات المياه.[١]

وفي مواقع كثيرة من العالم مثل ضفاف نهر الفرات في العراق والنهر الأصفر في الصين وفي فارس وأمريكا الشمالية والجنوبية كانت تفور من الأرض ينابيع القار وتتسبب أحياناً في اشتعال نار متصلة لآماد طويلة وعندما رأى الفرس أن هذه النار لا تخمد عبدوها وجعلوها مقدسة.

وعرف الصينيون النفط قبل المسيح حيث قاموا بالتنقيب في الآبار، التي يمكن أن يبلغ عمقها ألف متر وهذا باستعمال أنابيب من الخيزران وأنابيب من البرونز.

وقد استخدم الرومان النفط في حروبهم ضد المسلمين فاستعملوا ما عرف بالنار اليونانية أو قنابل النار الخاصة في دفاعهم المستميت عن القسطنطينية[٢] .

كما استطاع العلماء المسلمون أن يفسروا سر النار المقدسة " التي لا تخمد في فارس، وقالوا إن سبب ذلك هو غازات البترول التي تتصاعد من الأرض وتستمر مشتعلة نتيجة المدد الذي لا ينقطع.[٣]

---

1 - د. أحمد البار. " التطورات في سوق البترول "، الطبعة الأولى، دار الفنون للطباعة والنشر، جدة ١٤٠٦/١٩٨٦ م. ص ٧.

2 - نفس المرجع، ص ٠٧.

3 - انظر كذلك: محمود أمين: " البترول والطاقة "، دار المعارف، القاهرة، عالم الفكر، ص ٠٧.

وقد تحدّث علماء المسلمين عن بترول " باكو " وهو من أكبر مخازن البترول في العالم، في عهود الخلافة الإسلامية التابعة للعباسيين آنذاك. وقد زارها المؤرخ الشهير المسعودي حيث ذكر ذلك في كتابه " مروج الذهب عام ٩١٥ م.

ويذكر القزويني في كتابه "عجائب المخلوقات" استخدامات النفط وأن المسلمين قد خصصوا وزيراً لشؤون النفط، منذ القرن الثالث الهجري. والقزويني ينسب إلى بحر قزوين المشهور بثرواته النفطية والتي تعتبر مدينة باكو أحد موانئها الرئيسية.

كما استخدم الهنود الحمر هذه المادة في أغراضهم المختلفة في العلاج الطبي مثلاً وكذا في استخدام السهم والرمح المشتعل في حروبهم ضد المستوطنين البيض الذين غزوا أراضيهم، وسرعان ما انتقل استخدام هذه المادة للأغراض الطبية إلى الأطباء البيض في أمريكا الشمالية وكذلك في أوروبا حيث امتلأت الصيدليات بالمراهم المستخلصة من النفط.[١]

وقد عرفت مواقع أخرى للنفط في العديد من البلدان عبر العالم: في بولندا ورومانيا وتشيكوسلوفاكيا في أوروبا. وعندما غزا الإسبان أمريكا الجنوبية وجدوا النفط في البيرو، وعندما غزا الإنجليز مناطق أمريكا الشمالية وجدوا هذه المادة في حوض نهر الميسيسيبي، كما استخدم فرانسيس دريك الإسفلت في طلاء سفنه لمحاربة الأسطول الإسباني.[٢]

وقد بدأ استخدام زيوت النفط في التشحيم بدل الشحوم الحيوانية والنباتية التي كانت تستعمل في القرن التاسع عشر لأنها لم تكن كافية لتشحيم الآلات المختلفة التي انتشرت على إثر الثورة الصناعية الكبرى.

وفي سنة ١٨٥٩ قام إدوين دريك[٣] بحفر أول بئر في منطقة "أويل كريك" ببنسلفانيا بالولايات المتحدة الأمريكية من أجل إنتاج النفط بن فس الطريقة التي تحفر بها آبار

1 - لمزيد من المعلومات، انظر" د. محمد علي البار: " قصة البترول "، المدينة، ١٤ محرم ١٤٠٢ / ١٩٨١.

2 - فرانسيس دريك: من البحارين والقراصنة الإنجليز المشهورين في القرن السادس عشر حيث حطم الأسطول الإسباني في كادكس سنة ١٥٨٧.

3 - إدوين دريك: رجل أعمال أمريكي الملقب بالعقيد. شرع في أول عملية تنقيب للنفط.

المياه، وما أن تناقل الناس ما توصل إليه دريك حتى قام الكثيرون في العديد من أنحاء الولايات المتحدة الأمريكية بحفر آبار أخرى بحثاً عن النفط.[١]

وفي سنة ١٨٦٥ افتتح أول خط أنابيب لنقل النفط كان قطره بوصتين ("٢) فقط أما طوله فقد بلغ خمسة أميال.

وفي سنة ١٨٦٧ أقام المليونير روكفلر (وهو من أبرز الأسماء في صناعة النفط) مصفاة للتكرير بالقرب من أسواق الاستهلاك في " كليفلاند Cleveland" بولاية " أوهايو Ohio " التي بلغ إنتاجها اليومي حينئذ ٣٥ برميلاً يومياً ، وعلى إثر هذه الإكتشافات، انخفض سعر البرميل من دولارين إلى عدة سنتات.

وفي سنة ١٨٨٦ بنيت أول سفينة ناقلة للنفط ، وفي سنة ١٨٩٤ بدأ لأول مرة إنتاج النفط من تحت قاع البحر في شواطئ كاليفورنيا بالولايات المتحدة.[٢]

وهكذا، بدا العالم كله مقبلاً على ثورة جديدة وهي ثورة بترولية عارمة. فسرعان ما قامت أوروبا وروسيا فضلاً عن الولايات المتحدة بالتنقيب عن النفط في أراضيها ومستعمراتها في كل من آسيا وإفريقيا وأمريكا اللاتينية، كما تم إنشاء شركات بترولية خصيصاً لهذا الهدف، دورها الرئيسي البحث والتنقيب عن النفط والاستفادة منه.

كما صار يعتبر روكفلر وشريكاه أندروز وكلارك أوائل مؤسسي صناعة النفط الحديثة، ولا سيما روكفلر الذي استثمر كل أمواله في هذه الصناعة الجديدة، وحتى يومنا هذا، ما زالت صناعة النفط تسير على نفس الأسس التي وضعها هذا الرجل منذ أكثر من قرن مضى.

فلقد استطاع هذا الرجل الثري بمكر وذكاء السيطرة على معظم آبار النفط ووسائل نقله وتكريره وتسويقه مشيداً بذلك صناعة ضخمة ومتكاملة بحيث أصبح يقرن اسمه باسم النفط.[٣]

1 - د. أحمد البار: "التطورات في سوق البترول"، مرجع سابق، ص ٠٨.

2 - أحمد البار "التطورات في سوق البترول"، مرجع سابق، ص ٠٩.

3 - انظر كذلك" د. محمود يوسف علوان: "النظام القانوني لاستغلال النفط في الأقطار العربية، كلية الحقوق، جامعة الكويت، ط ١، ١٩٨٢، ص ١٣ – ١٤.

وكانت شركة "ستاندرد أويل" التي أسسها في سنة ١٨٧٠ بالاشتراك مع أندروز أول شركة احتكارية سيطرت على تجارة النفط وصناعته، وبعد ذلك، تمكّن البعض من الشركات البترولية التي تأسست في الولايات المتحدة الأمريكية أن تصبح بعد سنوات محدودة شركات ضخمة تفوق قدراتها المالية قدرات الدول الكبرى المجاورة مثل كندا والمكسيك على سبيل المثال، ومن ضمن هذه الشركات: شركة ستاندرد أويل أوف نيوجرسي (Standard Oil Of New Jersey) وستاندرد أويل أوف كاليفورنيا (Standard Oil Of California) التي اندمجت مع شركة فاكوم (Facom) فيما بعد.

وفي سنة ١٩٠١ تأسست شركة تكساس للبترول (Texaco) وغولف أويل (Gulf Oil) بفضل الدعم المالي الذي حظيتا به من رجال المال من أمثال (Andrew Mellon) ميلون واتبعتا الشركات الأخرى التي تأسست من قبل وقامت عليها إمبراطورية روكفلر، ولكن هاتين الشركتين صارتا تنشطان خارج الولايات المتحدة الأمريكية سعياً منهما لتخفيف حدة المنافسة القائمة في الأسواق الأمريكية بينهما وبين الشقيقتين ستاندرد أويل، وكذا لاستغلال الثروات البترولية الوفيرة التي بدأت تكتشف في البلدان النامية.[1]

من جهة أخرى، لم تبق دول أوروبا في موقف المتفرج أمام تدفق هذه الثروات التي توجد في باطن الأرض، ففي سنة ١٨٩٠ تم إنشاء شركة رويال داتش (Dutch Royal) بمساندة ملك هولندا الذي منحها امتياز التنقيب عن البترول في أندونيسيا، وعلى إثر ذلك نوعت نشاطاتها لتغطي كافة مجالات صناعة النفط، ولقد حاول روكفلر شراء هذه الشركة في نهاية القرن إلا أن رئيسها ديتردنج الذي أطلق عليه لقب " نابوليون البترول " قابل ذلك بالرفض الشديد. وفي سنة ١٩٠٧، بعدما فطن ديتردنج بأن هولندا لا تمتلك المقومات الاقتصادية والسياسية التي تتيح لها إنجاز مشاريع عظمى على المستوى العالمي، تحقق حلمه باندماج شركته مع شركة " شل " (Shell) البريطانية واللتان

---

1 - **انظر إلى:**
Anthony SAMPSON : « Les Sept Sœurs ». Ed Alain Moreau, Paris. 1975, pp 65 – 102. (ترجمة الباحث)

عرفتا فيما بعد تحت إسم " رويال دوتش شل " (Royal Dutch Shell) والتي برزت كإحدى الشركات البترولية العملاقة في العالم.[1]

وهكذا، نظراً لأهمية النفط كسلعة استراتيجية في الحرب والسلم اتضح لدى الحكومة البريطانية قيمة تكوين شركة بترولية ضخمة، وفي سنة ١٩٠٩، تم إنشاء " شركة البترول الإنجلوفارسية " لاستغلال بترول إيران بعد أن اكتشفت شركة بترول بورما " أول بئر بترول في مقاطعة الأهواز في منطقة مسجد سليمان، وكانت شركة بورما قد اشترت حقوق امتياز التنقيب عن البترول في إيران من المليونير " دارسي " وبأمر من الحكومة البريطانية.[2]

وبينما كان وينستون تشرشل وزيراً للبحرية البريطانية تفطن للدور الذي تلعبه هذه المادة الثمينة في الحروب، وقام باسم البحرية البريطانية بشراء نسبة ٥١ %من أسهم الشركة الأنجلو فارسية التي عرفت في ما بعد بـ " بريتش بتروليوم "، وفي سنة ١٩١٤ وأثناء انعقاد مجلس الوزراء توجه تشرشل إلى أعضاء المجلس قائلاً : " أيها السادة إن الحرب قادمة ويسرني إبلاغكم أننا سنفوز بها إذ تمتلك القوات البحرية لصاحب الجلالة مصادرها البترولية الخاصة بها ".[3]

وبفضل ثروات النفط والسيطرة على منابعه في الولايات المتحدة وحلفائها ومستعمراتها في أنحاء العالم، استطاع الحلفاء أن يصمدوا لضربات ألمانيا ودول المحور في الحربين العالميتين الأولى والثانية بحيث أن كل المعدات الحربية الحديثة كالطائرات والدبابات والشاحنات والسفن الحربية تسير بهذه المادة الثمينة والضرورية.

ومع الانتشار الواسع لصناعة السيارات وتطور المعامل والمصانع الجديدة في مختلف المجالات، استمرت الاكتشافات النفطية التي حققتها الشركات الضخمة في أمريكا الجنوبية وآسيا واستمر الارتفاع نظراً للتحول السريع من الفحم إلى النفط كمصدر أساسي للطاقة. وإضافة إلى ذلك، بدأت تبرز منذ بداية الحرب العالمية الثانية الصناعة

---

1 - لمزيد من المعلومات، انظر كذلك إلى: مرجع سابق:

(pp 81-97) Anthony SAMPSON " Les Sept Sœurs "

2 - د. أحمد البار: المرجع السابق، ص ١١.

3 - لمزيد من المعلومات، انظر: د. أحمد البار – المرجع السابق، ص ١١ – ١٢.

البتروكميائية من المنتجات النفطية لتصنيع المطاط بعد أن منعت اليابان دول الحلفاء من الحصول عليه من شرق آسيا. ومنذ ذلك الحين، بدأت ثورة علمية حقيقية حققتها الشركات النفطية الأمريكية والأوروبية في الاعتماد على نفسها باستخدام النفط ومشتقاته في صناعات أخرى كالنسيج والبلاستيك والأسمدة والمصنوعات الكيمياوية والأدوية والعطور والبرافين إلى غير ذلك، ولا يطرق باب من أبواب الصناعة إلا وللّنفط فيه نصيب، وبذلك انفتحت الأبواب طوعاً أو كرهاً أمام التقدم الهائل للصناعة والتكنولوجيا النفطية للشركات العملاقة قصد البحث عن حقول نفط أخرى في أي بقعة من بقاع العالم، ومن ضمنها على الخصوص منطقة الخليج التي بدت وكأنها تحتوي على كنز كبير ومخزون نفطي لا مثيل له. حتى قيل: " إذا كانت الحياة البشرية لا غنى لها عن الهواء، فتقدمها لا غنى له عن البترول ".[1]

ومن أجل ضمان استمرار تعاون الشركات الاحتكارية وعندما انتهت الحرب العالمية الأولى واقتسم الحلفاء تركة الخلافة العثمانية في الدول العربية، قامت فرنسا وبريطانيا بتأسيس " شركة نفط العراق " وأعطيت حصة أخرى للولايات المتحدة الأمريكية كذلك في هذه الشركة بعد احتجاجها على إبعادها من نفط الشرق الأوسط.

وفي هذا الصدد، عقد اجتماع في " أوستند " سنة ١٩٢٨ حضرته شركات "سوكوني فاكوم " و " رويال داتش شل " والشركة الفرنسية للبترول والمهندس الأرميني جول بنكيان الذي كان أول من قدم تقريراً عن نفط العراق إلى السلطان عبد الحميد سنة ١٩٠٠ ثم تعاون بعد ذلك مع الشركات البترولية الأربع (الشركة البترولية الأنجلو- فارسية، ورويال داتش- شل وشركة البترول الفرنسية وشركة الشرق الأدنى الأمريكية) وقام بجهود في اكتشاف بترول العراق، فأعطيت له حصة ٥% مكافأة على جهوده.

---

1 - د. محمد دبس : " صناعة البتروكيماويات في الوطن العربي "، معهد الإنماء العربي، بيروت، ١٩٧٦، ص ٢٧.

ولقد تمخض عن هذا الاجتماع اتفاق أطلق عليه " اتفاق الخط الأحمر " وقعته الشركات في لندن في ٣١ يوليو ١٩٢٨ حيث التزمت هذه الشركات " بعدم إبرام أية عقود امتياز بشكل منفرد مع أي دولة من دول منطقة الخليج وشمال الجزيرة العربية وتمتد من البحر الأسود شمالاً إلى البحر الأحمر جنوباً، ومن البحر الأبيض المتوسط غرباً إلى الخليج العربي شرقاً ". واتفقت هذه الشركات فيما بينها على أن تقوم باستغلال النفط في هذه المنطقة بواسطة شركات تؤسسها هي بشكل جماعي للقيام بهذه المهمة.[1]

وهكذا في السنوات ما بين ١٩٢٧ و ١٩٤٠، توالت اكتشافات آبار النفط في العراق حيث اكتشف حقل الزبير بالقرب من البصرة، ثم في سنة ١٩٣٢، اكتشف النفط في البحرين، وفي سنة ١٩٣٣ تأسست الشركة البترولية الكويتية من " جولف أويل " " Gulf Oil " و" الأنجلوإيرانية "، وفي سنة ١٩٣٨، اكتشف حقل برجان الذي يعتبر من أضخم حقول النفط في العالم.

وفي سنة ١٩٣٥ حصلت شركات البترول العالمية على امتياز للتنقيب على النفط في قطر كما حصلت على امتياز آخر في سلطنة عمان بتاريخ ١٩٣٧ وكذلك في دولة أبو ظبي في سنة ١٩٣٩. أما فيما يخص المملكة العربية السعودية، فلقد بدأ التنقيب هناك بموجب اتفاقية عقدها وزير المالية الشيخ عبد الله السليمان مع مندوب شركة " ستاندرد أويل أوف كاليفورنيا " (سوكال) في ٢٩ مايو ١٩٣٣، وذلك في مدينة جدة، ومدة هذا الامتياز ٦٦ عاماً تنتهي في سنة ١٩٩٩. وبلغت مساحة الامتياز ١،٢٨٥،٠٠٠ كلم٢ بين مناطق برية ومناطق بحرية إقليمية بالمنطقة الشرقية للمملكة، على أن تستخرج هذه الشركة وتصدر وتبيع ما تجده من منتجات بترولية ومعدنية، كما وافقت الشركة على إعطاء المملكة مبلغاً قدره ٢٥،٠٠٠ دولار سنوياً كإيجار للأرض ومبلغ دولار واحد عن كل طن من البترول تستخرجه الشركة. وسارت الشركة على هذا المنوال حتى سنة ١٩٤٤ حيث غيرت اسمها لتصبح تسمى بشركة " آرامكو " (ARAMCO) المعروفة بشركة البترول العربية الأمريكية التي بسطت سيطرتها على تلك المنطقة حيث يوجد بها حقول الغوار والسفانية والدمام. ويعتبر حقل الغوار أكبر حقل بترولي في المناطق اليابسة في العالم وحقل السفانية أكبر حقل مغمور في العالم.

---

1 - أحمد البار، المرجع السابق، ص ١٣.

وفي سنة ١٩٣٨ كانت ثلاث شركات بترولية أمريكية ضخمة قد حصلت على حصص جد معتبرة في آرامكو لتصبح حصة سوكال بموجب الترتيب الجديد ٣٠% وحصة كل من اكزون وتكساكو ٣٠% وحصة موبل ويل ١٠% ولم تكن للمملكة آنذاك أية حصة من نفطها كما هو معهود في الاتفاقيات المماثلة في دول الخليج الأخرى والعالم الثالث.[1]

وهكذا، وبهذا النمط " التجاري " بسطت شركات النفط سيطرتها الكلية على ثروات الخليج النفطية كما فعلته على نفط أمريكا الشمالية وأمريكا الجنوبية وكذلك على نفط آسيا محققة من وراء ذلك أرباحاً طائلة لا مثيل لها لم تجعل منها حظاً للدول المصدرة التي تملك حقيقة هذه الثروة.

وأمام هذا الوضع المفروض على هذه الدول لمدة سنوات عديدة لم يكن أمام هاته الدول سوى خيار واحد وهو الدخول في صراع مرير مع الشركات الضخمة العالمية لاستعادة سيادتها على نفطها وفرض سيطرتها الجزئية شيئاً فشيئاً ثم الاستعادة الكاملة لها باعتبارها المالك الحقيقي في أراضيها، مما أدى بهذه الدول إلى تظافر جهودها قصد تحرير نفسها من هذا الاحتكار المفروض عليها وتأسيس مجموعات تقاوم ضمنها، مثل منظمة أوبك (OPEC) وأوابك (OAPEC).

ومما لا شك فيه، أن هذه الشركات النفطية العملاقة أو ما يسمى بالكارتل (Cartel) النفطي الدولي الذي يضم سبع شركات نفطية كبرى منها خمس أمريكية واثنتان أوروبيتان[2] لعب دوراً بارزاً في تأجيج أزمة الطاقة التي تأخذ بخناق العالم وترسم وتسطر السياسات المنتهجة في الميدان السياسي والاقتصادي، أولها تعزيز المواقع الاحتكارية النفطية في جميع أنحاء العالم بصفة عامة والشرق الأوسط بصفة خاصة، وثانيها التحكم في أسعار النفط الخام مما يؤدي لزيادة الأسعار في المواد المستخرجة من هذا النفط كالمواد البتروكيمياوية، وثالثها السيطرة الكاملة أو شبه الكاملة على استراتيجية المنطقة والتأثير في صنع القرار السياسي والاقتصادي وحتى العسكري.

---

1 - أحمد البار: المرجع السابق، ص ١٥.

2 - هاته الشركات النفطية العملاقة التي تلقب كذلك بالشقيقات السبع خصصنا لها جزءاً خاصاً في هذا البحث.

المبحث الأول

الأشكال والوسائل التي أدت إلى اكتشاف واستغلال النفط

يقول أبو الحسن بني صدر في كتابه، "النفط والسيطرة": "إن البشرية مرت بست ثورات للطاقة آخرها وأهمها "الثورة النفطية"، وهذه الثورات هي "اكتشاف النار، واختراع الزراعة أو الاستفادة من طاقة المنتجات الزراعية كغذاء، وصهر المعادن، واختراع البارود، وطاقة البخار، وأخيرا النفط، ونحن الآن على مشارف ثورة سابعة هي ثورة الذرة".[1]

كما أن هارولد إيكس، وزير الداخلية الأمريكي الأسبق والمختص بشؤون النفط أثناء وبعد الحرب العالمية الثانية، كان صاحب المقولة: "البشرية صنعت تطورها الهائل على الحضارة عبر عصور أربعة: العصر الحجري، والعصر البرونزي، والعصر الحديدي، وأخيراً عصر البترول"[2].

كما أن جورج كليمونصو كان كثيراً ما يردد هذه العبارة: " النفط ثمين مثل الدم الذي يجري في شريان الإنسان "[3].

ليس بوسعنا هنا الحديث من جديد عن تاريخ اكتشاف النفط منذ قديم الزمن أو كيف عرف الإنسان منتوج النفط لاستعماله فيما بعد كطاقة حيوية استخدمها في مكان خشب الوقود أو الفحم أو المصادر الأخرى، حيث أننا خصصنا بداية الفصل الأول لذلك، ولكن بودنا أن نركز في هذا المبحث على الأشكال والوسائل التي أدت فيما بعد إلى استغلال هذه المادة الحيوية الجديدة بعد اكتشافها وسبب التهافت إلى وفرتها

---

1 ـ أبو الحسن بني صدر: " النفط والسيطرة "، ترجمة فاضل رسول ـ دار الكلمة للنشر، بيروت ١٩٨٠، ص ١٢٤.

2 ـ محمد حسنين هيكل: " حرب الخليج – أوهام القوة والنصر "، مركز الأهرام، القاهرة ١٩٩٢، ص ١٩٨.

3 ـ كان رئيس الوزراء الفرنسي ووزير الداخلية (١٩٠٦ – ١٩٠٩ ثم من ١٩١٧ على ١٩٢٠) حيث كان عنصراً بارزاً أثناء الحرب العالمية الأولى.

ووضع كل الإمكانيات من أجلها ورسم سياسة خاصة لها قد تؤدي إلى حروب دائمة للسيطرة على هذه الطاقة إن اقتضت الظروف لذلك.

لذا، سوف يتركّز الحديث هنا على أهمية هذا الاكتشاف منذ بداية القرن العشرين الحافل بهذه النشاطات.

قد يعتبر النفط من أهم الاكتشافات التي توصل إليها الإنسان في القرن العشرين، فكان النفط عبارة عن المصدر الأساسي للطاقة، ومحور كل الإنتاج الصناعي والزراعي في العالم المعاصر، وقد أصبح عنصراً حيوياً من عناصر الحياة اليومية للإنسان بعد اكتشاف الكهرباء، ولم يعد النفط أهم مصدر من مصادر الطاقة فحسب، بل أصبح أيضاً مصدر استخراج ما لا يقل عن أحد عشر ألف سلعة صناعية مختلفة في العالم[1].

كما أن النفط لم يعد مجرد سلعة من السلع العابرة في التجارة العالمية، بل أصبح أهم سلعة دولية تتداولها أقطار العالم وبدونها لا يتحرك أي نشاط صناعي ولا زراعي ولا تكنولوجي، ولم تستحوذ أي مادة أخرى على القدر نفسه من الأهمية التجارية والاقتصاديةالتي استحوذ عليها النفط، ولم ترق شركة ولا بلد ولا مجموعة تجارية إلا بالنفط خاصة بالمقارنة مع المواد التجارية الأخرى.

وبسبب تعدّد استخداماته وتسهيلاته، تحوّل النفط إلى مادة استراتيجية تتحكم في مصير العالم كله. وقد وصل الأمر إلى أن اتسع انتشاره ليشمل جميع مظاهر الحضارة المعاصرة التي يصعب عليها التخلي عن هذه المادة الحيوية المعاصرة. يقول الأستاذ دانييل يورغن[2]، الذي كتب هو الآخر عن النفط: " إن عصرنا هو عصر النفط، والمجتمعات الحديثة هي مجتمعات نفطية، والإنسان المعاصر هو أساساً (إنسان هيدروكربوني)، وكذلك نسبة إلى المكونات الهيدروكربونية ".

ولكن النفط، حسب الدكتور حافظ برجاس[3]، كما هو معروف، " مصدر ناضب من مصادر الطاقة لابد له من أن ينتهي في وقت من الأوقات، ولابد لإمداداته من أن

---

1 - د، عبد المنعم الزنابيلي: " الحوار بين الشمال والجنوب " منشورات وزارة الثقافة والإرشاد القومي، دمشق، ١٩٨١، ص ٣٨٦ ، ولمزيد من المعلومات، انظر إلى: " الصناعات البتروكيمياوية " (ع، النوري).

2 - **Daniel Yergin : « The Prize – the Epic quest for oil, money and power "Simon & Schuster, New-York, 1991, p p 14 – 15.**

3 – حافظ برجاس " الصراع الدولي على النفط العربي "، بيسان، بيروت ٢٠٠٠، مرجع سابق، ص ٢٠.

تتوقف يوماً لأسباب أمنية أو سياسية، كما حدث في حرب أكتوبر (تشرين الأول) ١٩٧٣، ولذلك بدأت الدول الصناعية منذ منتصف السبعينات تحاول باهتمام إيجاد مصادر طاقة بديلة للنفط يمكن الإعتماد عليها في المستقبل. وبالفعل عمدت هذه الدول منذ تلك الفترة وحتى اليوم إلى تطوير مصادر أخرى للطاقة والعمل على اكتشاف مصادر جديدة لتحل محل النفط. وبالرغم من التقدم الحاصل في هذا المضمار، فقد بقي النفط أفضل مصادر الطاقة وبقيت دول العالم بحاجة إليه ليس كمصدر للطاقة فحسب، بل كمادة أولية للصناعات البتروكيمياوية ".

ولقد أصبح جلياً وواضحاً عندئذ أن العالم كله دخل في ثورة نفطية معاصرة عارمة لن يحيا إلا بالنفط وكأنه يموت بعد نفاذه، فاستمر التنقيب على هذه المادة الحيوية للإنسان، ورغم الاكتشافاتالضخمة والمتعددة التي حققتها الشركات النفطية في هذا المجال في كل بقاع العالم بما فيها المستعمرات بالدرجة الأولى آنذاك، قبل اندلاع الحرب العالمية الأولى إلا أن الطلب استمر في ارتفاع هائل مع الانتشار الواسع لوسائل النقل من سيارات، وباخرات، وطائرات، ومعامل تشغيل النفط، ومع التحول السريع من الفحم إلى النفط أصبحت هذه المادة المصدر الأساسي للطاقة، حتى أن بسطت الشركات متعددة الجنسيات سيطرتها الكاملة على النفط في العالم ليصبح وكأنه ملكيتها في أي نقطة من المعمورة.

وهكذا، تطورت وسائل التنقيب واستغلال وتسويق النفط في أوائل القرن العشرين، حتى جذبت الحرب العالمية الأولى الاهتمام الكبير إلى النفط بصفته مادة استراتيجية ذات أولوية كبرى وذات حيوية طاقوية ومالية للاقتصاد العالمي. ومع نشوب الحرب العالمية الأولى، بات من الضروري جعل هذه المادة بمثابة الشغل الشاغل للقوى العظمى أكثر من ذي قبل، مما أدى إلى تنافس شديد. إلا أن الدول العظمى آنذاك صارت تدرك أن أهمية النفط صارت ملحة إلى درجة أنه يجب الحصول عليه مهما كانت الظروف ومهما يتطلب ذلك من إمكانيات مادية ومعنوية وحتى عسكرية.

وهكذا، قبل بداية الحرب العالمية الأولى، فزع القادة البريطانيون إزاء الوضع النفطي المرتقب لبريطانيا العظمى حيث كان عليها أن تحصل على كافة إمدادتها النفطية من المناطق البعيدة في العالم. وفي حالة نشوب أية حرب يصبح عليها أن تؤمن نقلاً لنفطها إلى

شواطئها بكل الوسائل المتاحة. ومن أجل ذلك سطرت سياسة محكمة نادى بها اللورد فيشر[1] المعروف بـ " مجنون النفط " والتي تتمثل في السيطرة على مصادر النفط ابتداء من نزع الامتياز الألماني على التنقيب في المنطقة الإمبراطورية العثمانية سنة ١٩٠٩ ومنحها للشركة الإنجليزية مع ظهور شركة " شال " والشركة الإنجليزية الإيرانية وشركة نفط بورما، والشركة الإنجليزية العراقية (IPC) بعد النزوح على مناطق النفط في شط العرب أثناء الحرب العالمية الأولى، ثم الحصول على ¾ من شركة النفط التركية.

وكانت هناك سياسة أخرى نادى بها اللورد ونستون تشرشل الذي أصبح فيما بعد أول لورد في الأميرالية البريطانية تقوم على شراء لأكبر نصيب في شركات النفط عن طريق شراء حقوق وامتيازات النفط في دول أجنبية أخرى من العالم بغرض السيطرة المطلقة على إمدادات النفط العالمية في الحاضر والمستقبل، وكانت هذه السياسة هي سياسة الحكومة البريطانية بحيث أنه صرح أمام مجلس العموم:

" إنها سياسة مزدوجة، فهناك سياسة نهائية كما أن هناك سياسة مباشرة، أما سياستنا النهائية فتتمثل في أن تصبح الأميرالية المالك والمنتج المستقل لإمداداتها الخاصة من الوقود السائل وذلك عن طريق تكوين احتياطي نفطي في هذه الدولة يكفي لجعلها في أمان في حالة نشوب أية حرب كما يجعلها تستطيع التغلب على أي تذبذب في الأسعار... ومن جهة أخرى أن يصبح في مقدور الأميرالية تكرير وتنقية النفط الخام بكافة أنواعه لاستخدامه في البحرية.

وتتضمن السياسة المباشرة في القيام على الفور بإجراء عدد من العقود والبحث عن إمدادات نفطية من مصادر تخضع للسيطرة البريطانية ... التي يمكن للأسطول البريطاني أن يوفر لها تمام الحماية ".[2]

1 - جون فيشر، أميرالي بريطاني (١٨٤١ – ١٩٢٠)، كان على رأس الأميرالية البريطانية من سنة ١٩٠٤ إلى سنة ١٩٠٩ ثم سنة ١٩١٤ – ١٩١٥.

2 - كان آنذاك وزير للبحرية البريطانية (١٩١١ – ١٩١٥)، وصار وزيراً أولاً (١٩٤٠ – ١٩٤٥) و(١٩٥١-١٩٥٥)، زعيم الحزب المحافظ والمنشط الرئيسي للعمليات الحربية ضد دول المحور، حصل على جائزة نوبل (١٩٥٨).

وكما هو الشأن للسيطرة البريطانية على حقول النفط، كانت نفس السياسة التي انتهجتها فرنسا وهولندا بالتنسيق مع الحكومة البريطانية نحو التقليل من نفوذ شركات النفط الأمريكية في الدول الأجنبية التي لها نفوذ عليها، ولا سيما الحصول على امتيازات أكثر في الشرق الأوسط وآسيا وبسط يدها عليها، خصوصاً بعد اتفاقية سان ريمو (San Remo) التي أثارت ضيق واشنطن في سنة ١٩٢٠.

ومن ثم، بعد سنوات من "الكفاح" المستمر، تغلبت الشركات الأمريكية في النهاية على "المقاومة" الصلبة للشركات البريطانية والفرنسية والهولندية واستطاعت أن تؤمن أولى مصالحها الجوهرية في الموارد النفطية بالشرق الأوسط. واتفق كل من البريطانييّن والفرنسييّن والأمريكيين على تحديد أسهم في شركة النفط العراقية (IPC). ومن هناك تحققت سياسة " الباب المفتوح " (Open door policy) التي طالما كان الكونغرس الأمريكي والدبلوماسيون الأمريكيون يسعون إلى تحقيقها " قصد المساواة في الحقوق والفرص والإنصاف والروح الطيبة" على حد تعبيرهم.[1]

كل هذه التصريحات من مسؤولي الدول العظمى لم تكن مجرد كلام ولم تأت بالصدفة، بل كانت تهدف إلى تخطيط محكم بحيث كانت كل من هذه الدول تتبع سياسات تحقق مصالحها بالدرجة الأولى، سواء في توفير الخدمات أو الحصول على الأرباح من الدول المنتجة أو المستهلكة. ولم تكتف الشركات الغربية بالعمل في الشرق الأوسط فحسب، بل انتشرت عبر العالم في عمليات التنقيب، والإنتاج والتكرير والنقل والتوزيع، وذلك بعد كثرة الطلب على هذه المادة الضرورية القصوى.

المطلب الأول: مصادر النفط الخام

كلنا يعلم أن النفط هو مادة ناضبة وغنية بمفعولها الطاقوي وبقيمتها المالية، ناضبة لأن كثيراً من الدراسات الجيولوجية حذرت بأن احتياطيات النفط والغاز العالمية القابلة للاستخدام لن تدوم إلى الأبد. بل ذهب بعض العلماء المختصين إلى إعطاء آجال معينة قد تدوم ٥٠ إلى ١٠٠ سنة على الأكثر. والدليل على ذلك أن الولايات المتحدة الأمريكية

---

1 - لمزيد من المعلومات، انظر: إيان رتليدج: " العطش إلى النفط... ماذا تفعل أمريكا بالعالم لضمان أمنها النفطي؟ الدار العربية للعلوم، ٢٠٠٦، ص ١٧ – ٢٠ (النفط وأمريكا).

كانت أولى الدول المنتجة للنفط، فبعدما كانت مصدرة لهذه المادة أصبحت المستورد الأول للنفط في العالم بعد نفاذ المادة المذكورة أولاً، ومن أجل مضاعفة الطلب عليها، ثانياً.

وفي هذا الشأن، يقول الدكتور عيسى عبده[1] تحت عنوان: "السعودية تحذر من النضوب السريع لاحتياطي أوبك":

" ... المملكة العربية لن تنساق وراء الخطط الغربية المؤيدة إلى إنضاب احتياطيات أوبك، بمعدلات تفوق معدلات استخدام احتياطيات الولايات المتحدة وبحر الشمال بعدة أضعاف والمعروف أن السعودية والولايات المتحدة اشتركتا في لجنة الطاقة المنبثقة عن مؤتمر التعاون الاقتصادي الدولي، مؤتمر الشمال والجنوب في باريس ٢١ / ٤ / ١٩٧٦.

لذا، من أهداف الإنسان اليوم أكثر من أي وقت مضى، البحث أكثر فأكثر عن تطور الطاقة البديلة كرمال القار، والغاز الطبيعي، والطاقة النووية، والطاقة الشمسية، والطاقة النباتية الناتجة عن عباد الشمس التي انتشرت اليوم مع إنتاج زيت المائدة ووقود السيارات والتي سنخصص لها جزءاً آخر في هذا البحث.

ومهما يكن من أمر، ورغم المحاولات العديدة من الأبحاث والدراسات الجيوفيزيائية بأنّه يُوجد مصادر أخرى للطاقة كبديل عن النفط، تبقى صناعة النفط والتنقيب عنه في جميع أنحاء العالم هي الأهمية القصوى في الشؤون السياسية والاقتصادية والإنمائية سواء في الأقطار المنتجة أو المستهلكة، كما تشكل أساساً صلباً للعلاقات الدولية في عالم اليوم المتشابك المصالح. ولذا أصبح من الضروري وفرة هذه المادة الحيوية مهما كانت الظروف والوسائل المتاحة للبحث عن مصادرها إذ أن هذه السلعة ـ مهما كانت ناضبة ـ لم تكتشف لها البدائل الكاملة بعد، وأنه رغم الدراسات الهائلة في هذا الشأن، لم تجر بصفة جدية دراسة جديدة حول مستقبل الطاقة.

إن الهدف من هذا الجزء لدراستنا هو محاولة إعطاء صورة شاملة للتهافت على مصادر النفط من طرف الشركات العظمى التي تسيرها القوات العظمى من أجل مصالح عظمى، لما في ذلك من تأثير على مجموعة من الأقطار التي تقوم الشركات

---

1 - انظر: د. عيسى عبده: "بترول المسلمين ومخططات الغاصبين"، تقديم إسماعيل يحي، دار المعارف، القاهرة ١٩٨٣. ص ١٣٠.

النفطية متعددة الجنسيات بالعمل فيها وتأثيرها على مجريات الأمور في الأقطار المصدرة أو الأقطار المستهلكة لهذا النفط.

وليس بودنا أن نعود إلى تاريخ اكتشاف النفط وتعريف أهدافه، حيث أننا خصصنا مبحثاً كاملاً لذلك من قبل، ولكن بودنا في هذا ا لمبحث التطرق بالخصوص لمصادر النفط وحجم الاحتياطي العالمي في هذا الشأن.

فقد كانت الحرب العالمية الثانية مرحلة تحّول في السياسات النفطية في العالم الغربي، حيث أن الولايات المتحدة كانت مصدراً رئيسياً للنفط لتمويل أوروبا وبقية أنحاء العالم حتى التغلب على دول المحور وإنهاء الحرب.

وهكذا، ولفترة طويلة من الوقت، منذ أن اكتشف أول حقل للنفط في الولايات المتحدة إلى يومنا هذا، ظلت الدول الغربية وعلى رأسها الولايات المتحدة تنظر إلى ضرورة هذه الثروة حيث أنه قد تجيء الساعة التي قد تواجه فيها نقصاً في الإمدادات النفطية. لذا لم يكن غريباً أن تحاول إيجاد مصادر للنّفط أينما كانت، لأن النفط هو شريان الحياة بالنسبة للولايات المتحدة وحلفائها كونه، قبل أن يكون مادة طاقوية، فإنه ساعد في الماضي ولا زال يساعد في الحاضر على التقدم الصناعي والتطور التكنولوجي والتفوّق العسكري.

وأمام هذه الحقيقة الهامة وغياب البدائل المناسبة للطاقة النفطية، وبالنظر إلى محدودية الاحتياطيالمعروف من النفط الخام في العالم الغربي، تركزت المجهودات العملية للتنقيب في مناطق أخرى للعالم لاسيما في المنطقة العربية والإسلامية، هذه المجهودات هي الوحيدة القادرة على سد الاحتياجات المتزايدة لدول الغرب.

وبعد نهاية الخمسينات وحتى منتصف الستينات كان الإنتاج المحلي من النفط الأمريكي يتجاوز تقريباً النفط المستورد. " إلا أن هذا الوضع ـ يقول الدكتور محمد الرميحي[1] ـ تغير مع بداية عام ١٩٧٢ عندما قامت ولاية تكساس ولوزيانا وهما من أكبر الولايات المنتجة للنفط بإزالة كافة القيود المفروضة على الإنتاج، وفي عام ١٩٧٣ أنتجت الولايات المتحدة ٩,٢ مليون برميل من الزيت الخام يومياً، بينما كانت تستهلك ١٧,٣

1 - **لمزيد من المعلومات، انظر: د. محمد الرميحي: النفط والعلاقات الدولية، وجهة نظر عربية "، عالم المعرفة – الكويت ١٩٨٢ .**

مليون برميل يومياً، أي أنها كانت تستورد ما يقارب ٣٥,٨% من احتياجاتها النفطية التي كانت كندا تسدد منها حوالي ٦,٤% بينما المتبقي أي ٢٩,٤ مليون برميل كان يستورد من دول الأوبك ".

"ويقدر الخبراء أنه خلال السنوات العشر القادمة - يضيف الرميحي - سيتضاعف الطلب الأمريكي على النفط المستورد بشكل لم يسبق له مثيل من قبل، حيث ستقوم الولايات المتحدة بزيادة الكمية المستوردة من احتياجاتها النفطية التي سوف يمثل النفط العربي ما يقارب ٣٤% منها، وهذا يعني أن اعتماد الولايات المتحدة على نفط الأوبك العربي سوف يتصاعد، رغم كل الجهود التي تبذلها الحكومة الأمريكية لتقليص الاعتماد على النفط المستورد".[1]

ولقد أظهرت دراسة أنجزت بتكليف من الرئيس الأمريكي على الطاقة المستوردة وذلك باسم " قضية استيراد النفط "(The Oil Import Question) أظهرت تلك الدراسة الحقائق التالية عن المسألة النفطية.

أولاً: إن مخزون النفط في الشرق الأوسط سيبقى الأرخص كلفة للإنتاج والأوفر كمية حتى أواخر القرن العشرين.

ثانياً: إن الكتلة السوفياتية ستحتاج في أواسط السبيعنات إلى زيادة مستورداتها من النفط وستصبح مستوردة بعدما كانت مصدرة للنفط في حدود الـ ١٠ ملايين طن سنوياً في أواخر السبيعنات.

ثالثاً: إن مصادر النفط في الولايات المتحدة لم تعد تكتشف بنسبة تحفظ الاحتياطي للإنتاج بمعدل ٩ — ١٠ مرات، الأمر الذي يعني بالضرورة تدهور معدلات الإنتاج في السنين المقبلة وارتفاع تكلفته.

رابعاً: إن مصادر فنزويلا، والمكسيك، وكندا، هي المصادر التي كانت ولا تزال تُصنّف على أنها آمنة بالنسبة للولايات المتحدة، وستكون عاجزة عن توفير كميات متزايدة لهذه الأخيرة، الأمر الذي حصل بالنسبة إلى المستوردات من فنزويلا والمكسيك منذ ١٩٧١، وفي بداية مارس ١٩٧٣ جمدت حكومة كندا صادراتها النفطية إلى

---

1 - **محمد الرميحي، مرجع سابق.**

الولايات المتحدة من دون سماح بزيادتها، وذلك حفاظاً على كفاية الحاجات المحلية.[1]

خامساً: إن مخزون بحر الشمال ذو كلفة عالية، وأنه يكفي عند تطويره ما يوازي ٦٠% من حاجة بريطانيا في أواخر السبعينات.

سادساً: إن الطاقة الذرية لا تزال تكاليفها مرتفعة إلى حد بعيد بالنسبة لتكاليف النفط في توليد الكهرباء، وإن المفاعلات الذرية، كي تحقق وفورات اقتصادية، يجب أن تقام بالقرب من المدن الكبرى الصناعية، حتى تشغل طاقتها بنسبة ٨٠ – ٩٠ %.[2]

كذلك تعرضت مفاعلات ذرية في الولايات المتحدة وبريطانيا إلى حوادث نتج عنها تلوث للعاملين في محطات التوليد النووية وللمياه في المناطق المجاورة.

سابعاً: إن نفط الطفال، هو المصدر الوحيد للطاقة في العالم الذي تستخرج منه مختلف المشتقات النفطية ما عدا الشحوم، ويتوافر بكميات هائلة في الولايات المتحدة وبكميات ملحوظة في الاتحاد السوفياتي سابقاً – تبلغ تكاليف إنتاجها في أرضه، أي في ولايات كولورادو، ويومنغ، ويوتا في الولايات المتحدة، ما لا يقل عن ٥ دولارات للبرميل الواحد وذلك في أفضل الأراضي، واستخراج كميات كبيرة يستوجب إنتاج زيت الطفال من أراضٍ تبلغ الكلفة فيها ٧ – ٩ دولارات للبرميل.

ثامناً: إن زيادة العائدات النفطية للدول المنتجة، تؤدي إلى دورات اتفاقية تفيد الولايات المتحدة بنسبة مرتفعة، إذا تركزت الزيادة في فنزويلا وإيران والسعودية في المكان الأول، وعلى النقيض يكون وقع ارتفاع أسعار النفط وعائدات الدول المنتجة سيئاً على موازين مدفوعات اليابان وألمانيا وفرنسا بشكل خاص.

تاسعاً: إن الولايات المتحدة ستضطر إلى التخلي عن نظام " الكوتا " في استيراد النفط، والالتفات إلى الاستيراد من الشرق الأوسط بكميات متزايدة[3] قد توازي العشرين

---

1 - لمزيد من المعلومات، انظر:

« The Oil Companies and the Arab World ». Giacomo Luciani. St. Martins's press, N-Y 1984.

2 - انظر: **Giacomo LUCIANI**، مرجع سابق.

3 - كانت هذه التقديرات تخص الثمانينات من القرن الماضي.

مليون برميل في اليوم أي الألف مليون طن[1]. وهكذا كان لهذه الحقائق الأثر الكبير في توجيه السياسة النفطية الأمريكية منذ أوائل السبعينات والاهتمام بتأمين استمرار الأبحاث وعمليات التكرير والإمدادات النفطية دون انقطاع، حيث أصبحت الولايات المتحدة في هذه الفترة لا تعتمد إلا على الاستيراد لأن إنتاجها صار لا يكفيها بحيث ازداد استهلاكها بنسبة ١٨% وبلغ منذ سنة ٢٠٠٠ مستوى قياسياً في الارتفاع لم يسبق له مثيل في التاريخ اقترب من العشرين مليون برميل بعدما كان يمثل ١٧ مليون برميل.

المطلب الثاني : احتياطي العالم من النفط

إن متابعة تطور احتياطي النفط الموجود عبر العالم مهمة كبيرة وشاقة بحيث تجمع مختلف المصادر المهتمة بالشؤون النفطية على أن الاحتياطيالنفطي في العالم يزداد سنة بعد سنة بسبب استخدام التقنيات الحديثة والمتطورة مع الاكتشافاتالجديدة لحقول أخرى تظهر هنا وهناك، خاصة في السنوات الأخيرة للقرن الماضي. مما ساهم في إضافة أكثر من مائة مليار برميل لاحتياطي النفط العالمي، إذ لم يمر يوم على العالم لم يكن فيه النفط موضوع نشرة جديدة أو مقال جديد في الجرائد والمجلات والكتب المختصة أو في شبكة الإنترنيت أو غيرها من وسائل الإعلام، لذا، يصعب إعطاء رقم رسمي لاحتياطي النفط في العالم بصفة دقيقة. فحسب الأستاذ حسين مالطي " إن الاحتياطيات المؤكدة في العالم للنفط تختلف حسب المصادر من ١,٠٠٠ إلى ١,١٠٠ مليار برميل. في هذا المجموع المعلن عنه تسيطر الشركات الأمريكية على ١٠% أي حوالي ١٠٠ مليار برميل، منها 1/4 يوجد بالولايات المتحدة، و 3/4 الأخرى توجد على الخصوص في أقطار منظمة أوبك وفي آسيا الوسطى...

---

1 - انظر :
"Arab Oil : Impact on the Arab Countries and Global Implications", Ed. N. A. Sherling and Tossler – New-York, Praeger, 1976.

باختصار فإن هذه الشركات تسيطر على ما يعادل احتياطي ليبيا، والجزائر، وقطر ونيجيريا مجتمعة أو ما يعادل ½ احتياطي المملكة العربية السعودية أواحتياطي القارة الإفريقية أو القارة الجنوب – أمريكية بأكملها..."[١].

وحسب التقدير الصادر عن منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (OAPEC)، بلغ الاحتياطي المؤكد من النفط الخام في العالم ١,٠١٩ مليار برميل في أواخر ١٩٩٣ أي بزيادة ٦ مليارات برميل بالنسبة للعام الفائت[٢].

وحسب التقديرات الصادرة عن شركة بريتش بتروليوم، فإن الاحتياطي النفطي المؤكد عالمياً قد تخطّى الألف مليار برميل ليصل في نهاية ١٩٩٢ إلى حوالي ١٠٠٠,٨ مليار برميل. ويشكل هذا الرقم أكثر من ٥٠٠ ضعف مما كان عليه الاحتياطيفي بداية القرن العشرين.

والجدير بالذكر أنه بالرغم من الاستهلاك العالمي المستمر للنفط، فإن العالم لم يستهلك حتى اليوم أكثر من ٤٠ % من كل ما اكتشف من نفط خلال المائة سنة الأخيرة[٣]، وتكفي الكميات المتبقية لأكثر من أربعين سنة أخرى إذا بقي الاستهلاك على معدله الحالي ولم تتم اكتشافات جديدة لاحتياطيه، ولكن هذا الافتراض بعيد عن الواقع لأن جميع التقديرات تثبت أن استهلاك النفط سيتزايد سنوياً وأن الاحتياطي النفطي المؤكد قابل للزيادة في المستقبل[٤].

ومما لاشك فيه هو أنه مهما كان الاحتياطي العالمي قابلاً للزيادة بصفة مستمرة نظراً لكثرة الطلب والاتساع في استهلاكه، فإن توزيعه الجغرافي غير متساوٍ بالنسبة لدول الكرة الأرضية.

---

1 ـ مهندس مختص في شؤون المحروقات، نائب الرئيس الأسبق لسوناطراك، الشركة الوطنية الجزائرية للمحروقات، كتب هذا المقال في جريدة " Le Quotidien d'Oran " (٩ ـ ١٠ـ ٢٠٠٥/٠٧/١١)، وترجمت من طرف الباحث.

2 - صحيفة الديار – بيروت في ٢٢ / ٠٣ / ١٩٩٤.

3 - د. علي أحمد عتيقة: " الاعتماد المتبادل على جسر النفط . المخاطر والفرص " مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ١٩٩١، ص ٤٢.

4 - د. حافظ برجاس: المرجع السابق، ص ٢٤.

وفي هذا الصدد يصنف الدكتور حافظ برجاس هذه الدول كالتالي:

❖ هناك ١٣٧ دولة فقيرة بالنفط لا يشكل احتياطيها شيئاً يذكر.

❖ بينما هناك ٣٢ دولة غنية بالنفط تملك فيما بينها حوالي ١٠٠٠ مليار من الاحتياطي النفطي المؤكد والقابل للزيادة[1].

❖ وفي طليعة هذه الدول الغنية، تأتي دول منظمة أوبك التي بلغ مجموع احتياطيها النفطي آنذاك (أي في سنة ١٩٩٣): ٧٧٢,١ مليار برميل وأهمها:

- المملكة العربية السعودية: ٢٥٧,٨ مليار.

- العراق: ١٠٠ مليار.

- الكويت: ٩٤ ملياراً.

- إيران: ٩٢ ملياراً.

- الإمارات العربية المتحدة: ٩٨,١ مليار.

- وبقية دول أوبك الأخرى (أي نيجيريا، ليبيا، الجزائر، فنزويلا، قطر وإندونيسيا): ٢٣٤,٧ مليار برميل.

ويلاحظ من هذه الإحصائيات أن دول الخليج الخمس دائمة العضوية في منظمة أوبك هي الأكثر أهمية ليس باحتياطيها فحسب، بل بعمر هذا الاحتياطي الذي يقدر حسب المحللين الاقتصاديين بـ: ٧٠ إلى ١٠٠ سنة أخرى على الأقل، مما سيزيد في احتياطيها الحالي، بينما يقدرون الدول الأخرى بـ: ٤٠ إلى ٥٠ سنة على الأكثر[2].

من المهم القول إنه، مهما كانت الدراسات الحالية والتنبؤات المستقبلية في شأن الاحتياطي العالمي للنفط، فإنه من الصعب رصد إحصائيات دقيقة كونها بعيدة عن الواقع نظراً لضخامة احتياطي النفط المؤكد (Proved reserves)، من جهة، ومن جهة أخرى ما قد يتم اكتشافه بفضل التطور التكنولوجي في التنقيب والوسائل الجيوفيزيائية.

---

1 - انظر كذلك إلى: عبد الخالف عبد الله: " النفط والنظام الإقليمي الخليجي "، مجلة المستقبل العربي، ١٩٩٤/٣)، مركز دراسات الوحدة العربية، ص ٢٤.

2 - **B. P, Statistical Review of World Energy, 1993.**

ويعرف عند المختصين بشؤون النفط ثلاثة أنواع من الاحتياطيات:

١ ـ الاحتياطي المؤكد أو الثابت الوجود (Proved reserves)، أي كميات النفط التي يمكن الحصول عليها بالتأكيد من الآبار المحفورة ضمن الظروف التقنية والاقتصادية الحالية.

٢ ـ الاحتياطي الراجح الوجود (Probable Reserves) أي كميات النفط التي يؤمل الحصول عليها من الآبار المعروفة على أساس تقدير تقريبي للكميات المتجمعة، لذلك فهي كميات مؤكدة الوجود من الناحية الفنية لكنها غير معروفة وغير اقتصادية الكلفة بالنسبة للأثمان السائدة.

٣ ـ الاحتياطي المحتمل الوجود (Possible Reserves) وهو كميات النفط التي يؤمل اكتشافها في آبار غير معروفة آنياً والتي يمكن استخراجها ضمن الظروف الاقتصادية والتقنية التي يمكن أن تتطور في المستقبل.

وتوضح بعض الأرقام في دليل نشر حول " البترول والغاز " ما يلي عن مجموع الدول أو القارات التي تمتلك احتياطي النفط[1]:

ـ الشرق الأوسط: ١٩٧٩,٧ مليون قدم مكعب (Cubic feet)

ـ آسيا ودول المحيط الهادي: ٤٤٥,٤ مليون (Cubic feet)

ـ الاتحاد السوفياتي ودول الشرق (سابقاً): ١٩٦٤,٢ مليون قدم مكعب.

ـ إفريقيا: ٤١٨,٢ مليون قدم مكعب.

ـ أمريكا الشمالية: ٢٥٥,٨ مليون قدم مكعب

ـ أمريكا الجنوبية: ٢٥٠,١ مليون قدم مكعب.

ـ أوروبا الغربية (بما فيها النرويج): ١٩١,٦ مليون قدم مكعب.

وقد تشير الجداول الآتية إلى النسب المختلفة لاحتياطيات النفط في العالم مع التركيز على معطيات الدول الأعضاء في منظمة الأقطار العربيّة المصدرة للبترول (أوابك) نظراً لأهميتها في امتلاكها لهذه الثروة الطاقوية.

---

1 **- Petit guide : « le pétrole et le gaz « Aedis Edition – Vichy (colaboration avec TOTAL), 02[eme] trimestre 2005.**



جدول رقم (٠١)

أين توجد / احتياطيات النفط في العالم/ ؟

دول الخليج	%٦٦	
شمال إفريقيا	%٠٤	
جنوب إفريقيا	%٠٣	
آسيا / المحيط الهادي	%٠٤	
أمريكا الشمالية	%٠٦	
أمريكا الوسطى والجنوبية	%٠٩	
أوروبا	%٠٢	
الاتحاد السوفيتي سابقاً	%٠٦	

المصدر: http://www.ptb.be/scipts/print.phtml,lang



جدول رقم (٠٢)

إنتاج النفط بعد عشرين سنة ؟

دول الخليج	٤١%
شمال إفريقيا	٠٤%
إفريقيا الغربية	٠٤%
أمريكا اللاتينية	٠٧%
بحر الشمال	٠٧%
منطقة الكراييب	٠٨%
الاتحاد السوفيتي سابقاً	١١%
الدول غير العضوة في الأوبك	١٧%

المصدر: http://www.ptb.be/scipts/print.phtml,lang



جدول رقم (٠٣)

احتياطيات النفط الخام في الأقطار الأعضاء في الأوابك سنة ٢٠٠٦

مليار برميل

الدولة	الكمية	النسبة إلى أوابك	النسبة إلى العالم
الإمارات	٩٧,٨٠	%١٤,٩٤	%٨,٤٢
البحرين	٠,١٣	%٠,٠٢	%٠,٠١
تونس	٠,٤٠	%٠,٠٦	%٠,٠٣
الجزائر	١٢,٢٠	%١,٨٦	%١,٠٥
السعودية	٢٦٤,٢١	%٤٠,٣٦	%٢٢,٧٦
سورية	٣,٠٠	%٠,٤٦	%٠,٢٦
العراق	١١٥,٠٠	%١٧,٥٧	%٩,٩١
قطر	١٥,٢١	%٢,٣٢	%١,٣١
الكويت	١٠١,٥٠	%١٥,٥٠	%٨,٧٤
ليبيا	٤١,٤٦	%٦,٣٣	%٣,٥٧
مصر	٣,٧٢	%٠,٥٧	%٠,٣٢
مجموع الأوابك	٦٥٤,٦٣		
إجمالي العالم	١١٦٠,٨٤		

المصدر: OAPEC Annual Report, 2008

جدول رقم (٠٤)

تطور إنتاج النفط الخام في الأقطار الأعضاء في الأوابك (٢٠٠٥ – ٢٠٠٦)

ألف برميل يومياً

	٢٠٠٥		٢٠٠٦	
الدولة	الكمية	النسبة (%)	الكمية	النسبة (%)
الإمارات	٢٣٧٨,٠٠	%١١,٢١	٢٥٦٨,٠٠	%١١,٨٧
البحرين	١٨٦,٠٠	%٠,٨٨	١٨٣,٠٠	%٠,٨٥
تونس	٦٩,٠٠	%٠,٣٣	٧٠,٠٠	%٠,٣٢
الجزائر	١٣٥٢,٠٠	%٦,٣٧	١٣٦٩,٠٠	%٦,٣٣
السعودية	٩٣٥٣,٠٠	%٤٤,٠٨	٩٢٠٨,٠٠	%٤٢,٥٧
سورية	٤١٥,٠٠	%١,٩٦	٣٧٧,٠٠	%١,٧٤
العراق	١٨٥٣,٠٠	%٨,٧٣	٢٠٢٠,٠٠	%٩,٣٤
قطر	٧٦٥,٩٠	%٣,٦١	٨٠٣,٠٠	%٣,٧١
الكويت	٢٥٧٣,٠٠	%١٢,١٣	٢٦٤٦,٠٠	%١٢,٢٣
ليبيا	١٦٩٣,٢٠	%٧,٩٨	١٧٥١,٠٠	%٨,١٠
مصر	٥٧٩,٠٠	%٢,٧٣	٦٣٤,٠٠	%٢,٩٣
مجموع الأوابك	٢١٢١٧,١٠		٢١٦٢٩,٠٠	
إجمالي العالم	٧٢٣٦١,٦٠		٧٢٤٨٦,٥٠	
حصة أوابك إلى العالم		%٢٩,٣٢		

المصدر: OAPEC Annual Report, 2008

جدول رقم (٠٥)

احتياطيات الغاز الطبيعي في الأقطار الأعضاء في الأوابك (٢٠٠٦)

مليارمتر مكعب

الدولة	الكمية	النسبة إلى أوابك	النسبة إلى العالم
الإمارات	٦٠٤٠	١١,٦٤%	٣,٣٢%
البحرين	٩٣	٠,١٨%	٠,٠٥%
تونس	٧٨	٠,١٥%	٠,٠٤%
الجزائر	٤٥٠٤	٨,٦٨%	٢,٤٧%
السعودية	٧١٥٤	١٣,٧٨%	٣,٩٣%
سورية	٢٩٠	٠,٥٦%	٠,١٦%
العراق	٣١٧٠	٦,١١%	١,٧٤%
قطر	٢٥٦٣٦	٤٩,٤٠%	١٤,٠٨%
الكويت	١٥٧٢	٣,٠٣%	٠,٨٦%
ليبيا	١٤٢٠	٢,٧٤%	٠,٧٨%
مصر	١٩٤٠	٣,٧٤%	١,٠٧%
مجموع الأوابك	٥١٨٩٧		
إجمالي العالم	١٨٢٠٤٠		

المصدر: OAPEC Annual Report, 2008

جدول رقم (٠٦)

تطور إنتاج الغاز الطبيعي في الأقطار الأعضاء في الأوابك (٢٠٠٥ –٢٠٠٦)

مليار متر مكعب

	٢٠٠٥		٢٠٠٦	
الدولة	الكمية	النسبة (%)	الكمية	النسبة (%)
الإمارات	٤٧	%١٣,٧٤	٤٧,٤	%١٣,٠٨
البحرين	١٠,٧	%٣,١٣	١١,١	%٣,٠٦
تونس	٢,٤	%٠,٧٠	٢,٩	%٠,٨٠
الجزائر	٨٩,٢٣	%٢٦,٠٩	٨٨,٢	%٢٤,٣٤
السعودية	٧١,٢	%٢٠,٨٢	٧٣,٥	%٢٠,٢٩
سورية	٧,٢	%٢,١١	٧,٣	%٢,٠١
العراق	٢,٧	%٠,٧٩	٣,٥	%٠,٩٧
قطر	٤٥,٨	%١٣,٣٩	٤٩,٥	%١٣,٦٦
الكويت	١٢,٣	%٣,٦٠	١٢,٩	%٣,٥٦
ليبيا	١١	%٣,٢٢	١٣,٢	%٣,٦٤
مصر	٤٢,٥	%١٢,٤٣	٥٢,٨	%١٤,٥٧
إجمالي الأوابك	٣٤٢,٠٣		٣٦٢,٨	

المصدر: OAPEC Annual Report, 2008

المطلب الثالث : التوقعات المستقبلية للطلب على النفط

لقد أجمع الملاحظون والباحثون المختصون في شؤون النفط أن العالم لا يمكن أن يستغني عن النفط والغاز الطبيعي لتلبية النمو المتوقع في الطلب على الطاقة، مشيرين إلى أن النمو السريع للاقتصاد العالمي يستدعي زيادات كبيرة في إمدادات الطاقة على مدى ربع القرن المقبل.

ولقد أكد " آلان كيلي " ، رئيس اللجنة التنسيقية في المجلس الوطني الأمريكي للبترول، في تقرير تناول مستقبل النفط في ظل وجود موارد الطاقة العالمية، أنه لابد من التوسع في كل مصادر الطاقة الاقتصادية لمقابلة الطلب، بما في ذلك الفحم والطاقة النووية والمصادر المتجددة والنفط والغاز من المصادر غير التقليدية، مبيناً أن لكل واحد من مصادر الطاقة تحدياته الخاصة التي يجب التغلب عليها من أجل إنتاجه وتوريده واستعماله بشكل متزايد.[1]

وأضاف كيلي أن نتائج الدراسات التي أعدها المجلس الوطني الأمريكي للبترول بطلب من وزارة الطاقة الأمريكية لدراسة مستقبل النفط والغاز إلى سنة ٢٠٣٠، تشير إلى أن وفرة المخزون يكفي لتلبية الحاجة المتزايدة إليه والتي قدرتها الاستشرافات المستقبلية للطاقة خلال فترة الدراسة.

وتناول التقرير بحث مستقبل الطاقة على المدى البعيد، إذ ركز على الإمداد والطلب الرئيسيين والأساسيين، مشيراً إلى أن التوازن التام بين الإمداد والطلب أمر في غاية الضرورة " للأمن العالمي " للطاقة، والتي منها توفير مخزونات استراتيجية كي تستجيب لانقطاع الإمدادات القصيرة.[2]

كما يتوقع هذا التقرير نمو الطلب الإجمالي العالمي على الطاقة بنسبة ٥٠ إلى ٦٠% بحلول سنة ٢٠٣٠، ويعود ذلك لزيادة سكان العالم والسعي إلى النمو الاقتصادي والتطور التكنولوجي وتحسين مستويات المعيشة.

---

1 - في تصريح لشبكة " اقتصاديات " المتكاملة (١٧ / ١١ / ٢٠٠٧).

2 - " اقتصاديات "، شبكة اقتصاديات المتكاملة (٢٠٠٧/١١/١٧) **Borssa Kingdom**. نفس المرجع.

كما تؤكد تقارير أخرى عن التوقعات المستقبلية في مجال الطاقة زيادة حادة في استهلاك الطاقة في الدول العظمى المتطورة. ورغم أن النفط مادة ناضبة عند معظم المحللين، إلا أن الأخطار تتزايد نتيجة للتوسع في إنتاج النفط والغاز الطبيعي من المصادر التقليدية التي ظل الإعتماد عليها، وهذه الأخطار تخلق تحديات كبيرة أمام تلبية الطلب الإجمالي المتوقع على الطاقة في هذه البلدان، حيث يصبح من الحتمي تعزيز قدرات التخزين وبالتالي ضمان أمن الطاقة للولايات المتحدة والدول الرأسمالية الغربية.[1]

وقد يكون ذلك ممكناً من خلال تنويع الإمدادات الطاقوية الداخلية وتطوير التسويق والاستثمار العالميّين في الطاقة، إذ حسب اعتقاد هؤلاء لا يمكن تحقيق أمن الطاقة للولايات المتحدة والدول الغربية دون تحقيق أمن الطاقة في العالم لاسيما المناطق النفطية أينما وجدت، مما يدل على أنهم لا يريدون الخلط بين " استقلالية الطاقة " أو ملكية الطاقة لدول الخليج أو دول غنية أخرى بهذه المادة وتقوية أمن الطاقة التي هي مثل الدم الذي يجري في شريان الإنسان الغربي والذي هو في حاجة ماسة إليه، ولو استعملت القوة من أجل ذلك. وسنخصص لذلك فصلاً كاملاً حول تأثير النفط وصراع المصالح النفطية في أجزاء أخرى من هذا البحث.

في المقابل، تتوقع التقارير الغربية أن النمو في إنتاج الطاقة يلقى دعماً من الأسواق المفتوحة إضافة إلى الاستثمارات الرأسمالية الموجهة نحو إنتاج الطاقة وتزويدها، كما تتوقع زيادة حادة في استهلاك الطاقة في الدول النامية، بينما ينخفض إنتاج النفط والغاز الطبيعي في الولايات المتحدة والدول الغربية، ويتطلب هذا الوضع زيادة كبيرة في السوق الدولية مما يستدعي إعادة رسم " خريطة الطاقة في العالم ". مما يستدعي كذلك تشجيع التجارة الحرة للزّيادة في الاستثمار قصد رفع الإنتاج العالمي.

هذا، ومن أجل ما يسمونه في الولايات المتحدة "بالتصدي لتحديات الطاقة"، أوصى المجلس الوطني الأمريكي للبترول بإنتاج خمس استراتيجيات أساسية لمساعدة الأسواق إلى آفاق ٢٠٣٠ وما بعدها على النحو التالي:[2]

1 - شبكة "اقتصاديات " المتكاملة، مرجع سابق (شبكة الإنترنيت ١١ / ٢٠٠٨/٠١).

2 - العالم لن يستغني عن النفط والغاز لتلبية نمو الطلب على الطاقة (٢٠٠٨/٠١/١١) www.4ept.com/vb

١ ـ ترشيد الطلب المتنامي على الطاقة وذلك بزيادة كفاءة النقل والاستعمالات المنزلية، والتجارية والصناعية.

٢ ـ توسيع وتنويع إنتاج الطاقة من الفحم، والطاقة النووية والكتلة الحيوية والطاقات المتجددة الأخرى .

٣ ـ دمج سياسات الطاقة مع السياسات التجارية، والاقتصادية، والبيئية، والأمنية، والخارجية.

٤ ـ تقوية التجارة والاستثمار العالميين في الطاقة.

٥ ـ توسيع دائرة الحوار مع الدول المنتجة والمستهلكة لتحسين أمن الطاقة عالمياً.[1]

والجدير بالذكر أن موضوع زيادة الطلب العالمي للنفط والطاقة بصفة عامة يبقى هو الموضوع الأساسي الذي يهيمن على أعمال مؤتمرات وندوات الأوبك والأوابك.

وفي إطار ندوة أقيمت بالدوحة في شهر سبتمبر ٢٠٠٧ حضرها عدة وزراء نفط سابقين وعدد من الخبراء والمهتمين بشؤون الطاقة وخبراء من الدول المستهلكة، استعرض هؤلاء عدة سيناريوهات تتعلق بزيادة الطلب العالمي على النفط خلال العقود الثلاثة القادمة من القرن الحالي. ومن أبرز هؤلاء الخبراء الدكتور عدنان شهاب الدين مدير إدارة البحوث والدراسات في منظمة أوبك، والذي رأى أن السيناريو الأكثر واقعية بخصوص الطلب العالمي على النفط هو أن " يقفز الطلب من حوالي ٨١ مليون برميل يومياً إلى ١٠٦ ملايين برميل يومياً سنة ٢٠٢٠، وحوالي ١١٦ مليون برميل يومياً سنة ٢٠٢٥.[2]

ويضيف د. عدنان " أن النفط مصدر طبيعي عزيز وفي نفس الوقت ناضب يجب المحافظة عليه واستغلاله الاستغلال الأمثل وتحسين الموارد المثلى لذلك. كما أعرب أن زيادة خمسة أو عشرة دولارات لا تعتبر عالية لأنه سبق وأن صعد السعر إلى ٨٠ دولار للبرميل في نهاية السبعينات مقارنة بقيمة الدولار الحالية التي انخفضت إلى حوالي ٥٠%"، مشيراً إلى أن الارتفاع الحالي لسعر البرميل يعتبر ارتفاعاً متواضعاً. والمهم هل

---

1 - **وهذا ما جرى بالفعل في مؤتمر جدة بالمملكة العربية السعودية حيث التقى ممثلو الدول المنتجة والمستهلكة للنفط قصد إيجاد حل لمشكلة الأسعار الملتهبة (مطلع يونيو ٢٠٠٨)**

2 - **" اليوم الإلكتروني " الأربعاء ١٤ / ٠٩ / ١٤٢٨ هـ الموافق لـ ٢٦ / ٠٩ / ٢٠٠٧.**

نستطيع أن نحافظ على هذا الارتفاع لفترة تتراوح ما بين ٢٠ و٣٠ عاماً ؟ ...، وما السعر المناسب ؟، ومن هنا تأتي المعادلة الصعبة "، يتساءل الدكتور عدنان شهاب الدين.

وفي هذا الشأن، تقول وكالة الطاقة الدولية في تقريرها الشهري لبداية سنة ٢٠٠٨ تحت عنوان: تقرير توقع تحولات جذرية في السوق العالمية تهدد بصدمة بترولية ": من الممكن أن تشهد السوق البترولية تحولات جذرية خلال العشرينيات المقبلة قد تخلق صدمة بترولية إذا لم يتم الترتيب لها بما يؤدي إلى إيجاد توازن بالسوق. وأوضح التقرير أن هذه التحولات المتوقعة يفرضها عاملان أساسيان:

الأول: تعاظم أهمية نفط بحر قزوين وآسيا الوسطى خصوصاً بعد قيام حكومة موالية للولايات المتحدة في أفغانستان.

الثاني: بسبب حدوث تغيير من جانب الطلب بانضمام دول جديدة لقائمة سوق الطلب منها الصين التي من المتوقع أن يكون طلبها على الطاقة من النفط والغاز كبيراً.[1]

وأوضحت وكالة الطاقة الدولية في تقريرها الشهري أن مراجعة تقديرات الطلب العالمي على النفط منذ سنة ٢٠٠٢ في دول غير دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية زادت التقديرات ٧٥٠,٠٠٠ برميل يومياً ليصبح حجم الطلب الكلي لهذه السنة ٨٢,٢ مليون برميل يومياً.

ولكن الوكالة أبقت توقعات نمو الطلب دون تغيير على ٢,٥ مليون برميل يومياً خلال السنة الحالية مقارنة مع ١,٨ مليون برميل يومياً لسنة ٢٠٠٥.

ومن جهة أخرى، ومما يدل على تنامي الطلب على النفط والغاز كمواد ضرورية وأساسية لن يستطيع العالم أن يستغني عنها هذا التصريح لرئيس International Energy Associates الأمريكية، هرمن فرانسن " Herman Francen " الذي قال: " الطلب المتزايد في البلدان ذات الاقتصاد الناشئ وخصوصاً في الصين، والهند، مسؤولة عن ارتفاع الطلب العالمي للنفط "، " ثمة حالياً خمسة مليارات شخص في البلدان النامية يستهلك كل منهم برميلين سنوياً فيما يستهلك الفرد في الدول المتطورة ما يعادل ٨١ برميلاً في السنة ". وأشار إلى أنه في حال رَفْعِ الصينيّين والهنود استهلاكهما من

---

1 - جريدة المدى **Al-MADA Daily Newspaper** (١١ يناير ٢٠٠٨).

برميلين إلى أربعة براميل لكل فرد سنوياً ، سيبلغ الطلب العالمي ٥٨ مليون برميل يومياً أي ما يساوي مجموع الإنتاج العالمي حالياً ".[1]

وأشار فرانسن إلى أنه " لو استهلك كل فرد من سكان الأرض البالغ عددهم ستة مليارات نسمة كما استهلك الأمريكي، لما كان الاحتياطي النفطي كافياً لأكثر من ثماني سنوات " لكنه أضاف أنه إذا استهلك الفرد كما يستهلك سكان السنغال، لاستمر النفط لأكثر من ١٠٠عام، وبالتالي، فإن المسألة الرئيسية تتعلق بضرورة خفض الاستهلاك لتفادي أزمة كبيرة في الإمدادات ".[2]

وبما أن الطلب على النفط يزداد بشكل مستمر ومتصاعد جداً حسب معظم المحللين والخبراء المختصين في الميدان، فإن النتيجة التي تظهر عند ذلك هي ارتفاع حاد في أسعار هذا النفط. وحتى لو انخفض إنتاج النفط أو استوى عند درجة معينة، فإن التحكم في تزويد وتصدير النفط في العالم سوف يؤدي إلى ارتفاع الأسعار ربما بدرجة أقل تسارعاً، لكن الطلب المتزايد عليه سيدفع إلى هذا الارتفاع.

إذ أن تدفق النفط عبر العالم أصبح شيئاً حتمياً لا مناص منه ومسألة متوقعة لأنه كما سبق وأن ذكرنا، ستبقى دول كثيرة تعتمد على استهلاكه مهما بلغ ارتفاع أسعاره على الأقل في السنوات العشر المقبلة التي تلي مطلع هذا القرن. لماذا ؟ لأن هذه الدول ستستمر في بناء وإنشاء المصانع الضخمة لإنتاج السيارات والحافلات والشاحنات والآليات التي بفضلها يتحصل المستهلكون على منتوج الزراعة، والصناعة، ووسائل النقل الجوية للسفر، والشحن، والسفن المختلفة، إلى غير ذلك من المنتجات البتروكيمياوية كالأمونيا والإيثيلان والبولوان والأسمدة والزفت الخاص بالطرقات إلى غير ذلك من الاحتياجات الأخرى المرتبطة بصناعة النفط، ولو لم نذكر منها إلاّ صناعات قطع الغيار التي هي مرتبطة بالصناعات الأولى التي ذكرناها، زد على ذلك تطوير البناء وتوسيع المدن والارتباط بينها، والتحضر المتزايد في النمط المعيشي، إلى غير ذلك.

---

1 - **لمزيد من المعلومات، انظر: " النفط في طريق إلى النضوب... فما أنتم فاعلون "، بقلم غسان، عبد الهادي إبراهيم، بوابة العرب (العرب الأسبوعي) في لندن ١١ / ٠١ / ٢٠٠٨.**

2 - **نفس المرجع.**

وفي مجال النقل الجوي فقط، يقول الخبير ليستر براون Lester Brown: " لا تزال الدول المنتجة لطائرات السفر والنقل تقوم بتطوير طائرات جديدة لأنها تتوقع توسع مجالات السفر الجوي وازدياد الرحلات الجوية من دون أي حدود. وفي عالم يمكن أن ينخفض إنتاج ووجود النفط فيه، لن تستطيع أي دولة استخدام المزيد من النفط بشكل مستمر إلا على حساب الآخرين ".[1]

ويضيف: "وكلما حلقت أسعار وقود الطائرات ازدادت معاناة السفر والنقل الجوي لأن الحسابات كلها ستتغير في هذا القطاع الكبير والمهم في العالم، وأن السفر الجوي سوف يزداد بنسبة ٥% على الأقل سنوياً في السنوات العشر المقبلة... ولا ننسى أن المدن الضخمة والكبيرة عبر العالم هي أيضاً نتيجة لعصر النفط ". وممّا لاشك فيه أن المدن ستكون من بين أكثر المواقع التي ستتأثر بأي انخفاض مقبل في إنتاج النفط، بل إن ضواحي المدن ستتأثر أكثر فأكثر لأن الضواحي الفقيرة عادة ما تعتمد على كل ما يتم استيراده.

وكانت نشرة يطلق عليها اسم " الحياة بعد انتهاء النفط "[2] قد ذكرت في مايو ٢٠٠٧ أن تأثير انخفاض بسيط في إنتاج النفط من الممكن أن يحمل معه نتائج مدمرة. ففي فترات الهزات التي تعرض لها إنتاج النفط وأسواقه في السبعينات (حظر النفط العربي في ١٩٧٣) انخفض الإنتاج بنسبة ٥% في إحدى الفترات فتسبب ذلك بارتفاع أسعار النفط بأربعة أضعاف، لكن الهزات المحتملة والمقبلة في إنتاج النفط وأسعاره لن تستمر في المستقبل لوقت قصير ومحدود، بل ستمثل حالة جديدة ودائمة، وحين يبدأ انخفاض احتياطي النفط في العالم فسوف ينخفض إنتاجه بنسبة ٣% تقريباً في كل سنة وهذا التقدير توصلت إليه مصادر متعددة من بينها ديك تشيني نائب الرئيس الأمريكي نفسه[3]. ففي عام ١٩٩٩ ألقى تشيني ولم يكن نائباً للرئيس في ذلك الوقت بل مديراً لشركة

---

1 - في مقاله الذي صدر عن: WWW.suronline.org "مستقبل العالم مع النفط ومع انخفاضه" إدارة واقتصاد ١١ / ٠١ / ٢٠٠٨

2 - نفس المرجع.

3 - لمزيد من المعلومات حول هذا الموضوع، انظر: إيان رتليدج: " العطش إلى النفط "... المرجع السابق، ص ١٠٤.

(هاليبيرتون) النفطية الضخمة خطاباً قال فيه: "إن البعض يقدر أن معدلاً سنوياً من ٢% في زيادة الطلب على النفط ستشهد السنوات المقبلة وأن معدلاً سنوياً من ٣% في انخفاض احتياطي النفط سيترافق مع هذه الزيادة. وهذا يعني أننا سنحتاج في عام ٢٠١٠ إلى طلب ٥٠ مليون برميل يومياً ". ويرى المختصون في علم النفط ومستقبله أن عام ٢٠٠٥ كان آخر سنوات النفط الذي يباع بسعر معقول نسبياً لأن السنوات المقبلة بعد عام ٢٠٠٦ بدأت تشهد ازدياداً غير منقطع في أسعار النفط، ولا زال متواصلاً في الارتفاع إلى هذا اليوم الذي نحن بصدد تحرير هذا البحث.

ولا ننسى الجرارات والآليات الزراعية التي تستخدم في الحقول والزراعة وجميعها تقريباً تعمل بوقود النفط ، ويجري تخزين المنتوجات الزراعية عادة باستخدام النفط الذي تنقل من خلاله الآليات والسيارات المحاصيل. وتقول المصادر الأمريكية الرسمية إن قطعة طعام في الولايات المتحدة تنتقل عبر مسافة في مختلف المراحل تبلغ ١٥٠٠ ميل لكي تصل إلى الصحن الذي يتناول منه الأمريكي طعامه.[1]

ومهما يكن من أمر، فإن الدراسات والتوقعات حول مستقبل الطلب العالمي على النفط ومدى مساهمته في تزويد العالم بالطاقة كثرت في يومنا هذا، وبالرغم من تنوع هذه الدراسات واختلاف مصادرها، فهي تجمع على أن النفط، هذه المادة الحيوية مهما كانت ناضبة، سوف تبقى المصدر الأول للطاقة وأن حجم الطلب عليها سيزداد سنة بعد سنة. وتتوقع مؤسسة كامبردج لأبحاث الطاقة في الولايات المتحدة أن الطلب على النفط سيبقى مستمراً بسبب التحضر في النمط المعيشي " والتحول من الانكماش الاقتصادي إلى الانتعاش الاقتصادي "، مما يتطلب أبحاثاً واستثمارات جديدة للحصول على الطاقة ولو عن طريق مصادر الطاقة البديلة، ولو كانت متكاملة مع النفط، إذ أنّ الطاقة في حياتنا اليومية أمر حتمي وضروري من غير الممكن التخلي عنه.

---

1 - انظر: ICAWS (05/06/2006) www.Suronline.org

المبحث الثاني

الدول المنتجة والمصدرة للنفط

المطلب الأول : في العالم العربي والإسلامي

١ـ البلدان العربية

نعرض فيما يلي نبذة تاريخية ملخصة عن الدول العربية المنتجة للنفط.

١ – ١ – مصر:

عرف النفط في مصر سنة ١٨٦٨ في منطقة "جسمة" على الساحل الغربي لخليج السويس. وبدأت عمليات الحفر في تلك المنطقة سنة ١٨٨٥ غير أن إنتاجها النفطي لم يبدأ إلا في سنة ١٩٠٩. وبعدما تركزت عمليات البحث والتنقيب في منطقة حوض خليج السويس، امتدت إلى غرب الصحراء المصرية في سنة ١٩٥٣، وبعد ذلك إلى منطقة دلتا النيل. ويعتبر حوض خليج السويس المنطقة الغنية بهذه المادة الطاقوية حيث تنتج ما يقارب ٩٠% من نفط البلاد[١].

١ – ٢ – العراق:

يعتبر العراق من أغنى الدول العربية المنتجة للنفط، بدأت صناعة النفط في العراق عندما حصلت شركة نفط العراق (الشركة البترولية التركية سابقاً) سنة ١٩٢٥ على امتياز البحث والتنقيب والاستغلال في جميع القطر العراقي، ما عدا منطقة البصرة التي لم يشملها الامتياز. وتألفت هذه الشركة المستغلة لنفط العراق من شركة البترول البريطانية، وشركة شل الهولندية، وشركة البترول الفرنسية، وكذا المجموعة الأمريكية، وكانت تجزئة حصص هذه الشركات ٢٣,٧٥% كما ذكرناه في فصول أخرى.[٢]

---

1 - **انظر إلى: "الصراع الدولي على النفط العربي" للدكتور حافظ برجاس – بيسان. بيروت ٢٠٠٠. ص ١٥٦.**

2 - **النفط العراقي، " دراسة وثائقية من منح الامتياز حتى التأميم، الجمهورية العراقية، وزارة الإعلام ١٩٧٣، ص ٤٠.**

نجحت هذه الشركة في اكتشاف حقل "كركوك " سنة ١٩٢٧، ثم حقل "الزبير" سنة ١٩٤٨، و"الرميلة " (١٩٥٣)، وحقل " المجنون " (١٩٧٧).

وبموجب القانون رقم ٨٠ بتاريخ ١١ ديسمبر ١٩٦١، فقدت هذه الشركة كل مناطق امتيازها، وانحصر نشاطها في مناطق الإنتاج فقط، وفي سنة ١٩٧٥، تم تأميم النفط من قبل الحكومة العراقية لتنشئ مباشرة الشركة الوطنية للنفط التي تولت عمليات البحث والإنتاج[1].

١ – ٣ – البحرين:

تم تحقيق أول اكتشاف للنفط في البحرين سنة ١٩٣٢، وكانت تحت الحماية البريطانية منذ ١٩١٤، كان ذلك على يد الشركة الأمريكية العملاقة " ستاندرد أويل أوف كاليفورنيا (Standard Oil of California) التي امتلكت حق الامتياز في التنقيب والاستغلال في جميع أراضي البحرين، لاسيما في حقل "العوالي"، وتعود أهمية هذا الاكتشاف إلى أنه كان المؤشر لاكتشاف النفط السعودي فيما بعد، إذ أن الطبقات الجيولوجية كانت امتداداً للمنطقة الشرقية السعودية المعروفة باسم "الأحساء"[2].

١ – ٤ – العربية السعودية :

بعد اكتشاف النفط في البحرين، المنطقة المجاورة حصلت نفس الشركة الأمريكية على أول امتياز للبحث عن النفط واستغلاله في المناطق الشرقية للمملكة في سنة ١٩٣٣ حيث لم تكن الآبار التي تم اكتشافها مثمرة للغاية إلى أن تم اكتشاف حقل " الدمام " سنة ١٩٣٨ حيث تدفق النفط بكميات هائلة بلغت مائة ألف برميل يومياً. بعد ذلك بدأ الإنتاج وجرى تغيير صيغة الامتياز كي تتمكن من الانضمام إلى شركة " ستاندرد أويل أوف كاليفورنيا " بعض الشركات الأمريكية الأخرى، ونشأ عن هذا

---

1 - لمزيد من التفاصيل، انظر الفصل السادس، المبحث الأول المخصص لتأميم نفط العراق.

2 - فهد مسعود الحمود: ثروات السعودية وسبل الاستقلال الاقتصادي"، دار الفارابي، بيروت ١٩٨٠، ص ٣٤.

التعديل تأسيس شركة "أرامكو" (العربية الأمريكية) المعروفة بهذا الاسم حتى اليوم.[1] ومنذ ذلك التاريخ، شهدت المملكة العربية السعودية عدداً من الاكتشافاتالنفطية الهائلة، ومن أشهرها حقل غوار الذي يعتبر أكبر حقل بترولي في المناطق اليابسة في العالم وحقل السفانية أكبر حقل مغمور في العالم مما حقق لها احتياطياً يفوق ¼ الاحتياطي العالمي.

١ – ٥ – الكويت:

عرف النفط في الكويت في البداية في منطقتي بحره وبرقان وكانت الشركة البريطانية (الأنجلو – إيرانية) وشركة "غولف Gulf " الأمريكية تتسابقان للحصول على امتياز التنقيب وإنتاج النفط الكويتي. وفي سنة ١٩٣٣، وافقت الشركتان على إنشاء شركة موحدة على أساس المناصفة بينهما عرفت بشركة " نفط الكويت المحدودة " التي حصلت على حق الامتياز في سنة ١٩٣٤. وقد بدأ الحفر الاستكشافي بعد ذلك على أن تحقق اكتشاف النفط بكميات تجارية عام ١٩٣٨ في حقل "برقان" الكبير، لكن الإنتاج الفعلي تأخر إلى منتصف عام ١٩٤٦ بسبب ظروف الحرب العالمية الثانية،[2] ليصبح الكويت اليوم من أكبر منتجي النفط في منطقة الخليج.

١ – ٦ – قطر:

تمّ استخراج النفط في قطر من قبل الشركة الأنجلو ـ إيرانية سنة ١٩٣٥، غير أن عمليات الحفر لم تبدأ إلا في سنة ١٩٣٨ وهو تاريخ اكتشاف أول حقل نفطي عرف بحقل "الدخان". وقد تأخر الإنتاج من هذا الحقل حتى سنة ١٩٤٩ بسبب الحرب العالمية الثانية. وتوالت بعد ذلك الاكتشافات حيث اكتشف في العام نفسه ثلاثة حقول كبيرة في المناطق البحرية لا زالت تتدفق منها كميات هائلة إلى اليوم.[3]

---

1 - **جواد العطار: " تاريخ البترول في الشرق الأوسط ١٩٠١ – ١٩٧٢ " الأهلية للنشر التوزيع، بيروت ١٩٧٧، ص ٤٣ و٤٤.**

2 - **" مجلة نفط العرب "، العدد الرابع، يناير ١٩٧١، ص ٤٢.**

3 - **Fred Holliday " النفط والتحرر الوطني في الخليج العربي وإيران "، بيروت ١٩٧٥، ص ١١، جواد العطار، المرجع السابق، ص ٨٥.**

١ – ٧ – الإمارات العربية المتحدة:

بدأ البحث عن النفط في المناطق الواقعة داخل أبو ظبي سنة ١٩٤٧ وكان هذا الامتياز لشركة نفط العراق. أما امتياز المناطق المغمورة بالمياه فقد حصلت عليه شركة أبو ظبي للمناطق البحرية التي تمتلك ثلثيها شركة البترول البريطانية وتملك الثلث الباقي شركة البترول الفرنسية (CFP). تحقق أول اكتشاف في أبو ظبي سنة ١٩٥٠، ثم اكتشف بعد ذلك عدد من الحقول البحرية، وبدأ الإنتاج في المنطقة اليابسة في ١٩٦٢ وفي المنطقة البحرية سنة ١٩٦٣.[1]

وكان أول اكتشاف نفطي في دبي سنة ١٩٦٦ وعرف باسم "حقل فاتح" ثم تحقق اكتشاف آخر إلى الجنوب الغربي منه وسمي "فاتح الجنوب الغربي" وهما حقلان بحريان يأتي منهما معظم إنتاج دبي من النفط. وقد بدأ الإنتاج الفعلي وعلى مستوى واسع سنة ١٩٦٩، ليصبح هذا البلد ثالث منتج للنفط العربي بعد الكويت.

١ – ٨ – المنطقة المحايدة :

تقع هذه المنطقة عند الحدود المشتركة بين المملكة العربية السعودية والكويت، وقد اتفق على أن تقسم بالتساوي بين الدولتين ويكون لكل منهما الحرية في منح امتياز التنقيب عن النفط في حصتها لمن تشاء، وحصلت شركة "أمينويل" الأمريكية على الامتياز الخاص بحصة الكويت، بينما كان الامتياز العائد لحصة السعودية من نصيب شركة "جيتي بترول" (Getty Petroleum). وفي سنة ١٩٥٣ اكتشف النفط في بئر "وفرة" ثم توالى بعد ذلك عدد من الاكتشافات الأخرى.[2]

١ – ٩ – عمان:

بدأت عمليات الحفر الاستكشافي في عمان منذ عام ١٩٥٦ ولم تتحقق الاكتشافات النفطية إلا في الفترة الممتدة بين عامي ١٩٦٢ – ١٩٦٤ حيث اكتشف ثلاثة آبار نفطية هي "ناتيه" "بيسال" و"فهود" التي بدأ الإنتاج منها عام ١٩٦٧.[3]

1 - نفس المرجع، ص ٨٦.

2 - جواد العطار، مرجع سابق، ص ٨٥.

3 - د. حافظ برجاس: " الصراع الدولي على النفط العربي "، مرجع سابق، ص ١٦٠

١ – ١٠ – الجزائر:

بـدأ البحـث عـن الـنفط في الجزائـر عـام ١٨٩٠. وقـد اكتـشف الـنفط لأول مـرة بكميات تجارية في سنة ١٩٤٩ في الجنوب الغربي من البلاد وبدأ الإنتاج مـن هـذه المنطقـة عام ١٩٥٣ ، وشهدت سنة ١٩٥٦ أولى الاكتشافات الكبرى في الصحراء الجزائرية حيث تم اكتشاف حقل "حاسي مسعود" الـذي بـدأ بالإنتـاج سـنة ١٩٥٧ وبعـد ذلـك زرزاسـتين في السنة الموالية. والجدير بالذكر أن الجزائر كانت آنذاك تحت الاستعمار الفرنسي، مما أتاح للدولة الفرنسية منح تراخيص التنقيب الأولى لأربع شـركات فرنسيّة, وبعد أن نالـت الجزائـر اسـتقلالها أممـت في ٢٤ فبرايـر سـنة ١٩٧١: ٥١% مـن أسـهم أكـبر شـركتين فرنسيتين للبترول همـا " إيـراب "ERAP و" شـركة البترول الفرنسـي "CFP ، وكـان هذا أول تأميم جرى على نطاق واسع في الوطن العربي. وقد خصّصنا له فصلا تطرق لهذا الموضوع في هذه الدراسة.[١]

١ – ١١ – ليبيا:

شجع اكتشاف النفط الجزائري الشركات الأوروبية على التوجه نحو ليبيـا بهـدف العثور علـى الـنفط في أراضيها ، وتنافسـت سـبع عـشرة شـركة للحصول علـى امتيـازات التنقيب، لكن القسم الأكبر من عقود الامتياز كان من نصيب الشركات الأمريكيـة نظراً لإمكاناتها المالية وخبراتها التقنية.

وتحقـق أول اكتـشاف نفطـي في ليبيـا سـنة ١٩٥٧ في حقـل "العطـشان" و"برقـة"، ثـم توالت بعد ذلك الاكتشافات، وكان أهمها في حوض "سـرت ". وبـدأ إنتـاج الـنفط الليبي على المستوى التجاري سنة ١٩٦١.[٢]

١ – ١٢ – المغرب:

أثارت طفوح الزيت الاهتمام بالجزء الشمالي من المغرب سنة ١٩٢٨.فتم حفر عدد من الآبار الضحلة في تلك المنطقة. واستمرت بعد ذلك عمليات الحفر إلى أن عثر على عدد من التجمعات النفطية حول منطقة "سيدي قاسم" شمال الدار البيضاء، وفي سنة ١٩٦١ تحقق

---

1 - لمزيد من التفاصيل، انظر الفصل السادس، المبحث الأول المخصّص لتأميم نفط الجزائر.

2 - حافظ برجاس، مرجع سابق، ص ١٦٠.

اكتشاف له بعض الأهمية إلى الشمال من مدينة أغادير بلغ معدل إنتاجه في أواخر الستينات حوالي ٦٠٠ برميل يومياً.[1]

١ – ١٣ – تونس:

تركزت عمليات البحث عن النفط في تونس شمال البلاد، وكان أول نتائج هذه الجهود اكتشاف النفط بكميات اقتصادية في منطقة "البرمة" و"دويلب" سنة ١٩٦٤.

١ – ١٤ – السودان:

بدأت عمليات استكشاف النفط في السودان سنة ١٩٧٠، وتحقق أول اكتشاف نفطي سنة ١٩٧٥ ويعرف بحقل "البشائر". وفي ١٩٧٨، تم اكتشاف النفط في حقل "الوحدة" الذي يقع في أواسط البلاد.[2]

١ – ١٥ – سوريا:

حصلت شركة نفط العراق على امتياز التنقيب عن النفط في سوريا أثناء الانتداب الفرنسي، وفي سنة ١٩٥٥، عرفت سوريا مغامراً أمريكياً من أصل سوري يدعى "منهل" استطاع الحصول على امتياز التنقيب في مساحات معينة. وفي سنة ١٩٥٦ حقق منهل أول اكتشاف نفطي عرف بحقل "كراتشوك" وتم بعد ذلك اكتشاف حقول أخرى حيث بدأ الإنتاج في ١٩٦٨. وتعتبر سوريا اليوم دولة منتجة ومصدرة للنفط، حيث بلغ إنتاجها في نهاية ١٩٩٢ حوالي ٥٥٠ ألف برميل يومياً، ويبدو أن الشركة الفرنسية (ألف اكتين) من أهم الشركات الأجنبية التي تعمل في المجال النفطي في سوريا بعد خروج عدد من الشركات الأمريكية لأسباب يقال إنها تعود لعدم عثورها على اكتشافات جديدة. غير أن التنقيب عن النفط السوري لم يشمل حتى الآن سوى ١٧% من الأراضي السورية[3].

---

1 - نفس المرجع، ص ١٦٠.

2 - لقد خصصنا في الفصل الخامس المعنون " تأثير النفط وصراع المصالح النفطية "، جزءاً خاصّاً للسودان ومنطقة دارفور بالخصوص مع تداعيات الحرب على النفط، انظر: ص. ٢٧١ من هذا البحث.

3 - صحيفة الديار، في ٢٩ مارس ١٩٩٣.

١ – ١٦ – اليمن:

يبدو أن اكتشاف النفط في اليمن جاء متأخراً، ففي سنة ١٩٨٩، أعلن رسمياً عن وجود كميات تجارية بلغت حوالي ٥٠٠,٠٠٠ برميل يومياً[1]. وذكرت الشركة الكندية "أكسيدنتال" والشركة الفرنسية TOTAL عن إمكانيات جيدة بعيدة الأمد[2]. وفسر بعض المحللين السياسيين الصراع الأخير بين شطري اليمن بسبب النفط.

٢ـ في البلدان الإسلامية :

بعدما عرضنا نبذة ملخصة عن الدول العربيّة المنتجة للنفط، نعرض فيما يلي نبذة ملخصة عن الدول الإسلامية المنتجة لهذه المادة الطاقوية عبر العالم. وقد ثبت عبر معظم الوثائق أن الخزان الأكبر للنفط في العالم يمتد من بحر قزوين، وإيران، ودول الخليج. مع العلم أنّه توجد مناطق أخرى إسلامية، ويشمل الإنتاج الكلي للدّول الإسلامية، بما فيها الدول الإسلامية الآسيوية، ما يفوق ٤٥ % من الإنتاج العالمي. مع الإشارة أننا تفادينا الإعادة في التفاصيل لبعض هذه الدول كوننا قد تطرقنا إليها في أجزاء أخرى من دراستنا هذه.

٢ – ١ – بحر قزوين: (**أذربيجان، كازخستان وتركمنستان**):

لا يزال ما يكمن في أعمال بحر قزوين من احتياطيات الطاقة غير معلوم تماماً على وجه الدّقة. فالاستكشافات التي تمت فيما بعد العهد السوفياتي بدأت تعطي نتائجها في حدود المضاف المؤكّد لما هو معلوم سلفاً من احتياطيات خاصة بالنفط والغاز. ولكن من الممكن في هذا تقديم تقديرات معقولة بأنّ نفط وغاز منطقة بحر قزوين أكبر حجماً من بحر الشمال، وربّما يصل إلى ضعفه، وإن كان يقل بكثير عن احتياطيات الخليج.[3]

فالاحتياطي في بحر قزوين هو ما بين ٤٠ إلى ٦٠ مليار برميل من النفط، أي ما بين ٤ إلى ٦% من جملة الاحتياطيات العالمية المؤكدة (والتي تقدر حالياً بنحو ١٠٣٤ مليار برميل)، ومن ١٠- ١٥ تريليون متر مكعب أي ما بين ٧ – ١٠% من الاحتياطيات العالمية المؤكدة من الغاز الطبيعي والتي تقدر حالياً بنحو ١٤٦ تريليون متر مكعب). مع أن بعض

---

1 - "مجلة البترول والغاز العربي"، المركز العربي للدراسات البترولية، أغسطس ١٩٨٧، ص ٥٤.

2 - "مجلة " عالم المال والنفط"، يناير ١٩٩٤، ص ١.

3 - انظر فوزي درويش: التنافس الدولي على الطاقة في قزوين، مطابع غباشي، طانطا، ط ١، ٢٠٠٥، ص ١٣٥ – ١٤١.

المصادر الأمريكية تقدر المواد الطاقوية في قزوين بنحو ٢٠٠ مليار برميل من النفط في الاحتياطيات المؤكدة، أي ما يعادل $\frac{1}{5}$ الاحتياطيات العالمية.[1]

كما تشتهر منطقة قزوين بخطوط الأنابيب لتصدير النفط. ومن أشهرها: " آتيراو – سمارا "، و" باكو – نوفوروسيسك "، و" باكو- سوبسا "، و"باكو – جيهان "، تزود تركيا وجورجيا، وتطل على البحر الأسود، والبحر الأبيض المتوسط، كما أن هناك عدّة مشاريع هي حالياً قيد الإنجاز لتزويد آسيا والصين، خاصة من حقل النفط العملاق " تنجيز " (Tengiz).

٢ – ٢ – إيران:

تعتبر إيران من أهم وأبرز البلدان المنتجة للنفط في منطقة الخليج، بحيث يصبح لها ثالث احتياطي بعد السعودية والعراق.

تم اكتشاف حقول عملاقة وذلك في أطراف محافظة هرمزكان، وهذا الاكتشاف سيضاعف المخزون الاحتياطي الهائل لإيران، وبالتالي سيغني رصيدها الاقتصادي. وحسب آخر المعلومات، فإنّ الاحتياطي المؤكدّ لهذا البلد يعادل ما مجموعه ١٥٥ مليار برميل، وذلك بفضل الاكتشافات الجديدة. وفي حال حتّى لو لم يتم اكتشاف حقول جديدة في المستقبل، فإنّه سيكون بمقدور إيران أن تكتفي لمدة تزيد عن حوالي ٩٠ عاماً القادمة في الاستفادة من هذا المخزون المتوفر لها. علماً بأن هذه الاكتشافات في النفط والغاز، بالإضافة إلى العمل على عدّة مشاريع في الطاقة وإبرام اتفاقيات تجارية مع شركات أخرى (روسية وصينية ويابانية خاصة) سيجعل اكتفاء إيران من النفط يزيد لأكثر من ١٠٠ سنة قادمة. مع العلم أنها ثالث منتج للغاز في العالم.[2]

٢ – ٣ – نيجيريا :

تعتبر نيجيريا المنتج الأول للنفط في إفريقيا بحيث تنتج حوالي ٢,٣ مليون برميل يومياً ولها من الاحتياطي المؤكد ٣٧ مليار برميل مقارنة مع إيران التي لها ما يفوق ٩٠ مليار

---

1 - نفس المرجع، ١٣٥ – ١٤١.

2 - انظر: " الاحتياطي النفطي في إيران لما بعد ١٠٠ عام ".(٢٤/١٢/٢٠٠٨) WWW.arabistan.org/23/oil/htm

برميل مقارنة مع العراق (١١٠) والسعودية (٢٧٠)، وذلك حسب أرقام ٢٠٠٦.[1]

بعد عدة محاولات لم تكلل بالنجاح في بداية القرن الماضي، تم أخيراً اكتشاف حقول نفط للاستغلال التجاري العالمي سنة ١٩٥٦. يعتبر اليوم ٨٦% من إجمالي الإنتاج النفطي الغرب إفريقي من أصل نيجيري وتقريباً جل إنتاج الغاز لهذه المنطقة هو من نيجيريا.

معظم الحقول الرئيسية للبلاد موجودة في دلتا النيجير (حيث تتناحر فيها عدة عصابات مسلحة ممّا تجعل هذه المنطقة جدّ مضطربة) ومنذ بداية العقد الأخير، استطاعت نيجيريا أن تعرف ارتفاعاً سنوياً يقدّر بـ: ٣% ممّا جعلها تنتج حوالي ٢,٦ مليون برميل يومياً مع إنتاج من الغاز في ارتفاع مستمر يقدر بـ: ١٨%. ممّا يؤشر، حسب الخبراء الاقتصاديين، بارتفاع أكبر خلال السنوات المقبلة، لا سيّما مع استغلال حقول جديدة وإبرام عقود أخرى مع شركات أجنبيّة ودخول مركبات استغلال الغاز الطبيعي المميّع (LNG).[2]

٢ – ٤ – إندونيسيا:

تعتبر إندونيسيا أكبر دولة إسلامية في العالم من حيث عدد السكان ومن الدول الفاعلة في صنع القرار ضمن منظمة أوبك. وبعدما بلغت ذروتها في إنتاج النفط في أواخر ١٩٩١، إلا أنّ نسبة الإنتاج بدأت تنحدر منذ تلك الفترة لتصبح منذ سنة ٢٠٠٤ دولة مستوردة للنفط مع إنتاج يصل إلى ٩٢٧,٠٠٠ برميل يومياً في سنة ٢٠٠٨ مقابل ٩٥٠,٠٠٠ برميل سنة ٢٠٠٧، مقابل ١,٦ مليون برميل سنة ١٩٩١ لمّا بلغت ذروتها آنذاك.[3]

في سنة ٢٠٠٨، قرّرت الحكومة الإندونيسية، أمام التضخم المرتفع (١١% وتطوّر استهلاك الفرد الداخلي للطاقة، رفع أسعار البنزين من ٢٥% إلى ٣٣% (٠,٦٥$). وحسب المعطيات، لم يوجد سوى ثلاث دول منتجة في العالم تعرف أسعاراً منخفضة عن

---

1 - المصدر: **Adapteed From Anthony H. Cardesman the Saudi Arabian Book (78 - 79p).**

2 - المرجع: من ترجمة الباحث: **Atlas de L'intégration Régionale en Afrique de l'ouest** (٢٠٠٦)

3 - انظر: ترجمة الباحث:

Petro stratégies : « L'hebdomadaire de l'énergie », 23e Année, 26 Mai 2008

تلك، وهي: فنزويلا، إيران، والعربية السعودية التي تدعم الأسعار. وقد بلغ دعم أسعار المحروقات في إندونيسيا سنة ٢٠٠٧ حوالي ٩٫٧ مليار دولار، أي ٦٢% أكثر ممّا كان متوقعاً، مع أنّ الحكومة تسعى جاهدة لخفض الفاتورة وتوفير ٣٫٨ مليار في السنة المقبلة. وأمام الطلب المتزايد، تسعى الحكومة الأندونيسية إلى بذل كل مجهوداتها قصد السيطرة التامة على الاستهلاك الداخلي للفرد لتصبح البلاد في آفاق ٢٠١٠ دولة كافية ذاتياً.

ولكن هل تستطيع أن تصبح كافية ذاتياً مع حلول سنة ٢٠١٠ والوصول إلى ١٫٢ أو ١٫٥ مليون برميل يومياً كما هو مرتقب في المخطط الحكومي؟ علمّاً أنّ شركات بترولية ضخمة أمثال شوفرون وإكسون موبل تستغل أغلبية الموارد. شوفرون تعمل لتحسين إنتاج مناطق ميناس ودورمي التي عرف إنتاجها انحداراً ملحوظاً، بينما وحسب المعطيات الأولية، يحتوي هذا الاحتياطي اليوم على ٦٠٠٫٠٠٠ برميل من النفط الخام مقابل ٢٥٠٫٠٠٠ من قبل. ممّا يتطلب جهوداً جبارة لملء الفرق الذي سببّه الانحدار الذي تقدّر كميته بـ: ٦٠٠٫٠٠٠ إلى ٨٠٠٫٠٠٠ برميل يومياً وبالتالي، تمكين تحقيق مطامح حكومة جكارتا والرجوع إلى نقطة ١٩٩١، أي دولة نفطية كافية ذاتياً، ولربّما مصدرة كما كانت من ذي قبل.[1]

والجدير بالذكر أن إندونيسيا كانت دولة مصدرة للنفط ضمن منظمة أوبك. وانسحبت من المنظمة في خريف ٢٠٠٨ بعد أن صارت مستوردة للنفط مع العلم أنها من أكبر الدول المنتجة للغاز.

٢ – ٥ – ماليزيا:

إن معظم إنتاج النفط في ماليزيا يعتبر في قاع البحر (Off Shore)، ويقدّر بـ: ٨٠٠٫٠٠٠ برميل يومياً منذ ١٩٩٨، وذلك رغم انخفاض احتياطيها (٤ إلى ٥ ملايير برميل) ويأتي نصف إنتاجها من حقل تابيس (TAPIS) الذي يعتبر من النوعية العالية في السوق الإقليمية. ولتعويض انخفاض حقولها الحالية، تعتمد الحكومة على اكتشافات جديدة، وخاصة في أعماق البحار. ويعتبر أول اكتشاف في أعماق البحر في منطقة كيكه

---

1 - نفس المرجع.

(KIKEH) والتي تقدّر بـ: ٤٠٠ ألف برميل يومياً. وحسب المعطيات، تستخرج ماليزيا ١٠% من الاحتياطيالمؤكد سنوياً، ممّا يشير إلى أنها لن تستقر أكثر في هذا المستوى.[1]

٢ – ٦ – سلطنة بروناي:

كانت بروناي، مستعمرة بريطانية قديماً حافظ عليها سلطان بورنيو أمام المستعمرين الإنجليز، ثم استقلت لوحدها لتصبح منطقة بترولية من أغنى مناطق العالم. هناك ثلاثة حقول نفطية رئيسية، حقل سيريا على اليابسة، اكتشف سنة ١٩٢٨، واثنان آخران في قاع البحر اكتشفا في الستينات من القرن الماضي. وقد استغل نفط هذه السلطنة أحسن استغلال ٢٨٠,٠٠٠ برميل سنة ١٩٧٨. وأكثر من ثلثي الإنتاجي استخرج إلى حد الآن ما عدا اكتشافات جديدة في أعماق البحر.

هذا البلد، المعروف بقلة عدد سكانه، لا يستهلك سوى ١٣,٠٠٠ برميل يومياً بينما يصدّر حوالي ٧ ملايين طن من الغاز الطبيعي المميع سنوياً. كما يمتلك احتياطيّاً كافياً للحفاظ على حجم الإنتاج لفترة لا تقل على ٢٥ سنة.

المطلب الثاني: في العالم الغربي

لقد بدأ الاهتمام بالنفط في أوروبا والعالم الغربي، ما عدا الولايات المتحدة، في السنوات الأولى من الحرب العالمية الأولى حيث كان تشرشل، لما كان أميرالاً، يعتمد عليه بالدرجة الأولى وزاد اهتمامه لمّا أصبح وزيراً أولاً لبريطانيا.

وحتى قبل الحرب العالمية الثانية، لم يكن الاهتمام بالنفط في العالم الغربي الشغل الشاغل للحكومات بحيث أن الاقتصاد الأوروبي كان آنذاك يعتمد اعتماداً رئيسياً على الفحم كمصدر أساسي للطاقة. وكانت صناعة الفحم صناعة متطورة في تلك البلدان، غير أن ظهور النفط القادم من الشرق الأوسط بثمن رخيص وفي مناطق مستعمرة[2]، يسهل نهبها واستغلالها، جعل دور أوروبا الغربية تتحول إلى الاهتمام باستغلال وصناعة النفط،

---

1 - انظر: ترجمة الباحث:

WIKIpédia : « Régions Pétroliéres en Asie et Australie ».
Mhtml :file://c:\documents\Région (09/03/2009).

2 - ما عدا المملكة العربية السعودية، ولكن نظراً لوضعها المتخلف اقتصادياً وتنموياً، كانت منطقة مستغلة في مناهجها النفطية من قبل الشركات النفطية الأمريكية.

بحيث ارتفعت نسبة استهلاك هذه المادة الطاقوية من ١٠% إلى٤٥ % حتى سنة ١٩٦٥.

يبرر الدكتور محمد الرميحي هذا التحول بعاملين أساسيين:

١ ـ هو أن صناعة الفحم (وهو المصدر الرئيسي للطاقة آنذاك) تعرضت لكثير من الأضرار والاضطرابات الناجمة عن المجهود الغربي المباشر ونقص اليد العاملة، وانخفاض رأس المال المطلوب لتشغيل هذه الصناعة، وعدم توفير وسائل الحفر اللازمة.

٢ ـ خطة مارشال الاقتصادية الأمريكية التي اتخذت على عاتقها إنقاذ أوروبا بعد الحرب العالمية الثانية عن طريق نقل النفط الرخيص من الشرق الأوسط قصد استعماله لدعم برنامج إعادة البناء.[١]

وسنعرض فيما يلي نبذة موجزة عن الوضع النفطي لأوروبا الغربية بالنظر إلى احتياطيها، وحجم إنتاجها وكذا نظرة عن استهلاكها للنفط.

يقول الدكتور حافظ برجاس في هذا الشأن:

" باستثناء المملكة المتحدة والنرويج، تكاد دول أوروبا الغربية لا تملك احتياطياً نفطياً يذكر بالمقارنة مع الدول المنتجة للنفط في العالم. لذلك اتجهت منذ بداية اعتمادها على النفط كمصدر أساسي للطاقة إلى سد احتياجاتها من الدول المصدرة لهذه المادة، لا سيما دول منطقة الشرق الأوسط ".[٢]

يمثل احتياطي النفط المؤكد في مجموعة دول أوروبا الغربية ٢,٥% من مجموع الاحتياطي العالمي سنة ١٩٧٣، ليرتفع إلى ٣,٧ في المئة سنة ١٩٨١ نتيجة للزيادة التي طرأت على احتياطي النرويج والتي بلغت ٢,١ مليار برميل لتنتقل إلى ٦,٦ مليار برميل سنة ١٩٨٧ ثم إلى ١٢ مليار سنة ١٩٩٧ ولتتحدر إلى ٨,٥ مليار في ٢٠٠٦. أما المملكة المتحدة فقد كان احتياطيها لعام ١٩٨١ نحو ١٤,٨ مليار برميل لتصل إلى ما يقارب ٥,٢ مليار برميل سنة ١٩٨٧ وتبقى مستقرة في ١٩٩٧ لتنخفض إلى ٣,٦ سنة ٢٠٠٦.[٣]

---

1 ـ د. محمد الرميحي: " النفط والعلاقات الدولية – وجهة نظر عربية ". سلسلة عالم المعرفة، رقم ٥٢. الكويت ١٩٨٢، ص ١٠٥ – ١٠٦.

2 ـ حافظ برجاس: الصراع الدولي على النفط العربي، المرجع السابق، ص ١٢١.

3 - BP. Stqtiostirql Reviez Zorld Energy 52008- zzz.bp.co;/section genericqrticle.d.o

وهكذا شهدت السنوات الأخيرة من القرن الماضي هبوطاً حاداً في احتياطي النفط العائد للمملكة المتحدة، على عكس النرويج التي ارتفع احتياطيها النفطي. أما بقية الدول الأوروبية فإن احتياطها النفطي المتدني لا يؤثر تماماً في الحجم الكلي لاحتياطي النفط الأوروبي كما يلاحظ من الجدول التالي :

جدول رقم (٠٧)

تطور احتياطي النفط الخام المؤكد في دول أوروبا الغربية

مليار برميل في نهاية كل عام

	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧	❖٢٠٠١
النمسا	٠,١٣	٠,١٣	٠,١٢	٠,١٢	٠,١١	٠,٠٨	٠,١٠	٠,١٠
الدانمارك	٠,٤٧	٠,٤٨	٠,٣٢	-	٠,٤٦	٠,٤٤	٠,٤٤	١,١٠
فرنسا	٠,١٠	٠,١٢	٠,١٤	٠,١٥	٠,٢٣	٠,٢٤	٠,٢١	٠,١٠
ألمانيا	٠,٣٤	٠,٣١	٠,٣١	٠,٣٠	٠,٢٩	٠,٣٢	٠,٣١	٠,٤٠
اليونان	٠,٠٧	٠,٠٦	٠,٠٥	٠,٠٥	٠,٠٣	٠,٠٣	٠,٠٢	٠,٠٠
إيطاليا	٠,٦٢	٠,٧٠	٠,٨٠	٠,٨٠	٠,٧٤	٠,٧٢	٠,٧٣	٠,٦٠
هولندا	٠,٣٤	٠,٢٩	٠,٣٠	٠,٣١	٠,٢٥	٠,١٩	٠,١٩	٠,١٠
النرويج	٧,٦٢	٦,٨٠	٧,٦٦	٨,٣٠	١٠,٩٠	١٠,٥٠	١٤,٨٠	٩,٤٠
إسبانيا	٠,١٢	٠,١٣	٠,١٦	٠,١٢	٠,٠٩	٠,٠٣	٠,٠٣	٠,٠٠
تركيا	٠,٢٨	٠,٢٨	٠,٣٧	٠,٢٩	٠,٣٠	٠,٤٠	٠,٣٨	٠,٣٠
المملكة المتحدة	١٤,٨٠	١٣,٩٠	١٣,١٥	١٣,٥٩	١٣,٠٠	٩,٠٠	٥,٢٠	٥,٠٠
المجموع	٢٤,٩١	٢٣,٢٠	٢٣,٣٨	٢٤,٤٣	٢٦,٤١	٢١,٩٥	٢٢,٤١	17,10

المصدر: Oil and Gas Journal, 26 dec 1988.

❖ تم نقل أرقام ٢٠٠١ من : BP. Statistical Review Of World Energy 2003

يتبين من الجدول السابق أن مجموع احتياطي النفط الأوروبي لا يتجاوز ٢,٥% من احتياطي النفط العالمي، بلغت حصة النرويج منه حوالي ١,٦% والمملكة المتحدة ٠,٦[1].

ويشير معظم المحللين والخبراء في ميدان النفط أن أوروبا تبقى أكثر المناطق فقراً بالنسبة للثروات النفطية، مع التأكيد أنه في أوروبا الغربية، تكاد تكون النرويج وبريطانيا منذ اكتشاف نفط بحر الشمال هما الدولتين الوحيدتين اللتين تحصلان على اكتفائهما الذاتي من مصدر النفط، مع العلم أن الأولى بدأت منذ مدة في تصدير جزء من نفطها بينما بريطانيا ستتحول إلى دولة مستوردة في السنوات الأولى من القرن الحادي والعشرين.

ولا تتوقع الدراسات الحديثة اكتشافات جديدة في المستقبل من شأنها أن تزيد من حجم الاحتياطي الأوروبي، حتى أن بحر الشمال الذي تتقاسم نفطه كل من بريطانيا والنرويج والذي يعتبر أهم مصدر للنفط في أوروبا الغربية لا يتوقع له زيادة مرتقبة في احتياطيه نظراً لندرة مكامنه النفطية من جهة، وارتفاع كلفة الاستكشاف والتنقيب من جهة أخرى، مع العلم أن قدرة العمر المتبقي لنفاذ النفط في هذه المنطقة لا يتعدى ١٥ إلى ٢٠ سنة.[2]

إذن لا تصنف دول أوروبا الغربية بين الدول المهمة في إنتاج النفط الخام بسبب محدودية احتياطيها وقلة إنتاجها، حتى يمكن القول إن مجموع إنتاج النفط المحلي لهذه الدول هو أقل بكثير مما تنتجه دولة عربية واحدة من دول الخليج إذا استثنينا بالطبع المملكة العربية السعودية التي تغطي ¼ نفط العالم.

أما عن الإنتاج، فتشير مختلف التوقعات إلى استمرار تراجع النفط في دول أوروبا الغربية عامة وفي منطقة بحر الشمال بشكل خاص، وترتكز هذه التوقعات على الأسباب التالية:

أولاً: تناقص الاحتياطي المؤكد من النفط وصعوبة اكتشاف حقول نفطية جديدة في المستقبل.

---

1 - **تم تحديثها من طرف الباحث (٢٠٠٢ B. P Statistical Review of wold energy., (June 1988**

2 . **مجلة "الصياد "، (في ٩ يناير ١٩٨٨)، ص ٤٠.**

ثانياً: ارتفاع كلفة الإنتاج، ففي دراستين صدرتا حديثاً، الأولى عن المعهد الفرنسي للنفط، والثانية عن شركة (" بتروليوم إيكونوميست " البريطانية)، أن كلفة استخراج برميل النفط في حقول بحر الشمال تتراوح بين ١٢ و١٥ دولاراً للبرميل الواحد مقابل دولار أو دولارين في آبار الشرق الأوسط.

ثالثاً: السياسة التي تعتمدها كل من بريطانيا والنرويج والتي تقوم على تخفيض الإنتاج بغية الحد من استنزاف مواردهما النفطية وإطالة عمر الاحتياطي لديهما.[1]

ومقابل هذا الانخفاض في إنتاج أوروبا النفطي، كان الاستهلاك يتزايد بكثرة. وأمام الارتفاع المتنامي في استهلاك النفط، وبعد الصدمتين النفطيتين (الأولى إبان حرب رمضان ١٩٧٣)، والثانية خلال الثورة الإيرانية (١٩٧٩ – ١٩٨٠) اتجهت دول أوروبا الغربية إلى سياسة الحد من استهلاك الطاقة وخاصة النفط الذي يأتي معظمه من بلدان الشرق الأوسط. واعتمدت في هذا السبيل إلى إجراءات عديدة أهمها:

أولاً: ترشيد الاستهلاك، وذلك عن طريق تحسين الوسائل التقنية وفرض الضرائب والقيام بحملات إعلامية منظمة، كما حصل في فرنسا وألمانيا الغربية وإيطاليا[2].

ثانياً: تخفيض نسبة الاعتماد على النفط في توليد الطاقة، ولاسيما في قطاعات الكهرباء والصناعة والسكن.

ثالثاً: تطوير مصادر الطاقة البديلة وإحلالها محل النفط في بعض المجالات[3].

المطلب الثالث: في الاتحاد السوفياتي الأسبق والدول الإشتراكية السابقة

على عكس الدول الغربية ودول الخليج التي كانت ولا زالت مفتوحة للشركات النفطية العظمى، إنه من الصعب الحصول بكل سهولة على معلومات وإحصائيات مدققة فيما يخص إنتاج واحتياطي النفط في الجمهوريات السابقة للاتحاد السوفياتي والدول الاشتراكية المجاورة لها.

---

1 - **المرجع السابق.**

2 - **محمد الرميحي: "النفط والعلاقات الدولية"، المرجع السابق، ص ١١٩ – ١٢١.**

3 - **د. حافظ برجاس " الصراع الدولي على النفط العربي، المرجع السابق، ص ١٢٢ – ١٢٦.**

يقول الدكتور حافظ برجاس مستنداً إلى " مجلة المؤشر " في هذا الشأن[1] : " بقيت المعلومات الرسمية حول حجم الاحتياطي السوفياتي من النفط وغيره من مصادر الطاقة طي الكتمان لأنها تعتبر سراً من أسرار الدولة التي لا يسمح بالإعلان عنها. ويمكن القول إن معظم التقديرات المعلنة حول هذا الموضوع تعود في أصلها إلى مصادر غربية كوكالة الطاقة الدولية، ووكالة الاستخبارات الأمريكية وبعض الدراسات المتخصصة الصادرة عن شركات النفط الأجنبية، إلى جانب ما تشير إليه بعض الصحف والمراجع السوفياتية. وتجمع كل المراجع إلى أن الاتحاد السوفياتي يمتلك ثروة نفطية ضخمة أهلته لأن يكون في طليعة دول العالم المنتجة للنفط ".

" وأشارت تقديرات حديثة لنائب رئيس شركة "كونوكو" CONOCO الأمريكية العاملة في مجال الإنتاج والتنقيب عن النفط الروسي مؤخراً - يضيف حافظ برجاس - أن الاحتياطي النفطي الذي لم يكتشف بعد يقدر بحوالي ٥٠٠ مليار برميل محصورة بمعظمها في جمهورية روسيا الاتحادية ".

أما الاحتياطي المؤكد من النفط الخام، فكان يقدر في نهاية ١٩٨٩ بحوالي ٥٨,٤ مليار برميل، ويشكل نسبة ٦% من مجموع احتياطي النفط العالمي، وكان يقدر أنه لا يكفي لأكثر من ١٣ سنة حسب معدلات الإنتاج لسنة ١٩٩٠،[2] بينما تشير إحصائيات مجلة "Business Week" المختصة إلى ٦٩,١ مليار برميل في سنة ٢٠٠٤ لروسيا وحدها لتصل إلى حوالي ٧٠ مليار في آخر نفس السنة. بينما تعطي بعض الإحصائيات ٨٢ إلى ١١٠ مليار سنة ٢٠٠٦.[3]

والجدير بالذكر إلى أن بعض الصحف السوفياتية آنذاك قد تنبهت لأمر انخفاض نسبة الإنتاج، وعزت الأسباب إلى سوء نوعية معدات الحفر وصعوبة استخراج النفط في المناطق القارصة البرودة ومشكلات أخرى تتعلق بالقوى العاملة[4].

---

1 . مجلة المؤشر، العدد ١٩١، فبراير ١٩٩٢ (ص ٤٢).

2 **- B. P. Statistical Review of World Energy, June 1990.**

3 **- Business Week, November 22, 2004.**

4 - انظر: **Web.site : www. The Oil Drum : Uncertainties about Russian Reserves… feb. 16, 2006.**

هـذا وقـد صـدر عـن مجلـة نيقـولا سـاركيس تطـور الاحتيـاطي الـسوفياتي للـنفط المؤكد ما بين فترة ١٩٨١ إلى ١٩٨٩ (أثناء " إمبراطورية الاتحاد السوفياتي " قبيل انهياره) كما نشاهده في هذا الجدول[1] (مليار برميل):

جدول رقم (٨)

١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٨٨	١٩٨٩
٦٣,٠٠	٦٣,٠٠	٦٣,٠٠	٦٣,٠٠	٦١,٠٠	٥٩,٠٠	٥٩,٠٠	٥٨,٥	٥٨,٤

المصدر: وكالة أنباء "نوفو ستي" (١٩٨٩).

وقـد تـشير هـذه الأرقـام إلى تراجـع احتيـاطي الـنفط في الاتحـاد الـسوفياتي وحاجاتـه لاستيراد هـذه المـادة في المستقبل المنظور[2]، فهنـاك دراسـة أكـدت هـذه المعلومـات وأخـرى نفتها واعتبرتها مجرد افتراءات تطلقها الدعاية الغربية[3].

تعتبر صـناعة الـنفط الروسـية الـتي بـدأت سـنة ١٨٦٠ واحـدة مـن أقـدم الـصناعات النفطيـة في العـالم، وإن كانـت الولايات المتحـدة أقـدم منهـا والأكثـر تقـدما مـن الناحيـة التاريخيـة والماليـة، والتكنولوجيـة. وقـد بـدأ اسـتخراج الـنفط في بدايـة الأمـر في منطقـة باكو المشهورة والواقعة على ساحل بحر قزوين. لكن روسيا القيصرية لم تكـن مالكـة لهذه الثروات آنذاك بحيث كان الاستثمار الرئيسي للنفط يعود إلى الرأسمال الأجنبي، لاسيما البريطاني، والفرنسي، والسويدي[4].

بعد ثورة أكتوبر ١٩١٧، تم تأميم صـناعة الـنفط مـن قبـل حكومـة لينين Lenine الثـائرة الـتي عانـت آنـذاك بعـض المـصائب الاقتـصادية مـن جـراء الحـرب الأهليـة والتـدخل

1 - صحيفة السفير في ٤ أبريل ١٩٨٤، نقلاً عن صحيفة " La PRAVDA " السوفياتية.

2 - « Oil and Gas Journal », Dec. ١٩٩٠.

3 - د. حافظ برجاس، المصدر السابق، ص ١٤١.

4 - دراسـة أعـدتها وكالـة أنبـاء " نوفوسـتي " تحـت عنـوان: " الـنفط الـسوفياتي في الواقـع والمـستقبل "، والمنـشورة في كتـاب " الـنفط في الحيـاة العربيـة "، نـدوة ناصـر الفكريـة الثالثـة، دار الوحـدة (دون تاريخ)، ص ١٠١ – ١٠٢.

الأجنبي. وقد تكبدت شركات النفط البريطانية والأمريكية خسائر باهضة مما دفع بالحكومتين البريطانية والأمريكية إلى تقديم المساعدات العسكرية لأعداء الثورة السوفياتية وتزكية الحرب الأهلية انتقاماً من عمليات تأميم مصالحها.[1]

ولكن سرعان ما وضعت الدولة الثورية حداً لهذه التدخلات وأعادت بناء الاقتصاد الداخلي عن طريق تنشيط الإنتاج النفطي وإعادة استثمار حقول نفط باكو والقوقاز، مما مكن الاتحاد السوفياتي سنة ١٩٢٨ من زيادة إنتاج النفط إلى ١٢ مليون طن، ٢٠% منه كان مخصصاً للتصدير. وحاول اتحاد شركات النفط الأجنبية التضييق على تسويق النفط السوفياتي، ولكن بدون جدوى. وخلال ٢٠ سنة بعد الثورة، استطاع الاتحاد السوفياتي أن يصدر حوالي ٥٠ مليون طن.

أما أثناء الحرب العالمية الثانية، فقد تعطلت عمليات الحفر والإنتاج ودمر قسم كبير من منشآته النفطية من طرف الألمان. وبعد الحرب باشر الاتحاد السوفياتي التوسع في التنقيب عبر مختلف أنحاء البلاد.

ونتيجة هذا النشاط المكثف، تم اكتشاف مخزونات أخرى هائلة ما بين نهر "الفولغا " وجبال " الأورال " وفي مقاطعة " تيومين ". ومنذ ذلك الوقت، بدأ إنتاج النفط يتزايد إلى أن بلغ ما يقارب ٣٨٠ مليون طن سنة ١٩٧١، حوالي ١٠٠ مليون منها مخصصة للتصدير[2].

وفي السبعينات، عزز إنتاج النفط الروسي باكتشافات جديدة في غرب سيبيريا وآسيا الوسطى، الشيء الذي جعل بعد ذلك الاتحاد السوفياتي ثاني منتج للنفط في العالم بعد الولايات المتحدة، ولكنه تجاوز إنتاجها بعد سنة ١٩٧٥.[3]

وقد قدر بعض الخبراء في ميدان النفط أن الاتحاد السوفياتي يمتلك اليوم مخزوناً استراتيجياً من النفط الخام قدره البعض بـ: ٥٠٠ مليار برميل، والبعض الآخر بنصف هذه الكمية، لكن توجد شكوك كبيرة في إمكان استغلال هذا الاحتياطي في ظل

1 - انظر: حافظ برجاس، المصدر السابق، ص ١٣٨.

2 - بوريس راتشكوف: " قصة البترول في الاتحاد السوفياتي . مقالة نشرتها وكالة أنباء " نوفوستي " السوفياتية سنة ١٩٧٣.

3 - انظر: د. محمد الرميحي: " النفط والعلاقات الدولية "، المرجع السابق، ص ٨١.

بعض الصعوبات التقنية الناجمة عن تفكك قوة الاتحاد السوفياتي السابق وضعف موارد الاستثمار، وكذا غياب التوظيفات.

وقد حاولت الحكومة الروسية عن طريق سياسة الإصلاح والانفتاح الاقتصادي على الغرب الاستعانة بالتكنولوجيا الأمريكية المتقدمة في هذا المجال، لكن تداعيات الأحداث التي تأثرت بها الشركات السوفياتية وما رافق ذلك من اضطرابات اقتصادية وسياسية واجتماعية حالت دون تحقيق هذه التطلعات. لذا، يتفق معظم الخبراء والمحللين الاقتصاديين على استمرار بعض النقص في احتياطي الاتحاد السوفياتي الأسبق إلى أمد غير محدود في ظل غموض رؤيا سياسية واضحة وتردي الوضع الاقتصادي مع فقر المعلومات المؤكدة في هذا الميدان.[1] كما يتوقع الخبراء والمتخصصون في شؤون النفط استمرار التراجع في إنتاج النفط إذا بقيت الأوضاع على ما هي عليه، رغم محاولات سياسة " البرسترويكا " التي كان ينتهجها آخر رئيس للاتحاد السوفياتي غورباتشوف لتشجيع الشركات الأجنبية على الاستثمار ولا سيما الأمريكية منها، والدخول في مشاريع مشتركة، مثل مشروع "الليالي البيضاء" ومشروع تنمية حقل تنجز (Tengiz). ولكن فشلت هذه السياسة مما جعل المستثمرين يترددون في القيام بمثل هذه الاستثمارات نظراً لعدم الاستقرار السياسي والاقتصادي وعدم توفر الضمانات المطلوبة حتى الآن[2].

وتوقع مركز أبحاث الطاقة في جامعة كمبردج الأمريكية أن ينخفض الإنتاج بنسبة تتراوح ما بين مليون ومليون ونصف مليون برميل يومياً سنة ١٩٩٢، أي بعد تفكك الاتحاد السوفياتي.[3]

وتشير مختلف الدراسات النفطية إلى أن الانخفاض الحاد في إنتاج النفط السوفياتي تعود أسبابه إلى المشاكل والصعوبات الكثيرة التي تواجه صناعة النفط السوفياتية في الوقت الحاضر، نذكر منها:

---

1 - لمزيد من التفاصيل، انظر (المرجع السابق) www.The Oil Drum

2 - د، حافظ برجاس المرجع السابق، ص ١٤٧.

3 - « The Economist « , December 21 – 1991, January 3 – 1992, vol 321, p 96.

١ ـ تراجع الإنتاج في الحقول الكبيرة مثل حقل "ساموتلوز"، وذلك بسبب النضوب الطبيعي. أما الحقول الجديدة في منطقة سيبيريا الغربية فهي حقول صغيرة ذات إنتاج محدود.

٢ ـ تخلّف الاتحاد السوفياتي في مجال تكنولوجيا البحث والحفر والإنتاج وطرق تحسينه بالمقارنة مع التكنولوجيا الغربية لاسيما الأميركية مع الإشارة إلى أن حوالي ثلاثة أرباع مصانع إنتاج التجهيزات النفطية مع المناطق تعاني من نزاعات عرقية. وقد أكد أناتولي ديمترفتسكي، مدير معهد النفط والغاز التابع لكلية العلوم السوفياتية، أن تراجع إنتاج النفط السوفياتي يعود إلى ضعف البنية التحتية والنقص في التكنولوجيا المتطورة، مما يستدعي الحاجة إلى توظيف استثمارات كبيرة.[1]

٣ ـ ارتفاع تكاليف الإنتاج، وخصوصاً في المناطق الصعبة، مما تنتفي معه الجدوى الاقتصادية.

٤ ـ ضخامة الاستثمارات المطلوبة في صناعة النفط السوفياتية والتي تقدر بمليارات الدولارات مقارنة مع استثمار موارد الطاقة الأخرى، بالإضافة إلى المخاطر التي ترافق عمليات التنقيب عن النفط في المناطق الجليدية.

٥ ـ عدم توقع اكتشافات ضخمة في مناطق جديدة من شأنها زيادة الإنتاج بكميات كبيرة وذلك بسبب الأوضاع الجيولوجية، كما هو الحال في الحوض الشمالي لبحر قزوين والمناطق المغمورة في باكو.

٦ ـ الظروف الصعبة التي يعاني منها العمال في صناعة النفط وسط منطقة سيبيريا، حيث لا تتوافر الخدمات الصحية والتعليمية والحصول على السلع الاستهلاكية الكافية.

كل هذه المشاكل والعقبات التي تعاني منها صناعة النفط السوفياتي ساعدت على تقهقر هذه الصناعة وتراجع عمليات الإنتاج[2].

---

1 - **انظر صحيفة " الديار " ١٩٩١/٠٧/٠٣ بحث حول مشاكل إنتاج النفط السوفياتي.**

2 - **مجلة " البترول "، العدد الأول ١٩٩١، ص ٥.**

ومع أن الاتحاد السوفياتي سابقاً ما يزال أكبر منتج للنفط في العالم، فإن المسؤولين في وزارة النفط السوفياتية يؤكدون أنه ما لم تقم الشركات الأجنبية بتوظيف استثماراتها في حقول النفط السوفياتية، فإن الإنتاج سوف يعجز عن تلبية الحاجات المحلية في المستقبل.

وكما يعتبر الاتحاد السوفياتي من أكبر الدول المنتجة للنفط، فهو أيضاً من بين الدول الصناعية الكبرى المستهلكة لهذه المادة الحيوية. وقدرت نسبة استهلاكه عام ١٩٨٩ بحوالي ١٤% من مجموع الاستهلاك العالمي للنفط، وهو بذلك يأتي بعد الولايات المتحدة وأقطار أوروبا الغربية[1]. وقد حرص الاتحاد السوفياتي منذ نشأته على مبدأ الاكتفاء الذاتي في سياسته النفطية، وما يفيض عن حاجته كان يصدر إلى دول أوروبا الشرقية وبعض دول أوروبا الغربية بغية الحصول على العملات الصعبة. والجدير بالملاحظة أن الاتحاد السوفياتي كان يخصص حوالي ٧٠% من إنتاجه النفطي للاستهلاك المحلي الذي بلغ ذروته عام ١٩٨٢ (٤٥٠,٣ مليون طن) ثم بدأ بالانخفاض تدريجياً في السنوات اللاحقة كما يستدل من الجدول التالي:

جدول رقم (٠٩)

تطور استهلاك الاتحاد السوفياتي من النفط الخام (١٩٨٠ – ١٩٨٩)

(مليون طن سنوياً)

١٩٨٩	١٩٨٨	١٩٨٧	١٩٨٦	١٩٨٥	١٩٨٤	١٩٨٣	١٩٨٢	١٩٨١	١٩٨٠
434.7	339.1	442.2	444.7	447.7	440.7	446.6	450.3	444.1	٤٣٦,٠

المصدر: BP. Statistical review of world energy,1986 BP
Statistical review of world energy, 1990.

تعود أسباب هذا الانخفاض الحاصل في استهلاك الاتحاد السوفياتي من النفط إلى تخفيض كميات النفط المستخدمة في توليد الطاقة كنتيجة للتحول السريع من النفط إلى الغاز الطبيعي في بعض القطاعات. فالمعروف أن الاتحاد السوفياتي ومنذ بداية الثمانينات زاد اعتماده تدريجياً على الغاز الطبيعي وتم إحلاله محل النفط في قطاعي

1 - **BP. Statistical Review of World Energy, 1990.**

الصناعة والكهرباء. وإذا ما استمر هذا الاتجاه فمن المقدر أن يبقى معدل استهلاك النفط على المستوى نفسه حتى عام ٢٠٠٠.[1]

غير أن هذه التوقعات تبقى مُستبعده في وقتنا الحاضر أكثر من أي وقت مضى، كل ذلك يتطلب المزيد من الطاقة وخاصة الطاقة النفطية. هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإن سائر أنواع الطاقة البديلة بما فيها الغاز الطبيعي والطاقة النووية لا يمكنها أن تحل محل النفط في القطاعات الإنتاجية كافة إما لأسباب تقنية وإما بسبب الكلفة الاقتصادية المرتفعة.

كما أن تخفيض استهلاك النفط يتطلب استخداماً أفضل لاستهلاكه وهذا يستلزم توظيف استثمارات ضخمة في المعدات والتكنولوجيا وإغلاق المصانع القديمة. كل ذلك يحتاج إلى الكثير من العملات الصعبة التي لا قدرة للاتحاد السوفياتي (أو لاتحاد روسيا حالياً) على توفيرها في الوضع الحالي. لهذه الأسباب يتوقع المراقبون أن يعود استهلاك النفط إلى الارتفاع في السنوات القادمة، بعد تحسين الأوضاع الاقتصادية والتجارية، والتكنولوجية.

---

1 - كان هذا ما أصدرته مجلة " البترول "، المشار إليها سابقاً، ص ٦، وقد تم من طرف الباحث تحديث المعلومة نقلاً عن :

BP Statistical Review Of World Energy, 1990.

المبحث الثالث

الدول الصناعية الغربية واحتكارها للنفط

قبل التطرق إلى سرد مضمون هذا البحث، بودنا أن نطرح هذا السؤال المهم: كيف بدأ الاحتكار العالمي للنفط ؟

بدأت فكرة الاحتكار العالمي لسوق النفط عند الهولاندي " هنري ديترينج " رئيس مجلس إدارة شركة " دوتش شل " (Dutch Shell) لما نضجت في فكرته مسألة الاندماج بين هذه الشركة وشركة البترول الملكية الهولندية تحت إسم " شال "، وذلك في سنة ١٩٠٧.

وبعد الحرب العالمية الأولى، اشتهر اسم " ديترينج " وصار قوة لا يستهان بها في العالم النفطي، ولكنه من جهته شعر بقوة المنافسة التي كانت تسيطر عليها الشركات العملاقة الأمريكية، وكل شركة تعرض سعراً أقل لتحطيم سعر الخصم أو المنافس الآخر، مما أدى إلى تذبذب واضطراب في الأسعار في الأسواق الخارجية.

والجدير بالذكر أن تسويق النفط آنذاك[1] كان في يد ثلاث شركات وهي:

- ستاندرد أويل الأمريكية.
- شركة البترول الإنجليزية الإيرانية.
- وشركة " شل " في أوروبا.

فدعى " ديترينج " رئيس شركة استاندرد الأمريكية والشركة الإنجليزية الإيرانية إلى بيته في " أكناكاري " في سكوتلندا حيث كان يقيم في فصل الصيف. هناك اتفق الثلاثة الكبار" والترتيجل ' الأمريكي، واللورد جون كادمان البريطاني، وديترينج

1 - لا سيما في قرابة الثلاثينات من القرن الماضي.

الهولندي " على ما عرف في عالم النفط باسم " اتفاقية أكناكاري " رمزاً إلى القصر الصيفي في اسكوتلاندا[1].

وقد حدد في هذا الاتفاق بالخصوص سبع بنود هدفها الرئيسي: عدم المنافسة بين هذه الشركات، وتجميد أسعار النفط، والتسهيلات في مجال الشحن والتفريغ والنقل، وتحديد أسعار للسفن ووسائل النقل الأخرى...[2]

وقد انضمت إليها باقي الشركات النفطية الكبيرة والصغيرة من سنة ١٩٣٠ حتى سنة ١٩٣٤، كما وقعت اتفاقيات أخرى مكملة للاتفاق الأول وأصبح هذا الاحتكار يسيطر على سوق النفط العالمية، مما جعل الشركات النفطية تجتمع أسبوعياً لتقتسم السوق بينها من جهة ولتنظيم العمل في هذا الشأن من جهة أخرى.

كما تم الاتفاق كذلك في " أكناكاري " على أن كل سوق تأخذ من أقرب حقول النفط إليها بدلاً من نفقات النقل الكثيرة، بمعنى ذلك إذا أرادت الهند أن تتحصل على كميات من النفط فإن أقرب الحقول إليها حددت في إيران، وعلى هذا الأساس، فإن نفطها المطلوب يشحن من إيران وحتى لو لم يكن للشركة الأمريكية التي تبيع نفطها في الهند حقل في إيران.

بعبارة أخرى، الشركة الإنجليزية تقدم النفط لإيران، والشركة الأمريكية تشحن النفط من جهتها من الولايات المتحدة إلى بريطانيا لقرب المسافة، بدلاً من شحن النفط الإيراني إلى بريطانيا.

تبقى مسألة الأسعار، في هذا الشأن اتفق موقعو " أكناكاري " على أنه نظراً لكون الولايات المتحدة تنتج ٧٠% من نفط العالم في خليج المكسيك على وجه الخصوص، فإنه أصبح إذن سعر خليج المكسيك، أي السعر الأمريكي هو السعر العالمي وبالتالي هو المرجع الأساسي للنفط.

---

1 - انظر إلى: بترول المسلمين ومخططات الغاصبين " لـ: د: عيسى عبده، دار المعارف، القاهرة ١٩٨٣. ص ١٦٥ — ١٦٨.

2 - كان ذلك يوم ١٧ سبتمبر ١٩٢٨، سمي " باتفاق النوايا ".

على سبيل المثال، إذا تم بيع برميل نفط خليج المكسيك إلى بريطانيا ، فإن السعر في هذه الحالة يحدد على أساس سعر النفط الأمريكي مضافاً إليه نفقات الشحن من خليج المكسيك إلى الميناء البريطاني.

وفي حالة أخرى، إذا تم بيع برميل من إيران إلى الهند ، فإن الأساس هو سعر هذا البرميل مضافاً إليه نفقات النقل من الشواطئ الأمريكية (أي خليج المكسيك) إلى أقرب ميناء في الهند ، ولا تحسب نفقات الشحن على أساس أن برميل النفط تم نقله من إيران الموجودة في آسيا إلى الهند الموجودة هي الأخرى بآسيا.[1]

وبهذه الطريقة – حسب اتفاقية أكناكاري – كانت الشركات تحصل على أرباح كبيرة عندما تتبادل فيما بينها الأسواق النفطية ، فتنقل هذه المادة الغنية من الحقول القريبة إلى أسواق الاستهلاك وتحصل على فرق عمليات الشحن أو تتقاسمها فيما بينها.

وهكذا ، أصبح اتفاق أكناكاري لا ينحصر في تحديد الأسعار ونفقات الشحن فقط، ولكن كذلك في مراقبة المنافسة وإظهار التضامن من أجل الدفاع عن الاحتكار في النفط العالمي. وكان ذلك غير قابل للمناقشة ولا للتعديل، بما أنه كان يرضي كل طرف.

والجدير بالذكر أن الولايات المتحدة كانت حتى سنة ١٩٣٨ تنتج حوالي ٧٠% من النفط العالمي الغربي وتستطيع أن تسد أي نقص وتوفر أي حاجة للاستهلاك في أي نقطة من العالم ، أصبح إذن من الضروري والاجباري الانصياع إلى سياسة هذه الشركات العملاقة، لا سيما الأمريكية منها ، بصفتها كانت تحدد رفع أو تخفيض الإنتاج والأسعار حسب الظروف، والدولة المنتجة لا حول ولا قوة لها إزاء هذا الاحتكار.[2]

وبعدما اندلعت الحرب العالمية الثانية وصار من الصعب شحن النفط من الخليج العربي إلى أوروبا ، بدأت الولايات المتحدة الأمريكية تمد بريطانيا بحاجتها من المواد الطاقوية. ومع انتهاء الحرب العالمية ، جرت محاولات كثيرة لتحطيم قاعدة حساب تكاليف الشحن "الوهمية " من خليج المكسيك كما كان الشأن من قبل، ونجحت الشركات الكبرى في ذلك، فجعلت تكاليف الشحن كأن النفط تم بيعه في بريطانيا أو هولندا.

1- عيسى عبده: " بترول المسلمين ومخططات الغاصبين، مرجع سابق، ص ١٦٨.

2 - نفس المرجع، ص ١٦٩.

في الخمسينات، لا سيما لما كثر التنقيب عن النفط وإنتاجه وتسويقه من السعودية إلى أوروبا، لا سيما بعد تأميم نفط إيران من طرف " محمد مصدق "، ودخول نفط الاتحاد السوفياتي إلى الأسواق العالمية، انخفض سعر النفط إلى درجة كبيرة، فرضت إذن الولايات المتحدة رسوم على استيراد النفط، مع فرض إجراءات للحد من منافسة النفط العربي للنفط الأمريكي فضلاً عن زيادة أرباح الشركات.[1]

وفي هذه الحالة، يرى بعض المحللين الاقتصاديين والخبراء في ميدان النفط، أن الولايات المتحدة كانت قد اضطرت إلى إغلاق أكثر من نصف آبار النفط فيما إذا سمحت بدخول نفط الشرق الأوسط بسعر التكلفة بالإضافة إلى نفقات الشحن.

ومن هنا نعرف لماذا أصدر الرئيس الأمريكي " أيزنهاور " قانوناً في سنة ١٩٥٩ بتحديد حصص لاستيراد النفط الأمريكي يمنع وصول النفط رخيصاً إلى الشواطئ الأمريكية ... يقصد النفط العربي طبعا[2].

كما أحصى هذه النتائج بدقة تقرير رسمي قدم للرئيس نيكسون في أواخر سنة ١٩٦٩، وقد شارك في ذلك البحث سبعة وزراء وعدد كبير من أساتذة الجامعات الأمريكية والخبراء المختصين في ميدان النفط.

المطلب الأول: دور الصناعة الغربية في تطور التكنولوجيا والرأسمالية النفطية

يقول الخبير إيّان رتليدج، المختص في مجال النفط:[3]

" بما أن النفط مادة مفيدة إلى هذا الحد، فإن أولئك الذين يتوصلون إلى السيطرة عليه سيكونون أغنياء جداً، لقد تعلمنا هذا الدرس أولاً من روكفلر في سبعينات القرن التاسع عشر، ثم من " الشقيقات السبع " (كبرى شركات النفط المتعددة الجنسيات) التي تقاسمت سوق النفط العالمي فيما بينها وحافظت على سيطرتها عليه من عشرينيات إلى ستينيات القرن العشرين، وعلى الرغم من أن التطور التاريخي للرأسمالية كان قائماً

1 - انظر المرجع السابق، ص ١٦٩.

2 - نفس المرجع: ذكره الدكتور عيسى عبده، ١٧٠.

3 - إيّان رتليدج: " العطش إلى النفط، ماذا تفعل أمريكا بالعالم لضمان أمنها النفطي؟ " مرجع سابق، ص ٢٠.

في المقام الأول على نمو التصنيع، فإننا غالباً ما ننظر إلى صناعة النفط، وبخاصة أكابر النفط (Big Oil) أو أكبر شركات النفط متعددة الجنسيات على أنها الشكل النموذجي الأصلي للشركة الرأسمالية. ولكن ثمة سمتان خاصتان اثنتان تميزان الرأسمالية النفطية وإلى حد أقل، رأسمالية التعدين عن رأسمالية التصنيع ".

ويضيف رتليدج: " تتمثل أولى هاتين السمتين بأن على شركة النفط الرأسمالية الوصول إلى أراضي الغير لحفر آبار النفط. وهذا بدوره يعني أنّه على شركات النفط أن تتكيف مع مجموعة من الأصول، والترتيبات العرفية التي تحكم الوصول إلى تلك الممتلكات والموارد النفطية الدفينة فيها.[1]

في الحقيقة، لم تكن المصالح الرأسمالية النفطية الغربية وخاصة الأمريكية متجانسة على مرّ الأيام. فقد كانت أهداف شركات النفط الكبرى المتكاملة والمتعددة الجنسيات، التي تمتلك المصافي وعدّة مرافق نفطية في الولايات المتحدة، تمكن ولسنوات عديدة من استغلال احتياطيات النفط القليلة الكلفة في الخارج، وجلبها إلى الولايات المتحدة بكلفة تناسبية قليلة. وقد اصطدم هذا الهدف مع مصالح الشركات الأمريكية المستقلة أو ما كانت تسمى بالصغرى التي لم تكن نظراً لارتفاع كلفة عمليات التنقيب والتطوير والإنتاج المحلية قادرة – في أغلب الأحيان – على منافسة تدفق النفط الأجنبي الرخيص إلى البلاد مقارنة مع نظيراتها الكبرى. ولكن مع بداية القرن الواحد والعشرين، بدأ هذا النزاع بين شركات النفط الأمريكية الكبرى، والشركات المستقلة يزول. فبعض كبار الشركات المستقلة صارت الآن شركات متعددة الجنسيات، وانضمت إلى حلبة الصراع التنافسي العالمي للسيطرة على ما تبقى من الاحتياطيات النفطية الواعدة حقاً خارج الشرق الأوسط.

بالفعل، فمن بين الـ ١٨٧ شركة نفط أمريكية صغيرة ومتوسطة مسجلة في سوق الأسهم التي قامت مجلة النفط والغاز بمسحها سنة ٢٠٠١، كانت ٣١ شركة تمتلك بالفعل احتياطيات نفطية مؤكدة خارج الولايات المتحدة.[2]

---

1 - إيان رتليدج، المرجع السابق، ص ٢٠.

2 ـ انظر: Oil & Gas Journal, Octobre, 2001.

كانت فرص الاستثمار أمام شركات النفط الكبرى في التسعينيات أقل من أن تعود على حملة أسهم هذه الشركات بأرباح كافية. وبالحساب الدقيق، كانت نسبة العائد على رأس المال ضئيلة. وكان الرد الاستراتيجي لشركات النفط على ذلك إطلاق موجة من إجراءات خفض التكاليف، وشراء الأسهم، والاندماجات الضخمة: فاندمجت إكسون مع موبيل، وبريتش بتروليوم مع أموكو، وشيفرون مع تكساكو وكونوكو مع فيليبس بتروليوم. وبالرغم من ذلك، حسب تقرير نشره سنة ٢٠٠٣ مكتب استشارات النفط البريطانية وود ماكنزي، فإن أكبر ٢٥ شركة نفط متعددة الجنسيات " أسقطت من حسابها ٥٠ من أصل ٨٠ بلداً استثمرت فيه في السنوات الست السابقة ".[1]

إن ما كانت تحتاج إليه شركات النفط فعلاً هو العودة إلى مصدر تلك الثروات السابقة التي تمتعت بها في الماضي قبل " ثورة أوبك "، في البلدان المطلة على الخليج، حيث لا تمثل التكاليف الرأسمالية والتشغيلية معاً أكثر من نسبة ضئيلة مما هي في مناطق التخوم النفطية الجديدة والآمنة التي لم يكن لدى شركات النفط آنذاك سواها. زد على ذلك أن الشركات، في دول النفط التي تتمتع بذلك الثراء النفطي، حتى بعد أن تسلم ٩٠ في المائة من صافي الربح تظل تتمتع بعائد على رأس المال يزيد عن ٤٠%.[2]

في مستهل القرن الواحد والعشرين، انتخبت إدارة أمريكية لعلها أكثر الإدارات الأمريكية خضوعاً لسيطرة شركات النفط في تاريخ الولايات المتحدة، على الرغم من الوعي العالي لدى الجمهور بمدى ما تدين به لمصالح الشركات عموماً، ومصالح شركات النفط والطاقة على وجه الخصوص. ومع انتخاب الرئيس جورج دبليو. بوش، أصبحت الرأسمالية النفطية في قلب السلطة الأمريكية، وسرعان ما ارتفعت متطلباتها إلى قمة أجندة النظام الجديد. أضف إلى ذلك، أنه في ظل الوضع السياسي الحالي، كانت سوق النفط العالميّة تشهد تغيراً كبيراً. فبعد سنوات عدة من انخفاض أسعار النفط، بدأ الطلب العالمي على النفط يتسارع نظراً لتطور التكنولوجيا والاستثمارات في شتى الميادين كالعقار والنقل والتأمين والزراعة والمعلومات الآلية إلى غير ذلك.

---

1 - Financial Times, April 07, 2003.

2 - U. S. Department Of Energy, (EIA), January 1996.

وهكذا، وصل الرئيس بوش الابن إلى السلطة في وقت كانت فيه مصالح شركات النفط الأمريكية ومستهلكي النفط الأمريكيين تتلاقى بسرعة وتعرف بعض الصعوبات. في هذه الظروف، أملى الكفاح المرير لضمان أمن الطاقة تركيزاً استراتيجياً جديداً على الشرق الأوسط، تركيزاً يمكن أن يشمل مصلحتي الفريقين معاً: الشركات لضمان سبيل سائل لها إلى احتياطيات نفطية جديدة عالية الربح، والمستهلكين لضمان إمدادات نفطية بأسعار معتدلة لهم. وهذان هما هدفا الرأسمالية النفطية.

لن نبالغ إذا قلنا إن الطاقة ولا سيما النفط والغاز كان لهما الدور الأساسي في تطور الصناعة العالمية، والتكنولوجيا، والنمو الاقتصادي بمفهومها الواسع. ولن نحتاج إلى الذهاب بعيداً بحثاً عن الأمثلة لتبرير ذلك.

سواء أكان النفط والغاز يلعبان دوراً هامّاً إن لم نقل أساسياً في حاضرنا ومستقبلنا الطاقوي أم لا، فإننا سنستمر بصورة شبه مؤكدة في اعتماد شبه كلي على المصادر الطاقوية الحالية مهما كانت البدائل الأخرى للنفط التي سنخصّص لها جزءاً هاماً في ما بعد. إذ إنه لن يكون هناك مصدر واحد أو ربّما مصادر، قادرة على تزويد المجتمعات الصناعية بالكمية والنوعية المطلوبة من الطاقة اللازمة لاستدامة النمو الاقتصادي والتكنولوجي المتطور في قرننا الحالي، وإن العواقب ستكون كارثية إذا افتقرنا إلى هذه المادة الطاقوية من أجل مواجهة التقدم التكنولوجي المتواصل.

كلنا يعلم أنه في نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين لما اكتشف هذا المصدر من الطاقة، أي النفط، كان بمثابة ثورة طاقوية. وكما كان الحال مع الفحم، فإنّ بضعاً من الناس فقط كان لديهم في البداية فكرة طفيفة عن نتائج استثمار مورد الطاقة الجديد هذا. ولكن كما كان للفحم دور كبير في تشكيل الحياة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، فإنه كان للنفط دوره الثوري الفعّال للتطور التكنولوجي، والتقدم، والازدهار.

المُهم، خضعت صناعة النفط لتحولات هامة منذ السنوات الأولى للقرن الماضي ولا زالت تتطور رغم انتشار كل المعلومات عن نضوب النفط في يوم ما. إن تدفق النفط في هذا الكون أصبح مسألة واقعية ومتوقعة، بحيث لا تزال دول كثيرة تعتمد على

إمكانية استهلاك هذه المادة مهما بلغ ارتفاع أسعارها في السنين المقبلة. لماذا ؟ يظهر ذلك في الأمثلة التي نوردها في ما يلي حسب تحليل ليستربراون:[1]

١ - عشوائية التوسع الصناعي المعتمد على النفط:

إنّ الدول الصناعية تستمر في بناء الورشات لصناعة السفن وإنشاء المصانع الضخمة لإنتاج السيارات والحافلات والقطارات والآليات التي تعمل على النفط، والطرق والشوارع الواسعة من حول المدن وأماكن توقف السيارات والأحياء البعيدة وكأنّ النفط الرخيص يبقى للأبد، وليس له بديل في الحياة.

وفي مجال النقل الجوي لا تزال الدول المنتجة لطائرات السفر ونقل البضائع تقوم بتطوير طائرات جديدة لأنها تتوقع توسع مجالات السفر الجوي وازدياد الرحلات الجوية من دون أي حدود. وفي عالم يمكن أن ينخفض إنتاج ووجود النفط فيه لن تستطيع أي دولة استخدام المزيد من النفط وبشكل مستمر إلاّ على حساب الآخرين. لكن مثل هذه الحالة لانخفاض إنتاج النفط لابد أن تحمل تأثيرها على عدد من القطاعات في الاقتصاد العالمي بشكل يفوق تأثيرها على قطاعات أخرى لأنها ستعتمد على المزيد من استهلاك النفط بكل بساطة. ومن بين هذه القطاعات التي ستتأثر بشكل سلبي واسع من انخفاض إنتاج النفط، قطاع النقل من الباصات (الحافلات) والسيارات والآليات، وكذلك قطاع صناعة طائرات السفر وملحقاتها من صناعة الأغذية والأطعمة التي تقدمها الطائرات، وكذا قطع الغيار المختلفة الأنواع والإطارات المطاطية.[2]

والمعروف أن عصر النفط رخيص الأسعار جعل من المفيد جدا إنشاء بنية تحتية صناعية لإنتاج السيارات والآليات الكبرى في البلدان الصناعية الكبيرة ويتطلب الأمر المحافظة على كمية ضخمة من الطاقة. فالولايات المتحدة على سبيل المثال لديها ٥,٢ مليون ميل من الطرق والشوارع المعبدة يغطي معظمها الإسفلت ولديها ٤,١ مليون ميل من الطرق غير المعبدة ستضطر إلى الاحتفاظ بها أيضاً إذا ما سقط عالم إنتاج النفط وبدأنا نتحول إلى عصر جديد مختلف.

---

1 - انظر: **Lester BROWN : « Plan B. 30 : Mobilizing to Save Civilization », 2008. pp. 30-42.**

2 - المرجع السابق، ص ٣٠ – ٤٢.

٢ـ تأثير دورة حياة المدن :

ولا ننسى أن المدن الضخمة والكبيرة كانت هي الأخرى نتيجة لعصر النفط. فالتحضر المدني (بناء المدن وظهورها) سار بسرعة بطيئة جداً منذ أول شكل له قبل ٦٠٠٠ سنة في وادي الرافدين (سومر وأكاد) وبقي بطيئاً حتى عام ١٩٠٠ تقريباً. وعندما دخلنا في القرن الماضي أي القرن العشرين لم يكن موجوداً في هذا العالم إلا العدد القليل والمحدود من المدن التي بلغ عدد سكانها مليون نسمة. وفي يومنا هذا يوجد أكثر من ٤٠٠ مدينة في العالم يبلغ عدد سكانها ما يزيد على مليون منها ٢٠ مدينة يبلغ عدد سكانها ١٠ ملايين أو ما يزيد على ذلك أيضاً. ودورة حياة المدن واستمرارها يعتمدان عادة على حشد أو إنتاج كمية ضخمة من الطعام والغذاء والمواد الأخرى المختلفة.[1]

٣ـ الغذاء والزراعة :

ازداد إنتاج الغذاء، في القرن العشرين، زيادة كبيرة وسريعة في دولة إثر دولة، وبشكل افتراضي، تساهم كل هذه الزيادة، بشكل مباشر وغير مباشر، في التزويد بالطاقة. لقد ازدادت القدرة الإنتاجية لمزارع الولايات المتحدة منذ عام ١٩٤٠ بمعدل ٢% سنوياً – تقريباً بنفس النسبة التي ازداد فيها استهلاك النفط. إن إنتاج العالم من الغذاء، تضاعف ثلاث مرات خلال القرن العشرين ليتماشى مع الازدياد السكاني.

لقد أصبحت الزراعة الصناعية الحديثة طاقية تكثيفية بكل المضامين. إذ تحرق الجرارات والآلات الزراعية الأخرى المازوت أو الغازولين، النتروجين ينتج عن الغاز الطبيعي، وتصنع المبيدات الحشرية المستخدمة للقوارض والمبيدات العشبية من النفط، وتنقل الحبوب والكيماويات والمحاصيل لمسافات طويلة بواسطة الشاحنات، ويطهى الطعام عادة باستخدام الغاز الطبيعي ويغلف بالبلاستيك المصنع من مواد بترولية قبل الوصول إلى المستهلك. وإذا قيست كفاءة إنتاج الغذاء بالنسبة بين كمية التزويد بالطاقة اللازمة لإنتاج كمية معينة من الغذاء والطاقة المخزونة في الغذاء، عندها ستكون الزراعة الصناعية هي الشكل الأقل كفاءة لإنتاج الغذاء.[2]

---

1 - **نفس المرجع السابق، ص ٣٠ – ٤٢.**

2 - **ريتشارد هاينبرغ: " سراب النفط، النفط والحرب ومصير المجتمعات الصناعية "، الدار العربية للعلوم (ASP)، بيروت، ٢٠٠٥، ص ٢٦٩.**

٤ـ الطهو، التدفئة والتبريد:

تبدو التدفئة والتبريد، مقارنة بإنتاج الغذاء، أقل أهمية ـ الأمر يتعلق فقط بالراحة. على أي حال، في أماكن عديدة ـ وخصوصا في المناطق الشمالية لأمريكا الشمالية وأوروبا وآسيا ـ فمصدر الحرارة يمكن أن يعني الفرق بين الحياة والموت.

يبلغ الاستخدام المدني للطاقة حالياً في الولايات المتحدة ٢١% من الاستهلاك الكلي للطاقة القومية. من هذه النسبة يتم استخدام ٥١% لتدفئة الفراغ و١٩% لتسخين الماء و٤% لتكييف الهواء. الباقي يصرف للإضاءة وإدارة التجهيزات بما فيها البرادات.

من السهل على الحياة المدنية الحديثة أخذ التدفئة بعين الحسبان، فالوقود والكهرباء وصلت إلى البيوت والمكاتب بواسطة الأنابيب والأسلاك، وتؤدي واجبها بصمت وبكبسة مفتاح أو إدارة مقبض. معظم المكاتب لها نوافذ غير قابلة للفتح وقليلة هي المنازل المصممة لتنعم بكفاءة طاقية قصوى.

استخدم الغاز الطبيعي بشكل واسع في الدول الصناعية للطهو وتسخين المياه، وزوال مصدر الغاز يؤدي إلى غلاء هذه الخدمات. جزء صغير فقط من الغاز يستخدم للطهو. باعتبار هذا عملاً هاماً فإن أي تقطيع أو عدم انتظام في الإمدادات يؤدي إلى فوضى في حياة الناس اليومية.

إن الطاقة الكهربائية هي المصدر الرئيسي لتبريد الأغذية، وسيصبح التبريد مكلفاً نظراً للنقص في الغاز الطبيعي ولانخفاض الطاقة الكلية الصافية للفحم، بدون التبريد لن يكون بإمكان المخازن حفظ الأغذية المجلدة والمنتج سيبقى طازجاً لفترة قصيرة من الوقت. ستحتاج إذن أنظمة التغذية في المدن إلى التأقلم مع هذه التغيرات.[1]

٥ ـ الصحة العامة:

إن أنظمة الصحة العالمية الدولية والوطنية والمحلية، التي تقي الإنسان من الأمراض والطفيليات هي أيضاً عرضة للتراجع بسبب انخفاض توافر طاقة الوقود الرخيصة الثمن. فعمليات تكرير المياه، ومياه الصرف الصحي، والبحوث الطبية، وتصنيع وتوزيع المضادات الحيوية، واللقاحات جميعها بحاجة إلى الطاقة. وما لم ترتفع كمية الطاقة المخصصة لصالح الصحة العامة في العقود القليلة القادمة فإن الدول الصناعية وغير

---

1 - **المرجع السابق، ص ٢٧٦.**

الصناعية ستواجه أوبئة ترتفع على إثرها معدلات الوفيات. وذلك بالإضافة إلى صناعة الأدوية التي تستخرج من المواد الكيمياوية التي هي بنفسها مستخرجة من النفط.

تسبب الأمراض المعدية، ما معدله ٣٧% تقريباً من مجمل معدل الوفيات في العالم. وتبلغ نسبة الأمراض المعدية المنتقلة عن طريق المياه ٨٠% من نسبة الأمراض المعدية العالمية، و٩٠% من نسبة الأمراض المعدية تحدث في البلدان الأقل استهلاكاً. وبسبب فقدان ظروف التعقيم يصاب حوالي ٢ مليار شخص بالإسهال ويموت بسببها ٤ ملايين طفل. وحتى في البلدان الصناعية فإن الأمراض المعدية المنتقلة بالمياه تسبب مشكلة صحية خطيرة وملموسة: ففي الولايات المتحدة تم تسجيل ٩٤٠٠٠٠ إصابة وحوالي ٩٠٠ وفاة كل عام.[1]

٦ ـ تخزين ومعالجة ونقل المعلومات:

تعتبر تقنيات المعلومات الإلكترونية: الكمبيوتر، والهاتف، والفاكس، والطابعات، إلى شبكات الإنترنيت بغاية الأهمية للمجتمعات الصناعية الحديثة، وهي تلعب دوراً هاماً في إدارة وتعاون الأنظمة المالية والتجارية والصناعية والطبيّة والعسكرية، بحيث إن أي خلل في الأنظمة والبيانات أوالاتصالات سيؤثر سلباً على البنى التحتية للمجتمع ككل.

لا يعتمد التعامل اليومي مع تقنيات المعلومات على النفط بشكل مباشر. لذلك فإن وصول النفط إلى ذروة إنتاجه لن يؤثر مباشرة على تخزين ومعالجة ونقل المعلومات. ولكن تصنيع وامتلاك وتوزيع مكونات أنظمة المعلومات يعتمد، إلى حد كبير، على وسائل نقل عمل على الوقود وعلى صناعة المواد البلاستيكية. لذلك سيصعب تطوير وصيانة أنظمة المعلومات مع ندرة النفط.

ويعتمد التعامل اليومي مع البنى التحتية للمعلومات في المجتمعات الصناعية بشكل مباشر على شبكة التوصيل الكهربائي. إن هذه الشبكة معقدة ومكلفة وعرضة للنقص في مصادر الطاقة الرئيسية (كالفحم أو اليورانيوم أو الغاز الطبيعي). وقد تزايد الطلب على الكهرباء مع تزايد التعداد السكاني. ومع تناقص الطاقة الصافية المتوفرة

---

1 - **ديفيد بيمينتل وآخرون: " علم التنبؤ (البيئة) المتعلق بازدياد الأمراض: النمو السكاني والتدهور البيئي "، الجزء ٤٨، رقم ١٠ (أكتوبر ١٩٩٨)، ص ٨١٧ – ٨٢٧.**

للمجتمعات الصناعية، ستصبح المصادر المكرسة للشبكة الكهربائية مكلفة جداً. وسيزيد الطلب على الكهرباء، في وقت ما، عن قدرة المصادر على تأمينها. عندئذ ستصبح قدرة الشبكة الكهربائية مهددة وقد تعم فترات التعتيم الجزئي والكلي، الأمر الذي يؤثر على عمل أنظمة المعلومات.[1]

وخلاصة القول، نحصرها في ما قاله أدرين هاملتون، مؤلف " كتاب قوة النفط "٢، يزعم أن كل النجاحات التي تحققت خلال القرن العشرين لم يكن لها أن تتحقق لولا النفط الذي مكن الإنسان أن يحقق ما عجز عن تحقيقه خلال كل القرون السابقة. من ناحية أخرى، إذا كانت القوة تتضمن القدرة على إحداث التحويلات، المرغوبة وغير المرغوبة، المقصودة منها وغير المقصودة، في العلاقات بين الجماعات والطبقات، فالنفط أثبت أنه قادر على إحداث تحولات وتغيرات بنوية وعميقة في سلوكات وقناعات وتطلعات قطاعات واسعة من الأفراد والجماعات. لقد وقعت مجتمعات وثقافات بأكملها تحت نفوذ النفط، وتحول بعضها إلى مجرد مجتمعات وثقافات نفطية، أصبحت من شدة تأثرها بالنفط مجرد " ظاهرة نفطية ".

المطلب الثاني : نسبة النفط في التجارة العالمية

كنا قد ذكرنا في المطلب الأول من هذا المبحث كيف كان ولا زال للنفط الدور الرئيسي في الارتقاء بنوعية الحياة وتحقيق الرفاهية والازدهار والتنمية التكنولوجية والبشرية للدول الصناعية والرأسمالية على الخصوص، بالرغم من أن معظم هذه الدول لم تكن إلا مستهلكة لهذه المادة الحيوية الضرورية لحياة الإنسان. بيد أنّ النفط لعب أيضا الدور المحوري والأساسي بالنسبة للتجارة العالمية، كما أنه مصدر رزق الدول المصدرة التي أصبحت في صدارة الدول في زيادة الإنفاق العقاري والعسكري بالنسبة لميزانية تجهيز الطرقات والبناء ووسائل النقل وارتفاع ميزانية الدفاع بحيث أصبحت هذه المادة ليس سلعة تجارية كالسلع الأخرى المتداولة في الأسواق العالمية فحسب، ولكن أيضاً أصبحت مادة استراتيجية تستعمل فرض القوة والنفوذ زيادة على قيمتها النقدية.

---

1 - المرجع السابق، ص ٢٨٣ – ٢٨٤.

من المعروف أن الدول الصناعية هي أكبر دول العالم استهلاكاً وأقلها إنتاجاً للنفط، وذلك على عكس الدول النامية. وقد ترتب على هذا التفاوت بين معدلات إنتاج النفط والطلب عليه حركة تجارية عالمية " جعلت من النفط السلعة الوحيدة ذات الأهمية العظمى في التجارة الدولية من حيث حجم القيمة النقدية ".[1]

تكمن أهمية النفط على الصعيد التجاري في أنه مادة تجارية على المستوى العالمي. وقد اكتسب هذه الصفة الدولية بعد الحرب العالمية الثانية إثر تحول اقتصاد البلدان الصناعية من الاعتماد على الفحم كمصدر أساسي للوقود إلى الاعتماد الرئيسي على النفط والغاز. إن معظم احتياطي النفط المؤكد يوجد في البلدان النامية. وإذا استثنينا الاتحاد السوفياتي (السابق) والولايات المتحدة الأمريكية حيث يتمتع كل منهما بمخزون نفطي كبير وقدرة إنتاجية ضخمة إلى جانب نسبة استهلاكهما المرتفعة، نجد أن صناعة النفط في بقية أنحاء العالم تعتمد أساسا على تصدير النفط من مناطق الإنتاج الرئيسية إلى مناطق الاستهلاك الأساسية.[2]

شهدت تجارة النفط العالمية تطوراً سريعاً منذ الحرب العالمية الثانية حتى اليوم نتيجة الطلب المتزايد في الدول الصناعية المتقدمة، وخصوصاً في دول أوروبا الغربية، واليابان، والولايات المتحدة الأمريكية.

وفي الثلاثينات من هذا القرن، كان خليج المكسيك هو المصدر الأساسي لتصدير النفط في العالم. وقد بلغت حركة النفط العالمية آنذاك حوالي ٢,٤ مليون برميل يومياً، استوردت أمريكا الشمالية حوالي نصف هذه الكمية، في حين كان نصيب أوروبا الغربية نصف مليون برميل يومياً، والباقي كان يصب في جنوب آسيا والشرق الأقصى.

وفي الخمسينات تغير هذا الوضع حيث تساوت صادرات خليج المكسيك مع صادرات منطقتي الشرق الأوسط والبحر الكاريبي. وبقيت أمريكا الشمالية تستقبل نصف النفط المتاجر به عالمياً. وفي أواسط الستينات، ارتفعت كميات النفط المتداولة بها دولياً وزادت حصة الشرق الأوسط حتى بلغت نسبة ٧٥% من مجموع صادرات العالم من

---

1 - **مجلة " قضايا عربية "، العدد ٤، أبريل ١٩٨٠، ص ٢٢.**

2 - **توفيق بيضون: " اقتصاديات البلدان العربية "، الجزء الأول مؤسسة الحسيني، بيروت، ١٩٨٤، ص ١٩٠.**

النفط الخام، كما ظهرت الجزائر وليبيا كمصدرين جديدين لتصدير النفط حيث وصلت نسبة صادراتهما إلى حوالي ١٣% من مجموع الصادرات العالمية في تلك الفترة.

وفي منتصف السبعينات زادت أهمية النفط التجارية حيث قدرت الصادرات النفطية بأكثر من ٣٤ مليون برميل يومياً، كان نصيب الشرق الأوسط منها حوالي ٦٠% اتجهت معظمها إلى أسواق أوروبا الغربية واليابان والولايات المتحدة الأمريكية التي تعتبر مناطق الاستهلاك الرئيسية في العالم نظراً لارتفاع مستوى المعيشة فيها.[1]

وفي منتصف الثمانينات، بلغ إجمالي حصة الدول النامية المصدرة للنفط في سوق النفط العالمية ما يقرب من ٧٥% والباقي وفرته البلدان الصناعية المتقدمة من الغرب والشرق. إلا أن شركات النفط الغربية لا تزال تسيطر على معظم قطاعات النقل والتكرير والتسويق لصناعة النفط العالمية، مما جعل الدور الرئيسي للبلدان النامية مقتصراً على تصدير النفط الخام من مراكز تحميله.[2]

لا أحد يجادل أن النفط قد مكن الولايات المتحدة من أن تصل إلى ذروة القوة في العالم وهو الذي جعل من القرن العشرين بأكمله قرناً أمريكياً. كما أن لا أحد يجادل في أن الولايات المتحدة تسعى الآن لجعل القرن الحادي والعشرين قرناً أمريكياً. ولكي يتم لها ذلك، فإنه لابد من السيطرة على النفط وخاصة نفط الخليج وهو النفط الذي تزداد حاجة العالم وحاجة الولايات المتحدة إليه. إن الولايات المتحدة هي الآن القوة التي تتحكم سياسياً واستراتيجياً في ٧٠ بالمئة من كل الاحتياطي النفطي العالمي وهي في موضع تستطيع منه أن تؤثر مباشرة في إنتاج النفط وأسعاره بما يتناسب مع مصالحها واعتباراتها الاقتصادية. ولاشك أن هذا التحكم في الحقول النفطية (وبالخصوص في منطقة الخليج)، سيخدم أهدافها الاستراتيجية ويحسن من موقعها التفاوضي مع القوى

---

1 - **انظر: د. عبد المنعم السيد علي: " دراسات في اقتصاديات النفط العربي ". معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة ١٩٧٩، ص ١٤٧ – ١٥٥.**

2 - **د. على أحمد عتيقة: " الاعتماد المتبادل على جسر النفط – المخاطر والفرص"، مرجع سابق، ص ٤٢.**

الاقتصاديةالعالمية الجديدة وبالتالي ترتيب أوضاعها من أجل مواجهة تحديات القرن القادم.[١]

يشكل النفط ومنتجاته إذن سلعة تجارية دولية لها قيمة مالية ضخمة كونها تعود بالأرباح الطائلة على الدول المنتجة والشركات النفطية والدول التابعة لها. فالشركات الأجنبية تشتري من السوق العالمية غالبية النفط المستخرج من البلدان النامية ومن ثم تبيع منتجاته المصنعة في أكثر من مائة بلد محققة بذلك أرباحاً خيالية. وعلى سبيل المثال ففي عام ١٩٨٤ قدرت الأرباح الصافية لمجموع الاحتكارات البترولية الغربية بحوالي ٢٧ مليار دولار. كان نصيب الاحتكارات الأمريكية منها حوالي ٢٠ مليار دولار. وخلال فترة ١٩٧٤ – ١٩٨٣ ، حولت الشركات البترولية الأمريكية إلى الولايات المتحدة ما مقداره ١١٠ مليارات دولار كربح صاف نتيجة الاستثمارات النفطية في الخارج. كما حولت الشركات البريطانية والهولندية والفرنسية إلى بلدانها في الفترة نفسها نحو ٣٠ مليار دولار نتيجة العمليات الخارجية في مجال النفط الأجنبي.[٢]

يوجد النفط أساساً في الجنوب وخاصة في دول الخليج، بيد أنه يستهلك أكثر ما يستهلك في الشمال. تملك دول النظام الإقليمي الخليجي النفط بغزارة بينما الشمال الصناعي يستهلكه بشراهة. خمس دول من دول هذا النظام تملك حوالي ٧٠% من كل الاحتياطي النفطي العالمي، لكن ١٥ دولة من الدول الصناعية تستهلك في ما بينها حوالي ٤٥ مليون برميل من النفط يومياً، أي بمعدل ٧٠% من مجموع الاستهلاك النفطي العالمي. مجموعة صغيرة من الدول تحتكر الإنتاج ومجموعة صغيرة أخرى تحتكر الاستهلاك النفطي العالمي. عدد صغير من الدول يملك الجزء الأكبر من النفط الخام في العالم.[٣] صحيح أن كل الدول تستهلك النفط وتستخدمه لأغراض مدنية وعسكرية متنوعة، لكن دول العالم تتفاوت في استهلاكها للنفط وتتوزع أساساً إلى ثلاث مجموعات. تضم المجموعة الأولى دولة واحدة هي الولايات المتحدة الأمريكية التي يبلغ استهلاكها أكثر

---

1 - **د. عبد الخالق عبد الله: " النظام الإقليمي الخليجي "، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، ١٩٩٨، ص ٨٨.**

2 - **مجلة المدار " الصادرة عن وكالة نوفو ستي السوفياتية، موكسو، العدد ٨، ١٩٨٨، ص ٣٢.**

3 - **د. عبد الخالق عبد الله، مرجع سابق، ص ٩٣.**

من ١٩ مليون برميل يومياً.[1] المجموعة الثانية تضم ١٢ دولة تستهلك كل منها مليـون إلى ٥ ملايين برميل يومياً، تتصدرها اليابان التي هي ثاني أكبر دولة مستهلكة حيث يبلغ استهلاكها ٥,٥ مليون برميل يومياً، ثم تأتي روسيا التي تستهلك ٤,٤ مليون برميل يومياً. أما بقية الدول في هذه المجموعة فهي: ألمانيا ٢,٨، الصين ٢,٦، فرنسا بـ ٢، إيطاليا ١,٩، بريطانيا ١,٧، كندا ١,٧، المكسيك ١,٧، كوريا الجنوبية ١,٥، البرازيل ١,٣، الهند ١,٢، إسبانيا ١، مليون برميل يومياً. أما المجموعة الثالثة فتضم بقية دول العالم التي تستهلك أقل من مليون برميل يومياً بما في ذلك دول لا تستهلك سوى ألف برميل من النفط يومياً فقط.[2]

لذلك فإن الولايات المتحدة الأمريكية كانت منذ اكتشاف النفط وحتى الآن أكثر دول العالم استهلاكا للنفط، بل إن استهلاكها يبدو استهلاكاً غير رشيد ويصل إلى حد الإسراف الذي لا حُدود له، وليس هناك سياسة محكمة لتخفيض هذا الاستهلاك المتزايد، باعتراف جميع رؤساء الولايات المتحدة الأمريكية.

وهكذا يعتبر " النفط الدولي صناعة تشمل المليارات من الدولارات تؤثر بأوجه مختلفة في موازين المدفوعات لثلاث فئات من الدول، هي الدول المنتجة للنفط، والدول غير المنتجة والمستهلكة، وبلاد الشركات النفطية الكبرى وبينها بلاد غير منتجة لكنها تعمل عبر الدول أو الشركات ذات الجنسيات المتعددة. ومن هذه الزاوية نجد أن النفط من حيث تجارته يشكل عاملاً مؤثراً وفعالاً في العلاقات الاقتصادية الدولية ".[3]

وخلاصة القول، إنّ النفط الذي لا تقتصر تجارته على البترول الخام فقط، وإنما تشمل أيضاً مشتقاته ومنتجاته الفرعية المعروفة بالمواد البتروكيمياوية التي هي العامل الأهم في نمو صناعة النفط، كان ولا يزال يحتل الصدارة والأغلبية الساحقة في التجارة الدولية، بل إنه المحور الأساسي والأهم الذي تدور حوله التجارة الدولية، وبدونه، ليست هناك تجارة دولية.

---

1 - BP. Statistical Review Of Energy, 1993.

2 - عبد الخالق عبد الله، مرجع سابق، ص ٩٤.

3 - د. جورج طعمة: " النفط والعلاقات العربية الدولية "، بحث منشور في مجلة قضايا عربية، العدد الرابع، نيسان (أبريل) ١٩٨٠، ص ٢٢.

الفصل الثاني

تعريف الشركات متعددة الجنسيات

(أهدافها - آليات عملها)

يختلف تعريف الشركات متعددة الجنسيات من رؤيا إلى أخرى، فالبعض يرون أن هذه الشركات التي يرتبط تأثيرها بقوة المال، تستنبط قوتها وغناها على حساب الآخرين. بل قد يصل بها الحال حتى إلى قلب الحكومات غير الموالية لسياستها. بينما البعض الآخر يرى في الشركات متعددة الجنسيات شكلاً متقدماً للمؤسسة، مما يجعلها المحرك الرئيسي للتقدم الاقتصادي والاجتماعي.

في سنة ١٩٧٤، أجري تحقيق في أوروبا لسبر الآراء حول هذه الشركات فظهرت صورتها سلبية أكثر منها إيجابية: " الشركات متعددة الجنسيات هي عبارة عن وحوش ضخمة كالأخطبوط يصعب مراقبتها ".[١].

ما نحاول أن نعرفه ضمن هذا الفصل عن هذه الشركات هو باختصار ما طرحه ميشال غيرتمان في كتابه[٢]: " الشركات متعددة الجنسيات " حيث يشير إلى: " تعريف الشركات متعددة الجنسيات كأي مؤسسة مسؤولة تابعة لدولة معينة لها نشاطات مستقرة تحت سلطتها في دولتين أجنبيتين على الأقل حيث تحصل على ١٠% من رقم الأعمال، فتسمى مؤسسة الدولة الأصلية الشركة – الأم - ، بينما تسمى المؤسسات التي توجد في الدول حيث تنشط هذه المؤسسة، الشركات – الفرعية الأجنبية. فقد تكون هذه الشركات الفرعية تحت الرقابة المالية (مشاركة مالية في رأس المال)، أو تحت الرقابة التسييرية (Managerial)، أو مشاركة تكنولوجية.

وهناك عدّة مفاهيم أخرى نطرحها فيما يلي:

---

1 **- J. Attali, M. Holtus : « L'opinons européenne face aux multinationales », Bruxelles, CEEIM, 1977 et Paris, ed. d'organisation.**

2 **- Michel Ghertman : « Les multinationales », ed. Que sais je ? Paris, 1982, ed. Bouchen, Alger 1993, p 4.**

المبحث الأول

الشركات متعددة الجنسيات، تعريفها ونشأتها

يقول غيرتمان في هذا الشأن إن أول شركات عصرية متعددة الجنسيات ظهرت في أوروبا لأول مرة كانت في بداية القرن التاسع عشر: ففي ميدان الحديد والصلب، كانت الشركة البلجيكية SA COCKERILL قد نصبت بعض فروعها في الخارج لا سيما في بروسيا سنة ١٨١٥، وكذا الشأن في أواخر نفس القرن لشركة BAYER الألمانية (١٨٦٣)، ثم NESTLE السويسرية (١٨٦٧)، وSOLVAY البلجيكية (١٨٨١) وMICHELIN الفرنسية (١٨٩٣)، وUNI LEVER الإنجليزية (١٨٩٠). وكان مؤسس هذه الأخيرة William Lever الذي يشرح هذه السياسة قائلاً:

" لما تكون هناك عراقيل وإجراءات ثقيلة مثل الرسوم الجمركية وغيرها، التي تضيق على سيرورة التجارة الخارجية، يجب إذن البناء في البلدان الأخرى ".[1]

وهكذا، صارت بعض الشركات الكبرى في ذلك العهد، تحسب عدة حسابات للإجراءات الجمركية ومصاريف النقل مثل شركة L'air Liquide الفرنسية التي استقرت في أمريكا على الشواطئ الأمريكية. وكذا الشأن بشركة BAYER الألمانية التي استثمرت في روسيا.

وكان السبب الرئيسي للأوروبيين لدفعهم نحو هذه السياسة التجارية الخارجية هي الحصول بالدرجة الأولى على موارد المواد الأولية التي لم يحصلوا عليها في بلدانهم، مثل النحاس، والزنك والفحم، وبعد ذلك النفط والبوكسيت الذي يستخرج منه الألومنيوم.

ولكن سرعان ما تكسرت هذه المجهودات في روسيا بعد ثورة أكتوبر ١٩١٩ حيث بادر زعماء الثورة السوفياتية بتأميم هذه الشركات.

---

1 **- Ed, Bouchen, alger 1993, p 4**

مقولة مشهورة ألقاها وليام لوفر W. Lever في خطابه سنة ١٩٦٢.

وبعـد ذلـك نـشبت الحـرب العالميـة الأولى والثانيـة، ممـا صـعب الأمـور وتعطلـت الاسـتثمارات الأجنبيـة علـى الـشركات – الأم الـتي عانـت هـي الأخـرى أثنـاء الحـروب والاضـطرابات. وأثنـاء الحـرب العالميـة، باشـرت الولايـات المتحـدة هـي الأخـرى لمـصادرة الـشركات الفرعيـة الألمانيـة وبيعهـا لـشركات عملاقـة أمريكيـة. وهـذا مـا جـرى، علـى سـبيل المثـال لـشركة الغـاز الألمانيـة LINDE الـتي ضـمت إلى الـشركة الأمريكيـة للصناعات الكيمياوية UNION CARBIDE مع الحفاظ على اسم LINDE كفرع لهـذه الـشركة. وقـد اسـتطاعت شـركة LINDE في نهايـة الحـرب بعـد مـدة طويلـة مـن الـزمن أن تنـصب فروعهـا مـن جديـد تحـت اسمهـا المعتـاد في الولايـات المتحـدة، وذلـك بعـد إعادة تعمير وبناء أوروبا وإعادة العلاقات التجارية إلى مجراها.[1]

ولكـن، حسـب معظـم المحللين الاقتصاديين، لم تظهر الشركات متعددة الجنـسيات الحقيقية إلا مـع الأمـريكيين وظهـور مجتمـع الاسـتهلاك لاسـيما مـن سـنة ١٩٤٥ إلى سـنة ١٩٦٠ حيث تطورت بكثرة مع العلم أن الولايات المتحدة الأمريكيـة كانـت قـد اسـتغلت الفرص من الحروب العالمية لتزويد أوروبا بالمواد والأجهزة الـتي كانـت أوروبـا تعوزهـا مـن جراء ويلات الحرب، حيث أغلقـت أو جمـدت بعـض الـشركات الأوروبيـة وصـارت آنـذاك تستورد المواد والآليات الأمريكية إلى غايـة إعـادة بنـاء أوروبـا حيـث أصـبحت حينئـذ هـذه الشركات تقلد الشركات الأمريكية.[2]

لذا، نظراً لمصاريف النقل ورسوم الجمارك والإجـراءات الإدارية والتجارية الأخـرى، وللحفـاظ علـى حـصتها في الـسوق الأوروبيـة، ارتـأت الـشركات الأمريكيـة أن تقـيم مركبـات ومعامـل ضـخمة في أوروبـا، لاسـيما في الـستينات أثنـاء وجـود مـا كـان يـسمى بالـسوق المـشتركة[3]، وقـد اسـتطاعت آنـذاك الـشركات العملاقـة الأمريكيـة أن تغـزو

---

1 - انظر إلى ميشال غيرتمان "Les Multinationales"، المصدر السابق، ص ١٠، التي أعدت ترجمتها من طرف الباحث.

2 - انظر: جون جاك سرفان شريبر
JJ. Servan- Schreiber : « Le Defi Américain » ; Denoel, Paris 1967.

3 - كانت مجموعة السوق المشتركة تضم آنذاك ٦ دول غربية: منها فرنسا وألمانيا وبلجيكا وهولندا، وإيطاليا، ولوكسمبورغ.

الميدان الأوروبي بقوة وتستقر هناك نظراً لكون أوروبا كانت في ذلك الوقت تعتبر سوقاً واحدة بدون قيود جمركية.

وهكذا، في الفترة ما بين الخمسينات والستينات، طورت الشركات الأمريكية جهودها في أوروبا وكندا مع العلم أن تمركزها في دول أمريكا الجنوبية حيث كانت مصاريف اليد العاملة والاستهلاك المحلي رخيصة الثمن كانت لها مردودية أحسن من أوروبا فيما يخص الأرباح. وإن دل هذا على شيء، في بداية الأمر، فإنما يدل على إرادة الشركات الأمريكية وسعيها على البقاء والنمو (في أوروبا) عوض اللجوء إلى الأرباح (في بلدان العالم الثالث)[1]

المطلب الأول: تعريف الشركات متعددة الجنسيات

إن العلوم الاقتصادية وإدارة الأعمال لم تستقر على تعريف موحد للشركات المتعددة الجنسيات إذ تعددت التعريفات بقدر تعدد الكتّاب الاقتصاديين الذين ساهموا في هذا الميدان. فالأستاذ " توجندات " يعرفها بأنها " الشركات الصناعية التي تنتج وتبيع منتوجاتها في أكثر من دولة واحدة " وهذا التعريف لأنه يقتصرعلى صفة " تعدد الجنسية " كالسياحة والتسويق والنقل البحري والجوي. أما البروفيسور " جون دنانج " فقد استعمل مصطلح مشروع Entreprise بأنها: مشروع يملك أو يسيطر على تسهيلات إنتاجية، مصانع ومنشآت، التعدين في أكثر من دولة واحدة. بينما الأستاذ كلاوذنز يعرفها على أنها: " شركة تستمد قسماً هاماً من استثماراتها ومواردها وسوقها وقوة العمل بها من خارج البلد الذي يوجد فيه مركزها الرئيسي ". وبهذا يتسع التعريف ليشمل كافة الشركات العاملة في القطاعات المختلفة من إنتاج السلع والخدمات في الخارج.[2]

---

1 - لمزيد من التفاصيل، انظر إلى ميشال غيرتمان، المصدر السابق، ص ١٢ – ١٣، وقد تم ترجمتها من طرف الباحث.

2 - انظر www.majalisma.com/showflat.php (13/08/2006)

الشركات متعددة الجنسيات (Multi National) هي تلك الشركات التي تقود فعالية وأنشطة تتجاوز الحدود القومية. وقد تنامى دورها فأصبحت تسمى أيضاً الشركات متعددة القومية Trans. National وهي ليست متعددة الجنسيات إذ أن لها جنسية واحدة هي جنسية الوطن الأم إلا أنها تعمل على نطاق عالمي في تحول الرأسمالية العالمية من الرأسمالية القومية إلى رأسمالية ما وراء الحدود القومية. في زمن العولمة هذه الشركات تلعب دوراً أساسياً في هذا التحول حيث المنظمة المركزية للأنشطة الاقتصادية في الاقتصاد العالمي يتزايد تكامله.

حجمها: لقد تطور حجم وعدد الشركات متعددة الجنسيات خلال العقود الثلاثة الأخيرة من القرن العشرين حيث لم يتجاوز عددها أوائل السبعينات بضعة آلاف شركة، وقارب عددها أواخر التسعينات ما يزيد عن ٦٠ ألف شركة. تنفق هذه الشركات مبالغ طائلة في أعمال البحث والتطوير العلمي للمنتجات ودراسات التمويل والتسويق وتتوزع أنشطتها في مصانع متعددة منتشرة في عدة أقطار من العالم.

لم تكن الشركات العملاقة الأمريكية وحدها التي تحمل اسم "متعددة الجنسيات"، ولكن كان هناك كذلك بعض الشركات الأوروبية واليابانية التي بدأت تتطور في السبعينات، مع العلم أنه تم كذلك إحصاء بعض الشركات الأخرى القادمة من العالم الثالث الناشئ المتطور شيئاً ما مثل البرازيل، والهند، والصين، والمكسيك، وهونغ كونغ ، وماليزيا، وسنغافورة وكوريا الجنوبية، وحتى من بعض الدول الشرقية نظراً لضخامتها.

إن سبب تمركز الشركات متعددة الجنسيات في البلدان المستقلة يعود بالخصوص إلى بعض العوامل الرئيسية، منها:

١ - البعد الجغرافي والاستراتيجي لبعض الصناعات مثل الحليب ومشتقاته الذي يستوجب دراسة درجة القرب من المصنع، أو صناعة الغاز السائل الذي يتطلب نقل قارورات الغاز إلى أماكن أقرب.

لذا، يستحسن بناء معامل جديدة في البلدان التي يوجد فيها الزبائن المعنيون بشراء هذه المواد، مع ربح النقل والرسوم الجمركية.

٢ ـ الحكومات المحلية تفضل أن تستثمر الشركات متعددة الجنسيات في بلدانها عوض أن تبقى مرهونة بالاستيراد. إنه مفيد للعمالة المحلية وتفادياً كذلك لخروج العملة الصعبة، مما يؤدي كذلك إلى خلق توازن في المعاملات التجارية.[١]

٣ ـ تسهيل مهام الشركات الفرعية الموجودة في البلد المستقبل حيث يستفيد هذا الأخير من علاقاته مع الشركة ـ الأم في توفير كل المواد اللازمة.

٤ ـ الإنتاج في بلد واحد ـ حسب الملاحظين الاقتصاديين ـ يمثل أخطاراً كبيرة مثل: الحروب، التأميم، أو المصادرة، أو الآفات الطبيعية، الاضطرابات في معمل واحد والذي قد يشل المبيعات في أكثر من دولة، أضف إلى ذلك احتمال ارتفاع الرسوم الجمركية، أو تحديد حصص للاستيراد.[٢]

كل هذه العوامل جعلت هذه الشركات تتصور رؤى اقتصادية وصناعية خارج الحدود الوطنية للبلدان المصنعة، إذن رؤى متعددة الجنسيات.

هناك الكثير من الطرق التي يمكن أن تحدد المقصود من تعبير شركات متعددة الجنسيات وانسجاماً مع أهداف هذا البحث. يمكن القول إن الشركات متعددة الجنسيات هي ورشات عمل ميدانية تمارس التحكم المباشر، أو المشاركة في التصنيع والتسويق وتشغيل اليد العاملة في دولة أجنبية واحدة أو أكثر. وهذا التعريف المحدد يتجاهل مثلاً تلك العمليات التي تتم وراء البحار، والتي تتضمن الخبرة المحدودة وعمليات التجميع كصناعة أصناف الهاتف النقال وأجهزة الراديو والتلفزيون التي تديرها بعض الشركات الصناعية التابعة للولايات المتحدة الأمريكية في كل من سنغافورة وتايوان وهونغ كونغ والمكسيك وكوريا الجنوبية، بالإضافة للمنظمات التي تهتم بإنجاز العمليات التجارية البحتة، أو الوظائف ذات الخدمات كالبنوك، وشركات التأمين وشبكات الفنادق والسياحة وغيرها.[٣]

---

1 - انظر " إدارة الشركات متعددة الجنسيات ". موقع الانترنيت (10/06/06) www.anadabi.net

2 - نفس المرجع.

3 - إدارة الشركات متعددة الجنسيات: " موقع الإنترنيت (10/06/06) www.anadabi.net .
(المرجع السابق)

إن ما يطلق عليه اسم الشركات المتعددة الجنسيات هو بكل المعاني السابقة: شركة قومية تحتل مكانتها أساساً في الاقتصاد ومجتمع الوطن - الأم ويقصد هذا الحكم كلاً من الملكية والإدارة. فإدارة الشركات التابعة وإجمال مجموع الشركات تحتكرها الشركة ـ الأم وتحتفظ هذه الأخيرة في يدها بكافة القرارات الأساسية، وبمهمة التخطيط والحساب، والرقابة، وكذلك بملكية المشروعات الأجنبية كاملة في الشركة ـ الأم، إذ أنها صاحبة الاستثمار الذي تعمل من خلال شركاتها التابعة لهاوفي حالة المشروعات المشتركة أي التي تكون فيها ملكية رأس المال مقسومة بين الشركة الأم وحكومات أخرى تقوم الشركة ـ الأم بالسيطرة على العملية الإدارية والتخطيطية إلى درجة كبيرة وتطمئن إلى أن المشروع المشترك يندمج في استراتيجيتها العالمية.

المطلب الثاني: نشأتها وتطورها

عرفت الشركات متعددة الجنسيات تطوراً كبيراً، فمنذ السبعينات بدأت تظهر أهميتها بصفة كبيرة وأساسية، الأمر الذي سمح لها بمضاعفة قواتها، لاستغلال واسع للدول النامية. وتعتبر هذه الشركات أحد العوامل الأساسية للعولمة. ودورها العادي يتمثل في تحقيق النظام الاستراتيجي، الذي تعمل من خلاله على تجنيد جميع الموارد لتحسين وضعيتها التنافسية، ومكاسبها. كما تشغل الشركات متعددة الجنسيات دوراً ومكانة متفوقة في إطار الاقتصاد العالمي، الذي فقدت فيه الأمم والدول جزءاً كبيراً من امتيازاتها وسلطاتها.

أصبحت الشركات متعددة الجنسيات تحتل المراكز الأساسية لدفع وتنسيق وتنظيم الإنتاج والتبادلات على مستوى العالم، وتحتل الشركات الأمريكية المراكز الأولى، من حيث رقم الأعمال، الأمر الذي يجعل منها سيدة الموقف في تنظيم العلاقات الاقتصادية والتجارية الدولية.

وعلى سبيل المثال تعتبر شركة " جنرال موتورز "GM الشركة الأولى في العالم لصناعة السيارات. وقد قارب رقم أعمالها في سنة ١٩٩٦ الناتج الوطني الإجمالي (GNP) لدولة أوروبية مثل النمسا بأكملها، وأكبر من الناتج الإجمالي للدانمارك، أو ما يعادل

الناتج الإجمالي لكل من اليونان والبرتغال مجتمعتين، ويفوق – حسب تقديرات نفس السنة – ١٨ مرة الناتج الإجمالي للجزائر.[١]

في نفس السنة، حققت الشركة الأمريكية الثانية عالمياً لصناعة السيارات (FORD) رقم أعمال أكثر أهمية من الناتج الوطني الإجمالي للنرويج، وحوالي ١٥ مرة الناتج الإجمالي للجزائر.[٢]

وتأتي الشركات الأمريكية واليابانية على رأس ١٠٠ أكبر شركات العالم. وفي سنة ١٩٩٦، تم تسجيل ٢٣ مجموعة متعددة الجنسيات الأمريكية العملاقة الموزعة عبر العالم، مما يجعل وزن هذه الشركات يؤثر بصفة خاصة على بعض القطاعات مثل صناعة السيارات، الصناعات البترولية، الصناعات الغذائية، الصناعات الكيماوية، الحديد والصلب، النقل، الصناعات الإلكترونية، النسيج، التجهيزات المختلفة، البناء، الطرق، والخدمات كالبنوك والمؤسسات المالية، والتأمين إلى غير ذلك... وحسب بعض الإحصائيات فإن هذه الشركات العملاقة تشرف مباشرة على ٦٠% من الإنتاج الصناعي الكندي، و٣٠% من الإنتاج الصناعي لكل من البرازيل وكولومبيا[٣].

إن تأثير نفوذ الشركات متعددة الجنسيات الأمريكية يبدو معتبراً في نفس الوقت في شمولية مجموعة الإنتاج والتبادلات العالمية، وقد احتلت شركة " جنرال موتورز " المرتبة الأولى عالمياً سنة ١٩٩٧ بإيراد ١٦٨,١٠ مليار دولار[٤].

وقد ساهمت الشركات متعددة الجنسيات في الولايات المتحدة لسنة ١٩٩٧ بنسبة ٥٨,٧ % من الإنفاق على مراكز البحث. وتغطي معظم هذه النفقات من اعتمادات الشركات العملاقة هذه. كما تعمل على الإنفاق الواسع على أعمال التدريب والتأهيل

---

1 - أو ما يسمى بالفرنسية (PNB): Produit National Brut. وبالإنجليزية Gross National Product (GNP).

2 * انظر: سعاد خيري: العولمة وحدة صراع النقيضين، عولمة رأس مال والعولمة الإنسانية، دار الكنوز الأدبية، بيروت ٢٠٠٠.

3 - أسعاد خيري، نفس المرجع، ص ٤١.

4 - نفس المصدر، ص ٤٣. راجع كذلك:
Michel GHERTMAN« Les multinationales » ed. que sais-je ? « Paris 1982 – Rédigé par Ed Bouchéne- Alger, 1993, Op. Cit.

لاستخدام التكنولوجيا الحديثة. فقد بلغت الأموال المستثمرة في التدريب والتكوين ٢٠٠ مليار سنوياً بالنسبة لبلد مثل الولايات المتحدة الأمريكية.

وحسب تقرير صندوق النقد الدولي (FMI) لسنة ١٩٩٩- ٢٠٠١، فإن التوسع الجغرافي لمقرات الشركات متعددة الجنسيات في بلدان المراكز، تتواجد ٤٧٢ شركة منها ١٦٢ شركة في الولايات المتحدة.

استمر نمو الإنتاج الدولي بسبب استمرار الدور المتصاعد للشركات متعددة الجنسيات في الاقتصاد المعولم. فلقد استمر الاتجاه التصاعدي في عدد الشركات متعددة الجنسيات وفروعها من الشركات الأجنبية المنتسبة في الاقتصاد العالمي وهو الاتجاه الذي يؤكد تزايد درجة مساهمة هذه الشركات في الإنتاج الدولي.

فلقد زاد عدد الشركات المتعددة الجنسية في العالم، وهي تلك الشركات المعنية بالإنتاج الدولي، أي إنتاج من السلع والخدمات الذي ينتج في الدول، والمسيطر عليه والمسيّر من قبل شركات مقراتها في دول أخرى من حوالي ٣٥٠٠٠ شركة عام ١٩٩٧ إلى ٦٠٠٠٠ شركة عام ٢٠٠٠ وإلى ٦٥٠٠٠ عام ٢٠٠٢. وزاد عدد الشركات الأجنبية المنتسبة في الاقتصاد العالمي من ٤٥٠,٠٠٠ شركة منتسبة عام ١٩٩٧ إلى ٦٩٠,٠٠٠ شركة عام ١٩٩٩، وإلى ٨٠٠,٠٠٠ شركة أجنبية منتسبة عام ٢٠٠٠ وإلى ٨٥٠,٠٠٠ شركة منتسبة عام ٢٠٠٢.[1]

وتعد الش. م. ج قوة في الاقتصاد المعولم وتمارس عملها من خلال شبكة معقدة من الهياكل التنظيمية وتنخرط في عمليات الإنتاج الدولي وفق نظام عالمي متكامل يضع تحت إدارتها ما يفوق ثلث الإنتاج العالمي.

ويبدو ذلك من خلال الجداول التالية الخاصة باستثمارات الشركات العملاقة وترتيبها حسب الأصول الأجنبية من عام ١٩٩٩ إلى ٢٠٠١.

---

1 - **مجلة: " أخبار النفط والصناعة "الصادرة عن وزارة النفط والثروة المعدنية، العدد ٤٠٢، أبو ظبي، مارس ٢٠٠٤، ص ٢٩.**

جدول رقم (١٠)

مؤشرات مختارة ، الاستثمار الأجنبي المباشر والشركات المتعددة الجنسية وللإنتاج الدولي

مليار دولار ١٩٩٠ - ٢٠٠١

البلد	سنة (مليار دولار)		
	١٩٩٠	٢٠٠٠	٢٠٠١
تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد عالمياً	٢٠٢	١٢٧١	٧٣٥
تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر عالمياً	٢٣٥	١١٥١	٦٢١
رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد عالمياً	١٧١٧	٥٩٧٦	٦٥٨٢
رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر عالمياً	١٨٨٩	٦٣١٤	٦٨٤٦
قيمة عمليات اندماج وشراء الشركات عبر الحدود	١٥١	١١٤٤	٦٠١
المبيعات من الشركات الأجنبية المنتسبة	٥٤٦٧	١٥٦٨٠	١٨٥١٧
الناتج الإجمالي للشركات الأجنبية المنتسبة	١٤٢٠	٣١٦٧	٣٤٩٥
مجموع أصول الشركات الأجنبية المنتسبة	٥٧٤٤	٢١١٠	٢٤٩٥٢
صادرات الشركات الأجنبية المنتسبة	١١٦٦	٣٥٧٢	٢٦٠٠
صادرات السلع والخدمات العالمية	٤٣٨١	٧٠٣٦	٧٤٣٠
عمالة الشركات الأجنبية المنتسبة	٢٤	٤٥,٥	٥٤
الناتج المحلي الإجمالي العالمي وبكلفة عوامل الإنتاج	مليون شخص	مليون شخص	مليون شخص
	٢١٤٧٥	٣١٧٩٥	٣١٩٠٠

المصدر: UNCTAD، تقرير الاستثمار العالمي ٢٠٠٢، الاستعراض العام، نيويورك ٢٠٠٢. ص ٣. كذلك: UNCTAD تقرير الاستثمار العالمي، ٢٠٠١، تشجيع الروابط، الجدول، الاستعراض العام، نيويورك ٢٠٠١، ص ٣.

جدول رقم (١١)

أكبر ٢٥ شركة متعددة الجنسيات في العالم مرتبة حسب الأصول الأجنبية (بمليارات الدولار)

الترتيب في عام ١٩٩٩

	البلد	الشركة	الصناعة	مؤشر الانتشار
١	الولايات المتحدة الأمريكية	General Electric	الإلكترونيات	٧٥
٢	الولايات المتحدة الأمريكية	Exxon Mobil Corporation	النفط / تنقيب / تكرير / توزيع	٢٢
٣	هولندا / المملكة المتحدة	Royal Dutch Shell Group	النفط / تنقيب / تكرير / توزيع	٤٣
٤	الولايات المتحدة الأمريكية	General Motors	السيارات	٨٣
٥	الولايات المتحدة الأمريكية	Ford Motor Company	السيارات	٧٧
٦	اليابان	Toyota Motor Company	السيارات	٨٢
٧	ألمانيا	Daimier Chrysler AG	السيارات	٥١
٨	فرنسا	Total Fina SA	النفط / تنقيب / تكرير / توزيع	٢١
٩	الولايات المتحدة الأمريكية	IBM	الحواسيب	٥٠
١٠	المملكة المتحدة	BP	النفط / تنقيب / تكرير / توزيع	١٨
١١	سويسرا	Nestle S.A	الأغذية / المشروبات	٢
١٢	ألمانيا	Volkswagen Group	السيارات	٤٥
١٣	اليابان	Nippon Mitsubishi Oil	النفط / تنقيب / تكرير / توزيع	١١

١٤	ألمانيا	Siemens AG	الإلكترونيات	٤١
١٥	الولايات المتحدة الأمريكية	Wal-Mart Stores	تجارة التجزئة	٩٠
١٦	إسبانيا	Repsol SA	النفط / تنقيب / تكرير / توزيع	٥٥
١٧	المملكة المتحدة	Diageo Plc	المشروبات	١٣
١٨	ألمانيا	Mannesmann AG	الاتصالات الهندسية	٥٩
١٩	فرنسا	Suez Lyonnaise des Eaux	خدمات متنوعة / مرافق	٥٨
٢٠	ألمانيا	BM AG	سيارات	٣٢
٢١	سويسرا	ABB	معدات كهربائية	٣
٢٢	اليابان	Sony Corporation	إلكترونيات	٤٢
٢٣	كندا	Seagram Company	المشروبات / الإعلام	٩
٢٤	هولندا / المملكة المتحدة	Univeler	الأغذية / المشروبات	٨
٢٥	فرنسا	Aventis	مستحضرات صيدلانية	٤٩

المصدر: المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للأمم المتحدة. الحقوق الاقتصاديةوالاجتماعية والثقافية (E/CN. 4, Sub. 2. 2002/12).

مقتبس من: مجلة أخبار النفط والصناعة الصادرة عن وزارة النفط والثروة المعدنية – العدد ٤٠٢، أبو ظبي، ٢٠٠٤، ص٣١.

المبحث الثاني

الشركات متعددة الجنسيات، أهدافها وآليات عملها

المطلب الأول : أهدافها

إن أي مؤسسة من هذا النوع في نظام رأسمالي تعتبر مؤسسة حية هدفها ليس ربح المال والحصول على الفوائد فقط، ولكن من أهدافها الرئيسية مكافأة رأس المال ونموه وإعادة دفع الأموال للبنوك التي أقرضتها هذه الأموال من أجل تنميتها وكذا دفع الأموال للدولة عن طريق الضرائب. كما أنها تسعى كذلك " لضمان العيش " للشركات التي تمونها، وكذا العمال، والإطارات وكل من يحوم حول المصالح وخلق الأرباح والفوائد الرأسمالية[١].

١ـ ميزة التكامل :

إن الشركات المتعددة الجنسيات كثيراً ما تتميز بميزة التكامل وذلك ربما يرجع إلى جوانب عديدة منها ظهور النظام الرأسمالي الجديد الذي يسير وفق نهج معين مما يجعلها تتأثر وتسير وفق معايير هذا النظام حيث تتمتع بظاهرة التكامل بما يتماشى والفكر الاقتصادي الحديث المنبثق من البلدان والذي تندرج في إطاره هذه الشركات العملاقة ما يجعلها بمثابة الأخطبوط والسرطان الذي تحقق به مصالحها على حساب البلدان الضعيفة ويجعلها تخضع للاستعمار الاقتصادي.

لقد أصبحت هذه الشركات تمارس أدواراً كبرى في التجارة الخارجية الدولية كمحرك فعال في ديناميكية التجارة والمبادلات الدولية التي قدرت بـ ٧٠٠ مليار دولار، وإذا نظرنا إلى المبادلات فيما بين دول العالم الثالث فهي جد ضعيفة حيث تصل إلى حوالي ١٥% من إنتاجها، فقط ، مقارنة مع المبادلات التي تخص الدول المصنعة الغربية.[٢]

---

1 - انظر المرجع الذي ترجم منه هذا المقطع من طرف الباحث: Michel Ghertman, op.cit, p 36.

2 - نفس المرجع، ص ٣٦.

وتصل المبادلات بين بلدان المغرب العربي على سبيل المثال بنسبة ١% ممّا ساعد هذه الشركات المتعددة الجنسيات على توفير رؤوس الأموال الضخمة في الائتمانات التي تحصل عليها بواسطة البنوك الكبرى والتي تدخل كذلك فيما يعرف بالمصاريف متعددة الجنسيات، إلى جانب اعتماد هذه الشركات وحدة التكامل في نشاطها سواء أكان هذا التكامل ضمن الشركة الأم ذاتها المتواجدة في البلدان الرأسمالية أو بينها وبين فروعها المتواجدة عبر العالم وبالعكس.

وخير مثال على ذلك " ميزة التكامل للشركات متعددة الجنسيات " أي التكامل المتواجد بالشركات البترولية متعددة الجنسيات ابتداء من مرحلة البحث أو التنقيب أو الإنتاج مروراً بالتكرير، فالنقل، ثم التسويق وصولاً إلى التوزيع وكذا التصنيع البيتروكيمياوي والذي سنخصص له مبحثاً كاملاً في هذا الفصل.

٢ـ ميزة الاحتكار:

بصفة وجيزة إنّ ميزة الإحتكار تعد شرطاً من شروط الشركات المتعددة الجنسيات باعتبارها أقلية تسيطر على العديد من إنتاجيات فروعها عبر العالم وفق استراتيجية محكمة ودقيقة وخاصة بالدول النامية التي ترتبط بالشركة- الأم تسيطر وتحتكر الغالبية العظمى للأنشطة وتعمل على إبقائها تحت السيطرة بهدف التمكن من إدارة شؤون هذه الفروع والتحكم فيها بغية خلق استثمارات جديدة.

كما أن قوة انتشار الشركات متعددة الجنسيات عبر العالم هو عملها الدؤوب من أجل احتكارها لجميع الميادين الصناعية والتجارية. فالمتتبع لمسيرة هذه الشركات ومراحل تطورها وخاصة في دول النامية يجد بأنها تسعى وبكل الوسائل للهيمنة على ثروات هذه البلدان التي تستثمر فيها لإنهاك قواها في المجال الاقتصادي للعالم الثالث " ثم تنتقل إلى البلدان الصناعية العظمى وتعاد في شكل مصنوعات وتبقى الصفة الاحتكارية ملازمة لهذه الشركات بدلاً من احتكارها من بلدان العالم الثالث صاحبة الثروات.[١]

[1] - ميشال غيرتمان، مرجع سابق، ص ٣٧.

في هذا السياق، يذكر ميشال غيرتمان أن الشركات العمومية متعددة الجنسيات لديها هي الأخرى نفس الأهداف، كونها مسيرة تسييراً يشبه تسيير الشركات الخاصة والمبني على نفس المبادئ والأهداف السالفة الذكر. لمّا تعرف هذه الشركات العمومية عجزاً في ميزانيتها، قد تدعمها الدولة بميزانية خاصة، ولكن هذه الحالات سوف لن تستمر إلى الأبد. إن النمو إذن في هذه الحالة ليس من أهدافها الأساسية، بل إن هدفها الأساسي والرئيسي هو كسب البقاء أمام كل هذه الشركات المتصارعة في السوق وضمان الربح.

في الشأن الخاص بالش. م. ج، أهداف البقاء والربح تحدد حسب مستويين اثنين: مستوى المجموعة (Group)، ومستوى الشركة الفرعية (Subsidiary)[1]. وقد تتغير هذه الأهداف في بعض الأحيان حسب طبيعة البلد الذي توجد فيه هذه الشركة الفرعية لسبب من الأسباب السياسية أو الطبيعية أو الاقتصادية(كالحروب، والثورات، والحروب الأهلية، والتأميمات). كما أنّه في بعض الأحيان أهداف الربح تختلف من منطقة الشركة الأم إلى منطقة الشركة الفرعية في البلدان الأخرى حيث تؤخذ بعين الاعتبار بعض المقاييس كالتضخم ونسب الفائدة أو نسب عملة البلد الآخر إلى غير ذلك. قد ينظر في هذه الحالات إلى الأمد الطويل نظراً لاستقرار بعض الدول التي قد تعطي ثمارها فيما بعد وبصفة مضاعفة، مثل البرازيل والأرجنتين والدول الآسيوية النامية وأستراليا... إلخ.[2]

إن هذه الأهداف إنما هي أهداف اقتصادية بحتة، لها انعكاسات اجتماعية وثقافية هامة. أولاً: في خلق الثروات، وخلق مناصب شغل، وخلق نمط استهلاكي مهم، ولكن في كثير من الأحيان، تدخل هذه الشركات في علاقات مع ممثلين آخرين: الحكومات والنقابات والجمعيات المختلفة التي قد تناقض سياستها وتراقب قراراتها وتستحوذ على تداعياتها الاجتماعية.[3]

---

1 - **نرمز للشركات الفرعية الشركات التي تخرج من الشركة الأم أو ما تسمى بالفرنسية (Filiales).**

2 - **نفس المرجع، ص ٣٧، ترجمة الباحث (Michel Ghertman).**

3 - **نفس المرجع، ص ٣٨، ترجمة الباحث (Michel Ghertman).**

إن المفهوم الاقتصادي لشركة متعددة الجنسيات سواء كانت خاصة أو عامة يتميز بموقعها الاستراتيجي العالمي في تسيير مواردها الاقتصادية والفنية الخاصة بالإنتاج، إذ تعمل في ظل شروط احتكار الأقلية للمشروعات ليس وفقاً لشروط المنافسة الحرة. وهذه الشركات على الرغم من أنها تستثمر الجزء الأكبر من مواردها في العديد من الدول وذلك بواسطة فروعها المتواجدة عبر الدول النامية إلاّ أنها تضل دائماً مرتبطة بهذه الأخيرة والتي تسيطر على الغالبية العظمى من الأموال وتضل تابعة لها، وهذا ما أدى بالتحكم في رقابتها الموزعة بصفة نسبية حسب مصالح الشركة.

وهنا يمكننا القول بأننا أمام شركات عظمى ذات انتشار عالمي واسع مما جعل أحد الكتاب يقول:

" الشركة متعددة الجنسيات هي مشروع وطني، يملك ويراقب العديد من الفروع الموزعة في العديد من الدول. هذه الشركات التي هي وراء العديد من المشروعات الكبرى تقوم بالنشاط في المجال الصناعي، وهذه الملاحظة تبعث إلى القول بأن ظاهرة تعدد الجنسيات يرتبط بالطبيعة الاحتكارية لاقتصاد الدولة التي تتبعها هذه الشركات".[1]

وتظهر على هذه الش. م. ج بطابع احتكاري واستغلالي، طابع كالسيطرة على عرض سلعة أو خدمة في السوق وهو لا يتحقق إلاّ في حالة سيطرة عدد قليل من أصحاب رؤوس الأموال على غالبية الإنتاج مما يترتب عليه التحكم في أسعار السلع والخدمات، وعملية الاحتكار ليست مقصورة على الأسواق العالمية فحسب، بل إنها تكون أيضاً في الأسواق المحلية.

المطلب الثاني : آليات عملها

ما هي آليات عمل الشركات متعددة الجنسيات في الداخل أولاً ؟ ثم ما هي أهميتها الاقتصادية والتجارية في الخارج، أي في الدول التي يستمر فيها نشاطها ؟

كما ورد فيما ذكرنا آنفاً، إن ظاهرة الشركات متعددة الجنسيات ليست أمراً جديداً، بحيث رأينا أن بعض الشركات لها من العمر ما يجاوز القرن. كثيراً ما نجت

---

1 - المرجع السابق www.majalisna.com/showflat.php (13/0/2006)

هـذه الـشركات مـن ظـروف الحـرب والأزمـات الاقتـصادية، والتحـولات التكنولوجيـة، والصراعات التنافسية، وأخرى عرفت نهايتها أو توقيفها إثر عمليات التأميم أو ابتلاعها من قبل شركات أكبر منها حجماً أو أحسن منها نتيجة.[1]

إن تسيير هذه الشركات كان ولا زال موجهاً ضمن مبادئ أو أهداف معينة نجدها عبر التاريخ، ألا وهي كسب البقاء، والمصالح، والنمو المتواصل.

إنّ الـش. م. ج تظهـر نوعـاً معتـبراً لـيس فقـط في خطـوط البحـث والإنتـاج والتـسويق والتوزيع، ولكن أيضاً في طبيعة التحكم المحلي في الإدارة والتسيير، فشركة آي. بـي. إم (IBM) مثلاً تمارس نشاطها بطريقة عالية التكامل، وتستخدم أنظمـة عاليـة التطـور في التسيير في كافة البلدان الأجنبيـة الـتي تعمـل بهـا. وشـركة أي. تـي. تـي. (ITT) الـتي تأسست في أوروبا، ثم عادت ملكيتها إلى الولايات المتحدة الأمريكية، وشـركة فليبس (PHILIPS) التي تأسست في هولندا تعملان بوصفهما شركتين متباعدتين للتجمع مـن أجل استثمار رؤوس الأموال وتوزيع الأرباح، ولمثل هذه الاسـتراتيجيات في المشاركة تـأثير كبير في العلاقات التكنولوجية بين الدول.[2]

تتمتـع الـشركات متعـددة الجنـسيات بوضـعية الـسيادة في كافـة قطاعـات صـناعة المنتوجات ذات التكنولوجيا العالمية. وتمتلك ـ كمجموعة ـ أكثر الشركات اتساعاً في حقـول عملـها. وتبـذل مجهـودات جبـارة في البحـث والتطـوير، وتحتكـر أكـبر قـدر مـن الصادرات، كما تستفيد من أسعار البيع المحلية أو أسعار التصدير. ويقـول عدنان عظيم أنه بالرغم مـن المشاكل العويصة التي خلقتها الشركات متعددة الجنسيات للحكومات فإنه من الضروري الإبقـاء عليها. وهنـاك الكـثير مـن الأسـباب الـتي تـدعو للاعتقـاد بأنهـا سـوف تـستمر في الاحتفـاظ بموقـع الريـادة علـى مـستوى الإنجـازات الـتي حققتهـا خـلال العقود الماضية. فالاحصائيات التي أجرتها المجموعة الأوروبية عام ١٩٧٥ أفادت بأن هناك

1 - انظر كذلك: **Pierre Bauchet : Concentration des Multinationales et Mutations des pouvoirs de l’Etat , CNRS", éditions, 2003.**

2 - المرجع السابق.

ما يقارب ١٠٠٠٠ من الشركات متعددة الجنسيات عبر العالم و٢٥٧٠ شركة منها تأسست في دول المجموعة الأوروبية.[1]

وتجدر الإشارة إلى أن نفس هذه الإحصائيات قد أشارت إلى أن مجمل مبيعات مائتين من أكبر الشركات متعددة الجنسيات في العالم تجاوزت ثلث ($\frac{1}{3}$) الدخل القومي الإجمالي لدول منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي (OECD) كما أن الشركات المتعددة الجنسيات ككل تشغل ($\frac{1}{8}$) القوة العاملة الكلية لبلدان منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي.[2]

هذا، وتختلف الشركات متعددة الجنسيات عن باقي الشركات التي تمارس نشاطها في بلد واحد من عدة أوجه. أحد أهم الاختلافات يكمن في وجوب خضوع هذه الشركات للقوانين، والتشريعات، والتنظيمات السارية المفعول في الدول المضيفة وللتصورات والمبادئ السياسية والوطنية لهذه الدول. ونظراً لكون هذه الهيئات الوطنية المختلفة تعتنق مجموعة واسعة ومتباينة من الأنظمة الاجتماعية والنظامية، فإنّ التحديات التي واجهت الشركات متعددة الجنسيات في مجال الإدارة والتسيير كانت على جانب كبير من التشابك والتعقيد، ولم تتمكن أي من هذه الشركات من تخطي هذه التحديات لو لا القدرة الفائقة على التكيف التي تميّز استراتيجيتها.

ولعل من أكثر عناصر هذه السياسات تأثيراً هي درجة التعقيد الإداري في مجال إنجاز العمليات الخارجية، ومقدار التسهيلات الممنوحة في تعريفات الاستيراد، ونظام الاعفاءات الجمركية للسلع التجارية المستوردة وطبيعة شبكة التنظيم الحكومية. وهذه العناصر مجتمعة، هي التي نطلق عليها في المصطلحات الاقتصادية نظام المعالجة الوطنية (National Treatment System). ووفقاً لهذه التعقيدات، ينبغي على الشركة متعددة الجنسيات أن تقدر وتوازن بين تأثيرات هذه العوامل منفردة ومجتمعة قبل اتخاذ

---

1 - لمزيد من المعلومات، انظر: " مجلة أخبار النفط والصناعة ": الشركات متعددة الجنسيات، قاطرة العولمة، الصادرة عن وزارة النفط والثروة المعدنية. العدد رقم ٣٨٢ و٤٠٢، أبو ظبي، السنة ٢٠٠٢ و٢٠٠٤..

2 - انظر المرجع السابق ١٠ / ٠٦ / ٢٠٠٦. www.majalisna.com

القرار النهائي بتوظيف استثماراتها في الخارج، كما أن هذه العوامل تحمل في طياتها مدى التأثير على خصائص، ومدى تعقيد التكنولوجيا المنقولة إلى الدولة المضيفة عبر الشركات متعددة الجنسيات[1].

وعليه، فإن نشاطات وحريات الشركات متعددة الجنسيات في رسم السياسات وصنع القرار مرتبطة تماماً في تأثيرها على العلاقات الدولية. إذا أخذنا الأسواق الأوروبية كمثال سنجد أن شركة مثل :

آي. بي. أم (IBM) أو (International Business Machines Co) تتمتع باحتكار أكثر من ٦٠% من سوق الكومبيوتر في كل دولة تمتلك فيها حق التصنيع والتسويق بأكثر من $\frac{1}{5}$ المنتوجات ذات التكنولوجيات العالية.

إضافة إلى ذاك فإنها تقوم بتوزيع نشاطاتها عبر فروعها أو وكالاتها في صناعة أو بيع السلع، أضف إلى ذلك توظيف اليد العاملة المتوفرة وبأجور زهيدة في بلدان العالم الثالث كما تعتمد على التقدم التكنولوجي المتطور حيث توفر أموالاً طائلة في مجال الأبحاث لتطوير منتجاتها بسرعة فائقة جداً تماشياً مع التغيّرات الاقتصادية الحاصلة حديثاً.

بالإضافة إلى الاهتمام الكبير بتطبيق أحدث الأساليب في مجال التسيير الإداري مما جعلها تتفوق في مجال النظام والبرمجة والتسيير حيث تعتمد على توفير أموال لدراسة وتطوير مثل هذا الجانب الذي أهملته بلدان العالم الثالث وممّا أدى بها إلى التأخر في جميع المجالات الإدارية والسياسية والقانونية والاقتصادية والتجارية والثقافية، إذ أن سكان العالم الثالث الموزّعين على أكثر من ١٣٠ دولة يمثلون أكبر نسبة من سكان العالم لا يتعدى نصيبهم ٢٠% من الناتج القومي العالمي.[2]

رغم امتلاك هذه الدول لثروات طبيعية وطاقات بشرية هائلة فهي لا تساهم في الإنتاج الصناعي العالمي إلا بنسبة ٧% و٣٥% من الإنتاج الزراعي الذي لا يغطي

---

1 - انظر:

WIKIPEDIA, « L’Encyclopédie libre », Multinationales (Ed. 15 Décembre 2008).

2- انظر: **WIKIPEDIA, « L’Encyclopédie libre », Multinationales, Op. Cit**

حاجياتها. إضافة إلى الإنتاج المحلي المتدني، فقد اعتمدت الشركات متعددة الجنسيات على سياسة الاستيراد والاهتمام بالمنتوج الأجنبي، وهذا حسب الرأي الاقتصادي العالمي – بدلاً من استغلال منتوجاتها لحفظ النمو المحلي وتحسين الإنتاج وزيادة التنافس، بل أعطت تحفيزات في مجال التجارة الحرة والاستثمار الأجنبي غير المقيد الذي لا يفيد الشعوب وخاصة عمال بلدان العالم الثالث. وكما نعرف مدى ارتكاز أعمال الشركات متعددة الجنسيات على النفط والغاز في بادئ الأمر ولكن الظروف والتغيرات فرضت عليها تنوع وتوزيع مجالات نشاطها الصناعي والاقتصادي إلى مصادر طاقوية أخرى مثل استغلال الفحم الحجري واليورانيوم ورمال القار أو التصنيع البيتروكيمياوي وهذا كله من أجل تعزيز سيطرتها وهيمنتها الاقتصاديتين.

المطلب الثالث: حجمها وخصائصها الاستراتيجية

كثيراً ما يعترف بنجاح هذه الشركات بفضل ردود الأفعال الإيجابية والظروف التي تشهدها العوامل الاجتماعية أكثر من التأثير بالمنافسة مع الشركات الأخرى في نفس الساحة.

١ ـ التنظيم والتخطيط الاستراتيجي لهذه الشركات:

يعتبر التخطيط الاستراتيجي أداة لإدارة الشركات متعددة الجنسيات، وهو المنهج الملائم الذي يضمن ويؤدي إلى تحقيق ما تهدف إليه مثل هذه الشركات والتعرف على ما ترغب أن تكون عليه في المستقبل.

يكثر استخدام التخطيط الاستراتيجي في الشركات متعددة الجنسيات، وهي تسعى من خلال ذلك إلى اقتناص الفرص وتحسين الفوائد، وتحقيق معدلات مرتفعة في المبيعات والأرباح ومعدل العائد على رأس المال المستثمر. إن التخطيط الاستراتيجي هو الأداة الأساسية التي تستخدمها وتقوم بها الإدارة في تلك الشركات، لتحقيق الأهداف الاستراتيجية. وتعد الخطط الاستراتيجية في غالبية الشركات المتعددة الجنسيات في المراكز الرئيسية، ويترتب على ذلك أن قواعد التخصيص ووضع الأهداف الخاصة بكل

شـركة تابعـة يرتبطـان بتحقيـق الأهـداف الاسـتراتيجية للـشركة وخدمـة اسـتراتيجياتها العالمية[1].

٢ـ خصائص الشركات المتعددة الجنسيات :

يتسم النظـام الاقتصادي العـالمي الجديد بتعميق عالمية الاقتصاد Globalization يزداد فيه دور المؤسسات الاقتصادية الدولية، وتبرز فيه عدد من الملامح الهيكلية. وتتمتع هذه الشـركات الـتي تعد مـن أهـم ملامـح ظاهـرة العولمـة بالعديـد مـن الـصفات والـسمات الـتي تميزهـا وتحـدد دورهـا وتأثيرهـا علـى النظـام الاقتـصادي العـالمي، ومـن أهـم هـذه الصفات:[2]

أ ـ **ضخامة الحجم**: تتميز هذه الشركات بضخامة حجمها وتمثل كيانات اقتصادية عملاقة، ومن المؤشـرات الـتي تـدل علـى هـذا، حجـم رأس المـال وحجـم اسـتثماراتها وتنـوع إنتاجها وأرقام المبيعات والإيـرادات الـتي تحققهـا، والـشبكات التسويقية الـتي تملكهـا، وحجـم إنفاقهـا علـى البحـث والتطـوير، فضلاً عـن هياكلـها التنظيميـة وكفـاءة إدارتهـا لتسيير شؤونها عبر العالم.

ولكـــن، أهـــم مقيـــاس متبـــع للتعـــبير عـــن سمـــة الـــضخامة لهـــذه الكيانـــات الاقتصاديةالعملاقة، يتركـز في المقيـاس الخـاص برقـم المبيعـات Sales Figure أو مـا يطلق عليه بـ " رقم الأعمال ". كذلك يستخدم حجم الإيـرادات لنفس الهدف. ووفقـاً لهـذا المقيـاس احتلـت شـركة ميتسوبيـشي (MITSUBISHI) اليابانيـة علـى سـبيل المثـال بإجمالي إيراداتها الذي بلغ ١٨٤,٤ مليار دولار، المرتبة الأولى بين أكبر خمسمائة شركة متعددة الجنسيات أواخر القرن الماضي، والتي يصل إجمالي إيراداتها إلى نحـو ٤٤% مـن النـاتج المحلـي الإجمـالي العـالمي. كـذلك تـستحوذ هـذه الـشركات الخمـسمائة علـى نحـو ٨٠% من حجم المبيعات على المستوى العالمي[3].

---

1 - مجلة العلوم الإنسانية (٢٧ مارس ٢٠٠٦) / د. كريم نعمة. بلغاريا. WWW.uluminsania.net

2 - إن الشركات المتعددة الجنسيات قامت بدور رئيسي في تعميق مفهوم العالمية، وبالتالي إلى عولمة الاقتصاد، أي حولت العالم إلى كيان وسوق موحد من حيث كثافة الاتصالات والتعاملات التجارية.

3 - المرجع السابق.

ب ـ ازدياد درجة تنوع الأنشطة: تشير الكثير من الدراسات والبحوث، إلى أن الشركات المتعددة الجنسيات تتميز بالتنوع الكبير في أنشطتها. فسياستها الإنتاجية تقوم على وجود منتجات متنوعة ومتعددة، ويرجع هذا التنوع إلى رغبة الإدارة العليا في تقليل احتمالات الخسارة من حيث أنها إذا خسرت في نشاط ما، يمكنها أن تحقق أرباحاً من أنشطة أخرى.

ج ـ الانتشار الجغرافي : من الميزات التي تتميز بها الش. م. ج هي كبر مساحة السوق التي تغطيها وامتدادها الجغرافي، خارج الدولة الأم، بما لها من إمكانيات هائلة في التسويق، وفروع، وشركات تابعة لها في أنحاء العالم. لقد ساعدها على هذا الانتشار التقدم التكنولوجي الهائل، ولا سيما في مجال المعلومات والاتصالات.

وتكفي الإشارة إلى أن شركة ABB السويسرية، تسيطر على أكثر من ١٣٠٠ شركة تابعة منتشرة في معظم أنحاء العالم، مع العلم أن السوق السويسرية لا تستوعب إلا نسبة بسيطة للغاية من إجمالي مبيعات هذه الشركة. وكذلك الشأن بالنسبة لشركة NESTLE السويسرية التي أسّست سنة ١٨٦٧ والمتخصصة في الحليب ومسحوق الشوكولاتة. وتعتبر هذه المجموعة من أضخم الشركات التي تغطي العالم وتلبّي طلبات السوق الداخلية لسويسرا، الدولة ـ الأم.

وقد ساعدت على ذلك كله إبداعات الثورة العلمية والتكنولوجية في مجالي المعلومات والاتصالات، حيث أصبح ما يسمى بالإنتاج عن بعد (Teleportation) حيث توجد الإدارة العليا وأقسام البحث والتطوير وإدارة التسويق في بلد معين، وتصدر أوامر الإنتاج في بلاد أخرى.

د ـ القدرة على تحويل الإنتاج والاستثمار على مستوى العالم: إن هذه الخاصية ناتجة عن كون هذه الشركات تتميز بنشاطها الاستثماري الواسع في العالم، وكذلك كونها كيانات عملاقة متنوعة الأنشطة تميّزها عمليات التكامل الأفقي والرأسي.

على الرغم من ضخامة الاستثمارات الدولية التي تقوم بها هذه الشركات فإن أكثر من ثلثي استثماراتها يتمركز في الولايات المتحدة الأمريكية ودول الاتحاد الأوروبي (إنجلترا وألمانيا وفرنسا) وسويسرا واليابان، ويعود هذا التمركز إلى العوامل التالية:

ـ المناخ الجاذب لهذه النوعية من الاستثمارات.

ـ ارتفاع العائد على الاستثمارات.

ــ تزايد القدرات التنافسية للدول المضيفة والتي تتحقق عادة من خلال انخفاض تكلفة عنصر العمل وتوافره وارتفاع مستواه التعليمي ومهاراته وإنتاجيته.

ـ توافر البنية الأساسية وتسهيلات النقل وتقدم شبكات الاتصالات.

ـ وكذا الطاقة الاستيعابية للاقتصاد القومي.

هـ ـ إقامة التحالفات الاستراتيجية: وهي تعتبر من السمات الهامة للشركات متعددة الجنسيات والتي تسعى دوماً إلى إقامة تحالفات استراتيجية فيما بينها ومن أجل تحقيق مصالحها الاقتصادية المشتركة وتعزيز قدراتها التنافسية والتسويقية. إن هذه التحالفات هي نتاج المنافسة المحتدمة والتي صارت سمة أساسية للأسواق المفتوحة إضافة إلى ثورة الاتصالات والمعلومات[1].

إن التحالفات الاستراتيجية بين الشركات المتشابهة تتم في الصناعات المتماثلة بدرجة أكبر، وفي بعض الأحيان يأخذ هذا التحالف شكل التعاون أو في بعض الأحيان شكل الاندماج. يظهر هذا بوضوح في مجال البحث والتطوير لما يحتاجه من تمويل ضخم، مثل التمركز الأوروبي والبحوث المعلوماتية والاتصالات التي تشترك فيه ثلاث شركات أوروبية كبرى تنتج الحاسبات الآلية، وهي " بول " الفرنسية Bull وTCL البريطانية وSiemens الألمانية، وقد يتحول التحالف الاستراتيجي أيضاً إلى شركات تابعة مشتركة تدخل في التحالف الاستراتيجي الذي يتم الاتفاق عليه[2].

و ـ المزايا الاحتكارية: تتمتع الش. م ج بمجموعة من المزايا الاحتكارية، وترجع هذه السمة إلى أن هيكل السوق الذي تعمل فيه هذه الشركات يأخذ شكل سوق احتكار القلة على الأغلبية، تتمتع فيه مجموعة الشركات المكونة له من احتكار

1 - **مجلة العلوم الإنسانية: نفس المصدر.**

2 - **انظر المرجع السابق: قسم العلاقات الدولية الاقتصادية، كلية التجارة، جامعة فيليكو ترنفو. بلغاريا (٢٠٠٦).**

التكنولوجيا الحديثة والمهارات الفنية والإدارية ذات الكفاءات العالية والمتخصصة. مما يتيح لها الفرصة لزيادة قدراتها التنافسية ومن ثم تعظيم أرباحها وإيراداتها.

كنا قد تطرقنا لهذه الميزة فيما قبل، ولكن للتوضيح، نوردها بالتفصيل فيما يلي:

تتحدد المزايا الاحتكارية في أربعة مجالات هي: التمويل، والإدارة، والتكنولوجيا، والتسويق.

وتنبع المزايا التمويلية من توفر موارد عالية كبيرة لدى هذه الشركات، وتمكنها من الافتراض بأفضل الشروط من الأسواق المالية العالمية نظراً لوجود عنصر الثقة في سلامة وقوة مركزها المالي.

وتتمثل المزايا الإدارية في وجود الهيكل التنظيمي الذي يكون على أعلى مستوى من الكفاءة، ويسمح بتدفق المعلومات وسرعة الاتصالات، ويؤدي بالتالي إلى اتخاذ القرار السليم في الوقت المناسب.

إنّ توفّر المزايا الإدارية يتيح لهذه الشركات التمييز والتفوق، لذلك تحرص على وجود وحدات متخصصة وقادرة في مجالات التدريب والاستثمارات والبحوث الإدارية.

كما تحصل الشركات على المزايا التقنية، من خلال التطوير التكنولوجي المستمر، للاستجابة لمتطلبات السوق، والحد من دخول منافسين جدد وتقرير وضعها الاحتكاري. ولذلك تحرص هذه الشركات على التجديد والابتكار وتحسين الإنتاجية وتطويرها وزيادتها وتحقيق مستوى عال من الجودة.

وتأتي المزايا التسويقية لهذه الشركات من خلال الشبكات التوزيعية والتسويقية التي تعمل على توفير منتجاتها بحالة جيدة في الوقت المناسب. كما تهتم بأبحاث السوق والتركيز على أساليب الترويج والدعاية والإعلان لمنتجاتها لضمان طلب متزايد ومستمر وضمان كسب البقاء في السوق العالمية[1] .

ي ـ تعبئة المدخرات العالمية: إن كل شركة من الشركات متعددة الجنسيات تنظر إلى العالم كسوق واحدة، ومن ثم تسعى إلى تعبئة المدخرات من تلك السوق في مجموعها بالوسائل التالية:

---

1 - نفس المرجع، ولمزيد من المعلومات، انظر كذلك إلى **Michel GHERTMAN. Op. cit, pp 36. 40**

ي / أ - طرح الأسهم الخاصة بتلك الشركات في كل من الأسواق المالية العالمية الهامة وكذلك الأسواق الناهضة، وغيرها.

ي / ب - تعتمد عند الإقدام على عمليات كبرى مثل شراء أسهم شركة منافسة بالقدر الذي يسمح بالسيطرة على إدارتها مثلاً، إلى الاقتراض من البنوك متعددة الجنسيات وبمعدلات عالية مفيدة لها.

ي / ج - تستقطب الجزء الأعظم من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر وتوجهه أساساً إلى أسواق الدول الصناعية التي تمثل ثلاثة أرباع السوق العالمية.

ي / د - إلزام كل شركة تابعة بأن توفر محلياً أقصى ما يمكن للتمويل اللازم لها، من خلال وسائل مختلفة مثل المشروعات المشتركة، الاقتراض من الجهاز المصرفي المحلي وغيرها.

وبهذه الوسائل يمكن للشركات متعددة الجنسيات أن تقوم بتعبئة مقادير متزايدة من المدخرات العالمية.

هـ - **تعبئة الكفاءات**: تتميز الشركات متعددة الجنسيات بعدم تقيدها بتفضيل مواطني دولة معينة عند اختيار العاملين بها حتى أعلى المستويات[1].

فالمعيار الغالب الذي تأخذ به هو معيار الكفاءة، والنمط المعمول به في اختيار العمالة في هذه الشركات هو الاستفادة من الكوادر المحلية لكل شركة تابعة واجتياز سلسلة من الاختيارات والمشاركة في الدورات التدريبية[2].

---

1 - المرجع السابق. انظر كذلك : **Michel GHERTMAN, Op. Cit, pp. 36-40.**

2 - وهذا ما نراه غالباً في بلدان الخليج حيث تكثر الثروات النفطية والمنجمية وتقل الكوادر المحلية حيث تكتمل بكوادر مهندسين أجانب من جنسيات مختلفة.

المبحث الثالث

الشركات متعددة الجنسيات في مجال النفط

تعتبر الشركات العملاقة السبع الآتية أكبر الشركات البترولية في العالم، وهي التي كانت الرائدة في اكتشاف وصناعة النفط وتسويقه، وهي حسب أونتوني سامبسون (Antony Sampson)[1] وشمس الدين شيتور[2]: " إكسون (إيسّو سابقاً)، وشوفرون، وموبيل، وتكساكو، وغولف، وشل، وبريتيش بتروليوم. الخمس الأولى أمريكية والسادسة هولندية – بريطانية والسابعة بريطانية.

وقد سيطرت هذه الشركات الضخمة منذ تأسيسها على السوق النفطية فيما يخص الإنتاج في مجمل مناطق العالم على الاستغلال والاستثمار، والتوزيع، والاحتياطي، وتكرير النفط، والصناعات البتروكيماوية والتسويق متضامنة بعضها مع بعض، بحيث سميت بالشقيقات السبع" Les sept sœurs ".

المطلب الأول: نشأتها، تطورها وآليات عملها

١ ـ **شركة إكسون** (Exxon):

برزت شركة إكسون بعد حل شركة إيسو (Esso) أو ما كانت تسمى بشركة ستاندرد أويل أو ف نيوجرسي (Standard Oil Of New Jersey) التابعة للمليارديرروكفيلار Rockefeller منذ ١٨٩١. وفي سنة ١٩٧٢، صارت تسمى إكسون واستمرت في نموها، لا سيما بعد اشتراء شركات أخرى مثل (Gaz Company) في سنة ١٩٨٧ والتي رفعت قدرة احتياطياتها بأكثر من ١٠٠ مليون برميل، مما زاد من إنتاجها الإجمالي بأكثر من ١٧ مليون برميل يومياً.

---

1 - **Anthony SAMPSON « Les Sept Soeurs », Ed. Alain Moreau, Paris, 1975.p 289.** ترجمة الباحث

2 - **Ch. Eddine CHITOUR « l'économie pétrolière », Alger 1999. pp 118-120.** ترجمة الباحث

ومنذ ١٩٨٩ ، اشتركت إكسون مع شركة (Imperial Oil Ltd) الكندية حيث صارت تمتلك ٦٩,٦% من أسهمها ، وصارت تحقق مجمل أنشطتها خارج الولايات المتحدة الأمريكية.

ومنذ السنوات الأخيرة للقرن الماضي وبقصد تنويع خدماتها والسيطرة الكاملة على صناعة النفط وامتلاكها بصفة تامة ، استثمرت أموالها في استغلال الفحم والغاز والبتروكيمياء وجميع المصادر الطاقوية كما صارت لديها عدة فروع في الدول المنتجة للنفط سواء في الخليج العربي أو في إفريقيا أو آسيا أو أمريكا اللاتينية.

وهكذا ، في سنة ١٩٨٤ ، تم دمجها مع شركة غولف أويل (GULF Oil) لتصبح أكبر الشركات السبع بـ: ٨٠ مليار دولار ، يوجد مقر هذه الشركة في نيويورك ولها أكثر من قرن من الوجود.

٢ ـ **شركة موبل** (Mobil):[1]

تأخذ شركة موبل جذورها من تأسيس شركة " سوكوني فاكوم " (Socony Facom Oil) ، وكانت هذه الأخيرة في حاجة ماسة إلى إنتاج النفط الخام من الشرق البعيد للولايات المتحدة الأمريكية ، فقررت الانضمام إلى شركة " ستاندارد أويل أو ف نيوجرسي "(Standard Oil of NewJersey).

كثيراً ما كانت تعتبر هذه الشركة ، الأخت الصغيرة لـ " إكسون " (Exxon) هذه العملاقة الأخرى لعائلة روكفيلر ، ومع الشركة الأخرى المسمّاة " سوكال " (Socal) " مجموعة ستاندارد أويل " (Standard Oil). وقبل الحرب العالمية الأولى ، كانت إكسون وموبل تشتغلان بشراكة وطيدة الواحدة بجنب الأخرى ، منذ ١٩٣٠ ولمدة ثلاثين سنة ، كانت تبيع النفط في أكثر من خمسين دولة وراء البحار.

وفي سنة ١٩٥٥ ، انفصلت نهائياً من تبعيتها لمجموعة "ستاندارد أويل" لتصبح مستقلة تحت إسم سوكوني – موبل ، وقد أصبحت حسب المحللين الاقتصاديين ، من الشركات الأكثر نشاطاً وتطوراً ضمن الشقيقات السبع.

---

1 - **Anthony SAMPSON : « Les Sept Sœurs », idem, p 205.** ترجمة الباحث.

كمـا أنهـا قـد اشـترت منـذ سـنة ١٩٦٣: ١٠% مـن الأسـهم في شـركة أرامكـو (السعودية الأمريكية)، وظلت موبل تنوع مـن أنـشطتها في عـدة مجـالات في الـنفط والغـاز وتمتلـك فوائـد ضـخمة مـن تـسويق ونقـل الفحـم، والفوسـفات، والبتروكيميـاء، والمـواد البلاستيكية ومؤخراً في تطوير الطاقة الشمسية[1].

٣ـ **شركة تكساكو** (Texaco):[2]

تأسـست شـركة تكـساكو (Texas Corporation) في سـنة ١٩٠٢ مـن طـرف جـوزاف كولينـان (Joseph Cullinan) وأرنولـد شـلايت (Arnold Schlaet) اللـذين كانـت لـديهما خـبرة في ميـدان الـنفط، وفي سـنة ١٩٢٦، سميـت رسميـاً بتكـساس كومبـاني (Texas Company) وكانـت مـصدر شـركة نقـل تكـساس أويـل (Transport of Texas Oil) في شرق الولايات المتحدة.

اكتـشفت الـنفط للمـرّة الأولى سـنة ١٩٠٣، وفي سـنة ١٩٠٧، دخلـت إلى الـسوق الأوروبيـة، وفي سنة ١٩٣٦، اشترت شـركة "غولـف للجنـوب الأمريكـي" كمـا حـصلت على ٥٠% من أسهم أرامكو (الأمريكيـة الـسعودية)، وانطلاقـا مـن تلـك الـسنة، دخلـت إلى السوق الدولية للنفط.

وهـكـذا، في سنة ١٩٥٦، اشـترت شـركة (Trinidad Oil Company) وابتلعـت شـركة (Superior Oil Co. Of Venezuela) الـتي تم تأميمهـا في سـنة ١٩٧٥ مـن طرف الحكومة الفينزويلية، كمـا امتلكـت ٥٠% من أسهم شركة أسـست بالـشراكة مع مؤسسة أندونيسية، وفي سنة ١٩٨٩، تم بيع الشركة الفرعية (Texaco-Canada) إلى إكسون.

هـذا، وتعتـبر" تكـساكو" مـن الـشركات النفطيـة الرئيـسية في ميـدان التنقيـب والاستكـشاف، والتكريـر والتوزيـع والتـسويق وكـذا في كـل المجـالات المتعلقـة بالصناعات البتروكيميائية.

1 - انظر كذلك شمس الدين شيتور: " الاقتصاد النفطي "، الجزائر، مارس ١٩٩٩.. ترجمة الباحث.

2 - ترجمة الباحث عن: **Anthony SAMSON, idem, p 301.**

٤ . **شركة "شوفرون" Chevron**:[1]

تعتبر شركة " شوفرون " من أعظم الشقيقات السبع إن لم نقل أضخمها حجماً ونشاطاً وأكثرها اندماجاً في الكارتل، مما يعني أنها تهتم بجميع المراحل الخاصة بالنفط من تنقيب واستغلال وتكرير ونقل وتوزيع.

ويوجد مقرها بمدينة سان فرانسيسكو (غرب الولايات المتحدة الأمريكية) وهي منتشرة عبر ما لا يقل عن مائة دولة عبر العالم. تأسست هذه الشركة في سنة ١٨٧٩ عندما أراد مجموعة من رجال الأعمال آنذاك أن يستثمروا في ميدان النفط حيث ساهم كل واحد بمليون دولار لتأسيس شركة " باسيفيك كومباني " (Pacific Coast Company) "بسان فرانسيسكو " ، وكان هدفها الرئيسي إنتاج وتكرير البترول الخام بولاية كاليفورنيا.

ومنذ سنة ١٩٠٦ ، انتقلت شركة "شوفرون" تحت ملكية "روكفيلر ستاندارد أويل كومباني" (Rockefeller Standard Oil Company)، وكانت هذه الشركات الضخمة التابعة للملياردير روكفيلر بدأت تقلق وتشغل بال الحكومة الأمريكية التي قررت بموجب حكم أصدرته المحكمة العليا في سنة ١٩١١ تقسيم شركة "ستاندارد أويل كومباني" إلى ٣٤ شركة مستقلة لتضم في سنة ١٩٢٦ معها شركة "باسيفيك أويل كومباني" وتصبح تسمى في الأخير " ستاندارد أويل كومباني"وفي سنة ١٩٨٤ ، غيرت اسمها لتصبح تسمى "شوفرون" وتضم معها شركة " غولف " (Gulf).

٥ . **شركة "غولف" (Gulf)**:[2]

يقول الكاتب أونتوني سامبسون في كتابه " الشقيقات السبع " : "إن وجود مقر شركة " غولف " بمدينة بيتسبورغ (Pittsburgh) يعطينا فكرة عن الخصوصية الوحيدة لهذه الشركة العملاقة التي تعتبر ملكية عائلية تسير بصفة استكفائية.

إن ناطحة السحاب لمقرها الذي بني بطراز مميّز في العشرينيات من القرن الماضي يذكر بإحساس لإنجاز خالد في التاريخ. وأمام المدخل الرئيسي للمقر ـ يضيف سامبسون

---

1 - **ترجمة الباحث عن: Anthony SAMSON, idem, p 299.**

2 - **ترجمة الباحث : Anthony SAMPSON « les sept sœurs », idem.p 297**

ـ توجد ـ وكالة بنك ملّون (Mellon) كما تحوم حولها ناطحات سحاب أخرى متعددة مثل برج "ألكوا" (Alcoa) وبرج مقر (US. Steel) وقصر Koppers والعديد من العمارات الضخمة لعائلة ملّون (Mellon) بغالبية هذه المنطقة: من بنوك ومتاحف وجامعات. ويرى المشاهد الرايات والرموز ذات اللون البرتقالي التابعة لشركة "غولف"، (Gulf) هذه المشاهد تدلّ على أن مدينة بيتسبورغ وغولف واحدة وكبرت بانسجام مع ثروة عائلة ملّون منذ أن قررت هذه العائلة تمويل هذه الشركة البترولية في طليعة القرن العشرين.

كما صارت عائلة ملُّون تنافس عائلة روكفيلر في أسهم الشركات البترولية بحيث كانت تمتلك عائلة ملّون أكثر من ٢٠% من أسهم شركة غولف في سنة ١٩٣٧، مما يعتبر طرفاً كبيراً في الشركة السابعة الأمريكية.

وهكذا، استمرت ثروة عائلة ملُّون في البحث والتنقيب إلى أن انفجرت ثروتها أكثر فأكثر منجزة أرباحاً لا مثيل لها، خاصة بعد سنة ١٩٣٧ لما اكتشفت أول حقل للنفط في الكويت إلى أن استطاعت أن تسيطر على نصف الحقول الكويتية في ظرف بعض السنوات، مما تعددت منافذ أسواق هذا النفط الفائض عبر العالم. كما كانت تستشير حليفتها المميزة بريتش بتروليوم (BP) في كيفية التعامل السياسي والاقتصادي مع "هذا القطر الصغير الموجود في طرف العالم"، أي الكويت الذي كان تحت الإدارة البريطانية، وكذا التعامل مع الدول العربية الأخرى المجاورة.

كما استثمرت في إفريقيا ولا سيما في أنغولا، وكذلك اهتمت بصناعة الفحم، والطاقة النووية، وكذا في ميدان التأمين ولكن حسب الملاحظين، لم تتحصل في أي مكان على ينبوع متدفق مثل ينبوع الكويت الذي زاد من أرباحها.

٦ ـ **شركة بريتش بتروليوم** (British Petroleum):[1]

تعتبر شركة بريتيش بتروليوم (BP) شركة عالمية لصناعة وتسويق النفط والغاز كما تمتلك فوائد كبيرة في ميدان الكيمياء. أسست هذه الشركة في سنة ١٩٠٩ ويوجد مقرها بلندن، وكانت تسمى في القديم "أونجلو بيرسين أويل كومباني" (Anglo-Persian Oil Company) لتصبح تحت اسم ما هي عليه اليوم، أي بريتيش

1 **- Anthony SAMPSON « Les Sept Soeurs », Op.Cit, p 306.**

بتروليوم "، وذلك منذ سنة ١٩٥٥ بعد محاولة الدكتور مصدق الوزير الأول الإيراني الأسبق بسط سياسته لتأميم النفط أثناء حكم الشاه.

وعلى غرار الشركات البترولية الأخرى، تطورت أنشطتها الاستكشافية والإنتاجية خاصة التسويقية عبر العديد من الدول، كما أبرمت عدة عقود مع الدول المنتجة سواء في ميدان استغلال النفط أو استغلال الغاز.

وعلى غرار شركة "غولف" التي ازدهرت بفضل تدفق نفط الكويت، اشتهرت شركة "بريتيس بتروليوم " باستثمارها في تدفق نفط إيران، وذلك منذ سنة ١٩١١ حيث بدأ إنتاج حقول هذا البلد بأكثر من ٥٠ مليون برميل بفضل هذه الشركة.

ويقول سامبسون إنه "منذ هذا الاكتشاف ولمدة تزيد عن ستين سنة، فإن بترول إيران والخليج الفارسي هو الذي صنع من بريتيش بتروليوم إحدى أضخم الشركات البترولية في العالم، مما مكّنها من تحقيق استثماراتها السعيدة والمربحة في بحر الشمال وفي ألاسكا ".[1]

رغم أنّ الحكومة البريطانية كانت تمتلك نصف أسهم هذه الشركة، إلاّ أنّ ذلك لم يكن يظهر في تسييرها مثلها مثل الشركات الأمريكية البترولية العملاقة بحيث كانت تشعر بكثير من الثقة.

مما جعل بعض المحللين السياسيين والاقتصاديين أمثال سابسون يتساءلون: تجاه من يجب أن تكون شركة بترولية في هذا الحجم مسؤولة؟ وما هي الفائدة من كون دول تمتلك شركتها النفطية الخاصة ؟.

٧ ـ **شركة شل أو "رويال داتش شل"** (Royal Dutch Shell):[2]

تأسست شركة " شلّ " في سنة ١٨٩٧ من طرف رجل أعمال كان ينشط في ميدان نقل النفط من الحقول الروسية إلى الأسواق الآسيوية حتى اليابان مروراً بقناة السويس بعدما أنجز بواخره الخاصة بنقل المحروقات، مما جلب دهشة روكفلير وحسده في الميدان. وكان يسمى هذا الرجل ماركوس ساموبل (Marcus Samuel) الذي ورث ثروة من والده وبدأ تجارته مع أعضاء من عائلته في نقل وتسويق أصداف البحر التي كان

1 - **Anthony SAMPSON « Les Sept Soeurs », idem, pp 303.**
2 - **Anthony SAMPSON « Les Sept Soeurs », idem, pp 303 – 304.**

يستوردها من أقصى الشرق ولا سيما من اليابان حيث أنجز هناك قاعدة قوية اختصت كذلك في تسويق الفحم.

وبعدما أسس هذه الشركة مبدئياً تحت اشم "شلّ تراتسبورت أند ترايد كومباني " (Shell Transport And Trading Company) حيث كان يمتلك ثلث الأسهم، كان مقرها بلندن ولم تكن لها أي مقارنة أو وزن مع شركة روكفيلر ذات الطابع الدولي، ومع الخبرة التي حصل عليها في إدارة أعماله في ميدان أصداف البحر والفحم والنفط الروسي وناقلات الوقود ، ومن خلال الأرباح التي حصل عليها من خلال أنشطته في الشرق الأقصى، قرّر ضم شركته لشركة هولندية "رويايال دوتش كومباني " لتصبح الشركة العملاقة المعروفة تحت إسم " رويايال دوتش شل " في سنة ١٩١٢.

وفي سنة ١٩٢٢ ، بدأت شركة " شل " تنشط في الولايات المتحدة الأمريكية حيث اشترت معمل مصفاة النفط وأجهزة أخرى لتستعملها لبسط وجودها على الشاطئ الأطلسي من هذا العالم الجديد المتطور وتنافس الشركات العملاقة الأمريكية. وفي ظرف سنوات تطورت الشركة بشكل عجيب جعل البعض يعتبرونها الأكثر سلوكاً في الميدان الدولي لا سيما مع أسلوبها المنتشر عبر العالم وتخصصها في ميدان التسويق والتوزيع عامة.

جدول رقم (١٢)

بيان بأسماء الشقيقات السبع

اسم الشركة	اسم الشهرة	الدولة التي تنتمي إليها	تاريخ التسجيل
ستاندرد أويل نيوجرسي	Exxon إكسون وهي أقوى الشركات	الولايات المتحدة الأمريكية	١٩١١
رويال دوتش شل	Shell شل	بريطانيا وهولندا	١٩٠٧
براش بتروليوم	B.P ب ب	بريطانيا	١٩٠٩
غولف أويل	Gulf غولف	الولايات المتحدة الأمريكية	١٩٢١
تسكساس أويل	Texaco تكساكو	الولايات المتحدة الأمريكية	١٩٠١
سوكوني فاكوم موبيل أويل	Mobil موبيل	الولايات المتحدة الأمريكية	١٩١١
ستاندرد أويل أوف كاليفورنيا	Chevron سوكال Socal ou	الولايات المتحدة الأمريكية	١٩١١

المصدر: مستخرج من د / طلعت الغنيمي، "البترول العربي وأزمة الشرق الأوسط "، مرجع سابق، ص ٣٧.

المطلب الثاني: القوة الاقتصادية والاستراتيجية للشقيقات السبع

الشركات النفطية متعددة الجنسيات أو ما يسمى بشركات الاحتكار النفطي هي كما سبق وأن ذكرنا في الفصل الثاني، شركات النفط العالمية الكبرى أو ما يسمى بالكارتل أو بالأحرى " الشقيقات السبع " التي كانت حتى زمن قريب تسيطر سيطرة تامة على مجمل مراحل صناعة النفط في العالم، منذ مرحلة الاستكشاف والتنقيب والحفر والإنتاج والنقل والتكرير والتوزيع والتسويق إلى غير ذلك. فهي تمتلك – حسب عبد الخالق عبد الله " على ٨٠% من الإنتاج النفطي العالمي (خارج الولايات المتحدة الأمريكية والمجموعة الاشتراكية سابقاً)، وتسيطر على أكثر من ٧٠% من صناعة التكرير العالمية، وكذلك تمتلك أكثر من ٥٠% من ناقلات النفط ".[١]

كما تتمتع هذه الشركات العملاقة بقدرات وإمكانات لا مثيل لها قد تفوق الدول المنتجة للنفط، كما تتلقى الدعم الكامل من حكوماتها عند الضرورة. وعلى سبيل الذكر، فإن خمساً من هذه الشركات أمريكية وشركتين اثنتين فقط غير أمريكية وهي " شال SHELL " الهولندية – البريطانية، وبريتش بتروليوم (BP) البريطانية.

وكان الاحتكار النفطي مسيطراً سيطرة مطلقة على نفط الشرق الأوسط حتى بعد الحرب العالمية الثانية ببضع سنوات نتيجة ما كان يسمى " بعقود الامتيازات " المجحفة والموقعة من طرف الحكام آنذاك في تلك المنطقة.[٢]

وبعد تصاعد الوعي والشعور الوطني خلال الخمسينات والستينات، لا سيما بعد التي اشتهرت بها إيران إثر تأميم نفطها تحت حكم المحنك والسياسي الجريء محمد مصدّق[٣] في سنة ١٩٥١، من جهة، وكذلك بعد نجاح التجربة الفنزويلية والمكسيكية ودخول شركات نفطية مستقلة منافسة نوعاً ما في الميدان (أمثال الشركات اليابانية، والإيطالية، والبرازيلية...) والعروض التي قدمتها هذه الأخيرة على دول الخليج العربي،

---

1 - د. عبد الخالق: " العالم المعاصر والصراعات الدولية "، سلسلة عالم المعرفة، الكويت، ١٩٨٩، ص ١٩٩.

2 - انظر: على: د. حافظ برجاس: " الصراع الدولي على النفط العربي "، تقديم د. محمد المجذوب، بيسان للنشر، ط ١، ٢٠٠٠، بيروت، ص ٢٣٣.

3 - لمزيد من المعلومات حول قصة مصدق وصراعه مع شركة النفط البريطانية، راجع: أبو الحسن بني صدر: " النفط والسيطرة "، ترجمة فاضل رسول، دار الكلمة للنشر، بيروت، ١٩٨٠، ص ١٤ – ٢٠.

من جهة أخرى، كل هذه العوامل، جعلت من الدول المنتجة للنفط في الخليج وحتى غير الخليج تدخل في صراع حاد مع الشركات الاحتكارية من أجل تعديل شروط هذه الامتيازات لتحسين عائداتها من هذه المادة الثرية والحيوية الغنية التي أصبح العالم الاقتصادي والسياسي يتنافس عليها.

والجدير بالذكر أن القوة الاقتصادية والاستخراجية وحتى الاجتماعية لهذه الشركات العظمى لا تنحصر في استعمال سلاح التكنولوجيا النفطية والسيطرة عليها فحسب، بل تتعدى تلك القوة لتصبح أداة ضغط سياسية تستخدمها بالتوازي مع الهيئات والمنظمات الدولية لتنفيذ قرارات تراها مناسبة لها ولمصالحها بحق دولة أو أكثر رأت أنها حادت عن برنامجها الاقتصادي والتنموي أحادي الجانب.

وقد سجل التاريخ في هذا السياق، أمثلة بارزة نذكر منها الرئيسية، حيث استعمل فيها النفط كسلاح ضغط سياسي في أكثر من مناسبة ولأكثر من سبب. استعملته الشركات النفطية متعددة الجنسيات على الحكومات التي أمّمت نفطها أو التي حاولت أن تتمرد على عقود الامتياز أو بسبب المنافسة. يقول أنتوني سابسون:

" استعمل اتحاد الشركات النفطية الكبرى النفط كسلاح مضاد لمواجهة الدول المنتجة التي حاولت السيطرة على ثرواتها النفطية. وقد استخدمت الشركات أسلوب المقاطعة أو الإحجام عن شراء النفط العائد لتلك الدول بغية الإبقاء على احتكاراتها. ونذكر على سبيل المثال أنه عندما أمّمت الحكومة السوفياتية عام ١٩١٧ ممتلكات الشركات النفطية في بلادها، قاطعت تلك الشركات النفطية الاتحاد السوفياتي بغية إلغاء قرارات التأميم أو الحصول على التعويض. كما تعرضت المكسيك لعملية المقاطعة نفسها عندما قامت عام ١٩٣٨ بتأميم نفطها. وقد فشلت الشركات في كلتا المحاولتين".[1]

وفي إيران وقعت أهم مجابهة بين الشركات الاحتكارية والحكومية الإيرانية عندما أمم الدكتور محمد مصدّق الصناعة البترولية في بلاده عام ١٩٥١. وقد استطاعت الشركات إلغاء قرارات التأميم بعد إبعاد مصدق عن الحكم. ولم تكن المقاطعة هي

1 - **أنتوني سامبسون: " الشقيقات السبع "، ترجمة سامي هاشم، مراجعة د. أسعد رزق، معهد الإنماء العربي، الطبعة الأولى، بيروت ١٩٧٦، ص ١٣٧.**

التي عطّلت عملية التأميم الإيرانية بقدر ما كان التدخل الأمريكي والبريطاني والدور الذي قامت به المخابرات الأمريكية وعلى رأسها كيم روزفلت حفيد الرئيس تيودور روزفلت.[1]

ومن المعلوم، وكما ذكرنا ذلك فيما سبق، سيطرت الشركات النفطية العظمى لمدة طويلة على المراحل المختلفة لصناعة النفط من مرحلة الكشف عنه وإنتاجه وتكريره وتخزينه ونقله وتسويقه، واحتلت الشركات الأمريكية منها حصة الأسد. ومما لاشك فيه أن هذه الشركات تعتبر امتداداً للرأسمالية العالمية ورمزاً للتقسيم الدولي للعمل بين البلدان الصناعية التي تحتاج لاستهلاك قوي للنفط، والبلدان المنتجة والمصدرة في الدرجة الثانية، والبلدان المتخلفة التي لا تنتج نفطاً ولا تسعى لاستهلاكه القوي إلاّ للضرورة. وقد خصصنا الفصل الموالي لهذا الموضوع بدراسة كاملة للشركات النفطية متعددة الجنسيات وأدوارها السياسية والاستراتيجيّة والاقتصادية.

1 **- David Wise and Thomas Ross : « The Invisible Governments », N.Y. Randon House, 1966, p 111.**

الفصل الثالث

الشركات النفطية متعددة الجنسيات وأدوارها السياسية والاستراتيجية والاقتصادية

لا نبالغ في شيء إذا قلنا إن تاريخ الاستعمار هو أولاً وقبل كل شيء عامل ودافع اقتصادي قبل أن يكون عاملاً سياسياً لأن الأوروبيين قبل وبعدما يسمونها بالثورة الصناعية انتشروا في العالم بحثاً عن نهب ثروات ومعادن تخدم مصالحهم.

ولا نبالغ قط إذا قلنا إن تاريخ النفط تاريخ الاستعمار بأشكاله القديمة والجديدة. فقد نجحت شركات النفط العالمية الكبرى التي لا تعدو كونها استمراراً للاقتصاد الرأسمالي العالمي، في التسلل تدريجياً إلى الدول المنتجة للنفط والسيطرة على الثروات الوطنية بل وهدرها في كثير من الأحيان. وتمكنت هذه الشركات العملاقة من ذلك بفضل النفوذ العسكري والسياسي للدول التي تنتمي إليها، وبالذات أمريكا وبريطانيا، وبدرجة أقل فرنسا في ما بعد، على أغلب الدول المصدرة. وقد قامت هذه الدول بتشجيع الاستثمارات في الخارج، وفرضها أحياناً على الدول المضيفة، وحمايتها من تدخل سلطات هذه الدول في شؤونها، بل استطاعت هي التدخل في الشؤون الداخلية للدول المضيفة.

والجدير بالذكر أن هناك صلة وثيقة بين حجم الاستثمارات لأية دولة خارج حدودها والنزاعات التوسعية لها. ذلك أن تصدير رؤوس الأموال كانت ولا تزال من أهم الأساليب التي تنتهجها الدول الاستعمارية للسيطرة على مصادر وثروات البلدان النامية التي ليس لديها تقنيات عمل ولا تكنولوجيا لاستغلالها.

وكانت بريطانيا الدولة الاستعمارية الأولى حتى الحرب العالمية الثانية وأكبر مصدر لرأس المال في نفس الوقت. ثم جاءت الحرب العالمية لتصبح الولايات المتحدة الأمريكية في رأس قائمة الدول الكبرى وتحتل المرتبة الأولى في مجال التدخل والاستثمار الخارجي بقوة ليس لها مثيل في العالم.

ويكفي أن نقول بدون مبالغة أن هذه البلدان المسيطرة على كل ما هي ثروة داخل وخارج حدودها، اختارت بالدرجة الأولى توظيف رؤوس أموالها في الاستثمارات النفطية.

وهكذا، سيطرت الشركات النفطية الأجنبية طويلاً على المراحل المختلفة لصناعة النفط التي تشمل التنقيب، والاكتشاف، وعمليات الإنتاج، والتكرير، والنقل، والتسويق، إلى غير ذلك، واحتلت شركات النفط الأمريكية كما سبق أن ذكرنا آنفاً

مكانة خاصة في صناعة واستغلال النفط على المستوى الدولي[1]. وتأتي شركات النفط الأمريكية على رأس قائمة شركات الكارتل النفطي أو ما تسمى بالشقيقات السبع (The Seven Sisters) أو السبع الكبار (The Majors)[2]، تليها الشركة الفرنسية للبترول التي كادت أن تكون " الشركة الثامنة " بعد أن عظم حجمها. وكنا قد أشرنا إلى موضوع هذه الشركات في الفصل الثاني من هذا البحث الخاص بالشركات النفطية متعددة الجنسيات أهدافها وآليات عملها[3].

وإذا قارنا القوة الاقتصاديةالتي تتمتع بها الشركات متعددة الجنسيات أو متعددة النشاط[4] والدور الذي تلعبه في خدمة اقتصاديات الدول التي تنتمي إليها ولا سيما الاقتصاد الأمريكي بين رقم أعمالها والناتج القومي الإجمالي (P.N.B) للدول، " فمن بين مائة كيان اقتصادي كبير نجد هناك ٥١ شركة في حين أننا لا نجد سوى ٤٩ دولة فقط "، يقول دانيال كولار، ليضيف: " تأتي شركة جنرال موتورز في المرتبة الخامسة عشرة وقبل كل من بلجيكا ولوكسمبرغ والأرجنتين وسويسرا وغيرها من الدول. ومن بين الشركات العشر الأكثر أهمية فإن هناك أربع شركات نفطية أمريكية هي: ستاندرد أويل (EXXON)، ورويال دتش شل، وموبيل أويل (MOBIL)، وتكساكو (TEXACO) "[5].

---

1 - انظر حول تاريخ اكتشاف النفط في أمريكا: رتشارد أوكنور: "بارونات النفط"، ترجمة يونس شاهين، الوطني العربي، مركز الطباعة الحديثة، بيروت.

2 - انظر في هذا الشأن: المرجع السابق «Anthony SAMPSONt« Les Sept Soeurs ، ص ٢٨٤ إلى ٣١٧.

3 - انظر كذلك: في شأن كارتيل النفط: هاري في أوكنور: " الأزمة العالمية في البترول، ترجمة عمر مكاوي، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر، بدون تاريخ.

4 - انظر في المفاهيم المختلفة لهذه الشركات: محمد صبحي الأتربي: مفهوم الشركات الاحتكارية متعددة الجنسيات"، النفط والتنمية، ١٩٧٦، ص ٨٠ وما يليها.

5 - Daniel Colard ; Relations Internationales, Ed. Masson, Paris 1977, p 68.

يشير الدكتور محمد يوسف علوان[1] المختص في القانون الدولي وشؤون النفط إلى أنه " يسمح حجم الشركات متعددة الجنسيات لها بالتفاوض على قدم المساواة مع الدول المضيفة ودول الأصل، إذ تفوق المبيعات السنوية لشركة مثل أكسون إجمالي الناتج القومي لعدد كبير من الدول. وفي سنة ١٩٧١ - على سبيل المثال - كان رقم أعمال شركة جنرال موتورز ٢٨ مليار و٣٠٠ مليون دولار، وهو رقم يفوق الناتج القومي الصافي لمائة وعشرة دول من بين المائة والست والثلاثين دولة الأعضاء في الأمم المتحدة وقتئذ "[2].

ولهذا، يضيف علوان، فإن من المتفق عليه بين المختصين في العلاقات الدولية، أن الشركات متعددة الجنسيات هي أحد أطراف "اللعبة الدولية "، وذلك إلى جانب الدول والمنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية والرأي العام الدولي.

لذا، فإن الشركات متعددة الجنسيات وأدوارها السياسة والاستراتيجية والاقتصاديةوحتى الاجتماعية مرتبطة كل الارتباط بالنظم السياسية والحكومات والمنظمات متعددة النشاطات بحيث أنها تؤثر تأثيراً حتمياً على رسم السياسات وصنع القرار.

1 - محمد يوسف علوان، مرجع سابق، ص ٢٥.

2 - **Lazaras et d'autres : « L'Entreprise Multinationale face au droit – Librairie Technique, Paris, p 408.**

المبحث الأول

ارتباط الشركات النفطية متعددة الجنسيات والتأثير المتبادل في عملية صنع القرار

ينسب البعض إلى الشركات متعددة الجنسيات بصفة عامة فضائل النمو والتطور، كما ذكرناه آنفاً في تعريف الشركات العظمى (عند تحليل ميشال غيرتمان)، بينما البعض الآخر يتهمها بأشد التهم وينسب إليها أكبر الجرائم[1]. ولعل السبب الآخر في ذلك هو أن نشاط هذه الشركات لا يقتصر على المجال الاقتصادي فقط، بل يتعداه إلى درجة التدخل في الشؤون الداخلية للدول المضيفة. ومن الأمثلة البارزة على ذلك تدخلات شركة الفواكه المتحدة (UNITED FRUIT) في أمريكا الوسطى وشركة (ITT) للاتصالات في جمهورية شيلي وغيرها. وهي تلجأ إلى رشوة المسؤولين في الدول المضيفة للتوصل إلى إبرام صفقات ملائمة معها[2].

ومما لاشك فيه أن هذه الشركات تعتبر امتداداً للرأسمالية العالمية ورمزاً للتقسيم الدولي للعمل بين البلدان الصناعية والبلدان المتخلفة. لذا فإن الدول تتخذ من الإجراءات ما يكفل لها أن تحمي نفسها من أوجه نشاط هذه الشركات التي ترى أنها تضر بها، أو لجذبها حينما تقدر أنها بحاجة إليها[3].

وفيما يختص بارتباط الشركات العظمى متعددة الجنسيات وتأثيرها في صنع القرار يذكر ميشال غيرتمان أن الزمن المهم في صنع القرار والعلاقات بين الشركة الأم (في مقر المديرية العامة) وفروعها الممتدة عبر العالم يكمن في تحديد الميزانية نظراً للتقديرات المتعلقة بالمبيعات، والمصاريف الخاصة بالاستثمارات والتسيير، وكذا تحديد الأرباح.

---

1 - انظر المرجع السابق Michel Ghertman : Les Multinationales , p 3. وقد تم ترجمتها من طرف الباحث .

2 - انظر محمد يوسف علوان: مرجع سابق، ص ٢٦.

3 - نفس المرجع، ص ٢٦.

هناك في كثير من الأحيان سياسة تخطيط لمدى ٣ أو ٥ سنوات للفروع التي تعمل في الخارج، بعد دراستها من قبل المديرية العامة للمجموعة، يتم الموافقة عليها. هذه السياسة المتعلقة بالتخطيط ما هي إلا وسيلة لجس النبض للتقديرات المستقبلية.

إن القرارات التي تتخذ في غالب الأحيان هي قرارات المديرية العامة في المقر الرئيسي، لذا، كثيراً ما يتغيب الإطارات الذين يصنعون سياسة التخطيط ورسم الميزانية عن الاجتماع الرئيسي لمجلس الإدارة في مقر المؤسسة، وبالتالي يتخذ صانعو القرار من مسيري الشركة العملاقة قراراتهم بغض النظر عن الإطارات الآخرين بصفتهم يعتبرون أنفسهم أحراراً في السياسة الرسمية لمؤسستهم[١].

كيف يصنع القرار؟ ومن يصنعه ؟ وهل تختلف الطرق بالنسبة للشركات الوطنية أو أحادية الجنسية ؟.

قد يذهب قائل بالقول إلى أن القرارات التي تأخذ في مثل هذه الشركات العملاقة جد عويصة معقدة، وأن مسيريها يجب أن يكونوا أذكياء، تحيط بهم آليات مختلفة من أجهزة الكمبيوتر ووسائل المحاسبة والاتصال إلى غير ذلك. كما يذهب قائل إلى أن مثل هذه الشركات يجب أن يديرها رئيس من أقوى الرؤساء يقرر لوحده في مكتبه السري.

فالحقيقة، إن صنع القرار واتخاذه في مثل هذه الشركات يختلف حسب طبيعة وصنف القرار الذي يجب اتخاذه. يصنف غيرتمان القرارات هذه حسب تسلسل خاص:

١ ـ **القرارات الاستراتيجية**: والتي تسمى كذلك بالقرارات المؤسسية أو الخاصة بالسلطة التأسيسية. وهي التي ترسم الخطوط الرئيسية للسياسة والتوجهات العامة للشركة. وهذه السياسة يتم دراستها واتخاذها والموافقة عليها من طرف المديرية العامة (Head-quarters). وفي هذه الحالة، هي نتيجة لمسار سياسي طويل، مع عمليات متواصلة من ذهاب وإياب بين المقر الرئيسي والشركات الفرعية التابعة له[٢].

---

1 - **انظر: ميشال غيرتمان (Les Multinationales). المرجع السابق، ص ٤١ – ٤٣، تم ترجمتها من قبل الباحث.**

2 - **انظر كذلك لنفس الكاتب: M. GHERTMAN : « La prise de décision », Paris, PUF – IRM, 1981, P397.**

٢ ـ **القرارات الإدارية**: هي القرارات التي تحدد المضمون المؤسساتي والتنظيمي لنشاط عمال وموظفي المؤسسة. وهي تخص نظام المؤسسة بما في ذلك تصنيف وتحديد مناصب الشغل، نظام العلاوات والمكافآت وكذا الترقيات والعقوبات المختلفة. وهذه القرارات تؤخذ بدراسة متبادلة بين المديرية العامة للمجموعة والشركات الفرعية في الخارج. ويدخل في هذا المجال القرارات الخاصة بالميزانية.

٣ ـ **القرارات السياسية**: هذه القرارات كثيراً ما تدخل في إطار نشاط وعمليات مكررة. وتؤخذ كذلك في الإطار العام لصناع القرار الاستراتيجي الذي قد تشارك فيه كل من مديرية الإدارة، والمديرية المالية، ومديرية التسويق، ومديرية الإنتاج... ولكن هناك اتصالات متواصلة في هذا الشأن بين المؤسسة الأم والمؤسسات الفرعية.

٤ ـ **القرارات العملياتية**: هي القرارات غير المرتقبة لا من الناحية الاستراتيجية، ولا من الناحية الإدارية ولا السياسية. ويترك المجال نوعاً ما للذي يتخذها، وهذه القرارات تخص تسيير الشركات الفرعية في الخارج حيث ليس للمديرية العامة أي تدخل فيها، أكان الحال يهم المجموعات متعددة الجنسيات أو أحادية الجنسية التي تعمل مع فروع أجنبية سواء في الإنتاج أو التوزيع في بلد أجنبي ما.

ويضيف غيرتمان: " إن بعض هذه القرارات تخص رهانات سلطوية جد مهمة للنشطاء الذين يعملون داخل المجموعة المتعددة الجنسيات. إذا لم يكن لها الإمكانيات ـ مثلاً ـ كالاستثمار في آن واحد في كل من إفريقيا وأمريكا، فعلى المجموعة أن تقرر وتختار بين الاثنين. ويرجع هذا الاختيار بصفة تنافسية بين مدير منطقة "إفريقيا " ومدير منطقة "أمريكا " حسب مدى تأثير هذا أو ذاك على قرار الرئيس. كل واحد يفضل "منطقة"، وبالتالي موقفه المؤثر داخل سياسة المجموعة ".[1]

لذا، على ضوء ما ذكرناه في هذا التسلسل الخاص بالقرارات التي يجب اتخاذها، نرى أنه مهما تكن هذه القرارات، يكون آخر قرار هو عبارة عن نتيجة مسار مدروس لعمل داخلي مركز على علاقات مختلفة بين العاملين في الداخل والخارج. وليس الأمر كما ذكرنا من قبل عن رئيس جد ذكي وجد قوي يأخذ وحده القرارات الكبرى على بعد الآلاف من الكيلومترات.. فضلاً على ذلك فإن نتائج هذه القرارات لا تخص الشركة

---

1 - نفس المرجع، ص ٤٢، ترجمة الباحث.

المتعددة الجنسية فقط، ولكن هناك عوامل أخرى تدخل في الحسبان، الشركات المنافسة، الحكومات، النقابات، المستهلكين إلى غير ذلك من العوامل التي لها أهميتها[1].

هذا، ويلاحظ أن شركات النفط العملاقة التي نحن بصدد دراستها هنا، كانت تقوم في زمن ليس ببعيد ولا تزال تقوم بدور الوسيط بين الدول المصدرة والدول المستوردة وتلعب دوراً رئيسياً في التأثير على القرارات وغالباً فوق رؤوس الحكام رغم أن هذا الوضع أصبح يتغير تدريجياً، وذلك بعد زيادة العقود المباشرة فيما بين هاتين المجموعتين من الدول.

وإذا كان نظام الامتياز قد أعطى لشركات النفط العالمية الحق في تحديد الأسعار المعلنة للنفط الخام وحجم الإنتاج وبرامج الاستثمار، فإن التدابير التي لجأت إليها الدول المصدرة، بهدف السيطرة على ثرواتها النفطية، لم تبلغ دور هذه الشركات، وكل ما ترتب عليها هو تعديل شروط العلاقة بين الطرفين المعنيين في اتخاذ القرارات اللازمة للحفاظ على المصالح لكل طرف.

وعليه، فإنّ النفط الذي تصدره الدول المنتجة إلى الدول الصناعية المستوردة يشكل جوهر العلاقات الدولية، ويعود ذلك، كما ذكرناه آنفاً، إلى التوزيع غير المتساوي للنفط - هذه الثروة الغنية والضرورية - على الكرة الأرضية وتواجده بشكل خاص في بلدان صغيرة ونامية تعوزها التقنيات العالية لاستغلاله، بينما تكاد الدول الصناعية الكبرى أن تكون محرومة منه. ولذا، اضطرت هذه الأخيرة أن تسعى إلى النيل من هذه الثروة الضرورية بشتى الوسائل عن طريق شركاتها العملاقة التي تأخذ القرارات المتاحة لها قصد تحقيق هذا الهدف، بكل الطرق لفرض هيمنتها في الميدان مستعملة نفوذها وسيطرتها التكنولوجية والإدارية من جهة، والاستراتيجية من جهة أخرى حتى ولو اقتضى الأمر استعمال سياسة الإطاحة بالحكومات كما فعلته مع الدكتور مصدق في إيران (سنة ١٩٥٢)، أو التدخل العسكري في الكويت أثناء حرب الخليج الثانية (في ١٩٩١) والإطاحة بصدام حسين واحتلال العراق (سنة ٢٠٠٣).

---

1 - **نفس المرجع، ص ٤٢، ترجمة الباحث.**

المطلب الأول : مفهوم العلاقات الدولية عند الشركات متعددة الجنسيات

هناك عدة مفاهيم للعلاقات الدولية في إطارها العام، يختلف تعريف هذا المصطلح من مؤلف إلى آخر. تُعرّف الدكتورة عصمت محمد حسن من جامعة الإسكندرية " العلاقات الدولية " بوصفها مجموعة من الأنشطة والتفاعلات والأفعال وردود الأفعال بين مختلف دول العالم وعبر الحدود القومية. وتستقطب اهتمام الأفراد والجماعات والشعوب نظراً لأنها ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالرفاهية العامة والوفاء بالاحتياجات المادية والمعنوية للمواطنين داخل دولهم وتؤثر تأثيراً مباشراً على أمن العالم واستقراره ".

نّضيف أن العلاقات والتفاعلات التي تفرز التعاون والتضامن وتقوي أواصر الصداقة وحسن الجوار بين الدول تؤثر على تقدم شعوب هذه الدول وازدهار حياتها الاقتصادية والاجتماعية في حين أن تفاعلات الصراع والتسابق من أجل القوة من شأنها أن تثير المنازعات وتؤدي للحروب وتنسف السلام وتصرف الشعوب عن أهدافها في التقدم والرقي... "[1].

وحسب بيير رونوفان وجان بابتيست دوروزيل[2] Pierre Renouvin et J. B. Duroselle، ترتبط دراسة العلاقات الدولية بتحليل وتفسير العلاقات بين الجماعات السياسية المنظمة في إطار إقليم ما، يعني العلاقات بين الدول، أن عليها أن تأخذ بعين الاعتبار العلاقات القائمة بين الشعوب، بين الأشخاص الذين يؤلفون هذه الشعوب، كتبادل المنتجات والخدمات وتداول الأفكار ومجموعة المؤثرات المتقابلة بين الأشكال المدنية ومظاهر العطف أو النفور.

وحين تخضع هذه العلاقات للتنظيم من قبل الدول، يصبح عامل مساومات أو مجادلات بين الحكومات. وعليه فإن فعل الدول هو الكائن " في صميم العلاقات الدولية "، ولكن هل يكفى هذا كله لتحديد العلاقات وتأثيرها بين أو على الدول، أو أن هناك عاملاً آخر قد يلعب هذا الدور وربّما بأكثر تأثير؟ ألا وهي التيارات الكبرى

---

1 - انظر: د. عصمت محمد حسن: " دراسات في العلاقات الدولية الحديثة "، دار المعرفة الجامعية، القاهرة ٢٠٠٣.

2 - لمزيد من المعلومات ، انظر: بيير رينوفان وج. ب. دوروزيل: " مدخل إلى تاريخ العلاقات الدولية، منشورات البحر المتوسط، بيروت ١٩٨٩.

العاطفية والمنظمات الكبرى الاقتصادية. وقد تؤدي حركة هذه القوى مثل الشركات العملاقة متعددة الجنسيات أن تخرق الحدود الجغرافية والإطارات النظامية الإقليمية، وقد تحاول التأثير على الشروط السكانية والاجتماعية فيبذل الجهد في توجيه ميول العقلية الاقتصادية والإجتماعية وحتى السياسية وقد لا تتردد بعض التيارات في صنع القرار وتوجيهه على اتخاذ المبادلات التي تثير في الرأي العام اندفاعاً معاكساً مضاداً.

وهكذا ظهرت سيطرة القوى الاقتصادية العملاقة كالشركات متعددة الجنسيات فعلياً في العلاقات الدولية منذ أن تبلورت أشكال الامبريالية والاستعمار والإحساس الوطني أو القومي. ولقد عملنا على أن نبرهن بالأدلة وبالأمثلة على حركة هذه القوى ونقوّم مدى هذه المؤثرات متخذين أبحاثنا الشخصية كقاعدة، إضافة إلى الإحصاءات والنتائج المتحصلة حتى الآن عن البحث.

وإلى عهد قريب، توقفت النظرة التقليدية التي كانت سائدة حتى أواخر القرن الماضي والتي كانت تقتضي بأن الشؤون الخارجية والتأثير على هذه السياسة، وكذا الشؤون العسكرية يجب أن تظل احتكار الحكام والصفوة السياسية، كما مضى ذلك العهد الذي كانت فيه العلاقات الدولية تتحدد وفقاً للعوامل الفردية والصفات الذاتية للزعماء والقادة السياسيين والعسكريين، حيث أن هذه العلاقات أصبحت تتعلق بحسابات الحرب والسلم وتوفير المواد الغذائية الضرورية والمواد الطاقوية الحية التي أصبحت بدورها أداة تأثير وسلاحاً قوياً يُصنع به القرار وتعالج به المشاكل والقضايا العالمية.

وبالرغم من صفة "الدولية"، المصطلح الموجود في العلاقات الدولية التي تنسب إليها هذه العلاقات، فإنها تتسع لأكثر من مجرد العلاقات بين دولتين أو أكثر. فهناك عدد متزايد من الفاعلين الدوليين من غير الدول الذين ينفردون كل واحد من جهته بذاتيته المتميزة والمستقلة ويؤثرون على البيئة العالمية والاقتصاد الدولي ويتفاعلون بصور متبادلة مع الدول كدولة عظمى أو أكثر من ذلك باعتبارها قوة مؤثرة ضاغطة في التصور العالمي السياسي والاقتصادي والعسكري والتكنولوجي والبيئي إلى غير ذلك، كالشركات متعددة الجنسيات والجماعات القوية متعددة الجوانب والمؤثرة في عالمنا هذا.

ومن جملة هذه الجماعات المؤثرة والفعالة في مجال العلاقات الدولية، الشركات البترولية العملاقة أو ما يسمى بشركات الكارتل والتي خصصنا لها مبحثاً خاصاً في الفصل الثاني.

كذلك، فإن القضايا العسكرية والأمنية التي كانت تسيطر على العلاقات بين الدول وعلى جداول أعمال السياسة الخارجية لم تعد وحدها تشكل مضمون أو مادة العلاقات الدولية، بل أصبحت تزاحمها أنواع أخرى من القضايا التي لابد من معالجتها على مستوى الكرة الأرضية قاطبة كمشاكل الطاقة، ومصادر الغذاء، وتلوث البيئة، واستخدام الفضاء، والاعتماد المتبادل بين الدول الغنية والدول الفقيرة، مما يؤدي بالدكتورة عصمت محمد حسن " إلى القول: " من الأفضل التحدث عن العلاقات العالمية أو السياسة العالمية بدلاً من العلاقات الدولية ".[1]

وفي دراستنا هذه، سنحاول قدر الإمكان إقناع العام والخاص بهذا المفهوم الشاسع والمتشعب لإظهار الدور العالمي لهذه الشركات البترولية في ميدان العلاقات الدولية وتأثيرها في صنع القرار السياسي فضلاً على القرار الاقتصادي والتجاري الذي أسست من أجله.

لقد غير النفط علاقات قانونية دولية، وأثار صراعات حدودية، وثورات، وانقلابات داخلية متعددة، وخلق تحالفات جديدة، وتفكك تحالفات قديمة، ولا زال كذلك حتى الآن.

وحتى قانون البحار الدولي قد اخترق مرّات عديدة، وغُيّر في بعض الحالات، كي يتكيف مع المصالح النفطية الجديدة، وما زالت هناك مناطق متنازع عليها في الشرق الأوسط، وأمريكا اللاتينية، وفي أوروبا بسبب النفط.

كما أثار النفط نزاعات حدودية مثل ما كان بين الجزائر وتونس (حول نقطة الحدود٣٣)، وبين تونس وليبيا، وبين العراق والكويت وأقطار الخليج الصغيرة، وبين مصر وإسرائيل (عندما اشترطت إسرائيل لانسحابها من سيناء أن يباع لها جزء من النفط العربي).

---

1 - انظر: د. عصمت محمد حسن، نفس المرجع،.

والجدير بالإشارة أن التحالفات الجديدة مثل الاتحاد الأوروبي، ومنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية(OECD)، ومجلس التعاون الخليجي، و " مجموعة الثماني " أصبحت لها سياسات خاصة في الطاقة، وتنسيق نسبي أكثر تكاملاً في العلاقات النفطية. كما أصبحت بعض البلدان الغربية (مثل ألمانيا وإيطاليا) لها علاقات طاقوية خاصة مع روسيا، وبريطانيا، والنرويج، وكذا الدول التي استقلت عن الاتحاد السوفياتي (سابقاً) مثل أوكرانيا وأذربيجان مثلاً. أضف إلى ذلك الدور الذي تلعبه الدول المجاورة لبحر قزوين من كازاخستان، وتركمنستان، وأذربيجان، وإيران، وتركيا، وسياسة تطوير خطوط الأنابيب لتسهيل التعامل التجاري في العلاقات النفطية.

المطلب الثاني: تقييم المخا ـر السياسية الدولية وتخطيط الشركات النفطية العظمى في الدول النامية

بين الكثير من المسائل ذات الصلة بالطاقة التي واجهت الإدارة القديمة والجديدة للولايات المتحدة[1]، كان ثمة مسألة جوهرية مجهولة على نطاق واسع وخافية على جمهور العموم. فكما ذكرناه من قبل، أجبر ترحيل كبريات شركات النفط الأمريكية من الشرق الأوسط في السبعينات هذه الأخيرة على التخندق في وطنها الأم، وفي أقاليم النفط الأخرى الآمنة نوعاً ما. لكن في التسعينات، كانت خيبة الأمل الكبيرة لدى هذه الشركات في العثور على احتياطيات نفطية جديدة معتبرة في الولايات المتحدة ممّا أجبرها الحال على التطلع مرة أخرى إلى الخارج[2]. وكان تقرير ديك تشيني، قبل أن يصبح نائب الرئيس جورج بوش الابن (وكلاهما رجلا أعمال وملاّكي ثروات نفطية هائلة) حول سياسة الطاقة يواصل تأييد الاستراتيجية الراسخة في البحث عن فرص جديدة لشركات النفط الأمريكية بعيداً عن الخليج، ظاهرياً لأسباب تتعلق بأمن الطاقة. ولكن أراد الحظ أن يكون أبعد بكثير من أن يكون مرضياً.

1- نحن نتكلم عن الولايات المتحدة بصفتها الدولة الأم لأضخم شركات نفطية عالمية. والمراد بالولايات المتحدة اقتصادياً في ميدان النفط هو الشركات النفطية العظمى (The Majors).

2- لما نستعمل مصطلح الخارج هنا، المقصود هو خارج منطقة الخليج، وكأن هذه المنطقة أصبحت منطقياً ملكاً ضمنياً لأمريكا، بعدما كانت ملكاً ضمنياً لحلفائها الإنجليز والفرنسيين.

صحيح أنه كانت هناك بعض الاستحواذات المفيدة للاحتياطيات النفطية بكندا وغرب إفريقيا[1]. لكن بحر الشمال لم يقدم لها أي حقول نفطية جديدة كبرى لعدة سنوات. ولم تتمكن شركات النفط الأمريكية من اختراق المكسيك، وتعرض دخولها المؤقت إلى فنزويلا للكبح، وثبت أن منطقة بحر قزوين شحيحة بالنفط إلى حد مخيب للآمال، وأن منطقة شمال بحر قزوين مرتفعة التكاليف، ثقيلة الضرائب، ولا يمكن الوصول إليها حتى الآن إلا عبر خطوط أنابيب روسية[2].

وفي روسيا نفسها، كانت حكومة فلاديمير بوتين قد بدأت تحت ضغط الرأي العام، تقوم بتحركات تهدد بارونات النفط غير الحكوميين في البلاد، وتحدث حالة من القلق لدى المستثمرين الأجانب المحتملين في حقول النفط الروسية.

وإدراكاً لهذه المصاعب التي واجهتها الشركات الأمريكية متعددة الجنسيات حتى في الولايات المتحدة (آلاسكا مثلاً حيث الحياة هناك صعبة مع التكاليف المرتفعة) أقحمت في تقرير ديك تشيني حول سياسة الطاقة توصية بأن تدعم الإدارة الأمريكية مبادرات المملكة العربية السعودية، والكويت، والجزائر، وقطر، والإمارات العربية المتحدة، ومزودين آخرين فتح مجالات من قطاعات الطاقة لديهم أمام الاستثمار الأجنبي[3].

لكن هاهنا تكمن المشكلة الاستراتيجية لشركات النفط الأمريكية والحكومية التي مثلت مصالحها بشكل وثيق. أما المبادرات المتواضعة التي اتخذتها حتى الآن البلدان التي أشار إليها تقرير تشيني حول الطاقة، فكان معظمها يتصل بالغاز أكثر مما يتصل بالنفط، حتى هذه المبادرات سحبت بحلول العام ٢٠٠١. لكن، كما أكدنا عليه آنفا، تقع أكثر الاحتياطيات النفطية المربحة، والحقول العملاقة، والجد عملاقة المتبقية في العالم، المطور منها وغير المطور كلها في الخليج بلا منازع. كما أن التكاليف الرأسمالية والتشغيلية تعادل جزءاً يسيراً مما هي عليه في المناطق الشائخة

---

1 - انظر في هذا الشأن لمزيد من التفاصيل:

Claes, Dag Harald : "The politics of Oil – Produce cooperation", Westview press (Bouldern 2001), pp 281 – 295.

2 - إيان رتليدج: " العطش إلى النفط، مرجع سابق، ص ٢٣١.

3 - إيان تليدج: المرجع السابق، ص ٢٣١.

لإنتاج النفط كالولايات المتحدة، وبحر الشمال وكندا وإندونيسيا. فحسب وكالة معلومات الطاقة (EIA)، يبلغ متوسط الكلفة الرأسمالية لإيصال حقل نفط متوسط الحجم إلى مرحلة الإنتاج (٥٠ إلى ٢٠٠ مليون برميل) في تشكيلات جيولوجية نموذجية في الخليج ٢,٧٨٤ دولار في برميل الإنتاج اليومي، ولا تتعدى كلفة التشغيل الدولار الواحد في البرميل. بالمقارنة، تبلغ الكلفة الرأسمالية والتشغيلية لحقل نفط متوسط الحجم في آلاسكا أربعة أمثال هذين الرقمين[١].

وبالتالي، لا عجب أن قال كينيث دير، المدير التنفيذي لشيفرون- تكساكو، في خطاب له بكاليفورنيا سنة ١٩٩٨، " إن العراق يمتلك احتياطيات هائلة من النفط والغاز، احتياطيات أتمنّي من كل قلبي لو تستطيع شيفرون الوصول إليها[٢]. وبعد بضع سنوات من ذلك، كان آرتشي دنهام، رئيس مجلس إدارة كونوكو- فيليبس، شركة النفط الأمريكية المتعددة الجنسيات الجديدة الناتجة عن دمج كونوكو وفيليبس بتروليوم، يعيد ترديد تلك الكلمات نفسها[٣]. لكن، لسوء حظ شركات النفط الأمريكية الكبرى .ما دعا شركات النفط المستقلة المتعاظمة حجماً وعدداً والتي كانت هي الأخرى تتحرك في الخارج بحثاً عن أرباح أعلى .كانت المملكة العربية السعودية والكويت ترفضان بعناد منح هذه الشركات منفذاً إلى موارد استكشاف، وتطوير، وإنتاج النفط لديها بينما كانت العراق وإيران محظورتين تماماً على الشركات الأمريكية لأسباب سياسية.

بل حدث تطور آخر غير متوقع في قصة خيبة الأمل التي أصابت صناعة النفط. ففي العراق، صاحب الاحتياطيات النفطية التي ربما تنافس احتياطيات السعودية، كان الرئيس صدام حسين قد بدأ يمنح بعضاً من أصفى مناجم النفط لشركات نفطية غير أمريكية. فحسب وزارة الطاقة الأمريكية، " قيل إن البلد وقع عدة صفقات بمليارات الدولارات مع شركات نفط أجنبية صينية، وفرنسية، وروسية في المقام الأول ".[٤]

---

1 - نفس المؤلف : « Profitability and Supply Principle the Domestic Oil Industry » p 9 - 11

2- http://www.gas and oil.com/goc/company/cm31821.htm. (dec. 18, 2003).

3- Hoyos Carold : « Big players rub hands in anticipation of Iraq's Return to the fold », Financial Times, 21 February 2003.

4 - US Dept. Of Energy (E.I.A), «Country Analysis Briefs. Iraq», August 2003.

كان هذا طبعاً قبل الغزو. حيث وقع العراق سنة ١٩٩٧ عقداً مع الصينيين لتطوير حقل الأحدب. كما وقع في السنة نفسها عقداً آخر مع شركة النفط الروسية لوكيل LUKOIL لتطوير حقل القرنة الغربية العملاق. وكانت شركات أخرى ـ مثل BHP الأسترالية، وENI/AGIP الإيطالية، وREP.SOL الإسبانية وكونسورتيوم يضم شل وبتروناس الماليزية. وكانت أوكسي الكندية وشركات أخرى عديدة ـ تبدي اهتماماً بتطوير أو إعادة تطوير عدد كبير من الحقول العراقية.[1] لابد أن هذه التطورات قد أغاظت ديك تشيني وزملاءه في صناعة النفط.

" ها هم المنافسون الاستراتيجيون لأمريكا يسرقون بلا ضمير من شركات النفط الأمريكية سوقها الخاص، فكان لابد من عمل شيء. وقد تكشف مدى الجدية البالغة التي أخذت بها الإدارة الأمريكية هذه التطورات بمقتطف من رواية رون سسكينز أيام كان بول أونيل وزير الخزانة في الإدارة. فقد قيل إن أونيل رأى " وثائق ... تقوم بإعدادها وكالة الاستخبارات الدفاعية، الذراع الاستخباري لوزير الدفاع دونالد رامسفيلد، تظهر حقول النفط، ومناطق التنقيب عن النفط في العراق ". وكان عنوان إحدى الوثائق ظاهراً وهو " الملتمسون الأجانب لعقود حقل النفط العراقية " وقد ضمت قائمة بشركات من ثلاثين بلداً منها فرنسا وألمانيا وروسيا[2].

وكان ثمة وثيقة ملحقة بهذه الوثيقة تتضمن خرائط للعراق أشير إلى " حقول النفط الجد عملاقة " فيها بعلامات، وإلى حقل معين " بعلامة مميزة تدل على أنه حقل مشاركة في الإنتاج ". لكن أونيل كان آنذاك، ويا للغرابة، يقول إن تلك الحقول حددت ليقوم بتطويرها أولئك الملتمسون الأجانب بعد الغزو الأمريكي للعراق، ويقول عن ملاحظات وكالة الاستخبارات بأنها تشير إلى " خطط لكيفية اقتسام ثاني أضخم احتياطي نفطي في العالم بين المقاولين العالميين "، بعد أن تسيطر الولايات المتحدة على الوضع في العراق.[3]

---

1 **- OP. Cit.**

2 **- Sunkind, « The Piece of loyalty», Intelligence Review, august 1, 2003 (p 96).**

3 **- Sunkind : « The Price of loyalty», p 96.**

لكن أياً من هذه الحجج لم يكن أكثر من كلام فارغ. فما الذي يدعو الإدارة الأمريكية إلى تسليم نفائس نفط العراق لشركات منافسة من روسيا، وألمانيا، وفرنسا؟ يبدو بوضوح كاف أن السبب الذي جعل وكالة استخبارات الدفاع مهتمة إلى هذا الحد بهذا الأمر هو أن أولئك "الملتمسين الأجانب لنفط العراق " كانوا قد بدأوا بالفعل يسعون لنيل الحظوة لدى صدام حسين، وكانوا قد أبرموا معه بالفعل صفقات كصفقة ذات الحقل "المشار إليه بعلامة المشاركة في الإنتاج".[1]

فيما كانت اختراقات المنافسين الاستراتيجيين للولايات المتحدة لحقول نفط العراق تدرس بدأب، بقي ديك تشيني قلقاً للغاية من الاعتماد الخطر للولايات المتحدة على النفط الأجنبي. بل راحت تراوده فكرة أن البلاد قد تضطر إلى إعادة تنشيط برنامج كبير للطاقة النووية.[2] لكنه أدرك، مع ذلك، أنه حتى لو أصبح من الممكن التغلب على مخاوف الأمريكيين المتلبثة من تكنولوجيا طاقة أوشكت أن تصيبهم بكارثة في جزيرة ثري مايل آيلاند، (Three Mile Island) فقد تمر سنوات عديدة قبل أن يصبح في الإمكان تطبيق برنامج الطاقة هذا الموفر للنفط. في هذه الأثناء، وحسب المجلس الأمريكي للعلاقات الخارجية، وجمهرة من خبراء الطاقة المستقلين، أصبحت أمريكا الآن واقعة تحت تهديد فجوة نفط متعاظمة بين العرض والطلب قد تسبب زيادة حادة في سعر النفط. إذن ما الذي يعنيه هذا للاقتصاد الأمريكي، وللإدارة وثيقة الصلة بصناعة النفط ؟

في سنة ١٩٩٦، كلف المكتب العام للمحاسبة (GAO) في الولايات المتحدة هيئة من اقتصاديي الطاقة الخبراء لتقدير الفوائد التي تعود على الاقتصاد الأمريكي من الاستمرار في استيراد كميات كبيرة من النفط الأجنبي الرخيص (الرخيص بالمقارنة مع الكلفة الهامشية للبدائل المحلية) ومقارنة هذه الفوائد بتكاليف الاضطرابات العارضة، لكن الشديدة، في الإمداد وما يصاحبها من أزمات في أسعار النفط.[3] فقام خبراء مكتب GAO بإجراء حساباتهم لفوائد استيراد النفط بالمقارنة مع الضرر الاقتصادي الذي تسببه صدمات أسعار النفط، وأشاروا إلى وجود دراسات في هذا الشأن.

---

1 - انظر: إيان رتليدج، المرجع السابق، ص ٢٣٠ – ٢٣٥.

2 - **Sunkind, Op.cit. p. 47.**

3 - **US. General Accounting Office (G.A.O). Washington, December 1996.**

إحدى هذه الدراسات قامت بحساب كلفة صدمة النفط سنة ١٩٧٣ – ١٩٧٤ على البلدان المتقدمة المستهلكة للنفط بحوالي ٢,٩% من إجمالي الناتج القومي لها جميعاً. وقدّرت دراسة أخرى، أن صدمة أسعار أخرى شبيهة بهذه الصدمة سوف تعني خسارة ٢٠٩ مليار دولار لاقتصاد الولايات المتحدة في سنة الصدمة. لكن اقتصاديي مكتب GAO فكروا أنه " بسبب أن الصدمات لا تحدث كل سنة، فإن الكلفة السنوية، مأخوذة كمتوسط سنوي، ستكون أقل من ذلك "[1]. وأشاروا كذلك إلى دراسة ثالثة أجريت سنة ١٩٩٣، وقدرت أن صدمات النفط يمكن أن تكلف الاقتصاد الأمريكي معدّل ٧٣ مليار دولار في السنة، بين سنة ١٩٧٢ إلى سنة ١٩٩١.

وبخصوص الصدمات النفطية المستقبلية، أشار مكتب GAO إلى دراسة أجريت سنة ١٩٩٠ قدّرت أن ثلاث صدمات افتراضية تقع بين ذلك الحين وسنة ٢٠٢٠ يمكن أن تكلف الولايات المتحدة معدّل حوالي ٢٢ مليار دولار في السنة.

بالاستناد إلى ما تقدم، ولا سيما الدراسة الأخيرة، خلص اقتصاديو GAO إلى أن أغلب التقديرات تشير إلى أن " الفوائد اليومية التي تجنيها الولايات المتحدة الأمريكية عبر شركات من اعتمادها على النفط الأجنبي الرخيص تزيد كثيراً عن التكاليف العرضية، لكن الحادة، للاضطرابات التي تصيب إمدادات النفط العالمي[2].

1 - **Ibid, p 33.**
2 - **G.A.O, Washington, Op. Cit.**

المبحث الثاني

الشركات النفطية متعددة الجنسيات

وأدوارها في إدارة الصراعات في منطقة الشرق الأوسط

المطلب الأول: الحرب العراقية الإيرانية (حرب الخليج الأولى)

سميت هذه الحرب بحرب الخليج الأولى. من المعلوم عند المتتبعين لشؤون الشرق الأوسط أنه بعد نجاح الثورة الإيرانية بسقوط الشاه واعتلاء آية الله الخميني سدة الحكم في جمهورية إيران الإسلامية اندلعت الحرب بين عراق صدام حسين وإيران الثورة الخمينية، وذلك في ٢٢ سبتمبر ١٩٨٠ لتزيد من الإضطرابات ومن حالة عدم الاستقرار في منطقة الخليج ذات الأهمية الاستراتيجية والاقتصادية.

فحسب المحلل والكاتب حافظ برجاس، فإن هذه الحرب هي نتيجة خلافات قديمة بين الدولتين تعود بجذورها إلى ما قبل الثورة الإسلامية في إيران، وبالتحديد إلى عهد الشاه محمد رضا بهلوي. وقد تركزت هذه الخلافات حول ثلاثة محاور رئيسية:

١ ـ النزاعات الحدودية بين الطرفين على شط العرب.

٢ ـ التدخلات الإيرانية في شؤون العراق الداخلية.

٣ ـ الخلافات السياسية[1].

ويضيف برجاس: " تعتبر المشاكل الحدودية بين دول الخليج، وخاصة بين الجانبين العراقي والإيراني قنابل موقوتة خلفتها الدول الغربية في المنطقة لتفجيرها عندما تشعر بأن مصالحها الاقتصادية والنفطية مهددة بالخطر. فالنزاع حول شط العرب الذي اشتد بعد اكتشاف النفط في مسجد سليمان عام ١٩٠٨، دفع الفريقين إلى إعادة النظر في الحدود بينهما، وإلى توقيع بروتوكول (القسطنطينية) في نوفمبر ١٩١٣ لرسم الحدود

---

1 - حافظ برجاس: الصراع الدولي على النفط العربي "، مرجع سابق، ص ٢٩٠.

بين الدولتين، وفي الثلاثينات تجدد الصراع على شط العرب وأمكن التوصل لاحقاً إلى معاهدة الحدود في ٠٤ / ٠٧ / ١٩٣٧.[1]

وهكذا، بعد انتصار الثورة العراقية في ١٤ يوليو ١٩٥٨، تغيرت موازين القوى في المنطقة وعادت مشكلة شط العرب إلى الوجود سنة ١٩٥٩ حتى أواخر الستينات. وبعد انسحاب بريطانيا من الخليج سنة ١٩٦٨ تاركة أيادي الشاه حرة في المنطقة حيث أراد أن يكون له دور إقليمي في المنطقة، أقدم على إلغاء الاتفاقية فارضاً سيطرته بالقوة على شط العرب. فتصاعدت أجواء التوتر بين البلدين. فأخذت إيران تساند قوات التمرد الكردية في شمال العراق ضد حكومتهم، مما دفع الحكومة العراقية بمعاملتها بالمثل بدعم المعارضة الإيرانية، وبالتالي، وصلت الأمور إلى قطع العلاقات بين البلدين في سنة ١٩٧١ بعد احتلال إيران للجزر العربية التابعة للإمارات العربية المتحدة. وكذلك توترت الأمور أكثر فأكثر بعد توقيع معاهدة الصداقة والتعاون بين الاتحاد السوفياتي والعراق وتسليح هذا الأخير بالأسلحة السوفياتية المتطورة.

وأثناء انعقاد مؤتمر دول الأوبك في الجزائر، تم التوصل إلى اتفاق بين الجانبين بفضل الوساطة الجزائرية، حول حقوق الدولتين في شط العرب مقابل تعهد إيران بإنهاء دعمها العسكري للمتمردين الأكراد. ومما ساعد على توقيع هذا الاتفاق تقارب الموقفين من المسائل النفطية ورغبة الدولتين في مواجهة السعودية التي كانت تسعى باستمرار لتخفيض الأسعار وتحديد إنتاج النفط تنفيذاً للرغبة الأمريكية، وربما كان من الأسباب كذلك عجز العراق عن الدخول في حرب مع إيران بسبب دعم الولايات المتحدة الأمريكية لها.[2]

ولكن بعد انتصار الثورة الإيرانية سنة ١٩٧٩، عادت الخلافات من جديد، ولم تجد المحاولات التي بذلت لتطويقها، فتفاقمت الأوضاع وأعلن العراق إلغاء اتفاقية الجزائر وطالب بحقه في السيادة الكاملة لشط العرب، بينما تمسكت الحكومة الإيرانية بحقها في شط العرب ونادت بقيام الدولة الإسلامية في العراق كرد فعل لنداء العراق

---

1 - نفس المرجع، ص ٢٩٠.

2 - راجع في هذا الموضوع: د. عبد الرحمن محمد النعيمي: " الصراع على الخليج العربي "، ط ٢، دار الكنوز الأدبية، بيروت، ١٩٩٤، ص ١٣٤ – ١٣٥.

انتهى الأمر باندلاع الحرب بين الدولتين ودامت ثماني سنوات من ٢٢ سبتمبر ١٩٨٠ إلى ١٨ أغسطس ١٩٨٨، وكادت أن تطول أكثر من ذلك لو لم تشعر الدول الغربية وعلى رأسها الولايات المتحدة بخطرها على الإمدادات النفطية، وانتهى الصراع بدمار للطرفين لم يكن فيه لا مهزوم ولا منتصر.

والمهم في دراستنا هذه هو ليست الحرب وما نجم عنها من دمار وخراب للشعبين الشقيقين وخسارة مادية وبشرية ومعنوية للبلدين، ولكن موضوعنا - ونحن ندرس تأثير النفط في العلاقات الدولية ـ هو التساؤل عن موقع النفط وأهميته في هذا الصراع بالذات.

إذا كان النفط هو مصدر الصراع في المنطقة منذ الحرب العالمية الأولى بين الدول الاستعمارية الكبرى، فمن الطبيعي أن يكون مصدر الصراع العربي وإيران، ثاني وثالث منتج للذهب الأسود في المنطقة، وماله من تداعيات أمنية واقتصادية.

ويعتبر هذا النزاع الذي طال المنطقة برُمتها تعبيراً صارخاً ليس عن مصالح البلدين المعنيين فحسب، ولكن عن مصالح القوى الأجنبية التي ترى في ثروات هذه المنطقة مصالح تهمها بالدرجة الأولى وتسعى للاستيلاء عليها سواء بصفة مباشرة (مثل الولايات المتحدة الأمريكية) أو غير مباشرة عن طريق الوساطة المحلية أو الإقليمية (مثل بريطانيا وفرنسا واليابان ... إلخ)[1].

هناك بعض المحللين السياسيين والخبراء من سمى هذه الحرب " حرب البترول الثانية "[2]، وذلك دلالة على أهمية العامل النفطي باعتباره محوراً مهماً من محاور هذا الصراع إقليمياً ودولياً، فبغض النظر عن الاعتبارات الدينية والعقائدية والحدودية والسياسية التي كانت الشرارة في إشعال فتيل الحرب، فإن النفط كان من أهم أهداف الصراع والرهان الأساسي للصراع.

---

1 - المرجع السابق، ص ١٣١.

2 - الثانية لأنها تمثل عند الغرب " الصدمة البترولية الثانية " بعد صدمة حرب رمضان (سبتمبر ١٩٧٣) التي كانت عبارة عن ضربة قاضية للاقتصاد الغربي والعالمي.

فالعراق الذي كان يطمح لدور الزعامة في الخليج، وجد في هذه الحرب مدخلاً للإمساك بورقة النفط التي من شأنها تقوية نفوذه في المنطقة وتجاه العالم. لذلك طالب منذ البداية بإعادة سيادته على شط العرب بعد أن ألغى من جانب واحد اتفاقية الجزائر لعام ١٩٧٥.[1]

وما هو شط العرب إن لم يكن قطعة أرضية بين البلدين تحتوي على بحر نفطي تحت الأرض؟ وما هو رهان النزاع والاختلاف الذي يؤدي إلى الاقتتال إن لم تكن فيه رائحة النفط ورائحة مصالح الثروة المالية ؟.

والجدير بالذكر أن شط العرب يعتبر المنفذ الوحيد للعراق على مياه الخليج، وهو ذو أهمية استراتيجية كبيرة لكونه وسيلة ممتازة للملاحة وعبور السفن الكبرى لنقل النفط من الموانئ العراقية. كما كانت الحرب كذلك تدور حول محاولة العراق لتحرير منطقة " عربستان" (أوخوزستان) الغنية بالنفط والجزر العربية الثلاث التي احتلتها إيران في سنة ١٩٧١(أبو موسى، وطمب الكبرى، وطمب الصغرى) التي تتميز بموقعها الاستراتيجي المشرف على سواحل دول الخليج والمتحكم في مضيق هرمز أهم معابر النفط إلى دول العالم.[2]

يرى المحللون الاقتصاديون والخبراء في ميدان النفط أنه في فترة السنوات الحرجة بين مؤتمر قمة الأوبك في الجزائر (١٩٧٥) ومؤتمر الأوبك الثاني في الطائف (١٩٨٠) مرت على العلاقات النفطية العالمية أحداث جسام – ليس أقلها أحداث الثورة الإيرانية وتوقف إيران شبه الكلي عن الإنتاج – وكذلك الحرب العراقية الإيرانية، ثم الخلاف الذي وقع بين أعضاء الأوبك حول أسعار النفط أولاً ثم حول كمية الإنتاج منه ثانياً.[3]

من هنا، يتضح الأمر فيما يختص بأهمية النفط ودوره في العلاقات الدولية، وبما أن هذه المنطقة تفيض بهذه المادة الثرية، فإن تفاعلات الوضع السياسي والاقتصادي

---

1 - حافظ برجاس: المرجع السابق، ص ٢٩٢.

2 - راجع: نيكولا الفرزلي: " الصراع العربي – الفارسي "، مؤسسة الدراسات والأبحاث في منشورات العالم العربي، باريس، ١٩٨٠، ص ٤٨ – ٦٤.

3 - لمزيد من المعلومات: انظر: محمد الرميحي: " النفط والعلاقات الدولية، وجهة نظر عربية، عالم المعرفة، الكويت، ١٩٨٢.

والعسكري والأمني قد تكون بؤرته البلاد المنتجة، وبالخصوص منطقة الخليج التي لا يمر فيها أي اضطراب أو نزاع إقليمي إلا وانعكس على الاقتصاد الغربي خاصة، والاقتصاد الدولي عامة.

من جهة أخرى، فيما يخص العراق، فإن مطامع شاه إيران في ذات الفترة الحاسمة للحرب الخليجية لم تتغير مع قيام النظام الثوري الإيراني الجديد. فمن المعروف أن الشاه فرض زعامته على الخليج بتأييد ودعم أمريكي، فسيطر على منطقة " عربستان " الغنية بالنفط مع احتلال الجزر الثلاث التابعة للإمارات العربية حيث صارت قواته تتحكم في نفط المنطقة وممراتها. وقد عبر الشاه عن هذا الدور بقوله:

" إننا لا نتولى مسؤوليات وطنية وإقليمية فحسب، بل نقوم بدور عالمي بصفتنا حراساً وحماة لستين في المائة من احتياطي النفط في العالم... إن الأمن الأوروبي سيصبح مجرد سخرية من دون استقرار وأمن الخليج، ... إن أوروبا الغربية واليابان والولايات المتحدة تعتبر الخليج جزءاً لا يتجزأ من أمنها، ولكنها ليست في وضع يتيح لها الدفاع عن هذا الأمن، ولهذا السبب نفعل ذلك لأجلها "[1].

وبعد سقوط الشاه وبسط النظام الثوري الإسلامي، لم تتغير سياسة آية الله الخميني والقادة الإيرانيين تجاه إقليم شط العرب ولا الجزر العربية الثلاث، بل نادت بسقوط نظام صدام حسين وتصدير الثورة الإيرانية مع إقامة دولة إسلامية واحدة في المنطقة مع التهديد ومحاولة السيطرة على الخليج والتحكم في مصادر النفط، وهذا هو المهم. الأمر الذي أخاف دول الخليج ودفعها إلى تقديم الدعم المالي والمادي للعراق في حربه ضد إيران.

وحسب جريدة " كل العرب " الصادرة في باريس[2]، فقد اعتبر المحللون الاستراتيجيون " أن النفط كان من أهم عوامل النزاع في الحرب العراقية – الإيرانية وفي كل الحروب التي شهدتها منطقة الشرق الأوسط حتى الآن، ومنهم المحلل الفرنسي برنار

---

1 - **انظر: نجيب صالح في مقاله: " خط القتال المصري الثالث "، المنشور في مجلة الصياد، بيروت في ٢٤ / ٠٥ / ١٩٧٣.**

2- **راجع الاستطلاع حول الحرب العراقية – الإيرانية الذي أجرته مجلة كل العرب " (١٩٨٤/٠٩/٠٥)، ص ٣١.**

رافنيل الذي قال: " إن كل النزاعات في الشرق الأوسط تكون من مصدر واحد، وهو التنازع في سبيل السيطرة على النفط، وكل ما عدا ذلك فهو ثانوي جداً. وبالتالي فإن النزاعات المحلية أو الإقليمية في المنطقة إنما تتحكم فيها الفعاليات الاقتصادية النفطية وحدها، على الأقل ابتداء من عام ١٩٧٣ ".

أما على الصعيد الدولي، فقد دخلت الحرب العراقية – الإيرانية في صلب الاستراتيجية العالمية لأنها تدور في منطقة النفط، وتتحرك في مناطق وممرات النفط، بما فيها مضيق هرمز الذي هو أهم ممر نفطي في العالم. إذن، بدت مصالح العالم الغربي مهددة، ومن الطبيعي أن تتدخل الدول الكبرى كل في الوجهة التي تخدم مصالحها.

فالولايات المتحدة ومعها الدول الغربية نظرت إلى هذا الصراع من زاوية مخاطره على أمن الإمدادات النفطية وحرية حركة الملاحة حيث أن ٦٠% من الحركة التجارية تمر عبر هذا المضيق[١].

لذلك، اقترح الرئيس كارتر منذ البداية دعوة بعض الدول الغربية المستوردة للنفط إلى " بحث الخطة اللازمة لضمان أمن مضيق هرمز واستمرار تدفق النفط من خلاله "[٢]. مع العلم أنه بالتوازي مع ذلك حذر السوفيات من أي تدخل محتمل في منطقة مصادر النفط في الخليج.

ولكن الاتحاد السوفياتي هو الآخر كان معنياً بهذه الحرب لاعتبارات عديدة منها:

١ ـ قرب الخليج من الحدود الجغرافية السوفياتية.

٢ ـ أخطار الحرب على مصالحه الاقتصادية والتجارية لاسيما مصادر النفط العراقية التي تمون دول أوروبا الشرقية.

٣ ـ اتفاق الصداقة والتعاون الذي يربط الاتحاد السوفياتي مع العراق، لذلك بادر الاتحاد السوفياتي إلى تحذير الولايات المتحدة من استغلال هذا الصراع وفق مصالح الهيمنة على هذه المنطقة الاستراتيجية[٣].

---

1 - **صحيفة السفير: " الحرب العراقية – الإيرانية حرب على النفط " (٢٥ – ٢٦ – ٢٧ سبتمبر ١٩٨٠).**

2 - **راجع مقال توفيق الصدراوي عن أمريكا والخليج " في صحيفة السفير (١٣/١٠/١٩٨٠).**

3 - **راجع المقال في صحيفة " النهار " (٢٧ / ٠٩ / ١٩٨٠).**

أما الولايات المتحدة، فإنها رأت في استمرار هذه الحرب مصلحة لها ولحلفائها شرط ألا تمتد إلى مناطق أخرى للدول الصديقة المجاورة والمنتجة للنفط، وألا تهدد ممراته. ويرى المراقبون الموقف الأمريكي كالتالي:

١ ـ إن الحرب تدور بين خصمين للولايات المتحدة: نظام إيراني ثوري أسقط شاه إيران، أعز صديق موالٍ للأمريكيين واحتجز موظفي سفارتها في طهران وخلق أزمة معقدة لوثت كل الأجواء السياسية والاقتصادية والتجارية، ونظام عراقي استفاد من تسلح سوفياتي لا مثيل له وأصبح يتمتع بدور إقليمي بارز ليس في الساحة العربية فقط، ولكن في الساحة الإقليمية، وخاصة تهديد لإسرائيل وبعض الدول العربية الخليجية الصديقة.

٢ ـ إن العراق وإيران عضوان متشددان في منظمة الأوبك يطالبان برفع أسعار النفط مقابل الدول المعتدلة كالسعودية والكويت التي تخدم المصالح الغربية.

٣ ـ إن إطالة الحرب قد ينهك الدولتين العراقية والإيرانية بدون تدخل من قبل الولايات المتحدة، وبالتالي سوف يوفر عليها مخاطر ومصاريف التدخل العسكري المكلف مادياً وبشرياً.

أولاً: مخاطر التدخل ضد إيران لإسقاط النظام الإسلامي المعادي للسياسة الأمريكية ولإسرائيل.

ثانياً: مخاطر التدخل في العراق، نظراً لكون هذه الحرب ستؤدي إلى تحجيم دور العراق الإقليمي ولو خرج من الحرب منتصراً.

٤ ـ إن هذه الحرب قد تحدث شرخاً في العلاقات العربية – الإيرانية التي تحسنت إثر سقوط الشاه ونجاح ثورة الخميني وتأييدها للقضية الفلسطينية، وكذا تهديد للسياسة الأمريكية والإسرائيلية ومصالح الدول الغربية.

كل هذه الأسباب دفعت الولايات المتحدة إلى عدم التدخل في هذا الصراع وإطفاء ناره وتركتها تشتعل بين عدوين لها، ما دامت لم تنعكس على الإمدادات النفطية[1].

---

1 - لمزيد من المعلومات، انظر: حافظ برجاس: المرجع السابق، ص ٢٩٥.

وأكثر من ذلك، فقد رأى بعض المحللين السياسيين والخبراء في المجال النفطي والاستراتيجي أن الأمريكيين كان لهم دور في تحريك هذا النزاع استنادا إلى ما صرح به وزير الخارجية الأمريكي الأسبق هانري كيسنجر حين قال: " هذه أول حرب في التاريخ نتمنى أن لا يخرج فيها منتصر، وإنما أن يخرج الطرفان كلاهما مهزومين "[1].

ولا تختلف مواقف دول أوروبا الغربية من الحرب عن الموقف الأمريكي باستثناء فرنسا التي أظهرت تعاطفاً مع العراق لارتباطها معه في علاقات تجارية ونفطية واسعة ونظراً لسياستها الخارجية المساندة للقضايا العربية والقضية الفلسطينية كقضية عادلة يجب مراعاتها طبقاً لعلاقاتها الوطيدة مع هذه الدول.

وتعتبر المجموعة الأوروبية واليابان من أكثر البلدان اعتمادا على نفط الخليج. لذلك كان موقفها متفقاً مع الولايات المتحدة من أجل جبهة لحماية طرق نقل النفط من أي تهديد، لكنها رفضت القبول أو الاشتراك بالتدخل العسكري الأجنبي لوقف الحرب[2].

وفيما يخص الأقطار العربية في الخليج، فقد فاجأت الحرب هذه الأقطار التي كانت في الحقيقة تخشى تعاظم القوتين العراقية والإيرانية على السواء. فلم تجد خياراً سوى تقديم الدعم والمساعدات المالية للعراق خوفاً من تصدير الثورة الإسلامية الإيرانية إلى حدودها.

ويمكن القول إن معظم الدول العربية بما فيها منظمة التحرير الفلسطينية تضامنت مع العراق بعد فشل وساطتها، ما عدا سوريا التي وقفت إلى جانب إيران بحكم خلافها القديم مع النظام البعثي العراقي واعتبارها هذه الحرب مؤامرة أمريكية تستهدف ثروة العرب وعزل سوريا.[3]

إن ضخامة الأسلحة لدى كل من طرفي النزاع جعلت الحرب تستمر بضراوة وتتسع لكافة الاحتمالات. لقد رد العراق على الهجمات الإيرانية بتكثيف الحرب الاقتصادية حيث استهدفت طائراته الجوية المنافذ النفطية الإيرانية على الخليج وتمكن إلى حد

---

1 - محمد حسنين هيكل: " حرب الخليج – أوهام القوة والنصر "، المرجع السابق، ص ١٢٣.

2 - راجع مقال ميشال أبو جودة: " من قناة السويس إلى مضيق هرمز "، في صحيفة النهار (٢٧ / ٠٩ / ١٩٨٠).

3 - Time Magazine (Octobre 13th , 1980).

كبير من إيقاف صادرات النفط الإيراني، كما توسعت العمليات لتشمل المركبات الصناعية النفطية من مصافٍ ومرافئ، بعد أن دمرت إيران هي الأخرى ميناء البكر ومنشآت نفطية أخرى وحرمته تصدير النفط من الخليج مع العلم أنه ليس لديه موانئ كثيرة. ولولا خطوط الأنابيب التي تربطه مع السعودية وتركيا لفقد كل منفذ لصادراته لهذه المادة الثمينة.

وبالمقابل، لم تبق الولايات المتحدة في موقع المتفرج. فبادرت بتعزيز وجودها العسكري في منطقة الخليج، هذا الوجود الذي كانت تخطط له منذ سقوط شاه إيران، حليفها الاستراتيجي في المنطقة.

كما واصلت تصدير العتاد الحربي المتطور إلى المملكة العربية السعودية مع طائرات الإنذار المبكر (AWAKS) التي أرسلت مع طاقم من الخبراء وصل عددهم إلى ٨٠٠ خبير[1]. بالإضافة إلى زيادة عدد سفنها الحربية في الخليج والتي وصلت إلى ٤٠ سفينة وعشرين ألف جندي مع كاسحات الألغام وحاملات الطائرات[2].

ولما اشتعلت الحرب أكثر فأكثر، وبدأت السفن النفطية تتعرض لضربات الجانبين، وضعت الولايات المتحدة قواتها في حالة حرب وبات الموقفان الأمريكي والسوفياتي في جانب واحد بعد قبولهما حماية الناقلات النفطية للدول الخليجية الكويتية وغيرها[3].

وهكذا، أقلق الوضع العسكري المتنامي بين إيران والعراق الأقطار الخليجية والغرب الذي بات يخشى من توجه هذه القوى العسكرية بعد توقف الحرب إلى تصفية حسابات مع جيرانها النفطيين وغير النفطيين، وأدى هذا القلق إلى سباق التسلح بين العراق وإيران من جهة، وبينهما وبين السعودية وأقطار الخليج الأخرى من جهة أخرى. مما أعطى الفرصة على طبق من ذهب للولايات المتحدة في هذا الوضع للإبقاء على قسم

---

1 - صحيفة القبس الكويتية، في ١٠ / ١٠ / ١٩٨٠.

2 - صحيفة الوطن الكويتية، في ٢٨ / ٠٨ / ١٩٨٧.

3 ـ انظر في هذا المجال إلى: محمد حسنين هيكل، المرجع السابق، ص ١٥٥.

كبير من قواتها في المنطقة وتزويد الدول الصديقة بكميات كبيرة من الأسلحة قصد إبعاد المخاطر وحماية النفط وطرق الملاحة الدولية[1].

كل ما نقوله في خلاصة الأمر، هو أن هذه الحرب المدمرة والمنهكة وما آلت إليه من تطورات وتدخل أجنبي كان سببها الرئيسي هو النفط الذي هو جوهر الصراع. فالدول الغربية وعلى رأسها الولايات المتحدة هي المتضررة إذا أُبعدت عن المنابع النفطية، ويبقى إذن وفي كل وقت هاجسها الأهم للحصول على هذه المادة الحيوية والضرورية بأرخص ثمن وبكميات معتبرة هي دائماً في حاجة ماسة إليها دون انقطاع، ولأي سبب من الأسباب. ومن أجل تحقيق هذه الأهداف في منطقة يشوبها عدم الاستقرار، فليس هناك حل جذري من وجهة نظر الولايات المتحدة إلا السيطرة على منابع هذا النفط العزيز والضروري لاقتصادها ونموها والتحكم في إنتاجه وتوزيعه وتسعيره.

وكما قلنا آنفاً، إن هذه الحرب الطائلة التي لا معنى لها سوى تحطيم القوتين الخليجيتين وتدميرهما وفسح المجال للقوى العظمى وإعطائها الفرصة الذهبية للتدخل في هذه الآبار الغنية بقوة السلاح وبنظرة الحاكم المسيطر. وهذا ما قاد هذه القوة العظمى إلى شن حرب ثانية على الخليج (بعد اجتياح الكويت من قبل العراق في سنة ١٩٩٠) والتحضير لاحتلال العراق في سنة ٢٠٠٣ والاستعداد المحتمل لمهاجمة إيران آخذة بالثأر من كل ما فعلته ضد الولايات المتحدة من جهة (إسقاط الشاه الموالي لها وحجز موظفي السفارة الأمريكية في طهران)، وخاصة تصفية الحسابات بعد تخصيبه اليورانيوم وإنشاء مفاعل نووي، الشيء الذي لا تقبله أبداً الجارة إسرائيل، الحليفة رقم واحد للولايات المتحدة، وبالتالي تراه الولايات المتحدة خطراً عظيماً على المنطقة في إطار توازن القوى هناك، حيث لا تقبل إلا بتفوق إسرائيل في المنطقة.

---

1 - صحيفة القبس الكويتية، في ١٤ / ١٠ / ١٩٨٩.

المطلب الثاني: أثر الإنهيار الشيوعي على أزمة الخليج

السؤال المطروح هنا هو: كيف تسبب انهيار الاتحاد السوفياتي والدول الشرقية المنضوية تحت تأثيره في تغيير الإطار السياسي للعلاقات بينه وبين دول الخليج؟

يفترض هنا أن نشير إلى نظرة ولو بسيطة لطبيعة النظام السائد أثناء الحرب الباردة حيث لم يكن نظاماً محكماً لتحالف القطبين ولا فوضى كاملة، كما يفترض تتبع الأسباب التي دعت موسكو وحلفاءها الشيوعيين إلى تقوية وتدعيم علاقاتها مع دول الخليج.

والجدير بالذكر أن دول الخليج كانت تحتاج من القطب الشيوعي إلى إنشاء نظام تحالف فعال قوي تستطيع من خلاله حماية سيادتها وسلامة أراضيها والدخول إلى الأسواق العالمية، واستعماله سنداً قصد توازن قطبي لتجنب أي تبعية لقوة قد تبسط نفوذها السياسي والاقتصادي والعسكري كاملاً على المنطقة.

عندما أنشأت الولايات المتحدة وبريطانيا وحلفاؤها في الشرق الأوسط منظمة الحلف المركزي في الخمسينات، كان الهدف الأول من وراء ذلك "إنشاء خطوط دفاع شمالية ضد ما كانت تسمى الإمبريالية السوفياتية"، يقول روبرت باريلسكي[1]، ومع ذلك فقد كان واضحاً منذ البداية أن نظام التحالف الشرق- أوسطي لا يمكن أن يكون متماسكاً مثل منظمة حلف شمال الأطلسي، بسبب الصراع العربي- الإسرائيلي، والتنافس بين دول المنطقة وتباين المواقف إزاء الاتحاد السوفياتي والقوى الغربية[2]. ولم تتمكن السياسة الأمريكية من عقد تحالفات عسكرية صريحة مع الدول العربية الكبرى، طوال استمرار التوتر بين العرب وإسرائيل. ونتيجة لذلك، جاء تشكيل منظمة الحلف المركزي على أسس عرقية سياسية خاطئة، فقد بدأ نظام التحالف في شكل حلف بغداد، ولكن انسحب منه النظام الجمهوري العراقي الجديد المناوئ للغرب، بعد الإطاحة بالنظام الملكي العراقي سنة ١٩٥٨.

1- " أمن الخليج في القرن الحادي والعشرين "، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ط ١ أبو ظبي ١٩٩٨، ص ١٣٣.

2 - نفس المصدر، ١٣٣.

ولـذلك لم يبـق مـن دول المواجهـة المناوئـة للإتحـاد الـسوفياتي مـن منظمـة الحلـف المركـزي أو مـا يعـرف " بحلـف بغـداد " سـوى الـدول غـير العربيـة للمنطقـة كتركيـا ، وإيران، وباكستان.

وأثناء التوترات والاضطرابات التي عرفتها المنطقة من سنة ١٩٦٥ إلى ١٩٨٥ ، تحولت سياسة الاتحاد السوفياتي هناك في تلك الفترة من الحرب البـاردة إلى مـا سمـي بتكـديس الأمـوال في " خزانـة الكـريملين " ، حيـث اسـتمرت مبيعـات الاتحـاد الـسوفياتي للأسـلحة والـنفط بالأسـعار العالميـة الـتي ارتفعـت آنـذاك، نتيجـة لحـرب أكتـوبر ١٩٧٣ بـين الـدول العربيـة والكيـان الإسـرائيلي، وكـذا الأحـداث الناجمـة عـن إطاحـة شـاه إيـران وثـورة الخميني سـنة ١٩٧٩. وكانـت الـدول العربيـة المناوئـة للغـرب كـالعراق وليبيـا وسـوريا هـي التي كانت تدفع ثمن شـراء الأسـلحة واسـتيراد بعـض التكنولوجيـا الـتي لم تـستطع هـذه الدول أن تحصل عليها من الغرب.

وهكـذا ، تلاقـت المـصالح الـسوفياتية والمـصالح الأمريكيـة مـن هـذه الناحيـة ، وكونهما كانتا تستغلاّن الأوضاع الراهنـة لاختبـار نظـم أسـلحتهما في المنطقـة ، وبالتـالي كان عليهما الحفاظ على قدرات زبائنهما السياسية والاقتصادية والعسكرية.

وكانـت سياسـة الاتحـاد الـسوفياتي تعتمـد علـى العلاقـات الثنائيـة بـين الـدول وعلـى عوامل سوق النفط الذي كان يمول كـل المشاريع التنموية ، والاقتـصادية والعـسكرية ، مـع التأكيـد علـى سياسـة اسـتقرار الحـدود الجنوبيـة للاتحـاد الـسوفياتي، والـتي كانـت تمتد من تركيا وإيران إلى الصين.

كما نجح الاتحاد السوفياتي من قبل (أي في سنة ١٩٥٥ – ١٩٥٦) في تحـدي قـدرة الغـرب علـى إخراجـه مـن الـشرق الأوسـط، مـساعداً الجمهوريـة المـصرية خـلال أزمـة قنـاة السويس، وكذا احتفظ بعلاقاته الوطيدة مع كل من العـراق، سـوريا ، والـيمن الجنـوبي محيطـاً بـذلك علـى دول الخلـيج الغنيـة بـالنفط، كمـا كـان يزكـي الاتجاهـات القوميـة المناوئة للغرب، لاسيما للولايات المتحدة التي كانت الحليف اللامشروط لإسرائيل.

يقـول روبـرت باريلسـكـي[1] : " فبـدلاً مـن أن يـسلك الاتحـاد الـسوفياتي الطريـق عـبر تركيا وإيران إلى منطقة الخليج وبحر العرب، راح يحيط بمنطقـة الخليـج ببطء، ويقيم العلاقـات، ويرسـخ نفـوذه، وفي عـام ١٩٥٦ وصـف محللـو الاسـتخبارات الأمريكيـون الاسـتراتيجية الـسوفياتية بقـولهم إن موسـكو " نجحـت في اخـتراق الحـدود الـشمالية لمجموعة الدول المكونة لحلف بغداد "[2] .

ظهر الاتحاد السوفياتي في البداية وكأنـه في سبيله لتحقيق نـصر كـاسح، عنـدما انهـار نظـام التحـالف الـذي تقـوده أمريكـا ضـد الاتحـاد الـسوفياتي في الـشرق الأوسـط وجنوب شرق آسيا، وبحلول سنتي ١٩٩١ و١٩٩٢، كانت دول الجنوب هي التي تتجه نحو موسـكو، فقـد انقلبـت المـوازين، يقـول باريلسـكي، الأمـر الـذي جعـل روسـيا تتـسارع بمحاولة استرداد قدراتها الدفاعية على طول الحدود الجنوبية للإتحاد السوفياتي السابق.

كيف انهار وتفكك الاتحاد السوفياتي إذن بعد ذلك ؟

انهار هـذا النظـام انهيـاراً سـريعاً بعد ينـاير ١٩٩١، حيـث تم حـل الاتحـاد الـسوفياتي بعـد مغـادرة مخايـل غورباتـشوف، صـاحب " البرسـترويكة " في ديـسمبر ١٩٩١ في ثـلاث اجتماعـات. حـاول في الاجتمـاع الأول منهـا إنـشاء تحـالف يتكـون مـن روسـيا وأوكـرانيـا وروسيا البيضاء، وضم الاجتماع الثاني دول آسـيا الوسـطى كتجمـع طبيعـي للجمهوريـات الإسلامية.

أمـا الاجتمـاع الثالـث، فقـد أعلـن فيـه قيـام "كومونولـث الـدول المـستقلة ". وكـان للسياسـة الخارجية الروسـية بعـد تفكـك الاتحـاد الـسوفياتي هـدفان رئيـسيان يهمـان دول الخليج بصفة مباشرة.

ومع ذلك، ورغم التفكيك، ضلت روسيا تسيطر بتأثيرها المستمر على الجمهوريـات ذات التراث الإسـلامي الموجودة في الجنوب وبدأت تبحث عن سـبل لـدعم علاقاتهـا بالـدول الإسلامية، وسعت ثلاث دول منهـا أذربيجـان، وكـازخستان، وتركمنـستان لتصبح دولاً رئيـسية مـصدرة للـنفط والغـاز، واسـتعادت وضـعها العـسكري، وعملـت جاهـدة لمنـع

1 - المرجع السابق، ص ١٣٥.

2 **- Foreign Relations : « Summary from US Secretary of Defence Wilson to President Eisenhower, Dec11. 1956. P 374.**

الولايات المتحدة، وتركيا، وإيران وباكستان، والصين وغيرها من الدول في الوجود في منطقة القوقاز وآسيا الوسطى الغنية بالثروات النفطية، بعدما لاحظت أن أغلب الشركات التي كانت تقوم بأكبر الاستثمارات النفطية في بحر قزوين (أذربيجان وكازاخستان خاصة) كانت تابعة لبريطانيا والولايات المتحدة.

وهكذا، مهما يكن من أمر ورغم انهيار النظام السوفياتي ككل، يمكن أن نقول حسب التحليل الذي ورد في مجلة "إنترناشيونال أفيرز " إنه على واشنطن أن تدرك أن روسيا لن تضحي بمصالحها وعلاقاتها الطيبة مع جيرانها من أجل إرضاء الولايات المتحدة، كما أن روسيا ليست لديها أية رغبة في مشاركة الولايات المتحدة في سياسة الاحتواء " تجاه هذا البلد أو ذاك (وهي سياسة معروفة لدى روسيا جيداً) ناهيك عن محاولة الإطاحة بحكومة ذلك البلد "[1].

1 - **Iran and Russian – US Relations « International Affairs n° 5 – 1995, PP 12 – 15.**

المبحث الثالث

الشركات النفطية متعددة الجنسيات

وعلاقتها بالنظم السياسية الشرق – أوسطية

لا أحد ينكر حقيقة الاعتماد المتبادل بين العرب والعالم الغربي لا سيما أوروبا في مجال الاقتصاد النفطي، كيف يتجلى هذا الاعتماد؟

ما هي إماكنيات وفرص التعامل على هذا الأساس؟ وما هي الضغوط التي تجعل هذا الدعم شيئاً ضرورياً لا مناص منه؟

كل هذه التساؤلات تنصب في إطار التأثيرات المباشرة وغير المباشرة للعلاقات بين الدول العربية المصدرة للنفط والدول الأخرى غير المصدرة من جهة، والدول الغربية من جهة أخرى، لا سيما في الدور الرئيسي الذي يجب أن تلعبه هذه الأطراف في قضية الصراع العربي– الإسرائيلي.

في الحقيقة، السؤال الرئيسي الذي يطرحه كل واحد منا في هذا الإطار هو: ما هي دوافع التوجه الاقتصادي للجماعة الأوروبية نحو المنطقة العربية ؟ وكيف يتم استمرار الصادرات النفطية إلى أوروبا والعالم الغربي ؟

تظهر دوافع التوجه الاقتصادي والتبادل التجاري من تطور عملية الاندماج الأوروبي من خلال ظهور هذه الجماعة كقوة سياسية واقتصادية وتكنولوجية يمكن أن تلعب دوراً هاماً في السياسات الدولية وصنع القرار في المحافل الدولية، خارج الولايات المتحدة، وبالخصوص في المنطقة الغربية.

المطلب الأول: استمرار الصادرات النفطية إلى العالم الغربي

ليس بودنا أن يشمل هذا المطلب، العالم الغربي بمفهومه الواسع مع الولايات المتحدة الأمريكية وكندا، واليابان وأستراليا، ولكن ارتأينا أن نخصصه إلى العالم الغربي بمفهومه الأوروبي المحدود. ونظراً لكون هذه الجماعة ذات تجربة قديمة وفعالة في الميدان السياسي والاقتصادي، فإن السياسات الخارجية الاقتصادية للجماعة الأوروبية

تعـد أداة هامـة لتحقيـق دعـم الـدول المـستقلة وتحقيـق روابـط التعـاون التجـاري والتكنولوجي، وبالتالي طرفاً مهماً في الساحة العربية والدولية.

لذا، ارتأينا أن نبرز مدى دعم المجموعة الأوروبيّة، ومن ثم دورها العالمي عن طريق السعي إلى اكتساب مجالات عديدة لأنشطتها الإنتاجية والتسويقية في ميدان النفط ومبادلاتها الخارجية كسبيل لدعم موقفها في عملية المنافسة الحادة مع القوى الاقتصادية الشمال أمريكية واليابانية.

تشير الدكتورة نادية محمود مصطفى في شأن التعاون المميز بين أوروبا والعالم الثالث بصفة عامة، والمنطقة العربية بصفة خاصة أنه ما كان بمقدور أوروبا أن تسعى لتدعيم استقلالها في مواجهة الولايات المتحدة. ومن هنا كان اعتراض هذه الأخيرة على هذا التعاون، ولهذا كله، فإن أوروبا الجماعية، بعد أن غابت سياسياً عن المنطقة، وبعد تراجع نفوذها أمام القوتين العظميين بحيث لم يعد يتناسب ذلك النفوذ مع تاريخ علاقاتها الممتدة المتنوعة مع المنطقة، أضحى بمقدورها أن تستعيد ما كان لدولها منفردة من أهمية سياسية وذلك بإحياء العلاقات الاقتصادية بينها وبين الأقطار العربية.[1]

إذن، ما هو حجم المصالح النفطية الأوروبية في المنطقة العربية بالنسبة للمصالح الأمريكية ؟ وأين يوضع النفط في العلاقات العربية الأوروبية ؟

بعد أزمة الطاقة الناجمة عن حرب رمضان كان استخدام النفط كسلاح اقتصادي بمثابة الدافع المباشر والمحرك للدعوة إلى الحوار العربي ـ الأوروبي. هناك بعض المعطيات التي تبرز آثار الأزمة النفطية على المصالح الأوروبية في منطقة الشرق الأوسط.

- كانت أوروبا تستورد سنة ١٩٧٣ (أي سنة الحرب العربية- الإسرائيلية) ٨٥% من احتياجاتها من النفط الشرق أوسطي.
- وفي سنة ١٩٧٧، انخفضت هذه النسبة إلى ٦٥%.

من هنا يتضح مغزى شدة حساسية الترابط الاقتصادي العربي ــ الأوروبي بالقضية الفلسطينية وتأثير حظر النفط العربي على أسعار البرميل من جهة، وعلى استراتيجية

1 - انظر لمزيد من المعلومات: " أوروبا والوطن العربي " لـ: د. نادية محمود محمد مصطفى، مركز دراسات الوحدة العربية. ط ١ بيروت ٢٠٠١، ص ١٩٩.

المادة الطاقوية للعالم الغربي. ومن ثم، تم تسييس قضية النزاع العربي – الإسرائيلي وربطه بالعلاقات الاقتصادية ولا سيما النفطية في التعامل مع الدول الأوروبية، بل صارت تنعكس بصفة خاصة على مؤشرات أخرى في الميادين التجارية الأخرى.

كما أن أوروبا، على غرار الولايات المتحدة الأمريكية، تسعى من جهتها لتحسين صورتها تجاه دول الشرق الأوسط والعالم العربي وحماية مصالحها، فإن سياستها في التجارة الخارجية مع هذه المنطقة تبقى مع مر الزمن تمثل نسبة هامة من إجمالي الدخل القومي لأوروبا أكبر من نظيرتها بالنسبة للولايات المتحدة[1].

لقد عانت أوروبا بالفعل من عواقب أزمة النفط بعد سنة ١٩٧٣ بحيث اختلفت الاقتصاديات القومية الأوروبية من حيث درجة إصابتها وتأثيرها من هذا الحظر غير المرتقب من طرف المجموعة العربية المصدرة للنفط. وكان الإقتصاد الفرنسي أكثر تأثراً بهذه الأزمة مقارنة بالاقتصاد البريطاني والألماني من حيث درجة الاعتماد على النفط العربي، مما أدى كل هذا إلى عدم استقرار اقتصادي وكذا التضخم، والمشاكل النقدية، والمالية، الناجمة عن ارتفاع أسعار برميل النفط إلى غير ذلك من العواقب السلبية.

" كان على الدول الأوروبية أن تختار ثلاثة بدائل للتعامل مع الأزمة النفطية، إما انتهاج خط جديد للعلاقات الجماعية مع الحكومات العربية، أو تبني سياسات قومية تقوم على الاتفاقات الثنائية مع الحكومات العربية النفطية، أو تبني الخط الأمريكي الداعي إلى تكوين تكتل للدول المستهلكة للنفط، ولقد أخذت الجماعة الأوروبية بالبدائل الثلاثة معا[2].

وهكذا، أدى البديل الأول الدعوة إلى الحوار العربي ـ الأوروبي. وبالرغم من وضوح البعد النفطي في وقائع وجذور مولد الحوار إلا أنه لم يعبّر عن موضوع النفط رسمياً بالرغم من أنه كان المحرك الرئيسي للأزمة، وبالتالي للحوار الحقيقي لأنه غلب عليه

1 - **Sehomo Z. Katz : « les super-puissances au Moyen-Orient et l'idée de la guerre limitée », International Problem, vol XI, N° 1-2 (July 1971), p 32.**

2 - **انظر المرجع السابق " أوروبا والوطن العربي "، ص ٢٢٣.**

محور الحوار بين الشمال والجنوب الذي بدأ تنظيمه في هذا الإطار حيث صار يغطي مصالح المنتجين والمستهلكين معاً، وليس البلدان العربية فقط.

ويعتقد بعض الخبراء أن الحوار ولد من أزمة الطاقة بعد استخدام سلاح النفط في سنة ١٩٧٣، وكان النفط الغائب رقم واحد في هذا الحوار بينما تم التطرق إلى الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والفنية الأخرى في إطار الحوار الجديد أي التبادل شمال – جنوب، حيث ذابت فيه العناصر العربية ضمن عنصر العالم الثالث. بينما يعتقد البعض أنه كان نتيجة اتفاق غير مباشر على عدم مناقشة موضوع النفط في اجتماعين دوليين في آن واحد. وكان الحوار شمال – جنوب قد بدأ تنظيمه وكان الجانبان يريان أن هذا المحفل لم يكن أكثر ملاءمة لمناقشة موضوع النفط.

لقد ربطت الولايات المتحدة الأمريكية بين العلاقات الأوروبية الأمريكية وبين مشكلة الطاقة العالمية على نحو أبرز مدى رغبتها في استعادة السيطرة على هذه المشكلة والانفراد بقيادة التحالف الغربي. لذا، رفضت أوروبا أن تقوم بأي دور في المنطقة حتى لا تحقق مكاسب منفردة دون مراعاة المصالح الغربية الأخرى، لا سيما الأمريكية حتى اندلعت الاختلافات بين الآراء الأمريكية والأوروبية، وبصفة خاصة الفرنسية التي كانت لها سياسة خارجية عربية ملائمة للدول العربية لا سيما فيما يخص القضية الفلسطينية.

ومعلوم أنه نظراً للتوجه الأمريكي المنحاز لإسرائيل، أرادت الولايات المتحدة أن تواجه تكتل الدول المنتجة للنفط سواء ضمن منظمة أوبك أو أوابك بتكتل مماثل للدول المستهلكة.

ولتبني سياسة طاقوية غربية مشتركة دعت الولايات المتحدة لعقد مؤتمر بواشنطن في شهر فبراير ١٩٧٤، [1] رداً على سياسة الحظر العربية للنفط. والجدير بالذكر أن فرنسا أعلنت رفضها لهذه السياسة الأمريكية معتبرة أنها محاولة لفرض سيطرتها على المجموعة الأوروبية بشكل جديد، وبينما طلبت فرنسا (المعروفة بموقفها المستقل آنذاك) من الأعضاء الأوروبيين أن لا ينحازوا بصفة عمياء وراء الاملاءات الأمريكية لسياستها

1 **- Ginewski : « la politique européenne et américaine d'Israël » Op.Cit. p p 75 – 77.**

النفطية، ولكن جاء انحياز باقي الدول الأوروبية إلى الموقف الأمريكي تاركة فرنسا في عزلتها وهي تدافع عن أسلوب الاتفاقات الثنائية مع الدول النفطية.

وبعد أن رفضت فرنسا الانضمام في مؤتمر واشنطن إلى فكرة تأسيس الوكالة الدولية للطاقة، قبلت الولايات المتحدة في الأخير وبعد مشاورات حادة مع الحكومة الفرنسية اقتراح هذه الأخيرة بعقد مؤتمر للتعاون الاقتصادي الدولي يبحث كل المشاكل التي تطرح بين الدول الصناعية والدول النامية وليس مشكلة النفط فقط. ويشهد على الجزائر أنها لعبت دوراً هاماً في المبادرة بالدعوة إلى مثل هذا اللقاء بدلاً من دراسة الاختلافات الناجمة عن النفط فقط.[1] ولقد عقد هذا المؤتمر في باريس في شهر أفريل سنة ١٩٧٥، ولكنه انتهى بالجمود بعد ذلك ولم يسفر الحوار بين الشمال والجنوب عن تقدم حقيقي[2].

ومهما يكن من أمر، فكل هذه التدخلات داخل المعسكر الغربي كانت تدل على شيء رئيسي في مجال العلاقات الدولية، وكان كافياً لتحقيق التصالح بين البعدين الغربي والعربي ومؤشراً على أن أوروبا لا يمكن أن تقف طويلاً ضد إرادة الولايات المتحدة، وأن هذه الأخيرة لا يمكنها أن تسكت طويلاً على تحرك أوروبي مستقل عنها في المنطقة العربية بصفة خاصة وفي العالم الثالث بصفة عامة. ولكن، ظلت الدول الغربية كلها سائرة على طريق واحد مهما تكن الاختلافات، ترسم سياسة منسجمة لمصالح غربية مشتركة، تتقدم على صعيد تطوير بدائل الطاقة وتخفيف التبعية عن النفط العربي، مما أثرت هذه القضايا على قوة الحوار العربي الأوروبي.

هنا يتضح الأمر على أن الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي سواء أكانت مجتمعة أم منفردة، لا توازي الثقل العسكري والتأثيري للولايات المتحدة في الدول العربية المنتجة للنفط خاصة في دول الخليج. لذلك، يؤدي الأوروبيون دوراً مسانداً وليس دوراً رئيسياً مستقلاً كما يتضح ذلك من مشاركتهم في التحالف الذي حرر الكويت من الاجتياح العراقي في حرب الخليج الثانية. وسيستمر هذا الدور المساعف والمساند للقوة العظمى بقدر ما تتشابك المصالح الأوروبية مع المصالح الأمريكية في منطقة الخليج، رغم أن

1 - **Ginewski : « La politique européenne et Américaine d'Israél », Op. Cit, pp 75.-77.**

2 - **انظر كذلك: " أوروبا والوطن العربي "، المرجع السابق.**

هذه المصالح تتفاوت بعض الشيء، خاصة فيما يتعلق بالعراق أو القضية الفلسطينية، والتي سنتطرق إليها فيما بعد في الإطار المناسب لهذا الموضوع.

المطلب الثاني: سياسة مجلس التعاون الخليجي تجاه الأزمات

كنا قد تطرقنا في المطلب الأول من المبحث الثاني إلى الحرب العراقية الإيرانية أي حرب الخليج الأولى، كما أشرنا إلى اجتياح الكويت من طرف العراق الذي سنخصص له جزءاً كاملاً في آخر البحث (حرب الخليج الثانية) وما نجم عن هذين الحربين من دمار وتخريب. وإذا تكلمنا عن العراق وحده، فقد شن هذا البلد خلال الفترة ما بين ١٩٨٠ و١٩٩٠ حربين مدمرتين على دولتين مجاورتين، مشعلاً بذلك فتيل الصراع لسنوات طويلة، تكبد خلالها هو وغيره من الدول المجاورة خسائر بشرية ومادية ودماراً اقتصادياً ليس له مثيل في التاريخ الحديث لمنطقة الخليج.

ويرى معظم المحللين السياسيين أن تقدير الخسائر التي لحقت بالبنية الأساسية العراقية لم تكن كما كان الكثير يتصور إذ أن الدمار لم يكن شديداً كما كان يعتقد في بادئ الأمر. كما أن معظم ما تم تدميره من مرافق قد تم إصلاحه مرة أخرى.

إذ أن عقوبات الأمم المتحدة بالمقابل أدت إلى أضرار تفوق أضرار الحرب كلها كما أن الخسائر البشرية والنفسية الناجمة عن حصار الأمم المتحدة ربما أدت به إلى خسائر فاقت الدمار المادي والبشري الناجم عن الحربين اللتين خاضهما العراق في هذه الفترة بالذات. وكان ختام تدميره بالتآمر عليه مع الولايات المتحدة التي أدى بها الحال إلى احتلاله والقضاء على رئيس الجمهورية صدام حسين ونهب أمواله وثرواته مباشرة منذ مارس ٢٠٠٣، تحت غطاء " الشرعية الدولية " والقضاء على "أسلحة الدمار الشامل " ومكافحة الإرهاب "، الأمر الذي أعطى لحكومة جورج بوش الابن كامل الحرية للسيطرة على هذا البلد الغني بثرواته النفطية، بعد ان بادر أبوه جورج بوش الأب بشن حرب " عاصفة الصحراء "، ولكن لم تساعده الظروف إلى الذهاب بالإطاحة بالرئيس العراقي صدام حسين حيث كان هدفه تحرير الكويت من قبضة صدّام فقط وفرض العقوبات عليه.

لاشك أن الحربين اللذين شنهما العراق ضد جيرانه، ولا سيما اجتياح الكويت تركتا تداعيات بالنسبة لدول مجلس التعاون الخليجي ولا سيما الكويت بالدرجة الأولى، والمملكة العربية السعودية بالدرجة الثانية، وكذا بقية دول المنطقة.

يقول د. عبد الخالق عبد الله: " مرت هذه الدول وخاصة الكويت خلال فترة غزو العراق للكويت بكارثة وطنية وبمحنة حياتية حقيقية يصعب تجاوزها أو حصر آثارها السياسية والاجتماعية والنفسية العميقة. فالكويت التي عاشت احتلالاً بشعاً وعابثاً، أصيبت في الصميم خاصة بعد أن أدى الغزو إلى مقتل ٢٠٠٠ شخصاً واختفاء أكثر من ٥٠٠ آخرين، بالإضافة إلى تشريد ٢٠٠٠٠٠ من الشعب الكويتي إلى الخارج بعد أن فقدوا كل ممتلكاتهم وتحولوا خلال فترة الاحتلال إلى لاجئين ".[1]

ويضيف نفس الكاتب: " لقد وجدت الكويت ودول مجلس التعاون الخليجي نفسها فجأة بدون مقدمات في حالة حرب مع دولة عربية يقودها نظام سياسي عدائي لا يعرف صانع القرار فيها سوى لغة العنف. كانت تجربة الغزو قاسية وفاصلة وشكلت بالنسبة لهذه الدول أكبر تحد سياسي معاصر وكشفت عن ضعفها الشديد بما في ذلك ضعف السعودية التي أكدت أنها كبقية الدول الصغيرة غير قادرة على الدفاع عن أراضيها وثرواتها الوطنية دون الحماية الخارجية العاجلة.[2]

بعد نهاية هذه الأزمة مع العراق، بدأت دول مجلس التعاون لدول الخليج تستخدم لغة معتدلة وسياسات التهدئة وتخفف من موقفها المتشدد بشكل جوهري تجاه صدام حسين لاحتواء أي أزمة مستقبلية معه، ولاسيما أن الأمم المتحدة كانت ترى أن صدام حسين كان مستمراً في تطوير وإخفاء أسلحة الدمار الشامل. الأمر الذي يعني أن قادة دول مجلس التعاون الخليجي كانت تدرك نوايا العراق جيداً، على الأقل على المدى القريب.[3]

---

1 - د. عبد الخالق عبد الله: " النظام الإقليمي الخليجي "، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت ١٩٩٨، ص ١٦٠.

2 - نفس المرجع، ص ١٦٠.

3 - انظر: **« Saudi Prince Seeks End to Iraq Sanctions », International Herald Tribune, Dec. 14, 1995, p 2.**

إذا اختارت دول مجلس التعاون الخليجي أن تخفف موقفها المتشدد آنذاك، فمن المؤكد أن ذلك سوف يكون مصدراً للاحتكاك مع الولايات المتحدة الأمريكية التي لن تقبل أي تطبيع للعلاقات مع العراق ما دام صدام حسين في السلطة[١].

إن اللغة المتطرفة التي كان يستخدمها صدام حسين ومغامراته العسكرية التي كان يقوم بها من وقت لآخر، بالإضافة إلى تزايد الوجود العسكري الأمريكي، كل ذلك كان يعمل على استمرار تشويه النصر العسكري للتحالف "عاصفة الصحراء " من الناحية السياسية في منطقة الخليج على نطاق مكثف وباهظ التكاليف.[٢]

من ناحية أخرى، وبعد أن حولت الولايات المتحدة صورة صدام إلى شيطان، فإنها في هذه الحالة ليست في وضع يسمح لها بإقامة علاقات سياسية سليمة – ناهيك عن إقامة علاقات ودية – مع حكومة صدام التي أصبح بقاؤها في السلطة يسبب حرجاً للولايات المتحدة. وهكذا يمكن القول بأن سياسة الولايات المتحدة الأمريكية المتعلقة بأمن الخليج كانت وما زالت رهينة الأسلوب الذي كانت تتبعه إدارة الرئيس بوش الأب قبل اندلاع الصراع مع العراق.[٣]

إثر انهيار الاتحاد السوفياتي وانتهاء الحرب الباردة بين القطبين الرئيسيين سنة ١٩٩١، ومنذ أن أخذت الولايات المتحدة المسار العالمي لوحدها وأخذت على عاتقها دور الدولة الضامنة للأمن في منطقة الخليج، بدلاً من بريطانيا في الستينات والسبعينات، حاولت أمريكا أن تحافظ على استقرار المنطقة، من خلال المحافظة على توازن تقريبي في القوة العسكرية بين أقوى دولتين في الخليج، وهما العراق وإيران، بالإضافة إلى مجموعة أخرى من السياسات المساعدة لتحقيق أهدافها. وهذا معناه أنها كانت تسعى أولا إلى دعم النظام الملكي في إيران ضد النظام الاشتراكي المعادي للغرب في العراق.

---

1 - انظر:

Georgie Aune Geyer, « Gulf War and a Gap of Unfinished Victory », Washington Times, January 17 th, 1996, p 11.

2 - انظر: **Air Force Times, October 1995 (spingfield VI), p 23.**

3 - **" مجلس التعاون لدول الخليج العربية والولايات المتحدة الأمريكية "، ورقة عمل قدمت في كتاب " أمن الخليج في القرن الحادي والعشرين "، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ١٩٩٨، ص ٩٣.**

ولكن حساباتها الأمنية تغيرت تغيراً جذرياً مع سقوط الشاه وظهور النظام الثوري.[1] ونعرف ما آلت إليه الأوضاع وبالتوترات بين طهران وواشنطن منذ أزمة حجز الرعايا الدبلوماسيين الأمريكيين في إيران إلى تصنيف إيران في خانة " محور الشر".

وأثناء الحرب العراقية ـ الإيرانية، كانت الولايات المتحدة ودول مجلس التعاون الخليجي تؤيد العراق، بقصد إحباط محاولات الجمهورية الإسلامية الإيرانية للهيمنة على المنطقة، ليس لأن الولايات المتحدة ودول مجلس التعاون تقبل أن يفرض صدام حسين هيمنته على المنطقة، إذ أن تأييد الولايات المتحدة ودول الخليج العربية للعراق كان في الواقع تحالفاً نظرياً ضمنياً وتكتيكياً لخدمة مصالح استراتيجية أكبر في المنطقة، ضد الثورة الإسلامية الإيرانية.

"فلم يكن ذلك الوضع يختلف عن موقف الدول الأعضاء في ائتلاف "العالم الحر" التي أذعنت لهيمنة الزعامة الأمريكية ليس حباً بالولايات المتحدة الأمريكية، وإنما كراهية للاتحاد السوفياتي السابق"، يقول جوزيف موينهان.[2] ليضيف قائلاً: "ونظراً لأن هذه الائتلافات بطبيعتها ائتلافات مؤقتة، فمن المهم أن نتساءل عن الظروف التي يمكن أن يتغير فيها ولاء أطراف التحالف المعادي لصدام حسين، والذي نجح في إخراجه من الكويت – بما فيهم الولايات المتحدة...

ويوضح نفس الكاتب في دراسة أخرى بأنه مهما كان الأمر، ونظراً لاحتواء نفس المواقف وتقارب الآراء التكتيكية بين دول مجلس التعاون والولايات المتحدة الأمريكية، كان كل من الأطراف الأعداء لصدام، ولا سيما الولايات المتحدة يسعى لتحسين علاقاته مع العراق، مرة أخرى، خاصة إذا خرج صدام من مسرح الأحداث، باعتبار أن العراق قوة إقليمية مهمة جداً للولايات المتحدة بالخصوص نظراً لمصالحها النفطية والاستراتيجية، بحيث لا تستطيع أن تتجاهل قيمته المادية والاستراتيجية ولا

---

1 - نفس المرجع، ص ٩٢.

2 - **Joseph Moynihan : « Information Warfare : Concepts, Boundaries and Employment Strategies », the Emirates Occasional papers, n° 07, 1997 .**
مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية

تستطيع الاستمرار في التعامل مع هذه القوة بأسلوب "الاحتواء" إلى ما لا نهاية، وإن اقتضى الأمر التخطيط للإطاحة بصدام لتصفية حسابه فيما بعد.[1]

كما أن الوضع آنذاك للسياسات الإيرانية كان يوحي بأن هناك احتمالاً قوياً أن تتطلع الولايات المتحدة في المستقبل إلى " كبح جماح الأطماع الإيرانية، عبر إقامة علاقات أفضل مع العراق "،[2] لا سيما بواسطة الشركات النفطية متعددة الجنسيات والشركات الأخرى التي تمركزت أكثر فأكثر من أجل أخذ جل الصفقات لمشاريع إعادة الإعمار وتشييد البنى التحتية التي دمرت من جراء الحرب.

ويقول جوزيف مونهان في هذا الشأن وكأنه تنبأ باحتلال العراق وتغيير قيادته بسلطة خاضعة للقوة الأمريكية مثلها مثل قادة دول مجلس التعاون، قائلاً :

" إذا ما أراد الشعب العراقي تغيير نظام صدام لتحل محله حكومة أخرى أقل ولعاً بأسلحة الدمار الشامل، وأكثر استعداداً لحل المنازعات من خلال التشاور مع دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية والولايات المتحدة، عندئذ يمكن، بل ومن المرجح، أن يظهر قدر أكبر من المرونة في السياسة الأمنية الأمريكية ".[3]

كيف كان إذن من الممكن التعامل مع الأزمات في منطقة غنية بالنفط مثل منطقة الخليج ؟ وما كان الدور الذي كان على مجلس التعاون الخليجي أن يلعبه في ظل السيطرة الأمريكية بعد سحب قوات صدام من الكويت ووضع بلده تحت الحصار التام؟

بعد أزمة الخليج الثانية، اختلف الوضع تماماً وبرزت سياسة أمريكية نشطة وجديدة ومختلفة عن الأسلوب الحذر وغير المباشر الذي اتبع في السبعينات والثمانينات. فالسياسة الأمريكية تنطلق من الاعتقاد بأن للولايات المتحدة الآن حقوق سيادية في المنطقة الخليجية تتجاوز مجرد المصالح الحيوية "، يضيف مونهان.

---

1 - وذلك فعلاً ما حصل بعد احتلال العراق في مارس ٢٠٠٣.، بعد تخطيط مستمر لاحتواء الوضع استراتيجياً والإطاحة بالرئيس العراقي، وضرب ميثاق الأمم المتحدة عرض الحائط.

2 - انظر:

Phebe Marr, « US – GCC security relations : Differing Thread Perceptions, Strategic Forum, n° 39, August 1995 – Washington, D. C (National Defense University)

3 - وكان ذلك في ورقة قدمها لمركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، المرجع السابق، ص ٩٣.

عند رسم السياسة الأمريكية المتعلقة بأمن الخليج للتعامل مع الأزمات، فإن واضعي هذه السياسة يدرجون في تخطيطهم العناصر اللازمة للتعامل مع الأزمات التي قد تصل إلى حد "الاحتمالات الطارئة الإقليمية الكبرى "، أي الأحداث التي تأخذ تقريباً حجم الغزو العراقي لدولة الكويت : وتتطلب التعامل معها بالحجم نفسه لعملية " عاصفة الصحراء " التي تم خلالها نشر أكثر من ٥٠٠ ألف عسكري أمريكي في المنطقة، إذ أن الاستجابة للتعامل مع الأزمات في منطقة الخليج يهدف إلى إعداد القوات العسكرية الأمريكية وتزويدها بالمعدات للتعامل مع الحرب التقليدية الشديدة التركيز في المنطقة.[1]

من بين الانتقادات المهمة التي تتعرض لها سياسة التعامل مع الاحتمالات الطارئة الإقليمية الكبرى، أنها تخضع لقيود في التعامل مع الأزمات الأقل أهمية، ولا تتمتع بالفاعلية الكافية في مواجهة الصراعات التي تصل إلى مستوى الحرب، وكذلك مع ما يسمى بالإرهاب وأنشطة الحروب السياسية. ويمكن القول بأن احتمال حدوث الأزمات الأقل خطورة أو حدوثها بالفعل على شكل عنف سياسي لا يعرف مصدره، قد يشتد بسبب استمرار الوجود العسكري الأمريكي في الخليج بصورة مكثفة...[2]

إذا افترضنا أن هناك ضرورة للاحتفاظ بالوجود الاستعدادي السريع في منطقة الخليج على المدى البعيد، فإن أكبر تحد أمام المخططين العسكريين الأمريكيين سوف يكون الإبقاء على توازن بين هدفين، يبدو أنهما متعارضان إلى حد ما: وهما ردع الأزمات الإقليمية الكبرى من خلال عمليات الوجود الاستعدادي العسكري السريع، وتجنب ما يؤدي إلى أية أزمات محدودة بسبب شدة وضوح هذا الوجود للقوات العسكرية الأمريكية.

إن العلاقات الأمنية الناجمة عن حرب الخليج الثانية بين الولايات المتحدة الأمريكية ودول مجلس التعاون الخليجي تخدم في الحقيقة ثلاث مصالح مهمة ومتشابكة من وجهة

---

1 - المرجع السابق، ص ١٠٣.

2 - نفس المرجع، ص ١٠٣.

النظر الأمريكية، وهي القوة الراعية للأمن في المنطقة خوفاً من أي تهديد خارجي،[1] وهي حسب الكاتب موينهان:

١ - استمرار الحصول على الموارد النفطية لمنطقة الخليج بدون توقف.

٢ - إيجاد قاعدة عسكرية للعمليات في المنطقة، تحسباً لقيام أي خصم معارض لعملية السلام في الشرق الأوسط بشن العدوان على أي شريك في هذه العملية.

٣ - ومنع إيران والعراق من تحقيق السيطرة العسكرية والسياسية في هذه المنطقة المهمة من الناحية الاستراتيجية.

إن درجة التقاء المصالح القومية لكل من الولايات المتحدة ودول مجلس التعاون الخليجي هي التي تحدد طبيعة العلاقة الأمنية في الحاضر والمستقبل.

ويرى نفس المحلل أنه إذا عاد العراق أو إيران إلى الظهور كخصم عسكري على المدى البعيد، فعندئذ سوف يكون على الولايات المتحدة أن تلتزم بالبقاء طويلاً في منطقة الخليج، وسيكون ملزماً على دول مجلس التعاون أن تقبل هذا الوجود العسكري لمصلحة الطرفين. ويلاحظ أن احتمال استمرار علاقة عدائية طويلة المدى مع إيران يفوق احتمال استمرار مثلها مع العراق. فالولايات المتحدة ترى أن نزاعها مع العراق بعد حرب الخليج الثانية هو نزاع مع رئيسها. وإذا تغير النظام وجيء برئيس يخدم المصالح الأمريكية، فلا داعي للبقاء طويلاً هناك مع ربطه علاقة ولاء ومصالح. لذلك فإن حاجة واشنطن إلى " كبح جماح إيران " قد تدعوها على الأقل إلى استمالة أي زعيم يخلف صدام حسين ويبدي استعداداً للتفاوض بحسن النية، وذلك إن لم تحاول الاتفاق معه.[2]

بصفة أخرى، فإن الروابط الاجتماعية والثقافية بين مواطني دول مجلس التعاون والمواطنين الأمريكيين محدودة نسبياً، فإن أي تغيير في العلاقات الأمنية سوف يحدث بسرعة نسبية، رداً على أي تغيير في المصالح القائمة بين الطرفين، أي أنه إذا انخفضت

---

1 - **مفهوم التهديد الخارجي هنا هو بالدرجة الأولى القوتان الإقليميتان اللتان صنفتهما واشنطن في " محور الشر " أي العراق وإيران، ثم التهديد السوفياتي آنذاك أو أي خطر من دولة أخرى لا تدخل في إطار النفوذ الأمريكي.**

2 - **المرجع السابق، ص ١٠٦. انظر كذلك :**

Gary Sick : « Iran, the Adolescent Revolution », Journal of International affairs, vol 49, n° 1, summer 1995, pp 145 – ١66.

أهمية نفط منطقة الخليج بالنسبة للولايات المتحدة ــ وهـي صـاحبة المصلحة الأولى هنـاك – فسوف تعمد واشنطن مع مرور الوقت إلى إعـادة تقـويم سياسـتها الأمنيـة الخاصـة بـأمن الخليج، وهو ما سيحدث أيضاً إذا رأت دول مجلس التعاون أن أضرار الوجود العسكري الأمريكي المكثف في أراضيها تفوق منافعه[1].

في حقيقـة الأمـر، يـرى عبـد الخـالق عبـد اللّه أن الولايـات المتحـدة هـي الـتي خاضـت المعركة ضد العراق وهي التي انتصرت في الحـرب وهـي الـتي ينبغـي أن تجـني كـل ثمـار انتصارها الباهر. وعليه فإنها سوف تقوم بكل ما ينبغي القيـام بـه مـن أجـل الحفـاظ علـى مـصالحها وتعزيـز نفوذهـا بـشكل مـستقل ودون الحاجـة للرجـوع إلى أي طـرف إقليمـي أو دولي وبأقل قدر من الاعتبار لدول مجلس التعـاون الخليجـي بمـا في ذلـك الـدول الـصديقة. إن الولايـات المتحـدة تتـصرف الآن وكـأن لهـا الحـق في إدارة شـؤون هـذا النظـام وبالتـالي التأثير في قضاياه وتحديد أولوياته بما يتناسب مع حقيقـة أنهـا هـي اليـوم القـوة الحاكمـة والمهيمنـة في النظـام الإقليمـي الخليجـي كمـا هـو الـشأن في كـل أنحـاء النظـام العـالمي الجديد.[2]

إن السياسة الأمريكية الراهنة لها نفس السمات الإمبريالية والتدخلية الـتي كانـت تميز السياسة البريطانية الاستعمارية قبل الانسحاب البريطاني عام ١٩٧١. قبل عام ١٩٧١ كانت بريطانيا هـي القوة العظمى وهـي التي تدير الأمـن وتحمـي الـدول وتقـرر الـسياسات وتفرض الوقائع بما يتناسب مـع اعتباراتهـا الإمبريالية. كـذلك الولايـات المتحـدة هـي الآن القـوة العظمـى الـتي تـدير الأمـن وتملـي الـسياسات الداخليـة والخارجيـة علـى دول مجلـس التعاون الخليجي ويبدو أنها ستظل كذلك لفترة طويلة قادمة.[3]

لقد بات حتمياً أن الوضع صار مفروضاً على دول مجلس التعـاون الخليجـي في تـسيير أمورهـا بالنيابة عـن القـوة العظمـى الموجـودة في الـساحة أي الولايـات المتحـدة الأمريكيـة، فليست هنـاك سياسـة خليجيـة مـستقلة لتسوية الأزمـات بـدون رعايـة البيـت الأبـيض الـذي يعتبر مـن جهتـه أن سياسـة الـنفط والطاقـة مـن صـنع الـسياسة الخارجيـة الأمريكيـة ولـو

1 - نفس المرجع، ص ١٠٥.

2 - د. عبد الخالق عبد الله: " النظام الإقليمي الخليجي "، المرجع السابق، ص ١٦٢.

3 - نفس المرجع، ص ١٦٢.

كانت مسيرة من طرف الشركات النفطية العظمى التابعة لها، ولا ندري من يحكم من في الولايات المتحدة لمّا يتعلق الأمر بمسألة الطاقة إذ أن معظم الحكام الأمريكيين لهم صلة مع النفط.

إن النتيجة الحاسمة لغزو العراق للكويت هي أمركة النظام الإقليمي الخليجي وعودة الأوضاع السياسية فيه إلى ما كانت عليه قبل عام ١٩٧١.[١] لقد فقدت دول هذا النظام بسبب هذا الغزو وبسبب الحرب العراقية الإيرانية بل وبسبب صراعاتها وخلافاتها الدائمة والمتجددة التي لا تنتهي. سيطرتها على شؤونها وسلمت إدارة هذا النظام للقوى الأجنبية. هذه الدول هي الآن أمام حقيقة أن أمنها ومصيرها ومستقبلها وبقاءها واستمرارها، كلها قد أصبحت قضايا خارجة عن سيطرتهم المباشرة ويتم تقريرها من قبل القوى الخارجية، وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية التي أصبح نفوذها قائماً في كل مجال وفي كل زاوية.[٢]

وكما أكدت أحداث وتطورات السنوات الماضية، فإن على هذه الدول أن تتعامل مع حقيقة أن حالة التوتر والصراع وعدم الاستقرار هي الحالة السائدة وهي القاعدة الحاكمة والسمة السياسية البارزة في حين أن الأمن والاستقرار والتعايش السلمي بين دول الخليج هو الاستثناء، لأن علاقة هذا النظام الإقليمي هي علاقة إجبارية ومقيدة مع مصالح الغرب ولأنها منطقة حيوية استراتيجية، غنية بثرواتها التي تخدم في الحقيقة تنمية الغرب وتطوير تكنولوجيته، لأن الخليج العربي " هو اليوم وبكل المعايير والمقاييس السياسية والعسكرية والاستراتيجية خليج أمريكي، ويبدو أنه سيظل كذلك حتى آخر قطرة نفط ".[٣]

إن هذه الدول تواجه اليوم مجموعة متداخلة من التساؤلات القلقة والمصيرية المتعلقة بالأسباب العميقة والعوامل التاريخية والمعاصرة التي أدت إلى اندلاع الحرب العراقية

---

1 - **قد يدخل هذا السيناريو في التخطيط الأمريكي لتصفية حسابات دول الخليج بعد قرارها لحظر النفط المفروض على الغرب في حرب رمضان (١٩٧٣)، أي الأخذ بالثأر على هذه البلدان اليوم.**

2 - **د. عبد الخالق عبد الله، نفس المصدر، ص ١٦٢.**

3 - **بدر الدين عباس الخصوصي " اهتمام الولايات المتحدة ببترول الخليج العربي "، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، العدد ٣١، يوليو ١٩٨٢.**

الإيرانية وقيام العراق بغزو الكويت والتي أدت إلى استمرار الاضطرابات والنزاعات والتدخلات الأجنبية في منطقة الخليج.

أخيرا، السؤال والتحدي الرئيسي الآن هو: هل تمكنت دول الخليج من إنهاء خلافاتها واحتواء أزماتها ؟ وهل ستتمكن هذه الدول من إيجاد معادلة أمنية معقولة ومقبولة تمنع تكرار وتجدد التوترات والصراعات الدامية فيما بينها، والتي جلبت ما فيه الكفاية من الخسائر البشرية والاقتصادية والتنموية لسنوات عديدة ؟ هل ستنتهي الحروب في دول الخليج ؟ وهل ستشهد هذه المنطقة المزيد من التوترات والصراعات أم ستعيش يوماً ما فترة من الهدوء والاستقرار ؟

الجواب هو التطور الأخير الذي طرأ مع احتلال العراق بأكمله من قبل الولايات المتحدة، مع ما تمليه السياسة الأمريكية من أجل الحفاظ على مصالحها في المنطقة. ولعل هذا أحسن جواب على كل هذه التساؤلات، ذنب هذه المنطقة ستبقى هكذا متوترة ما دامت غنية بالذهب الأسود إلى آخر يوم تنضب فيه هذه الخيرات الطاقوية.

المطلب الثالث: تفاعل بين قوى السوق والسياسة

في بداية التسعينات من القرن الماضي شكل انهيار الاتحاد السوفياتي وخروجه من الواجهة الدولية كقوة عظمى رئيسية وموازية للقطب الغربي الرأسمالي وعلى رأسه الولايات المتحدة الأمريكية، فرصة ثمينة لا مثيل لها للعالم الغربي. وقد كنا لاحظنا كيف تصرفت الولايات المتحدة أثناء حرب الخليج الأولى، والثانية (عاصفة الصحراء) حيث كانت لها الأيادي مطلقة لفرض القوة والتدخل " لتحرير الكويت " من قبضة العراق، وبالتالي فرض هيمنتها كاملة، تجاه تسيير الأزمات في منطقة الخليج بدون منافس. وهكذا، برز العملاق الأمريكي كقوة أحادية لا منافس لها على الإطلاق، سواء في الساحة الخليجية، ساحة الثروة النفطية، أو على الساحة الدولية، تملك خيار السيطرة والسيادة على كل شيء بداية من الاقتصاد والسياسة مروراً بالتجارة والوسائل المعلوماتية والتكنولوجية بمختلف أنواعها، والبنوك وغيرها من مقومات السيادة والسيطرة على العالم. فاستطاعت في ظرف فترة زمنية قصيرة أن تصبح القوة الدولية العظمى وأن تطوق العالم بطوق يصعب الإفلات منه ببساطة، وخاصة في مناطق ذات

نفوذ يتعلق بمصالحها التجارية والاستراتيجية والسياسية مثل منطقة الخليج والشرق الأوسط، بما في ذلك الحفاظ على أمن إسرائيل الحليف بالدرجة الأولى لواشنطن.

وقد وصف وزير الخارجية الفرنسي السابق هوبر فيدرين (VEDRINE Hubert) الولايات المتحدة بأنها " قد أصبحت قوة عالمية تجاوزت مكانتها مصطلح القوى العظمى لتمتد على الاقتصاد، والعملة، والمجالات العسكرية، وطراز الحياة، واللغة، والمنتجات الثقافية الكبرى التي تغرق العالم، وتشكل الفكر، وتفتن حتى أعداء الولايات المتحدة بجاذبية آسرة. وأصبحت كثير من دول العالم تعتمد عليها في رعاية مصالحها السياسية والاقتصادية والعسكرية، لدرجة أن الكثير يجادل بأن العولمة ليست سوى قناع أمريكي لغزو الأرض والمحيط والسماء، فوصفتها مجلة ديرسبيغل (Der Spiegel) الألمانية ـ أي العولمة ـ بأنها نوع من الأصنام والأيقونات الأمريكية الآخذة في تشكيل العالم، من كاتمندو إلى كينشاسا، ومن القاهرة إلى كاركاس، فالعولمة ترتدي لافتة كتب عليها: " صنع في الولايات المتحدة الأمريكية " (Made in USA).[1]

ولكن كما هو معروف فإن القوة ثمنها باهظ، وللسيطرة ضريبة لابد من دفعها للاستمرار والبقاء. فإذا أرادت الولايات المتحدة الأمريكية الاستمرار والبقاء كقوة منفردة وأحادية في عالم أصبحت فيه السيطرة استراتيجية صعبة للغاية في ظل صغر المساحة الدولية بفعل التكنولوجيا والمعلومات وغزو الفضاء والعولمة، فلا بد لها من أن توازن قوتها ما بين رغبات الداخل وطموحات الخارج. وببساطة أن تصبح هي نفسها الهواء الذي لابد أن تتنفسه الأحياء البشرية، أي أن تعيد رسم الجغرافيا والديموغرافيا وجميع الأيديولوجيات بشكل يلائم مساحة خريطتها الجديدة.

رغم ذلك، فإن العديد من استطلاعات الرأي تؤكد أن نصف الجمهور الأمريكي يعتقد أن أمريكا آخذة في التقلص من قوتها ونفوذها، أو التراجع إلى الوراء وإعادة رسم سياستها الاقتصادية والاندماج مع الدول الأخرى من أجل خلق توازن اقتصادي ما بين قيمة الاستهلاك ومستوى الصادرات وبالتالي تزايد حاجتها إلى الآخرين. ومن هذا المنطلق

---

1 - **وليام دروزدياك: " حتى الحلفاء تسخطهم سيطرة الولايات المتحدة "، الواشنطن بوست، عدد ٤ نوفمبر ١٩٩٧.**

فـإن الولايـات المتحـدة الأمريكيـة لـن تـستطيع مـن خـلال تراجـع القـدرة الاقتـصادية والعسكرية والإيديولوجية بأن تسيطر فعلياً وإلى الأبد، على عالم أصبح شديد الاتساع، كـثير الـسكان، متعلمـاً وديمقراطيـاً، وأصـبح تجـاوز العقبـات الحقيقيـة أمـام الهيمنـة الأمريكية المتمثلة بروسيا وأوروبا، واليابان، هدفاً صعب المنال لأنه ذو حجم كبير. ومن أجل ذلك على الولايات المتحدة الأمريكية أن تتفاوض مع هؤلاء، وأن تتراجع أمامهم أحياناً، وأن تجد حلاً حقيقياً أو خيالياً لتبعيتها الاقتصادية التي تقض مضجعها.[1]

فهذه القـوة الـتي نـتكلم عنهـا هـي قـوة توربينيـة لابـد لهـا مـن طاقـة ودمـاء تـضخ في عروقها كي تتجدد بها الحياة وتبدأ في التحرك والنشاط وبالتالي الاستمرار. فإن قدرة المـرء علـى الحـصول علـى النتـائج المرغوبـة مـن عناصـر الـسكان، والإقليم الجغـرافي، والموارد الطبيعية، والقوة الاقتصادية، والقوة العسكرية، والاستقرار السياسي. فالقوة بهذا المفهوم تعني الإمساك بالأوراق الرابحة في اللعبة الدولية، فإذا أظهرت أوراقاً قوية، فإن من المحتمل أن يطوي الآخرون ما بأيديهم من أوراق.[2]

إن طبيعة الحياة الاقتصادية في الولايات المتحدة الأمريكية تختلف اختلافاً كلياً عـن مثيلاتهـا في الـدول الـصناعية الكـبرى، مـن حيـث الاسـتهلاك المحلـي للطاقـة ومـستلزمات الحيـاة اليوميـة. لهـذا فهـي لا تـستطيع أن تعتمـد علـى نـشاطاتها الاقتـصادية فقـط، بـل هـي في حاجـة ماسـة إلى المساعدات الخارجيـة مـن أجـل الحفـاظ علـى مـستوى استهلاكها كما سلف ذكره. فهي بحاجة إلى ١،٥ مليار دولار يومياً لتغطية العجز في ميزانهـا التجـاري الـذي وصـل إلى ٤،٥ مليـار دولار في عـام ٢٠٠١. فـإذا قـدرنا حجـم العجـز التجاري الأمريكي بالنسبة إلى الإنتاج الأمريكـي الخـام مـن المواد المصنعة فقـط، فإننـا نحصل على نتيجة مذهلة تفيد بأن الولايات المتحدة تعتمد على صادرات غير أمريكية في تغطيتها لمستوردات تبلغ ١٠% من استهلاكها الصناعي، وقد كان هذا العجز الصناعي

---

1 - **إمانويل تود: " ما بعد الإمبراطورية – دراسة في تفكك النظام الأمريكي – ترجمة محمد زكريا إسماعيل، دار الساقي، بيروت، ط ١، ٢٠٠٣، ص ٤٥.**

2 - **جوزف، س، ناي: " مفارقة القوة الأمريكية، ترجمة د. محمد توفيق البحيري، ط ١ / ٢٠٠٣، ص ٣١ – ٣٢.**

٥% فقط في عام ١٩٥٥. ويجب أن نتصور أن العجز يتركز على إنتاج السلع ذات التقنية العالية وليس ذات التقنية المتدنية.[1]

ولكن يبقى أن نشاهد سنة بعد سنة تراجع تقدم أمريكا في جميع المجالات بما في ذلك الصناعة التي تحتل فيها مراكز الزعامة في العالم، فسرعة العجز الصناعي الأمريكي تشكل واحداً من الجوانب المثيرة للاهتمام في العملية التجارية الآن. على سبيل المثال، فعشية الركود الاقتصادي عام ١٩٢٩، كان الإنتاج الصناعي الأمريكي يساوي ٤٤,٥% من الإنتاج العالمي مقابل ١١,٦% لألمانيا، ٩,٣% لإنجلترا و٧% لفرنسا و٤,٦% للاتحاد السوفياتي. وقد أصبح الإنتاج الأمريكي بعد أكثر من سبعين سنة أقل بقليل من إنتاج الاتحاد الأوروبي أو أعلى بقليل من إنتاج اليابان، ولم يعوض هذا الركود في القوة الاقتصادية، نشاطات الشركات متعددة الجنسيات (أمريكية الأصل). فمنذ ١٩٩٨ صارت الأرباح التي تحولها إلى أمريكا أقل من الأرباح التي تحولها الشركات الأجنبية العاملة في أمريكا إلى بلدانها الأصلية.[2]

ويشير محمد بن سعيد الفطيسي[3] أنه من هذا المنطلق، يتضح أن الولايات المتحدة تعاني كثيراً من انخفاض في ميزانها التجاري بسبب عوامل اقتصادية وسياسية وطبيعية كان أهمها على الإطلاق:

أ - تراجع قيمة الصادرات أمام الاستهلاك المحلي الكبير في السنوات الأخيرة، والعجز السنوي المتواصل عن تغطية داخل الخلل الاقتصادي، مما يسبب للعديد من المخططين الاقتصاديين وأصحاب القرار في البيت الأبيض والشركات الكبرى قلقاً مخيفاً لابد من إيجاد حل منطقي وسريع وإيقافه قبل أن يتفاقم.

ب - زيادة استهلاكها المحلي من النفط ومشتقاته والذي يعتبر أهم عنصر من عناصر تحريك عجلة الاقتصاد والتنمية وخصوصاً إذا ما علمنا أن الولايات المتحدة الأمريكية تعتمد لسد ذلك العجز على دول أخرى لاسيما في مجال النفط الخام، والذي

---

1 ـ إيمانويل تود: " ما بعد الإمبراطورية "، مرجع سابق، ص ٨٨.

2 - إيمانويل تود، نفس المرجع، ص ٨٨.

3 - محمد سعيد الفطيسي: " الإمبراطورية الأمريكية واستراتيجية السيطرة على النفط "، الحوار المتمدن، العدد ١٩٢١ (٢٠ / ٠٥ / ٢٠٠٥).

تعتمد عليه بشكل رئيسي لصناعتها الكبرى. مما سيتسبب في تراجع قوة الولايات المتحدة الأمريكية الاقتصادية والتجارية وبالتالي تراجعاً في قوتها الصلبة وسيادتها العالمية. فقد كشفت إحدى هذه الدراسات ارتفاع نسبة التبعية الأمريكية للنفط الأجنبي إلى ما يعادل ٥٢% عام ٢٠٠١ وتوقع بنسبة ٥٦% مقارنة بحجم الاستهلاك الحالي ليرتفع من ١٠,٤ ملايين برميل في الوقت الراهن وإلى ١٦,٧ مليون برميل بحلول عام ٢٠٢٠.[1]

جـ ــ أحداث الحادي عشر من سبتمبر وما تبعها من حرب الولايات المتحدة الأمريكية على أفغانستان والعراق. فأفغانستان لوحدها كلفت ميزانية الدفاع الأمريكية حسب إحصائيات قريبة، حوالي ٢٠ مليار دولار أمريكي وهو رقم لا يمكن تخيله مطلقاً. ولم تكن العراق بأقل من ذلك على مستوى تلك الأرقام حيث أبلغت وزارة الدفاع الأمريكية البيت الأبيض بأن تكلفة ضرب العراق وإلحاق الهزيمة به واحتلاله لمدة ستة أشهر فقط تكلف نحو ٨٥ مليار دولار. مع العلم أن الرئيس بوش الابن طلب من الكونغرس تخصيص ٩٥ مليار دولار لمواجهة تكاليف هذه الحرب. أضف على ذلك أن الولايات المتحدة سيكون عليها أن تحمل تكلفة تقديم منح ومساعدات للدول التي تقدم لها تسهيلات في الحرب ضد العراق.[2]

ومن هنا ندرك أن الولايات المتحدة الأمريكية مقبلة على أزمة اقتصادية، وخصوصاً في مجال استهلاكها للنفط الخام ومشتقاته، وستعاني كثيراً من تفاقم العجز في ميزانها الاقتصادي والتجاري، مما سيترتب عليه مشاكل لا حصر لها على صعيد الحياة الاقتصادية والاجتماعية للشعب الأمريكي الذي تسبب ذلك العجز في انخفاض مستوى دخله الفردي بسبب ارتفاع نسبة الضرائب الأمريكية على السلع والبضائع وغيرها من مستلزمات الحياة اليومية والتي بلغت على سبيل المثال بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر والحرب على أفغانستان ما يقارب ١,٣٥ تريليون دولار محسوبة على مدى عشر سنوات من العام ٢٠٠١.[3]

---

1 - **محمد بن سعيد الفطيسي. A1 & A 10** www.arabrenewal.com/index.php .

2 - www.taarafu.islamonline.net/arabic/in_depth/iraq_maps/2003article02 .shtml

3 - **المرجع السابق.**

وكأني بالمحلل محمد بن سعيد الفطيسي تنبّأ بالأزمة المالية والركود الاقتصادي الذي عرفته الو. م. أ إثر الصدمات القاضية التي توالت على البلاد ابتداء من صيف ٢٠٠٨ نجم عنها أوخم العواقب مع مسلسل الخسائر والإفلاس والفضائح المالية للبنوك والمؤسسات الاقتصادية والعقارية، والبرصاتية والخدمية، نتيجة لهذه الحروب التي شنها الرئيس بوش الابن بسياسته الفاشلة وقد نتطرق لهذا كله في ما بعد.

كما وقد تفشت ظاهرة الطبقية بين أفراد المجتمع الأمريكي بشكل واضح وفاضح لدولة العدالة والمساواة الاجتماعية وذلك بسبب اللامساواة في المعيشة بين أفراد المجتمع الأمريكي، كارتفاع حصة طبقة الأغنياء الذين لا يشكلون سوى نسبته ٢٠% من السكان وانخفاض في مستوى حصة الباقين، مما اضطر العديد من أفراد الشعب الأمريكي إلى التظاهر لإبراز مدى استيائهم من الحالة الاقتصادية والوضع المعيشي المتردي الذي آلت إليه البلاد، كما وارتفعت نسبة البطالة والفقر بشكل سريع ومخيف. وحتى ندرك أهمية النفط للولايات المتحدة، فإن إجمالي الاحتياطيات الأمريكية من النفط لا يتجاوز ٢١ مليار برميل في الوقت الراهن، في حين يبلغ الاستهلاك الأمريكي الصافي نحو ١٧,٥ مليون برميل يومياً. وهذا يعني أن كل الاحتياطيات الأمريكية من النفط يمكن أن تنفد خلال ما لا يقل عن ثلاثة أعوام ونصف، فقط، لو اعتمدت الولايات المتحدة على نفطها بالكامل، لكنها تعتمد على استيراد نفط الآخرين بدلاً من الاستنفاد السريع لاحتياطياتها النفطية.

وقد بلغت الواردات النفطية الصافية للولايات المتحدة نحو ١٠,٨ ملايين برميل يومياً منذ عام ٢٠٠١، في حين يدور حجم الإنتاج الأمريكي من النفط حول مستوى ٦,٥ ملايين برميل يومياً ليصل إلى ٧,٥ ملايين سنة ٢٠٠٧، فيما بلغ حجم استيراد النفط في نفس السنة ١٢,٥ مليون برميل والاستهلاك الكلي إلى ما لا يقل عن ٢٠ مليون برميل وهو دائماً في ازدياد متواصل. وحتى في ظل هذا المستوى من الإنتاج، فإن الاحتياطيات الأمريكية سوف تنتهي بعد ما لا يقل عن عشرة أعوام، لتصبح الولايات المتحدة معتمدة على استيراد النفط بشكل كامل. وفي الوقت الراهن فإن زيادة سعر برميل النفط بدولار واحد يعني زيادة المدفوعات الأمريكية عن الواردات النفطية الصافية بمقدار ٤ مليارات دولار سنوياً. أما عندما ينفد الاحتياطي الأمريكي من النفط، فإن ارتفاع سعر برميل النفط بمقدار

دولار واحـد سـيعني زيـادة المـدفوعات الأمريـكيـة عـن الـواردات النفطيـة بـأكثر مـن ٦ مليارات دولار في العام.[1]

وكانت قيمة الـواردات النفطيـة الأمريكيـة مـن النفط قد ارتفعت مـن ٥٠,٣ مليـار دولار في عام ١٩٩٨ في ظل سعر بلغ ١٢,٣ دولار للبرميل في المتوسط، إلى ٦٧,٢ مليـار دولار في عام ١٩٩٩ في ظل سعر بلغ ١٧,٥ دولار للبرميل في المتوسط، ثم ارتفعت تلك المدفوعات إلى ١١٩,٣ مليـار دولار عـام ٢٠٠٠ عنـدما ارتفـع سـعر برميـل الـنفط في المتوسـط إلى ٢٧,٦ دولار، ثم بلغت نحو ٨٦ مليار دولار عام ٢٠٠١ حيث كان سعر النفط يساوي ٢٨ دولاراً، أي أن الزيـادة في قيمـة الـواردات الأمريكيـة مـن الـنفط في مجمـوع أعـوام ١٩٩٩، ٢٠٠٠، ٢٠٠١ بلغت ١٢١,٦ مليـار دولار. ثـم بـدأ سـعر الـنفط في صـعوده المستمر منـذ تلـك الفـترة، خاصة بعد أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١ والحروب المعلنة ضد أفغانستان والعراق حيث وصـل سعره كالتالي:

ـ سنة ٢٠٠٢: ٢٨,٧ دولار.

ـ سنة ٢٠٠٣: ٣٠ دولاراً.

ـ مايو ٢٠٠٤: ٤٠ دولاراً.

ـ سبتمبر ٢٠٠٤: وصل إلى سقف ٥٠ دولاراً.

ـ يونيو ٢٠٠٥: ٦٠ دولاراً، آخر أغسطس ٢٠٠٥: العاصفة " كاترينـا تـضرب المنطقـة النفطية في الولايات المتحدة ليصعد سعر النفط إلى ٧٠ دولاراً.

ـ سبتمبر ٢٠٠٧: انهيار مستوى التخزين الأمريكي: ٨٠ دولاراً ـ أكتوبر: ٩٥ دولاراً ـ نوفمبر: ٩٩,٢٩ دولار.

ـ يناير ٢٠٠٨: وصل السعر إلى سقف ١٠٠ دولار، مـارس: ١١٣، ـ أبريل: ١١٥ ـ مـاي: ١٣٢ دولاراً.[2]

ـ يونيو ٢٠٠٨: وصل سعر البرميل إلى أعلى سقف عرفه التاريخ: ١٤٧ دولاراً.[1]

---

1 - انظر محمد بن سعيد الفطيسي، المرجع السابق.

2 - لمزيد من المعلومات، انظر:

Pétrole : Chronologie : quatre décennies d'ascension de prix du Baril, Nouvel Obs.com 21 . 05 . 2008.

المبحث الرابع

الشركات متعددة الجنسيات

وأدوارها في النظام الاقتصادي العالمي

قامت العديد من الدراسات الاقتصادية حول الشركات متعددة الجنسيات ودورها في النظام الاقتصادي العالمي أو دورها في ما يسمى بالعولمة، وأجمعت معظمها أن هذه الشركات تعد من العوامل الأساسية في ظهور العولمة، ومن أهم سمات الشركات متعددة الجنسيات تعد الأنشطة التي تشتغل فيها دون أدنى رابط بين المجتمعات المختلفة.

ويرجع السبب الرئيسي الذي دعا الشركات متعددة الجنسيات إلى تنويع نشاطها، هو أنها تستند إلى اعتبار اقتصادي مهم وهو تعويض الخسارة المحتملة في نشاط معين بأرباح تتحقق من أنشطة أخرى.

وكنا فيما سبق عرفنا هذه الشركات حيث يتغير ويتطور مفهومها بمرور الوقت، بحيث أن استراتيجيتها وقراراتها ذات طابع دولي وعالمي قد تأخذ صبغة حسب مفهوم النظام الاقتصادي العالمي أو العولمة، حيث أنها (أي الشركات) تتعدى القوميات، لأنها تتمتع بقدر كبير من حرية تحريك ونقل الموارد ومن ثم عناصر الإنتاج من رأس المال والعمل، فضلاً عن المزايا التقنية أي نقل التكنولوجيا بين الدول المختلفة وهي مستقلة في هذا المجال عن القوميات أو فوق القوميات (Supra National)، وبالتالي تساهم من خلال تأثيرها في بلورة خصائص وآليات النظام الاقتصادي العالمي.[٢]

لم يكن اهتمامنا في هذا المجال في إعادة تعريف مفهوم الش. م. ج ولكن إذا ما تمعّنا كثيراً في هذا المصطلح ونحن ندرسه من الجانب الاقتصادي الواسع في إطار النظام

---

1 - لمزيد من المعلومات، انظر بالتفصيل " التسلسل التاريخي للنفط " (كرونولوجيا) الذي أوردناه في آخر هذا البحث. كما خصصنا جزءاً كاملاً لموضوع الأسعار لمزيد من التفاصيل في هذا الشأن.

2 - د. كريم نعمة – كلية التجارة – جامعة فيليكوترنفو – بلغاريا (مجلة المغرب في النظام الدولي الإلكترونية) ٢٠ / ٠٣ / ٢٠٠٨.

الجديد أو العولمة، نرى أنه من الضروري أيضاً أن نلفت النظر بأن الش. م. ج هي كذلك الشركات العالمية النشاط والتي تعتبر في كل معانيها إحدى السمات الأساسية للنظام الاقتصادي العالمي الجديد. فهي تؤثر بقوة في الاقتصاد العالمي من خلال أنشطتها المختلفة. ويكفي الإشارة في هذا المجال إلى أن تلك الشركات العملاقة ذات الإمكانيات التمويلية الهائلة، تلعب دور القائد في الثورة العلمية التكنولوجية، وبالتالي فهي تعمق الاتجاه نحو العالمية أو عولمة الاقتصاد.[1]

وبما أننا في دراستنا هذه بصدد الحديث عن دور الش. م. ج في مجال النفط وتأثيرها في العلاقات الدولية، وتأكيداً لما سبق الحديث عنه في شأن الدور الاستراتيجي الهام لهذه الشركات، يجدر بنا أن نناقش الدور الفعال الذي تقوم به هذه الشركات في رسم السياسات العامة المتعلقة بتوفير الطاقة.

المطلب الأول: السياسات العامة المتعلقة بتوفير الطاقة

كنا قد ألمحنا في الفصل الثاني إلى أن الولايات المتحدة قد عرفت سيطرة الش. م. ج على صناعة النفط منذ نشأتها في أوائل النصف الأول من القرن الماضي. وقد تجسدت هذه السيطرة في شركة " أستاندرد أوهايو للبترول " التي تملكت ما يزيد على $\frac{1}{10}$ صناعة النفط في تلك الدولة آنذاك. وقد ساندت هذه الشركة سيطرتها على الصناعة النفطية، وهي في مهدها بالحصول على خصومات في أجور النقل من إدارة خطوط السكك الحديدية بواسطة شركة خاصة تأسست لهذا الغرض. وربما يكون تطور خطوط السكك الحديدية في الولايات المتحدة ونموها راجعاً إلى هذه الاتفاقات وهذه النشاطات التجارية. كذلك تملكت شركة ستاندرد خطوطاً للنقل عبر الأنابيب، مما أدى إلى تجنيد كل وسائل النقل في خدمة مادة النفط حديثة الاكتشاف، كما قامت الشركة ذاتها بعمليات تكرير وتوزيع وتسويق المنتجات الطاقوية المختلفة عبر العالم.

---

1 - انظر: د. كريم نعمة، مرجع سابق.

ومن ثم فقد تطورت بدرجة متسارعة ظاهرة سيطرة عدد قليل من الشركات على مختلف مراحل صناعة النفط في الولايات المتحدة الأمريكية، أشهرها ما كان يسمى "بالشقيقات السبع ".

نظراً لسمة التركز التي يتجه إليها النظام الاقتصادي الرأسمالي تلقائياً وبلا حدود نتيجة لسرعة وتزايد تراكم رأس المال لدى من يملك وسائل الإنتاج في هذا النظام، فقد انحصرت في وقتنا الحاضر صناعة النفط في أيدي عدد محدود من الشركات وخاصة في الولايات المتحدة.

لم تظهر الشركات النفطية العالمية دفعة واحدة بطبيعة الحال، وإنما ظهرت تباعاً حسب نمو ظاهرة التركز من ناحية، وتطور الاكتشافات النفطية الجديدة من ناحية أخرى. ومن هذه الشركات ما تأسس بأسماء غير ما يطلق عليها في وقتنا الحاضر، ومنها ما تغير اسمها أكثر من مرة، وما يتبع ذلك من تغير في الأوضاع القانونية نتيجة حركات الاندماج بين الشركات، أو الخروج من شكل لتندمج في آخر، أو تستقل في أحيان قليلة.[1]

فحسب تصنيف مجلس التجارة الاتحادي في الولايات المتحدة نلاحظ أن الشركات الأربع الأولى من الشقيقات السبع وهي شركة أكسون، وشركة موبيل، وشركة استاندرد كاليفورنيا، وشركة ستاندرد أنديانا كانت أصلاً أعضاء في إمبراطورية شركة ستاندرد أوف نيوجيرسي، ثم سلخت من هذه الإمبراطورية بمقتضى حكم المحكمة العليا الأمريكية عام ١٩١١، لامتصاص شدة معارضة "التروستات" في تلك الدولة، كما تكونت شركة موبيل من اندماج شركة ستاندرد أوف نيويورك مع شركة فاكيوم FACOM، وتغير اسمها إلى شركة سكوني موبيل SOCONY MOBIL، ثم تغير مرة أخرى إلى موبيل للبترول. أما بالنسبة لشركة "أكسون" أقوى الشركات النفطية في وقتنا الحاضر، فكانت تحمل في الأصل إسم ستاندرد أوف نيو

---

1 - انظر:

M. G de Chazeau & A. E. Khan, « Integration and competion in the Petroleum Industry », Yal University Press, 1959, p 15.

انظر كذلك : " أسماء شركات النفط " ضمن الصفحة الأولى الخاصة بالملاحظات العامة حول المصطلحات والأسماء التجارية المتداولة في هذا البحث، في بداية دراستنا هذه (ص أ).

جيرسي التي كانت شركة ستاندرد كما عرفنا ذلك من قبل، ثُمَّ تغير مرة ثالثة إلى همبل Humble Oil وأصبحت تسوق المنتجات تحت اسم تجاري "أسو" Esso، وأيضا من شجرة روكفلر، شركة أموكو Amoco التي كانت باسم استاندرد أوف أنديانا، وشركة "شفرون" وإسمها الأصلي ستاندرد أوف كاليفورنيا. أما بالنسبة لشركة البترول البريطانية فكانت في الأصل تحمل اسم الشركة ـ الأنجلو ـ فارسية ثم تغيرت إلى الأنجلو- الإيرانية، ثم إلى بريتيش بتروليوم (BP) كما هي معروفة اليوم.[1]

وتجنباً للإعادة والتعقيد وغموض متابعة تطور أسماء الشركات التي صارت كثيراً ما تغير أسماءها وغالباً مندمجة بعضها البعض، نعرض التصنيف المعروف على الصعيد العالمي تحت اسم " الشقيقات السبع " المعروفة، مع العلم أنه تأكدت سيطرة عدد كبير من الشركات النفطية الأخرى على ممر الزمن، وتأكدت سمة الدولية لنشاط هذه الشركات (Multinationals) حيث تطورت اقتصادياً بصورة ضخمة وهائلة تتخطى كافة الحدود القومية المعروفة للدول بشكل لا يمكن مراقبته أو السيطرة عليه من قبل الحكومات الوطنية في البلدان المضيفة سواء أكانت صناعية أو متخلفة.

ومن المهم أن الشركات العالمية النفطية كانت ولا زالت الذراع المنفذة لسياسات حكومات الدول الرأسمالية من ناحية توفير النفط للسوق واستقرار إمداداته، وضمان الحصول عليه بأسعار رخيصة، مما عزز أهمية هذه الشركات وساعد على نموها الهائل السريع. ولارتباط مصالحها مع مصالح حكوماتها، أوكلت لها تنفيذ السياسات النفطية، وهو الأمر الذي مارسته الشركات بنجاح تام منذ مطلع هذه الصناعة في أواخر القرن التاسع عشر وحتى السبعينات من القرن العشرين. وقد أخذت الشركات علاقاتها

---

1 - محمود رشدي، "حكومة البترول "، مجلة البترول، القاهرة، المجلد ٢٠ العدد الأول، س ١٩٨٣، ص ٢٩. وانظر أيضاً د. مصطفى خليل، حيث يفصل تطور أهم هذه الشركات في مؤلفه " تطور الصراع والسيطرة على البترول العالمي "، منشأة المعارف، الإسكندرية ١٩٧٧ وأيضاً الكسى فاسيليف "، الخليج تحت فوهات البنتغون "، ترجمة دار التقدم، موسكو ١٩٨٤. وكذلك أنتوني سابسون " الشقيقات السبع "، مرجع سابق (ص ٦٣ إلى ١٠٢).

الوطيدة مع حكوماتها حتى التاريخ المذكور لتضمن استمرارها في القيام بدورها في تنفيذ السياسات النفطية لتلك الحكومات في أوقات أزماتها مع الدول المصدرة.[1]

وحسبنا أن نشير في هذا الصدد إلى ما جاء في تقرير شركة أكسون في ١٩٧٣ من أنها كانت شركة متعددة الجنسيات Multinational قبل شيوع استخدام هذه العبارة بخمسين سنة. كذلك نشير إلى ما أكده الاقتصادي جوبلير من أن الفترة التي تبدأ بأواخر الأربعينيات تمثل عصر الكارتل بالنسبة للنفط، بينما الفترة التي تلي الحرب العالمية الثانية تمثل فترة الاعتماد المتبادل المميز لاحتكار القلة.[2]

ومن ثم فقد أشادت بضع من الشركات صرح صناعة النفط في العالم على مدى التسعين سنة الماضية وقد اتسع نشاطها حتى غدت من أكبر مجموعات الشركات في العالم الغربي، ولم تتوقف سيطرتها عند حدود صناعة النفط فحسب، بل امتد نفوذها إلى حكومات الدول المستهلكة ذاتها وأصبحت جزءاً لا يتجزأ منها[3]. فقد ساندت الشركات سياسات حكومات الدول التي تتبعها، ولو بطريق مستتر، بممارسة الضغوط على الدول المصدرة المضيفة، عن طريق تخفيض سقف الإنتاج النفطي أو تخفيض أسعاره لتقليل الإيرادات أو عدم الإفصاح عن الاكتشافات النفطية في أراضي الامتياز أو الإفصاح عن تقديرات الاحتياطي، بما يستلزم الأمر وغيره من الأساليب الأخرى، وذلك مقابل حماية الحكومات المتقدمة نشاط هذه الشركات في الخارج وتصديها للدفاع عن مصالحها سواء عن طريق الضغوط السياسية أو عن طريق التهديد العسكري في بعض الأحيان[4]. كما أخذت هذه الحكومات على عاتقها طمس ما يعكسه نشاط الشركات النفطية داخل دولها من آثار ضارة على اقتصادها القومي، من قبيل التهرب الضريبي، وعدم زيادة سعرها، وغير ذلك من آثاره مروراً بالتستر على فضائح الرشوة وغيرها.

---

1 - **التصريحات الرسمية في هذا الخصوص في غنى عن البيان، وخاصة حينما قطع النفط عن الولايات المتحدة وهولندا إبان حرب أكتوبر ١٩٧٣، وحتى قبل تلك الأزمة.**

2 - **اضطلع جوبلير، بمسؤولية وضع التقرير الشهير الخاص بلجنة التجارة الفيدرالية الصادر في ١٩٥٢، في شأن الشركات المتعددة الجنسية في صناعة النفط. وقد أثار هذا التقرير ضجة عالمية لما حواه من حقائق مذهلة حول هيمنة هذه الشركات على صناعة النفط هيمنة تكاد تكون كاملة.**

3 - **المرجع السابق.**

4- **انظر د. حسين عبد الله: اقتصاديات البترول، ص ١٢٥.**

ولم يقف الأمر عند حد فرض الشركات العالمية وصايتها على القطاع النفطي في الدول المصدرة أو ممارسة الضغوط على حكومات الوطن الأم بقصد تمرير مصالحها فحسب، بل تعدى ذلك إلى ممارسة الشركات الضغط على حكومات دول كبرى للحصول منها على الامتيازات. ومن الأمثلة الحديثة هنا، ما تقدمت به سبع شركات أمريكية هي: موبيل، أمكو، شيفرون، كونوكو، الاتحاد للبترول، فيلبس للبترول، والشرقية للبترول بمقترح إلى الحكومة البريطانية لمعاملة هذه الشركات وفق نظام ضريبي خاص يضمن مصالحها داخل المملكة المتحدة ذاتها.[1]

على ضوء ما ذكرنا، يتضح لنا أن توفير الطاقة مهما كانت الظروف، ومهما كانت معرفتنا بأنّ النفط مصدر غير قابل للتجديد وبالتالي يكون التزويد به محدوداً، فإنه لأجل توفير هذه المادة تبذل جهود مستمرة واستثمارات متتالية طائلة. وبالتالي، اعتقد اقتصاديو السوق الحرة ومعاونوهم في المكاتب السياسية أن كل الآبار المنتجة والأسواق ووسائل النقل ستؤمن من أجل كل حدث طارئ وأن كل النقص الحاصل في الموارد لن يصبح مشكلة جديدة كما كان الشأن أثناء الصدمة النفطية الأولى (١٩٧٣) أو الثانية (حرب الخليج الأولى ١٩٨٠)، وذلك بسبب محاولة متنامية من جانب الاستراتيجيين الجيوسياسيين الأمريكيين من خلال الشركات النفطية العظمى للتحكم بموارد النفط العالمية.

كانت الولايات المتحدة أكبر مستهلك للنفط، فقد استغل اقتصادها استعمال هذه المادة الضرورية في صناعة السيارات وتطوير صناعة الخطوط الجوية المدنية فضلاً عن الصناعات الأخرى المختلفة. في هذه الأثناء، تم اكتشاف العديد من احتياطيات النفط في منطقة الشرق الأوسط، مما جعلها أكبر منتج للنفط، هذا مما يعني كميات كبيرة من النفط خارج حدود الولايات المتحدة. وهكذا بعد الحرب العالمية الثانية، بدأت شركات النفط الرئيسية بالحصول على سعرين: سعر محلي في الولايات المتحدة وسعر دولي. كان السعر المحلي دائماً أعلى، مع فروقات تحصل عن فرض الحظر على استيراد النفط

---

1 - يقول " فرانكلين روزفلت "، " إن ما يزعم في هذه البلاد، هو أنك لا تستطيع أن تكسب انتخاباً دون دعم من كتلة بترولية، كما أنه لا يمكنك أن تحكم وأنت مستند إلى دعمها (مثبت في أنطوني سامبسون) مرجع سابق.

الأجنبي. وبعد ذلك، تم إبطال الحظر في الستينات من القرن العشرين بعد أن قلت الاحتياطيات في الولايات المتحدة.[1]

وقد، أرهق الاقتصاد العالمي الذي يعتمد على النفط في النقل والصناعة والزراعة بسبب الأسعار التي تلت الأزمة عام ١٩٧٣ مما أدى إلى تضخم مالي استمر حتى عام ١٩٨٢. وارتفعت أسعار المنتجات الصناعية نتيجة لنقص النفط. وكانت النتيجة أن عرف العالم في العام ١٩٧٤ أكبر أزمة اقتصادية منذ الثلاثينات من القرن العشرين.[2]

فارتفعت الأسعار في الولايات المتحدة بمعدل ١٠% في كل سنة وذلك لعدة سنوات في الفترة الممتدة بين أواخر السبعينات وأوائل الثمانينات من القرن الماضي. وهي الفترة التي سميت بالصدمة النفطية التي ذكرناها آنفاً. وهذا كله للتذكير فقط بعدما كنا قد تحدثنا عنه بالتفصيل.

وهكذا كثفت الجهود الرامية لتطوير مصادر طاقة بديلة (لوحات تسخين المياه بالطاقة الشمسية، التوربينات الهوائية، تفتت غاز الميثان ... إلخ) إضافة إلى البحث عن احتياطيات نفط جديدة. وقد أدت الصناعات إلى تقدم ملحوظ في تحسين وسائل حفظ الطاقة، بإنتاج سيارات أخف وزناً وأكثر كفاءة في استهلاك الوقود، وفي تطوير أنظمة إدارة أكثر كفاءة.

ازدادت الاستثمارات في مجال معامل الطاقة النووية، لأن المختصين قد تكهنوا بزيادة استهلاك الطاقة في السنوات القادمة. مع ذلك، بقيت هذه التصورات غير محققة بسبب آثار إجراءات الصيانة. ثبت أن الصيانة هي الاستجابة الأقل كلفة لنقص الطاقة. الطاقة النووية، على العكس هي مكلفة جداً بسبب تدابير الأمن المتخذة لتجنب التسربات الإشعاعية التي تسبب كوارث على البيئة والصحة.[3]

من جهة أخرى اعتمد الاتحاد السوفياتي على النفط من أجل مردوده من العملة الصعبة وتطوير التكنولوجيا لمنافسة أمريكا في ترسانتها العسكرية الجديدة (حرب

---

1 - **ريتشارد هاينبرغ: " سراب النفط، النفط والحرب ومصير المجتمعات الصناعية " الدار العربية للعلوم ASP، بيروت ٢٠٠٤، ص ١١٦.**

2 - **ريتشارد هاينبرغ: " سراب النفط "، المرجع السابق، ص ١١٨.**

3 - **نفس المرجع، ص ١٢١.**

النجوم بشكل رئيسي). وأغرقت السعودية سنة ١٩٨٦، الأسواق بالنفط الخام، الأمر الذي أدى إلى هبوط الأسعار بشكل حاد – انخفض من ٣٠ دولاراً للبرميل الواحد إلى ٦ – ١٠ دولارات للبرميل. سبب ذلك صدمة نفطية ثالثة لقطاع الصناعة: دمرت هذه الأسعار المنخفضة الشركات الخاصة المنتجة للنفط في الولايات المتحدة. بعد ذلك قررت جميع الدول المنتجة للنفط التعاون فيما بينها لضمان استقرار أسعار النفط وتحسين أوضاعها المالية إثر هذه الأزمة التي ضربت هذه المرة الدول المنتجة بالدرجة الأولى. مما دفع الولايات المتحدة لإطلاق التزامات جديدة من ناحية تكثيف تواجدها في منطقة الشرق الأوسط وإلى تنويع أماكن وارداتها بالاعتماد أكثر على فنزويلا وكولومبيا والإكوادور وكندا والمكسيك – وتقليل اعتمادها على الدول العربية البعيدة جغرافياً.

وكانت قد منعت الولايات المتحدة الاتحاد السوفياتي من إقامة علاقات تجارية قوية أو تحالفات عسكرية مع أي دولة من دول الخليج الرئيسية المصدرة للنفط على الرغم من أنه يمتلك حدوداً طويلة مع بلدان الشرق الأوسط. وتمثل الاستثناء الرئيسي الوحيد بالقروض والاتفاقات التجارية بين الاتحاد السوفياتي والعراق.

لو توسع هذا التحالف لكان بإمكان الاتحاد السوفياتي ومنطقة الشرق الأوسط امتلاك المصادر الضرورية لتحدي الغرب بنجاح في المجالين الاقتصادي والعسكري. إضافة إلى ذلك خفف الاتحاد السوفياتي تأثير وصول إنتاج النفط إلى ذروته في العام ١٩٨٧ من خلال الاستيراد، كما فعلت الولايات المتحدة في السبعينات من القرن العشرين وربما تجنب بذلك الانهيار. ولكن لم يكن ذلك ليحدث: فبلوغ إنتاج الاتحاد السوفياتي للنفط الذروة، والذي جاء بعد فترة قصيرة من هبوط الأسعار في منتصف الثمانينات من القرن العشرين، أثبت أنه مدمر للاقتصاد المعتمد على تصدير النفط.[1]

وجدت الولايات المتحدة هكذا لدى وقوع عدوها السابق في حالة من الفوضى الاقتصادية، مبرراتها الأيديولوجية للسيطرة الدولية العسكرية. ولكن ضد من ومن ماذا تحمي الولايات المتحدة العالم الآن؟ من هنا بدأت الولايات المتحدة، ابتداء من بداية

---

1 - إدارة معلومات الطاقة في الولايات المتحدة، سنة ٢٠٠٠.

التسعينات من القرن الماضي في البحث عن أعداء جدد بدلاً عن الاتحاد السوفياتي السابق.[1]

كل ما في الأمر، أن الولايات المتحدة وجدت نفسها مضطرة للتحكم في نفط الشرق الأوسط بطريقة أو بأخرى وسيطرت شركاتها النفطية على هذه المصادر الغنية، ولذلك رجحت التكهنات أن السبب الرئيسي وراء التدخل المدمر للقوات الأمريكية لاحتلال العراق سنة ٢٠٠٣، هو السيطرة على مصادر النفط العراقية التي تأتي في المرتبة الثانية بعد تلك الموجودة في المملكة العربية السعودية.

ومع ذلك، في مستهل القرن الحادي والعشرين، انتخبت إدارة أمريكية محافظة من الجمهوريين لعلها أكثر الإدارات الأمريكية خضوعاً لسيطرة شركات النفط المتعددة الجنسيات في تاريخ الولايات المتحدة، على الرغم من الوعي العالي لدى الجمهور بمدى ما تدين به لمصالح الشركات عموماً، ومصالح شركات النفط والطاقة على وجه الخصوص.

ومع انتخاب الرئيس جورج دبليو. بوش، أصبحت الرأسمالية النفطية في قلب السلطة الأمريكية، وسرعان ما ارتفعت متطلباتها على قمة أجندة النظام الجديد. أضف إلى ذلك، أنه في ظل الوضع السياسي الحالي، كان سوق النفط العالمي يشهد تغيرات كبيرة، فبعد سنوات عدة من انخفاض أسعار النفط، بدأ الطلب العالمي على النفط يتسارع. في هذه الظروف، بدأ الفصل بين مصالح شركات النفط الكبرى، والشركات المستقلة يتلاشى أكثر فأكثر، ذلك لأن الأمل بتحقيق أسعار مرتفعة للنفط جعل هذه الأخيرة أقل خشية من صادراتها النفطية الأجنبية الرخيصة. وبدلاً من ذلك انتقل الخوف إلى المستهلك الأمريكي للنفط، الخوف من أن يعتمد البلد بسرعة على النفط الأجنبي، وبشكل خاص على مصادر النفط الكبرى التي بقيت خارج سيطرة شركات النفط الأمريكية، الكبيرة والصغيرة.[2]

فالاعتماد المتزايد على الواردات النفطية من الخليج العربي، في حين حافظت أمريكا على سياسة خارجية متينة في موالاتها لإسرائيل، حمل معه خطر تعرض

---

1 - ريتشارد هاينبرغ، مرجع سابق، ص ١٢٥.

2 - انظر إيان رتلدج: " العطش إلى النفط، مرجع سابق، س ٢٦.

إمدادات النفط الكبرى من تلك المنطقة إلى الانقطاع كما حدث نتيجة الحظر العربي للنفط سنة ١٩٧٣. كذلك، كان القلق قد بدأ بالفعل يتصاعد حول الاستقرار السياسي لمصدر الواردات النفطية الأمريكية الرئيسية في الخليج.

وهكذا، وصل بوش الابن إلى السلطة في وقت كانت فيه مصالح شركات النفط الأمريكية ومستهلكي النفط الأمريكيِّين تتلاقى بسرعة. في هذه الظروف، أملى الكفاح المرير لضمان أمن الطاقة تركيزاً استراتيجياً جديداً على الشرق الأوسط، يمكن أن يشمل مصلحتي الفريقين معا: الشركات لضمان سبيل سالك لها إلى احتياطيات نفطية جديدة عالية الربح، والمستهلكين لضمان إمدادات نفطية بأسعار معتدلة لهم. وهذان هما هدفا الرأسمالية النفطية.[1]

المطلب الثاني: توجهات النمو الاقتصادي والسكاني

لقد شهدت ولا تزال تشهد منطقة الخليج التي يعرف عنها في العالم أنها تتمتع بثروة نفطية هائلة، عمليات تنموية وتحولات اقتصادية واجتماعية وديمغرافية بالغة الأهمية بأسرع المعدلات التي عرفها التاريخ الحديث. وتعد إيران والعراق التي خصصنا لهما دراسات كاملة في أجزاء أخرى من هذا البحث، الدولتين الكبيرتين المنتجين للنفط بعد المملكة العربية السعودية. ولم تستثن من هذا التحول الاقتصادي والاجتماعي والديمغرافي، ولكن دول مجلس التعاون الخليجي الستة شهدت هذا التحول بمعدلات تفوق العراق وإيران، لأن شعوبها أصغر حجما وأكثر تمسكاً بالعناصر التقليدية المحافظة. لذلك كان لعملية التنمية السريعة تأثيراً أكبر في مجتمعات هذه الدول الأخيرة.

إن جل الدراسات التي اهتمت بهذا الجانب من النمو الاقتصادي والسكاني (بما فيه الجانب الاجتماعي) تؤكد أن ظاهرة النمو السكاني في الخليج بلغت معدلات هائلة، تتزايد بسبب زيادة عدد المواطنين من ناحية، وبسبب تدفق أعداد كبيرة من العمالة الوافدة للعمل في مجالات البناء المعماري والمرافق الاقتصاديةوالإنتاجية وأعمال الخدمات، والبنوك، والصيانة خارج، طبعا، مجال صناعة النفط. فالقوى العاملة المحلية

---

1 - نفس المرجع، ص ٢٧.

في دول الخليج - لا سيما الكوادر المؤهلة ورجال الأعمال المختصة في التسيير، لا تكفي من حيث العدد والخبرة لتنفيذ جميع المشاريع التنموية التي سطرتها حكومات هذه البلدان.

يقول إدوارد كرابيلز (Edward Krapels)[1] إنه على الرغم من أن النفط هو أفضل مصادر الطاقة، فإنه ليس المصدر الوحيد لها، فكل المصادر الأخرى من الفحم إلى الغاز الطبيعي إلى الطاقة الذرية والشمسية، تصبح مرغوباً فيها عندما ترتفع أسعار النفط بدرجة معينة، ومع مرور الوقت تصبح مرونة العرض من مصادر الطاقة البديلة مرتفعة بدرجة كبيرة، ويمكن للإبتكارات التقنية أن تقدم مصادر جديدة تماماً للطاقة مثل الاندماج النووي. وقد يؤدي ذلك إلى استبعاد النفط تماماً من الأسواق الجديدة التي يعتمد عليها الآن. وحالما تظهر هذه المصادر الجديدة المبتكرة، فلن يكون من السهل الاستغناء عنها ".

هذا ما تنبأ به الأستاذ إدوارد كرابلز منذ فترة حرب الخليج في سنة ١٩٩١ ليؤكد أن دول الخليج صارت منذ فترة تنتهج سياسة تنموية لبلدانها تحضيراً لفترة " ما بعد البترول ".

يتم وفقاً لهذه الاستراتيجية استثمار نسبة مئوية معينة من الإيرادات النفطية في اقتصاديات الدول الصناعية المتقدمة، بحيث توجه الفائدة والأرباح العائدة من هذا الاستثمار، إما لإعادة استثمارها مرة أخرى، أو للتعامل معها بوصفها مصدرا للدخل، أو لهذين الغرضين معاً. وهذه العملية قد تأخذ شكل الاستثمار المباشر، أو الاستثمار في محافظ الأوراق المالية. ولقد لجأت دولة الكويت إلى هذا الأسلوب في التنمية، وتفيد بعض التقارير أن دولة الكويت تحصل من هذا المصدر مثل ما تحصل عليه من إيرادات النفط ذاته.[2]

---

1 **-Edward N. Krapels : « The Fundamentals of the World Oil Market of the 1980's in Wilfied L. Kohl (ed), after the oil collapse), OPEC, the United States, and the World Oil Market (Baltimore: John Hopkins University Press, 1991, pp 43 – 66.**

2 **. انظر: تشارلز دوران: " الاقتصاديات والأمن في منطقة الخليج "، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ١٩٩٨، ص ٢٦٧ – ٢٧٨.**

يقول تشارلز دوران في هذا الشأن: " يمتاز هذا الأسلوب بأنه يبدو مضموناً، فالدول الصناعية المتقدمة، على الرغم مما قد تعانيه من جراء الركود، أو من ضعف في بعض قطاعاتها، فإنها مع مرور الوقت تظل دائماً مصدراً للعوائد الثابتة. فعندما تستثمر الدول المصدرة للنفط أموالها في هذه الدول المتقدمة، فإنها تربط تدفق دخلها في المستقبل بالمتغيرات التي تشهدها أقوى الاقتصادات في العالم[1].

فضلاً عن ذلك، هناك نوع من الأمن والاستمرارية تربط بهذه الاستثمارات، لا يتوافر بالقدر نفسه في أي مكان آخر في العالم اليوم وإن كانت الاستثمارات كافة لا تخلو من عوامل المخاطرة.

إن هذه الاستراتيجية الاستثمارية تحتوي على مزايا كثيرة منها السماح لأفراد المجتمع بممارستها بالقدر نفسه من السهولة التي تمارسها بها الحكومات.

ويضيف الأستاذ تشارلز دوران أن أسواق رأس المال في الدول الغربية الأوروبية أو الآسيوية المتقدمة أو الأمريكية الشمالية تتسم بسهولة التعامل معها. وتستطيع الدول المصدرة للنفط أن تستثمر فيها بأسلوب " السيولة " العالية كما أنه من السهل رصد هذه الأسواق والتحكم فيها من أي مكان في العالم بفضل وسائل الاتصالات الإلكترونية الحديثة.

أما فيما يخص التنمية الذاتية المحلية، فإنها حسب الإحصاءات والمعلومات الواردة عبر وسائل الإعلام، أفضل النماذج للنمو في المنطقة الخليجية، وتعني التنمية الذاتية المحلية التوسع في القاعدة الصناعية والخدماتية في اقتصاد الدولة. ولهذا النوع مزايا واضحة بالنسبة للّنظم الاقتصادية المعتمدة على النفط، إذ يمكن تخصيص قدر أكبر من المدخرات المحلية للمشاريع المملوكة والتي تُسيّر محلياً.

وتجدر الإشارة إلى أن العائد على هذا الاستثمار في النظم الاقتصادية الصناعية الجديدة التي تمتاز بالاستقرار، يمكن أن يصل إلى معدلات مرتفعة جداً، كما حدث مؤخراً في الدول ذات النشاط الاقتصادي المتنوع والمتطور، مثل كوريا الجنوبية، وتايوان، وبعض دول جنوب آسيا مثل إندونيسيا، وماليزيا، وسنغافورة، وحتى البرازيل في

---

1. نفس المصدر، ص ٢٧٢.

أمريكا اللاتينية. ومع تزايد إجمالي الناتج المحلي تزداد إمكانية جذب الاستثمارات، والإسراع في النمو الاقتصادي.

وهكذا، تعد هذه التنمية الاقتصادية النابعة من الداخل من الناحية السياسية نموذجاً جذاباً في دول الخليج مثلها مثل الدول الصاعدة في العالم الثالث. والمثال الرائع هنا هو الإمارات العربية المتحدة، لا سيما إمارة دبي، في تسيير الموانئ أو إدارة الأعمال من بنوك مختلفة وأسواق المال، والعقارات، وحتى في ميدان الصناعة السياحية التي يضرب بها المثل في العالم العربي لجذب السيّاح الأجانب، وإن لم تكن هناك كل المرافق العصرية الغربية نظراً للتقاليد والمبادئ الدينية السائدة في البلاد.

ومن المعروف أن البنية الأساسية في مجالات متعددة من المواصلات والاتصالات، والإعلام، والتعليم، تكتسب معاني اجتماعية وسياسية بالنسبة إلى أفراد المجتمع في هذه البلدان كذلك.

إن المجتمع الذي يتمتع باقتصاد السوق ينمو بسرعة، وقد يصبح أكثر استقراراً من المجتمع الذي يعتمد كل أفراده على الإيرادات العائدة من النفط والمنهارة في يوم من الأيام. وذلك ما يبدو أن بعض الدول الخليجية تصبو إليه وتحضر له لمستقبل زاهر لا يعتمد كلياً على النفط لعصر " ما بعد النفط ".

ومعروف أن الاقتصاد العالمي في مجمله مر بمرحلة كساد في الثمانينات واستمر بالنمو بشكل بطئ بعد ذلك، ومع هذا هناك إجماع عند المحللين الاقتصاديين على أن معدل النمو الاقتصادي والسكاني سيبقى مستمراً في الصعود حيث سيتراوح ما بين ٢,٥% إلى ٣,٥% سنوياً خلال السنوات العشر القادمة. ففي سنة ١٩٩٢، على سبيل المثال، بلغ إجمالي الناتج المحلي لجميع دول العالم حوالي ١٨,٥ تريليون دولار. ومن المتوقع أن يرتفع إلى ٣١,٧ تريليون بحلول عام ٢٠١٠.[1]

وفي حالة كان معدل نمو سكان العالم ١,٤% سنوياً، فإن هذا السيناريو حسب أمير أحمدي، سيترجم إلى زيادة في معدل دخل الفرد، ونظراً لكون بعض عوامل الكساد، ولو قليلة، باقية وتتماشى والاقتصاد العالمي، فإنّ تأثير عوامل الكساد

---

1 - أعطيت هذه الأرقام من طرف هوشانج أمير أحمدي في سنة ١٩٩٨ في كتابه " النفط في مطلع القرن الحادي والعشرين. المرجع السابق، ص ٢٣.

الأخرى يمكن أن يتقلص عندما تنتهي الفترة الانتقالية الحالية التي تتسم بتعديلات كبيرة. بالتحديد، هناك آمال كبيرة بأن تصبح اقتصاديات دول الاتحاد السوفياتي السابق ودول أوروبا الشرقية طبيعية الأداء، وتنتهي السياسات النقدية المتشددة الهادفة لمحاربة التضخم في الدول الصناعية السبع الكبرى، وتنتهي حالة التدهور التي تعاني منها الميزانيات الحكومية وميزانيات الشركات والمستهلكين[1]. وبما أن تباطؤ النمو الاقتصادي لا يشمل العالم كله، وليس موزعاً بالتساوي على اقتصاديات الدول، فإن آفاق الانتعاش المستقبلي تختلف من منطقة إلى أخرى.

فقد كان اقتصاد دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) ينمو بوتيرة بطيئة، وقد يتجاوز معدل نموه ٢,٥% سنوياً على مدى السنوات الخمس عشرة القادمة[2]، وكذلك دول المحيط الهادي الأعضاء في منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي (OECD-Pacific) التي شهدت نمواً بلغ ٤% سنوياً في الفترة ١٩٧١ – ١٩٩٢، من المتوقع أن تنمو اقتصاداتها في الفترة ١٩٩٢ – ٢٠١٠، بمعدل سنوي يبلغ ٢,٧% فقط. كما ستشهد أمريكا الشمالية مع أوروبا حسب نفس الإحصائيات نمواً بطيئاً لا يكاد كذلك يتجاوز ٢,٥% سنوياً.

وعلى الرغم من انخفاض معدلات النمو في الدول الغربية وانخفاض حصتها من إجمالي الناتج المحلي لجميع دول العالم من ٦٨% سنة ١٩٩٤ إلى ٦١% سنة ٢٠١٠، ستحقق هذه الدول زيادة في دخل الفرد نظراً لمعدلات نمو سكانها التي تبلغ أقل من ١% حالياً والتي يتوقع أن تنخفض في المستقبل[3].

---

1 . لمزيد من التفاصيل، انظر:

C.H. Tahmassebi : « World Oil Markets : The Long-Term, outlook and implication for OPEC », the Middle East Executive Reports, n° 6 (1994) 9 & 18 – 21.

2 - هذه الأرقام لسنة ١٩٩٨ لأمير أحمدي، مع توقعات لسنة ٢٠١٠، المصدر السابق، ص ٢٤.

3 - نفس المصدر، ص ٢٤.

ومع هذا، فإنه يتوقع كذلك أن تشهد دول شرق آسيا الصاعدة في التكنولوجيا نموّاً اقتصادياً قد يصل إلى حوالي ٦% سنوياً في نفس الفترة، حيث ستزداد حصة هذه الدول النامية من إجمالي الناتج المحلي لجميع دول العالم من ١١% سنة ١٩٩٤ إلى حوالي ١٧% سنة ٢٠١٠، مما سيُترجم إلى زيادة كبيرة في دخل الفرد.

كما يتضح حسب معظم الإحصائيات المختلفة أنه من المتوقع أن ينمو إجمالي الناتج المحلي في إفريقيا بمعدل ٣,٧% سنوياً، ولكن نتيجة للنمو السكاني السريع والذي يصل إلى ٢,٧%، يتوقع أن تكون الزيادة في دخل الفرد الإفريقي جد ضعيفة. وقد يرى هنا المحللون الاقتصاديون أنه مهما كان الحال، فمن المتوقع أن يكون نمو اقتصاديات الدول النامية الأخرى وحجم دخل الفرد فيها أعلى من المعدل الإفريقي، وعلى كل، أقل بكثير من معدل جنوب شرق آسيا التي توصف وكأنها الكواكب المستقبليّة التي لربما تخيف أوروبا وأمريكا في المستقبل في تعاملها مع الدول النامية الأخرى لا سيما الإفريقية منها.

ومهما يكن من أمر، ونتيجة لما سبق، ونظراً لكون آفاق الانتعاش المستقبلي تختلف من منطقة إلى أخرى في العالم، فلحسن حظ المنتجين والمستثمرين في كل بقعة من الأرض لا سيما في دول الخليج التي كما قلنا سابقاً، بدأت تتفطن لمرحلة ما بعد البترول، فإن آفاق النمو الاقتصادي تبدو مشرقة لهاته الدول.



الفصل الرابع

النفط كمحدد للعلاقات الدولية

لقد ذكرنا فيما سبق أهمية النفط ودوره كأهم مصدر من مصادر الطاقة في العالم وكمادة حيوية أساسية لا غنى عنها سواء لوسائل النقل أو لوسائل الزراعة أو الصناعة الغذائية أو الصناعات النسيجية أو التحويلية أوالصناعات البتروكمياوية المختلفة التي أصبحت مقياس التقدم والنمو في المجتمع الصناعي الحديث. كما أوضحنا كذلك في دراستنا هذه مدى الارتباط الوثيق بين النفط وسائر الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، حتى بات يشكل جزءاً لا يتجزأ من حياة الإنسان اليومية.

وقد رأينا مدى حاجة الدول الصناعية إلى هذه المادة الاستراتيجية وعدم التخلي عنها بحيث لم تتمكن هذه الدول المتطورة صناعياً حتى الآن من إيجاد البدائل المنافسة لها رغم محاولاتها المستمرة في هذا المجال. لذا، بقي نموها الاقتصادي والتكنولوجي وحتى أمنها القومي مرتبطاً تماماً بهذه المادة، إن لم نقل مرهوناً بها. وهل يمكن لهذه الدول أو غيرها التحرر من هذه المادة ؟ الجواب هو أنه من المستحيل التخلي عنها في الوقت الراهن ما دامت هذه المادة استراتيجية الوظيفة وضرورية للحفاظ على البقاء ولا بديل لها حتى الآن.

ولا عجب أن نرى دول العالم، وبالأخص الدول الصناعية الكبرى، تولي هذه المادة الحيوية الأهمية القصوى وتجعل قضية تأمينها المنتظم وبالأسعار المناسبة من أولويات استراتجيتها القومية، وإن اقتضى ذلك بالتدخل العسكري للحصول عليها واستمرار تدفقها.

والجدير بالذكر أن التوزيع الجغرافي للنفط غير متساوٍ في بلدان العالم. فهناك دول تمتلك من النفط ثروة هائلة كمنطقة الشرق الأوسط، وفنزويلا، وروسيا، وبحر قزوين، وبعض الدول الإفريقية (كالجزائر، وليبيا ونيجيريا)، وبعض دول آسيا (كإندونيسيا وبروني)، وأخرى محرومة منه كاليابان وكوريا وأوروبا. وهناك دول تستهلك أكثر مما تنتج، وأخرى تنتج أكثر مما تستهلك[1].

1 - انظر: د. حافظ برجاس: المرجع السابق، ص ١٥٣.

وقد أوجد هذا التفاوت في الاحتياطي والإنتاج والاستهلاك نوعاً من العلاقات اتسم بالنهب والاستغلال من قبل الدول المستهلكة وبالتحرك والنضال من قبل الدول المنتجة لإعادة سيطرتها على ثروتها القومية. كما أن اختلاف المصالح الاقتصاديةوالنفطية بين الدول المستهلكة نفسها أدى في كثير من الأحيان إلى التنافس فيما بينها بغية الاستئثار بمناطق النفط أو الحصول على القدر الأكبر منه[1].

لقد لعب النفط دوراً هاماً في علاقات الدول ما بينها، لا سيما المنتجة والمستهلكة، وقد استخدم في السابق في ربح الحرب العالمية الأولى والثانية وتموين القواعد الحربية المختلفة للحلفاء وتموين وسائل النقل المختلفة، بحيث يعتبر قطعه أو توقيفه في أي وقت عن دولة ما هو بمثابة إعلان الحرب على تلك الدولة.

1 - المرجع السابق، ص ١٥٤.

المبحث الأول
النفط والتجارة الدولية

لم يعد النفط مجرد مادة خام عادية تسوق مثل المواد الأخرى، أو عنصراً اقتصادياً ومالياً له شأنه في التجارة الخارجية فحسب، بل أصبح سلعة استراتيجية يرتكز عليها الأمن الاقتصادي والسياسي والاجتماعي والعسكري للدول الصناعية، سواء أكان ذلك في زمن السلم أو الحرب. لذلك اعتبر النفط الهاجس الأكبر للدول الصناعية الكبرى، لا سيما الولايات المتحدة الأمريكية التي بدأت هي الأولى في السباق على مناطق وجوده بغية الحصول عليه أو السيطرة على مصادره أينما كانت ولو بالقوة. بل إن معظم أحداث العالم ومشاكله ترتبط لا محالة بالمصالح الأساسية المتعلقة في غالب الأحيان بثروات الأرض وما تحتها وإن السيطرة على هذه الموارد الطبيعية، وفي مقدمتها الموارد الطاقوية، باتت من اهتمام ليس فقط تجّار هذه المواد، بل صانعي القرار والساسة في البلدان الصناعية الكبرى.

والجدير بالذكر أن اكتشاف النفط ووجوده في بعض المناطق بكميات ضخمة، ومنها منطقة الخليج وأمريكا اللاتينية وأخيراً منطقة بحر قزوين وبحر الشمال زاد من اهتمام الدول بهذه المناطق لكون النفط أصبح المصدر الأساسي لتمويل المشاريع التنموية ومصدراً للدخل ومورداً للعملات الأجنبية.

وما دمنا بصدد دراسة هذا الفصل وما يحتوي عليه من مكانة في العلاقات الدولية، وخاصة دور النفط في التجارة الدولية، يجدر بنا القول إن النفط ومنتجاته يعتبر أهم سلعة تجارية عرفها الكون منذ اكتشافه.

اكتسب النفط هذه الأهمية بعد الحرب العالمية الثانية إثر تحول اقتصاد الدول الصناعية من الاعتماد على الفحم كمصدر أساسي للطاقة إلى الاعتماد على النفط والغاز. وقد أدى هذا التحول إلى زيادة الطلب العالمي على هذه المادة الحيوية كما يتجلى ذلك في الجدول التالي[1]:

---

1 - **World energy supplies, 1979.**

جدول رقم (١٣)

تطور استهلاك الطاقة التجارية في العالم (١٩٥٠ ١٩٧٤)

(بالنسبة المئوية من إجمالي الطاقة)

السنة	الفحم الحجري	النفط	الغاز	الطاقة الكهرمائية
١٩٥٠	%٦١	%٢٧	%١٠	%٢
١٩٥٣	%٥٤	%٢٩	%١٢	%٢
١٩٥٦	%٥٢	%٣١	%١٢	%٢
١٩٥٩	%٥٢	%٣٢	%١٣	%٢
١٩٦٢	%٤٧	%٣٥	%١٥	%٢
١٩٦٥	%٤٣	%٣٨	%١٧	%٢
١٩٦٨	%٣٨	%٤١	%١٨	%٢
١٩٧١	%٣٣	%٤٣	%٢٠	%٢
١٩٧٤❖	%٢٢	%٤٤	%٢١	%٢

المصدر: World Energy Supplies 1979

❖ هذه السنة تعتبر المنعرج الأساسي الذي غيّر مسار السياسة النفطية بحيث اعتبرت السنة التي سجّلت فيها الصدمة النفطية الأولى أو ما سماه الدول الغربية " بثورة أوبك ".

بدأ إنتاج النفط بكميات تجارية في الولايات المتحدة الأمريكية منذ بداية القرن الماضي كما ذكرناه آنفاً. وكانت منطقة خليج المكسيك ونصف الكرة الغربي المصدر الرئيسي لتجارة النفط قبل الحرب العالمية الثانية. أما بعد الحرب، فقد ازدادت

أهمية الشرق الأوسط في مجال الإنتاج، وأخذ نفط هذه المنطقة يحل تدريجياً محل نفط نصف الكرة الغربي إلى أن أصبح يمثل النسبة العظمى من تجارة النفط الدولية.[1]

كانت الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفياتي (سابقاً) أكبر دولتين منتجتين للنفط في العالم، لكن معظم إنتاجهما يستهلك محليّاً. لذلك فإن القسم الأكبر من النفط المتدفق إلى الأسواق العالمية يأتي في منطقة الشرق الأوسط حيث ساهمت بحوالي ٦٠% من تجارة النفط الدولية لسنة ١٩٧٤، تليها منطقة الكاريبي التي بلغت حصتها في نفس السنة حوالي ١٠%، ومن بعدها ليبيا والجزائر في شمال إفريقيا.[2]

وبما أننا بصدد دراسة النفط والتجارة الدولية، يمكننا القول حسب الدراسات التي فاضت بها المكتبة العالمية في هذا الموضوع، إن الأقطار العربية والإسلامية في طليعة البلدان المصدرة للنفط في العالم. والسبب يعود ليس إلى كمية إنتاجها الكبير واحتياطيها الضخم فحسب، بل كذلك إلى ما تتيحه من حركة تجارية بين المنتجين والمستهلكين. والجدير بالذكر أن الجزء الأوفر من إنتاج هذه المادة موجه للتصدير ولا يستهلك منه محلياً إلا القليل بالمقارنة مع الدول المصنعة التي تستهلك معظم إنتاجها من النفط وتستحق نفط الآخرين بدون انقطاع.

فحسب المعطيات التي أدلى بها الدكتور برجاس يقول إنه في سنة ١٩٨٤، بلغت الصادرات العربية من النفط حوالي ٧٠% من مجمل إنتاجها النفطي في ذلك العام[3]. وقد كانت هذه النسبة تتجاوز ٨٠% في عهد السبعينات. أما بالنسبة لمجموع صادرات العالم من النفط الخام، فقد تراوحت حصة النفط العربي خلال النصف الأول من عقد الثمانينات ما بين ٦٠% إلى ٦٣% كما يبينه برجاس في الجدول التالي حسب معطيات التقرير السنوي للأوابك:

---

1 - د. مانع سعيد العتيبة: " البترول واقتصاديات الإمارات العربية المتحدة ". دار القبس، الكويت،١٩٧٧، ص ٦٢٨.

2 - المرجع نفسه، ص ٦٣٤.

3 - راجع " التقرير الإحصائي السنوي الحادي عشر ١٩٨٤ "، منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، الكويت ١٩٨٦، ص ٢٥.

جدول رقم (١٤)

صادرات النفط الخام في الأقطار العربية المصدرة للبترول (OAPEC)

١٩٨٠ - ٢٠٠٥ مليون برميل

الصادرات	١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٩٠	١٩٩٥	٢٠٠١	٢٠٠٥
إجمالي صادرات الأوابك	٦٥٤٠	٥٢٢١	٣٥٩٦	٢٩٦٠	٢٧٧٥	٢٨٣٠	٣١٤١	٣٤٢٩	٣٥٨٠
إجمالي صادرات العالم	١٠٩٢٣	٩٣٦٠	٨١٥٨	٧٦٣٦	٧٧٦١	٨٢٠٢	٧٠١٠	٧٠٠٦	٧٢٣٦
حصة الأوابك من العالم	٥٩,٩%	٥٥,٨%	٤٤,١%	٣٨,٨%	٣٥,٨%	٣٤,٥%	٤٤,٨	٥٣,٤٤	٣٢,٢%

المصدر: التقرير الإحصائي السنوي، منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول[1]

وفي ما يلي :

حجم تصدير النفط للدول العربية الأعضاء في منظمة أوابك من سنة ٢٠٠١ إلى ٢٠٠٦.

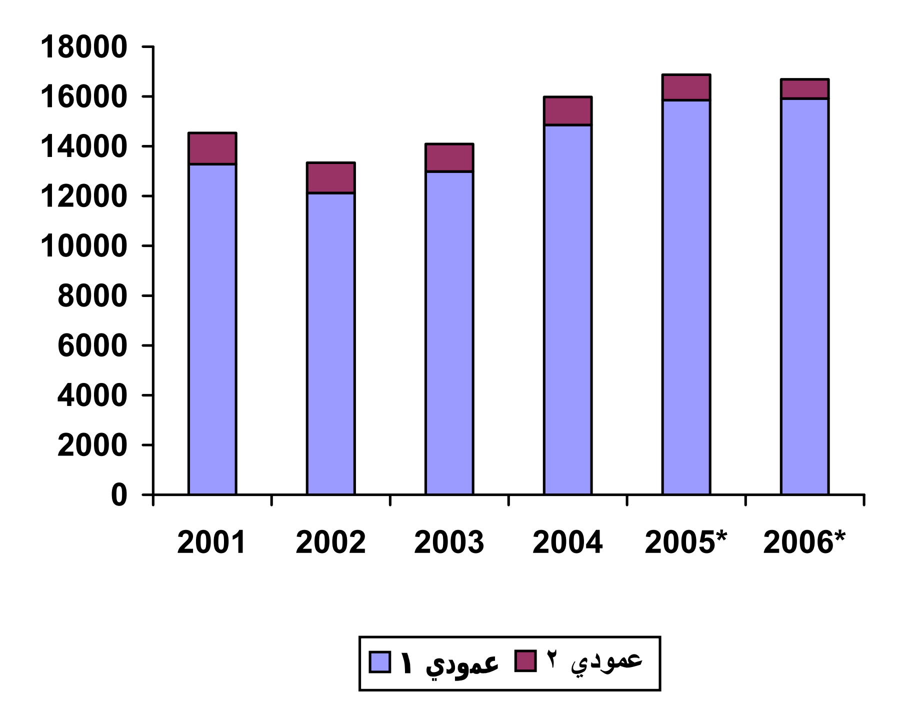
1 - التقرير السنوي للأوابك حتى سنة ١٩٨٤. وتم تحديثه إلى سنة ٢٠٠٥ من طرف الباحث.

جدول رقم (١٥) صادرات الدول العربية من النفط الخام

Exports of Crude Oil from Arab Countries

Thousand b / d - ألف برميل يومياً

	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥❖	٢٠٠٦❖
الإمارات	١٧٨٧	١٦١٤	٢٠٤٨	٢١٧٢	٢١٩٥	٢٤٢٠
البحرين	٢	٠,٧	٠,٥	١,٦	١٨,٨	غ م
الجزائر	٤٤٢	٥٦٦	٧٤١	٨٩٣	٩٧٠	٩٤٧
السعودية	٦٠٣٦	٥٢٨٥	٦٥٢٣	٦٨١٣	٧٢٠٩	٧٠٢٩
سورية	٣٤٦	٣٧٨	٣١٧	٢٢٨	٢٩٩	٢٢٩
العراق	١٧٧٦	١٤٩٥	٣٨٩	١٤٥٠	١٤٧٢	١٤٦٨
قطر	٦٠٦	٥٦٨	٥٤١	٥٤٣	٦٧٧	٦٢٠
الكويت	١٢١٤	١١٣٨	١٢٤٣	١٤١٥	١٦٥١	١٧٢٣
ليبيا	٩٨٨	٩٨٤	١١٢٧	١٢٨٥	١٣٠٦	١٤٢٦
مصر	٨٨	٩٣	٥٦	٥٧	٥٧	٥٧
مجموع الأوابك	١٣٢٨٤	١٢١٢٢	١٢٩٨٦	١٤٨٥٨	١٥٨٥٥	١٥٩١٩
عمان	٩١٧	٨٨٩	٨٠٨	٧٦٥	٧٧٢	٧٧٢
اليمن	٣٣٥	٣١٠	٢٩٦	٣٦١	٢٤٨	غ م
الدول العربية الأخرى	١٢٥٢	١٢١٥	١١٠٤	١١٢٦	١٠٢٠	٧٧٢
إجمالي الدول العربية	١٤٥٣٦	١٣٣٣٧	١٤٠٩٠	١٥٩٨٤	١٦٨٧٥	١٦٦٩١



المصدر: OAPEC Annuel Statistical Report (2007)

تدل هذه الإحصائيات في النصف الثاني من عقد الثمانينات على أن حصة المنظمة العربية " أوابك " تراوحت من حركة تجارة النفط العالمية ما بين ٥٦ و٥٣% نالت منها هذه الأقطار النصيب الأكبر حيث تجاوز الخمسين بالمائة وهو رقم مهم للغاية. وتجدر الإشارة هنا إلى أن الصادرات العربية كانت معظمها من النفط الخام، على عكس صادرات خليج المكسيك والبحر الكاريبي أو الدول الأخرى المنتجة والمصدرة، مما يجعل النفط العربي أرخص ثمنا بالنسبة للدول الصناعية الكبرى وبالأخص أوروبا الغربية واليابان[1].

بالطبع، ليس بوسعنا هنا أن نتطرق إلى كل المعاملات التجارية في مجال النفط في العالم وندلي بكل الإحصائيات في تصدير النفط والتجارة الدولية. ولكن ارتأينا أن نحصر دراستنا على تجارة النفط في منطقة الشرق الأوسط بصفته يمثل ٧٠% من الصادرات النفطية.

---

1 - التقرير الإحصائي السنوي للأوابك، الكويت ١٩٨٦.

في هذا الإطار، تشير بعض المصالح الحديثة المتعلقة بالمنظمة العربية المصدرة للنفط (OAPEC)[1] أن جملة الصادرات للنفط الخاصة بالدول الأعضاء سجلت ما قدره ٣٩٣,٣ مليار دولار لسنة ٢٠٠٦. وقد صرح الأمين العام للمنظمة العربية أن البلدان العربية الأعضاء سجلت رقماً قياسياً لمداخيلها من جراء صادراتها النفطية للسنة الثالثة على التوالي، بزيادة قدرها ٧٦,٧ مليار دولار مقارنة بسنة ٢٠٠٥، أي بنسبة ٢٤,٢%. وكان ذلك بفضل الزيادة في أسعار النفط التي شهدتها السنة ذاتها، بينما شهدت صادرات النفط انخفاضاً بسيطاً يقارب ٥٠ ألف برميل يومياً، وكان مجمل الصادرات ٢١,٣٦ مليون برميل في ذات السنة مقارنة بـ : ٢١,٤١ مليون برميل في السنة التي سبقتها، أي بانخفاض بنسبة ٠,٢%.[2]

وقد صرحت وكالة الأنباء الكويتية نقلاً عن مقر المنظمة (في الكويت) أن جل الأعضاء اعترفوا بارتفاع في المداخيل المالية رغم انخفاض طفيف للصادرات[3]. كما أضافت أن هذه الأرقام تبقى منخفضة نوعاً ما بنسبة ١٧,٦% إذا قارناها بالرقم القياسي الذي شهدته المنظمة لقيمة صادراتها بالأسعار الحقيقية لسنة ١٩٨٠ لما وصلت آنذاك إلى ٣٩٩ مليار دولار.

وكانت قيمة الدخل الخاص للصادرات النفطية بالمملكة العربية السعودية في سنة ٢٠٠٦ وصلت على ١٨٢,٨ مليار دولار بالإمارات العربية المتحدة في سنة ٢٠٠٦ وصلت إلى ٥٢,٤ مليار، وسوريا ٢ مليار، والعراق ٣٢ مليار، وقطر ١٧,٨ مليار والكويت ٤٨,٩ مليار، وليبيا ٣٤,٩٧ مليار، والجزائر ٣٤,٧ وأخيراً مصر ١,٣ مليار دولار[4].

هذا الشكل يشير على مرتبة بعض الدول المصدّرة للنفط بالنسبة للسوق النفطية العالمية (نظراً لعدم توفير المعطيات، لم تظهر الأرقام المتعلقة بالعراق).

---

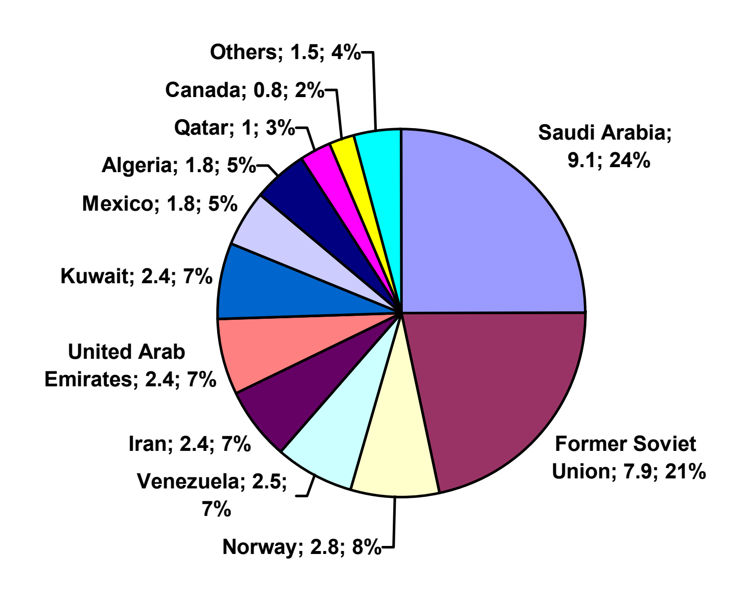
1 - **تقرير المنظمة الصادر في الكويت بتاريخ ٢٦ / ٠٣ / ٢٠٠٧.**

2 - **حسب مجلة " Business Intelligene Middle East "، (١٢ / ٠٨ / ٢٠٠٥)، فإن صادرات دول OAPEC سوف ترتفع من ٣٢،٢% في سنة ٢٠٠٥ إلى حوالي ٣٨% وحتى ٤٠% بمطلع سنة ٢٠١٠.**

3 - **يذكر أن سوريا ومصر لم تعرفا من جهتهما أي تخفيض في الصادرات.**

4 - **هذه المعلومات تم ترجمتها من طرف الباحث من اللغة الإنجليزية: OAPEC Monthly Bulletin (2008) و Oil & GAS Journal وكذا من تقارير المجلات الخاصة لبعض هذه الدول (٢٠٠٧).**

وفيما يلي، بعض المعطيات للإنتاج اليومي العالمي للنفط تظهر في الشكل الموالي للدول المنتجة الرئيسية مع النسبة المائية لكل بلد، سنة ٢٠٠٥.



يبقى إذن السؤال المطروح: أين يُصَدّر هذا النفط ؟ أو بالأحرى ما هي البلدان التي تعتمد على الاستيراد بشكل أساسي على النفط العربي ؟

للإجابة عن هذا السؤال، يحق بنا القول حسب مجلة " عالم المال والنفط "، أنّ الدول الأوروبية الغربية هي أهم سوق للنفط العربي بصورة عامة نظراً لقربها من البلدان العربية المنتجة والمصدرة للنفط، يليها بلدان الشرق الأقصى، واليابان التي تعتمد بقسط كبير من مستورداتها النفطية على منطقة الخليج (الإمارات، السعودية، العراق، الكويت، وقطر).

ففي عام ١٩٩٣، بلغ مجموع المستوردات اليابانية من النفط الخام حوالي ٤،٤ مليون برميل يومياً كانت حصة الإمارات منها (١،١٧٩ مليون ب/ ي)، والسعودية (٩٨١ ألف ب/ ي)، والكويت (٢٥٨ ألف ب/ ي). أما السوق الثالثة للنفط العربي فهي بلدان أمريكا الشمالية وأمريكا الجنوبية. وتعتمد الولايات المتحدة الأمريكية بشكل

أساسي على النفط العربي لسد عجزها النفطي الذي يبلغ حوالي ٣٠% من استهلاكها، ويشهد اليوم تراجع الصادرات الروسية من النفط لهذه المنطقة رغم انفتاح سوق أوروبا الشرقية[1].

إن أهمية الموقع الجغرافي للنفط العربي تعني من الناحية الاقتصاديةسهولة نقل النفط وقلة تكاليفه. كما تعني من الوجهة الاستراتيجية أن منطقة الشرق الأوسط وقبلها المنطقة العربية، هي بمثابة خزان احتياطي هائل للنفط يمكن الاعتماد عليه سواء في حالة الهجوم على أواسط آسيا (نقطة الضعف الحقيقية في روسيا السوفياتية) أو في حالة الدفاع والهجوم في آن واحد بالنسبة لأوروبا الغربية أو المحيط الأطلسي، وكذا الاستفادة منه للدفاع عن أواسط إفريقيا الغنية بالمعادن المختلفة، لا سيما اليورانيوم المرتبط بالصناعة النووية[2].

هناك خصائص أخرى تتميز بها آبار النفط العربية بما لها من قيمة استراتيجية كونها توجد في مناطق صحراوية لا تبعد كثيراً عن البحار حيث يمكن استغلالها بسهولة، وكذلك البعض منها توجد في المياه الإقليمية، حيث تعتبر سلعة تجارية صالحة للنقل البحري دون مواجهة أي صعوبة أو عقبة.

وحسب الدكتور حامد ربيع، يمكننا تلخيص الأهمية الاستراتيجية والتجارية للنفط العربي كما يلي:

١ ـ المخاطر التي قد تتعرض لها الآبار النفطية العربية في حالة نزاع مسلح محدودة من الممكن إصلاحها وإعادة تشغيلها بسرعة وسهولة. (مثل الحرائق التي تعرضت لها الآبار الكويتية أثناء حرب الخليج الثانية).

٢ ـ هذه الآبار بحكم موقعها تستطيع أن تزود مختلف دول العالم بسرعة وبتكاليف أقل من غيرها.

٣ ـ بفضل احتياطياتها الضخمة، يمكنها أن تمد العالم بالنفط في حال توقف مفاجئ للمصادر الأخرى في العالم.

---

1 - مجلة " عالم المال والنفط "، نفس المرجع.

2 - د. حامد عبد الله ربيع: " البترول العربي واستراتيجيته، تحرير الأرض المحتلة ". دار النهضة العربية، بيروت ١٩٧١، ص ٥٣.

٤ ـ كذلك، من جهة أخرى، يمكن أن يتم الدفاع عن هذه الآبار الإستراتيجية بكل سهولة[1].

هذه الخصائص الاستراتيجية التي ينفرد بها النفط العربي هي التي تفسر مدى اهتمام دول العالم بتلك المنطقة وبالأخص الدول الغربية، وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية التي تعتبر هذه المنطقة منطقة حيوية أساسية واستراتيجية لاقتصادها وصناعتها المتطورة وخصوصاً أمنها القومي.

وقد ترجمت هذه الأهمية الدولية للمنطقة الشرق ـ أوسطية في تنافس الشركات الأجنبية ومن خلالها دولها الاستعمارية في بداية الأمر على سلب النصيب الأكبر من هذه الثروة الحيوية والهيمنة على مصادرها قبل أن تحط بكل ما لديها من قوة، الشركات النفطية متعددة الجنسيات وتملي سياساتها الاقتصادية والاستراتيجية على المنطقة.

هذا ما يؤدي بنا إلى دراسة الأنماط المختلفة لاستغلال النفط والاستثمارات في البلدان المنتجة حسب القوانين الدولية والاتفاقات النفطية بين هاته الدول المنتجة وتلك الدول المستهلكة مع ذكر موازين القوى بين هذه الدول المنتجة وشركات النفط الأجنبية. هذا ما سنراه في المطلب الأول الخاص بهذا المجال.

المطلب الأول: القوانين الدولية والاتفاقيات النفطية

كنا قد تكلمنا عن تاريخ اكتشاف النفط ومن ثم عن بداية إنشاء شركات نفطية قابلة لصناعة هذه الطاقة واستغلالها في الولايات المتحدة الأمريكية أولاً. وخصوصاً في منطقة خليج المكسيك ثم في البلدان الأخرى كالمكسيك، وأمريكا الجنوبية، ومنطقة الخليج إلى غيرها من مناطق العالم حيث يتوفّر تدفق هذه الثروة الطاقوية. يجدر بنا الحديث الآن إلى ذكر كيفية التعامل مع مثل هذه الاتفاقيات النفطية.

بعد توقيع اتفاقية سان ريمو (San-Remo)، سعت الاحتكارات الأمريكية إلى مناطق النفط التي كان الإنجليز والألمان يتقاسمونها قبل الحرب العالمية الأولى وأصبح الإنجليز والفرنسيون يتقاسمونها في أعقاب هذه الحرب. وأعلنت الولايات المتحدة في

---

1 - المرجع السابق، ص ٥٦.

كتاب اللورد كيرزون وزير خارجية بريطانيا أنها لم توافق على الاحتلال البريطاني للعراق وغيره، إلاّ على أساس تمتع المصالح النفطية الأمريكية بمعاملة تقوم على تساوي الفرص مع سائر المصالح الأخرى. وأوضحت أنه يقع على الدولة المنتدبة أن تلتزم بمبدأ تكافؤ الفرص وبسياسة الباب المفتوح في الأقطار التي كانت واقعة تحت الانتداب، وعدم التمييز فيما بين الحلفاء فيما يتعلق بتوزيع موارد النفط، والتفريق ضد الشركات التي تتمتع بجنسيات أخرى[1].

وفي هذه الأثناء حصلت شركة النفط التركية سنة ١٩٢٥ على امتياز للتنقيب عن النفط وانتاجه في العراق، ينتهي سنة ٢٠٠٠. فما كان من الولايات المتحدة إلا أن كثفت جهودها الرامية إلى الانضمام إلى الكارتل النفطي. وقد تحقق لها ذلك في ٣١ يوليو ١٩٢٨ بإبرام اتفاق "أوستند" في بلجيكا، ومن بعد ذلك اتفاق " أكناكاري " في استكتلندا في ١٧ سبتمبر من نفس السنة، هذه الاتفاقيات عرفت باسم اتفاقيات الخط الأحمر التي لم يكشف عنها حتى سنة ١٩٥٢.

للعلم أن أطراف هذه الاتفاقيات هي الشركات الثلاث الكبرى وقتئذ، وهي شركة ستاندر أويل أو ف نيوجرسي، وروايال دتش شل والشركة الأنجلو- إيرانية. وقد أقرت هذه الاتفاقيات فيما بعد من شركات النفط الأخرى[2].

وعلى إثرها تخلت الشركة الأنجلو - إيرانية التي كانت تملك ٥٠% من الحصص تقريباً عن نصف ما تملكه للفريق الأمريكي، وهكذا أصبحت أسهم شركة النفط التركية موزعة كما يلي: ٢٣,٧٥% لشركة البترول الأنجلو - إيرانية التي تحول اسمها عقب تأميم البترول الإيراني سنة ١٩٥٢ إلى شركة البترول البريطانية المعروفة (B.P)، ومثلها من الحصة لشركة Shell الهولندية الملكية. والحصة الثالثة (٢٣,٧٥%) مجزأة كالتالي: ١١,٨٧٥% لشركة ستاندرد أويل أوف نيوجرسي التي تحول اسمها إلى" أسو" (Esso) أولاً ثم إلى " أكسون" (Exxon) فيما بعد، ونفس الحصة لشركة سوكوني

---

1 . د. محمد يوسف علوان: " النظام القانوني لاستغلال النفط في الأقطار العربية، ط ١. الكويت ١٩٨٢، ص ٤١.

2 - لمزيد من التفاصيل: انظر" أنتوني سامبسون: " الشقيقات السبع "، المرجع السابق، ص ١٠٤.

موبل أويل (Socony Mobil Oil)، و٢٣,٧٥% للشركة الفرنسية للبترول (CFP)، وأخيراً ما تبقى من الحصص، أي ٥% لغولبكيان[1].

والثمن الذي كان على المجموعة الأمريكية أن تدفعه مقابل هذه الحصة في المنطقة، هو قبولها بعدم البحث عن امتيازات مستقبلية منفصلة في المنطقة وبصورة عامة في المناطق الآسيوية للإمبراطورية العثمانية سابقاً باستثناء الكويت ومنطقة خانقين في العراق. وقد وضع هذا النص في اتفاقية " الخط الأحمر " (red line) ليحمي المصالح البريطانية ضد احتمال توسع ما من قبل مصالح أمريكية ديناميكية[2].

والتزمت الشركات بعدم التدخل في إنتاج واستغلال النفط في حدود الخط الأحمر إلا مع بقية الشركاء أو بعد الحصول على الأقل على موافقتهم، وقد عرف هذا الاتفاق لهذا السبب باسم اتفاق " الأوضاع السارية " (As is principle) . كما أن هذا الاتفاق كان ينص كذلك على أن المنافسة بين الشركات لا تكون سوى في ميداني النقل والتصفية. أما ما عدا ذلك (أي في ميدان الإنتاج والأسعار) فاتفاق دون منافسة. وقد أبرمت بعد هذه الاتفاقية ثلاث اتفاقيات مكملة في السنوات ١٩٣٠، ١٩٣٢ و١٩٣٤، وانضم إلى الشركات الثلاث الأولى في الاتفاقين الأخيرين الشركات الأخرى (Gulf Texaco, Socony-Facom). ولم يوقع أي اتفاق بين الشركات بعد ذلك. ولكن يمكن القول إن روح الاتفاقيات السابقة ظلت تحكم صناعة واستغلال النفط حتى وقت قريب منا اليوم. بحيث ظلت الشركات النفطية الكبرى تعمل بشكل منشق وكامل على عدم دخول منافسين جدد في هذه الصناعة[3].

باختصار، كانت الاتفاقيات تبرم من قبل الشركات وكأنها هي التي كانت تصنع السياسة الداخلية والخارجية في المناطق التي وجد فيها النفط وكأنها كعكة

---

1 - رجل أعمال بريطاني من أصل أرميني، ولد في أسطنبول سنة ١٨٧٩ وتوفي في لشبونة سنة ١٩٥٥، وقد ساهم كثيراً في استغلال نفط شمال العراق.

2 - جورج لونزوسكي: " البترول والدولة في الشرق الأوسط "، منشورات المكتب التجاري للطباعة والنشر، بيروت، بدون تاريخ، ص ١٣٣.

3 - انظر: لبيب شقير " التنظيم الاحتكاري للسوق العالمية للبترول، القاهرة، ١٩٦١.

توزع بين الأطراف المتنازعة، ذلك ما سماه الدكتور حافظ برجاس " بالمطامع الدولية في النفط العربي خلال فترة ما بين الحربين العالميتين "، وحتى فيما بعد حيث كان هناك:

١ ـ صراع بريطاني ـ فرنسي مع اتفاقيات التسوية على منطقة الموصل العراقية والتي كان اتفاق " سايكس ـ بيكو " قد وضعها تحت الوصاية الفرنسية، وكان الإنجليز يصرون على تعديل ذلك الاتفاق بدافع السيطرة على هذه المنطقة التي تزخر بثروة نفطية هائلة[1].

٢ ـ صراع أمريكي ـ بريطاني على نفط فلسطين والعراق، كانت الولايات المتحدة الأمريكية تراقب عن كثب ما كان يجري بين حلفائها (فرنسا وبريطانيا خاصة) من صراع سياسي رائحته رائحة النفط المتدفق في منطقة الشرق الأوسط بعد انهزام الألمان والأتراك وتقاسم كعكتهما. وما كاد الإنجليز والفرنسيون يوقعان على اتفاق San-Remo في أفريل ١٩٢٠، حتى واجه معارضة شديدة من قبل الولايات المتحدة التي اعتبرته محاولة بريطانية – فرنسية للسيطرة على الثروة النفطية الموجودة في أراضي الدولة العثمانية المهزومة، كما رأت فيه تنكراً لحقوق الأمريكيين الذين قدموا للحلفاء الدعم اللازم والمساندة إبان الحرب، إذ أنه يجب الاستفادة من المغانم[2].

المطلب الثاني: مفهوم الامتياز

كان أسلوب الامتياز الوسيلة القانونية التقليدية المستخدمة حتى عهد قريب في مجال التنقيب وإنتاج النفط، ويمكن تعريفه بشكل عام بأنه عقد يبرم بين الدولة المنتجة للنفط وشركة نفط أجنبية، تعطي بموجبه هذه الأخيرة حق استثمار النفط لحسابها الخاص، مع حق التملك للنفط الذي تكتشفه، مقابل بعض الأموال التي يجب عليها دفعها للدولة.

---

1 - انظر إلى اتفاق (Berangert–Long) ١٩١٩ ثم إلى اتفاق (San-Remo) ١٩٢٠.

2 . لمزيد من التفصيل، راجع، كتاب توفيق الشيخ: " البترول والسياسة في المملكة العربية السعودية "، دار الصفا للنشر والتوزيع، لندن، ١٩٨٨، ص ٣٦ – ٤٤

واتفاقيـات الامتيـاز، كـأي عقـد بـين طـرفين، تـنظم العلاقـة بـين الدولـة المنتجـة وشـركة الـنفط الأجنبيـة وتحـدد حقـوق وواجبـات كـل منهمـا. علـى أن دراسـة بنـود الامتيازات، وخاصة تلك التي منحت قبل الحرب العالمية الثانية، تبين أنها كانت إجمالاً تتضمن نفس الشروط المجحفة[1].

ومـن أهـم وأقـدم مـا أنجـز مـن الامتيـازات، ذلـك الـذي منحـه ناصـر الـدين شـاه سـنة ١٨٧٢ للبـارون البريطـاني دي روتـير لمـدة سـبعين سـنة. وبموجبـه، فـوض دي روتـير بإنـشاء سكة حديدية تربط ما بين بحر قزوين والخليج العربي، وكـل خـط فرعـي يـراه صـاحب الامتياز ضرورياً. كما سمح له باحتكار طرق المواصلات في جميع البلاد مجاناً. كما أُعطى له الحق المطلق في استثمار جميع الغابات، واستخراج الفحم والحديد، والأحجار الكريمـة، واسـتغلال مـصادر الميـاه مـن سـدود، وآبـار، وخزانـات في إيـران، ويعـني ذلـك وضع ثروة البلاد كلها في يد رجل واحد يستثمر ثرواتها بموجب الامتياز[2].

والجـدير بالـذكر أن مـن أهـم الامتيـازات النفطيـة، والأولى الـتي يـتردد ذكرهـا في العديـد مـن المـصادر، الامتيـاز الـذي منحـه إيـران لدارسـي (DARSY) سـنة ١٩٠١، والذي حلّت محله شركة البترول الأنجلو- فارسية التي أصبح اسمها سنة ١٩٣٢ شـركة البترول الأنجلو- إيرانية (AIOC). وفي العالم العربي، نجـد قبـل الحـرب العالميـة الثانيـة امتياز شركة نفط العـراق سـنة ١٩٢٥، وامتيـاز أرامكـو (Aramco) في الـسعودية سـنة ١٩٣٣،وامتيـاز شـركة نفـط الكويـت سـنة ١٩٣٤، وامتيـاز بـابكو في البحـرين سـنة ١٩٣٥، وامتيـاز شـركة نفـط قطـر سـنة ١٩٣٥، وامتيـاز شـركة تنمويـة نفـط عمـان سـنة ١٩٣٧، وامتياز شركة نفط أبو ظبي سنة ١٩٣٩.

مع العلم أن معظم هـذه الامتيـازات انتهت حاليـاً. وكوننـا بـصدد دراسـتها فإنّـه أمـر يجب المرور به بدون الاستغناء عنه لما لـه مـن إعطـاء بعـض التوضيحات لاسـتيعاب الوضـع القانوني لاستغلال النفط وإعطاء رؤية، ولـو وجيـزة، عـن مـدى كيفيـة التعامـل في مجـال العلاقات الاقتصاديةبين الدول النامية والدول العظمى آنذاك.

---

1 - د. محمد يوسف علوان. المصدر السابق، ص ٣٤.

2 - لمزيد من التفاصيل: انظر: جورج لونزوسكي، المرجع السابق، ص١٣٣.

" ولكن رياح التغيير بدأت تهب بعد الحرب العالمية الثانية، يقول هانري كتان (Henri Cattan)[1]. الذي يضيف: " ويعزي ذلك إلى عوامل متصلة بصناعة النفط مثل التقدم الذي شهدته تكنولوجيا النفط عن اكتشاف احتياطيات كبيرة في الشرق الأوسط، وزيادة الطلب على النفط من جراء زيادة استهلاكه، واعتماد أوروبا الغربية في سد حاجاتها منه على منطقة الشرق الأوسط وأخيراً زيادة عدد شركات النفط ".

وتشير مصادر أخرى على أن التعديلات التي طرأت على صناعة النفط والتي جاءت لصالح الدول المنتجة تُعزى إلى عوامل أخرى أهمها تنامي الوعي القومي وانهيار السيطرة الاستعمارية عن عدة أجزاء من الوطن العربي، مما قوى روح هذه الشعوب لإعادة البناء والتشييد والتحصيل تدريجياً على التكنولوجيا حيث أصبحت على دراية أكبر لتسيير أمورها، لا سيما في القضايا المتعلقة بالنفط.

وتقول بعض التقارير[2] إن عقود الامتياز هذه لم تكن معروفة من الغالبية العظمى من أفراد الشعوب بسبب " بقائها سرية لمدة طويلة من الزمن ".

ويعتبر عام ١٩٥٠ بمثابة نقطة تحول هامة في امتيازات النفط حيث شهدت صناعة النفط لأول مرة تطبيق مبدأ اقتسام الأرباح، بعدما كانت بعض الدول مثل السعودية والكويت في سنتي ١٩٤٨ و١٩٤٩ قد فرضت شروطاً أفضل، لاسيما من الناحية المالية، ولكن الدول المنتجة لم تقنع بذلك، الأمر الذي كان سبباً في تحويلات جذرية في اتفاقيات الامتياز.

وهكذا، كانت العلاقات النفطية بين الشركات النفطية العظمى والدول المنتجة في بدايتها، بحيث كان النظام يسود في ظل الاستعمار القديم، فقد منحت عقود الامتيازات النفطية الأولى في وقت كان الاستعمار في أوجه. ولا عجب إذن أن تمنح هذه الامتيازات إلى المصالح النفطية البريطانية والفرنسية أولاً، ثم الأمريكية بعد ذلك، فقد

---

1 **- Henri Cattan : « the evolution of the concession in the Middle East and North Africa, Ocean Publications, Inc. Dobbs Ferry, New-York, 1967, p 5.**

2 **- انظر: لمزيد من التفاصيل: B.O.L.C.C (Middle East), supplément 71.**

كان النفط العامل الأساسي في تركيز الاستعمار البريطاني في العراق مثلاً، وأصبح بعد ذلك السبب الرئيسي لاجتذاب " الاستعمار الأمريكي الجديد في الشرق الأوسط[1].

وكان كل عقد امتياز ينفرد بذاتيته الخاصة التي تميزه عن سواه، يجمعها ميزة خاصة رئيسية، وهي احتكار الشركات النفطية لمجمل مراحل العمليات المتعلقة بالنفط وطول مدة الامتياز واتساع رقعته. وليس بودنا في هذا البحث التعمق فيما يخص التفاصيل المتعلقة بالبنود المتصلة بالقوانين المطبقة آنذاك أو تسوية المنازعات الناجمة عنها، ولكن دراستنا منحصرة خصيصاً على الخصائص العامة، لاسيما الجانب التاريخي منها قصد إظهار سيطرة الشركات النفطية الكبرى واحتكارها على المناطق النفطية أينما وجدت، باستعمالها جميع الأساليب لذلك[2].

وبهذا الصدد، نشير فيما يلي إلى أسلوب آخر لوسيلة قانونية استخدمت في مجال صناعة النفط من قبل هذه ا لشركات العظمى وهي المشاركة.

المطلب الثالث: المشاركة ومفهومها الشرعي

كنا قد رأينا في المطلب الذي سبق مفهوم الامتياز، ولكن لم نؤكد شيئاً مهماً للغاية: وهو أن الدول التي كان يوجد فيها النفط، كانت في الواقع بمفهومها التام ليست دولاً منتجة ولا مصدرة طوال عهد الامتياز، بل دولاً تحتفظ أراضيها بالثروات الطاقوية التي كانت تشكل المصدر الوحيد للدخل بالعملة الأجنبية.

فقد كانت الشركات النفطية في هذه الحالة هي صاحبة القرار في التصرف بهذه الثروة حيث كانت تقوم بعمليات التنقيب، والإنتاج، والتكرير، والتسويق، مع اختيار المشترين في أسواق الاستهلاك.

إن نظام الامتياز كما ذكرنا قد انتهى بعد الخمسينات من الناحية القانونية الرسمية في الدول المعنية. فقد ألغت إندونيسيا بموجب القانون الإندونيسي رقم ٤٤ لسنة

---

1 - لمزيد من التفاصيل انظر جورج لونزوسكي، المرجع السابق، ص ٢٤١.

2 - لمزيد من المعلومات والتفاصيل في الموضوع نفسه، انظر: د. محمد يوسف علوان: " النظام القانوني لاستغلال النفط "، المرجع السابق، ص ٣١ – ٧٩.

١٩٦٠ اتفاقيات الامتياز القائمة واستبدلت بها نظام تقاسم الإنتاج أو عقود الخدمة التي عمل بها دون سواها بعد ذلك[1].

وفي سوريا، نجد أنه بموجب المادة الأولى من المرسوم التشريعي رقم ١٣٣ الذي صدر بتاريخ ٢٢ ديسمبر ١٩٦٤، فإنه يمنع اعتباراً من نفاذ هذا المرسوم التشريعي، إعطاء أي امتياز لاستثمار الثروة المعدنية والبترولية في أراضي الجمهورية العربية السورية لأي شخص طبيعي أو اعتباري "[2].

وكذلك، فإن الدستور الإيراني ينص هو الآخر على " منع الأجانب امتياز تأسيس الشركات والمؤسسات في الشؤون التجارية والصناعية والزراعية والمعادن والخدمات ". كما هو الشأن كذلك في بلدان مثل الجزائر، ليبيا، والعراق حيث حلت شركات وطنية محل الشركات الكبرى صاحبة الامتياز[3]. ولكن هل معنى ذلك أن دور شركات النفط الأجنبية قد انتهى كلياً في الدول المصدرة للنفط ؟ يتساءل محمد يوسف علوان ليجيب في هذا المجال: " مما لاشك فيه أن الاستغلال المباشر من قبل الدولة للصناعة النفطية وقيامها بدور المنفذ للعمليات هو الحل الأمثل الذي تسعى إليه هذه الدول في نهاية الأمر. ولكن هذا الحل ليس ممكناً بالنسبة لجميع الدول، ولذا ليس أمامها سوى الاستمرار في التعاون مع الشركات الأجنبية والدخول معها في علاقات تعاقدية جديدة ومختلفة في جوهرها عن اتفاقيات الامتياز "[4]. وقد أخذت هذه العلاقات الجديدة شكلين رئيسيين هما المشاركة، والمقاولة أو الخدمة. بل ذهبت بعض الدول إلى أبعد من ذلك بلجوئها إلى التأميم الذي خصصنا له جزءاً مهمّاً في الفصل السادس.

على أن ذلك لا يعني بحال من الأحوال أن الدول التي انتهجت هذا الأسلوب الأخير قد استغنت نهائياً عن شركات النفط الأجنبية، إذ أنها يمكن أن تلجأ كغيرها إلى

---

1 ـ حسن زكريا: " السيادة ومشاركة الدولة وضرورة إعادة النظر في نظام الامتيازات " في قانون البترول وسيادة البلدان المنتجة على ثرواتها الطبيعية، نصوص التقارير والدراسات المقدمة إلى الملتقى الأول الذي عقد بالجزائر في ٢٠ أكتوبر ١٩٧١، مطابع منيت برس. بيروت ١٩٧٢، ص ٢٣.

2 - انظر: الجريدة الرسمية السورية، عدد ٥٩ بتاريخ ٣١ ديسمبر ١٩٦٤.

3 - انظر: د. محمد يوسف علوان، المرجع السابق، ص ٨٥.

4 - المرجع السابق، ص ٨٥.

الاستعانة بخدمات هذه الشركات والدخول معها في مفاوضات قصد الحصول على اتفاقيات مشاركة أو عقود مقاولة.

أصبحت المشاركة منذ أواخر الخمسينات عبارة عن ظاهرة منتظمة في الغالبية العظمى من الاتفاقيات النفطية المبرمة بين الدول المصدرة وشركات النفط الأجنبية، وبشكل خاص تلك المعروفة منها باسم " القادمين الجدد " New Comers " أو المستقلين "Independents ".

ولم تكتف الدول النامية بتضمين عقودها مع هذه الشركات نصوصاً تتعلق بمشاركة الدولة في رأس المال أو الاستثمار أو كليهما، بل إن هذه الشركات أصبحت إلزامية بموجب الدستور أو القانون في بعض الدول.[1]

١ ـ فيما يخص إيران مثلاً، تجدر الإشارة إلى أن قانون البترول الإيراني لسنة ١٩٥٧ الذي ينص في مادته السادسة على وجوب تملك شركة النفط الوطنية الإيرانية لـ ٣٠% على الأقل من رأسمال المشروع الذي يقوم باستغلال النفط.

٢ ـ وفيما يخص العراق، ينص القانون رقم ٩٧ الصادر في سنة ١٩٦٧ على " الحقوق الحصرية في استثمار النفط والمواد الهيدروكربونية في جميع الأراضي العراقية، بما في ذلك المياه الإقليمية والجرف القاري ". ويفهم من خلال ذلك الاستثمار المباشر للشركة الوطنية الإيرانية أو عن طريق الاشتراك مع الغير، إذا كان ذلك أفضل لتحقيق أغراضها ومصالح البلاد، بينما منع عليها منعاً باتاً أن يستثمر النفط في المناطق المخصصة لها كافة بطريق الامتياز أو ما في حكمه[2].

٣ ـ وفي ليبيا، أجاز القانون الصادر سنة ١٩٦٨ للشركة الوطنية الليبية استغلال المناطق المخصصة لها سواء لحسابها أو بالمشاركة مع الغير.

---

1 - المرجع السابق، ص ٩٨

2 ـ انظر في هذا الموضوع: عبد الرحمن منيف: مبدأ المشاركة وتأميم البترول العربي "، دار العودة. بيروت ١٩٧٣، وانظر كذلك:

Wolfdang G. Friedman and George Kalmanoff. " Joint International Businesss Ventures, New-York, 1961, James W. C. Tomlinoon"the Joint Venture process in International Business, Cambridge, mass, the M.I.T. Press, 1970.

٤ ـ وفي فنزويلا، تنص المادة الخامسة من قانون التأميم الذي صدر في ٢٩ أغسطس سنة ١٩٧٥ على إمكانية إبرام اتفاقيات مشاركة مع الغير.

٥ ـ وكانت مصر أول دولة تلجأ إلى أسلوب المشروع المشترك لاستغلال النفط في الشرق الأوسط، وذلك حين أبرم عقد مشروع مشترك بين شركة البترول المصرية الدولية (IEOC) التي تمتلك شركة ENI الإيطالية معظم أسهمها من جهة، وشركتين مصريتين هما: الجمعية التعاونية المصرية للبترول ECPS، والهيئة العامة للبترول GPA من جهة أخرى، وذلك في سنة ١٩٥٧. وأطلق على هذا المشروع اسم الشركة المصرية الشرقية للبترول C.O.P.E، وعهد إليه باستغلال حقول البلاعيم في شبه جزيرة سيناء، وأبرمت مصر بعد ذلك عدة اتفاقيات مشاركة مع شركات أجنبية في العامين ١٩٦٣ و١٩٦٤.[1]

٦ ـ اتفاقية السعودية ـ أكسيراب سنة ١٩٦٥ حيث أبرمت السعودية أول اتفاقية على أساس المشاركة مع شركة أكسيراب الفرنسية. وتغطي ثلاث مناطق على ساحل البحر الأحمر، وتقضي الاتفاقية بأنه عند اكتشاف النفط بكميات تجارية، تؤسس شركة مختلطة بين المؤسسة العامة للبترول والمعادن "بترومين" و " أكسيراب" الفرنسية، مع أن المادة التاسعة تنص على أن للحكومة حق المشاركة بنسبة ٤٠% من أسهم الشركة.

٧ - واتفاقية الكويت مع شركة البترول الوطنية الكويتية و" هيسبانويل " " Hispanoil " سنة ١٩٦٨ التي كان بموجبه تأسيس شركتين: شركة تشغيل باسم شركة البترول الكويتية الإسبانية (ش. م. ك) وتساهم الشركة الوطنية الكويتية بنسبة ٥١% والشركة الإسبانية بنسبة ٤٩% من رأس مال الشركة المحدثة. مع العلم أن الحكومة الكويتية كانت تساهم بنسبة ٦٠% من رأس مال شركة البترول الوطنية الكويتية، وكان القطاع الخاص يساهم بنسبة ٤٠% الأخرى، بمعنى أن هذه المشاركة جمعت أطرافاً ثلاثة: " هيسبانيول " (٤٩%) والحكومة الكويتية (٦٠%) من ٥١% أي

1 . انظر حسن عطية: " سيادة الدولة النامية على موارد الأرض الطبيعية، دراسة في القانون الدولي، القاهرة ١٩٧٨، ص ٤٩٧.

٣٠,٦% من الامتياز، وأخيراً القطاع الخاص الكويتي الذي له كما قلنا آنفاً: ٤٠% من ٥١%، أي ٢٠,٤% من الامتياز.[1]

٨ ـ المشاريع المشتركة في الجزائر: أنشئ في الجزائر بموجب معاهدة بينها وبين فرنسا اتحاد تعاوني مشترك A.S.C.O.P في سنة ١٩٦٥ للبحث والاستغلال المشترك للنفط في البلاد. ويقضي الاتفاق بإنشاء الاتحاد نظم بين الشركة الوطنية سوناطراك عن الجانب الجزائري من جهة، والشركة الفرنسية للبترول (الجزائر) (Algerie-C.F.P)، وسوبيفال SOPEFAL عن الجانب الفرنسي من جهة أخرى. وقد وزعت أسهم المشروع المشترك بنسبة ٥٠% لسوناطراك و٣٣% لـ CFP و١٧% لـ SOPEFAL.

والواقع أن هذا الاتفاق لا يختلف كثيراً عن اتفاقيات المشاركة التي كانت معروفة في المنطقة في ذلك الوقت، غير أن الفرق الوحيد بينه وبين الاتفاقيات الأخرى هو أنه جاء في شكل معاهدة دولية بين دولتين، وكانت لها معناها السياسي والإعلامي كحدث هام جداً، كونها كانت تشمل مسائل أخرى غير النفط مثل مشاركة فرنسا في التنمية الصناعية للجزائر وتقديمها قروضاً لها مقابل ضمان استمرار الإمدادات النفطية الجزائرية[2].

وتجدر الإشارة في هذا النطاق إلى ما ورد في الأمر رقم ٢٢ – ٥٧١ بتاريخ أبريل ١٩٧١، الذي يتضمن تحديد الإطار الذي تمارس فيه الشركات الأجنبية نشاطها في ميدان البحث عن الوقود السائل واستغلاله إذ " أنه لا يمكن لأي شخص طبيعي أو معنوي أجنبي يرغب في ممارسة نشاطات في ميدان البحث عن الوقود السائل واستغلاله في الجزائر أن يمارس هذه النشاطات إلا بالاشتراك مع الشركة الوطنية سوناطراك ". ولا يمكن ممارسة هذه النشاطات إلا في القطع الأرضية التي تشملها سندات منجمية مخصصة للشركات الوطنية سوناطراك.

وأخيرا، يجدر التذكير في هذا الشأن بهذه الخلاصة: " إنه بدون تمكين الدولة المنتجة من اكتساب تكنولوجيا الصناعة النفطية، فإن اتفاقيات المشروعات المشتركة

---

1 - انظر: محمد يوسف علوان، المرجع السابق، ص ١٠٦.

2 - انظر:

Rapports pétroliers franco-algériens, mémoire dactylographié présenté à l'Institut des Hautes Etudes Internationales, UNIV. de Paris II, 1970, p 11 et 55.

لا تمثل سوى تقدم محدود بالقياس إلى الامتياز، ولا تعدو اتفاقيات المشاركة بالمناصفة أن تكون شكلاً حديثاً للامتياز، كما يذهب إليه البعض[1].

المطلب الرابع: إنشاء شركات النفط الو ـنية

قبل أن نشرع في تفصيل هذا الموضوع الهام، ربما نتساءل: ما هو الهدف، أخيراً، لكل دولة منتجة للنفط؟ الهدف الرئيسي والأخير هو الاستغلال المباشر لهذه الثروة الغنية. وإذا كان هذا الهدف من الصعب تحقيقه لاعتبارات وأسباب مختلفة لبعض الدول، فإنه إذن يجدر بها المشاركة في الامتيازات النفطية القائمة فيها أو المشاركة بالمناصفة عوضاً من أن يترك المجال كاملاً تحت الإشراف التام لشركات النفط الأجنبية.

وكما أوردنا آنفاً، إن استغلال النفط قام أساساً على يد الشركات النفطية الخاصة التي تضخمت واتسعت في العالم بعدما أنشئت في الولايات المتحدة في أواخر القرن التاسع عشر.

ومع اكتشاف النفط وتطور استغلاله وصناعته في الشرق الأوسط، فضلاً عن تزايد الطلب العالمي في مطلع القرن الماضي وبالتالي الرغبة الكبيرة للسيطرة عليه عبر نظام الامتياز، سارعت دول أوروبا الغربية المستهلكة لهذه الثروة الطاقوية الضرورية مثل بريطانيا[2] وفرنسا[3]، بالمساهمة في شركات النفط الخاصة الكائنة فيها أو إنشاء شركات مملوكة كلياً لها، وذلك بغية الخوض بدورها في ميدان استغلال النفط في الخليج الذي كان يقتصر على الشركات العظمى للكارتل النفطي.

---

1 - **D. N. Smith & L.T. Wells Jr. « Negotiating, Third World Memorial Agreements" , Cambridge, Mass, Balinger, 1975, p 37.**

2 - **لمزيد من التفاصيل، راجع : المرجع السابق (ص ٢٨٩) وأيضا :**

« les Sept Sœurs », op.cit. pp. 81 – 102. Anthony SAMPSON

أنشأت بريطانيا شركة " بريتش بتروليوم " (BP) سنة ١٩٠٩. وتكاد هذه الشركة أن تكون الأداة الرسمية المسؤولة عن تطبيق السياسة البترولية للحكومة البريطانية في الشرق الأوسط.

3 - **انظر نفس المرجع، ص ٢٣٥، وكذلك :**

Pr. Chamseddinne Chitour, « Pétrole et Politique », Op.cit. p 192.

أنشأت فرنسا شركة البترول الفرنسية (CFP) سنة ١٩٢٣ لتتولى رعاية المصالح البترولية للحكومة الفرنسية. وكانت هذه الشركة تظهر في ما بعد كالشركة الثامنة بحجمها بعد تصنيف الشقيقات السبع.

ثم بعد ذلك، ونظراً لأسباب قد طرحناها في هذا الفصل تخص نظام الامتياز ونظام المشاركة وبغية استرجاع حقوقها كاملة أو شبه ذلك أو المشاركة في اتفاقيات مستقبلية، أنشأت البلدان النامية المنتجة للنفط شركاتها الوطنية نتيجة لتطبيق مبدأ التخلي، مع العلم أن بعض الدول الرائدة في هذا المجال مثل شركة PEMEX في المكسيك وشركة النفط الوطنية الإيرانية NIOC أقدمت على إنشاء هذه الشركات الوطنية عقب تأميم النفط واستغلاله لوحدها.

من المهم أن نذكر بعض الشركات الوطنية المشهورة والتي لعبت دوراً لا يستهان به في معركة استرجاع حقوق الملكية التي تعطيها كل الحرية في عمليات التنقيب والإنتاج والتكرير والتسويق وحتى التصدير، سواء أكان ذلك جزئياً أو كلياً. المهم أنها أُنشئت بموجب قانون خولها أن تتولى عمليات صناعة النفط بإدارتها وليس تحت إدارة وسيطرة الشركات الأجنبية[1].

كما أن هذه الشركات أخذت شكل المؤسسة العامة ذات الطابع الصناعي والاقتصادي والتجاري، وذلك تجنباً لشكل الدوائر الحكومية ذات الصبغة الإدارية، وتتوخى الدول المنتجة من وراء اختيار هذا الشكل القانوني إعطاء قدر من الاستقلالية عن طريق الاعتراف لها بالشخصية الاعتبارية المستقلة[2].

غير أن هذه المؤسسات لا يمكن أن تكون بمعزل عن الدولة وهي بالتالي لابد أن تخضع لرقابة السلطات الحكومية، وتختلف درجة هذه الرقابة على هذه الشركات من دولة إلى أخرى[3].

وفي ما يتعلق باختصاص هذه الشركات، المملوكة عموماً للدولة، فإن نشاطها يختلف من دولة إلى أخرى، ولكنها جميعا تشترك في كونها أدوات لتنفيذ سياسة

---

1 - انظر: محمد يوسف علوان: " النظام القانوني لاستغلال النفط "... المرجع السابق، ص ٨٩.

2 - نفس المرجع، ص ٩٠.

3 - انظر كذلك: خالد الشاوي: " الأداة القانونية للإستغلال المرد الطبيعي "، في الدورة الثالثة لأساسيات صناعة النفط والغاز، الإدارة الوسطى، الأوابك، ٧ أفريل – ٣ ماي ١٩٧٩.

حكوماتها النفطية على الصعيد الوطني والدولي.[1] وقد كان أول قاسم مشترك لها تسلم وتطوير منشآت شبكة توزيع المنتجات النفطية في الداخل والتي كانت بيد الشركات الأجنبية، ونتيجة لمشاركة الدولة، فقد تمكنت شركات النفط الوطنية دخول السوق الدولية، بعدما امتدت نشاطاتها إلى مختلف العمليات الخاصة باستغلال النفط، لا سيما مرحلتي التكرير والنقل، " وما زال الكشف عن المواد الهيدروكربونية لعبة الشركات متعددة الجنسيات "، كما ينص على ذلك عبد الهادي طاهر[2].

هذا، ويرى البعض مشاركة الدولة على النشاطات النفطية التي تجري ضمن نطاق سيادة الدولة تخوفاً من احتمال قيام الدولة المضيفة لاستثمارات الدول المنتجة بالاستيلاء عليها. هذا فضلاً على أن الاستثمار في الخارج قد يؤثر على إمكانية الاستثمار في الداخل، كما أن مثل هذه المشاركة ستصطدم لا محالة بمقاومة الشركات العالمية.

ولكن هناك رأي عند البعض الآخر يذهب إلى أنه يجب أن تمتد مشاركة الدولة لتشمل العمليات النفطية خارج الحدود الإقليمية للدول المنتجة. وقد كان الشيخ أحمد زكي يماني، وزير النفط السعودي الأسبق من أكثر المدافعين عن فكرة المشاركة في عمليات البحث والإنتاج والمراحل الأخرى في التكرير، والنقل البحري والتوزيع في البلدان المستهلكة (Upstream and downstream).[3]

ويبدو أن الدول المنتجة، وعلى الأخص، ذوات الفوائض النقدية، تتجه نحو المشاركة الفعلية في العلميات خارج حدودها، وذلك عن طريق القيام بأعمال البحث والتنقيب والاستشارات المختلفة في الدول الأخرى. وهناك أمثلة لهذه الشركات في دول نامية[4].

---

1 - حسين زكرياء: " شركات النفط الوطنية، بعض أوجه العوامل الداعية لها وبنيتها القانونية وإدارتها وحدود اختصاصها "، النفط والتعاون العربي، المجلد الرابع، ١٩٧٨، ص ٣٧ وما يليها.

2 - عبد الهادي طاهر: " الدور المستقبلي لشركات النفط الوطنية في صناعة البترول العالمية "، نشرة الأوابك، السنة الثالثة، العدد ١١، نوفمبر ١٩٧٧.

3 - في ندوة عقدها الوزير السعودي زكي يماني في الجامعة الأمريكية ببيروت تحت عنوان :
« Participation versus nationalisation : A better means to survive ».

4 - حول هذا الموضوع، انظر: خالد الشاوي، المرجع السابق، ص ٢٣.

طبعاً، لسنا هنا بصدد دراسة كل الشركات الوطنية التي تأسست من أجل الصناعة النفطية أو المقارنة بين هذه الشركات الفتية، ولكن، لربما نذكر البعض منها، لا سيما تلك التي أعطيت صلاحيات واسعة في مجال التنقيب والإنتاج، والتكرير، والتوزيع، والتسويق. وقد سبقت دول أمريكا اللاتينية غيرها من الدول المنتجة في هذا المجال حيث اكتسبت هذه الأخيرة بعض الخبرات من تجارب الأولى[1]. ومن أهم هذه الشركات:

- شركة النفط الوطنية المكسيكية بيمكس PEMEX، تأسست سنة ١٩٣٨.
- شركة البترول الوطنية البوليفية، سنة ١٩٣٦.
- شركة البترول الوطنية الأرجنتينية V.F.P سنة ١٩٢٢.
- شركة النفط الوطنية الفنزويلية، ١٩٣٣.
- شركة بتروبراس البرازيلية PETROBRAS، سنة ١٩٥٠.
- المؤسسة المصرية العامة للبترول، سنة ١٩٥٨.
- شركة البترول الوطنية الإيرانية NIOC.
- شركة البترول الوطنية الكويتية KNPC، سنة ١٩٦٠.
- المؤسسة العامة للبترول والمعادن PETROMIN في السعودية، سنة ١٩٦٢.
- الشركة الوطنية الجزائرية للنفط سوناطراك SONATRACH، ١٩٦٣.
- شركة النفط الوطنية العراقية INOC ، سنة ١٩٦٤.
- شركة نفط البحرين الوطنية، ١٩٧٢.
- المؤسسة العامة القطرية للبترول، ١٩٧٤.
- شركة بترول أبو ظبي الوطنية ADNOC، ١٩٧١.
- شركة النفط الوطنية الليبية LIPETCO سنة ١٩٧٤.
- الشركة السورية للنفط، ١٩٧٤.

---

1 - قد يطلق البعض على هذه الشركات اسم " شركات العالم الثالث متعددة الجنسيات ". انظر دراسة بهذا العنوان لديفيد هنيان ووارين كيفان، المجال، العدد ١٠٤، نوفمبر ١٩٧٩، ص ١ – ٦.

ـ وأخيراً شركة تنمية نفط عمان، ١٩٨٠.

أخيراً يجدر بنا التساؤل: هل مع تأسيس هذه الشركات الوطنية معناه أن دور الشركات النفطية متعددة الجنسيات قد انتهى في هذه الدول المنتجة ؟ الجواب هو أن استغلال النفط المباشر من قبل الشركات الوطنية التي تلعب دور منفذ السياسة الطاقوية للدولة يبقى طبعاً هو الحل الأمثل للاستقلالية، ولكن سيظل متكاملاً في إطار التعاون والشراكة مع الشركات الأجنبية والسيادة الكاملة ضمن اتفاقيات معينة.

***

المبحث الثاني

الصناعة النفطية وأهميتها

كتب الكثير عن صناعة النفط، فلربما لم تكتب مقالات وكتب ونشرات في الصناعة العالمية للنفط وأهميتها بالحجم الذي عرفه العالم منذ اكتشاف هذه المادة الحيوية الضرورية التي غيرت مجرى استعمال الإنسان للطاقة بعدما كان لا يحسن سوى استعمال الخشب والفحم.

ولم يمر يوم على العالم لم يكن فيه النفط الشغل الشاغل للمجتمع والأفراد والحكومات، ولم تكن تأثيراته المختلفة السياسية منها والاجتماعية والتنموية والاقتصادية والإستراتيجية وحتى العسكرية موضوع الساعة. فقد أصبحت هذه الصناعة محوراً لكثير من الآراء المتناقضة والكثير من المصالح المختلفة أو المتحدة.

إن لصناعة النفط أهمية قصوى في الشؤون الداخلية والخارجية لجميع الدول سواء كانت منتجة أو مستهلكة، كما تشكل أساساً للعلاقات الدولية في عالم يطمح دائماً للتطور والتنمية المستدامة.

لذا، فإن لصناعة النفط، من منظور العلاقات الدولية، تأثيراً مباشراً أو غير مباشر بالسوق العالمية، وبالتالي بالارتباط بين الدول المنتجة والمستهلكة بصفة ضرورية من زاوية تشابك المصالح. ولكن نظراً لأهمية هذا الموضوع الشاسع الذي خصصنا له الفصل الأول للأشكال والوسائل التي أدت إلى اكتشاف النفط ومصادره في العالم مع الدور الذي لعبته صناعة النفط في بداية القرن العشرين، خاصة أثناء الحربين العالميتين الأولى والثانية، سوف نهتم هنا بدرجة أساسية بالفترة التي تمتد ما بعد الحرب الثانية إلى السنوات الأولى من بداية القرن الحادي والعشرين.

ففي السنوات التي تلت الخمسينات، شهدت الصناعة النفطية العالمية تطوراً اقتصادياً وتكنولوجياً هائلاً مع تعقيدات سياسية ما زلنا نشاهد نتائجها حتى اليوم.

المطلب الأول : تلبية النفط للطاقة العالمية واستراتيجيتها

تشهد العلاقات الدولية في عالمنا اليوم تغيرات كبيرة، تأخذ طبيعة القوى والاتجاهات السائدة طابعاً غالباً في رسم معالمها، وتتنافس المصالح والأهداف مع الإيرادات وتتبادل القوى فيها أدواراً ومواقع متباينة، مع التهديد بالوجود الإنساني الذي لا زال قائماً كما كان أثناء فترة الاستعمار. أضف إلى ذلك أنّ هناك مشروعاً جديداً يطل على الأفق تتجهز به قوى مهيمنة وإمبراطورية وحشية ترسم الخرائط الجديدة وتحسب ألف حسابات للمصالح والمؤامرات الباطنة والظاهرة.

وتعتبر صراعات العالم كله اليوم باتجاه واحد، وهو ما يحقق له مصالحه أو ما يسعى إليه على كل الأصعدة، عبر مختلف الأشكال والطرق والأساليب وصولاً إلى التأثير في منعطفات العصر الجذرية.

إن هذا الفصل لا يجيب على السؤال المطروح والذي قد يخطر في ذهننا: هل هناك استراتيجية نفطية لتلبية العالم بالطاقة التي هي جد ضرورية ؟، قد يتركز السُّؤال أكثر حول: " كيف وأين نضع الاستراتيجية المناسبة للحصول على النفط وتسويقه ؟ أو بالأحرى: " ما هي الوسائل السلمية التي يسهل استعمالها لبلوغ هدف الشركات العظمى للسيطرة على النفط في العالم، وفي أي بقعة من العالم "؟ وهذا هو السؤال الأهم والأطّول، أجل[1]. إن هذا الفصل يحاول تحديد الخطوات العلمية ورسم الخرائط الناجعة لوضع مثل هذه الاستراتيجية ضمن هيكل عام لتصميمها والسير بمقتضاها مهما كان الثمن ومهما كانت الظروف، باستعمال الضغوط وكل أنواع التأثير على الحكومات.

إن الاستراتيجية النفطية يجب أن تستهدف دوام الطاقات المتاحة في كل مراحل الصناعة النفطية من أبحاث وتنقيب وتكرير ونقل وتوزيع وتسويق والعمل على توسيعها وتوفيرها في كل وقت. فالطاقة الإنتاجية المتاحة يمكن إطالتها وتوسيعها إما من خلال استخدام تكنولوجيا حديثة لضخ ما يمكن ضخه من نفط خام في شتى الآبار التي

---

1 - هذا يذكر بالمثل الصيني المعروف الذي كان يردده الرئيس الصيني ماووتسي تونج وهو: " لا تطعم المسكين سمكة كل يوم، ولكن علمه كيف يصطاد السمك ".

اكتشفت بصفة منفردة، أو بصفة جماعية لإضافة احتياطيات جديدة، وقد يحتم ذلك دخول شريك أو شركاء آخرين لتسهيل المهمة.

ويجب في أي اتفاق شراكة التزام شرطين أساسيين على الأقل للحفاظ على حقوق الدولة. أولهما زيادة حصة الدولة المنتجة عن المردود المالي من عائد برميل النفط، وثانيهما شرط قانوني يؤكد سيادة الدولة على ثروتها النفطية وتحديدها استراتيجية التطوير والإنتاج. فبالنسبة لعائد الدولة من برميل النفط فإن أي اتفاق سواء أكان امتيازاً أو مشروعاً مشتركاً يمكن الحصول منه على المردود نفسه بتغير الشروط المالية. هذا ما هو سائد قانونياً.

إلا أن سياسة التطوير والإنتاج هي الأمر الرئيسي الذي يجب أن تحتفظ به الدولة المنتجة لتحقيق الأهداف الاقتصادية والتنموية. وكما هو معروف في هذا المجال، كانت عقود الامتيازات هي السائدة في جميع الدول المنتجة للنفط في العشرينات والثلاثينات من القرن الماضي وكانت تتضمن ١٢,٥ % من الإنتاج كريع للدولة قصد تنازلها عن استثمار ثرواتها، و٥٠% من الأرباح كضريبة، إلا أنه قامت دول الأوبك سنة ١٩٧٤ بعد قرارها برفع الأسعار، برفع الريع من ١٢,٥% إلى ٢٢% والضريبة من ٥٠ إلى ٨٥%.

وما هو مؤكد وما يتوجب ذكره هو أنه مهما يكن من أمر، فإن الشركات متعددة الجنسيات التي نحن بصدد دراستها في مجال العلاقات الدولية، تتمتع بوضعية السيادة في كافة مراحل صناعات المنتوجات الضرورية وذات التكنولوجيا العالية، ووفقاً لكافة الاعتبارات.

وتمتلك هذه الشركات النفطية العملاقة كمجموعة أكثر الشركات اتساعاً في حقول عملها، وتبذل قدراً أكبر من الجهود في مجالات البحث والتطوير، وتحتكر أكبر قدر من الصادرات وتستفيد من أعلى نمو للأسعار. باختصار، فإن هذه الشركات تجد فائدتها في كل الحالات.

ويقول عدنان عظيم في هذا الشأن إنه "بالرغم من المشاكل العويصة التي خلفتها الشركات متعددة الجنسيات للحكومات، فإنه من الضروري الإبقاء عليها، وهناك

الكثير من الأسباب التي تدعو للاعتقاد بأنها سوف تستمر في الاحتفاظ بموقع الريادة على مستوى الإنجازات التي حققتها خلال العقود الماضية".[1]

ويضيف نفس المحلل أن بعض الإحصائيات قد أشارت أن مجمل مبيعات مائتين من أكبر الشركات متعددة الجنسيات في العالم (بما فيها في الأولوية الشركات النفطية) تجاوزت ثلث ($\frac{1}{3}$) الدخل القومي الإجمالي لدول منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي، كما أن الشركات المتعددة الجنسيات ككل تشغل ثمن ($\frac{1}{8}$) القوة العاملة الكلية لبلدان هذه المنظمة.[2]

وتختلف الشركات متعددة الجنسيات عن باقي ورشات العمل التي تمارس نشاطها في بلد واحد من عدة أوجه، أحد أهم الاختلافات يكمن في وجوب خضوع هذه الشركات للقوانين والتشريعات، والتنظيمات سارية المفعول في الدول المضيفة وللتصورات والمبادئ السياسية والوطنية لهذه الدول، و" نظراً لكون هذه الهيئات الوطنية المختلفة تعتنق مجموعة واسعة ومتباينة من الأنظمة الاجتماعية والنظامية. " فإن التحديات التي واجهت الشركات متعددة الجنسيات في مجال الإدارة والتسيير، يضيف عدنان عظيم، كانت على جانب كبير من التشابك والتعقيد، ولم تتمكن أي من هذه الشركات من تخطي هذه التحديات لولا القدرة الفائقة على التكيف التي ميزت الإستراتيجية المستعملة ضمن سياستها الاستثمارية ".[3]

ولعل من أكثر عناصر هذه السياسات تأثيراً هي درجة التعقيد الإداري في مجال إنجاز العمليات الخارجية، ومقدار التسهيلات الممنوحة في تعريفات الاستيراد ونظام الإعفاءات الجمركية، كما أن هذه العوامل تحمل في طياتها مدى التأثير على الحكومات ومدى تعقيد التكنولوجيا والمعرفة المنقولة إلى الدولة المضيفة عبر هذه الشركات العملاقة التي غالباً ما تتجاوز قراراتها وسياساتها قرارات وسياسات الدول المضيفة.

---

1 - انظر: عدنان عظيم: شبكة اقتصاديات المتكاملة " (٢٠٠٠/١١/١٧).

2 - المرجع السابق.

3 - نفس المرجع.

للعلم أنه بعد الحرب العالمية الثانية ونظراً لضرورة دراسات استراتيجية النفط في تمويل وتسيير الحرب من آليات، وطائرات، ودبابات، وباخرات حربية، وسيارات نقل الجيوش والعتاد، ونظراً للطابع الموحد للحلفاء وللشركات متعددة الجنسيات، شهدت هذه الأخيرة تطوراً سريعاً وخاصة في الستينات وبداية السبعينات حيث تسيرها البلدان الرأسمالية كالولايات المتحدة الأمريكية، وكندا، وأوروبا الغربية، واليابان، مما ساعد هذه الشركات بأن تصبح تتمتع بقوة اقتصادية هائلة. إلا أن المتتبع لتطور هذه الشركات ومعاملاتها يجد أن الوحدة هي الميزة الأساسية لها، فهناك وحدة اتخاذ القرار ووحدة المعاملات ذات وحدة استراتيجية موحدة أي مشتركة تعد عنصراً أساسياً في فكرة مشروع متعددة الجنسية.[1]

وتعرف هذه الإستراتيجية لدوام تدفق النفط دائماً بالإشارة إلى العديد من الدول بتعايش الشركة- الأم المسيطرة على إصدار القرارات مع الدول التي تنتمي إليها هذه الأولى. وفكرة الاستراتيجية الموحدة تعرض وجود شركة أو تسهر على وضع خطة وبرنامج تسير عليه كل الوحدات الموجودة في العالم حتى تكون لها السيطرة ومن هنا تتحقق خطتها الشاملة، وترجع هذه الخطة الموحدة المتمثلة في الإدارة- الأم وتسمى الجهاز الإداري أي القيادة العليا (Headquarters)، وبالتالي مركز قرار واحد يقوم بإصدار الأوامر والقرارات. وكذلك تكون على صلة بينها وبين الشركة- الأم وبين الشركات التابعة لها، وتفرض عليها طريقة تسيير ملزمة حتى تتحقق سياستها الشاملة. والشركة الأم تعين لها حدود حيادها وتفرض عليها أن تكون سياستها مستقلة مع السياسة العامة، وبتوقف النجاح إلى حد كبير على التوفيق الحاذق والفعال بين المطلبين:[2]

أولاً: وحدة إصدار القرار في مواجهة المبادرات وخاصة المبادرات اللامركزية، المحلية الصادرة من فروع الشركة- الأم، فالاستراتيجية للشركة الأم ليست إلا مجموع القرارات الصادرة من مركز إصدار القرار.

---

1 - " **اليوم الإلكتروني** ". (١٤ / ٠٩ / ١٤٢٨ هـ / ٢٦ / ٠٩ / ٢٠٠٧).

2 - **نفس المرجع.**

ثانياً: ترجمة القانون بفكرة التسلط والسيطرة والرقابة ويقصد بذلك العلاقة الفعلية أو القانونية بين الطرفين وذلك عندما تؤثر وتحدد القرارات الصادرة من إحداها على مسلك الطرق الأخرى.

وهذا ما جعل طبعها التعددي قوياً بشكل قوة ونفوذ في الهيمنة والسيطرة إلى جانب ما تمتاز به هذه الشركات متعددة الجنسيات من عنصر التكامل والاحتكار إضافة إلى ميزة التنوع والتوسع عبر العالم.

المطلب الثاني: المنافسة بين أشكال الوقود البديلة للنفط

إن الاهتمام الواسع بالنفط كمادة طاقوية حية وكمصدر أساسي للطاقة في الماضي والحاضر وحتى في المستقبل ـ اللهم إذا وجد له بديل يغني الدول الصناعية عنه ـ نابع من كونه صناعة تحويلية يستخرج منها آلاف المواد البتروكيمياوية وكذلك من حيث كلفة إنتاجه وسعره في أسواق الاستهلاك العالمية وتوفيره ونقله بسهولة عبر العالم.

يتميز النفط ببعض خصائص وصفات قلما نجدها مجتمعة في غيره من مصادر الطاقة المستخدمة حالياً، نذكر منها:

١ ـ مرونة النفط وسهولة نقله:

لقد تطورت وسائل نقل النفط الخام من مواقع الإنتاج إلى مواقع التحويل تطوراً بارزاً بحيث أصبحت تغطي معظم مناطق العالم، مما سهل وصوله إلى المستهلك بأهون السبل وأقل التكاليف.[1]

٢ ـ محتوى النفط الحراري قياسا مع مصادر الطاقة الأخرى:

باستثناء الطاقة النووية والكهرباء، يحتوي النفط على أكبر طاقة حرارية بالمقارنة مع سائر المحروقات الأخرى، فوفقاً لتقارير إدارة معلومات الطاقة فإن غالوناً (Gallon) من البنزين يولد عند احتراقه ١٢٧,٧٠ مليون وحدة حرارية.[2]

---

1 - حافظ برجاس، مرجع سابق، ص ٦٤.

2 - صحيفة " الحياة " (فبراير / شباط ١٩٩٣)، نقلاً عن تقارير إدارة معلومات الطاقة، إعداد بات كار.

٣ – النفط أقل كلفة من المصادر الأخرى :

يعتبر النفط حتى الآن منافساً تجارياً لمصادر الطاقة البديلة، سواء من حيث كلفة إنتاجه أو من حيث سعره في أسواق الاستهلاك العالمية. لذلك قيل عنه: " إن حالة الرخاء والنمو الاقتصادي والتقدم التكنولوجي التي عرفها الاقتصاد الغربي خلال الفترة الممتدة منذ الحرب العالمية الثانية حتى سنة ١٩٧٠ مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بزيادة استهلاك النفط، وبالتالي زيادة إنتاجه في بلدان المنشأ.[1]

٤ ـ انخفاض نسبة التلوث في النفط بالمقارنة مع الطاقة النووية والفحم :

يمتاز النفط عن الفحم لأنه يحتوي نسبة أقل من الغازات المضرة، لا سيما غاز أكسيد الكربون، والنفط أقل خطراً على الإنسان والبيئة من الطاقة النووية التي ـ حسب ما قال الأستاذ برجاس ـ ما زالت أخطارها المحتملة تقلق العالم وتهدد البشر والحجر.[2]

٥ ـ النفط صناعة تحويلية :

ينفرد النفط عن بعض مصادر الطاقة الأخرى بأنه صناعة تحويلية، بمعنى أن النفط الخام لا يستهلك مباشرة بل يدخل بعد استخراجه من الآبار إلى المصافي قصد تكريره وتحويله إلى عدة مواد كغاز البترول، والسوائل الأخرى المعروفة بالمواد المكررة كالبنزين، والكيروسان، والديزل، مع مواد أخرى ثقيلة مثل الزفت، والنافتا، والمواد البتروكيماوية الأخرى التي تصنف بالآلاف من المنتجات النهائية والوسيطية كالمطاط، والبرافين (الشمع)، والبلاستيك، والأسمدة، والأدوية إلى غير ذلك من المواد.[3]

وما دمنا بصدد الحديث عن الطاقة البديلة للنفط، يجدر بنا الخوض في الحديث عن أنواع هذه الطاقة والعوامل التي أدت إلى المساهمة في محاولة تعويضها بالنفط. طبعاً كانت هناك طاقات تقليدية موجودة طوال تاريخ وجود الإنسان القديم مثل الخشب والفحم... ولكن يمكن القول إن هذه الطاقات، ولا سيما الجديدة منها كالطاقة

---

1 - كتاب: " حوار الشمال والجنوب ـ وجهة نظر عربية "، لمجموعة باحثين، معهد الإنماء العربي، ط ١، بيروت، (يونيو / حزيران ١٩٩٤)، ص ١١٢.

2 - حافظ برجاس، مرجع سابق، ص ٦٦.

3 - نفس المرجع، ص ٦٦.

النووية، والطاقة الشمسية، ورمال القار، إلى غير ذلك، لم تقو على أن تحدو مكانة النفط ولن تقوى على أن تساهم مساهمة ذات فعالية في صناعتها أو عرضها على الأسواق العالمية حتى يومنا هذا، كما توقع الاقتصاديون من قبل. ويعود ذلك كما يبدو إلى أن تكلفة إنتاج هذه الطاقة مرتفعة جداً.

فمنذ ما يسمى " بصدمة النفط الأولى " بعد حرب أكتوبر ١٩٧٣ وحتى الوقت الحاضر، لا يوجد مصدر جديد للطاقة وصل إلى مرحلة الإنتاج التجاري عدا بترول رمال القار في كندا منذ سنة ١٩٧٩ وبطاقة ١٢٩ ألف برميل يومياً. وأما الطاقة النووية فقد زادت بنسبة كبيرة لكنها تقدر بنحو ثلث الأهداف المرجوة في السبعينات،[١] (السنوات التي قررت فيها الوكالة الدولية للطاقة تحدي منظمة الأقطار المصدرة للبترول (OAPEC) ومحاولة التخلي عنها.

وقد شجع ضغط أزمة النفط في السبعينات من القرن الماضي على تحقيق المزيد من التقدم في مجال المحافظة الاقتصادية على الطاقة واستخدامها بشكل فعال. كما شاركت الدول الكبرى الصناعية، وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية في جهود متعددة الأطراف للحصول على مصادر بديلة للطاقة عرفت باسم المنتدى الدولي للجيل الرابع تجري علميات الأبحاث والتطوير للجيل القادم من أنظمة الطاقة النووية الأكثر مأمونية والأقل كلفة وأكثر قدرة على مقاومة استخدامها في صنع الأسلحة النووية. وهي تعمل حالياً مع عدة دول لإنشاء أول محطة توليد الطاقة تجمع بين فصل الكربون وعزله وإنتاج الهيدروجين. والغرض من هذا المشروع الذي تبلغ كلفته مليار دولار هو التوصل إلى أول محطة تعمل بالوقود الأحفوري ولا تنبعث منها أي غازات.[٢]

هذا، وقد ارتأينا أن نعطي، ضمن هذا المطلب، نبذة عن أنواع الطاقة البديلة:

---

1 - د. أحمد البار، مرجع سابق، ص ١١٦.

2 - مكتب برامج للإعلام الخارجي بوزارة الخارجية الأمريكية (١٠/٠٧/٢٠٠٦)
Usinfo.state.gov/archive

١ ـ الفحم :

كان الفحم حتى عام ١٩٦٠ في طليعة مصادر الطاقة. وقد عرف الإنسان الفحم منذ قديم الزمان. فكان يستخدمه للتدفئة وفي أوائل القرن الثامن عشر من الميلاد بلغ إنتاج بريطانيا ثلاثة ملايين طن سنوياً وهو ما يوازي خمس أو ست مرات إنتاج بقية العالم من الفحم آنذاك. وفي سنة ١٩١٣ وصل إنتاج بريطانيا أقصاه حيث بلغ الإنتاج ٢٩٠ مليون طن بينما بلغ إنتاج الولايات المتحدة في نفس السنة ٥١٧ مليون طن وألمانيا ٢٢٠ مليون طن. وقد أنتجت هذه الدول الثلاث في العام ٨٠% من إنتاج العالم من الفحم، ممّا يذكر أن الولايات المتحدة وبريطانيا وألمانيا احتلت الصدارة آنذاك بين الدول الصناعية بفضل حجم إنتاجها الضخم من الفحم.

ومنذ ذلك التاريخ بدأ الفحم يفقد أهميته كمصدر للطاقة. فبعدما بلغت حصته ٩٧% من مصادر الطاقة المستهلكة في أوروبا في عام ١٩٢٠، لم تتجاوز هذه الحصة ٩٠% عند اندلاع الحرب العالمية الثانية. أما في الولايات المتحدة حيث بدأ التحول إلى النفط مبكراً فقد بلغت حصة الفحم في مصادر الطاقة ٥٠% عام ١٩٣٩.[1]

ولاشك أن نفط الشرق الأوسط وبالذات نفط المملكة العربية السعودية الذي اتضحت وفرته وجودته ورخصه هو الذي جعل الدول الأوروبية وخاصة تلك التي لا تنتج الفحم تتحول وبشكل سريع إلى هذه المادة كمصدر للطاقة في الخمسينات، مما جعل حصة الفحم تنخفض كثيرا إلى ١٢% في إيطاليا و١٤% في سويسرا. وبنهاية الستينات أصبح مصير الفحم غير معروف. فارتفاع أسعاره جعله غير قادر على منافسة النفط لاعتدال سعره، أضف إلى ذلك أن آثار الفحم السلبية على البيئة جعل المستهلك يفضل عليه النفط كمصدر للطاقة.[2]

ومع ذلك فإن الفحم لا يمكن أن يغني عن النفط في كل المجالات إذ هناك احتياجات للنفط لا يمكن استخدام الفحم فيها، من ذلك وقود السيارات إلى جانب الأضرار التي تنجم عن استعمال الفحم على البيئة حيث تعرقل من تطويره والإقبال عليه. ولذا، فإن الفحم لن تثبت جدواه كمصدر رئيسي للطاقة في ظل أسعار مرتفعة للنفط،

1 - أحمد البار، مرجع سابق، ص ١١٨.

2- أحمد البار، مرجع سابق، ص ١١٧.

وإنه على ضوء تقرير الوكالة الدولية للطاقة اتضح أنه لكي يتم استخراج كمية من الفحم توازي ١٠ ملايين برميل يومياً، فإنه ينبغي استثمار ما لا يقل عن ٣٢ مليار دولار لبناء سكك حديدية وتجهيزات أساسية لنقل هذه الكمية من الفحم وهذا في حد ذاته يضاعف سعر الفحم.[1]

٢ ـ الطاقة النووية :

عقد خبراء الطاقة آمالاً كبيرة على الطاقة النووية إذ توقع أغلبهم أنها ستكون في الصدارة من مصادر الطاقة بحلول عام ٢٠٠٠. ولقد تبنت الولايات المتحدة وأوروبا عدة مشاريع ضخمة لإنتاج الكهرباء اعتماداً على الأوساط ثم للاستعداد لعصر ما بعد النفط. ورغم هذا الاهتمام الكبير الذي أظهرته الولايات المتحدة ودول غرب أوروبا بالطاقة النووية إلا أن هذا المصدر لم يحقق النتائج المرجوة منه. وقد أشار تقرير صدر مؤخراً عن الوكالة الدولية للطاقة إلى أنه تم خلال عام ١٩٨٤ إنشاء ١٤ مركزاً نووياً فقط في العالم لإنتاج الطاقة النووية، وأضاف التقرير أن هذا الرقم هو أدنى رقم سنوي تسجله الوكالة الدولية للطاقة منذ عام ١٩٦٨. وأشارت الوكالة إلى أن هذا الاتجاه نحو التقليص من عدد المراكز النووية سببه الصعوبات المالية التي تعيشها العديد من دول العالم والتي لا تستطيع تحمل التكاليف المالية الباهظة لإنشاء مثل هذه المراكز النووية.

وتجدر الإشارة إلى أن ارتفاع تكاليف إنتاج الطاقة النووية ليست هي العائق الوحيد لتطوير هذا المصدر. فالمخاطر الناجمة عن استعمال هذا المصدر كمخاطر الإشعاع والانفجارات تقف حجر عثرة أمام نمو هذا المصدر ولعل هذه الأسباب هي التي دعت المدافعين عن البيئة إلى القيام بمظاهرات في الولايات المتحدة، وفرنسا، وألمانيا، وغيرها من دول غرب أوروبا لإيقاف إنشاء مراكز الطاقة النووية بل دعوا إلى التخلص مما هو قائم فعلاً.[2]

في الحقيقة، بقي استخدام الطاقة النووية لتوليد الكهرباء مثلاً، مجالاً محفوفاً لعدة عقود، بالحذر الشديد ومحاطاً باعتراضات أنصار البيئة، خاصة بعد جملة من

---

1 - **انظر نص المحاضرة التي ألقاها الشيخ أحمد زكي يماني في الجامعة الأردنية والتي نقلتها صحيفة المدينة في ٣٠ صفر ١٤٠٢ هـ.**

2 - **أحمد البار، مرجع سابق، ص ١٢٢.**

أحداث تسرب الإشعاعات النووية، وأشهرها حادثة " ثري مايل أيلاند " (Three Mile Island) في الولايات المتحدة سنة ١٩٧٩ وحادثة تشيرنوبيل (Tchernobyl) في الاتحاد السوفياتي سابقاً سنة ١٩٨٦. لكن التطويرات التي أدخلت على أنظمة الحماية والاحتراز من جهة، وتقلبات أوضاع مناطق النفط والغاز وأسعارها في أنحاء العالم، أعادت الاهتمام بالطاقة النووية لتوليد الكهرباء. وهو ما أدى إلى تنامي عدد المفاعلات النووية لهذا الغرض في العالم، لكن نصيب الطاقة النووية من الطاقة المستهلكة في العالم لا يتجاوز حالياً ٦%، وهي نسبة ليست مرشحة لتزيد أكثر من ذلك في العقدين القادمين، حيث تتحدث توقعات بعض التقارير عن احتمال مضاعفة هذه النسبة إلى ١٢%.[1]

٣ـ الطاقة الشمسية :

شاركت الطاقة الشمسية في احتلال مكان الصدارة بين مصادر الطاقة الحديثة، ولذا وجهت العناية لتطويرها واستعمالها.

وقد أنشأت الولايات المتحدة ودول غرب أوروبا وعدد آخر من الدول النامية لهذا الغرض وحدات تجريبية مختلفة على درجة من الأهمية لإنتاج الكهرباء بالاستعانة بأشعة الشمس، كما صار من المألوف تركيب وحدات بالمنازل لتوليد الكهرباء وأخرى لضخ المياه بالمزارع وغير ذلك. وتجري حالياً تجارب مختلفة لإنتاج سيارات ومحركات يستخدم في تشغيلها الطاقة المستمدة من أشعة الشمس.

وعلى الرغم من تطور هذا المصدر للطاقة تطوراً ملموساً إلا أن تكلفة الطاقة الشمسية ما زالت مرتفعة جداً إذ تتجاوز تكلفة البرميل الواحد ما يوازي مائة دولار. ولذا يشير الخبراء إلى أن المصدر لن يأخذ مكانته كأحد مصادر الطاقة الرئيسية في العالم إلا بعد نضوب النفط أو على الأقل بعد أن يصير سعره عبئاً ثقيلاً على المستهلك.[2]

---

1 - لمزيد من المعلومات، انظر: " أمن النفط جزء من الأمن القومي... حروب النفط والصراعات على منابعه وممراته ..." (١٣/٠٦/٢٠٠٨) www.amin.org/article.tpl

2 - أحمد البار، مرجع سابق، ص ١٢٢.

٤ـ الغاز الطبيعي :

عرف الصينيون الغاز الطبيعي واستعملوه منذ عام ٢٥٠ م. وكانت بكين تضاء بالغاز في عام ٩٠٠ م، ولكن لم يتيسر تسويق الغاز تجارياً إلا بعد عام ١٨٧٠ عندما تم إنشاء خط أنابيب طوله ٢٥ ميلاً لنقل الغاز. ولذلك فلم ينتشر استهلاك الغاز إلا بعد تطور تقنية صناعة الأنابيب في الثلاثينيات من هذا القرن. وبعد الحرب العالمية الثانية أتاحت هذه التكنولوجيا إقامة خطوط أنابيب طويلة المدى في الولايات المتحدة تربط مناطق الإنتاج في خليج المكسيك بمناطق الاستهلاك في الشمال الشرقي وبذلك توافرت في الأسواق طاقة وفيرة بأسعار تقل عن أسعار بقية مصادر الطاقة، ويمتاز هذا الغاز بأنه لا يسبب ضررا للبيئة مما جعله الوقود الرئيسي المفضل في الولايات المتحدة وفي العالم الغربي بصفة عامة.[1]

وعلى الرغم من وفرة الغاز في مناطق مختلفة من العالم (تعتبر دول منظمة الأوبك من أغنى مناطق العالم بالغاز الطبيعي) إلا أنه لم يستغل الاستغلال الأمثل إلا منذ سنوات قليلة مضت وبعد أن تطورت تكنولوجيا نقل الغاز. ففي الأيام الأولى لصناعة النفط أهدر الغاز لعدم توافر وسائل نقله. أما اليوم فلقد توصل الإنسان إلى السيطرة على الغاز في مناطق الإنتاج القريبة من أسواق الإستهلاك.[2]

ولكن ينبغي ألا نغفل عن أن تطور استهلاك الغاز مرتبط بثبات استقرار أسعار النفط. فإذا تراجعت هذه الأسعار فستنخفض الاستثمارات المتعلقة باستغلال الغاز الطبيعي مما يوقف نمو هذا المصدر المهم من مصادر الطاقة ".

وكما تشير آخر التقارير، فإن دول الخليج تمتلك ثاني أكبر احتياطي للغاز الطبيعي وأنه وفقاً لدراسة أعدتها منظمة الخليج للاستشارات الصناعية اتضح أن دول الخليج والجزائر ستصبح المصدر الرئيسي لصادرات الغاز لكل من اليابان ودول أوروبا الغربية بما فيها الولايات المتحدة. وقدرت الإحتياطيات من الغاز الطبيعي في منطقة الخليج بما يزيد عن عشرة تريليونات متر مكعب تحتوي الأراضي السعودية وقطر ودولة

---

1 **- Lioubomir %ikhalovich et Jean Jacques Pluchart. Energies Mondiales Les Nouvelles Strategies Paris. Armand Colin, 1978, p 72.**

2 - **أحمد البار، المرجع السابق، ص ١٢٣.**

الإمارات العربية على ما يقرب من ثلثيها. أضف إلى ذلك روسيا التي تحتوي اليوم على أكبر احتياطي الغاز في العالم مع إيران الذي يحتوي على ثاني احتياطي الغاز عالمياً.

٥ ـ الطاقة الهوائية (طاقة الرياح) :

الطاقة الهوائية، هي الطاقة المستمدة من حركة الهواء والرياح، عرفها الإنسان منذ القدم واستخدمها في تسيير السفن الشراعية وفي أغراض زراعية وصناعية متعددة.

ويرتبط اليوم مفهوم هذه الطاقة باستعمالها في توليد الكهرباء، بواسطة طواحين هوائية، ومحطات توليد تنشأ في مكان معين ويتم تغذية المناطق المحتاجة عبر الأسلاك الكهربائية. وبالإمكان حسب تقديرات منظمة المقاييس العالمية توليد ٢٠ مليون ميغاواط من هذا المصدر على نطاق عالمي، وهو أضعاف قدرة الطاقة المائية.[1]

وتقوم بعض الدول حالياً بتجارب عديدة لتطوير هذا النوع من الطاقة، مثل اليابان، والسويد، والدانمارك، وكندا، وألمانيا، والولايات المتحدة الأمريكية التي كانت تتوقع إدارة الطاقة فيها إنتاج ما يعادل ٣٠٠ مليون برميل من النفط مع نهاية القرن الماضي. غير أن تطوير هذا المصدر يواجه مشاكل وصعوبات مختلفة. فإلى جانب الكلفة المرتفعة لإنتاج الكهرباء والمقدرة بأربعة أضعاف تكاليف الكهرباء بواسطة الطاقة التقليدية، يحتاج هذا المصدر إلى مساحات واسعة حيث يلزم ٥٠ ألف طاحونة هوائية قطرها ٥٦ مترا لإنتاج طاقة كهربائية تعادل مليون برميل من النفط الخام.[2]

ولعل المشكلة الأساسية التي تواجه الطاقة الهوائية تكمن في كونها لا تتوافر إلا في بعض المواقع وفي عدم استقرار قوتها وصعوبة حفظ الطاقة الكهربائية التي يمكن توليدها. فالمعروف أن هذه الطاقة ليست ثابتة بل تتغير وفقا لاختلاف سرعة الهواء وبالتالي يتغير إنتاج المولد الكهربائي، مما يساهم في تغيير إنتاج الكهرباء. هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإن طلب المستهلك للكهرباء هو أيضاً متغير وفقاً لحاجاته المتنوعة.

---

1 - **أحمد السعدي: " مصادر الطاقة، وراق الأوابك رقم (٣)، منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، الكويت، ١٩٨٣، ص ٥٥.**

2 - **أحمد سعدي، المرجع نفسه، ص ٥٦.**

٦ـ الطاقة المائية (الكهرومائية) :

كان الإنسان يستخدم مياه الأنهار في تشغيل بعض النواعير التي كانت تستعمل لإدارة مطاحن الدقيق وآلات النسيج ونشر الأخشاب. أما اليوم، وبعد أن دخل الإنسان عصر الكهرباء، بدأ استعمال المياه لتوليد الطاقة الكهربائية كما نشهد في دول عديدة مثل النرويج، والسويد، وكندا، والبرازيل. ومن أجل هذه الغاية، تقام محطات توليد الطاقة على مساقط الأنهار، وتبنى السدود والبحيرات الاصطناعية لتوفير كميات كبيرة من الماء تضمن تشغيل هذه المحطات بصورة دائمة.

يقول الدكتور سعود عياش في كتابه " تكنولوجيا الطاقة البديلة ": تبلغ الطاقة الكامنة في مصادر الطاقة المائية في العالم حوالي ٣ ملايين ميغاواط، يوجد حوالي ربعها في أفريقيا، و٢٠% في أمريكا الجنوبية، و١٦% في جنوب شرق آسيا و١٦% في الصين والاتحاد السوفياتي السابق، ويتوزع الباقي في أمريكا الشمالية وأوروبا ومناطق أخرى. ومن جانب آخر، تبلغ كمية الطاقة المستغلة من هذه المصادر حوالي ١٥٠ مليون ميغاواط، أي ما يعادل حوالي (٥%) من الطاقة الاحتمالية الكلية. ويعزى أحد أسباب هذه النسبة المنخفضة لاستغلال مصادر الطاقة المائية إلى الكلفة العالية لإنشاء محطات الطاقة، خاصة أن المواقع الملائمة غالباً ما تكون بعيدة عن مراكز استهلاك الطاقة. وبالنسبة إلى العالم العربي، فإن أشهر محطات توليد الطاقة المائية، هي الموجودة في منطقة السد العالي في مصر ومنطقة سد الفرات في سوريا.[١]

هذا، ولا زالت بعض الدول مثل بريطانيا، وفرنسا، واليابان تسعى إلى الاستفادة من الطاقة المولدة من العوامل المائية كالمد والجزر، وقوة تلاطم أمواج البحر، وتفاوت درجة الحرارة في البحار الاستوائية بين سطح المياه والأعماق، غير أنه ـ حسب العديد من المختصين في الميدان ـ لم تثبت هذه المصادر جدواها الاقتصاديةوالتقنية حتى الآن، ولا يتوقع أن يكون لها دور يذكر يساوي أو يفوق الدور المعروف للنفط.[٢]

---

1 - د. سعود يوسف عياش: " تكنولوجيا الطاقة البديلة "، سلسلة عالم المعرفة رقم (٣٨)، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت ١٩٨١، ص ٥٣ وما يليها.

2 - لمزيد من المعلومات عن مصادر الطاقة غير النفطية، انظر: ريتشارد هاينبرغ : " سراب النفط، النفط والحرب ومصير المجتمعات الصناعية، الدار العربية للعلوم (ASP)، بيروت، ٢٠٠٥، ص ١٩١ إلى ٢٥٥.

٧ ـ الطاقة العضوية أو الكتلة الحيوية (Bio-Mass):

يقصد بالطاقة العضوية ـ حسب سعود عياش ـ الطاقة التي يمكن استنباطها من المواد النباتية والحيوانية والنفايات بعد تحويلها إلى سائل أو غاز بالطرق الكيماوية أو التحلل الحراري. كما يمكن الاستفادة منها عن طريق إحراقها مباشرة واستخدام الحرارة الناتجة في تسخين المياه أو إنتاج البخار الذي يمكن بواسطته تشغيل الطوربينات وتوليد الطاقة الكهربائية ".[١]

أما ريتشارد هاينبرغ، فيصف هذه الطاقة "بالكتلة الحيوية" (أو الإحيائية) ويقول إنها مصطلح حديث "يطلق على مصادر الوقود القديمة: كالأخشاب وورث الحيوانات، وأعشاب البحر، والخث، والبقايا الزراعية كقصب السكر،وعيدان الذرة والنفايات".[٢]

يعتبر هذا النوع من الطاقة غير تجاري، ويستعمل على نطاق ضيق في الدول النامية ذات الغابات الكثيفة مثل هايتي، وبنغلادش، والبرازيل، وبعض الدول في إفريقيا،

---

1 - د. سعود يوسف عياش، مرجع سابق، ص ١٥٥.

2 - ريتشارد هاينبرغ، مرجع سابق، ص ٢٣٨.

وكذلك في بعض الدول الصناعية رغم القوانين التي شرعت من أجل منع مثل هذه العمليات لأن إحراق كل أشكال الكتلة الحيوية يؤدي إلى تلوث الهواء والذي قد يكون حاداً في بعض الأحيان. إن إحراق هذه المواد لا يؤدي فقط إلى إطلاق غاز ثاني أكسيد الكربون، بل وإلى مزيج من المواد السامة بما فيها أكسيد النيتروجين وأحادي أكسيد الكربون، وغازات عضوية ومواد جسيمية.

ويرى الملاحظون أن النوع الذي يحظى بالأهمية من بين مصادر الطاقة العضوية أو الحيوية، هو إنتاج كحول " الإيثانول " من بعض المنتوجات الزراعية كقصب السكر، والشمندر السكري، والذرة، وعباد الشمس، (أو دوار الشمس)، ويستعمل هذا الكحول كوقود للسيارات مثل ما هو حاصل في البرازيل والولايات المتحدة، وبعض الدول في أوروبا (مثل فرنسا، إيطاليا، وإسبانيا)، وذلك بالإضافة إلى استخدامها للتدفئة والإنارة.

ويرى البعض " أن هذا النوع من الطاقة مكلف ويحتاج إلى طاقة لإنتاجه قد تعادل ما ينتج منه أو تزيد، وسيكون ذلك على حساب المحصول الزراعي للغذاء، لأن ١٠% من احتياجات البنزين قد تكون على حساب نصف محصول الذرة. وإذا ناسب ذلك البرازيل في الوقت الحاضر نظراً لاعتبارات زيادة العمالة وزيادة الأرض الزراعية غير المستغلة، فمن الصعب تعميم هذا المصدر وتوسيعه. وفي الولايات المتحدة يقدر أن إنتاج مليون برميل يومياً من الكحول يتطلب زراعة ٩٠ مليون فدان، أي ثلث الأرض المزروعة حالياً، وإذا أخذنا بعين الاعتبار مصادره من الأخشاب، فإن زيادته ستكون على حساب الغابات، يضاف إلى ذلك كلفة نقله وتخزينه العالية. ولذلك يبقى هذا المصدر محدود الإمكانات ومحصوراً في بعض المناطق ".[1]

لقد وجد البروفيسور ديفيد بيمنتل، من جامعة كورنيل الأمريكية، بعد أن حلل الطاقة الصافية للإيثانول، بأن أربعة آلاف متر مربع من الذرة ينتج حوالي ٣٢٨ غالونا من الإيثانول. هذه الكمية تطلبت ١٠٠٠ غالوناً من الوقود الأحفوري لزراعتها، وتنميتها وحصادها. وهناك طاقة إضافية تلزم لتقطير الإيثانول. وبالمختصر، يلزم ١٣١٠٠٠ وحدة حرارية (BTU) لإنتاج غالون واحد من الإيثانول والذي يحوي طاقة مقدارها ٧٧٠٠٠

1 - أحمد السعدي " مصادر الطاقة "، المرجع السابق، ص ٥١.

وحدة حرارية (BTU). هذا يعطي الإيثانول طاقة صافية مقدارها ٥٩ ٪. مما يعني أن هناك نقصاً في الطاقة بمقدار ٤١%.

وقد قدّمت دراسة حديثة لقسم الزراعة في الولايات المتحدة نتيجة تدعي أن الإيثانول يقدم ٣٤% كمكسب طاقي.[1] تم ترجمة ذلك إلى ١,٣٤ من الطاقة الصافية ووجد أنها ما زالت شكلاً مثيراً للانتباه مقارنة بالطاقة الصافية للنفط. في كلتا الحالتين، إذا عمل كامل الأسطول الأمريكي على الإيثانول الصرف، فتقريباً سيكون هناك حاجة لكل القارة الأمريكية لتنمية الغذاء. لن يبقى هناك مكان ليسكن فيه السكان.[2]

1- يشرح هذه الكتل بشكل مطول عالم الاجتماع وليام كاتول في كتابه " التجاوز: الأساس المعتمد على علم البيئة للتغيير الثوري "، جامعة إيلينوس برس، ١٩٨٢، ص ١٤٣ – ١٥٥.

2 - ريتشارد هاينبرغ، مرجع سابق، ص ٢٤٢.

المبحث الثالث

جيوستراتيجية النفط

ما من محاولة لتحليل ودراسة الاستراتيجية النفطية في العلاقات الدولية يمكن أن تتجاهل التأثير الكبير للشركات متعددة الجنسيات في هذا المجال، ووفقاً لمقاييس وتعدد نشاطاتها وحريتها النسبية في رسم وتخطيط استراتيجياتها الخاصة، فإن دورها في التأثير على العلاقات الدولية أصبح أكثر أهمية من دور الحكومات نفسها.

ومما لاشك فيه أن الأهمية المتزايدة للنفط قد جعلت وفرته أمراً حتمياً لما له من مصلحة استراتيجية ومنفعة تكنولوجية وفائدة مالية ضرورية لا مثيل لها. وقد أدت زيادة الطلب عليه إلى جعل التنقيب عليه وإنتاجه وتسويقه أمراً ذا جاذبية تجارية مفيدة وحيوية. ومن ثم، فإن الصراع من أجل هذه المادة الطاقوية الحية والذي نشأ، كما سبق أن ذكرنا، منذ أن قام إيدوين دريك بحفر أول بئر له في سنة ١٨٥٩ ومع ظهور المليونير روكفلر (وهو من أبرز الأسماء في صناعة النفط) صار حتميّاً لتطوير الاقتصاد الرأسمالي.

منذ ذلك الحين، أصبح النفط موضوع تنافس شديد وبدرجة أكبر أثناء وبعد الحرب العالمية الأولى، وقد قامت شركات النفط الأمريكية بتشجيع من حكوماتها وبحافز من الفزع إزاء نقص على المستوى المحلي بالبدء في اكتشاف كل منطقة يمكن أن يتوفر فيها النفط. وشهدت السنوات المتتالية للحرب العالمية الثانية توسعاً هائلاً في امتيازات التنقيب الأجنبية التي حصلت عليها شركات عملاقة أمريكية، حيث تحول الاهتمام من المجال المحلي إلى صراع دولي على مصادر الطاقة لم تجد لها مواجهة في التنافس القوي إلا مع المملكة المتحدة، وبدرجة أقل شركات هولندية وفرنسية أمثال رويال داتش Royal Dutch Shell وتوتال Total.[1]

1 - هذه الأخيرة (Total) أصبحت تسمى فيما بعد "الشقيقة الثامنة " عند بعض المحللين الاقتصاديين والخبراء، نظراً لضخامتها وانتشارها عبر العالم.

هناك الكثير من الطرق التي يمكن أن تحدد المقصود من الاستراتيجية النفطية انسجاماً مع أهداف هذا البحث الذي يرتكز على طبيعة هذه الاستراتيجية والعوامل التي تدفع إلى استعمالها كرفع أو تخفيض أسعار النفط، وكذا تأثير النفط على العلاقات الدولية بحيث تصبح هذه المادة أداة التحكم ليس في الميدان الاقتصادي فحسب، ولكن حتى في الميدان العسكري والسياسي.

المطلب الأول: في منطقة الخليج

إن النفط موجود في العديد من الدول، بيد انه موجود بغزارة وبكميات غير محدودة في منطقة الخليج. هذه الدول دون غيرها من الدول الأخرى في العالم مليئة بالنفط، بل تبدو وكأنها تفيض بالنفط.

ويعتبر الدكتور عبد الخالق عبد اللّه النظام الإقليمي الخليجي عبارة عن " جملة التفاعلات والارتباطات السكانية والجغرافية والسياسية والاقتصادية التي تطورت عبر التاريخ الحديث والمعاصر بين الدول الثمان (الإمارات العربية المتحدة، قطر، البحرين، عمان، العراق، الكويت، العربية السعودية، وإيران) المتقاربة جغرافياً والمطلة على الخليج العربي ". فإن أكثر ما يميز هذا النظام من غيره من الأنظمة الإقليمية هو أنه نظام مليء بالنفط، ودوله من أغنى دول العالم بالنفط على الإطلاق ".[١]

هذه الدول تملك أكبر الإحتياطيات النفطية التي تم اكتشافها حتى الآن، وتنتج أكبر كمية من النفط الخام المتداول تجارياً، وتصدر أكبر قدر من النفط في العالم، وهي قادرة فيما بينها أن تنتج أكثر مما تنتجه كل الدول النفطية الأخرى في العالم.

قد يضاف إلى ذلك أن هذه الدول هي أيضا أكثر دول العالم اعتماداً وتأثيراً بالنفط إلى درجة أصبح أمر بقاء وفناء العديد منها كوحدات سياسية متماسكة ومهمة، مرتبطاً إلى درجات كبيرة ببقاء وفناء النفط[٢].

---

1 - عبد الخالق عبد الله: " النظام الإقليمي الخليجي "، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ط ١، بيروت، ١٩٩٣، ص ٧١

2 - نفس المرجع، ص ٧١.

ونظراً لأهمية هذه المنطقة من الناحية الاقتصادية والجيوستراتيجية كل المناطق الجغرافية والسياسة والإقليمية أخذت في الانحسار والانكماش ولم تعد تستقطب الاهتمام الدولي المباشر ما عدا " النظام الإقليمي الخليجي " أو منطقة الشرق الأوسط في مفهومها النفطي، الحيوي للإنسانية جمعاء، وكثيراً ما ارتبط مصطلح النفط بمنطقة الخليج ومصطلح الخليج بكلمة النفط.

إن النفط هو الذي يضفي الحيوية والقوة على دول الخليج، وخاصة وأن المناطق الجغرافية في العالم، وفي مقدمتها الدول الصناعية العظمى المعروفة بمجموعة " الثمان" (الولايات المتحدة الأمريكية، كندا، المملكة المتحدة، فرنسا، ألمانيا، إيطاليا، اليابان، وروسيا التي انضمت فيما بعد) تزداد الآن ارتباطاً بنفط الخليج[1].

وستكون هذه المنطقة وبعد وقت طويل، المصدر الوحيد للنفط، وستتحول إلى مركز الثقل النفطي العالمي، ولم يحدث في التاريخ أن احتلت منطقة أخرى مثل هذا التركيز الذي ربما لن يتكرر مع سلعة أخرى غير النفط[2].

إن دول الخليج التي لا تزيد مساحتها الإجمالية على ٤,٥ مليون كيلومتر مربع، أي حوالي أقل من ٤% من مساحة العالم، تضم في أراضيها ما يقارب من ٧٠% من كل النفط الموجود في العالم. هذه الدول تمتلك فيما بينها احتياطياً نفطياً مؤكداً يصل إلى أكثر من ٧٦٥ مليار برميل[3]. ولا توجد مجموعة أخرى من الدول المتقاربة أو المتباعدة جغرافياً تنافس دول منطقة الخليج من حيث الاحتياطي المؤكد والقابل للاستخراج تجارياً، كما لا توجد أي بقعة أخرى على الكرة الأرضية تحتوي على العدد نفسه من الحقول النفطية العملاقة التي، كما تؤكد الموسوعة النفطية الدولية، لا يتوقع أن يتكرر اكتشافها في أي مكان آخر في المستقبل، بينما نشهد أن الاحتياطيالعالمي للنفط آخذ في الانخفاض.[4]

---

1 - يستثني من هذه المجموعة روسيا التي تمتلك لهذه الثروة بغزارة حتى صارت تصدرها.

2 - **Michael Cuningham : "Hostage to fortune", the future of Western Interest in the Arabian Gulf, London Brassey, 1988.**

3 - **BP, Statistical Review of World Energy – London – June ٢٠٠٧.**

4 - **Internatioanl Petroleum Encyclopedia. Oklahoma – Pounwell Publishing – 1991, vol 24.**

تعتبر منطقة الخليج الغنية بهذه الثروة في ازدياد مستمر يوماً بعد يوم. إن النفط – حسب الخبراء في هذا الميدان – إشارة إلى دول الخليج، لا يقل ولا ينقص، بل بالعكس من ذلك، يزداد بمعدل ٢٠ مليار برميل على الأقل في كل سنة رغم الضخ المتواصل والإنتاج المستمر والتصدير المتزايد يومياً.

صحيح أن إنتاج دول الخليج قد ازداد خلال العقود الثلاثة الأخيرة، وصحيح أن هذه الدول تزيد من حجم صادراتها النفطية، وصحيح أن الاستهلاك العالمي. لا سيما الغربي والآسيوي في ازدياد مستمر، ولكن الأصح هو أنه رغم كل هذا الإنتاج والتصدير اليومي، فإن الاحتياطيهو الآخر يزداد يومياً وبشكل متواصل ومستمر بدون توقف حسب الطلب العالمي وضرورة هذه المادة في تطوير التكنولوجيا، وذلك منذ اكتشاف النفط في أواخر القرن التاسع عشر.

لقد ارتفع الاحتياطي النفطي لدول الخليج من ٥٠ مليار برميل سنة ١٩٥٠ إلى ١٢٠ مليار برميل عام ١٩٨٠، وتضاعف إلى ٦٥٠ ملياراً عام ١٩٩٠ وبلغ حوالي ٧٠٠ مليار سنة ١٩٩٥. ليصل إلى أكثر من ٨٠٠ مليار برميل في بداية ٢٠٠٠.[1] هذا الارتفاع المستمر في حجم الاحتياطيالنفطي يؤكد مجدداً تحول النظام الإقليمي الخليجي إلى مركز الثقل النفطي وكنز مالي شديد الإغراء لأصحابه وغير أصحابه ويجلب انتباه الأصدقاء والأعداء[2].

يقول محمد حسنين هيكل في كتابه " حرب الخليج ، أوهام القوة والنصر " : إن كل كنز في الدنيا يغري أطرافاً غير أصحابه، وبمقدار ما تزيد قيمة الكنز بمقدار ما يشتد الإغراء ويتحول إلى مطامع، والمطامع خطوة واحدة ويظهر التهديد، والتهديد يستدعي قوة ترده. وبما أن القوة (وبالنسبة للدولة نادرة التعداد والمتخمة بالموارد) من الخارج وليست من الداخل، مستعارة أو مستأجرة، فإن موقفها من الكنز يصبح واحداً من الحالتين: إما أن تأخذه بالكامل لنفسها وإما أن تأخذ نصيباً منه مقابل حمايته. إن كنز الشرق الأوسط والمتمثل أساساً في البترول، أصبح مجالاً مفتوحاً لسياسات التهديد

---

1 - وقد تجاوز هذا الاحتياطي ٨٠٠ مليار برميل سنة ٢٠٠٨ حسب إحصائيات ٢٠٠٨.
" Petroleum Economist "

2 - عبد الخالق عبد الله: المرجع السابق، ص ٧٣.

والحماية. فهذا الكنز لفت انتباه ومطامع إمبراطورية متعددة حصلت عليه بالكامل مباشرة[1].

ثم تنازلت درجة فأعطت جزءاً منه لأصحابه، ثم تنازلت درجة أخرى فأعطت منه لأطراف غيرها تنازعها القوة، ثم وجدت نفسها أمام مطالب من أطراف محليين تصور بعضهم أنه أولى، أو أنه أقرب أو أنه أقوى لأنه جاهز على الساحة، ولأن الآخرين حتى وإن كانوا الأقوى في المطلق، إلا أنهم بأحكام المسافات على بعد شاسع، وبالتالي فإن قدرتهم على الحماية محدودة إزاء التهديد الماثل فعلاً والواقع على الأرض ذاتها "[2].

ويقول محمد الرميحي في كتابه " النفط والعلاقات الدولية " ما زال النفط كمادة خام حيوية للبشرية يثير من النقاش في ميدان السياسة أكثر مما يثير في ميدان الاقتصاد، وتؤثر فيه العوامل السياسية بشكل أكبر وأوسع من العوامل الاقتصادية. فكمية الإنتاج النفطي وكذلك أسعاره هي قرارات سياسية بالدرجة الأولى وليس لها علاقة بميكانيكية قوانين السوق الكلاسيكية".[3]

إن نفط دول الخليج يرتبط بالسياسة ويخضع للاعتبارات الاستراتيجية ربما أكثر من النفط في أي موقع آخر. هذا النفط نتيجة غزارة احتياطياته واتساع استخداماته وظروفه الأمنية الاستثنائية وتزايد الاعتماد العالمي عليه، يجسد كل دلالات ومعاني القوة بما في ذلك دلالات النفوذ والسلطة والتأثير والقدرة على إحداث التحولات والتغيرات في سلوك الأفراد والجماعات والدول. فإذا كانت القوة، كما يقول تلكوت بارسونس تعني النفوذ والتأثير، فالنفط أكد في أكثر من مناسبة أنه يجسد أكبر قدر ممكن من النفوذ الذي يمكن تخيله على قرارات وسياسات مواقف الدول المنتجة والمستهلكة. [4]

إن القوة النفطية، وكما هو الحال بالنسبة إلى الظاهرة النفطية، هي قوة جديدة نسبياً في تفاعلها مع المعطيات الحياتية المعاصرة وفي تأثيرها في الأفراد والمجتمعات.

---

1 - انظر: محمد حسنين هيكل: " حرب الخليج: أوهام القوة والنصر "، مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة، ١٩٩٢، ص ١٤٩ – ١٥٠.

2 - نفس المرجع، ص ١٥٢.

3 - محمد الرميحي: " النفط والعلاقات الدولية – وجهة نظر عربية، عالم المعرفة، الكويت، ١٩٨٢ "،

4 - **Talcott Parsons, « Power the social system » : Proceedings of the American Philospphical Society n p: n pb, ,1963, pp 232 – 262.**

فهي أكبر من الشركات التي كانت تدير النفط والتي لا زالت من أكبر الشركات الاحتكارية العالمية، وهي أهم من الدول التي تنتجه والتي يقل عددها يوماً بعد يوم، وهي أيضا أكثر قوة من الدول المستهلكة بما في ذلك الدول الصناعية التي أخذت تدرك الآن عمق اعتمادها، وتبعيتها للنفط دون أن تملك بدائل مقبولة ومعقولة للنفط.[1] إن النفط، وبكل المعايير المادية والمعنوية، قوة عالمية كاسحة لا يمكن تبسيطها في المجالات التقليدية للقوة كالنفوذ والتأثير والسلطة التي يتم احتكارها من قبل المؤسسات والطبقات لخدمة مصالحها أو زيادة امتيازاتها.

إذا كان للنفط كل هذا القدر من التأثير والنفوذ، فإن مركز ثقل هذا التأثير أخذ يتحول تدريجياً إلى منطقة الخليج، حيث تبدو قوة النفط أكثر وضوحاً وحضوراً من أي مكان آخر في العالم. إن النظام الإقليمي الخليجي هو كله نفط بنفط، وليس هناك من تسمية أكثر واقعية ودقة وأكثر تجسيداً للحقائق والوقائع المعاصرة من تسمية هذا النظام بالنظام النفطي[2].

لقد أصبحت الحقيقة النفطية أهم وأكبر حقيقة حياتية بالنسبة لدول الخليج. إن النفط والخليج هما الآن وجهان لحقيقة واحدة، وأصبح أحدهما شرط الآخر، كما تحول الارتباط بينهما إلى ارتباط لفظي وعضوي بحيث لا يمكن الحديث عن النفط دون أن يستدعي ذلك الحديث عن النظام الإقليمي الخليجي أو العكس. إن دول الخليج هي كما يقول خلدون النقيب " دول نفطية ريعية ". ومجتمعاته هي مجتمعات نفطية استهلاكية، واقتصادياته هي اقتصاديات نفطية معتمدة على " المورد الواحد "[3].

يقول أسامة عبد الرحمن في سياق وصفه تأثير النفط في الدول العربية في الخليج " لقد داهم النفط ببريقه وزخرفه الأقطار العربية الخليجية، فأوقع هذه الأقطار في وهم

---

1 - المرجع السابق **Cunningham :« Hostage to fortune »**

2 - **يصف أحمد يوسف: الخليج العربي بـ " الخليج العربي النفطي "، وذلك في كتاب أحمد يوسف: " تأثير الثروة النفطية على العلاقات السياسية العربية، دار المستقبل، القاهرة ١٩٨٥، ص ٤٥.**

3 - **أسامة عبد الرحمن: " المورد الواحد والتوجه الإنفاقي السائد: مدخل لدراسة الميزانية العامة في أقطار الخليج العربية ضمن المنظور الشامل للتنمية المنشودة على صعيد هذه الأقطار وعلى صعيد الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٨٨.**

تصورت فيه أنها من ناحية قاب قوسين من التنمية أو أدنى وأنها سرعان ما تقف في مصاف الدول المتقدمة، وهو من ناحية أعطى لهذه الأقطار وزناً متضخماً في صنع القرار على الساحة الدولية والعربية، ووقع في هذا الوهم مجتمع هذه الأقطار بصفة عامة وألهاه بريق الترف النفطي".

"ولهذا انغمست هذه الأقطار في نمط استهلاكي فريد على جميع الأصعدة وليس على الصعيد الاقتصادي فقط. وفي خضم هذا النمط الاستهلاكي لم يكن هناك أي توجه مرشد لبناء القدرة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والإدارية. وازداد دور الفرد تهميشاً، ولعله كان من المفروض أن يكون العامل الإيجابي الرئيسي في ضرب المثل على الممارسة المنتجة وفي توعية المجتمع والتأثير عليه لتعديل ممارساته الاستهلاكية المدمرة وتوجيه فكره وجهده للعطاء والإنتاج. ولكن يبدو أن الترف النفطي أغرى أكثر الشريحة المتعلمة فانساقت وراء زخرفه والبحث حتى عن الفتات، وربما السراب، من وراء هذا الزخرف"[1].

لاشك أن قوة النفط وخاصة نفط النظام الإقليمي الخليجي كما يسمّونه قد برزت بكل وضوح وصفاء عام ١٩٧٣ عندما اتخذت دول هذا النظام قرارها التاريخي بفرض المقاطعة النفطية على الولايات المتحدة والذي أدى بدوره إلى اتخاذ الأوبك قرار رفع أسعار النفط بنسبة ٥٠٠ بالمئة. كانت هذه القرارات وبحكم ارتباطها بالنفط قرارات ثورية وضخمة أحدثت ارتجاجات واسعة شملت كل أرجاء المعمورة.

إن النفط هو الذي حول دول النظام الإقليمي الخليجي وبقية دول الأوبك التي هي من أكثر دول العالم ضعفاً وعدم استقرار إلى دول قوية وعظيمة الشأن وربما تضاهي في قوتها المعنوية الدول العظمى. لم تعد هذه الدول دولاً ضعيفة وفقيرة وإنما تحولت وبفضل النفط إلى أهم الدول وأغناها وأكثرها محورية بالنسبة إلى اقتصاديات الدول الصناعية في الشمال[2].

---

1 - **أسامة عبد الرحمن: " المثقفون والبحث عن مسار: دور المثقفين في أقطار الخليج العربية في التنمية "، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٨٧، ص ٤٠.**

2 - **انظر: عبد الخالق عبد الله، المرجع السابق، ص ٨٦.**

لقد أخذ الخوف من النفط يسيطر على الدول الصناعية التي حاولت بكل الوسائل المتاحة لديها والمسنودة بكل قدراتها البشرية والمادية تدارك حدوث مقاطعة نفطية جديدة. إن أبلغ دليل على قوة النفط هو هذا الخوف الدائم الذي تعيشه المجتمعات الصناعية من المفاجآت النفطية وما يمكن أن تجلبه من متاعب ومضاعفات حياتية صعبة. لا زالت هذه الدول وبعد مرور ثلاثة عقود تبدي القلق من احتمال انقطاع النفط. هذا الاحتمال يظل يطارد الدول الصناعية بشكل متواصل ومستمر وذلك باستمرار حاجتها لنفط دول الخليج. ولاشك أن الولايات المتحدة هي اليوم أكثر الدول الصناعية حاجة لهذا النفط وذلك بحكم استهلاكها غير الاعتيادي للنفط الذي يصل حد الإسراف والهدر. كل المعطيات تؤكد على استمرار حاجة الولايات المتحدة والدول الصناعية الأخرى لنفط دول الخليج، ولا يمكن، كما يقول إدوارد كرابلز " فعل أي شيء لوقف هذه الحاجة المتزايدة "[1].

لكن الحاجة هي التي تخلق القوة، وتزايد الحاجة للنفط يعني تزايد قوة النفط. كل ذلك يزيد من قوة النفط ويرسخه سيداً وحاكماً. كل ذلك أيضاً يزيد من قوة نفط دول الخليج الذي، وخلافاً للمنطق السليم، يزداد حجمه واحتياطياته كلما ازداد إنتاجه واستهلاكه، وهو الأمر الذي تؤكده حقائق الاحتياط والاستهلاك النفطي العالمي.

يبقى السؤال المطروح هو: كيف يمكن للاحتياطي النفطي العالمي مواكبة الاستهلاك النفطي المتزايد ؟ كيف يتم تلبية حاجات الدول العظمى المستهلكة بصفة مستمرة لهذه المادة الحيوية ؟ ربما تكون الاحتياطيات الروسية قادرة على تلبية جزء من هذا الاستهلاك. مع العلم أن النفط الروسي لا زال يعاني عدم الاستقرار بعد انهيار المعسكر الشيوعي وعدم الاستثمارات الضخمة. وهو في أحسن الأحوال غير مؤكد.

أما الاحتياطيات الأمريكية، فلم تعد تلبي حتى الاستهلاك المحلي ذاته. فلربما احتياطيات كندا والمكسيك قد تغطي ما تبقى من الاستيراد القريب ؟

حسب الدراسات الاقتصادية والاستراتيجية، كل الخبراء متفقون على أنه ليس هناك من نفط قادر على مواكبة الارتفاع المتواصل في الطلب ومواجهة الاستهلاك العالمي

1 - **Edward N. Krapels : « The Commanding Heights International Oil in a Changed World», International Affairs, n° 69, 1993, p 86.**

سوى نفط منطقة الخليج الغنية بثرواتها الطاقوية. وسنشير إلى بعض الجداول حول وضع الاحتياطي لدول الخليج مع الوضع الاستهلاكي العالمي فيما يلي، وكل أنظار العالم تتجه لاسيما في وقتنا الحاضر إلى هذا النفط والاحتياطيات الضخمة لدول الخليج رغم تزايد الطلب (مع الاستهلاك القوي للصين والهند اللذين دخلا الميدان بقوة) ورغم الزيادة المستمرة في سعر البرميل حيث تجاوز سقف ١٠٠ دولار ونحن بصدد تحرير هذا البحث.

وما هو إذن حال النفط في المناطق الإفريقية وفي أمريكا اللاتينية؟ هذا ما سنراه في المطلبين اللاحقين ؟

المطلب الثاني: في المنا ـق الإفريقية

أكدت الدراسات والتقارير والإحصائيات أن الولايات المتحدة تحتاج عبر شركاتها النفطية إلى تأمين احتياجاتها من الطاقة كهدف استراتيجي، وبعد ما كشفت الإدارة الأمريكية في البيت الأبيض عن استراتيجية جديدة قائمة على تأصيل مبدأ الهجوم الوقائي والتدخل السريع في المناطق الاستراتيجية، سعت الولايات المتحدة إلى تأمين احتياجاتها من الطاقة في المناطق والدول الأخرى غير الخليج العربي وهذا ما كشفه تقرير " المجموعة الوطنية لتطوير سياسة الطاقة " National Energy Policy Development Group " والذي نشر في ١٧ مايو من عام ٢٠٠١ حيث أكد تزايد حاجات الولايات المتحدة من النفط خلال السنوات الخمس والعشرين المقبلة. فالاستهلاك الإجمالي يتزايد مما سيحتم على الولايات المتحدة أن تستورد ما قدره ٦٠% من النفط العالمي لعام ٢٠٢٠ زيادة عما تستورده اليوم ليرتفع بذلك من ١٠,٤ مليون برميل يومياً إلى ١٦,٧ مليون برميل.[1]

ومن أجل تلبية حاجات واشنطن من النفط نصح تقرير الولايات المتحدة بالتركيز على هدفين: أولهما زيادة الواردات النفطية من دول الخليج التي تمتلك ثلثي ($\frac{2}{3}$) الإحتياطي النفطي العالمي.

1 - لمزيد من المعلومات، راجع: إيان رتليدج: " العطش إلى النفط – ماذا تفعل أمريكا بالعالم لضمان أمنها النفطي ". الدار العربية للعلوم، بيروت، ٢٠٠٥، ص ٢٧ – ٣٠.

أما الهدف الثاني فهو " تنويع " الواردات النفطية، وكانت أفريقيا على رأس المناطق التي حددها التقرير مطالباً الإدارة الأمريكية بتأمين المناطق الاستراتيجية فيها. ويلفت المحللون إلى سبب آخر، إذ أن نسبة الكبريت المنخفضة، والتي يتميز بها النفط الإفريقي، تقلل من تكلفة عملية التكرير، كما أن وجود معظمه في البحر، يقلل من احتمالات حدوث احتكاكات ما بين شركات النفط والسكان المحليّين، ويوفر بيئة أكثر أمناً لعمليات التنقيب والشحن، وتبعدها عن أي اضطرابات على البر. والسيطرة الأمريكية على نفط أفريقيا، تفتح أسواقاً جديدة للمنتجات الأمريكية في دول القارة السمراء، خاصة وأن التقرير الأخير لوزارة التجارة الأمريكية، كشف عن أن نصيب الولايات المتحدة من السوق الإفريقية لا يزيد عن ٧,٦% مقارنة بـ ٣٠% لدول الاتحاد الأوروبي. وتعاني واشنطن من عجز كبير في الميزان التجاري مع إفريقيا، حيث بلغت وارداتها من إفريقيا ١٥,٢ مليار دولار في عام ٢٠٠١.[1]

يقول جان كريستوف سرفان[2] : " إن الولايات المتحدة تخوض معركة أخرى على الأهمية الاستراتيجية للحرب التي تخوضها في العراق عبر استهدافها للنفط الإفريقي، جنوب الصحراء، مما يؤكده كذلك تصريح ولتر كانشتاينر (WalterKINSRIZER)[3] والذي اعتبر أن نفط القارة السمراء بات يشكل مصلحة قومية استراتيجية بالنسبة للولايات المتحدة. وها هو أد رويس (Ed RUIS) السيناتور الجمهوري الواسع النفوذ عن ولاية كاليفورنيا ورئيس اللجنة الفرعية التابعة للجنة الشؤون الخارجية في مجلس النواب يصرح بأنه " بعد أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١، يجب التفاعل في موضوع البترول الإفريقي على أنه أولوية بالنسبة للأمن القومي ". ولم يتبق أمام الكونغرس والبيت الأبيض إلا تشريع هذه الاستراتيجية وفي انتظار ذلك يبدو أن هذا التطور يتعزز عبر العديد من التدخلات السرية وإنما ذات المغزى، في العديد من الدول المنتجة للنفط وخصوصاً ما قدم من دعم لمفاوضات السلام في السودان في أوائل العام ٢٠٠٢، وحض نيجيريا على الانسحاب من منظمة الدول المصدرة للنفط (OPEP).

1 - انظر المخطط الأمريكي للسيطرة على النفط الإفريقي : WWW.Islamicnews.net. net (30.04. 2008)

2 - مجلة العالم الدبلوماسي الفرنسي Le Monde Diplomatique.

3 - مساعد وزير الخارجية الأمريكي للشؤون الإفريقية.

ومـن جهة أخـرى قـام كـولن بـاول (Colin POWEL) في العـام ٢٠٠٢، بزيـارة تاريخيـة للغابون، هـي الأولى لوزير خارجية أمريكـي، في حين أن الرئيس جورج بـوش الابـن، وفـي مبادرة لا تقـل رمزيـة، قد دعـا في ١٣ سبتمبـر عام ٢٠٠٢، عشـرة رؤسـاء دول مـن إفريقيـا الوسطـى إلى حفل إفطار. وأخيراً قـام مسـؤول رفيـع في القيـادة العسـكرية الأمريكيـة في أوروبـا هـو الجنـرال كـارلتون لوفـورد (Carlton LEFORD) بزيـارة إلى كـل مـن ساوتومي وبرانسيب (Sao Tomey y Principe) في يوليو عام ٢٠٠٢ مـن أجـل دراسـة مـسألة أمـن العـاملين في مجـال الـنفط في خليـج غينيـا وكـذلك لدراسـة إمكـانيـة إنـشاء مركـز فرعي للقيادة العسـكرية الأمريكية فيهمـا علـى غـرار المركـز القـائم في كـوريـا الجنوبية[1].

فمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية قدّر مجمل احتياطي القارة النفطي بـ ٨٠ مليار برميل أي ما نسبته ٨% من الاحتياطي العالمي الخام. وبحسب دراسة السوق الـتي أجراهـا " مجلـس الدراسـات الوطنيـة " الأمريكـي، فـسيكون في إمكـان الولايـات المتحـدة أن تـستورد مـن الآن وحتـى العـام ٢٠١٥ مـا نـسبته ٢٥% مـن نفطهـا مـن الـصحراء الإفريقيـة وذلك مقابل ١٦% في الوقت الحالي. وقد باتت إفريقيـا الـسوداء، بعـدما زاد إنتاجهـا علـى أربعة ملايين برميل يومياً، تنتج مقدار ما تنتجه إيران وفنزويلا والمكسيك مجتمعة، ففي عشـر سـنين زاد إنتاجهـا بـنسبة ٣٦% مقابـل ١٦% لبـاقي القـارات. فالـسودان الـتي بـدأت تصدير نفطها قبل ثلاثة أعـوام، تـستخرج يوميـاً ١٨٦٠٠٠ برميـل، فيمـا سـتزيد نيجيريـا، الدولة الإفريقية الأولى في تصدير النفط الخام إنتاجها ما بين ٢،٢ و٣ ملايين برميـل يوميـاً لعام ٢٠٠٧، قبل أن ترفعـه إلى ٤،٤٢ مليـون برميـل في العـام ٢٠٢٠، حيـث مـن الممـكـن أن تتجاوز إيران.

أما أنغولا، المصدر الثاني في القارة والتي خرجت في ربيع العام ٢٠٠٢ من حرب أهلية دامت خمسة عشر عاماً، فيتوقع من الآن وحتى الموعد نفسه أن تضاعف إنتاجهـا ليـصبح ٣،٢٨ ملايين برميل، وخلال هذه الفسحة من الزمن فإن غينيا الاستوائية الـتي تمتلـك الآن أكبر عدد من الرُّخص المتداولة للتنقيب عن النفط (إلى جانب أنغولا) ستسمح لها مياهها

---

1 - **المخطط الأمريكي للسيطرة على النفط الإفريقي، نفس المرجع.**

الإقليمية بأن تصبح من الآن وحتى العام ٢٠٢٠ المصدر الثالث في إفريقيا للنفط الخام (متقدمة على الكونغو والغابون) عبر إنتاجها ٧٤٠٠٠٠ برميل يومياً.

كما أن لحقول النفط الإفريقية الواعدة منافع سياسية أكيدة. فمن جهة إن جميع الدول الإفريقية، باستثناء ناجيريا، لا تنتمي إلى "منظمة الدول المصدرة للنفط"، (أوبك)، التي تسعى أمريكا، في التزامها خطة استراتيجية طويلة الأمد، إلى إضعافها عبر حرمانها انضمام بعض الدول الصاعدة إليها ". ومن جهة أخرى فإن هذه الإحتياطيات النفطية، بحسب ما يؤكد السيد روبرت موريف، مستشار وزارة الخارجية للشؤون الإفريقية، هي في شكل أساسي من نوع " عمليات الحفر البحرية (Off-Shore)، وتبقى في منأى عن أي اضطرابات سياسية أو اجتماعية محتملة. فالتُّوتُّرات السياسية أو أي نوع آخر من موضوعات النزاع نادراً ما تتخذ بعدا إقليمياً أو إيديولوجياً قد يفضي إلى عملية حظر جديدة ". وسيصبح خليج غينيا، وفيه احتياطي نفطي يبلغ ٢٤ مليار برميل، القطب العالمي الأول في إنتاج النفط بعيداً جداً خارج الحدود. وأخيرا فإن احتياطيات القارة متصلة مباشرة بالساحل الشرقي للولايات المتحدة، ما عدا الحقول السودانية، في انتظار إنجاز خط أنابيب " تشاد – كاميرون" الذي سيضخ ٢٥٠٠٠٠ برميل من النفط يومياً في اتجاه الأطلسي. ففي نص نشرته في تموز / يوليو عام ٢٠٠٢، ذكرت جمعية الدراسات الكنيسية لمنطقة إفريقيا الوسطى (Acerac) بـ "التواطؤ القائم بين الشركات النفطية والسياسيين في المنطقة "كما بالطريقة التي " تستخدم بها العائدات النفطية من أجل حماية الأنظمة الحاكمة ".[1]

وفيما يلي، نعطي نظرة شاملة ومفصلة عن المناطق الرئيسية حيث يوجد النفط بصفة تجارية معتبرة في إفريقيا ما تحت الصحراء[2].

---

1 - **انظر: المخطط الأمريكي للسيطرة على النفط الإفريقي، مرجع سابق.**

2 - **المصطلح المستعمل في العالم الغربي وخاصة الأمريكي لإفريقيا يخص إفريقيا جنوب الصحراء، الصحراء الجزائرية والليبية، فكل ما هو في الشمال، يدخل عندهم في خانة الدول العربية والشرق الأوسط.**

١ـ النفط في نيجيريا :

نيجيريا هي المنتج الأول للنفط في إفريقيا بحصة الأسد، إذ تستحوذ الشركات الأمريكية على أكثر من ٧,٤ مليار دولار من الاستثمارات في القطاع النفطي في نيجيريا، التي تنتج نحو ٢ مليون برميل يومياً، يتوجه نصفها إلى الولايات المتحدة، وبذلك تحتل هذه البلاد المركز الخامس في قائمة الدول المصدرة لأمريكا. وتخطط واشنطن لرفع صادراتها من النفط النيجيري إلى ١,٤ مليون برميل يومياً، ولذا فإنها تضغط على الحكومة النيجيرية للانسحاب من عضوية منظمة الأوبك، والتي تخصص لها حصة إنتاج تقدر بـ ١,٧ مليون برميل يومياً، وهو ما يسبب خسائر مالية لشركات النفط تتجاوز المليار دولار سنوياً.

ورغم أن نيجيريا تتجاوز فعلياً الحصة المقررة لها من الأوبك بأكثر من ٣٠٠ ألف برميل يومياً، إلا أنها رفضت الرضوخ للمطالب الأمريكية، وكشف وزير الإعلام النيجيري عن حقيقة الضغوط التي تمارسها الولايات المتحدة على بلاده، مؤكداً أن نيجيريا تعلم أين تقع مصالحها، ولذلك فإنها لا تنوي الإنسحاب من الأوبك.

وقد لعبت الشركات الأمريكية دوراً في احتواء الاضطرابات الطائفية التي نشبت في الشمال النيجيري في السنوات الماضية وذلك من أجل الحفاظ على مصالحها النفطية، كما أن الإدارة الأمريكية ضاعفت من مساعداتها لهذا البلد من ١٠ إلى ٤٠ مليون دولار ما بين مساعدات اقتصادية وفنية وعسكرية. كما أنها دعمت بقوة سيطرة هذه الدولة على المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا، محاولة في ذلك الاستفادة من تلك الدولة المحورية في غرب إفريقيا عن فلك النفوذ الفرنسي.

وتضرب مجلة " تايم " الأمريكية مثالاً على ذلك " بنيجيريا التي صدرت ما قيمته ٣٢٠ مليار دولار من النفط الخام العالي الجودة خلال السنوات الـ ٣٠ الماضية ولكنها لم تفعل شيئاً للشعب باستثناء بعض الطرق وملاعب كرة القدم التي باتت بالية وبحاجة إلى ترميم ".

ومن جهة أخرى يلعب الدعم العسكري دوراً مهماً في حماية المقدرات النفطية النيجيرية، حيث تؤكد التقارير والدراسات أن هذه الدولة تعتمد على الولايات المتحدة وبريطانيا، في تسليحها للحفاظ على نفطها، وهو ما جعل الولايات المتحدة تقلق من

الحكم العسكري لنيجيريا، ووجود بعض القلاقل، التي اقتربت من الحقول النفطية. فعلى الرغم من أن نيجيريا بلد نفطي معتبر، إلاّ أنها تعاني من أزمة عدم توافر الوقود منذ عام ١٩٩٤ إثر إلغاء نتائج الانتخابات الرئاسية التي كان مرشح رجل الأعمال النيجيري (مسعود أبجولا)، الأمر الذي أدى إلى إضراب العمال في المناجم البترولية لمدة عام تضامناً مع رجل الأعمال النيجيري، مما اضطر الحكومة النيجيرية إلى استيراد النفط من الخارج وتعطيل معامل التكرير منذ عام ١٩٩٥ وحتى عام ٢٠٠٠. وهو ما تسبب في مقتل ٢٠ ألف نيجيري على مدار ٦ سنوات فضلاً عن ارتفاع أسعار النفط ومشتقاته ٢٤% وتزايد في تجارة تهريب النفط وبيعه في السوق السوداء وهو ما أدّى بالإدارة الأمريكية إلى إرسال قوات أمريكية من مختلف التخصصات إلى نيجيريا وذلك منذ مطلع أفريل من العام ٢٠٠١.

٢ـ النفط في أنغولا :

يرى المراقبون في أن " أنغولا" مثال صارخ على التحول الأمريكي نحو إفريقيا للسيطرة على منابع نفطها، وهي أيضاً الميدان الجديد للمخططات الأمريكية حيز التنفيذ. فبعد ٢٥ عاماً من دعم الولايات المتحدة للحروب الأهلية التي مزقت تلك الدولة الفقيرة التي تحوى في باطن أراضيها ٧٠% من الألماس العالمي، والتجاهل حتى عن إثارتها على المستوى الدولي تحولت مؤخراً إلى نقطة تصارع من جانب شركات النفط العالمية والأمريكية على وجه الخصوص، حيث سال " لعاب " الشركات الأمريكية بعد أن تضاعف إنتاج أنغولا من النفط ليصل إلى ٧٥٠ ألف برميل يومياً، محتلة المركز الثاني أفريقياً بعد نيجيريا.

وتصدر أنغولا نحو ٤٠% من إنتاجها للولايات المتحدة (٣٣٠ ألف برميل)، لتصبح ثامن مزود لواشنطن بالنفط الخام على مستوى العالم.

ويمثل النفط حوالي ٨٠% من صادرات أنغولا، ويعتبره الخبراء الداعم الرئيسي لأي نهضة اقتصادية مستقبلية في أنغولا. وكانت شركات النفط الأمريكية قررت وتعهدت أن ما قيمته من آبار هذا البلد ١٧ مليار دولار في الفترة بين عامي ٢٠٠٠ – ٢٠٠٤، بهدف الوصول بالإنتاج الأنغولي من النفط إلى ٣,٢ مليون برميل يومياً، خاصة وأن الاكتشافات النفطية الأخيرة أمام سواحل أنغولا والتي وصلت لأكثر من ٢٠ حقلاً عملاقاً، تبشر

بوجود احتياطيات نفطية ضخمة، وهو ما سيحول هذه الدولة إلى واحد من اللاعبين الرئيسيين في سوق النفط العالمي.

وفي أنغولا، حيث سيطرت شركة " شوفرون " الأمريكية على ٧٥ % اختلس " الفوتونغو" ، وهم مجموعة من السماسرة المقربين من السلطة وشركات النفط، نحو ٣٠% من الأرباح النفطية في العام ٢٠٠١، كما رصد تقرير لصندوق النقد ضياع ٤ مليارات دولار من الموازنة الأنغولية خلال السنوات الخمس الماضية.[1]

٣ـ في غينيا الإستوائية:

تلخص غينيا الاستوائية بشكل فاضح التوجه الأمريكي الجديد عبر الشركات النفطية بالاعتماد على النفط الإفريقي ضمن استراتيجيتها الجديدة في تنويع مصادر النفط والسيطرة على منابعه. وتعتبر غينيا الاستوائية أصغر البلدان المنتجة للنفط في إفريقيا، ولذلك تسمى " الكويت الإفريقية"، فقد زاد إنتاجها من النفط الخام بنسبة ٧٠% في العام ٢٠٠١ وتملك احتياطياً يقدر بملياري برميل. وعليه أسرعت الولايات المتحدة وفق استراتيجيتها الجديدة لإعادة فتح سفارتها في غينيا الاستوائية بعد أن تم إغلاقها في عهد الرئيس الأمريكي السابق بيل كلينتون لأسباب تتعلق بالموازنة ورغم ملف غينيا الاستوائية لانتهاك حقوق الإنسان، إلا أن الولايات المتحدة تغاضت عنه في مقابل مصالحها النفطية.[2]

كما أن لديها حقولاً خارج الحدود في المياه الإقليمية (Off-Shore) ستحصل في المستقبل على كميات كبيرة من النفط أعظمها يصدر إلى الولايات المتحدة، خاصة وأنها في المحيط الأطلسي مقابل الشواطئ الأمريكية.

٤ـ في الغابون:

يعتبر الغابون ثالث منتج للنفط في إفريقيا، إنه يُعدُّ من المنتجين القدامى، وقد شهد إنتاجها تراجعاً كبيراً في السنوات الأخيرة، ليقف عند حدود ٣٠٠ ألف برميل يومياً، تصدر منه ٤٤% للولايات المتحدة. ولقد تلقت صناعة الغابون النفطية دعماً من شركة " أميراداهيس " الأمريكية في السنوات الأولى من هذا القرن والتي نجحت في بدء الإنتاج

---

1 - لمزيد من التفاصيل: انظر: المخطط الأمريكي للسيطرة على النفط الإفريقي، مرجع سابق.

2 - انظر: (٣٠/٠٤/٢٠٠٨) WWW.islamicnews.net

في حقل أنورا بطاقة ٢٠ ألف برميل يومياً، هذا بالإضافة إلى الشركات النفطية الأمريكية الصغيرة مثل سانتافي (SANTA-FE) وأونوكال (ONACAL)، وماراثون (MARATHON).[1]

المطلب الثالث: في أمريكا اللاتينية

بقدر ما تتمتع به بعض المناطق الجيوستراتيجية في العالم من مجالات حيوية مهمة جداً كالخليج العربي، وبحر قزوين، والباسيفيك، والبحر الأحمر... كذلك تتمتع منطقة البحر الكاريبي بمجالها الحيوي أيضاً نظراً لما تمثله من الثروات الاقتصادية والاستراتيجية القارية. فهي مفتاح الوصل بين القارتين الأمريكيتين: الشمالية والجنوبية. وتعد فنزويلا في مقدمة بلدان أمريكا اللاتينية ويحكمها موقع جيوستراتيجي مهم وله خصائصه الاقتصادية العليا.. وأنه عالم غريب جداً يجمع جملة هائلة من التناقضات بسبب اتساع التنوعات السكانية والاجتماعية والاقتصادية. ذلك العالم الذي ينأى وحده منذ مئات السنين وهو يتقلب بأنظمته السياسية ويتباين في شمالي أمريكا اللاتينية بموارده الاقتصادية. لقد اندفع نحو القرن الواحد والعشرين بعد أن عاش حياته في القرن العشرين بين تفاقم تلك التناقضات: سلم وصراعات، غنى جنوني وفقر وحشي، قوة الإمكانات وأزمة الهوية والانتماءات، انقلابات متعددة ومعضلة الحكومات، الاستقلالات الوطنية ومؤامرات الاستعمار، تحقق المهاجرين وألوان الثقافات... إلخ[2].

١ـ النفط في فنزويلا :

لعل فنزويلا نموذج حيوي لكل تلك التناقضات الصارخة التي اجتمعت في أمريكا الوسطى والجنوبية، ولكن أجيال اليوم لا تعرف عن هذا العالم إلا أبطال كرة القدم اللامعين، والبن، وقصب السكر، وتجارة الموز.

والسؤال المطروح اليوم، هل ستعمل فنزويلا على الاستفادة من مواردها النفطية في تأسيس تكتل جديد يسعى للبروز مع التكامل الدولي الذي تفرضه العولمة الاقتصادية؟!

---

1 - انظر: المخطط الأمريكي، مرجع سابق.

2 - جريدة الزمان. العدد ١٤٢٧، التاريخ ٨ – ٩ / ٠١ / ٢٠٠٨، لندن.

الحقيقة أن عالم أمريكا اللاتينية بحاجة ماسة إلى تكتل اقتصادي موحد يتوجه للعمل رفقة تكتلات اقتصادية عولمية كبرى كالآسيان (ASEAN) في آسيا الشرقية، والنافتا (NAFTA) في أمريكا الشمالية، والاتحاد الأوروبي (European Union) في القارة الأوروبية.. إن أي تكتل عولمي لا يمكنه أن يتحقق من دون استقرار أمني وسياسي يشمل كل المحيط الإقليمي.. وهذا ما يحتاجه إقليم الشرق الأوسط والخليج العربي بالذات أيضاً من أجل تأسيس كتلته العولمية هو الآخر.

وقد أثارت تصريحات الرئيس الفنزويلي هوغو شافيز الإدارة الأمريكية التي سحبت سفيرها من كاراكاس عدة مرات ورفضت الاجتماع به، لما كان لشافيز من مواقف ناشطة معتبرة في منظمة الأوبك من أجل تحسين أسعار النفط حيث تعد فنزويلا رابع مصدر للنفط في العالم وثالث مصدر للولايات المتحدة.. فضلاً عن زيارات شافيز لكل من عراق صدام حسين وليبيا وإيران ومحاولاته تغيير الاتفاقات الموقعة منذ عقود طويلة والتي فيها إجحاف واضح للاقتصاد الفنزويلي مع الشركات الأجنبية والأمريكية خاصّة.

وتقع فنزويلا في شمال قارة أمريكا اللاتينية، وهي تجاور كلاً من كولومبيا والبرازيل وغيانا وتطل على البحر الكاريبي. وتبلغ مساحتها ٩١٢٠٠٠ كم٢ ويتراوح عدد سكانها بين ٢٢ –٢٤ مليون نسمة. يقوم اقتصادها على النفط وزراعة البن، والكاكاو، وتربية الماشية. وعاشت على امتداد عشرين سنة من القرن العشرين ١٩٤٥ – ١٩٤٨ و ١٩٥٩ – ١٩٦٤ فترات من الإصلاحات المدنية مع تغيرات اقتصادية واجتماعية وخصوصاً من خلال خطط التحديث Modernization من قبل القوى الديمقراطية وقوى أخرى[1].

تحتل فنزويلا منزلة متميزة داخل أوبك، فهي تمتلك من احتياطيات النفط المؤكد في نهاية ٢٠٠١ نحو ٧٨ مليار برميل، أو ما يعادل ٧,٤% من الإحتياطيات العالمية، وهي بذلك تحتل المرتبة السادسة بعد السعودية، والعراق، والإمارات، والكويت، وإيران. وبالإضافة لذلك تمتلك فنزويلا احتياطيات هائلة من الزيت الفائق الكثافة Extra

1 - نفس المرجع، انظر كذلك : **WWWazzaman.com/azz/articles (07/02/ 2003) .LONDON**

Heavy (أقل من درجة ١٠ API) الذي يوجد في حزام أورينكو Orinoco Belt وتقدر احتياطياته بنحو ٢٧٠ مليار برميل وإن كانت اقتصادياته حالياً لا تسمح باستخلاص أكثر من ٧% منها وبتكلفة مرتفعة. ولذلك استقر الرأي داخل أوبك على استبعاد إنتاج الخام الفائق الكثافة من الحصة المعتمدة لفنزويلا.

بذلك تعتبر فنزويلا واحدة من الدول الست التي سيكون بمقدورها تزويد العالم بما يقرب من نصف احتياجاته من النفط بحلول عام ٢٠٢٠ وبعد أن تكون احتياطيات الكثير من الدول المنتجة للنفط قد بدأت مرحلة النضوب الطبيعي وصار إنتاجها عاجزاً عن مواكبة الطلب العالمي المتزايد على النفط.

وعلى مدى السنوات الخمس ١٩٩٦ – ٢٠٠٠ بلغت صادرات فنزويلا البترولية نحو ٣,٣٥ ملايين ب/ي في المتوسط موزعة بين ٢,٠٧ مليون ب/ي زيت خام و١,٢٧ مليون ب/ي منتجات مكررة بنسبة ٣٨% من إجمالي الصادرات.

وكل هذه الأرقام جعلت الولايات المتحدة هي السوق الأساسي والرئيسي للنفط الفنزويلي والأقْرب إليها رغم ارتفاع تكلفة استخراجه عن الخليج العربي من ٥ إلى ٧ دولارات للبرميل الواحد، وبالتالي فإن الزيت الفنزويلي عالي الكثافة – أحد الدعائم الرئيسة التي تعتمد عليها الولايات المتحدة حالياً في وارداتها من النفط.

ويتجه من تلك الصادرات إلى أسواق الولايات المتحدة، التي تعتبر أهم أسواقها نحو ١,٢ مليون ب/ي كمتوسط للسنوات الخمس موزعة بين ٨١٠ ألف ب/ي زيت خام و٣٨٠ ألف ب/ي منتجات مكررة، وذلك فضلاً عن وجود شركة توزيع فنزويلية يقع مقرها الرئيسي داخل الولايات المتحدة وهي شركة Citgo. وإذ يتصف أغلب الزيت الفنزويلي بالكثافة العالية، فإن معظمه يكرر في المصافي الأمريكية الواقعة في الخليج الأمريكي الذي يبعد عن موانئ فنزويلا بمسافة تقطعها الناقلات في خمسة أيام فقط بالمقارنة مع نفط الخليج العربي الذي يصل إلى الشواطئ الأمريكية في مدّة لا تقل عن ٤٥ يوماً.

بدأ إنتاج النفط في أوائل عقد العشرينات من القرن الماضي في حوض بوليفار الساحلي العملاق، وعلى الرغم من مضي نحو ٨٠ عاماً فإن إنتاج هذا الحوض ما زال

يمثل نحو نصف الإنتاج النفطي في فنزويلا ، وقد صدر أول قانون للبترول في فنزويلا عام ١٩٤٣ ثُم عُدّل عام ١٩٦٧ لكي يشمل أول شركة بترول وطنية[1].

وقد ظلت فنزويلا منذ الثمانينات، وبخاصة عقب إبرام " اتفاقية نافتا " بين الولايات المتحدة وكندا والمكسيك، تحاول استرضاء هذه الدول وخاصة الولايات المتحدة لكي تحتفظ بنصيب مناسب في إمداد هذه الأخيرة بما تستورده من النفط سواء أكان في صورة زيت خام أو في صورة منتجات مكررة. وكانت فنزويلا فيما قبل تبنّت سياسة أدّت إلى فتح قطاع النفط للاستثمارات الأجنبية Apertura Petrolera ، وخاصة الأمريكية قبل أن تتغير هذه السياسة تماماً مع مجيء الرئيس هوغو شافيز المعارض لسياسة البيت الأبيض.

وبعد هذه الأرقام التي تؤكد بكارة النفط الفنزويلي حيث بدأت المخططات الأمريكية بدعم التمرد في فنزويلا خاصة وأنها لا ترضى أن يجلس هوغو شافيز المعارض لسياستها على بحيرة النفط الفنزويلي. وعليه اتهم الرئيس شافيز الحكومة الأمريكية يوم ٦ مارس ٢٠٠٤ بدعم المحاولات الانقلابية في فنزويلا.

٢ـ النفط في كولومبيا :

أعلنت شركة " أكوبترول " الوطنية الكولومبية مؤخراً عن اكتشاف حقل نفطي كبير قد يكون الأكبر في تاريخ كولومبيا في الآونة الأخيرة ويحتوي هذا الحقل على ٢٠٠ مليون برميل.

وقد أعلن رئيس الشركة إيساك بانوفيتش أن هذه الاحتياطيات قد اكتشفت على عمق ٧,٣ كلم في أعقاب عمليات حفر جديدة في بئر جبل طارق الذي تخلت عنه في مايو ٢٠٠٢ شركة أوكسيدنال بتروليوم (أوكسي) الأمريكية بالقرب من ساموري في جنوب ولاية نورث سانتاندر التي تبعد ٣٠٠ كلم شمال شرق بوغوتا.

وقد جلبت هذه الاحتياطيات أطماع الإدارة الأمريكية التي لها مصالح حيوية في كولومبيا وهو ما جعل المساعدات الأمريكية تتدفق على كولومبيا تحت ستار محاربة تجارة المخدرات وزراعتها ، ومحاربة المتمردين، بما فيهم عصابة مخدرات مدلين

---

1 - انظر: إنشاء الشركات النفطية الوطنية (الفصل الثالث – المبحث الأول)، من دراستنا هذه.

MEDELINE حيث أعلن الحرب عليها وعلى قائدها بابلو إسكوبار (PABLO ESCOBAR).

وقد نشرت الولايات المتحدة قوات في شرق كولومبيا في منطقة غنية بالنفط تعتبر معقلاً " للمتمردين الماركسيين " ، كما كانت تصفهم آنذاك ، محاولة في الحقيقة بسط يدها على نفط المنطقة تحت ذريعة محاربة الإرهاب والعصابات المسلحة.

وبدأت القوات الخاصة الأمريكية تدريب القوات الكولومبية على تقنيات مواجهة التمرد في مقاطعة أروكا لتصفية هذه العصابات وتنقية الميدان بغية السيطرة على ثرواتها النفطية.

ويحاول الجيش الكولومبي حماية أنبوب نفط هوجم ٢٠٠ مرة خلال السنتين الأخيرتين فقط. وتلك هي المرة الأولى التي يتدخّل فيها الجيش الأمريكي بهذه الطريقة المباشرة في الحرب الأهلية الممتدة منذ ٣٩ سنة.

وتأتي هذه الخطوات التي يعتبرها البعض هامة بسبب العدوان على العراق وبعد العاصفة التي تتعرض لها فنزويلا. وكل هذا زاد من الأهمية الاستراتيجية لنفط كولومبيا للولايات المتحدة ، والتي تعتبر الدولة العاشرة بين الدول التي تمول الولايات المتحدة بالنفط.

وأهم المساعدات التي حصلت عليها كولومبيا مؤخراً تلك التي تقدمها الولايات المتحدة لحماية أنبوب نفط كانو ليمون الذي يبلغ طوله ٧٨٠ كيلومتراً تأتي في إطار معونة أمريكية إلى كولومبيا مقدارها ٩٨ مليون دولار.[1]

علاوة على ما تسميه واشنطن محاربة تجارة المخدرات ، أضافت هدفين آخرين إلى برنامج الدعم العسكري الأمريكي فيها ، وهما محاربة " العنف السياسي " و" الإرهاب " الذي تلجأ إليه الميلشيات وحماية أنابيب النفط التي تنقل النفط من الآبار الداخلية إلى المصافي الواقعة على الساحل. ومن أجل تمويل هاتين الأولويتين الطارئتين ، طلبت إدارة بوش الابن من الكونغرس أن يوافق على زيادة حجم المساعدة العسكرية لبوغوتا. ومنها ١٠٠ مليون دولار مخصصة تحديداً لحماية أنابيب النفط.

1- انظر: " المخطط الأمريكي للسيطرة على النفط في أمريكا اللاتينية " **WWW.Islamicnews.net (30/04/2008)**

فأياً تكن النيات السياسية، فإن الأولويات الثلاث هذه لدى الحكومة في مجال الأمن الدولي، أي تطوير القدرات العسكرية والتفتيش عن مصادر جديدة للنفط، قد اندمجت لتشكل هدفاً استراتيجياً واحداً. والطريقة الوحيدة لوصف هذه النزعة الشاملة بالتحديد في الاستراتيجية الأمريكية هي في الحقيقة أنها تشكل هدفاً أحادياً يمكن تلخيصه بأنه " الحرب من أجل فرض الهيمنة الأمريكية وتأمين منابع النفط عن طريق الشركات النفطية الأمريكية التي تخدم مصالح حكومة الولايات المتحدة[1].

٣ـ في المكسيك :

تحتوي المكسيك التي تنتمي لكتلة أمريكا الوسطى على أكبر مخزون نفطي في القارة الأمريكية، حيث يقدر المخزون المؤكد بنحو ٢٠ – ٤٠ مليار برميل، والمحتمل ٣٧ ملياراً، بينما يعتقد أن لديها مخزوناً كامناً طويل الأمد يقدر بنحو ١٢٠ – ١٥٠ مليار برميل، وإذا ما صحت هذه التقديرات، فإن هذا يضعها في المرتبة الثالثة بعد الخليج وقزوين على المدى البعيد، وهناك اعتقاد بأن المكسيك لا تنشر أرقام مخزونها الحقيقي حيث يعتقد البعض بأن الأرقام المذكورة أعلاه مبالغ فيها، بينما يرى البعض عكس ذلك.[2]

٤ـ في البرازيل وغيرها :

هناك كميات قليلة من النفط وكميات أكبر من الغاز في البرازيل ولكنها تستورد نحو ثلث ($\frac{1}{3}$) احتياجاتها، وكذلك في الإكوادور، كما يشار إلى استخراج الغاز في بوليفيا والبيرو، حيث توجد الكثير من الشركات النفطية العظمى والمستقلة لغرض التنقيب وصناعة النفط.

ومهما يكن من أمر، يمكننا استخلاص هذا الموضوع في هذه المنطقة بالذات بما أورده الكاتب الصحفي محمد حسنين هيكل في مقاله " مهمة تفتيش في الضمير الأمريكي : " لم يكن مستغربا أن تكون مقدمة الظهور الأمريكي مع مطلع القرن العشرين رجالاً من طراز "مورجان " وهو من أسرة اعتمدت ثروتها في الأصل على جد من

---

1 - نفس المرجع.

2 - نفس المرجع.

كبار القراصنة خبأ كنزه في إحدى جزر البحر الكاريبي ثم ترك لأسرته خريطة تدل على موقعه، وعندما تمكن الورثة من فك الرموز – أصبح الكنز في العصر الحديث أهم أصول واحد من أكبر البنوك الأمريكية. ونفس الطراز من الرجال تكرر في " جون روكفللر " فقد تحصل على غنى أسطوري من إبادة قبائل بأكملها في " فنزويلا" كي يفسح المجال لحقول بترول تأكد له وجودها وصمم على امتلاكها، واستحق أن يوصف بأنه أسال دماء على سطح فنزويلا بأكثر مما استخرج من عمق آبارها نفطاً "[1].

ولكن على أثر نهضة الروح الوطنية في أمريكا اللاتينية وخصوصاً بعد سابقة تأميم نفط دولة المكسيك عام ١٩٣٨، وتحت تأثير حوادث الحرب العالمية الثانية، أصدرت حكومة فنزويلا عام ١٩٤٣ قانوناً ينظم صناعة البترول في البلاد، وقد ظل هذا القانون بحكم العلاقة بين الشركات المستثمرة بتكرير جزء من الزيت الخام في فنزويلا نفسها.[2]

وتدعو خطة إدارة بوش إلى زيادة أساسية في واردات النفط الأمريكية من المكسيك والبرازيل، ودول الأنديز. فالولايات المتحدة تأتي أصلاً بحصة كبيرة من نفطها المستورد من أمريكا اللاتينية – فنزويلا هي الآن ثالث أكبر مزود للنفط للولايات المتحدة (بعد كندا والسعودية)، والمكسيك هي رابع أكبر مزود، وكولومبيا هي السابع – وتأمل واشنطن أن يزداد اعتمادها على هذه المنطقة مستقبلاً لقربها من شواطئ وحدود الولايات المتحدة.

ويشدد المسؤولون الأمريكيون في تقديمهم هذه الخطط إلى حكومات المنطقة على رغبتهم في إقامة إطار للتعاون المشترك لتنمية إنتاج الطاقة. وقال مسؤول أمريكي رفيع المستوي في المؤتمر الوزاري الخامس للطاقة في النصف الغربي للكرة الأرضية في مكسيكو في ١٨ مارس / آذار: ٢٠٠١ " إننا إذ نتطلع إلى المستقبل، ننوي التشديد على الإمكانات الهائلة لتعاون إقليمي أكبر (...) هدفنا هو بناء علاقات مع جيراننا تساهم في أمن الطاقة المشترك بيننا وفي وصول إلى الطاقة بصفة مناسبة ودائمة وملائمة بيننا ". وأياً يكن هدف هذه التصريحات فإن كل هذا "التعاون" إنما يهدف إلى ضخ كميات

---

1 - **مهمة تفتيش في الضمير الأمريكي "، مجلة وجهات نظر – العدد ٤٩ فبراير ٢٠٠٣.**

2 - **انظر: التسلسل التاريخي للنفط (كرونولوجيا) في آخر هذا البحث (ص ٧٨٣).**

متزايدة من نفط المكسيك وفنزويلا. ويضيف قائلاً: إن " المكسيك هي مصدر رئيسي يمكن الاعتماد عليه لاستيراد النفط ". وإن احتياطياتها الكبيرة، التي تزيد بنسبة نحو ٢٥ في المئة عن احتياطياتنا، تجعلها مصدراً ممكناً لإنتاج نفط إضافي طوال العقد المقبل . أما فنزويلا فمهمة جداً لخطط الولايات المتحدة لأنها تملك احتياطيات كبيرة من النفط المادي ولا يتفوق عليها في ذلك سوى نفط الخليج. ولأنها تملك كميات كبيرة من النفط الثقيل.[1]

لكن جهود الولايات المتحدة لاستخراج كميات كبيرة من النفط المكسيكي والفنزويلي ستواجه صعوبة رئيسية. فنظراً إلى التاريخ الطويل من النهب الاستعماري والامبريالي، أخضعت هاتان الدولتان احتياطياتهما النفطية لسلطة الدولة وأقامتا حواجز قانونية ودستورية كبيرة في وجه أي انخراط أجنبي في إنتاج النفط المحلي. وفي حين أن الدولتين قد تسعيان إلى الاستفادة من الميزات الاقتصادية لتصدير كميات إضافية من النفط إلى الولايات المتحدة، فإنهما ستقاومان على الأرجح أي مشاركة متزايدة لشركات أمريكية في صناعات النفط فيهما وأي زيادة سريعة لاستخراج النفط. وهذه المقاومة ستكون ولاشك مصدر إحباط للمسؤولين الأمريكيين الذين يسعون تماماً إلى هذه النتائج. لذلك تسعى الإدارة الأمريكية جاهدة لإزالة العقبات أو تخفيفها أمام زيادة الاستثمارات النفطية الأمريكية قصد تحسين علاقاتها مع هاتين الدولتين.

كما هو الشأن كذلك أن تكون اهتمامات الطاقة بارزة في علاقات أمريكا مع كولومبيا، علماً أنّ هذه الدولة معروفة أساساً بدورها في تجارة المخدرات غير الشرعية وتوترها بهجمات المجموعات المسلحة ، فإنها في الوقت نفسه منتج رئيسي للنفط وقد تطغى المصالح النفطية الأمريكية على كل الاعتبارات.

وخلاصة القول هو أنه، مهما يكن من أمر، فإن مجمل الكتابات والتقارير التي وردت عن الطاقة وضرورتها في عالمنا اليوم، تؤكد على استحالة الاستغناء عن النفط وإيجاد بديل له في مستقبل قريب. فالنفط ما زال حالياً المصدر الأول من مصادر الطاقة المستخدمة في العالم، حيث يؤمن نسبة ٣٨% من مجمل الطاقة المستهلكة في العالم. وبالرغم من مرور أكثر من ثلاثة عقود على " الصدمة " النفطية (الناجمة عن حرب

---

1 - مجلة " وجهات نظر، مرجع سابق.

أكتوبر ١٩٧٣) والتوجهات التي رافقتها في الدول الغنية المستهلكة للنفط للاندفاع في البحث عن مصادر بديلة للطاقة، فإن النفط بقي حتى الآن المصدر الأول والأساسي للطاقة، في حين يتواصل استخدام الفحم كمصدر ثان للطاقة (حوالي ٢٥%)، كما يتزايد استخدام الغاز الطبيعي كمصدر ثالث (حوالي ٢٣%).

صحيح أن هناك محاولات حثيثة لتنمية مصادر الطاقة الطبيعية المتجددة، كأشعة الشمس، والمياه المتدفقة والرياح، واستخدام بعض المواد الزراعية. لكن مجمل مصادر الطاقة هذه، مع الطاقة النووية، لا توفر حتى الآن أكثر من ١٥% من الطاقة المستخدمة في العالم في وقت يقدر فيه أن يتزايد الاستهلاك من حوالي ٨٦ مليون برميل يومياً حالياً إلى أكثر من ١١٧ مليون في العام ٢٠٣٠.[1]

وبالفعل شهدت السنوات الأخيرة صدور تقارير ودراسات عديدة تتناول معطيات الطاقة، بمصادرها المختلفة في العالم، والتوقعات المستقبلية بشأنها والتأثيرات المحتملة على خارطة موازين القوة الاقتصادية. ومن بين هذه الدراسات ذلك التقرير الذي صدر في خريف ٢٠٠٦ عن " مجلس العلاقات الخارجية" بواشنطن، تحت عنوان " تبعات اعتماد الولايات المتحدة على النفط وأمنها القومي ". أعدته لجنة عمل خاصة (TASK FORCE) بإشراف وزير الدفاع والطاقة الأسبق، جيمس شليزنجر، والمدير السابق للمخابرات المركزية، جون دوتش. كما صدر تقرير موسع آخر في تموز / يوليو ٢٠٠٧ أعدته مجموعة كبيرة من الخبراء تمّ نشره تحت عنوان: " حقائق صعبة حول الطاقة الكونية ".

---

1 - **انظر: داود تلحمي: " دراسات أمريكية رسمية: أمن النفط، جزء من الأمن القومي "، مرجع سابق، موقع الأنترنيت: (١٣/٠٣/٢٠٠٨) www.amin.org**

الفصل الخامس

تأثير النفط
وصراع المصالح النفطية

لقد أكدنا فيما سبق وسوف نؤكده فيما بعد ،أن الصراعات والأزمات والحروب تتعدد أسبابها منذ القدم كما تتنوع دوافعها ، ويبقى العامل الاقتصادي، أي الحصول على الموارد الحيوية السبب الرئيسي والهدف الأسمى من وراء نشوب أي خلاف أو حرب عندما تعجز السياسة أو الدبلوماسية عن تحقيقه. ومن هذه الأهداف الاقتصاديةسعت بعض الدول لفتح أسواق تجارية جديدة أو محاولتها السيطرة على المناطق الغنية بالمواد الأولية التي يأتي النفط في مقدمتها. لقد كان النفط هدفاً لأهم المعارك التي دارت رحاها في الحرب العالمية الثانية بين الحلفاء ودول المحور. فالقتال المرير الذي دار بين الطرفين في شمال إفريقيا ، كان هدفه الرئيسي الوصول إلى نفط الشرق الأوسط. كما أن الهجوم الذي شنه هتلر على الاتحاد السوفياتي آنذاك كانت غايته السيطرة على حقول باكو والقوقاز.[١] ولو استطاع الوصول إلى تلك المناطق النفطية لكانت نتيجة الحرب غير التي عرفناها اليوم. واليابان لم تهاجم الولايات المتحدة في معركة "بيرل هاربر" (PEARL HARBOR) إلا من أجل حمايتها الشديدة لنفط أندونيسيا. فالنفط، على حد محمد حسنين هيكل، هو وحده كان أعظم ماريشالات تلك الحرب ومصممي استراتيجيتها.[٢] ويقول محمد حسنين هيكل: " تظهر حقائق الحرب العالمية الثانية أن المعارك التي دارت في أوروبا لتحقيق النصر النهائي ضد النازية اعتمدت بحجم ٩١% على بترول أمريكي زحفت به الدبابات وانطلقت المدافع، وحلقت الطائرات وتحركت الأساطيل"[٣]. وكان تشرتشل أول من عرف قيمة هذه المادة الحيوية الضرورية لأي تحرك لقوة ما ، حيث أعلن في مجلس العموم في سنة ١٩١٩ ، أي بعد نهاية الحرب العالمية الأولى أنّه: " ليس ثمة شك في أن الحلفاء لم يستطيعوا الإبحار إلى شاطئ النصر إلا على الأمواج المتلاحقة "[٤].

1 - كان احتلال رومانيا هو الهدف الأول من الاستيلاء على مواردها النفطية في مقدمة الحرب.

2 - محمد حسنين هيكل: " حرب الخليج، أوهام القوة والنصر "، مركز الأهرام، القاهرة، ١٩٩٢، ص ٧٢.

3 - محمد حسنين هيكل – نفس المرجع، ص ٧٣.

4 - انظر: جان جاك سرفان شريبير: " التحدي العالمي "، ترجمة فكتور سحاب وإبراهيم العريس المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ١٩٨٠، ص ٢٣.

المبحث الأول

الصراع على مصادر النفط

قد يتساءل كل واحد منا، إذا كان النفط عاملاً من عوامل النصر أو الهزيمة في الحروب، فهو أيضاً أحد أسباب اندلاعها وهدف من أهدافها المباشرة وغير المباشرة.

كنا قد تكلمنا فيما سلف عن أهمية النفط كمحدد للعلاقات الدولية حيث الأوضاع السياسية والاقتصادية في كل دولة على حدة وفي العالم أجمع تعكس الدور المركزي الذي تحتله الطاقة عموماً، والنفط بالخصوص في الاقتصاد الوطني لمختلف الدول سواء أكانت منتجة أو مستهلكة لهذه المادة، وفي العلاقات الدولية على السواء.

ولم تكتف الشركات النفطية العظمى بالسيطرة على النفط في زمن الحرب والأزمات فقط، ولكن سعت ولا زالت تسعى إلى ضمان بقائه بأيديها من لحظة استخراجه إلى مرحلة عرضه في الأسواق، أو جلب كل الأنظار صوبه إذا كان بعيداً عنها ريثما تسيطر عليه في يوم ما سواء بالتي هي أحسن أو بالقوة.

وهكذا، بعد الحرب العالمية الثانية، ازدادت أهمية النفط كمادة حيوية ضرورية واستراتيجية تعتمد عليها حضارة القرن العشرين آنذاك، في دول العالم، وخاصة الصناعية منها، إلى التسابق للحصول على أكبر نصيب من هذه المادة النفيسة، لذلك شهد العالم حروباً ونزاعات إقليمية كان النفط من قريب أو بعيد سبباً لها أو هدفاً بحد ذاته.

والجدير بالذكر أن منطقة الشرق الأوسط كانت مسرحاً لمعظم هذه الحروب والمنازعات لاحتوائها على أضخم احتياطي نفطي في العالم. فحرب قناة السويس سنة ١٩٥٦، والحرب العربية – الإسرائيلية سنة ١٩٦٧، وحرب رمضان ١٣٩٣ (أكتوبر ١٩٧٣)، وحرب الخليج الأولى ١٩٨٠ وحرب الخليج الثانية ١٩٩١، والأحداث اللبنانية، وحرب جنوب السودان، وحرب التشاد، والصومال، والاضطرابات في فنزويلا ومحاولة

الإطاحة برئيسها هوغو شافيز، وحرب الشيشان والحرب في منطقة القوقاز، كلها حروب تعتبر النفط عنوانها الأهم وهدفها المقصود.[1]

المطلب الأول : الأزمات الناتجة عن الثروة النفطية

يقول البروفيسور شمس الدين شيتور في مقال تحت عنوان: " الحروب النفطية عبر العالم ": إن النفط منذ اكتشافه إلى تطوره الصناعي أصبح موضوع أطماع عديدة. فللتذكير، على سبيل المثال، المعارك الشرسة التي كان يقودها مؤسس الشركة العظمى Standard Oil Of California المليونير الشهير روكفيلر الذي بادر منذ البداية إلى إقصاء بطريقة أو أخرى الشركات النفطية المنافسة له ".[2]

إن كل المناطق المنتجة للنفط، يقول شيتور، عرفت على أرضها حروب عنيفة، أحياناً في الظل، وأحياناً أخرى متسترة، كثيراً ما تؤدي حتى إلى استهداف القتل لأشخاص يمنعون تحقيق أهداف الشركات متعددة الجنسيات والدول التي تحميها. يقال إن رجل الأعمال وصاحب شركة ENI الإيطالية تم تصفيته من طرف المخابرات الفرنسية نظراً لتعاونه مع جبهة التحرير الوطني أثناء حرب التحرير الجزائرية. وهذا ما سنراه بالتفصيل عبر الأمثلة التالية في العالم :

١) الثورة الجزائرية وحرب النفط :

حسب جاك برجي J. Bergier، " إن حرب الجزائر هي حرب النفط. إن وقت الإلماح انتهى... هناك ٢٤٠٠٠ فرنسي سقطوا في الجزائر في حرب كانت لها رائحة النفط... إن الدفاع عن النفط هو في الحقيقة دفاع عن الحرية. إن الجزائريين يدافعون عن مصالحهم النفطية أحسن مما يفعله الفرنسيون لحماية رعاياهم،"[3]

---

1 - لمزيد من المعلومات، انظر " مجلة الشعلة "، العدد ١٨، ٩ يناير، بيروت، ١٩٩٣.

2 - انظر: شمس الدين شيتور: تم ترجمتها من قبل الباحث :

Pr. ChemsEddine Chitour : « Pétrole et Politique. Ou va le monde ? Ed. Les Belles Impressions », Alger, 2002, p 190.

3 - ترجمة الباحث:

J. Bergier : « La Guerre secrète du pétrole ». ed Denoel Paris, 1998, p 30

يقول البروفيسور شيتور في هذا الصدد: " بعدما حاولت الحكومة الفرنسية عزل جزائر الشمال اقتصادياً وإدارياً عن جزائر الجنوب حيث تتواجد آبار النفط، أرادت من خلال ذلك في المفاوضات التي كانت جارية بين الطرفين تهديد الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية آنذاك بتقسيم الجزائر إلى منطقتين وتحتفظ هي الأخرى بصحرائها الغنية بالنفط قصد رعاية وضمان مصالحها ومصالح الشركات النفطية الفرنسية التي كانت تعمل في منطقة الجنوب. ولكن الحكومة المؤقتة الجزائرية رفضت رفضاً باتاً هذا الطرح للاستقلال المنقوص رافضة أي تجزئة للقطر الجزائري مهما كانت الظروف، مما عطل مفاوضات إيفيان EVIAN وغيرها[1].

وأمام هذا الرفض الصارم لجبهة التحرير الجزائرية لتقسيم الجزائر، اضطرت الحكومة الفرنسية أن تمدد الحرب لسنة كاملة (من سنة ١٩٦١ إلى سنة ١٩٦٢). وكان الرئيس هواري بومدين قد تكلم عن فترة إضافية لسنتين كاملتين للمعارك "، يقول شيتور[2].

ولكن، يضيف هذا الأخير، " في ٣٠ يونيو ١٩٥٨، تم التوقيع على اتفاقية بين فرنسا وتونس يسمح بموجبها نقل نفط الجزائر من منطقة إيجلي (Edjelé) الجنوبية عبر أنبوب يصل إلى ميناء السخيرة التونسي مما اعتبرته جبهة التحرير الجزائرية خيانة ضد جبهة مواجهة الاستعمار، وذلك أثناء مؤتمر عقد بطنجة بالمغرب الأقصى، وكان قادة الجبهة أشادوا بالمثل المعتبر لقادة المغرب وليبيا الذين رفضوا نقل نفط الجزائر وتصفيته في أراضيهم.

وفي مارس سنة ١٩٦٢، تم أخيراً التوقيع على اتفاقية إيفيان Evian التي تم بموجبها الاعتراف بالجزائر كدولة مستقلة تدخل حيز التنفيذ في يوليو / تموز من نفس السنة. وقد قبلت الجزائر قانون النفط الفرنسي حيث يسمح للشركات البترولية الفرنسية بالحصول على جميع التسهيلات لضمان مصالحها في المنطقة. وهذا ما أسند للرئيس

1 - جريدة " المجاهد "، العدد ٨٣ (١٩ / ٠٧ / ١٩٦١).

2 ـ شمس الدين الدين شيتور، المرجع السابق، ص ١٩٢.

السابق الفرنسي بومبيدو(Pompidou) أثناء مفاوضات Evian حيث كان من الأعضاء البارزين في التفاوض على الصحراء الجزائرية مقابل التنازل للاستقلال التام.[1]

وهكذا بعد مضي سنتين من التوقيع على اتفاقية إيفيان Evian، وبعد نشأة الشركة الوطنية الجزائرية Sonatrach في ٣١ ديسمبر ١٩٦٣، ونظراً لتطور الأوضاع الدولية، أصرت الحكومة الجزائرية على مراجعة هذه الاتفاقيات التي تجاوزها الزمن. وهكذا، بعد استمرار مباحثات شاقة، استطاع الطرفان توقيع اتفاقية ASCOP في ٢٩ يوليو / تموز ١٩٦٥ والتي تتعلق بتسوية جميع القضايا التي تمس بالمحروقات والتنمية الصناعية. وبهذا الصدد، يقبل الطرف الجزائري تطبيق نظام ضريبي مناسب للشركات الفرنسية ضامناً في نفس الوقت إمدادات منتظمة للسوق البترولي الفرنسي. وفي المقابل، تقبل فرنسا مشاركتها في التنمية الاقتصادية الجزائرية على ثلاث نقاط : إنعاش عمليات البحث من أجل مضاعفة الاحتياطي النفطي، والمساهمة في تطوير النشاطات المتعلقة بتكرير النفط الخام والعمليات البتروكيميائية.[2]

٢) ليبيا والنفط :

يقول شيتور في شأن ليبيا : " علينا أن نتذكر محاكمة الليبيين الاثنين المتهمين في قضية لوكربي[3]. إنها في الحقيقة عبارة عن مسرحية، يجب أن نعلم أن ليبيا بلد يمثل ٣ ملايين نسمة ويحتوي على ثروات هائلة من النفط يقوده قائد غير مستقر في قراراته السياسية. إن الاستراتيجية الأمريكية واضحة كل الوضوح، وهكذا، فإن الولايات المتحدة، بعدما اتبعت العقيد معمر القذافي بتصرفاته المعادية لها، أقرت في يوم ما إعطاءه

---

1 - انظر: **Bernard di Crecenzo : « Crise de l'Energie ou Crise Politique. Ed. Sociales, Paris, 1974, p 118.**

وانظر كذلك :

C.E. Chitour : « Les Guerres du pétrole ou le Droit de la force après le 11 septembre », ed. ENAG 2002, pp 59 – 85.

2 **- Chevallier : « le Nouvel Enjeu Pétrolier – Ed. Calmann – leoy – Paris 1970.**

C.E. Chitour : « Les guerres du pétrole ou le droit de la force après le 11 septembre », Op. Cit, pp 59– 89.

(ترجمة الباحث).

3 - **هذان المواطنان اتهما من قبل المخابرات الأمريكية بأنهما كانا وراء عملية تفجير طائرة البوينج التابعة لشركة الطيران Panam فوق مدينة Lokerbie باسكوتلاندا سنة ١٩٩٠.**

درساً مهماً وذلك في سنة ١٩٨٥ بقنبلة العاصمة طرابلس حيث مقر إقامته أين توفيت ابنته" [1].

والجدير بالذكر أن الزعيم الليبي كان لا يفضل الشركات النفطية الأمريكية إذ بادر بطردها من بلاده ١٥ سنة من قبل. فكانت قضية طائرة " لوكربي " الفرصة المواتية التي يجب استغلالها من طرف الأمريكيين وحلفائهم البريطانيين وهكذا، بهذه المسرحية المركبة بكل أجزائها، استطاعوا أن يشوهوا صورة القذافي في العالم. ويبدو حسب مقال كتبه بيار بين[2]، أن الاتهام كان عبارة عن عملية مفبركة وكان القاضي الفرنسي Brugiéres قد أغرقها وأطفأ فعاليتها، على أسس أخبار ذات نية مبيتة صنعتها مخابرات السي أي أى CIA ".

وهكذا، قررت الأمم المتحدة تحت الضغط الأمريكي، وضع الجماهرية الليبية تحت الحظر الدولي الذي دام حوالي ثماني سنوات من ١٩٩٠ إلى غاية مايو ١٩٩٩ حيث قررت هذه الهيئة رفع العقوبات على ليبيا بعدما اضطر العقيد القذافي أن " يركع " لإملاءات الدول العظمى وعلى رأسها الولايات المتحدة خوفاً من وضع نظامه في خطر وضحَّى بالعضوين الليبيين التابعين للمصالح السرية. وكان الحكم الذي نطقت به المحكمة أشد ضراوة إذ فتح الباب لاتجاهين: أطلق سراح الليبيين الاثنين وأخرجا ببراءة. هذا من جهة، ومن جهة أخرى، تم تعويض الشركات الأمريكية متعددة الجنسية بثمن باهض[3].

ثم إن السيناريو الآخر، كان لاشك قد يوضع بعد ذلك على الطاولة على الطريقة الأمريكية وهو سيناريو الطائرة الفرنسية التابعة لشركة UTA التي تحطمت في التشاد بالقرب من الحدود الليبية. وقد عرف نفس النهاية في الحكم، يقول شمس الدين شيتور، إلا أن الفرنسيين لم يحصلوا إلا على " الفتات " بعدما تناول الأمريكيون، حصة الأسد. مع العلم أن هناك مقالاً كتب عن القاضي الفرنسي Brugiéres المتخصص في

---

1 - شمس الدين شيتور، المرجع السابق، ص ١٩٤.

2 - **Pierre Pean :«Les Preuves trafiquées du terrorisme libyen»; le Monde Diplomatique (mars 2001)**

3 - شمس الدين شيتور، المرجع السابق، ص ١٩٤، ترجمة الباحث.

شؤون الأعمال الإرهابية، يذكر فيه كيف ركّب هذا الأخير هذا السيناريو المبني هو الآخر على أخبار مغرضة وشهادات مشكوكة.

ويختم شيتور قائلاً : " هذا ما يجعلنا داخل حزن وأوهام أمام الحقائق المرة بينما نعرف جيداً أنه تم تحطيم طائرتين Boeing في ظروف متشابهة، الأولى من طرف الإسرائيليين والثانية من طرف السوفيات، حيث لم يجر أبداً أي تحقيق في الموضوع ولم يتهم أحد في هذين البلدين بعدما تم قتل أشخاص أبرياء بصفة مقصودة ".[1]

وخلاصة القول يتجلى من خلال هذا كله أن النفط كان المحرك الرئيسي لدفع المصالح وتسويتها لأن رائحة النفط عند أصحاب المصالح الغربيين تدُلّ على رائحة النقود، وبالتالي على الغنى بشتى الطرق المتاحة لتدبير أهداف الوصول إلى هذه الثروة.

٣) **أنغولا والنفط**، المثال لرهان النفط بين الشركات متعددة الجنسيات:

إن أنغولا من الدول التي تعتبر " الألدورادو " النفطي في المستقبل، وكان هذا البلد قد عرف عدة اضطرابات وحروب بعد حصوله على الاستقلال دامت أكثر من عشرين سنة حيث سقط فيه ما لا يقل عن ٥٠٠,٠٠٠ قتيل وأكثر من مليوني نازح. ومما أطال مدة الحرب الأهلية بين مناصري حزب MPLA تحت زعامة الرئيس دوس سانتوس وحزب UNITA تحت زعامة المعارض جوناس سافيمبي، هو حسب المحللين السياسيين ثروة النفط التي أعطت للبلاد صحة مالية معتبرة.

إن الولايات المتحدة وفرنسا اللذين يعتبران حزب MPLA الحاكم قريباً لمصالحهما ، يناصران النظام القائم من أجل ضمان أمنهما النفطي للعشريات المقبلة، علماً أن ٧% من الواردات الأمريكية للنفط تأتي من هذا البلد، وقد تتضاعف هذه الحصة مع زيادة إنتاج أنغولا بثلاثة أضعاف سنة ٢٠٠٥، وأن إنتاجها الحالي (٨٠٠,٠٠٠ برميل / يومياً) قد يتجاوز إنتاج الكويت في المستقبل، حسب المراقبين.[2]

وفي سنة ١٩٩٧، كانت الشركة الفرنسيةELF تراهن على استثمار ٥ مليارات دولار لمدة ٥ سنوات هناك. ونظراً لكون ELF انضمت إلى شركة TOTAL، فإن

---

1 - شمس الدين شيتور، نفس المرجع، ص ١٩٤، ترجمة الباحث.

2 - انظر شمس الدين شيتور، المرجع السابق، ص ١٩٦.، ترجمة الباحث.

المجمع TOTAL-ELF سيحصل على فوائده من الموارد النفطية التي ستضم الأرباح الأخرى التي كانت قد حصلت عليها شركة TOTAL من قبل.

وفي سنة ١٩٩٩، تم دفع حوالي مليار دولار للحكومة الأنغولية من طرف شركات عملاقة مثل، ELF، EXXON وBP-AMOCO كحق لاستغلال آبار النفط، وهذا المبلغ لا يأخذ بعين الاعتبار علاوة ٥ ملايين الممنوحة للرئيس دوس سانتوس في سنة ١٩٩٢، كل هذه المداخيل من الثروة النفطية سمحت للنظام بشراء الطائرات الحربية المتطورة، والدبابات، والعتاد العسكري المختلف. مما منحه كذلك عطف ورعاية الأعضاء الخمسة لمجلس الأمن للأمم المتحدة الذين بمقتضى هذا الرضى، سمح للشركات العظمى التابعة لهم سواء في ميدان النفط أو معادن الماس أو لصفقات شراء الأسلحة من أن تكون طرفاً شريكاً لهذا البلد الغني بثرواته.[1]

٤) **الكاميرون والنفط** :

ثم هناك الكاميرون دائماً بإفريقيا. كان مؤسسو الشركة الفرنسية ELF يضعون كل آمالهم في الحصول على ثروة معتبرة من النفط في الكاميرون. إن أول استخراج للنفط دشن من قبل الرئيس أحمدو أهيجو في سنة ١٩٧٢، بعد الإطاحة بالرئيس السابق إيرنيست أواندي الذي تمت تصفيته تحت وطأة شركة ELF والمخابرات الفرنسية – حسب بعض الأوساط الإعلامية – نظراً لاهتمام هذه الشركة باستغلال النفط لوحدها.

ومهما يكن من أمر، فإن الإنتاج الذي بدأ يتضاعف سنة بعد سنة، طرح فكرة مشروع إنجاز أنبوب من الكاميرون إلى التشاد برعاية من البنك العالمي وبدون مراعاة ولا احترام المقاييس العالمية ولا سيما الخاصة بالحفاظ على البيئة وحالة الأهالي، مما أدى إلى معارضة عامة حيث أسست جمعية مهيكلة تحت شعار: "لا حرية، لا وقود" (No Freedom, No Fuel) والتي جمعت العديد من الكاميرونيين من النقابيين،

1 - شمس الدين شيتور : « les Guerres du pétrole ou le droit de la force… » المرجع السابق، ص ١٦٠. ترجمة الباحث.

والفلاحين، وسادة العشائر الذين احتجوا على هذا المشروع بإعانة بعض المنظمات غير الحكومية[1].

٥) **التشاد والدور الجيوسياسي النفطي الفرنسي :**

" كلنا يعلم أن الحكومة الفرنسية تدعم النظام الحاكم في التشاد تحت رئاسة إدريس دبي الذي تولى الحكم في أواخر ١٩٩٠ بمساعدة الجيش الفرنسي ومصالح المخابرات الفرنسية، وذلك تحت رهانات بترولية جذابة. وكثيراً منا يعرف عن الرئيس إدريس دبي وسائله الوحشية والقمعية لكل معارضة مع وسائل الرعب، والتعذيب، والتصفيات البشرية لكل من يثور ضد نظامه "، يقول الأستاذ شيتور.

وبهذا المنظور، يرى الرئيس الحالي دبي أن كل الوسائل متاحة له من أجل السيطرة على نفط جنوب التشاد وذلك بعد إنجاز أنبوب طويل لاستغلال هذا النفط.[2] ولذا، رأت الشركات النفطية العظمى أنه من الأرخص إرشاء دكتاتوري مستبد للسلطة من التعامل بصفة نظامية مع الدولة التشادية، وذلك بمساعدة البنك العالمي للتوقيع على مشاريع استغلال النفط. وذلك ما جرى بالفعل مع شركات فرنسية وأمريكية أمثال Bouygues وBolloré وChevron وغيرها. بينما يفتخر النظام تحت قيادة إدريس دبي بآفاق الاتفاقيات التي أمضاها مع هذه الشركات التي ستجني له ملياري دولار سنوياً من الأرباح على مدى ٢٥ سنة. وحسب كثير من الملاحظين التشاديين، فإنهم يرون أن النظام يلعب مستقبله في استعماله ورقة " الذهب الأسود ". وتكريساً لحلم رواد التشاد منذ ٣٠ سنة في شأن النفط، فيعتقد أن إدريس دبي قد نجح نوعاً ما في إظهار هذا الحلم إلى الحقيقة، ولكن التشاديين ينتظرون بفارغ الصبر التغييرات الملموسة في هذا الشأن.[3]

٦) **السودان وحرب النفط:**

لعل الكثير من الناس لا يعلمون أن " كلمة السر " في حرب السودان هي " النفط " ولا شيء غيره. طبعاً يمكن تعداد أسباب وتطورات كثيرة تبدأ بتعاون الخرطوم مع

---

1 - شمس الدين شيتور: " **Pétrole et politique – Ou va le monde ?**، المرجع السابق، ص ١٩٧، ترجمة الباحث.

2 - هذا الأنبوب متنازع عليه في التشاد كما هو الشأن في الكامرون المجاور..

3 - شمس الدين شيتور، مرجع سابق، ص ١٩٧. ترجمة الباحث.

واشنطن في " مكافحة الإرهاب " وتمر بضغوط داخلية كبيرة تعرضت لها إدارة بوش، لكن كل هذا يصب في خانة واحدة هي النفط. من الممكن أن هذه الثروة الجديدة الكامنة في أرض السودان تضاف إلى " التوجه النفطي " للإدارة الأمريكية، بل إلى هاجسها في البحث عن مصادر جديدة للطاقة، أنتجت صيغة سحرية أنقذت نظام عمر البشير من " عقوبات " أمريكية كانت ستصلطها إدارة جورج بوش الابن على السودان مما قلب السياسة الأمريكية عندما كانت هناك رائحة النفط تغطي الأجواء السياسية وتأمل في النظرة الحقيقية للمصالح والفوائد المرجوة من هذا البلد.

ويمكن اعتبار ٣٠ أغسطس ١٩٩٩ تاريخاً حاسماً لبداية التحول إلى بلد مصدر للنفط حيث بدأ بتصدير أول شحنة من ٦٠٠ برميل إلى سنغافورة عبر أنبوب يمتد ١٦٠٠ كيلومتر تحت الأرض من حقول نفط هجليج في الجنوب إلى مرفأ الخرطوم. وكان الفضل في هذا التطور لكونسورسيوم تشكل في أكتوبر ١٩٩٦ يضم شركة النفط الوطنية الصينية وشركة " بتروناس " الماليزية و"سودابت" السودانية و"راكس " الكندية التي اضطرتها مشاكلها المالية وضغوط العقوبات الأمريكية على السودان إلى بيع حصتها عام ١٩٩٨ من شركة كندية أخرى هي " تاليسمان ". في أي حال، أمن هذا الكونسورسيوم المال الكافي لتطوير الحقول ومد الأنبوب، وقد بدأ العمل فيه في سنة ١٩٩٩ بطاقة ١٥٠ ألف برميل يومياً ارتفعت بسرعة فائقة إلى ٢٠٠ ألف برميل يومياً عام ٢٠٠٠ ثم إلى ٢٣٠ ألف في ٢٠٠١ لتصل إلى ٢٥٠ ألف في أواخر ٢٠٠٢ و٥٠٠,٠٠٠ في سنة ٢٠٠٦.[1]

وأصبح النفط عاملاً جديداً وحاسماً في الحرب السودانية وفي وضع الرئيس البشير. واتضح أن الثروة كبيرة وأن الشركات المهتمة باستخراجها تتزايد وثبت أنها تتركز في الجنوب، وخصوصاً في منطقة أعالي النيل حيث خطوط المواجهة أو في مناطق موغلة أكثر جنوباً تخضع لسيطرة المقاتلين. اشتدت الحرب لكن الانعكاسات النفطية على الشمال كانت سريعة. فالخرطوم التي كانت حتى ١٩٩٩ تستورد كل حاجاتها من الطاقة من دول تعتبرها أمريكا مثل السودان " راعية للإرهاب " كإيران، والعراق، وسوريا، وليبيا، وجدت نفسها وقد أمسكت برأس مال اقتصادي وسياسي. بدأت تشعر

1- انظر: مقال سحر بعاصيري **www.bintjbeil.com/articles/ar/020804_baasiri.html**

بالمردود المالي وقد بلغ دخلها من النفط عام ٢٠٠١ نحو ٥٠٠ مليون دولار تضاعف بصفة عجيبة في سنوات قليلة. وبذلك بدأ الوضع الاقتصادي الداخلي يرتاح. وارتاحت الحكومة في حربها على الجنوبيين وزادت نفقاتها العسكرية. ولاحظ الباحث راندولف مارتن أن أموال النفط جعلت حرب السودان الحرب المثالية إذ وفرت الخرطوم أكثر من مليون دولار يومياً تكفي لدفع نفقات الحرب وشراء أصدقاء في الخارج "[1].

والواقع أن الثروة الجديدة بدأت تجذب شركات إضافية للتنقيب عن النفط من الخليج والسويد، والنمسا، وفرنسا، وبريطانيا وغيرها وأخيراً الهند زيادة عن الصين التي أثبتت علاقاتها الوطيدة مع الحكومة السودانية لكن أكثر ما فعلت كان مساهمتها الكبرى في فك العزلة السياسية التي فرضتها واشنطن على نظام عمر البشير في التسعينات من القرن الماضي. ففي الثمانينات لم تكن لواشنطن سياسة واضحة حيال الحرب السودانية. وفي التسعينات حُدّدت سياستها من ثلاثة منطلقات: " إن البشير وصل إلى السلطة عام ١٩٨٩بانقلاب أطاح بحكومة منتخبة وأقام نظاماً إسلامياً يطبق الشريعة،وأن هذا النظام أيد العراق في اجتياحه الكويت، ووفر ملجأ آمناً لزعيم تنظيم " القاعدة " أسامة بن لادن وعملياته " كما كانت تزعم الإدارة الأمريكية[2].

٦ – ١ـ حرب الجنوب السوداني وتداعيتها :

بقيت سياسة إدارة كلينتون حيال السودان هي إبقاؤه على لائحة الدول " الراعية للإرهاب " فرضت عليه عقوبات مباشرة وعبر الأمم المتحدة والعمل على إسقاط نظامه الحالي، وفي المقابل توفير مساعدات إنسانية للجنوب السوداني. وفي إطار هذه السياسة كانت الغارة الأمريكية على مصنع الشفاء عام ١٩٩٨ وتقديم دعم مالي للدول المجاورة للسودان التي كانت تدعم قوات جون قارنق (John Garang) مثل إثيوبيا، وأوغندا، وإريتريا، وكينيا، كما كان تصويت الكونغرس عام ١٩٩٨ على مشروع قرار لفصل الجنوب عن الشمال بدعوى ممارسة الشماليين الرق على الجنوبيين. ولم يتغير توجه

---

1 - راندولف مارتن: مقال نشرته مجلة " فورين أفيرز " (Foreign Affairs)، مارس – أبريل ٢٠٠٢.

2 - مقال سحر بعاصيري، المرجع السابق، موقع إنترنيت.

سياسة إدارة كلينتون مع أن السودان كان طرد بن لادن من أراضيه بطلب أمريكي عام ١٩٩٦.

لكن الديناميكية الفعلية لتغيير السياسة الأمريكية حيال السودان بدأت تتشكل وتتحرك مع وصول جورج بوش الابن إلى البيت الأبيض على رأس " إدارة نفطية " بامتياز وتصاعد حملات مجموعات ضغط أمريكية تعمل في اتجاهين معاكسين: مجموعة هي عملياً تحالف اليمين المسيحي الأمريكي والسود وخصوصاً في الكونغرس تدعو إلى علاقات طبيعية مع الخرطوم لفتح آبار النفط أمام الشركات الأمريكية. ولاشك في أن طبيعة إدارة بوش وتوجهاتها ساهمت في تزايد ضغوط هذه المجموعات وما لم يكن مؤثراً أيام كلينتون صار كذلك مع بوش.[1] هذا إن دل على شيء، فإنما يدل على أن الولايات المتحدة مهما كانت السياسة التي تنتهجها لا يجب أن تضر بالمصالح الأمريكية ومجموعات الضغط المتكونة بالخصوص من الشركات متعددة الجنسيات.

٦ – ٢ ـ مصالح الشركات النفطية والضغوطات المختلفة :

المجموعة التي تضغط لعزل الخرطوم تضم أساساً منظمات وجمعيات مسيحية تعمل في الجنوب السوداني وتنطلق في دعوتها، كما تقول، من جملة مواقف إنسانية وأخلاقية وقد عبرت عنها بتقارير سنوية تحدد رؤيتها للحرب وتروي قصصاً عما تشاهده هناك، خاصة بعض المصادر التي تتحدث عن استخدام الخرطوم ميليشيات خاصة من "المرحلين "، لاسيما في منطقة دارفور التي أثارت الجدال وروجت أخبارها عبر العالم.

الأمر الثاني والأهم، دور الشركات النفطية في استمرار الحرب. فتلك المنظمات تتهم الشركات العاملة في السودان بالتواطؤ مع الحكومة لاتباع سياسة الأرض المحروقة حيث حقول النفط في الجنوب. وتقول إن القوات الحكومية تنفذ سياسة واضحة بمهاجمة هذه المناطق وخصوصاً في أعالي النيل وبحر الغزال والإغارة عليها بالطائرات وقتل سكانها أو تهجيرهم لضمان وصول شركات التنقيب عن النفط إليها. وقد نشرت صحف غربية عدة تحقيقات طويلة لمراسلين لها في الجنوب السوداني تتضمن وصفاً لمشاهد حية عن نزوح وشهادات لسكان عن غارات صاروا يعرفون هدفها. وبالنسبة إلى منتقدي الشركات النفطية، فإن استمرار هذه الشركات في العمل مع الحكومة

[1] - المرجع السابق، موقع الإنترنيت.

السودانية يمثل عملياً تمويلاً لحربها على الجنوبيين وغطاء لهذه السياسات. ومع أن نشاط الشركات الغربية كان محدوداً، فإن شركة " تاليسمان "الكندية باتت تمثل الشر كله. ومنطق هؤلاء أن على الإدارة الأمريكية أن تفرض عقوبات على " تاليسمان " (وغيرها إذا وجدت حالات مثلها) تتمثل في إخراجها من سوق الأسهم في نيويورك لأن واجب الولايات المتحدة أن تمنع هذه الشركات من تحقيق أرباح في أسواقها.[١]

أما مجموعة الضغط التي تمثل مصالح شركات النفط الأمريكية، فتدافع عن عمل زميلتها الكندية وغيرها من منطلق أن التنقيب عن النفط لم يغير مسار الحرب أو الأسلوب الذي تتبعه الخرطوم فيها، وأنه إذا كان أدى إلى شيء فإلى تحسين ظروف المعيشة في مناطق التنقيب والمساهمة في بناء عيادات ومراكز مساعدة إضافية إلى مساعدة السودان في الاستفادة من ثرواته. وترى أن إخراج "تاليسمان " من بورصة نيويورك سيشكل سابقة تضر بهذه السوق. ومع تلاحق المعلومات عن حجم الثروة السودانية، لا ترى الشركات الأمريكية سبباً للبقاء خارج السوق الجديدة وتركها للصين وماليزيا وغيرها.[٢]

٦ – ٣ ـ منطقة دارفور وأزمتها :

لم يكن يخفي على أحد ما يُروّج له وسائل الإعلام من أخبار عن منطقة دارفور المحاذية لتشاد عن تمرد لبعض القبائل هناك ومآسي تلك الشعوب العشائرية والتناحر المستمر بين الموالين للسلطة والمعارضين المتمردين عليها. ولا يمكن فهم سبب المسار الراهن والاضطرابات المتواجدة في تلك المنطقة العربية – الإفريقية إلا بالنظر في " كلمة السر " التي قد تفسر كل هذه النزاعات والمواجهات اللامتناهية، وهي الثروات النفطية والمصادر الأخرى.

والجدير بالذكر أن هذه المنطقة المتنازع عليها تبلغ مساحتها ما يساوي مساحة فرنسا، ويبلغ تعداد سكانها ٦ ملايين نسمة، ونسبة المسلمين منهم تبلغ ٩٩% . ودارفور يسكنها قبائل من أصول عربية تعمل في الزراعة، وقبائل من أصول إفريقية تعمل في الرعي. وكان يحدث النزاع بين الزراع والرعاة على المرعى والكلأ وتتنازع القبائل

1- **المرجع السابق.**

2 - **المرجع السابق.**

بعضها مع بعض الأمر الذي تستطيع أي حكومة أن تقضى عليه، لولا أن السودان اكتشف فيه مؤخرا كميات هائلة من النفط، واليورانيوم في شمال دارفور.[1]

وحسب ما أوردته بعض المعلومات الصادرة عن مجلة " نفساني " تقول أن " السودان اكتشف فيها مؤخراً كميات هائلة من النفط، ومثلها من اليورانيوم في شمال دارفور، فلو استقر السودان المسلم لحل الأمن والرخاء والسخاء بالمنطقة كلها، ولأصبحت السودان ملجأ للمسلمين والعرب أجمعين، ولهذا، لم يرد أعداء الإسلام لهذه المنطقة أن تنعم بالاستقرار، أن لا تعتمد على نفسها. فماذا يفعلون ؟ يشعلون النزاعات في أنحاء البلاد ليصلوا بالأمر إلى تقسيم هذه الأرض إلى أربع دويلات ... دولة في الغرب (تسمى دارفور)، ودولة في الشرق، ودولة في الجنوب، ودولة في الشمال "، تقول المجلة.[2]

ويضيف نفس المصدر أن نسبة المسلمين في الجنوب حوالي ١٦% ، ونسبة النصارى ١٧%، أي أن الفارق ١% فقط، والباقي من السكان وثنيون... فأي تقرير مصير ينادون به ' السر في هذا أنهم يأملون في نجاح حركات التنصير في ضم ٥% من السكان على النصرانية خلال الخمس سنوات القادمة، وعلى هذا الأساس سترتفع نسبتهم إلى ٢٣%... في حين لم تتحرك جامعة الدول العربية، ولا منظمة المؤتمر الإسلامي "، تختم نفس المجلة.

يمكن القول إن الصين هي التي تسيطر حالياً على صناعة النفط في السودان. وعلى الرغم من انسحاب شركات النفط الغربية، بعد خلافها مع الحكومة المركزية، فإنها فشلت في حملات سحب الاستثمارات من أجل إضعاف الحكومة أو دفعها لتغيير استراتيجيتها المناهضة للغرب، وبهذا تركت المجال مفتوحاً أمام الشركات الآسيوية. وعليه فإن الصراع في دارفور يمثل نقطة تحول حاسمة بالنسبة للصين، بصفتها القوة العالمية النامية بامتياز، لا سيما في إفريقيا.

يذكر أن المؤسسة العامة للنفط والغاز الطبيعي التي تهيمن عليها الحكومة الهندية شرعت هي الأخرى مؤخراً في إنتاج النفط في السودان بالتعاون مع بعض الشركات الحكومية الصينية. وهي تعمل الآن في بناء خط للأنابيب في السودان بعد أن دخلت في

---

1 - **مجلة نفساني : (www.nafsani.cc/vb/phowthread.^hp?t=38716(10/06/2008**

2 - **المنطقة التي كان يسيطر عليها جون قارنق، وتم اتفاق السلام معه في سنة ٢٠٠٥.**

مفاوضات تهدف لبناء مصفاة للنفط أيضاً. وقال وزير الطاقة والتعدين في السودان عمر محمد خير في لقاء صحفي: " لقد جاء الآسيويون إلى السودان في وقت حرج ولقد بدأنا في إرساء علاقات استراتيجية جيدة معهم ".[1]

الاضطرابات الدامية في دارفور، وتجدد الحرب بين الشمال والجنوب، وتدخل الجيران الإقليميين في الشؤون الداخلية، كل هذا يمثل فعلاً أسوأ تهديد لاستقرار السودان، علماً أن كل الرهان الحقيقي، يدور حول سيطرة الخرطوم على الثروة النفطية، على خلفية المنافسة الشديدة بين الصين والغرب، وفي مقدمتها الولايات المتحدة.

وقد حذر الخبراء من السيناريو التالي: " إذا كانت المواجهة حتمية بين الطرفين المتنازعين، في هذه الحالة يجب أن تستأنف الحرب بين الشمال والجنوب، وستكون البداية من أبيي (Abyei)، وهي مدينة تقع في وسط السودان في منطقة " تلامس " العرب المسلمين في الشمال، والسود في الجنوب، من الإحيائيين أو المسيحيين ".[2]

وكان التحدي الكبير في هذه المنطقة من السودان، يتمثل في وجود حقل هجلج (Heglig)، الذي ينتج لوحده ٢٥٠.٠٠٠ برميل يومياً من النفط الخام، أي نصف إنتاج البلد.

وتشير كافة التقديرات إلى أن السودان يمتلك احتياطيات كبيرة من النفط، وهو ما أكدته وزارة الدولة للصناعة والاستثمار، وأن الاحتياطي المؤكد للسودان من النفط رشح منذ سنة ٢٠٠٦ للارتفاع على ملياري برميل خلال السنوات الثلاث المقبلة.

ويستغل الحقل من طرف " كونسورسيوم الشركات النفطية (Consortium) التي تسيطر عليها الصين، وقد جلب الحقل منذ بدء تشغيله، ١.٨ مليار دولار، دفع بالكامل إلى حكومة الخرطوم، رغم احتياجات السلطات المحلية في جنوب السودان.[3]

1 - www.geocities.com/nassershmali (28/05/2008).

2 - في الوقت الذي بدأت فيه جماعات دارفور بالتمرد عام ٢٠٠٣ فإن حكومة الجنوب أخذت تتهم الحكومة المركزية بأنها لم تف بوعودها خاصة حصتها في نفط أبيي التي وصلت عائداتها حوالي ٥٢٩ مليون دولار و٥٠٠,٠٠٠ برميل / يومياً.

3 - مجلة العصر = www.alasr.ws/index.cfm? Method = home, com & contentld = 10098 (10/06/2008). حرب جديدة من أجل النفط في السودان ؟

منذ أن اكتشفت الشركة الأمريكية " شيفرون " النفط في أوائل ١٩٨٠، لعب النفط دوراً حاسماً في التفاعلات الداخلية للنزاع السوداني، وعندما أدرك أهمية المخزون النفطي في السودان، غير الرئيس الأسبق جعفر النميري، حدود الولايات الجنوبية من أجل ضمان حصول الشمال في المستقبل على أرباح هذه المواد.

والجدير بالذكر أن اتفاقية السلام الموقعة عام ٢٠٠٥ بين الخرطوم والجيش الشعبي لتحرير السودان، والتي أقرت من طرف الولايات المتحدة الأمريكية، الاتحاد الأوروبي والاتحاد الإفريقي، وضعت حداً للأعمال العدائية بعد التوقيع على اتفاق لتقاسم السلطة، من ضمن النقاط الأساسية التي تم الاتفاق عليها، بعدما استغرق القتال بين الطرفين لمدة عقدين كاملين.

٦ – ٤ـ تسوية نزاع الجنوب والتوترات المحتملة في المستقبل :

وتنص الاتفاقية على إنشاء إدارة مستقلة في الجنوب، والمشاركة في الحكومة المركزية في الخرطوم من خلال الحركة السياسية لتحرير السودان، الجناح السياسي للجيش الشعبي لتحرير السودان (SPLA)، وكذلك تنظيم استفتاء في عام ٢٠١١، لتقرير مصير الجنوب في الاستقلال عن السودان. والاتفاق المذكور آنفاً، نص على إنشاء لجنة تحكيم من أجل تسوية وضع مدينة أبيي النفطية نهائياً.

وأعلنت بعض المصادر الصحفية، أن هناك عدة أسباب لاندلاع العنف في أبيي مرة أخرى، منها على وجه الخصوص، التدخلات المباشرة لأطراف دولية على مسرح العمليات، مثل الصين، بعد اكتشاف النفط في أبيي، وبداية استغلال الحقل النفطي من طرف "كونسورسيوم الشركات الصينية ".[1]

ولكن، ثمة احتمال آخر، وهو أن الرئيس السوداني عمر البشير، يسعى بكل ما أوتى من قوة، ليجعل من هذا الحادث" الأمن " سبباً لاستحالة تنفيذ اتفاقية السلام نفسها، علماً، أن الاستفتاء المقرر في ٢٠١١، والذي يعطي الفرصة لجميع سكان

1 - مجلة العصر، مرجع سابق.

الجنـوب التـصويت لمـصلحة البقـاء مـع الـسودان أو الاسـتقلال عنـه، علـى مرمـى نظـر الخرطوم.[1]

وتختـم مجلـة " العـصر " في هـذا الـشأن أن المنافـسة الدبلوماسـية والاقتـصادية، بـين الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها الغربيين، مـن جهـة، وبـين الـصين والهنـد، والبلـدان الآسيوية الأخـرى، الباحثـة عـن مـصادر الطاقـة والمـواد الخـام، مـن جهـة أخـرى، وتحديـداً الـنفط، فـإن الـسودان سيـشهد أزمـات متجـددة خطـيرة وكـثيرة في المنظـور القريـب، سيكون عنوانها " النفط " فقط !![2].

كـل مـا في الأمـر أخيراً، هـو أنـه بعـد مـضي أكـثرمن سـتّة عـشر عامـاً مـن انتهـاء الحرب البـاردة، فـإن إفريقيـا مـا زالـت تجـذب مـن جديـد اهتمـام الـدول الكـبرى، وتنظـر الولايات المتحدة الأمريكية، الصين والهند لإفريقيا، على أنها خزان المواد الأولية للطاقة لم يتم استغلالها، وتنشط الولايات المتحـدة الأمريكيـة، بـصورة رئيسية في خليج غينيا، وهـي تتوجس خيفة من نشـاط الـصين الواسـع في إفريقيـا عمومـاً والـسودان خـصوصاً، مـع انعـدام الثقـة بينهمـا بـسبب اخـتلاف رؤيتهمـا الـسياسية. ولأن بكـين، بالنـسبة للـدول الإفريقية، تعتبر الشريك التجاري الأمثل لها، الذي لا يفـرض أيـة شـروط أساسـية محـددة لمتعامليـه، بـل يـؤمن لهـا دعمـاً دبلوماسـياً حقيقيـاً، ولا تهمّهـا إلا التجـارة في هـذه المنطقـة الغنية بدون مزيج مع الضغوط السياسية.

٧) بحر قزوين والتنافس الدولي على النفط:

في الحقيقـة إن أهـم الـدول المتنافـسة علـى مـصادر طاقـة بحـر قـزوين هـي الولايـات المتحدة وروسيا باعتبارها كانت مسيطرة سالفاً أيام الاتحاد السوفياتي على المنطقـة مـع الصين الوافد الجديد للمنافسة، وأما تركيـا وإيـران فـإن لهمـا مـيراث قـديم بـين شـعوب المنطقة. وللعلم فإن تركيا تحتاج إلى نفط وغاز هذه المنطقة نظراً لقربها منها.

---

1 - نفس المرجع.

2 - حسب صحيفة الفاينا شيال تايمز، اندلعت مواجهات بين الجيش السوداني وقوات الحركة الشعبية لتحرير السودان في منطقة أبيي التي يضخ منها يومياً نصف القدرة الإنتاجية من النفط السوداني الذي تصل قدرته اليومية إلى ٥٠٠ ألف برميل مما يعني أن الاتفاق الذي وقع عام ٢٠٠٥ للتشارك في السلطة عرضة للانهيار، وهو الذي أوقف لفترة حرباً تدور في الجنوب منذ ٢١ عاماً.

إن هذه الدول الثلاث الكبرى (الولايات المتحدة، روسيا، الصين) لها مصالح حيوية في انسياب النفط والغاز بصفة هامة على المستوى العالمي ولدولها بصفة خاصة. وكلها أرسلت بعض قواتها المحاربة إلى المناطق الغنية بهذه الثروات أو أنشأت لها روابط عسكرية مع الحكومات المحلية، أو زودتها بالأسلحة. فالولايات المتحدة كانت قد زودت لفترة طويلة بالأسلحة والتدريبات العسكرية دول الخليج ثم هي الآن تمد مساعدتها العسكرية إلى حلفائها المتواجدين في بحر قزوين. أما روسيا فقد استمرت في تزويد الجمهوريات التابعة لها سالفاً في كل من القوقاز، وآسيا الوسطى كذلك بالأسلحة . ثم أصبحت من كبار المزودين لإيران بهذه الإمدادات العسكرية على تعدد أشكالها. أما الصين وهي القادم الجديد نسبياً إلى حلبة المنافسة، فإنها تزود إيران بالسلاح والتكنولوجيا العسكرية كما أنها قامت بتدريبات عسكرية مشتركة مؤخراً مع قرغيزستان. كذلك فإن كلاً من الولايات المتحدة وروسيا أقامتا قواعد عسكرية لها في بحر قزوين، نظراً للموقع الاستراتيجي للنفط هناك وجلبه للقوات العظمى الثلاثة عبر الشركات النفطية وشركات الأشغال والخدمات. والواقع أن هذه المحاولات للمنافسة بدأت في بداية التسعينات عقب انهيار الاتحاد السوفياتي، وأخذت في التصاعد منذ ذلك الحين.[1]

وهكذا، تندرج المنافسة على هذا النحو في نطاق ما يسمى بالمنافسة الجيوسياسية، وهي نوع من التنافس بين الدول على الأراضي، والمصادر الطبيعية، والمعالم الجغرافية الحيوية مثل الموانئ، والأنهار الهامة، والقواعد الاستراتيجية والطرقات المختلفة فضلاً عن المزايا الاقتصادية والعسكرية.

وقد أصبحت حماية الاحتياطيات النفطية أمراً أساسياً وحاسماً في هذه المنطقة الغنية بالثروات الطاقوية. وقبل انتهاء الحرب العالمية الأولى، صار الحصول على نفط المنطقة عنصراً هاماً وحتمياً في التخطيط الاستراتيجي بالنسبة للدول المحاربة، مع العلم أن الإمدادات النفطية كانت من جملة الأسباب التي أدت بالقوات الألمانية تحت حكم هتلر إلى غزو الاتحاد السوفياتي سنة ١٩٤١ قصد السيطرة على مصادر النفط في منطقة

1 - انظر: " التنافس الدولي على الطاقة في قزوين " / د. فوزي درويش، مطابع غباشي، طنطا، ٢٠٠٥، ط ١، ص ٤٤.

القوقاز وبحر قزوين. وبما أنها أخفقت في هذه المحاولة نظراً لصعوبة المناطق وشدة البرد والثلوج بينما كان الجيش الألماني على بعد مئات الكيلومترات من باكو وبحر قزوين، عمد الألمان إلى التقليل من استخدام المركبات من دبابات وشاحنات وطائرات مقاتلة وغواصات تستعمل الديزل، ما جعلهم في موقع حرج وصعب مهمتهم في إدارة المعارك. ذلك مما يؤكد على أهمية النفط في إدارة الحروب كما أشرنا إلى ذلك سابقاً.

وهذه المنطقة هي من المناطق خارج منطقة الخليج التي يكون التنافس حولها أشد تفجراً واهتماماً، وأصبح على حد قول مستشار الأمن القومي الأمريكي بريجنسكي " رقعة الشطرنج الكبرى " هذه الرقعة التي سوف تتنافس كل من واشنطن، وموسكو، وبيكين حولها والنضال للسيطرة عليها.[1]

٧-١- دور الولايات المتحدة في المنطقة :

نظراً لبريجنسكي، فإن الولايات المتحدة على إدراك كامل بما يسمونه " معضلة الاعتماد على الخارج " بالنسبة لمصادر الطاقة، فإن الشركات النفطية الأمريكية تظل منذ تاريخ انهيار الاتحاد السوفياتي القوة الرئيسية المسيطرة على هذه المنطقة بحيث ترى فيها المصدر الذي يتسنى لها أن تحقق فيه أكثر من مجرد الأمن الطاقوي بالنسبة لإمداداتها المستقبلية سواء كان ذلك في النفط أو الغاز. كما يتسنى لها أيضاً في هذه المنطقة التي تعتبرها استراتيجية، أن تمارس درجة من السيطرة على إمدادات الطاقة بالنسبة للدول الأخرى المستوردة للطاقة حتى تصبح موقع تأمين الطاقة لهذه الدول - مثل الدول الغربية واليابان - التي تفتقر لهذه الثروة الحيوية لتطور صناعتها، بحيث أصبح ذلك مرتبطا بالوجود العسكري الأمريكي القوي هناك لتلبية هذه الرغبات الاستهلاكية.

هذا مما يمكن الولايات المتحدة من الحصول على أوراق ضغط سياسية قد تستخدمها للحصول على مزايا أخرى، على سبيل المثال الضغط على أحد حلفائها " إذا بدت منه رائحة التمرد عليها أو مخالفتها في الرأي، أو خروجه على الصف القائم بين

---

1 - انظر: **Michael T. Klare, « Blood and oil, the dangers and consequences of America's Growingdependance on imported petroleum, « pp. 147 – 151.**

التحالف. وفي الحالات المتطرفة، يمكن للولايات المتحدة الإستعانة بهذه السيطرة العسكرية في تلك المناطق الغنية بمصادر الطاقة في قطع الإمدادات عن أية دولة معادية.[1]

٢.٧ـ دور روسيا في المنطقة:

لا ننسى أن روسيا نظراً لشساعة أراضيها ووضعها الجغرافي الاستراتيجي كانت لزمن ليس بعيداً تعتبر الخصم اللدود لأمريكا، وصارت الآن ظلاً باهتاً لإمبراطورية كانت تنافس الولايات المتحدة في السيطرة على العالم، ومع ذلك فإن روسيا لا تزال تحتفظ ببعض خواص القوة العظمى التي كانت تتميز بها أثناء الحرب الباردة والنظام السوفياتي. فسكانها يبلغون الآن نحو ١٥٠ مليوناً ولا تزال فاعلاً جيوسياسياً مهمًّا في قلب أوراسيا. إن روسيا تمتلك الآن ترسانة نووية جبارة - تعتبر الثانية في الترتيب بعد الولايات المتحدة الأمريكية وتمتلك مورداً كبيراً للأسلحة التقليدية والمتطورة، وللتكنولوجيا النووية.

وما هو أكثر أهمية من ذلك هو أنها تسيطر على كميات هائلة من النفط والغاز الطبيعي، جنباً إلى جنب مع شبكة كبيرة من خطوط الأنابيب التي تربط حوض بحر قزوين وآسيا الوسطى بشرق وغرب أوروبا[2].

ولقد بذل المسؤولون الرّوس منذ مجيء الرئيس بوتين إلى الحكم جهوداً كبيرة لزيادة النفوذ الروسي في الأراضي التي كانت تابعة للاتحاد السوفياتي السابق والتي استقلت وسميت " جمهوريات آسيا الوسطى المستقلة " بعد تفكك الاتحاد السوفياتي، وكذلك في الأراضي المتاخمة لروسيا مباشرة، وخاصة حوض بحر قزوين إذ بذلوا هذه الجهود لزيادة النفوذ الروسي فيها.

والجدير بالذكر أن صادرات روسيا من النفط والغاز الطبيعي تشكل الشطر الأوفر من الدخل الروسي، إذ تمثل ٥٥% من الصادرات، ونسبة ٤٠% من الدخل الحكومي لسنة ٢٠٠٢ على سبيل المثال، أثناء حكم بوتين.

---

1 ـ د. فوزي درويش، مرجع سابق، ص ٤٦.

2 - انظر، لمزيد من التفاصيل: Michael Klare, Op. Cit, p 152.

ولقد اعتمد بوتين على صادرات بلاده من الطاقة لتوثيق روابط البلاد مع مستهلكيها من الأجانب مثل ألمانيا، واليابان، والولايات المتحدة. ولكن جهوده لم تقتصر فقط على الوضع شبه الاحتكاري بالنسبة لنقل نفط وغاز بحر قزوين إلى الغرب (عبر نظام لخطوط الأنابيب تم مدها عبر العصر السوفياتي)، ولكنه بذل جهده أيضاً لعرقلة أية طرق بديلة لنقل هذا النفط والغاز التي تحاول تفادي المرور عبر روسيا.[1]

إن هذه الرغبة للسيطرة على طرق نقل طاقة بحر قزوين قد أدت إلى التصادم مع الطموحات الأمريكية في المنطقة. وهذا التنافس قد وضح جليا في أواسط التسعينات حينما شعرت واشنطن في إقامة علاقات سياسية وعسكرية مع الجمهوريات السابقة للاتحاد السوفياتي في القوقاز وآسيا الوسطى، ومن ثم مهدت السبيل للاستثمارات من جانب شركات الطاقة الأمريكية الكبرى. هناك انبرت موسكو لتقوية نفوذها السياسي والعسكري مع هذه الجمهوريات وأهمها كازاخستان، تركمانستان، أذربيجان، وأوزبكستان وذلك رداً على هذا التحرك الأمريكي قرب حدودها، مما أدى بأحد الزعماء الروس، أندريه أورنوف (André URNOV) في وزارة الخارجية بالقول: " لا ينبغي أن يندهش المرء من أن روسيا قد عقدت العزم على مقاومة المحاولات الرامية على التعدي على مصالحها ".

الواقع أن التنافس حول السيطرة على طرق خطوط النفط ليس بالأمر الهين، بالنسبة لروسيا، فإن خطوط الأنابيب ليست مصدراً للدخل فحسب، ولكنها تزود روسيا كذلك بأوراق ضغط على جمهوريات السوفيات السابقة إلى الجنوب من روسيا. وهذا هو السبب الذي جعل الولايات المتحدة قد صممت على تقليل سيطرة روسيا على انسياب الطاقة. فلقد وجدت واشنطن الحل في إنشاء خط أنابيب باكو – جيهان (BTC) ليمر من خلال جورجيا عند تبيليسي.[2]

---

1 - د. فوزي درويش، مرجع سابق، ص ٤٨. وانظر كذلك :

Ch. CHITOUR : « Les Guerres du Pétrole », Op.Cit. pp 207 – 218 (Les autres guerres du pétrole : la podriére du Caucase)

2 - د. فوزي درويش، مرجع سابق، ص ٤٩. وانظر كذلك لمزيد من المعلومات إلى: شمس الدين شيتور.

« Les Guerres du pétrole ou le droit de la force après le 11 septembre », o.p-Cit. pp 209 –219.

وقد قال عنه بيل ريتشاردسون Bill RICHARDSON، وزير الطاقة الأمريكي الأسبق في آخر التسعينات: "إن ذلك بمثابة أمن الطاقة الأمريكي الذي يعتمد على تنويع مصادرنا من النفط والغاز، وإنه يحول دون الطرق الداخلية لأولئك الذين لا يشاركوننا في قيمنا ".

لما طالبت إدارة بوش السماح لقواتها بالتمركز في قرغيزستان وأوزبكستان لاستخدام هذه القواعد ضد طالبان في أفغانستان بعد أحداث سبتمبر ٢٠٠١، فإنها أوضحت أن نشر هذه القوات لن يستغرق أكثر من مدة القضاء على طالبان والقاعدة. ولكن بعد الانتصار على هؤلاء، أبقت الإدارة الأمريكية بقواتها هناك لأجل غير مسمى، مما أزعج المسؤولين الروس وردوا بغضب شديد متهمين واشنطن بخيانة العهد وسوء الثقة لتعزيز وضع الولايات المتحدة الجيوسياسي في المنطقة. مما أدى بالروس لمواجهة هذا التوسع العسكري الأمريكي. كانت أهم ردود الأفعال لما عمدت موسكو إلى إنشاء قاعدة عسكرية بالقرب من بشكيك في قرغيز ستان تتألف من سرب من الطائرات المقاتلة مع دعم عسكري قوامه ٧٠٠ جندي حيث لا تبعد هذه القاعدة كثيراً من القاعدة الأمريكية، وهذا توفيرا للدعم الجوي " لقوة رد الفعل السريع" (Rapid Reaction Force) التي تم التصريح بإنشائها من قبل زعماء كل من روسيا، وكازاخستان، وقرغيزستان، وطاجيكستان في إطار معاهدة الأمن الجماعي (Collective Society Organization).

كما عززت روسيا قواتها في طاجيكستان حيث يقوم نحو ١٤٠٠٠ جندي روسي بدوريات حراسة للحدود مع أفغانستان[1].

٧-٣- دور الصين في المنطقة:

لقد ظلت الصين في غالبية سنوات الحرب الباردة تنتج من النفط والغاز الطبيعي والفحم ما يكفي احتياجاتها المحلية. وكانت الاستراتيجية الكبرى للصين هي محاولة الاكتفاء الذاتي وذلك حتى حلول عام ١٩٩٣ حينما ارتفع الاستهلاك ليتعدى الإنتاج

1 - انظر: د. فوزي دروش، مرجع سابق، ص ٥١.
وكذلك: مايكلا كلاير: Michael Klare, Ibid, pp 158-159.

المحلي من الطاقة، وكان على الصين حينذاك أن تعتمد بدرجة أكبر على النفط المستورد.

وفي عام ٢٠٠١ أنتجت الصين نحو ٣,٣ مليون برميل من النفط يومياً، واستهلكت ٥ ملايين برميل حيث تسبب في نقص قدره ١,٧ مليون برميل، مما اقتضى الأمر عليها استيرادها. وحينما تبلغ نسبة ٣٤ % من إجمالي استهلاكها معتمدة على الخارج فإنه يكون أقل من معدل النفط المستورد للولايات المتحدة منسوباً إلى إجمالي استهلاكها وهو ٥٤% . علماً أنّ إنتاج الطاقة في الصين لا يكفي الاستهلاك المحلي. ويتوقع الخبراء أنه في سنة ٢٠٢٥، سيصل صافي استهلاك الصين إلى ١٢,٨ مليون برميل يومياً في حين لن تتعدى الطاقة الإنتاجية من النفط ٣,٤ مليون برميل مما يستلزم استيراد ٩,٤ مليون برميل يومياً أي ما يعادل ٥ مرات مقداره في سنة ٢٠٠١.[1]

ولاشك أن المسؤولين الصينيين بات ينتابهم القلق حول المخاوف التي تراود صناع القرار الأمريكيين حول الاعتماد على النفط الخارجي. ولكن لديهم سبب آخر للقلق يتمثل في أن الولايات المتحدة هي التي تسيطر على منطقة الخليج الغنية بهذه الثروة الآن وبحر قزوين مستقبلاً. ولذا، قد هداهم فكرهم الاستراتيجي لإقامة تواجد لهم في مناطق إمدادات كبرى أخرى، قد تكون اليوم منطقة بحر قزوين بالإضافة إلى المناطق الإفريقية، نظراً للاستثمارات التي تقوم بها مع شركات الطاقة في المناطق المهمة خاصة في إفريقيا وبحر قزوين ونظراً لقربها من الحدود الصينية نسبياً.

ولقد تجلى هذا المدخل الاستراتيجي الصيني على وجه الخصوص في كازاخستان، وإيران، والسودان، ولقد لعبت كازاخستان دوراً هاماً في سياسة الصين المتعلقة بالطاقة، وتلقت كازاخستان الشطر الأكبر من الاستثمارات الصينية، وأهمها الحصة الأكبر في شركة Aktbemuniagas من جانب شركة الصين الوطنية للبترول (China National Petroleum Corporation) وهي شركة كانت تمتلكها الدولة وتسيطر على عدد من الحقول الهامة في منطقة آكتوبينسك Aktobinsk .

1 - **Michael Klare, Op. Cit, p 165.**

والواقع أن كازاخستان تعتبر جذابة بالنسبة للصين، نظراً لأن حدودها معها تعتبر بمثابة نوع من الاتصال البحري بين بحر قزوين وشرق آسيا، وتلك ميزة جيوسياسية تسمح بنقل نفط وغاز قزوين إلى الصين عبر طرق داخلية لتفادي الخليج الذي تسيطر عليه الولايات المتحدة. وتقدر الصين هذه الميزة حق قدرها حتى أنها التزمت بإنجاز خط أنابيب تمتد من آبار "أكتوبينسك" حتى سواحل الصين بتكلفة قدرها ١٠ مليارات دولار.[1]

٨ـ أمريكا اللاتينية والصراع على نفطها :

تشكل كتلة أمريكا اللاتينية إحدى المناطق الغنية نسبيا بالنفط حيث يقدر ما لديها بنحو ١٢% من الاحتياطيالمؤكد في العالم. وتعتبر فنزويلا أغنى بلدان أمريكا اللاتينية في هذا المجال، حيث ارتفع حجم مخزونها المؤكد بين سنة ١٩٧٤ و١٩٩٨ من ١٤ مليار إلى حوالي ٧٠ مليار برميل، بينما يعتقد أن لديها حالياً مخزوناً كامناً يقدر بأكثر من ١٠٠ مليار برميل وهي عضو مؤسس لمنظمة أوبك منذ ١٩٦٠.

أصبحت دول أمريكا اللاتينية مع الوقت أكثر وعياً بقضاياها ومصالحها الاقتصاديةوالسياسية واتضح ذلك في المعارضة القوية التي أبدتها في مواجهة أمريكا وأوروبا في مفاوضات تحرير التجارة العالمية ولم يقتصر الأمر على هذا بل كان هناك سبب أكثر أهمية للرفض الأمريكي لخروج أمريكا الجنوبية عن الطوق وهو النفط.

ففنزويلا على سبيل المثال تمثل خامس أكبر دولة مصدرة للنفط في العالم. وثالث أكبر دولة تمد أمريكا بهذه المادة الطاقوية، حيث تصل الولايات المتحدة إلى ١٥% من إجمالي وارداتها النفطية من فنزويلا.

ليس هذا فقط.. بل يضاف إلى ذلك، على حد تحليلات خبراء الاقتصاد أن " خطر النفط العراقي ليس له نفس أهمية فنزويلا التي تضخ كميات أكبر بكثير مما يضخه العراق إلى الأسواق الأمريكية ". ورغم أن صادرات كل من العراق وفنزويلا تبلغ ٤,٥ مليون برميل بترول يومياً فإن النفط العراقي يصل إلى أمريكا في ظرف ٤٥ يوماً بينما نفط فنزويلا يصل في ٥ أو ٦ أيام فقط.[2]

---

1 - **Michael Klare, Ibid, p 172.**

2 - **قد سبق وأن ذكرنا فيما قبل (في جيوستراتيجية النفط في أمريكا اللاتينية)، الفصل الرابع.**

وبالتالي فإن هذا الخطر القريب من قطع النفط الفنزويلي عن أمريكا هو خطر حاضر دائماً في ذهن الولايات المتحدة والتي تمضى علاقتها مع فنزويلا من سيئ إلى أسوأ بتزايد النفوذ الفنزويلي لدى دول أمريكا الجنوبية.

بادرة أخرى هامة في ٢٠٠٥ أعطت دليلاً على الواقع السياسي والاقتصادي المرير الذي ستواجهه الولايات المتحدة في أمريكا اللاتينية. فقد ظهر الصدام واضحاً حينما ذهب الرئيس بوش إلى القمة الرابعة لدول الأمريكيتين التي انعقدت في " مار ديل بلاتا " بالأرجنتين، ورغم كل المصاعب التي تواجهها الولايات المتحدة في المنطقة بأجندة واحدة وهي إقناع دول القمة الـ ٣٤ بالتوقيع على اتفاقية التجارة الحرة المعروفة اختصاراً باسم FTAA دون أن يحاول انتهاج دبلوماسية التهدئة والتفاهم.

وقد واجه الاقتراح الأمريكي بإقامة منطقة التجارة الحرة معارضة شديدة من عدد كبير من دول أمريكا اللاتينية الاشتراكية التي رأت أن إقامة هذه المنطقة سيؤدي إلى إلحاق أضرار بالغة باقتصادياتها، وبالتالي فشلت الأجندة الأمريكية في مواجهة " اتفاق ألبا " الذي بدأ يجد أرضية في أمريكا الجنوبية. واتفاق " ألبا " هو اتفاق وقعه الرئيسين كاسترو وشافيز في هافانا بهدف تشجيع البديل البوليفاري لأمريكا وهو مشروع اندماج على مستوى أمريكا اللاتينية رداً على منطقة التبادل الحر للأمريكيتين المدعومة من الولايات المتحدة.[1]

والأكثر أهمية أن قمة الأرجنتين تحولت لمؤتمر لاتيني حافل لمعارضة بوش والسياسات الأمريكية حول العالم وقاد الرئيس الفنزويلي هوجو تشافيز حملة معارضة شعبية ومظاهرات نددت بالولايات المتحدة الأمريكية واعتبر أن سياسات واشنطن هي المسؤولة عن أمراض المنطقة[2].

أمّا المكسيك التي تنتمي لكتلة أمريكا الوسطى فإنّها تحتوي على أكبر مخزون نفطي في القارة الأمريكية، مع كندا وهما تزوّدان الولايات المتحدة بجوارهما. ويعتقد أن لدى المكسيك مخزوناً كامناً طويل الأمد يقدر بأكثر من ١٢٠ مليار برميل، ممّا

---

1 - لمزيد من التفاصيل، انظر :

Oxfam Solidarité : « L'inspiration venue d'Amérique Latine » (Mai, 2006) Site Internet : http://www.Oxfam.sd.be/fr.

2 - انظر: معتز محمد: " الاشتراكية تغزو أميركا اللاتينية " **www.masrawy.com/news/2004** .

يضعها في المرتبة الثالثة بعد الخليج وبحر قزوين على المدى البعيد. وكنا تطرقنا لهذا البلد فيما سبق.[1]

وهناك كميات قليلة من النفط وكميات أكبر من الغاز في البرازيل ولكنها تستورد نحو ثلث احتياجاتها وكذلك في كولومبيا والإكوادور. كما يشار إلى استخراج الغاز في بوليفيا والبيرو.[2]

ولاشك أن رؤساء الدول الاشتراكية في أمريكا الجنوبية يجدون زخماً شعبياً لمعارضتهم للولايات المتحدة. فمواطني تلك الدول يعيشون في حالة من البؤس والفقر لا تختلف عن الحالة التي يعيشها مواطنو دول العالم الثالث الفقيرة في إفريقيا وغيرها من الدول الفقيرة في آسيا حين يجدون أن الولايات المتحدة تريد فرض اتفاقيات وأوضاع غير عادلة مثل احتكار الشركات الأمريكية للثروات الطبيعية في تلك الدول، فإن هذا يؤجج المشاعر ضدها.

هذا فضلاً عن أن الولايات المتحدة ظلت تتبع في أمريكا الجنوبية لسنوات استراتيجية مليئة بالمتاعب من دعم لانقلابات وقوى معارضة للأنظمة الحاكمة ودعمت " عبر المخابرات المركزية الأمريكية " العديد من المحاولات الانقلابية ضد رؤساء خالفوا السياسة الأمريكية على رأسهم كاسترو وتشافيز لم تكلل بالنجاح، كان آخرها محاولة انقلابية على تشافيز في ٢٠٠٢ فشلت فشلاً ذريعاً واتضح بعد ذلك وقوف المخابرات الأمريكية وراءها .

وكان من الطبيعي أن الولايات المتحدة التي انشغلت لعقود بالحرب الباردة و " الحرب على الإرهاب " ، كانت تعتقد أن أمريكا اللاتينية منطقة نفوذ طبيعية لا ينبغي القلق بشأنها مع عزل كوبا عن باقي الدول إلا أن الوضع الحالي حال دون ذلك. لكن ما زاد الأمور تعقيداً بالنسبة لصنّاع القرار في واشنطن أنهم لم يعودوا اللاعب الوحيد في هذا المجال الكوني، كما ظنوا لوهلة في مطلع التسعينات الماضية، إثر انهيار الاتحاد السوفياتي والتكتل الاشتراكي.

---

1 - راجع الجزء المخصّص " لجيوستراتيجية النفط في أمريكا اللاّتينية " في الفصل الرابع.

2 - د. يوسف خليفة اليوسف: " الدم والنفط " لـ : مايكل كلاير: www.darussalam.a.e/content. 2007/05/10 .

فمنذ العام ١٩٩٣، باتت الصين، وهي حالياً البلد الخامس المنتج للنفط في العالم، تستورد كميات متزايدة من بلدان أخرى، لتلبي حاجاتها المتنامية في ظل صعودها الاقتصادي الصاروخي، المتواصل بوتيرة عالية منذ أكثر من عقدين من الزمن في شتى مجالات الإنتاج. وقد أصبحت الصين المستهلك الثاني للنفط في العالم بعد الولايات المتحدة، والمستورد الثالث له بعد الولايات المتحدة واليابان، التي تستورد تقريباً كل حاجاتها النفطية من بلدان أخرى.

أما الهند، العملاق الأسيوي الثاني بعد الصين من حيث الحجم السكاني، والمرشحة لأن تتجاوزها سكانياً خلال سنوات قليلة، فهي تستورد ٧٥ بالمئة من حاجتها النفطية. ومعظم واردات هذه البلدان الآسيوية تأتي من منطقة الخليج، أي من إيران والدول العربية الخليجية. أما الدول الأوروبية فتستورد نسبة أقل من المنطقة الخليجية، معتمدة على دول أقرب إليها جغرافياً، مثل النرويج، الدولة الثالثة المصدرة للنفط في أوروبا أو روسيا، الدولة الثانية المنتجة والمصدرة في العالم، أو دول الشمال الإفريقي العربية، وخاصة الجزائر وليبيا، أو دول نفطية إفريقية جنوبي الصحراء الكبرى وحتى دول أمريكية الاتينية.[1]

والولايات المتحدة تعتمد بشكل أكبر على وارداتها من دول القارة الأمريكية، وخاصة من جارتيها كندا والمكسيك، اللتين تأتيان في المرتبتين الأولى والثالثة بينما تأتي السعودية في المرتبة الثانية، وتأتي فنزويلا في المرتبة الرابعة. وتعتبر واشنطن أن تنمية الواردات من دول قريبة نسبياً أسلم لها على الأمد الطويل، أولاً بسبب تكاليف الشحن الأقل، وثانياً بسبب كون المنطقة الخليجية المشرقية منطقة مضطربة وغير مستقرة سياسياً من وجهة نظرها. وهو ما لا يعني إطلاقاً أن مصير الخليج ومناطق النفط الأخرى غير مهمة بالنسبة لواشنطن. مع العلم أن بعض التقديرات ترى أن تلبية مجمل هذا التزايد في الطلب لن تكون ممكنة، مما سيقود إلى مزيد من ارتفاع أسعاره.

كل ذلك يأتي، إذن في سياق التنافس المتزايد بين الولايات المتحدة وعدد من الدول المرشحة لدور كوني متصاعد في السنوات القادمة، وخاصة الصين وروسيا، وإلى

1 - داود تلحمي " دراسات أمريكية رسمية... حروب النفط والصراعات على منابعه "
www.amin.org/look (2008/06)

حد ما الهند، وبلدان أخرى أقل حجماً كالبرازيل مثلاً. وتتمتع روسيا بمكانة القوة العظمى في مجال الطاقة، لما لديها من مستوى إنتاج وحجم احتياطي من النفط والغاز والفحم، تستخدمها حالياً في محاولة لاستعادة دور عالمي لها يقترب مما كان للاتحاد السوفياتي في عصره الذهبي بعد الحرب العالمية الثانية.

وهكذا، تتواصل الحروب من أجل النفط والثروات الطاقوية والمعدنية وقد بدأت منذ أوائل القرن العشرين وتواصلت أثناء الحرب العالمية الأولى، ثم ازدادت ضراوة أثناء وبعد الحرب العالمية الثانية للحصول على الإمدادات وضمان استمرارها. ولكنها اشتدت بكل قساوة بعد أن صارت الولايات المتحدة تستورد هذه المادة الضرورية وبعدما كانت هي تصدرها لغيرها، عن طريق الشركات العملاقة. وعلى هذه الخلفيات، نشهد على كلّ في السنوات الأولى من دخول القرن الجديد احتداماً للصراع العالمي والتنافس الشديد بعد دخول عضوين بارزين في المعركة، وقد أشرنا إليهما سابقاً وهما الصين والهند، إذا استثنينا في الوقت الحالي روسيا التي لا زالت تنعم بهذه الثروة وقد تدخل هي الأخرى في العراك الدائم بعدما ينفذ نفطها وهي اليوم لا زالت مصدرة له.

كل هؤلاء العاملين الكبار في الساحة النفطية يريدون السيطرة المباشرة وغير المباشرة على مصادر النفط وعلى ممراته الاستراتيجية، بحيث تحول هذا الصراع إلى ما يشبه الحرب الكونية، وهي حرب ساخنة في بعض الحالات كما نشاهدها يومياً في العراق وأفغانستان[1] وفي مناطق أخرى مضطربة ومشتعلة، مثل السودان، والصومال، والتشاد، ونيجيريا، وأنغولا، والمزنبيق، والشيشان وبعض دول القوقاز، ليست توتراتها ببعيدة عن رائحة النفط، مهما كانت المبررات الأخرى.

---

1 - أشارت بعض المصادر الصحفية الأوروبية والأمريكية إلى أن الرئيس الأفغاني الذي نصبه الأمريكيون بعد احتلالهم أفغانستان بعد أحداث سبتمبر ٢٠٠١، حامد كرزاي، عمل لفترة من الزمن مستشاراً لشركة يونوكال. كما أن السفير الأسبق في العراق ما بعد صدام ولواشنطن في الأمم المتحدة، زلماي خليلزاد، هو من أصل أفغاني أيضاً: شارك في إعداد دراسة متعلقة بمشروع شركة يونوكال لمد خط أنابيب الغاز من تركمنستان عبر أفغانستان إلى باكستان.

المطلب الثاني: مصالح الولايات المتحدة والقوى الغربية في المنا ـق النفطية

إن مصالح الولايات المتحدة والقوى الغربية في الخليج أو المناطق النفطية الأخرى هي قديمة قدم اكتشاف النفط، بل هي مرتبطة بالنفط ارتباط محرك السيارة بوقودها. وليست بحاجة إلى بيان أو إفصاح، فهي علاقة دائمة مستمرة بحيث يتوقف كل منهما على الآخر، ما دام الضمان الأكيد والأمن لاستمرار تدفق هذه الثروة الحيوية، مما يجعل هذا الاستمرار ضرورياً بمعناه الاقتصادي والسياسي وحتى العسكري.

إن هذا التأكيد يزداد ما دامت الحاجة إلى تدفق هذا النفط في منطقة واقعة لا محالة تحت سيطرة الدول التي تحتاجه، ومن هنا يبدو جلياً أن هذا الموقف يؤثر بجلاء على شدة وكثافة الصراعات الدولية من أجل ضمان المصالح النفطية. وهكذا يحتفظ الخليج العربي بأهميته الخاصة كمصدر للثروة النفطية ويظل منطقة قيّمة وحساسة تتصارع فيها القوى الغربية العظمى من أجل الحفاظ على مصالحها.

يشير لؤي بكر الطيّار إلى أن " التطورات الدولية قد برهنت على أن منطقة الخليج مليئة بالتحديات، ولكن في عالم اليوم المعقد لا توجد دولة واحدة خالية من التدخل الدولي، ومن ثم فإن مثل هذا التدخل من جانب دولة ما في شؤون دولة أخرى لم يعد مثيراً للخلاف ما لم يتخذ شكل الجيوش الغازية التي تعبر حدود دول أخرى بدون موافقتها، وخلافاً لذلك، فإن الرأي العالمي يتغاضى على نحو متفاوت عن الجوانب البشرية للتدخل".[1]

من هنا يظهر جلياً أن منطقة الخليج النفطية هي منطقة ذات أهمية حيوية للعالم، ولكنها تواجه تهديدات وأطماعاً تتسم طبيعتها بأوضاع غير مستقرة. لذلك، أعطيناها الأهمية البالغة حيث ترى القوى الغربية، ولا سيما الولايات المتحدة، الوقوف أمام المخاطر التي تهدد هذه المنطقة الغنية بثرواتها لتحديد سبل مواجهتها حفاظاً على مصالح هذه القوى بالدرجة الأولى.

---

1 - **لؤي بكر الطيار: " أمن الخليج العربي "، مركز الدراسات العربي – الأوروبي، بيروت ١٩٩٩.**

على الرغم من أن الولايات المتحدة ملتزمة أخلاقياً وإيديولوجياً بحماية ونصرة إسرائيل أولاً وقبل كل شيء، فإن هدفها الأساسي يدور حول ضمان الحصول على نفط عربي رخيص من منطقة الخليج.

وحسب أنتوني كوردسمان (Anthony Cordesman) فإن " خسارة نفط الخليج يمكن أن تكلف اضطرابات اقتصادية وسياسية عالمية جسيمة وتبقى الحقيقة أن الغرب، بما في ذلك الولايات المتحدة، تعتمد بشكل كبير على نفط الخليج " [1].

وعلى الرغم من الوعود والتغييرات التقنية التي تبنتها الولايات المتحدة منذ السبعينات، فإنها ما تزال متأثرة بشدة بالتقلبات في سوق النفط العالمي. ومعروف أن الاقتصاد العالمي، كيف ما كان، يحركه النفط كما "يحرك الدم جسم الإنسان "[2]، بل ذهب بعض المحللين الاقتصاديين والخبراء في ميدان النفط إلى أن أعمدة الأمن الأمريكي في المنطقة تتكون خاصة في تدعيم إسرائيل ودول الخليج، بل قد تعتبر هذه البلدان بلداناً حساسة تصنع السياسة الخارجية الأمريكية نظراً لموقعها الاستراتيجي الذي قد يهدد أو يضمن المصالح الحيوية الأمريكية.[3]

ولا ننسى أن الولايات المتحدة كانت قد توعظت وأخذت درساً ثميناً بعد حرب رمضان (أكتوبر ١٩٧٣) إثر الحظر النفطي وتلاحم صفوف العرب، من جهة وكذا بعد سقوط شاه إيران وتأسيس الجمهورية الإسلامية الإيرانية. تبين حينئذ أنه على الولايات المتحدة أن تعيد التفكير في سياستها تجاه المنطقة إثر التضامن في الصفوف العربية وتلاحمها من جهة وانتصار الثورة الإسلامية في إيران من جهة أخرى. وكان الرئيس الأمريكي نيكسون جعل من مبدئه مراعاة المصالح الأمريكية ضمن " الأعمدة الثلاثة ": إسرائيل، وإيران، والعربية السعودية الضامنة للأمن الأمريكي في المنطقة، وكانت إيران تعتبر آنذاك حصناً ضد التوسع السوفياتي. " فكان سقوط الشاه ، وهو حليف

1 - **Anthony Cordesman, « the Gulf and the Search of Strategic Stability – Saudi Arabia, the Military Balance in the Gulf, and T]rends in the Arab-Israeli Military Balance ". Boulder co. London, Westview Press, 1984, p 3.**

2 - هذه المقولة ذكرها جورج كليمونسو في بداية القرن العشرين للتأكيد على ضرورة النفط.

3 - **F. Gregory Gauss III : « Oil monarchies, Domestic and Security Challenges in the Arab Gulf States, New-York, Council on Foreign Relations Press, 1990, pp 129 – 135.**

عسكري أمريكي رئيسي، والغزو السوفياتي لأفغانستان نكسة كبيرة وتهديداً مباشراً للأمن الاقتصادي الأمريكي في المنطقة "[1].

وفي نظر الأمريكيين، فإن موقع الولايات المتحدة بكامله في هذه المنطقة الغنية والاستراتيجية بدا قلقاً ومزعجاً، ونتيجة لذلك فقد أصدر الرئيس كارتر في سنة ١٩٨٠ مبدأه الذي اعتبر أية محاولة من قوة خارجية للسيطرة على الخليج بمثابة هجوم مباشر على الولايات المتحدة نفسها[2].

وشكل كارتر قوة الانتشار السريع تستخدم كحلف دفاعي إقليمي لتدعيم الأمن في الخليج، كما أعاد بمبادرة رئاسية تأكيد أهمية الخليج كمسرح حيوي للولايات المتحدة مبرراً بذلك الحاجة لوجود عسكري أمريكي دائم وهائل في كل من مصر، وعمان، والصومال، وكينيا، وإسرائيل[3].

من خلال هذا كله، يتضح أن الحشد العسكري الأمريكي الهائل كان إشارة إلى أمن نفط الخليج وكان قد اتخذ أهمية بالغة قسطاً رئيسياً في السياسة الخارجية الأمريكية، مما يرشح الأحداث لأن تتصاعد في ظروف مستقبلية قد تمهد لبسط القوة الأمريكية عسكرياً على المنطقة، وذلك ما شاهدناه في سنة ١٩٩١ في حرب الخليج وفي سنة ٢٠٠٣ بعد الاحتلال المباشر للعراق.

وهكذا، لقد أظهر الحظر النفطي العربي على الولايات المتحدة ودول الغرب التي ساندت إسرائيل سنة ١٩٧٣، ومجيئ آية الله الخميني على رأس السلطة الإيرانية سنة ١٩٧٩ والغزو السوفياتي لأفغانستان في نفس السنة، أظهر كل ذلك المعنى الحقيقي للارتباط بكل وسيلة بين النفط والسياسة والدين والأمن العالمي ارتباطاً وثيقاً بهذه المنطقة الحساسة للغرب وما تحتويه من أهمية قصوى ولم يتم نسيان الدروس من قبل صناع القرار والساسة الأمريكيين بعد هذه الأحداث التي مست مصالحهم وحيرت عقولهم وجعلتهم يخططون لضمان وحماية مصالحهم في المنطقة بكل ما لديهم من قوة حتى لا تفلت الفرص أمامهم في المستقبل. ولقد خصصنا لهذا الموضوع الفصل السادس

1 - انظر أونتوني طوردزمان، المصدر السابق، ص ٥٧.

2 - المصدر نفسه، ص XIX

3 - المصدر نفسه، ص ٢٠٦ و٢٠٧.

الخاص بالاستراتيجية النفطية بين الفرص والقيود حيث درسنا فيه على وجه الخصوص حال الدول العربية.

فمن جملة ما خططت له الولايات المتحدة لحماية مصالحها:

أولاً: حفزت أحداث التسعينات المضطربة الولايات المتحدة على إقامة علاقة " الزبون – الراعي" الوثيقة مع العربية السعودية على غرار التحالف الأمريكي – الإيراني السابق[1]. وكما يقول كوانت: " لم يستفد أي بلد آخر من العلاقات مع العربية السعودية كما استفادت الولايات المتحدة الأمريكية.[2]

ثانياً: إن النفط الخليجي معرض حسب تكهنات الساسة الأمريكيين نظراً لأحداث السبعينات، لهزات واضطرابات سياسية واجتماعية ودينية، ولذلك ليس من المستغرب أن يدرك المسؤولون الأمريكيون الحاجة لوضع قوات عسكرية بشكل دائم في الخليج للرد على حالات الطوارئ ومراقبة التطورات الداخلية والخارجية عن كثب[3].

ثالثاً: النخبة الحاكمة في الولايات المتحدة تعي كل الوعي عن القلق الشديد الذي أبدته في مجال السياسة الخارجية بخصوص ظهور بعض أصوات المعارضة داخل العربية السعودية وخارجها وفي البلدان الخليجية الأخرى نظراً للمشاعر المعادية للأمريكيين لا سيما بعد حوادث اغتيال بعض الكوادر والخبراء الأمريكيين في الرياض وفي الظهران والدمام سنة ١٩٩٥ و١٩٩٦، وحتى في الكويت بعد الاجتياح الأمريكي للعراق.

رابعاً: بعد أن أدرك صناع القرار الأمريكيون أن المصالح النفطية في الخليج متعلقة جوهرياً بالتطورات على المسرح العربي – الاسرائيلي ، قدّروا الحاجة للجمع بين أمرين متناقضين: مساندة إسرائيل من جهة، والحفاظ على علاقتهم مع البلدان العربية المحافظة والمعتدلة، وذلك لئلا يتركوا القضية الفلسطينية تؤدي إلى إضعاف التحالف السعودي

---

1 - انظر: **Cordesman : « The Gulf and the Search for Strategid Stability ».** مرجع سابق، ص ١.

2 **- William Baur Quandt : « Saudi Arabia in the 1980's : foreigpolicy, Security and il (Washington, D.C, Brookings Institution, 1981), p 139.**

3 - د. فوزي جرجس: " السياسة الأمريكية تجاه العرب، كيف تصنع؟ ومن يصنعها "، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ٢٠٠١.

الأمريكـي، خـصوصاً وأن الـرئيس العراقـي صـدام حـسين كـان قـد ربـط حـل الأزمـة الكويتية بالقضية الفلسطينية.

ومهما يكن من أمر، فإن كل التطورات لعمليات السلام العربية الإسرئيلية تثير الشك بشأن التزام الولايات المتحدة ورغبتها في القيام بدور أمريكي فعال لحل القضية الفلسطينية حلاً عادلاً يخدم المصلحتين العربية والإسرائيلية. إذ أن كل ما في الأمر هو اهتمام الولايات المتحدة بمصالحها بالدرجة الأولى والحفاظ على أمن إسرائيل في المنطقة وفصل هذه القضية عن اعتبارات النفط.

وخلاصة القول، أنه لأول مرة منذ الحرب العالمية الثانية فإن حصول واشنطن على نفط الخليج هو آمن نسبياً من التهديدات الخارجية. فحرب الخليج الثانية في يناير ١٩٩١ واحتلال العراق في مايو ٢٠٠٣ كانتا مصحوبتين بانهيار الاتحاد السوفياتي وانقسام الوطن العربي، ذلك كله قد جعل الولايات المتحدة القوة المهيمنة بلا منافس في المنطقة، فرضت سيطرتها بصفة أحادية، فرضت سيطرتها بصفة أحادية.

المبحث الثاني

الصراع في مجال الإنتاج والتسعير

استمر نمو إنتاج النفط عبر العالم بسبب النمو الاقتصادي والصناعي للدول العظمى، وكذلك بسبب الدور المتصاعد للشركات النفطية متعددة الجنسيات في عمليات توفير تدفق هذه المادة الحيوية وفق نظام " معولم " متكامل يخدم مصالح هذه الدول تحت إدارتها وسياسة حكوماتها.

من أجل ذلك، اعتمدت هذه الشركات على ضمان الحصول على الموارد الطاقوية وتشجيع المنتجين على اعتماد سياسة تراها " مسؤولة " لدعم اقتصاد عالمي متنام، وتقليص تقلب الأسعار في سوق النفط مما تراه يخدم مصالحها.

لقد أسفرت التوترات السياسية الدائرة حول العالم عن زيادة المخاطر التي تتعرض لها عمليات إنتاج وصناعة النفط في العالم. فمن التهديدات الجيوسياسية في الشرق الأوسط إلى هجمات الجماعات المسلحة في دلتا النيجر في نيجيريا، إلى قرار بوليفيا تأميم قطاع المحروقات، إلى عمليات تخريب الأنابيب النفطية في العراق وتهريب هذه المادة إلى البلدان المجاورة (لاسيما تركيا)، مع الهجمات المترددة على المصافي العراقية، إلى عمليات المضاربة والتوترات المختلفة... كل ذلك تسبب في نقص الإنتاج بكميات معتبرة، مما أدى إلى ارتفاع حاد في أسعار النفط، ونقص في الاستثمارات الخاصة بالإنتاج.

إذا أخذنا الولايات المتحدة الأمريكية كأول دولة اكتُشف فيها النفط وأول دولة منتجة في العالم كمثال للمقارنة، فإن هذه الدولة تصنف ضمن الدول التي يفترض أن تكون لها أكبر نسبة في الاحتياطيالنفطي، لكن احتياطيها لا يتجاوز ٢% عالمياً وهي أيضاً أكبر دولة مستهلكة له تمثل ¼ الاستهلاك العالمي.

وحسب الأرقام الصادرة مؤخراً عن وزارة الطاقة الأمريكية فإنها تستهلك نحو ١٩ مليونا و٣٦٦ ألف برميل يومياً، أي ما يعادل ربع إجمالي استهلاك العالم من النفط الخام. وسيرتفع إلى نحو ٢٦ مليون برميل يومياً بحلول عام ٢٠٢٠، تستورد منه ١١ مليونا و٦٠٠

ألف برميل يومياً، أي ما يعادل ٥٤ % من مجمل استهلاكها من النفط، وذلك نتيجة اتجاه الإنتاج المحلي في الولايات المتحدة إلى الانخفاض لنحو يقدر بخمسة ملايين برميل يومياً بحلول عام ٢٠٢٠ بسبب نضوب الحقول الحالية وعدم اكتشاف حقول جديدة.[1]

لذلك فإن الولايات المتحدة تسعى إلى تحقيق هدفين معاً هما: الأول: تأمين حصولها على النفط ضمن ظروف وشروط تدعم النمو والازدهار الاقتصادي الأمريكي، والثاني: ضمان عدم ارتهان صادراتها من النفط للدول المنتجة.

إن الولايات المتحدة تسعى بكل ما أوتيت من نفوذ وقوة للاستحواذ على النفط في العالم ووضع اليد بعيداً عن مصالح الدول وشعوبها البائسة. فالولايات المتحدة لا تسعى إلى تأمين إمدادات متعددة ومستقرة من النفط على أسواقها والأسواق العالمية كما تزعم، وفي إطار حفظ حقوق جميع الأطراف، وإنما تسعى إلى السيطرة على مكامن النفط الرئيسية في العالم أينما وجدت لتمسك بهذا السلاح الاستفزازي وتضغط على مختلف الدول بما يتناسب ومصالحها الاستراتيجية دون مراعاة لمصالح غيرها بما في ذلك مصالح الدول المنتجة. لذلك فمن المتوقع أن تشهد المناطق المزيد من الصراعات العسكرية والاضطرابات السياسية والاجتماعية في ظل أجواء السيطرة والاستحواذ السائدة حالياً.[2]

لقد أكدت حكومة الولايات المتحدة، " الناطق الرسمي" للشركات النفطية العملاقة أنها ستكون موجودة حيثما يوجد مركز الثقل النفطي العالمي. وبالتالي تدرك تماماً أن هذا المركز سيتمحور خاصة في منطقة الخليج الغنية بثرواتها الطاقوية لفترة طويلة قادمة بعدما كانت تستجيب له ولايات تكساس وكاليفورنيا وخليج المكسيك لما يقارب قرن من الزمن واحتفظت هذه المناطق بالأهمية والصدارة النفطية. لكن مع بداية السبعينات من القرن الماضي، بدأ إنتاج هذه الولايات وغيرها بالانحدار، ومن ثم تراجع الاحتياطي النفطي ككل. ثم بعد ذلك أخذت الهيمنة الأمريكية الأحادية على الإنتاج والصناعة النفطية العالمية في التراجع إلى أن حققت بعض الآمال في الشرق

1- **عبد الكريم حمودي: " النفط الإفريقي والأهداف الاستراتيجية الأمريكية "، شبكة المشكاة الإسلامية.**
http.www//meshkat.net/new/contents (19/07/2008)

2 - **نفس المرجع..**

الأوسط لاسيما بعد اجتياحها واحتلالها العراق ثاني احتياطي عالمي للنفط، وكانت قلقة من احتمال انقطاع هذه المادة الضرورية لاقتصادها. وهذا الاحتمال سيظل يطارد أمريكا والدول الصناعية الغربية بشكل متواصل ومستمر، لتلبية حاجتها من نفط الآخرين.

ولاشك أن الولايات المتحدة هي اليوم أكثر الدول الصناعية حاجة لهذا النفط وذلك بحكم استهلاكها غير الاعتيادي الذي يصل حد الإسراف والهدر، وكل المعطيات تؤكد على استمرار حاجة الولايات المتحدة والدول الصناعية الأخرى لنفط دول النظام الإقليمي الخليجي، ولا يمكن، كما يقول إدوارد كرابلز " فعل أي شيء لوقف هذه الحاجة المتزايدة ".[1]

وهكذا، لقد اتضح حسب دراسة قامت بها الوكالة الدولية للطاقة (IEA) أن الطلب العالمي سيعرف في السنوات القادمة ارتفاعاً كبيراً قد يتجاوز الثلث ابتداء من مطلع ٢٠٠٨. وأما العرض، فلا يستطيع تلبية تلك الزيادة إلا إذا ارتفع الإنتاج من جهته بحوالي ٨٥% للشرق الأوسط وحده، اللهم إذا لم يتم التحكم في طاقة بديلة قد تعوض هذا الفرق.

المطلب الأول: الصراع في مجال العرض والطلب وانعكاساته على التسعير

لقد أصبح ثابتاً منذ صدمة النفط الأولى (حرب أكتوبر ١٩٧٣) أن أسعار النفط بعد أن تحررت بفضل ما كان يُسمّى بـ " ثورة أوبك " آنذاك، خرجت من الهيمنة الأمريكية وسيطرة الشركات النفطية، الأمر الذي جعل مشكلة الطاقة في الولايات المتحدة وأوروبا واليابان قضية سياسية ساخنة غيرت طبيعة العلاقات النفطية الجديدة وأثرت على سياسة العرض والطلب إلى يومنا هذا. كيف ؟

---

1 - د. عبد الخالق عبد الله: " النظام الإقليمي الخليجي "، مرجع سابق، ص ٨٧. انظر كذلك

١) لقد أثارت زيادات أسعار النفط الخام جدلاً واسع النطاق، حول القوانين التي تحكم هذه الأسعار في السوق. وبرزت، في صفوف الدول المستهلكة، إدعاءات بأن هذه الزيادات كانت غير مستندة إلى أسس ثابتة، لأنه لا يعقل، في رأيها، أن تؤدي قوى السوق العفوية إلى مثل هذه الزيادات في مثل هذه الفترة الزمنية القصيرة، أي منذ مطلع القرن الجديد، وخصوصاً بعد أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١ وغزو العراق عام ٢٠٠٣. وقد انطلقت هذه الدول، من تلك الإدعاءات لتحميل الدول المنتجة للنفط وبخاصة العربية منها، مسؤولية الأزمات التي تعصف باقتصاديات النظام الرأسمالي العالمي.

ولا يخفى على أحد أن هذه الادعاءات لم تكن قائمة على أسس علمية واضحة، ذلك أن الدول المستهلكة وشركات الاحتكار النفطي الدولي تناست، وما تزال، أن معظم نظم تسعير النفط خلال العقدين الأخيرين كانت متحيزة وخاضعة لمصالحها الاقتصادية والسياسية والاستراتيجية، وبالتالي ضد المصالح المشروعة للدول المنتجة للنفط، ولو ارتفع سعره. ولم تفطن الدول المستهلكة إلى التحدث عن " موضوعية " نظم التسعير إلا حين استعادت الدول المنتجة زمام المبادرة، في سوق النفط وولجت طريق الانعتاق من الخضوع والتبعية.[1]

٢) قد يحصر معظم الاقتصاديين الغربيين أسباب الضعف والوهن، في أسعار النفط في الستينات بقوانين السوق، أي بخصائص العرض والطلب، وكأن قضية الأسعار هي قضية عرض وطلب فقط. والواقع أن المسألة أعمق وأكثر تعقيدا من ذلك، إذ أن قوانين العرض والطلب، فضلاً عن صعوبة تطبيقها في ظل سيادة الاحتكار، تختلف من دولة رأسمالية صناعية إلى دولة متخلفة تابعة. إن الدول الرأسمالية المتقدمة تكيف العرض لمستلزمات نموها وتطورها، استناداً إلى آلية التراكم الداخلية، بينما الدول المتخلفة مضطرة، من حيث تبعيتها إلى إخضاع إنتاجها (أي العرض) إلى هذه الآلية بالذات، وليس إلى آلية الاقتصاد الكلاسيكية المعروفة في السلع الأخرى.

---

1 - لمزيد من التفاصيل انظر:

- Pierre Jacquet et Françoise Nicolas:«Pétrole, crises, marchés, politiques», IFRI, Dunod, Paris, 1991.

بصفة أخرى، إنّ الدول الصناعية الرأسمالية لا تتحكم في دالة إنتاجها فقط " Fonction de production " إنما تتحكم في دالة إنتاج الدول التابعة، مما يفقد قوانين السوق العفوية جوهرها ويضعف من تأثيرها في عملية تحديد أسعار النفط، ويجعل الدول المنتجة غير قادرة على التحكم في إنتاجها.

٣) ينطبق هذا الوضع، في صورة بارزة، على الدول العربية المصدرة للنفط، التي وجدت نفسها، منذ اكتشاف النفط، أمام ضرورة ضخه وإنتاجه وتصديره، بكميات هائلة، إلى الدول الرأسمالية، وبما يلبي حاجات هذه الدول أكثر مما يستجيب لمصالح الدول المنتجة ذاتها.

وعلى ذلك الأساس، وبسبب سيطرة الاحتكار النفطي، أصبح التبادل الدولي، في مجال النفط، تبادلاً غير متكافئ، أدى إلى نزف مستمر في ثروات الدول التابعة، لما فيه مصلحة الدول الرأسمالية الصناعية.[1]

٤) إلا أن الدور في صدد أسعار النفط لا يتوقف عند مقولة العرض والطلب. وثمة من يتحدث، في الأوساط الاقتصادية البترولية، عن قيمة النفط، بدل التحدث عن أسعاره، إلا أن البعض يعتمد المفهوم الذاتي " Subjectif " للقيمة في حين يتبنى البعض الآخر المفهوم الموضوعي " Objectif " للقيمة، الذي يتحدد بكمية العمل اللازم اجتماعياً لإنتاج برميل من النفط.

وثمة من يربط أسعار النفط في المدى المتوسط والمدى الطويل بتكاليف إنتاجه، ويتوصل إلى أن ثمة علاقة سببية إيجابية بين الظاهرتين، خلافاً لما هو شائع في الظاهر.[2]

وبذلك، تتضح لنا الأسباب والمبررات التي تدفع الولايات المتحدة الأمريكية لاتباع استراتيجية استثنائية جديدة لمعالجة الوضع المتفاقم والمتدهور لاقتصادها، أي استراتيجية البحث عن مصادر النفط الخام ومنابعه في شتى أنحاء العالم لسد احتياجاتها المتزايدة من المواد الطاقوية، ولتغطية العجز في ميزانها التجاري، فكل تلك الأرقام والإحصائيات تدق ناقوس الخطر لنهاية الإمبراطورية الأمريكية. وبالتالي فلابد من التوصل إلى حل جذري لإنهاء هذه الأزمة الخانقة قبل أن تسفر عن دق مسمار النهاية في نعش هذه الدولة

---

1 - المرجع السابق.

2 - نفس المرجع.

التي تربعت على عرش السيادة العالمية لمدة قرنين من الزمن، ولن تقبل أن تتنازل عن تلك السيادة ببساطة وسهولة.

والبديهي في الأمر فإنّ الولايات المتحدة تسعى في ميدان الطاقة، عبر شركاتها العظمى إلى البحث عن مصادر قد تغنيها عن المصادر الاستراتيجية المعروفة في منطقة الخليج، والإلتفات إلى ثروات النفط الموجودة في آسيا مثلاً لتنويع سوقها وضمان طلبها المتزايد.

لذا، تعتبر القارة الأسيوية، من نواحٍ عديدة، الطريق السهل والسريع للتربع على دفة السيادة العالمية، نظراً لما تملكه من مقومات جيوستراتيجية وجيوسياسية تؤهلها لتكون الكنز الضائع للعديد من الطامحين للوصول إلى دفة الهيمنة الدولية والسيادة على العالم، وعلى رأسها المخزون الطبيعي من " الذهب الأسود " القابع في بطن الأرض الآسيوية والذي ينتظر الخروج إلى وجهها ليغير نوعية الحياة وكيفيتها للعديد من الدول والشعوب. وحسب المحللين الاقتصاديين، فإن هذه القارة تسيطر على النسبة الأكبر من مخزون النفط العالمي الذي يعتبر اليوم أهم عامل اقتصادي لتحريك عجلة الصناعة والتجارة الدولية. ومن أبرز العوامل السياسية الهامة في وقتنا الراهن، ما يمثله من صمام أمان للعديد من الدول في وجه المتغيرات التي قد تحصل على صعيد التحولات الاقتصاديةالدولية بسبب الحروب أو الكوارث الطبيعية أو الاحتكار العالمي والتحكم في أسعار النفط ومشتقاته.[1]

وكانت الولايات المتحدة الأمريكية من أوائل الدول التي تنبهت لتلك الأهمية الجيوستراتيجية والجيوسياسية للقارة الأسيوية ككل مثلها مثل القارة الإفريقية، وما ستشكله فيما بعد من قوة عالمية بسبب امتلاكها لذلك المخزون الهائل من النفط، وغيره من الموارد الطبيعية والاقتصادية الهامة، ولكون ارتباط الاقتصاد الأسيوي بالاقتصاد والتجارة الأمريكيين ارتباطاً وثيقاً جداً. فوجدت في احتلاله بالطرق الدبلوماسية والتبادل التجاري أولاً، وبالقوة العسكرية ثانياً الحل الخيالي لذلك الاقتصاد المنهار أو المقبل على الانهيار، بحيث أنه لا مناص من التعامل مع السوق الآسيوي، هذا السوق الذي يعتبر من أكبر الأسواق التجارية العالمية للتبادل التجاري،

1 - **محمد بن سعيد الفطيسي: www.arabrenewel.com/index.phpa1&a10**

ومن أكبر المستهلكين للسلع الأمريكية، حيث تتزايد أهمية اقتصاد آسيا – كل يوم – بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية والعالم. فعلى سبيل المثال، في العام ١٩٩٦ كانت حصة آسيا ٥٨% من تجارة الولايات المتحدة الأمريكية مع مجمل أنحاء العالم، فصادرات الولايات المتحدة إلى الصين نمت بمعدل ١٣% في التسعينات، وتضاعفت استثمارات الولايات المتحدة فيها ثلاث مرات مع نهاية القرن الماضي. وعلى هذا الأساس تعمل الإمبراطورية الأمريكية في تعاملها مع الدول الأسيوية، باعتبار أن سيناريو آسيا هو البديل المناسب والسريع للخروج من الأزمة، والطريق الوحيد للسيطرة على ثرواتها بما فيها بحر قزوين الغني بالنفط.

ولإلقاء النظر على الاستراتيجية الأمريكية الحديثة للسيطرة على القارة الآسيوية ككل، لابد لنا من تقسيم تلك الاستراتيجية إلى قسمين هامّين، أولها الطرق السلمية والتدخلات الدبلوماسية تحت مسوغات التبادل التجاري والمساعدات الخارجية ونشر الديمقراطية ومنع انتشار أسلحة الدمار الشامل، وغيرها التي تتخذها الولايات المتحدة الأمريكية كستار فاضح لتلك الاستراتيجية، للتّدخل من خلالها إلى تلك المنطقة كما فعلت في أنحاء عديدة من العالم، بهدف دعم الاستقلال الاقتصادي والسياسي لبلدان جنوب القوقاز وآسيا الوسطى.[1]

والقسم الثاني من تلك الاستراتيجية ينحصر في التدخلات العسكرية طويلة أو قصيرة المدى، أي حسب الحاجة، بنفس الأعذار السابقة كنشر الديمقراطية وتحطيم عروش الديكتاتوريات وإنقاذ الضعفاء من الحكومات الجائرة والمستبدة والمحافظة على الأمن والسلم العالميين ومكافحة الإرهاب، كما حدث ذلك في أفغانستان والعراق وغيرها من الدول الآسيوية، رغم انكشاف تلك المسوغات أمام الجميع أن تلك التدخلات ليست سوى مبررات للاستعمار السياسي والاقتصادي. ويشير إلى تلك الاستراتيجية مستشار الأمن القومي ووزير الخارجية السابق هنري كيسينجر في كتابه " هل تحتاج أمريكا إلى سياسة خارجية ؟ " حيث يقول: إنه " ينبغي على السياسة الأمريكية في آسيا أن تحرر نفسها من الشعارات السطحية وتبدأ بالأفعال على أساس بعض المبادئ العملية

---

1 - **انظر: محمد بن سعيد الفطيسي: " الإمبراطورية الأمريكية واستراتيجية السيطرة على النفط الأسيوي "، المرجع السابق.**

التالية: أن أفضل طريقة لدفاع الولايات المتحدة الأمريكية عن آسيا ـ عن مصالحها بوجه خاص ـ ضد أي تهديد معاد ترسيخ تواجد عسكري متفوق وممارسة سياسة خارجية تتوافق مع الأهداف القومية للدول الأسيوية الرئيسية ذات الأهداف المتوافقة مع أهدافنا".[1]

ويشير كذلك إلى نفس الاستراتيجية السابقة مخطط آخر للسياسة الأمريكية ولكن وبشكل أكثر صراحة ودقة ألا وهو مستشار الأمن القومي السابق في عهد الرئيس الأمريكي السابق جيمي كارتر " زبيغينيو بريجنسكي " حيث يشير إلى " أن المساعدات الخارجية الأمريكية ومسوغات نشر الديمقراطية والحرية الأمريكية في أفغانستان لم تكن سوى كذبة كبيرة أريد من خلالها استجلاب الاتحاد السوفياتي السابق إلى المصيدة الأفغانية بحيث تكون مقبرته الأخيرة وبالتالي بروز الإمبراطورية الأمريكية كدولة منفردة لا نظير لها في المنطقة ".

ولنبدأ أولاً بالخيارات العسكرية " السرية " لتطبيق المنهجية الاستراتيجية الأمريكية نحو ممارسة الهيمنة والسيادة على العالم من خلال السيطرة على القارة الآسيوية أو بالأحرى على مواردها الاقتصادية وخيراتها وثرواتها الطبيعية منذ مدة طويلة وخصوصاً خطوط ومنابع النفط الرئيسية في العالم، متخذين من أفغانستان والعراق، أقرب مثالين حيين لفهم أوسع وأدق لتلك المنهجية الاستعمارية للإمبراطورية الأمريكية على هذه البقعة من العالم. فأفغانستان على سبيل المثال والذي اتخذت منه الإمبراطورية الأمريكية ذريعة لغزو آسيا بعد اتهام تنظيم القاعدة بتفجيرات الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١، تحت ذريعة " مكافحة الإرهاب " وتخليص الشعب الأفغاني من حكم طالبان " المستبد ". فقد تأكد في ما بعد أن الوقائع تشير إلى أن الحرب التي شنتها الولايات المتحدة الأمريكية على أفغانستان في أكتوبر كان قد خطط لها بمعزل عن اعتداءات ١١ سبتمبر. فبدلاً من أن تشكل الحرب رداً على هذه الاعتداءات، إنما يبدو أن هذه

---

1 - **هنري كيسنجر: " هل تحتاج أمريكا إلى سياسة خارجية ـ نحو دبلوماسية للقرن الحادي والعشرين. ترجمة عمر الأيوبي، دار الكتاب العربي، بدون ط / ٢٠٠٢، ص ١٠٦ – ١٠٧.**

الاعتداءات شكلت ذريعة تتسلح بها الولايات المتحدة لتبرر تنفيذ الخطط المعدة سابقاً للقيام بتدخل عسكري.[1]

كنا قد أشرنا فيما سبق أنّ بحر قزوين يعتبر من أهم خطوط النفط الاستراتيجية في العالم. فالدراسة التي حررها خبيران من ألمع خبراء آسيا الوسطى، وهما مايكل كرواسان وبولنت أراس والتي نشرتها في لندن مطبوعات كرواسان في عام ١٩٩٩ تحت عنوان " النفط وعلم السياسة الطبيعية في منطقة بحر قزوين"، لتدل على الأهمية لهذا الخط، حيث وصفه المؤلفان بالمنطقة النفطية في غاية الأهمية، مما يجعلها هدفاً للمصالح الحالية المتضاربة للدول المحيطة به ولقوى الغرب. وفي العام ١٩٩٧ ذكر خبير في الطاقة في مجلس الأمن القومي الأمريكي حول سياسة الولايات المتحدة الأمريكية في آسيا الوسطى ما يلي: " تقتضي سياسة الولايات المتحدة الأمريكية تشجيع نمو طاقة بحر قزوين ويكمن مرد تلك السياسة في تشجيع استقلال هذه الدول الغنية بالنفط للحد من سيطرة روسيا على نقل النفط من هذه المنطقة، وبصراحة لترويج أمن الطاقة الغربي من خلال تعدد مصادر التموين.[2]

ومن هنا نرى بأن الحرب على أفغانستان لم تكن سوى ذريعة واهية ترتكز على اهتمامات أكثر شمولية وتوسعية متعلقة بتعزيز الهيمنة الأمريكية من خلال السيطرة على أوراسيا، وآسيا الوسطى، بحيث نستطيع أن نقول بأن تلك الحرب لم تكن سوى جزء من مخططات السياسة الأمريكية في آسيا الوسطى والمستمدة من إطار إمبريالي واسع والذي ترمي من خلاله إلى دعم مصالحها العملية واستثماراتها في المنطقة وخصوصاً في مجال الطاقة.[3]

---

1 - **نفيز مصدق أحمد: " الحرب على الحرية"، معهد الأبحاث والتطوير السياسي، الأصل بالإنجليزية، دار الأهلية للنشر، عمان، الأردن، ٢٠٠٢، ص ٨٩ — ٩٠.**

2 - **انظر: إيلي كراكوفسكي: " الدوامة الأفغانية ": معهد الدراسات الاستراتيجية والسياسية المتقدمة، القدس، أبريل ٢٠٠٢.**

3 - **المرجع السابق.**

أما بالنسبة للعراق وهو الشريك الآخر والضحية الثانية لتلك الطموحات والأطماع الأمريكية التي حولت العراق إلى بلد منهار جراء سنوات من الحصار والحرب، فهو كذلك لم يكن سوى ذريعة واهية لمحاولة السيطرة على ثرواته النفطية، والتي تأتي في المرتبة الثانية بعد المملكة العربية السعودية، وتحت ذريعة إحلال الديمقراطية وترسيخ العدالة والمساواة وتخليص الشعب العراقي من النظام " الدكتاتوري السابق ". أما الحقيقة فهي أكبر من ذلك وأخطر بكثير، وقد أشار إليها لورانس ليندساوي حينما كان يشغل منصب مستشار الرئيس الأمريكي لمساعي الولايات المتحدة لشن هجوم عسكري ضد العراق. وقد كان ذلك يشكل صراحة غير معتادة من المسؤولين الأمريكيين حول الهدف الرئيسي والحقيقي من الحملة الأمريكية العدوانية ضد العراق، بعيداً عن الأهداف الدعائية المعلنة حول نزع " أسلحة الدمار الشامل " أو إسقاط نظام صدام حسين لبناء نظام ديمقراطي وغيرها من الادعاءات الأمريكية التي تدرك الإدارة الأمريكية قبل غيرها أنها غير صحيحة. أما إسقاط النظام العراقي فإنه لا يمكن أن يكون هدفه بناء نظام ديمقراطي في العراق، لأن فاقد الشيء لا يعطيه، والإدارة الأمريكية الراهنة تعمل بشكل مطرد ومنظم على تقويض الحريات المدنية في الولايات المتحدة ذاتها كما رصدت تقارير منظمات أمريكية عديدة لحقوق الإنسان كلجنة المحامين لحقوق الإنسان بنيويورك ومنظمة مراقبة حقوق الإنسان إلى غيرها من المنظمات. وما فضائح سجن أبو غريب في العراق وسجن العار في غوانتانامو إلا أدلة دامغة على ذلك.[1]

إلا أن أمريكا كانت تعلم بأن مخزون العراق من النفط قد يكون عزاء لخسائرها الفادحة، ومنقذاً لاقتصادها المتدهور، وحلاً أخيراً لكارثة انهيار الإمبراطورية الأمريكية، وضربة قاصمة لمحتكري هذه الطاقة من الدول الآسيوية والعربية وخصوصاً منظمة أوبك. وإزالة لأي قدرة عربية على التحكم في صادرات النفط أو استخدام النفط سلاحاً سياسياً كما حدث في حرب أكتوبر ١٩٧٣. وفي هذا السياق قال مدير المخابرات الأمريكية الأسبق ويلسي: " إن لدينا مصالح حقيقية في هذه المنطقة وفي السيطرة على آبار النفط المنتشرة بأكبر مخزون استراتيجي في العالم فيها. ولقد

---

1 - انظر: نفيز مصدق أحمد " الحرب على الحرية "، مرجع سابق.

اعتقدنا دوما أن معيار قوة أنظمة الشرق الأوسط تكمن في أنها تستطيع أن تمنع عنا النفط في الوقت الذي تريده كما حدث في حرب أكتوبر ١٩٧٣، وأن الرسالة القوية والواضحة التي سننقلها هي أننا لن نسمح بمثل هذه الأعمال مطلقاً، وأن من يجرؤ على ارتكاب مثل هذه الأخطاء الاستراتيجية في منع النفط عن أمريكا لابد أن يعاقب وبدون تردد، وأن قواتنا العسكرية ستكون جاهزة للتحرك في أي مكان في منطقة الشرق الأوسط من أجل تأمين مصالحنا الاستراتيجية ".[1]

أما بالنسبة للاستراتيجية الأخرى والتي تقوم الولايات المتحدة الأمريكية بتطبيقها سواء على القارة الآسيوية ككل أو منطقة الشرق الأوسط، فهي استراتيجية الحلول والمسوغات السلمية التي ترددها دائما كإحلال الديمقراطية في المنطقة، ومكافحة الإرهاب وكان من أهمها على الإطلاق مشروع طريق الحرير في عام ١٩٩٩، أي قبل أحداث ١١ سبتمبر بعامين تقريبا، والذي يهدف إلى دعم الاستقلال السياسي والاقتصادي لدول جنوب القوقاز وآسيا الوسطى، ويتم تحرير الشعب العراقي من النظام الديكتاتوري السابق ". إلى غير ذلك، كما يتردد في أكثر من تصريحات للسياسة الخارجية الأمريكية.

وفي النهاية يمكن أن تلخص الرهانات الخفية " السلمية والعسكرية " من وراء الأهداف الأمريكية للسيطرة على القارة الآسيوية ككل والشرق الأوسط بشكل خاص في كلمة واحدة وهي النفط الآسيوي ومشتقاته التي تشكل صمام الأمان للاقتصاد الأمريكي في السنوات القادمة، والمخرج الأسرع من المأزق الاقتصادي الذي يلف الإمبراطورية الأمريكية برباط خانق يوشك أن تنهار على إثره أكبر إمبراطورية عسكرية عرفها التاريخ الحديث، وهي على استعداد لخوض معارك لا نهاية لها من أجل الاستحواذ عليه، والبقاء أطول مدة ممكنة ومهما كلفها الأمر لذلك.

---

1 - محمد بن سعيد الفطيسي، مرجع سابق.

المطلب الثاني:

آثـار ارتفـاع الأسعـار بالنسبة للدول المصدرة وبالنسبة للشركات المحتكرة

كـان يعتمـد تـسعير الـنفط الخـام ومنتجاتـه علـى نظـام مـا كـان يـسمى " النقطـة الأساسية " (essential point) في أوائل العقد الثالث من القرن الماضي، عندما كانت الولايات المتحدة والمكسيك، هما أكبر دولتين مصدرتين للنفط، كـان مـن الطبيعـي أن تؤثر أسعار النفط في هذه المنطقة على أسعار بقية المصدرين الصغار في السوق العالمية.

وقد أدى هذا إلى إيجاد نظام " النقطة الأساسية " لصناعة النفط العالمية، بمعنى أن الأسعار كانت تحسب في جميع أنحاء العالم وكأنّ النفط هو مادة مستخرجة من خليج المكسيك فقط، بصرف النظر عن مكان استخراجه في نقطة أخرى من العالم وكانت تفرض أسعار معادلة للأسعار في خليج المكسيك حيث كانت توجد أكبر آبار الولايات المتحدة الأمريكية، مضافاً إليها ما يعادل أسعار الشحن من ذلك الخليج إلى مكان تسليم النفط، بصفة أخرى. فإنه حين كان النفط يصدر من إيران إلى بومباي (الهند)، فإن المشتري كان يضطر إلى دفع مصاريف شحن "وهمية " بالإضافة إلى الثمن الأساسي ومصاريف الشحن الفعلية، وكأنه نفس السعر للنفط المستخرج من خليج المكسيك.[1]

وعليه، فإن الأسعار كانت تتزايد جغرافياً كلما اتجهنا بعيداً عن خليج المكسيك حتى تصل إلى أقصاها على الجانب الآخر من العالم وكان الخط الذي يمر بالمناطق التي يصل فيها السعر إلى أقصاه يسمى " خط تقسيم السعر " تشبّهاً في ذلك بما يفهم من " خط تقسيم المياه في الجغرافيا الطبيعية ". وكان خط تقسيم السعر قبل الحرب العالمية الثانية، يبدأ في المحيط الهندي، جنوب بورما عادة، متخذاً له مساراً تقريباً على الشمال والجنوب. وعندما برزت فنزويلا إلى الميدان كبلد رئيسي منتج للنفط في أواخر الثلاثينات من القرن الماضي، لم يؤدِ ظهورها ولا ظهور أي بلد منتج آخر إلى أي تغيير في هذا النمط، ولو كان ذلك حتى من رومانيا عندما تقررت في نفس الفترة " نقطة أساس " أخرى في ميناء كونستانزا (Constanza) لصادرات النفط من رومانيا، لم

---

1 - د. عيسى عبده: " بترول المسلمين ومخططات الغاصبين، دار المعارف، مصر، ١٩٧٣، ص ١٧٣.

يؤدي ذلك إلى أي اضطراب في النظام القائم إلا في حالات متفرقة كانت تحدث من وقت لآخر في حوض البحر المتوسط وفي أوروبا الوسطى.

وكان سبب ذلك أن حجم صادرات رومانيا لم يحدث أبداً أن زادت مجرد جزء صغير من حجم تجارة النفط العالمية، هذا من جهة. ومن جهة أخرى، أنه كما كانت شركات النفط العملاقة تملك حصصاً كبيرة في إنتاج رومانيا، فإن المعروض في كونستانزا لم تكن أسعاره مستقلة تماماً عن أسعار الولايات المتحدة، إذ كانت تميل بصفة عامة إلى مسايرة تغيرات أسعار النفط الأمريكي في خليج المكسيك.

وقد تعرضت العوامل التي تتم بها تسعيرة النفط لتغييرات هامة خلال الحرب العالمية الثانية وبعدها، لأن الأهمية النسبية لنصف الكرة الغربي الذي كان يمثل المورد الرئيسي للسوق العالمية قد تضاءلت، في حين تزايدت أهمية الشرق الأوسط كمورد لهذه السوق، ولم يكن هناك مفر من أن يؤدي هذا التغير في الإنتاج وميزان السوق العالمية إلى تأثير حتمي على النظام السائد، أي " النقطة الأساسية ".[1]

وخلال الحرب العالمية الثانية، لما تزايدت شحنات النفط لأغراض عسكرية وطاقوية ماسة، من الشرق الأوسط الذي كان يستغل من طرف الشركات متعددة الجنسيات، أخذ ضيق الحكومة البريطانية يتزايد من جراء تكاليف الشحن " الوهمية " المفروضة على صادرات النفط، وانتهت المفاوضات مع الشركات إلى تحديد نقطة أساس جديدة سنة ١٩٤٥، تقع في الخليج العربي، بأسعار تطابق، من الناحية العملية أسعار خليج المكسيك، مضافاً إليها نفقات الشحن من أقرب مصدر للتوريد، وبتطبيق هذا النظام، تكون أسعار نفط الشرق الأوسط أقل من نظائرها في نصف الكرة الغربي.

وفي أوائل الفترة التي أعقبت الحرب العالمية الثانية، أدى اكتشاف احتياطيات جديدة هائلة في الخليج العربي، ونظراً للقلق المتزايد من خشية نفاذ احتياطيات الولايات المتحدة، وتزايد احتياجات أوروبا من استعمال الطاقة بعد تطور التكنولوجيا والاستعمال المستمر لوقود السيارات والطائرات ووسائل النقل الأخرى، أدى هذا كله إلى ضخ أكثر فأكثر للنفط وارتفاع الإنتاج في هذه المنطقة "الخصبة" من الخليج، حيث استلزم هذا

---

1 - انظر: المرجع السابق، ص ١٧٤

ضرورة خفض السعر النسبي لنفط الشرق الأوسط، كي يتمكن من التنافس مع نفط نصف الكرة في أوروبا الغربية.

وعليه، فإنه عندما رفعت أسعار خليج المكسيك في فترة ما بين ١٩٤٥ و ١٩٤٧ بمقدار ١,٣٢ دولار للبرميل، بلغت ٢,١٨ دولار للبرميل، وما إن ظهرت سنة ١٩٤٨ حتى كانت كل الشركات متعددة الجنسيات في الخليج العربي قد وضعت سعراً موحداً للنفط العربي قدر بـ ٢,١٨ دولار، وهو سعر يؤدي (بعد إضافة سعر الشحن) إلى تعادل السعرين الأساسيين لنفط خليج المكسيك ونفط الشرق الأوسط في لندن، وفي ماي ١٩٤٨ خفضت أسعار الخليج العربي إلى ٢,٠٢ دولار، وكان الغرض من ذلك تمكين نفط الخليج العربي من التنافس مع نفط فنزويلا في أوروبا الغربية.[1]

وعندما أدى ضعف الأسواق إلى خفض الإنتاج في الولايات المتحدة وفنزويلا سنة ١٩٤٩ وتحت الضغط الذي فرضته إدارة التعاون الاقتصادي التي كانت تمول توريد النفط الخام إلى أوروبا، خفضت أسعار الشرق الأوسط في أفريل من تلك السنة بمقدار ١٥ سنتاً، فأصبح السعر ١,٨٨ دولار للبرميل. ثم حدث تخفيض آخر قدره ١٣ سنتاً في بداية الصيف، مما أتاح لنفط الشرق الأوسط أن ينافس نفط فنزويلا على ساحل الولايات المتحدة حيث أدى إلى تساوي الأسعار في نيويورك على أساس أسعار الشحن في ذلك التاريخ. وقد ظل هذا النظام سارياً آنذاك، وإن كانت أسعار التسليم والأسعار المحققة قد تأثرت بالتغييرات التي طرأت على أسعار الشحن.

وهكذا، بعد إنشاء النقطة الأساسية للخليج العربي، جرى تسعير كميات النفط الصغيرة التي كانت تنساب من العراق عبر خطوط الأنابيب إلى البحر المتوسط على نحو تنافس فيه أسعار نفط الخليج العربي، أي أن أسعارها زادت بما يعادل أسعار الشحن من الخليج العربي إلى البحر الأبيض المتوسط، بما في ذلك رسوم العبور في قناة السويس.

كما أن هناك نقطة أساساً أخرى اعتمدت في أندونيسيا بحيث تتعادل أسعار تسليمها مع أسعار النفط المستورد من الشرق الأوسط إلا أن كميات النفط الأندونيسي كانت ضئيلة في ذات الفترة مقارنة مع الكميات الضخمة المتدفقة من الخليج العربي، مما كان يجعل تأثيرها محدوداً نوعاً ما.

---

1 - **انظر: عيسى عبده، مرجع سابق، ص ١٧٤ وما يليها.**

ثم جاء سعر النفط الجزائري بعد اكتشاف آبار حاسي مسعود في الصحراء الجزائرية، فنظراً لقربه من أوروبا، قد تحدد له سنة ١٩٥٩ سعر جديد أدى إلى خفض السعر بحوالي ٥% من السعر القائم. كان قد تحدد على أساس أسعار الخليج العربي مضافاً إليها أسعار الشحن إلى هذه المنطقة من ساحل البحر المتوسط، إلا أن شركات النفط ادعت أن هذه التخفيضات أجريت بهدف مواجهة المنافسة المتزايدة من جانب الاتحاد السوفياتي وشركات النفط المستقلة[1].

ولكن التخفيض الصغير الآخر في أسعار نفط فنزويلا من ٥ إلى ١٠ سنتات الذي حدث في شهر افريل ١٩٥٩ لم يعقبه تخفيض مناظر في الشرق الأوسط حتى شهر أغسطس ١٩٦٠. وقد كانت هذه التخفيضات في الأسعار موضعا للنقد الشديد من جانب حكومات الدول المنتجة للنفط، التي قامت في أعقاب ذلك بإنشاء منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك) OPEC في سبتمبر ١٩٦٠ والتي خصصنا لها مبحثاً كاملاً نظراً لأهمية هذه المنظمة ونظراً للدور الذي لعبته إلى يومنا هذا في سياسة تسعير النفط وتحديد حصص الإنتاج للدول المصدرة للنفط.

من المعلوم أن المحللين المختصين بشؤون النفط يضعون افتراضات حول مستقبل أسعار النفط ويستخدمونها للتنبؤ بحجم الطلب ويتم استقاء هذه الافتراضات من توجيهات الماضي، ومن القدرة الإنتاجية الإضافية المتاحة، والنظرة الذاتية لخبراء التنبؤ حول سلوك مختلف الأطراف الفاعلة في السوق النفطية في الفترة موضوع الدراسة، وبعد ذلك يتم توظيف التقديرات المستقبلية للعرض والطلب لتأكيد معقولية الأسعار المفترضة.

يقول هوشانج أمير أحمدي[2]، المتخصص في التخطيط الإقليمي وشؤون النفط: "في النماذج الأكثر ديناميكية، يدرس خبراء التنبؤ افتراضات مختلفة حول العلاقات ما بين

---

1 - **لمزيد من التفصيل، راجع كتاب: " العطش إلى النفط، ماذا تفعل أمريكا بالعالم لضمان أمنها النفطي "، أيان تليدج، ترجمة مازن الجندي Arab Scientific Publishers، بيروت ٢٠٠٦، ص ٧٢ — ٨٥.**

2 - **هوشانج أمير أحمدي، خريج جامعة كورنيل الأمريكية، وقد ساهم في تأسيس مركز الأبحاث والتحليلات الإيرانية قبل أن يرأس قسم التخطيط المدني والتنمية الدولية بجامعة روكوز (نيوجرسي) بالولايات المتحدة الأمريكية.**

السعر والطلب، بهدف التوصل إلى قيم معقولة لطريق العلاقة المتغيرين (أي أنه لا يصح دائماً الافتراض بأن أحدهما متغير تابع والآخر متغير مستقل). وتعتبر القدرة الإنتاجية الإضافية، عادة، من بين العوامل في التنبؤ بأسعار النفط ".[1]

"ومن بين التنبؤات الستة المنشورة التي قام بها جون ليختبلاو (John Liechtblau)، والتي تغطي الفترة ما بين ١٩٩١ – ٢٠٠٠ و٢٠٠٠ – ٢٠١٠)، هناك خمسة تنبؤات تتوقع زيادة في الأسعار الحقيقية، وتتراوح هذه الزيادات بين المعتدلة والحادة لكلتا الفترتين. أما الدراسة السادسة فتتنبأ بأسعار حقيقية مستقرة[2].

ويضيف هوشانج: " إذا أخذنا متوسط الأسعار الستة، بدولارين سنة ١٩٩٢، فإننا نجد أن سعر النفط سيكون ٢٣ دولاراً للبرميل عام ٢٠٠٠، و٢٩ دولاراً للبرميل عام ٢٠١٠".

وحسب هوشانج ونظرائه من المحللين والمتخصصين في التخطيط والإحصاء، فإن المتفائلين حول أسعار النفط، يبنون تنبؤاتهم على التوجه العام للنمو في الطلب العالمي على النفط، وبرغم تفاؤلهم، فإنهم يبدون قدراً من التشاؤم حول إمكانية وقدرات منظمة أوبك من رفع مستوى الإنتاج أو بناء القدرة الإنتاجية الإضافية المطلوبة. ويقولون إنه إذا ارتفع الطلب على النفط، ستسعى المنظمة لتحقيق عائدات عالية وإن لم يتحقق ذلك، فإنها ستعاني من نقص في رؤوس الأموال اللازمة لتوسيع القدرة الإنتاجية، علماً أن احتمالات توافر استثمارات أجنبية على المدى المتوسط لا زالت محدودة ".

ويرى المتفائلون في ارتفاع أسعار النفط حول القدرة الإنتاجية أن منظمة أوبك ستستمر في تلبية الطلب حتى إذا انخفضت الأسعار بفضل ما تمتلكه من احتياطيات نفطية هائلة، وانخفاض كلفة الإنتاج وتنامي الحاجة إلى الإيرادات، وتلاشي آمال الدول

---

1 - **" النفط في مطلع القرن الحادي والعشرين: تفاعل بين قوى السوق والسياسة " لـ هوشانج أمير أحمدي – مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية – ١٩٩٦، ص ١٦**

2 **- J. H . Liechtblau : « forcasting oil trends : best guesses to 2010 « . Middle east executive reports 16, n° 11 (1993), 9 & 20 – 24.**

المصدرة حول تحقيق عوائد ضخمة كتلك التي حققتها في الماضي (في أواخر السبعينات وبداية الثمانينات).[1]

هناك دراسات افترضت أن الأسعار الحقيقية (بدولارات ١٩٩٣) سترتفع من ١٧ دولاراً للبرميل في ١٩٩٤ إلى ٢٥ دولاراً سنة ٢٠٠٥، أي أقل من السعر المتوقع من قبل وكالة الطاقة الدولية (AIE) والبالغ ٢٨ دولاراً ثم سيبقى مستقرا حتى سنة ٢٠١٠. وفي الواقع، لم يتدن السعر الحقيقي للنفط منذ سنة ١٩٧٣، وأمر كهذا لا يمكن أن يستمر، حسب رأي هؤلاء. ويشير هوشانج بأن تقديرات وكالة الطاقة الدولية في أسعار النفط الحقيقية سترتفع إلى ١٨ دولاراً في سنة ٢٠٠٠ ،وستبقى ثابتة حتى نهاية سنة ٢٠١٠.[2]

حسب هذه الدراسة، فإنه إذا صار سعر النفط يساوي أقل بكثير من ١٨ دولاراً، فلن تستمر تغطية الطلب على النفط، لأنه من الطبيعي أن يقل الحماس لزيادة حجم العرض بالسرعة المطلوبة. أما إذا استقرت الأسعار حول ١٨ دولار، مع وجود نمو في الطلب، فسيضطر بضعة منتجين إلى زيادة الإنتاج بكميات كبيرة وبدون إبطاء، ونظراً للالتزامات المالية الضخمة والفورية التي تتطلبها استراتيجية الزيادة الكبيرة والسريعة في الإنتاج، فإنه من غير المرجح أن تحدث مثل هذه الزيادات الكبيرة والسريعة في الإنتاج، وبالتالي من غير المرجح أن تحدث مثل هذه الزيادة في الأسعار.

كما أنه يترقب أن منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك) قد تفترض وضعاً ما بين التشاؤم والتفاؤل في رفع الأسعار، ولا ترغب في أن تكشف عن افتراضاتها فيما يخص وضع المستقبل في سعر النفط.

قد يتساءل أكثر من سائل عمّا إذا كانت هناك ضغوط تؤدي إلى رفع الأسعار لهذه المادة الطاقوية، قد يجيب البعض أنه لن تحدث أي ضغوط في المدى القريب لأن الدولتين الرئيسيتين، السعودية وإيران توليان اهتماماً لحصصهما في السوق النفطية أكثر من الاهتمام بمستوى الأسعار، بينما يذهب البعض إلى أنه ستحدث هناك ضغوط لرفع

---

1 - انظر: هوشانج أمير أحمدي، مرجع سابق، ص ١٩.

2 - هذا ما لم يحصل حسب هذه التنبؤات بحيث فاجأ سعر البرميل كل المتفائلين والمتشائمين إذ ارتفع إلى أكثر من ٤٠ دولاراً وإلى ١٠٠ دولاراً في فترة ٢٠٠٠ إلى ٢٠٠٨.

الأسعار على الرغم من أن التوسع المطلوب سيأتي بصورة رئيسية من الشرق الأوسط وفنزويلا، حيث يتميز العائد الاستثماري بكونه مناسباً حتى إذا وصل السعر إلى ١٢ دولاراً للبرميل.

وهكذا، لم تكن أسعار النفط تحدد في الماضي تبعاً لكلفة الإنتاج في دول أوبك، بل كان أقل المنتجين أهمية في الولايات المتحدة وبحر الشمال هم الذين يحددونها، وهذا ما ساعد منظمة أوبك على تحصيل فوائد ضخمة لم تكن تترقبها، حسب صايروس بينا[1] Cyrus Bina.

وحسب هذا الأخير، هناك خمسة أسباب ستؤدي إلى ارتفاع أسعار النفط في العقد القادم.

١ ـ احتمال حدوث فجوة زمنية بين التوسع في القدرة الإنتاجية ونمو الطلب.

٢ ـ زيادة قدرة أوبك على ضبط حصص الدول الأعضاء نتيجة تراجع القدرة الإنتاجية الإضافية.

٣ ـ انخفاض قدرة السعودية على إغراق السوق النفطية بهدف المحافظة على الأسعار وتقلص رغبتها في ذلك.

٤ ـ استخدام الولايات المتحدة للنفط كسلاح ضد العراق وإيران وليبيا.

٥ ـ زيادة احتمالات التعرض لصدمات وهزات غير محسوبة في غياب القدرة الإنتاجية.[2]

أما العوامل التي ستضع حداً لارتفاع أسعار النفط على المدى البعيد في حسب المحلل الاقتصادي كان هيرش (Ken Hersh) :[3]

١ – الاستثمارات الجديدة

٢ ـ تطوير التكنولوجيا

---

1 - **Cyrus Bina, " the internationalisation of the oil industry : simple oil shocks of structural crisis?" Review 11. N° 3 (1988), PP 329 – 370.**

2 - **قد أدلى بهذا التصريح**

3 **- The Energy Analyst, Ken Hersch, made the remark to Richards Teitelboum, author of "your last big play in oil", Fortune Magazine 132,N° 9, (1995): p 104.**

٣ ـ تطوير بدائل النفط

٤ ـ ازدياد المنافسة في أسواق النفط العالمية

٥ ـ ضغوط حركات حماية البيئة التي تقلص الطلب على النفط

٦ ـ عودة العراق الحتمية إلى سوق النفط

٧ ـ الصادرات النفطية من دول الاتحاد السوفياتي السابق.

باختصار، فإن العوامل التي تدفع إلى ارتفاع أو انخفاض أسعار النفط حسب هؤلاء المحللين المتخصصين في الميدان كانت تتمحور في أسباب تقلب أسواق النفط العالمية التي كانت شديدة التذبذب عند اختلال توازن العرض والطلب، وكان هؤلاء المحللون وخبراء وكالة الطاقة الدولية يعتمدون على تقديرات كانت توحي إلى تحسين مستوى النقل وتطور التكنولوجيا ـ ونشوء سوق العقود الآجلة التي قد تقلل من حجم المخاطرة الناجمة عن التعامل في أسواق النفط.

ومهما يكن من أمر، فإن هذه الافتراضات لم تشكل أساساً متيناً ولا ملموسا لتحديد التوجهات العامة لأسعار النفط في المستقبل حيث أنها لم تعكس حقيقة الواقع بالسعر الحقيقي الذي هو ساري المفعول. فإلى يومنا هذا ونحن بصدد كتابة هذا البحث، تجاوز سعر النفط في سنة ٢٠٠٨ المائة دولار للبرميل، بل بقي مستقراً بين ٩٠ و٩٧ دولاراً لمدة خريف ٢٠٠٧ كله، إذ كان يتراوح ما بين ٦٥ و٨٠ دولاراً طوال صيف ٢٠٠٧، ليبقى يتدحرج ما بين ٩٨ إلى ١١٠ دولارات في بداية ٢٠٠٨ ليصل بارتفاعه الضخم إلى ١٤٠ دولاراً،[١] رقم قياسي لم يصله أبداً .

إذن، كيف نحكم على التقديرات السابقة الذكر وقد أسفرت التوترات السياسية الدائرة حول العالم عن زيادة المخاطرة والمضاربة والتهديدات بالحروب والمشاكل الجيوسياسية التي يتعرض لها استغلال النفط. وقد ألح على ذلك الدكتور

---

1 - انظر: العدد ١٧ من صحيفة " العرب الأسبوعي " المنشور في ٢٧ / ٠٥ / ٢٠٠٨ بقلم غسان إبراهيم مدير تحرير الجريدة والذي صدر في موقع (Alarab Online) /11/11) zzz.alarab.co.uk

شكيب خليل، وزير الطاقة الجزائري بصفته الرئيس الحالي لمنظمة أوبك في الفترة الراهنة.[1]

وفي مقال نشر في جريدة العرب الأسبوعي، يشير غسان إبراهيم في مقاله المعنون: " ١٥٠ دولاراً أو أكثر ... ما توقعناه حصل ... وهذا توقع آخر لسعر برميل النفط: " اليوم، يحق لنا أن نقول أن توقعاتنا للفترة الحالية حتى نهاية ٢٠٠٧ صدقت، فقد ارتفع سعر النفط إلى مستوى قياسي بلغ ٩٨,٦٢ دولار... أما الفترة المتوقعة حتى ٢٠١٠ فقد بدأت دلائل تحققها تلوح في الأفق، يضيف غسان.

التحليل الذي اعتمدت عليه هذه الدراسة ـ حسب غسان إبراهيم ـ بني على أساسين رئيسيين:

الأول: هو القيمة الوظيفية للنفط كمصدر للطاقة، وهنا يقول مدير الجريدة – قدمنا البرهان على أن سعر النفط ليس عادلاً على الإطلاق، وإنه " أرخص بالفعل من الكوكاكولا ".

والثاني: ـ يضيف نفس الكاتب ـ هو تجاذب قوى العرض والطلب والسعر الذي تم توقعه اتخذ على أساس آلية العرض والطلب التي تقول إن السعر سيستمر في الارتفاع طالما أن الطلب في تزايد على حد يزيد على طاقات الإنتاج والتكرير (أي العرض).

وبما أن قدرة الدول المنتجة محدودة فيما يخص توسع طاقة إنتاجها كما هو مطلوب منها، بحيث تتطلب استثمارات طائلة غير متوفرة لديها، فإن الطلب المتزايد، وخاصة من جانب قوى اقتصادية ناهضة مثل الهند والصين، سوف يدفع إلى تصاعد متزايد في الأسعار.

وهذان العاملان ما يزالان قائمين حتى الآن. وسيواصلان التأثير على الأسعار حتى يصل ما يقارب ١٥٠ دولاراً في غضون السنوات المقبلة.[2]

ويذهب غسان إبراهيم في تحليله لتوقعات ارتفاع أسعار النفط إلى عوامل رئيسية أخرى صدق تحقيقها اليوم، حيث نشاطره ونؤكد ذلك من خلال ما نعيشه اليوم من

---

1 - **الجريدة الجزائرية Liberté (٢٧ / ٠٧ / ٢٠٠٨).. ترجمة الباحث.**

2 - **غسان إبراهيم، نفس المرجع.**

تطورات في الميدان. أما إذا أخذنا بعين الاعتبار التراجع المستمر لقيمة الدولار[1]. فإن ارتفاعاً إضافياً موازياً في سعر برميل النفط سيكون هو المعادل الموضوعي الوحيد لتراجع قيمة الدولار.[2] ويحسن الأخذ بعين الاعتبار أن ارتفاع أسعار النفط وتراجع قيمة الدولار ليست بالضرورة شيئاً ضاراً للولايات المتحدة وذلك لثلاثة أسباب على الأقل:

١ – إن برميل النفط بقيمة ١٥٠ دولاراً سيجعل من الاحتياطيات الضخمة للقار " الثقيل " في الولايات المتحدة مثمرة من الناحية التجارية. مما يتيح للولايات المتحدة تعويض الخسائر من مكان بربح من مكان آخر.

٢ – إن الذين يدفعون ثمناً غالياً للنفط ويحققون خسارة " نسبية " هم المستوردون الآخرون الذين ليست لديهم احتياطيات تصلح للتعويض.

٣ ـ إن تراجع قيمة الدولار يعني تراجع قيمة الديون الأمريكية، وعلى سبيل المثال، فإنّ الصين تملك سندات خزانة أمريكية بقيمة ١,٤ تريليون دولار، وعندما تنخفض قيمة الدولار بنسبة ٢٠ % مثلا، فإن قيمة هذا الدين سوف تتراجع بنسبة مماثلة، أي أن الصين هي التي ستخسر ٢٨٠ مليار دولار من قيمة أصولها. وكذلك الحال بالنسبة لجميع الدائنين الآخرين مثل اليابان ودول جنوب شرق آسيا الأخرى، التي تجد نفسها اليوم تدفع ثمناً أكبر للنفط، وفوق ذلك، فإن قيمة الأموال التي دفعتها للولايات المتحدة تتراجع.

ويذهب مدير تحرير " العرب الأسبوعي " إلى خلاصة القول بأنه يجب إعادة النظر في استراتيجية الإنتاج بحيث تتماشى والمصالح المشتركة للدول المنتجة والمستهلكة على السواء بحيث يجب أن يكون هناك تعاون دولي من ناحية الاستثمار في الإنتاج، وأنه لابد من التعامل بسلة عملات متنوعة للخروج من " سعر الوهم " إلى " سعر الحقيقة ". ويقول في الختام، وهذا هو المهم ونحن نشاطره في القول: " المشوار نحو سعر عادل يتجاوز ١٥٠ دولاراً أصبح قريباً... وعندما نصل إلى ذلك تذكرونا !" بالطبع، نتذكره اليوم ونحن

---

1 ـ **قيمة الدولار صارت تساوى في أواخر ٢٠٠٧ والسداسي الأول من ٢٠٠٨: ٣/٤ أورو بعدما كان الدولار تقريباً يساوي نفس قيمة الأورو في السنوات ما قبل ٢٠٠٦.**

2 - **انظر: محمد ختاوي: " مقال نشر في أسبوعية (العرب الأسبوعي) ، تحت عنوان: " العوامل المؤدية إلى رفع وخفض أسعار النفط...من أين وإلى أين؟، العدد ، لندن، أغسطس ٢٠٠٨. وذلك ردّا على مقال غسان إبراهيم.**

متأكدون من تذبذب سعر البرميل الذي وصل بالفعل إلى سقف ما توقعه الأستاذ غسان أي أقترب من ١٤٧ دولاراً، ونحن في صيف ٢٠٠٨ في الفترة التي نكتب فيها هذه الدراسة حيث بات يتدحرج من جديد بين ١٤٠ إلى ١٤٤، [1] وسوف لن يستقر في هذا السقف بل سيتصاعد من جديد ونحن نتابع تأثير المضاربة التي يروجها المحتكرون والمستفيدون من الظروف السياسية والاقتصادية المضطربة. ويظهر ذلك في تأثير السياسة الخارجية للدول العظمى والغربية وتهديدها المتواصل لشن ضربات على إيران فيما يخص برنامجها النووي. أضف إلى ذلك التقلبات الجوية المضطربة في خليج المكسيك والعواصف الشديدة التي تهدد تلك المنطقة حيث تتواجد ربع المنشآت النفطية الأمريكية. زد إلى ذلك الصراع الأهلي على النفط في نيجيريا الذي يهدّد الإنتاج النفطي في منطقة دالتا النيجر في نيجيريا التي تعد الدولة السادسة في الإنتاج على المستوى العالمي، والأولى إفريقياً بمعدل إنتاج يصل إلى حوالي ٢,٦ مليون برميل يومياً، بسبب الهجمات التي تشنها العصابات المسلحة ضد المنشآت النفطية في المنطقة، والتي تسجل خسارة أكثر من ٦٠٠ برميل يومياً. مما أدى إلى انخفاض صادرات نايجريا من النفط إلى ٤٠٥ ألف برميل يومياً فقط، بحسب بيانات المجموعة النفطية الهولندية " رويال دوتش شل " (Royal Dutch Shell). وقد أعلنت هذه الشركة العملاقة التي تنتج ٤٣% من النفط النيجيري أنها صارت تخسر نحو ١٠% من إنتاجها اليومي بسبب هذه الهجمات المسلحة على المنشآت النفطية.[2]

ومع التهديد اللامتناهي لشن هجمات على إيران، ثاني منتج حالياً للنفط على المستوى العالمي، بعد مباحثات جينيف التي لم تثمر على شيء مع الدول الست (٥ دائمة العضوية زائد ألمانيا) التي أعطت مهلة لإيران لتوقيف تخصيب الأورانيوم قبل أن تشدد من العقوبات المفروضة عليها في هذه الحالة، مما سيجعل الأمور أكثر تعقيداً. وقد هددت إيران بدورها بضرب المصالح الأمريكية في المنطقة واستهداف إسرائيل في عمقها مع التهديد بغلق مضيق هرمز حيث تمر ٤٠% من السفن الناقلة للنفط والمواد المختلفة للحركة الملاحية.[3]

1 - انظر: محمد ختاوي: نفس المقال.

2 - محمد ختاوي: المصدر السابق.

3 - محمد ختاوي: نفس المصدر.

وفي مجال النقل، سواء النقل البري أو البحري أو الجوي، يبدو أن المعاناة ستكون أكثر ولربما تنخفض حركات السفر والنقل الجوي والشحن للحمولات والبضائع إلى أدنى مستوى، كما سترتفع أكثر فأكثر أسعار المنتوجات الصناعية والزراعية التي ستزداد تكاليفها كلما حلقت أسعار إنتاج النفط واستهلاكه. وكلما ارتفع سعر النفط سيتطلب ذلك تغييرات على مبيعات الأطعمة والأغذية لأن المستهلكين سينظمون طرق غذائهم بما يتناسب مع مداخيلهم مع الاعتماد على زراعة أقل تطوراً وأقل تكلفة في الوقود والبحث عن مواد بديلة وحتى الزراعية منها التي نراها تستعمل اليوم في كثير من دول أمريكا الجنوبية، وحتى في أوروبا.

في كلتا الحالتين، ستبقى الأوضاع مضطربة مع أسعار النفط في ارتفاع مستمر، ولا غرابة في استفسار التصريحين اللذين أدليا بهما مسؤولان كبيران في منظمة أوبك، وهما الوزير الجزائري للطاقة والمناجم ورئيس المنظمة أوبك في الفترة الراهنة حيث حذر من أن سعر النفط سيصل ما بين ١٥٠ إلى ١٧٠ دولاراً للبرميل إذا ما بقيت المضاربة والاضطرابات الجيوسياسية تفرض رأيها نافياً كل الادعاءات عن نقص في كميات الإنتاج أو التخزين التي تبدو أنها جد كافية لتلبية الطلب العالمي. أما المسؤول الثاني، فهو هوجو شافيز، رئيس فنزويلا الذي لم يستغرب من جهته أن يصل سعر البرميل إلى ٢٠٠ دولار في الأشهر الأخيرة لسنة ٢٠٠٨ نظراً للأوضاع الجد مضطربة التي يعيشها العالم " بسبب السياسة الخارجية الأمريكية المتدهورة ".[1]

ولكن كل ذلك لم يحصل لأنه ما فتئ آخر فصل للسنة أن ينتهي حتى انحدرت الأسعار إلى ٤٠ دولاراً، وذلك انعكاساً للأزمة المالية والاقتصادية التي ضربت الولايات المتحدة، حيث انعكس كل ذلك على الطلب الذي انخفض بصفة معتبرة.

1 - جريدة " **Liberté** " (٢٠٠٨/٠٧/٢٧)، مرجع سابق.

المطلب الثالث: تأسيس منظمتي أوبك وأوابك

١ - تأسيس منظمة أوبك : (OPEC)

يعتبر معظم المختصين في ميدان النفط أن المؤتمر العربي الأول للنفط الذي انعقد في أبريل من سنة ١٩٥٩ في القاهرة كان بمثابة " أول خطوة جادة على طريق توثيق التعاون الاقتصادي وتنسيق السياسات البترولية بين الدول العربية المصدرة للبترول كي يتسنى لها مواجهة تكتل شركات البترول الأجنبية. وقد أيقنت الدول المشتركة في هذا المؤتمر تبادل الآراء والخبرات بشكل دوري حول الإنتاج والتصدير حتى تتمكن من تنسيق مواقفها وبالتالي تصريف إنتاجها من النفط بشكل منتظم وسليم في الأسواق العالمية[١].

وتمخض عن المؤتمر مشروع تأسيس جهاز دائم للشؤون النفطية تُدرس فيه وجهات النظر للدول العربية فيما يختص بإنتاج وصناعة النفط مع وسائل التكرير والتسويق مع توصيات ملزمة لكل الدول الأعضاء.

وذلك ما أدى إلى صدور بيان مشترك عن المؤتمر يطلب من الشركات النفطية العاملة في البلدان المصدّرة للنفط عدم إجراء أي تعديلات على أسعار النفط إلا بعد الحصول على الموافقة من طرف الدول المصدرة[٢]. رغم كل ما تمخض عن هذا المؤتمر العربي من توصيات هامة قررت الشركات النفطية الأجنبية في التاسع من أبريل ١٩٦٠ وللمرة الثانية خلال سنة ونصف تخفيض أسعار النفط الخام. مما أدى إلى ردود أفعال عنيفة من طرف الدول المصدرة التي رأت في هذا الإجراء ابتزازاً جديداً لمشاعرها ومساساً لسيادتها وأهم مصادرها المالية.

وعليه، كرد فعل لهذا المساس من طرف الشركات النفطية التقى وزير النفط في كل من المملكة العربية السعودية وفنزويلا في ١٣ مايو ١٩٦٠ حيث ورد في البيان الختامي لجلستهما قرار تكوين منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك) من أجل حماية مصالح الدول المصدرة الشرعية[٣].

---

1 - انظر: د: أحمد البار: " التطورات في سوق البترول "، ط ١. دار الفنون للطباعة والنشر، جدة ١٩٨٦.

2 - قرار البيان رقم ٥٩/١١١.

3 - د. أحمد البار. المرجع السابق، ص ٣٩.

فاجتمع إثر ذلك في بغداد في الفترة ما بين ١٠ إلى ١٤ سبتمبر ١٩٦٠ مندوبون عن كل من المملكة العربية السعودية، والعراق، وإيران، والكويت، وفنزويلا. وحضر مندوب من قطر كمراقب. وفي أعقاب هذا الاجتماع الهام، قرر الحاضرون تأسيس منظمة الدول المصدرة للنفط قصد تمكين هذه الدول من تحديد مواقفها داخل هيئة رسمية منظمة بصورة دائمة.

والجدير بالذكر أن منظمة أوبك لم تنبثق عن اتفاقية دولية وإنما عن قرار اتخذه مؤتمر بغداد في ١٤ سبتمبر ١٩٦٠، وصادق عليه مؤتمر كاراكاس في يناير ١٩٦١، إلا أنه يمكن اعتبارها منظمة دولية، وتمتلك الأهلية الدولية التي تتيح لها مثل بقية المنظمات الدولية التمتع ببعض الحقوق والمزايا وممارسة بعض الواجبات على الصعيد الدولي. وقد تم إيداع نظامها التأسيسي لدى الأمانة العامة لمنظمة الأمم المتحدة في ٦ نوفمبر ١٩٦٢ وفقاً للمادة ١٢ من ميثاق الأمم المتحدة [1].

وهكذا تأسست منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك) يوم ١٤ سبتمبر ١٩٦٠ بمبادرة من الدول الخمس الأساسية المنتجة للنفط (السعودية، إيران، العراق، الكويت وفنزويلا)، وبذلك أصبحت أوبك أهم منظمة أنشئت من طرف الدول النفطية النامية لرعاية مصالحها. وكان السبب الأساسي لهذه المبادرة هو " التكتل في مواجهة شركات النفط الكبرى ".

وانضمت قطر التي كانت عضواً مراقباً في المؤتمر الأول (القاهرة) في سنة ١٩٦١، تبعتها أندونيسيا وليبيا سنة ١٩٦٣، ثم الإمارات العربية المتحدة، والجزائر سنة ١٩٦٧، متبوعتين بنيجيريا سنة ١٩٧١، وأخيراً الإكوادور، والغابون سنة ١٩٧٣،

إلا أن هاتين الدولتين انسحبتا على التوالي عامي ١٩٩٢ و١٩٩٦. ولذلك تضم المنظمة حاليا ١١ دولة عوض ١٣ دولة التي كانت تسيرها في ما قبل. ويوجد مقرها بـ: فيينا عاصمة النمسا.

وقد نص النظام الأساسي للمنظمة على الشروط التي ينبغي توافرها في العضو الجديد وتتلخص هذه الشروط فيما يلي :

1 - نفس المرجع، ص ٣٩.

١ ـ أن يكون حجم صادراتها النفطية كبيراً.

٢ ـ أن يكون هناك قاسم مشترك بين مصالح طالب العضوية والمصالح الأساسية للدول الأعضاء في الأوبك.

٣ ـ أن يحظى طلب الدول التي ترغب في الانضمام كموافقة ثلاثة أرباع الدول الأعضاء في المنظمة بما في ذلك الأعضاء المؤسسون. وبمعنى آخر، فإنه لا يحق لأي من الأعضاء المؤسسين إيقاف انضمام طالب العضوية باللجوء إلى التصويت ضد انضمامه[1].

أجهزة المنظمة:

تتمتع المنظمة بثلاثة أجهزة رئيسية هي:

١ـ المؤتمر:

ويتكون من وفود الدول الأعضاء، ولا تصبح اجتماعات المؤتمر قانونية إلا بحضور مندوبين يمثلون 3/4 الأصوات الكلية للدول الأعضاء. وينعقد المؤتمر مرتين كل سنة، ويجوز استدعاؤه في دورات استثنائية بطلب من أي دولة عضو تبلغ طلبها إلى سكرتير عام المنظمة الذي يتشاور مع رئيس المؤتمر ومع الدول الأعضاء لاستدعاء الدورة الاستثنائية. وينعقد المؤتمر عادة في مقر المنظمة (بفيينا) كما أنه يجوز الانعقاد في أي بلد عضو يتم الاتفاق عليه.

ومن مهامه الرئيسية ما يلي:[2]

١.١ ـ وضع السياسة العامة للمنظمة وتحديد الوسائل الكفيلة لتحقيقها.

١. ٢ ـ النظر في طلبات الانضمام واتخاذ القرارات اللازمة بشأنها.

١. ٣ ـ النظر في تعديل النظام الأساسي.

١. ٤ ـ المصادقة على الترشيحات التي تتقدم بها الدول لعضوية مجلس المحافظين.

---

1 - نص النظام الأساسي الأول (كاراكاس في يناير ١٩٦٢) على أنه يجوز للدول المؤسسة فقط حضور اجتماعات مجلس المحافظين. ومنذ مؤتمر الرياض (في نوفمبر ١٩٦٢)، اقر حق الدول الأعضاء كلها في الاشتراك في كافة المؤتمرات، سواء كانوا مؤسسين أو غير مؤسسين.

2 - انظر: د. محمد يوسف علوان، مرجع سابق، ص ٢٤٤ – ٢٤٩.

١. ٥ ـ تعيين كل من رئيس مجلس المحافظين والسكرتير العام والسكرتير العام المساعد للمنظمة.

١. ٦ ـ تكليف مجلس المحافظين بإعداد التقارير وعرضها على المؤتمر وكذلك دراسة كافة القضايا التي تهم المنظمة.

١. ٧ ـ معالجة أي موضوع لا يدخل في نطاق اختصاص الأجهزة الأخرى للمنظمة.

٢ ـ مجلس المحافظين :

يتكون من محافظين ترشحهم الدول الأعضاء لمدة سنتين ولا يباشرون مهامهم إلا بعد صدور موافقة المؤتمر على ترشيحهم. وينعقد المجلس مرتين في السنة. وتتخذ قرارات المجلس بالأغلبية البسيطة، ويتم تعيين رئيس المجلس من قبل المؤتمر، وتؤخذ بعين الاعتبار أقدمية عضوية الدولة التي ينتمي إليها رئيس المجلس عند تعيينه في هذا المنصب.

من مهامه ما يلي:

٢. ١ ـ إدارة سير العمل بالمنظمة.

٢. ٢ ـ دراسة كافة التقارير التي يحيلها إليه سكرتير عام المنظمة ومنشآتها واتخاذ القرارات اللازمة بشأنها.

٢. ٣ ـ إعداد التقارير والتوصيات بشأن القضايا التي تتعلق بالمنظمة تمهيداً لعرضها على المؤتمر.

٢. ٤ ـ إعداد الميزانية السنوية للمنظمة ودراسة تقرير المراجع القانونية قبل عرضه على المؤتمر.

٢. ٥ ـ تعيين السكرتير العام المساعد الذي يتم تسميته فيما بعد بقرار من المؤتمر.

٢. ٦ ـ الموافقة على تعيين رؤساء الإدارة بالسكرتارية الذين ترشحهم الدول الأعضاء في هذا الشأن.

٢. ٧ ـ إعداد جدول أعمال المؤتمر بالاشتراك مع السكرتير العام.[1]

---

1 - **أحمد البار، المرجع السابق، ص ٤٣.**

٣ ـ سكرتارية المنظمة : تمارس السكرتارية للمنظمة مهامها كجهاز إداري تنفيذي ولكنها تقوم أيضاً بالتنسيق فيما بين الأجهزة الأخرى. وتتكون من السكرتير العام والسكرتير العام المساعد وعدد من الموظفين. وتتقسم إلى ٥ إدارات: الإدارة الاقتصادية، والإدارة القانونية، والإدارة الفنية، وإدارة المعلومات، وإدارة الشؤون الإدارية.[1]

وينتخب السكرتير العام من قبل المؤتمر لمدة سنة وفقا لمبدأ التناوب الهجائي للدول الأعضاء (المادة ٢٨)، ويُمكن تجديد فترة هذا الأخير ثلاث مرات، وهو المسؤول عن السكرتارية أمام المؤتمر ومن مهامه إعداد الدراسات وكذلك متابعة تنفيذ القرارات والتوصيات التي تصدر عن المؤتمر.[2]

إن تأسيس منظمة أوبك جاء كرد فعل على الانخفاض المستمر في أسعار البترول الخام الذي فرضته شركات الكارتل البترولية الأجنبية. ولذا فقد كان الهدف الرئيسي من وراء إنشاء هذه المنظمة هو الحرص والحفاظ على استقرار الأسعار في سوق النفط. وقد ورد التأكيد على هذا القول في القرار الذي صدر عن المؤتمر الأول للأوبك والذي أعلن فيه ميثاقها، فبعد أن استعرض القرار التأسيسي الإجراءات المنفردة التي اتخذتها الشركات الأجنبية لتخفيض الأسعار أوضح أن صادرات النفط تشكل أهم مصدر لتمويل برامج التنمية وميزانيات الدول الأعضاء. وأضاف القرار أنه كي تستمر الدول الأعضاء في تحقيق معدلات عالية لنموها الاقتصادي والصناعي فإنه يتحتم عليها الاستمرار في الاعتماد على العوائد البترولية. وأشار إلى أن الدول الأعضاء لن تقف مكتوفة الأيدي أمام تراجع الأسعار، وعلى ضوء ذلك فإنه ينبغي على شركات البترول عدم إجراء أي تعديلات جديدة على نظام الأسعار دون التشاور مسبقاً مع الدول المصدرة وشرح الأسباب التي تبرر ذلك[3].

والجدير بالذكر أن المنظمة، مع مر الزمن، واكتساب الخبرات لا سيما في السبعينات، اعتمدت سياسة شاملة حددت فيها أهدافاً رئيسية جديدة منها:

---

1 - محمد يوسف علوان، المرجع السابق، ص ٢٤٢.

2 - انظر كذلك: صالح جواد الكاظم: " المنظمات الدولية "، بغداد ص ٣٢٥.

3 - قرار البيان رقم ١١١ / ٥٩ (المؤتمر الأول).

١) تنسيق وتوحيد السياسات البترولية في الدول الأعضاء بالإضافة إلى تحديد الوسائل الضرورية لحماية مصالحها الفردية والمشتركة.

٢) بحث الوسائل التي تضمن استقرار الأسعار في السوق الدولية للبترول الخام.

٣) ضمان استقرار إيرادات الدول المنتجة.

٤) تزويد البلدان المستهلكة بمتطلباتها من البترول بشكل مرضٍ واقتصادي.

٥) ضمان عوائد عادلة على الاستثمارات البترولية في الدول المصدرة.[1]

والسؤال المطروح هو :

هل سجلت منظمة أوبك إنجازات باعتبارها أسست من أجلها للحفاظ على مصالح دولها الأعضاء؟ وهل حققت أرباحاً ومكانة في عالم النفط مع فرض وجودها إلى حد الآن؟

هناك العديد من التعقيبات على ذلك. نذكر منها ما ورد عن مختصين في ميدان النفط عن قناة الجزيرة الإلكترونية [2].

❖ حاولت منظمة أوبك عام ١٩٦٥ أن تؤثر على أسعار النفط الخام وذلك بتحديدها لسقف زيادة الإنتاج، وحددت لكل دولة حصة إلا أن الدول الأعضاء لم تلتزم بذلك.

❖ في يناير ١٩٦٨ أي بعد حرب الأيام الستة، تمكنت المنظمة من إيجاد اتفاق مع الشركات الغربية يقضي بنزع الخصم على سعر البيع.

❖ في أكتوبر ١٩٧٣ تم التوصل إلى اتفاق في وجهات النظر بين المملكة العربية السعودية وإيران واتبعهما في ذلك باقي الدول، ودخل سلاح النفط المعركة العربية الإسرائيلية وأقيم حصار على الدول المؤيدة لإسرائيل.

---

1 - المادة الثانية من النظام الأساسي الجديد.

2 - **WWW.aljazeera,net/NR/exeres.. (29 / 12 / 2007).**

وقد تمثل استخدام سلاح النفط يومها في إجرائين رئيسيين :

١ ـ تخفيض إنتاج النفط وصادراته.

٢ ـ فرض حظر على تصدير النفط العربي إلى الولايات المتحدة الأمريكية نتيجة دعمها غير المشروط لإسرائيل في المجالات العسكرية والسياسية والدبلوماسية، وشمل هذا الحظر أيضاً هولندا لمواقفها المنحازة لإسرائيل.

وللتعرف على الأهداف التي رسمت لسلاح النفط أو التي يؤمل منه تحقيقها، نذكر أن قرارات وزراء النفط العرب نصت على أن إجراءات الحظر ستستمر حتى يتم الانسحاب من جميع الأراضي العربية المحتلة وفي مقدمتها القدس، واستعادة الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني. والحقيقة أن الأهداف التي يمكن تحقيقها واقعياً من استخدام سلاح النفط يمكن تلخيصها فيما يلي:

١ ـ إشعار الرأي العام العالمي بالقضية الفلسطينية وحشد التأييد من أجل حل عادل.

٢ ـ الضغط على دول أوروبا الغربية واليابان للضغط على إسرائيل وعلى الولايات المتحدة الأمريكية حليفها الأول.

٣ ـ الضغط على الولايات المتحدة بصفة مباشرة لدفعها إلى مواقف متوازنة وعادلة تخدم الطرفين.

لكن السؤال الذي يطرح نفسه: هل تحققت أهداف سلاح النفط ؟

تضيف الجريدة الإلكترونية: إن الهدف الأساسي من استخدام سلاح النفط هو انسحاب إسرائيل من كل الأراضي الفلسطينية وفي مقدمتها القدس، وهذا الهدف لم يتحقق ناهيك عن تأمين الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني.[1]

إننا نرى أن الدول العربية وقعت في أخطاء استراتيجية خطيرة تضيف الجريدة الإلكترونية، نذكر منها ما يلي:

ـ أدت أزمة عام ١٩٧٣ إلى تكتل الدول الغربية لمواجهة منظمة أوبك.

---

1 - لمزيد من المعلومات، انظر، قناة الجزيرة الإلكترونية، المرجع السابق (٢٩ / ١٢ / ٢٠٠٧).

- كما أدت إلى بناء الدول الصناعية لمخزون استراتيجي من النفط تستخدمه في الأزمات وللتأثير على سعر النفط.

- أدت هذه الأزمة أيضاً إلى دفع الدول الصناعية للبحث عن بدائل للطاقة المعتمدة على النفط.

- في السبعينات جرت الدولة المنتجة للنفط وراء أسعار كبيرة بدون تحليل ودراسة مما أدى إلى بناء مخزون احتياطي استراتيجي لدى الدول الصناعية وحذر كبير من سياسة الدول المنتجة ومحاولة كسب موارد أخرى قد تعوض مكانها أو على الأقل الوصول إلى الحد من فعالية هذه الدول في استخدامها النفط كسلاح ضغط في المستقبل.

- أدى هذا الحدث إلى إنشاء الوكالة الدولية للطاقة يوم ١٨ فبراير ١٩٧٤ "[1].

❖ من المحطات المهمة أيضاً في السبعينات صدمة النفط عام ١٩٧٩ (2nd Oil Shock) الناتجة عن قيام الثورة الإسلامية في إيران وتوقف الصادرات العراقية مما أدى إلى زيادة كبيرة في سعر البرميل ليصل في بعض الأحيان إلى ٤٠ دولاراً للبرميل، وفي نفس العام نشبت الحرب العراقية الإيرانية.

❖ وفي مارس ١٩٨٢ تم تحديد أول سقف للإنتاج من طرف منظمة أوبك، إلا أن الدول الأعضاء لم تلتزم به تماماً.

❖ في أكتوبر ١٩٨٤ تم تقليص نصيب كل دولة منتجة من دول أوبك.

❖ في يناير ١٩٨٥ انخفضت الأسعار ولم تكن هناك أسعار رسمية، وضعف التنسيق بين دول المنظمة والدول غير الأعضاء.

❖ في أبريل ١٩٨٨ اجتمعت الدول الأعضاء في المنظمة مع منتجين للنفط خارج المنظمة (أنغولا والصين وكولومبيا ومصر وماليزيا والمكسيك وعمان)، لكن لم يكن هناك اتفاق محدد.

---

1 - كان ذلك رد فعل عنيف تجاه منظمة أوبك. وسنخصص لهذه المنظمة الغربية جزءاً خاصاً في هذا البحث نظراً لأهميتها. (الفصل الخامس الخاص بـ " تأثير النفط وصراع المصالح النفطية).

❖ في أغسطس ١٩٩٠ اندلعت حرب الخليج الثانية وفرض الحظر التجاري على العراق من طرف الأمم المتحدة، ولذلك تم إقصاء العراق من سقف الإنتاج المحدد من طرف المنظمة.

❖ وفي نوفمبر ١٩٩٧ اجتمعت دول أوبك في جاكرتا ورفعت إنتاجها بنسبة ١٠% دون أن تأخذ بعين الاعتبار الأزمة الآسيوية، مما أدى إلى انهيار أسعار النفط بنسبة قدرها ٤٠%.[1]

٢ ـ تأسيس منظمة أوابك : (OAPEC)

تأسست منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك)[2] على يد ثلاث دول عربية (السعودية، الكويت، وليبيا) في بيروت بتاريخ ٩ يناير ١٩٦٨ في أعقاب ظروف عربية صعبة للغاية تلت هزيمة يونيو ١٩٦٧.[3]

كانت هناك عدة محاولات للتجمع النفطي العربي على غرار ما أُسّست عليه منظمة أوبك، ففي سنة ١٩٥١، أنشئت لجنة خبراء النفط العربي في إطار الجامعة العربية، ثم بعد ذلك، أنشئ مكتب دائم للبترول سنة ١٩٥٦ وإدارة لشؤون النفط عام ١٩٥٩. وانعقد أول مؤتمر للبترول العربي في مدينة القاهرة سنة ١٩٥٩ هدفه بلورة فكرة إنشاء منظمة عربية تعمل في شؤون النفط.

وصدر عن مؤتمر البترول العربي الخامس الذي انعقد في مدينة القاهرة عام ١٩٦٥ قرار بإنشاء مثل هذه المنظمة. وكلف المؤتمر الجمعية المصرية للبترول بإعداد مشروع اتفاقية للمنظمة المقترحة. وقد أرادت الدول الثلاثة المنشئة للمنظمة إبعاد النفط عن السيطرة، وذلك بعدما تزايد الاتجاه نحو تسييس النفط في إطار جامعة الدول العربية.[4]

---

1 - المرجع السابق (٢٩ / ١٢ / ٢٠٠٧).

2 - اعتمد هذا الاصطلاح على الأحرف الأولى للغة الإنجليزية.
Organization Of The Arab Petroleum Exporting Countries (OAPEC).

3 - انظر القانون رقم ٢٧ لسنة ١٩٦٨ بشأن الموافقة على الاتفاقية.

4 **- Abdelkader MAACHOU : L'OAPEC, Organisation Internationale de Coopération Economique, et Instrument d'Intégration Régionale. Mémoire pour le D.E.S en Sc. Politiques, Univ. de Paris, 1980, p 16.**

وبعد تأسيس المنظمة، انضمت إليها كل من أبو ظبي والبحرين، والجزائر، ودبي، وقطر عام ١٩٧٠. وقد عدلت المادة السابعة من الاتفاقية عام ١٩٧٢ لفتح باب العضوية لدول عربية أخرى يكون البترول مصدراً هاماً لدخلها القومي وليس مصدراً رئيسياً كما كان في السابق.[1] وبعد هذا التعديل، انضمت كل من العراق، وسوريا، ومصر، وانسحبت حكومة دبي بعد قيام دولة الإمارات العربية المتحدة لأنها من ضمن الاتحاد.

انحصرت أهداف المنظمة في ثلاثة مجالات أساسية:

١ - تنسيق السياسات البترولية بين الدول الأعضاء وحماية مصالح هذه الدول مجتمعة ومنفردة.

٢ - تنمية القدرات العربية في مجال إدارة منشآت النفط في التدريب وتبادل المعلومات والدراسات.

٣ - الاستفادة من الموارد مجتمعة لتأسيس مشاريع كبرى مشتركة في مجال النفط.

ولعل الغاية من تأسيس منظمة " أوابك " وأهدافها المعلنة في المادة الثانية من اتفاقية إنشائها، حاجة الأقطار العربية المصدرة للنفط إلى التنسيق والتعاون والتكامل في مجال الصناعة النفطية للوقوف بشكل جماعي في وجه شركات النفط الاحتكارية التي تمادت في السيطرة على ثروة العرب النفطية.

والحقيقة أن منظمة " أوابك " قد حققت تقدماً ملحوظاً في مجال تشجيع وتبادل الخبرة والتدريب والدراسات الفنية في مجالات صناعة النفط كافة. كما قامت خلال عقد السبعينات بخطوات مهمة في بناء المشروعات المشتركة في مجال النفط.[2]

١- ١- أجهزة المنظمة:

تمارس المنظمة اختصاصاتها ومسؤولياتها من خلال أربعة أجهزة وهي مجلس وزراء المنظمة، والمكتب التنفيذي، والأمانة العامة، والهيئة القضائية.

---

1 - **عمرو كمال حمودة: منظمة الأوابك.. إلى أين؟ "، مركز دراسات العالم الإسلامي، سلسلة دراسات السياسة والاستراتيجية رقم (٩)، مالطا ١٩٩٣، ص ١١.**

2 - **أحمد الجداوي: " الشركات المنبثقة عن منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط "، مجلة النفط والتعاون العربي، العدد الثاني، الأوابك، ١٩٧٦.**

١- ١- ١- ويتكون المجلس من ممثل واحد عن كل قطر من الأقطار الأعضاء هو وزير البترول، والمجلس هو السلطة العليا في المنظمة، وهو الذي يرسم سياستها العامة ويوجه نشاطها ويضع القواعد التي تسير عليها. وله بوجه خاص البت في طلبات الانضمام للمنظمة واتخاذ القرارات والتوصيات وإبداء المشورة فيما يتعلق بالسياسة العامة للمنظمة وإقرار ما تتوصل إليه من مشروعات اتفاقيات وإصدار اللوائح اللازمة وتعديلها وإقرار مشروع الميزانية السنوية للمنظمة وتعيين الأمين العام والأمناء المساعدين (م/٩، ١٠). ويجتمع المجلس مرتين على الأقل سنوياً. ويجوز له أن ينعقد في دورات غير عادية بناء على طلب أحد الأعضاء أو الأمين العام. ويتولى ممثلو الأقطار الأعضاء رئاسة المجلس بالتناوب حسب الترتيب الأبجدي للأقطار التي يمثلونها وذلك لفترات كل منها سنة واحدة (م/ ١٣).[1]

وفيما يتعلق بقواعد التصويت في المجلس، يلاحظ أن لكل عضو من أعضاء المنظمة صوتاً واحداً. غير أن الاتفاقية اعترفت للأعضاء المؤسسين بامتيازات لا يتمتع بها الأعضاء المنضمون. إذ يشترط لاكتمال نصاب المجلس حضور ممثلي ثلاثة أرباع الأعضاء جميعاً، على أن يكون من بينهم عضوان مؤسسان على الأقل. كما أن اللوائح والقرارات الموضوعية التي يصدرها المجلس تصدر بأغلبية ثلاثة أرباع أصوات الأعضاء جميعاً على أن يكون من بينها صوتا عضوين مؤسسين على الأقل.

أما في الأمور الإجرائية، فإن قرارات المجلس تصدر بالأغلبية العادية لأصوات الأعضاء جميعاً دونما تمييز وكذلك الأمر بالنسبة لتوصيات المجلس ومشوراته.[2]

١- ١- ٢- المكتب التنفيذي:

يتكون من ممثل واحد من كل قطر من الأقطار الأعضاء يعينه القطر المعني. ويختص بالنظر في الشؤون المتعلقة بتطبيق الاتفاقية وممارسة المنظمة لنشاطها واختصاصاتها. كما يرفع ما يراه من توصيات واقتراحات إلى المجلس بشأن الأمور التي تدخل في نطاق الاتفاقية. وهو يقر نظام موظفي الأمانة ويجري ما يراه مناسباً من تعديلات عليه وذلك بعد التشاور مع الأمين العام، وينظر في مشروع الميزانية السنوية

---

1 - انظر المادة رقم ٩ – ١٠ و١٣ من اتفاقية الأوابك.

2- انظر: محمد يوسف علوان: المرجع السابق، ص ٢٥٦ وما يليها، وكذلك المادة ١١ و١٢ من اتفاقية أوابك

للمنظمة ويرفعها للمجلس مشفوعاً بملاحظات الأمين العام، ويعدل جدول أعمال المجلس، ويقوم بما يعهد إليه من اختصاصات أو مهام أخرى (م/١٤، ١٥).

وتصدر قرارات المكتب بأغلبية ثلث أصوات الأعضاء جميعاً ودونما تمييز بين الدول المؤسسة والدول المنضمة.[1]

١- ١- ٣- الأمانة العامة:

وتضطلع الأمانة العامة بالجوانب التخطيطية والإدارية والتنفيذية لنشاط المنظمة وفقاً للوائح وتوجيهات المجلس. ويتولى إدارة الأمانة أمين عام يعاونه عدد من الأمناء المساعدين لا يتجاوز ثلاثة.

ويعين الأمين العام بقرار من المجلس لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد لمدة أو لمدد أخرى. والأمين العام هو الناطق الرسمي باسم المنظمة وهو الممثل القانوني لها وهو مسؤول عن مباشرة مهام وواجبات منصبه أمام المجلس (م/١٨). ويضطلع الأمين العام بإدارة الأمانة وتوجيهها والإشراف الفعلي على كافة وجوه نشاطها وتنفيذ ما يعهد إليه المجلس به من مهام. والأمين العام والأمناء المساعدون، وكافة موظفي الأمانة هم موظفون دوليون يمارسون وظائفهم باستقلال تام وللصالح المشترك للأقطار الأعضاء في المنظمة. وهم لا يطلبون ولا يتلقون تعليمات من أية جهة حكومية أو غير حكومية. ويتمتع الأمين العام والأمناء المساعدون في أقاليم الدول الأعضاء في المنظمة بكافة الحصانات والامتيازات (م/٢٠).[2]

١- ١- ٤- الهيئة القضائية:

وأخيراً، استكملت المنظمة إطارها التنظيمي وذلك بتوقيع بروتوكول لإنشاء الهيئة القضائية في ٢٥ مايو سنة ١٩٨٠، وهي بمثابة " محكمة عدل " المنظمة والتي تبت ـ من جملة مهامها – في قضايا تسوية النزاعات والاتفاقيات الدولية إلى غير ذلك من الشؤون القانونية. من هذه الناحية، فإن المحكمة أو هذه الهيئة " الجديدة " تعتبر في الحقيقة أمراً جديداً بالقياس مع المنظمات الإقليمية لدول العالم الثالث.

1 ـ انظر المادة ١٤ و١٥ من اتفاقية الأوابك.

2 - المادة ١٨ و٢٠ من نفس المصدر.

يقول عبد القادر معاشو: " إن تحليل وظيفة المحكمة وهيأتها يبين طبيعتها فوق القومية، وتكوين المحكمة واختصاصها ومصادرها القانونية يعطيها ميزات ليس لها، باستثناء الجماعات الأوروبية، مثيل في تاريخ القضاء الدولي ".[1]

وأخيراً، يحق لنا أن نقول في الخلاصة أن الأوابك تمتلك صفات الشخصية القانونية الدولية والإطار المؤسسي وسلطة اتخاذ القرار. وهي تجمع عشر دول منتجة للنفط تمتلك رصيداً ضخماً على الصعيد الإنساني وعلى صعيد الثروات الطبيعية. فالواقع أن هذه المنظمة تعمل بشكل عادي في الحقل السياسي على جميع المستويات. إذ يجتمع المكتب التنفيذي مجلس الوزراء دورياً. وتلعب الأمانة العامة دورها كاملاً وبكل كفاءة لتنمية التعاون بين الأقطار الأعضاء، كما يشهد على ذلك تقرير الأمين العام السنوي.[2]

ولكن المنظمة تُظهر من وقت لآخر بدائل على تعثر انطلاقها. ورغم كل المظاهر، فإنها تعطي الانطباع بأنها تتقدم ببطء، خاصة في بعض الميادين التي تتأثر بالعوامل السياسية. غير أنها عرفت كيف تصمد أمام التوترات التي حاقت بها. على أنها رغم كل ذلك، استطاعت، في إطار تعاون الأقطار الأعضاء في مختلف أوجه النشاط الاقتصادي في ميدان النفط، أن تحقق الكثير من أهدافها، لا سيما في إنشاء مشروعات عربية مشتركة في ظل الأوابك، مثل الشركة العربية البحرية لنقل البترول (A.M.P.T.C)، والشركة العربية لبناء وإصلاح السفن (A.S.R.Y)، والشركة العربية للاستثمارات البترولية (A.P.I.C.O.R.P)، والشركة العربية للخدمات البترولية (A.P.S.C) إلى غيرها من الشركات الأخرى التي سنتطرق إليها بكل تفصيل لاحقاً.

إلا أنه إذا كان موضوع أسعار النفط هو العامل المباشر في تأسيس منظمة أوبك، فإن فكرة التكامل الاقتصادي والتعاون الإقليمي في المجال النفطي والخدمات النفطية، كانت وراء إنشاء منظمة الأوابك من قبل الأقطار العربية المصدرة للنفط.

---

1 - عبد القادر معاشو " L'OAPEC " المرجع السابق، ص ٦٥.

2 - انظر تقرير الأمين العام السنوي لعامي ١٩٧٨ — ١٩٧٩.

المبحث الثالث

ضمان أمن المنا ـق النفطية

اكتسب النفط من خلال ما ذكرناه، علاقة هامة اصطبغت بها صناعته منذ مهدها، وهي علاقة مرتبطة بالسياسة قبل أن تكون علاقة اقتصادية وتجارية وتكنولوجية وتنموية. فقد أصبح النفط من غيره من المواد الأولية الأخرى محلاً للمنافسة على الإستئثار به من قبل الدول الكبرى وإظهار القوة، فاحتدم الصراع بينها منذ أوائل القرن العشرين للسيطرة على مناطق النفط في العالم. وزاد هذا الصراع باندلاع الحرب العالمية الأولى، التي أملت على حكومات تلك الدول اتخاذ قرارات من شأنها الاستحواذ على النصيب الأكبر من هذه المناطق حيث توجد هذه الثروة الحربية، وخاصة حينما تأكدت تلك الحروب من ضرورة النفط وإدارة هذا الكون اقتصادياً وعسكرياً أكثر من أي وقت مضى.

وترجمت المطامع السياسية للدول الكبرى فيما سمي " بدبلوماسية النفط " تنشط على استراتيجيات تهدف إلى السيطرة على مناطقه مهما كلف الثمن ذلك وبسط يدها عليه خوفاً من أن يستحوذ عليه الآخرون.

وفي سبيل انتهاج هذه السياسات، لم تتوان هذه الدول في مساندة شركاتها التي خرجت من أراضيها للعمل في مناطق الشرق الأوسط خاصة بعدما اكتشفت فيها النفط بكميات هائلة. وفي سنة ١٩٢٦، اتفقت المملكة المتحدة وفرنسا في مؤتمر SAN-REMO على اقتسام مناطق النفط في العراق، وأعقب ذلك مؤتمر LAUSANNE في ١٩٢٣ الذي ضم الدول المنتصرة في تلك الحرب، وقسمت مناطق النفوذ بينها تقسيماً يكاد أن يكون نفطياً [1].

1 ـ د. على حافظ منصور " اقتصاديات البترول "، مذكرات غير منشورة، جامعة الملك عبد العزيز، جدة.

وشجع ذلك تقسيم الشركات النفطية على التمركز على نقاط جغرافية أخرى خارج أوطانها لاستغلال هذه المادة الثمينة، وانخرطت في إطار دبلوماسية حكوماتها بعمق بالغ.

المطلب الأول: قوة التأثير السياسي

رغم أن الولايات المتحدة كانت تملك أكبر احتياطي نفطي في العالم، وتعد الدولة الرئيسية له آنذاك، إلا أنه يتزايد إنتاجها لتوسع الطلب على النفط في السوق العالمية، أصبح وضع هذه الاحتياطيات قلقاً إلى حد كبير، ودخلت المنافسة مع باقي الدول الكبرى الأخرى، فأعلنت واشنطن سياسة " الباب المفتوح "، (OPEN DOOR) وذلك لفتح ثغرة في المعاهدة التي صفّت الإمبراطورية العثمانية. [1]

ونجحت سياسة " الباب المفتوح "، الذي ما لبث أن أغلق بمجرد دخول الشركات النفطية الأمريكية كطرف في الاتفاقات التي عقدت بشأن هذه المادة. وتوسع حينئذ نفوذ الشركات الأمريكية حينما استأثرت بالمناطق النفطية في السعودية في أواخر الثلاثينات، وذلك طبعاً بعد هزيمة دول المحور التي كانت بدورها تهدف إلى الاستيلاء على هذه المناطق الغنية بالنفط.

ولم تغب كذلك أهمية النفط بالنسبة للجانب السياسي للاتحاد السوفياتي رغم اعتباره هو الآخر دولة مصدرة، لها وزنها في الساحة النفطية حتى أوائل السبعينات. وكانت تسيطر على حقول النفط في رومانيا والمجر بعد طرد الشركات البريطانية والأمريكية، وذلك نظراً لتزايد الاستهلاك النفطي في دول مجلس المعونة المتبادل (COMECON) مقابل تدني نسب الاحتياطي لديها، ومسؤولية الاتحاد السوفياتي في الإمداد النفطي لهذه الدول، أضف إلى ذلك استغلال نفط بحر قزوين.

وتدخل التقديرات الخاصة بحاضر ومستقبل مصادر النفط وحجم الإنتاج في صلب الأبعاد الجيوسياسية للنفط. ولا داعي للتذكير أن دول الخليج هي التي تحتوي اليوم على أكبر احتياطي للنفط في العالم، وستكون ـ حسب معظم المحللين والخبراء ـ في الغالب أكبر المنتجين. وعلى الرغم من أن المنافسة وقوى السوق لعبت دوراً بارزاً في تجارة

---

1 - احتكار أجهزة النفط "، خلاف عبد الجبار خلاف، دار النهضة العربية، القاهرة ١٩٨٥.

النفط، سيسعى المنتجون، كما فعلوا في الماضي، فقامت تحالفات سياسية مع حكومات الدول المستوردة للنفط من أجل ترسيخ استقرار الأسعار وزيادة إمكانية التنبؤ بحجم الإيرادات، كما سيسعى بعض المنتجين للتأثير في الأسعار باللجوء إلى وسائل أخرى، بما في ذلك أعمال التكتل والاحتكار (الكارتل)، خاصة إذا تناقص عدد الدول الأعضاء في منظمة أوبك[1].

لما عرض أمير أحمدي هذا التحليل في أواسط التسعينات، كانت الأمور شبه هادئة اقتصادياً وعسكرياً بعد حرب الخليج مع أسعار النفط شبه متحكمة والدولار بقيمته المرتفعة نسبيّا وكانت قوة التأثير السياسية بدأت تعرف بعض عوامل التدخل الأجنبي في صنع القرار السياسي للمنطقة، لا سيما مع الولايات المتحدة الأمريكية.

كما كانت دول منظمة الأوبك في حاجة إلى التفكير في مسألة الاستقرار السياسي بعد الاضطرابات والأزمات التي عرفتها المنطقة بحيث كان من المرتقب أن تشهد دول منطقة الخليج تغيرات سياسية تتبع التغيرات الحربية والاضطرابية. كان كذلك من المرتقب أن الدول الغربية المستهلكة للنفط والمتعلقة بهذه الثروة في هذه المنطقة ستعمل جاهدة لضبط هذه التغيرات لصالحها والتحكم بمسارها. فبالنسبة لهذه الدول القوية التي تسعى دائماً للحصول على هذه الثروة لبلادها من أجل ضمان تنميتها وتطوير التكنولوجيا، يعتبر الاستقرار السياسي العامل الرئيسي والمهم في منطقة الخليج.

إنه من الصعب، حسب المحللين الاقتصاديين وصناع القرار، تقدير حجم الآثار والعواقب المحتملة لحالة عدم الاستقرار السياسي على تدفق النفط. فبعد سقوط شاه إيران وقيام الثورة الإسلامية سنة ١٩٧٩، انغلقت الدولة الإيرانية على نفسها " مانعة الاستعمار الأجنبي " من الوصول إلى مواردها الغنية وقطعت علاقاتها وكل صلة مع الولايات المتحدة التي سمتها " الشيطان الأكبر ".

وقد صار الغرب من جهة أخرى ينظر إلى حالة الاستقرار السياسي على تدفق النفط بصفة التخوف على مصالحه، لا سيما على استقرار المملكة العربية السعودية التي يعتمد عليها لتزويد العالم الغربي بالنفط، مع أن بعض الدلائل كانت تشير إلى احتمال حدوث اضطرابات ومشاكل مشابهة في المملكة العربية السعودية، وذلك بالفعل

---

1 - **هوشانج أمير أحمدي : " النفط في مطلع القرن الحادي والعشرين، مرجع سابق، ص ٥٠.**

ما جرى سنة ١٩٩٥ وسنة ١٩٩٦، وحتى سنة ٢٠٠٥ حيث ضربت بعض المصالح الأمريكية في المملكة من قبل جماعات مسلحة، كما أن الإعلام الغربي مع بعض وسائل الإعلام الإسرائيلية كانت تروج أخباراً عن تهديدات محتملة نتيجة التوتر القائم بين العالمين الغربي والإسلامي تعتبر العلاقة بين هذين العالمين علاقة عدائية متأصلة يجب الحذر في التعامل معها نظراً لما كان بعض المغرضين الغربيين أمثال المحافظين الجدد في البيت الأبيض يسمونه "بالتهديد الإسلامي " للوضع السياسي الراهن والمصالح النفطية للدول الغربية وعلى رأسها الولايات المتحدة.

ولقد أشرنا فيما سبق إلى أن ثلاثة أرباع احتياطي النفط العالمي يوجد في العالم الإسلامي حيث تواجه بعض الدول ضوائق اقتصادية وبؤر التوتر ومشاكل سياسية، كما يعتبر الخبراء، حسب أمير أحمدي، أن احتياطيات الخليج النفطية التي تتميز بكلفتها الإنتاجية الأقل في العالم، لفترة تتراوح من ٥٠ إلى ١٠٠ عام. وهذا يعتبر، حسب المؤلف، أطول عمر لاحتياطيات النفط العالمية المعروفة بحيث سيظل الغرب معتمداً على هذا النفط طوال عقود كاملة في المستقبل يضمن احتياجاته مع التكنولوجيا المتنوعة. الأمر الذي يجعل الاقتصاد الغربي عرضة للخطر في حال انقطعت الإمدادات النفطية من هذه المنطقة الغنية التي يجب الحفاظ عليها بأغلى الثمن وبجميع الوسائل المتاحة.[1]

هنا تظهر قوة التأثير السياسي للنفط لأنه بالمقابل، يجب أن ننظر إلى اعتماد الغرب على تدفق النفط من دول الخليج آخذين بعين الإعتبار اعتمادها على إيرادات النفط بنسبة تتراوح ما بين ٩٠ إلى ٩٩% كمصدر للعملة الصعبة. بما أنها تستعمل هذه الإيرادات النفطية لتسديد فواتيرها المتزايدة من أغذية، وأجهزة، ووسائل نقل مختلفة وماكنات، وحتى الأسلحة والالتزامات الخارجية الأخرى.

إذا نظرنا إلى التبادل من منظوره الاقتصادي والتنموي نرى أن كل الدول العربية والإسلامية المنتجة للنفط ابتداء من المملكة العربية السعودية، والإمارات، ودول الخليج الأخرى، مروراً بسوريا، ومصر، والجزائر، والعراق، وإيران، وليبيا، نجد أن الاعتماد على الإيرادات النفطية في هذه البلدان يصل إلى درجة تجعل من المستحيل على أي منها، حتى المتطرفة منها (مثل ليبيا وإيران)، استعمال النفط كسلاح سياسي ضد الغرب أو

1 - أمير أحمدي، المرجع السابق، ص ٥٢

اعتبارها قوة اقتصادية مستقلة لوحدها دون التفاعل مع سياسة الغرب، بل ذهب أمير أحمد إلى القول: " من المفارقات الغريبة، أن الولايات المتحدة هي التي تستخدم النفط كسلاح سياسي في هذه الآونة، ويتجلى ذلك في الحظر الاقتصادي الذي تفرضه على كل من العراق وإيران وليبيا[١].

إذن، قوة التأثير السياسي على منطقة النفط يتماشى مع أمن هذه المنطقة للسيطرة على مواردها سيطرة القوي على الضعيف. فصار كل واحد محتاجاً للآخر. الولايات المتحدة والدول الغربية محتاجة للنفط لتسيير شؤونها التنموية والتكنولوجية المتعلقة به. والدول العربية والإسلامية محتاجة للعملة الصعبة لتسيير شؤونها الاقتصادية والإجتماعية بما أنها تمثل الدخل الرئيسي لهذه البلدان الغنية بهذه الثروة.

وبالرغم من أن كل دولة منتجة من هذه الدول تبحث عن سبيل من السبل لزيادة الإنتاج والتصدير، لا تزال إجراءاتها السياسية والأمنية تشكل مصدر إحباط لأي محاولة ربط لمصالحها المشتركة على المدى البعيد إذ لا يمكن لأي من هذه الجوانب الجيوسياسية للطلب العالمي على النفط أن تختبئ وراء قناع قوى السوق.

وينظر أمير أحمدي أنه " ليس من المتوقع في المستقبل المنظور حدوث سيناريوهات عدوان خارجي أو تصاعد النزاعات المحلية بشكل يدفعها نحو حالة حرب مفتوحة ...، لذلك – يضيف – ما لم يحدث تغيير جذري في الأوضاع السياسية في منطقة الشرق الأوسط، فإن الغرب سيكون بمأمن من أي تهديد إسلامي لمصالحه النفطية ".[٢]

ولقد رأينا فيما بعد من منظور الأمن النفطي أن الدول الغربية ولا سيما الولايات المتحدة الأمريكية ترى أن المحافظة على الوضع السياسي الراهن هو أمر منطقي، وأن أي بديل غيره لن يخدم مصالحها، بل يهددها لأن مصالحها مرتبطة بهذا النفط.

---

1 - كان هذا التصريح لأمير أحمدي سنة ١٩٩٦، حيث كانت عراق صدام حسين لا زال تحت الحظر، وكذلك الشأن لليبيا قبل أن يقرر القذافي التقرب إلى الولايات المتحدة في بداية القرن الحادي والعشرين

2 - أمير أحمدي، المرجع السابق، ص ٥٣.

ويرى برنارد لويس (Bernard LEWIS) أن " أي ضغط مبكر سيؤدي إلى زعزعة الوضع السياسي ليس على أيدي معارضة ديمقراطية، وإنما على أيدي قوى أخرى تتجه بعد ذلك لإقامة ديكتاتوريات شديدة التصلب والقسوة "[1].

ومن ناحية أخرى، ترى جوديث ميلار (Judith MILLER) "ضرورة زيادة المشاركة السياسية في الحكم، والحاجة إلى صحافة أكثر حرية، وإلى حرية الرأي في جميع دول المنطقة ".

وفي حين، يرغب فيه الناصحون بسياسة بسط الديمقراطية بعد الحرب الباردة قصد استقرار سياسي ضامن لأمن دول الخليج، كان يرى صناع القرار والساسة الأمريكيون من المحافظين الجدد في البيت الأبيض أنه من الضروري بسط سياسة العصا الغليظة على كل من لا يستجيب لطلباتها ورغباتها في المنطقة حتى ولو التزم الأمر فرض الإصلاحات السياسية بالقوة العسكرية لأمن مصالحها. وذلك ما جرى في عملية غزو العراق والإطاحة بنظام صدام حسين وإلقاء القبض عليه ومحاكمته ثم اغتياله على مرأى ومسمع العالم كله.

فالسؤال المطروح إذن: هل يمكن لهذه القوة أن تتصرف هكذا وأن يبقى هذا الوضع مستمراً على المدى البعيد ؟

الجواب يرجح أن يكون بالإيجابي ما دامت الولايات المتحدة قوة سياسية واقتصادية وعسكرية عظيمة في العالم، أحادية القطب من دون منافس بحجمها العسكري مقابل جامعة عربية فقدت من قوتها وتضامن أعضائها ومنظمة المؤتمر الإسلامي لا تأثير لها على الواقع الميداني وحتى منظمتي أوبك أو أوابك، لا حول ولا قوة لهما في أي تأثير قد يؤدي إلى فرض ضغوط على الدول، سواء كانت منتجة أو مستهلكة.

---

1 - **Bernard LEWIS, quoted in Judith Miller, « the Challenge of Radical Islam », Forign Affairs 72, N° 2 (1993).**

المطلب الثاني : قوة الكارتل في فرض هيمنتها اقتصادياً وعسكرياً

قـوة الكارتـل هـي قـوة مـا يـسمى بالـشركات النفطيـة الاحتكاريـة. فـشركات الاحتكار النفطي أو الشركات النفطية الاحتكارية أو ما يسمى بـ " الشقيقات السبع " هي التي كانت حتى زمن قريب تسيطر سيطرة شاملة على مجمل مراحل صناعة النفط في العـالم، وكانت تمتلك حوالي ٨٠ % مـن الإنتـاج النفطـي العـالمي (خـارج الولايـات المتحدة والمجموعة الاشتراكية سابقاً)، وتسيطر على أكثر من ٧٠% من صناعة التكرير العالمية، وكذلك تمتلك أكثر من ٥٠% من ناقلات النفط[1].

وتتمتع هذه الاحتكارات بقدرات وإمكانات تفوق قدرات الدول المنتجة، كما تتلقى الدعم من الحكومات التي تنتمي إليها عند الضرورة. وكنا قد تطرقنا لهذا الموضوع في الفصل الثاني من هذا البحث حيث عرفنا الشركات متعددة الجنسيات بصفة عامة والشركات النفطية العملاقة بصفة خاصة، وهي الشقيقات السبع، خمس منها أمريكية والشركتان السادسة (Shell) هولندية- بريطانية، والسابعة بريطانية وهي بريتش بتروليوم (BP)، مع العلم أنه انضمت فيما بعد إليها الشركة الثامنة وهي فرنسية (CFP).

إن قوة هذه الشركات العظمى تساهم ليس في الضغط على وفرة النفط وتحديد سعره فقط، وإنما في رسم السياسات وصنع القرار والتأثير المباشر على الدول والسوق العالمية بدون منافس في العالم.

ولـم تظهـر هـذه الـشركات دفعة واحدة، وإنما ظهـرت تباعاً حسب نمو ظاهرة تركيز الصناعة البترولية من ناحية، وتطور الاكتشافات من ناحية أخرى. منها ما تأسس باسمها الأصلي، أو بأسماء غير التي تعرف بها في وقتنا الحاضر، ومنها من تغير

1 - راجع ما كتبه د. أنطوان منّى في صحيفة السفير، في ٢٩ / ٠٨ / ١٩٩٠، وراجع كذلك ما ورد في كتاب أنتوني سابسون " الشقيقات السبع "، مرجع سابق، ص 81 w-.97

اسمها أكثر من مرة، وما تبع ذلك من تغير في الأوضاع القانونية نتيجة حركة الاندماج بين الشركات أو الخروج لتندمج في شكل آخر أو تستقل، إلى غير ذلك[1].

سنحاول في هذا المطلب إظهار البعد الاستراتيجي للدول الصناعية الكبرى للحد من فعالية الدول المصدرة للنفط في استخدامه كأداة ضغط على الدول المنتجة، وكذلك على الدول المستهلكة بالدرجة الأولى لأن هذه الأخيرة لا تستطيع أن تتخلى عن هذه السلعة الضرورية والاستراتيجية. ويتجلى ذلك من خلال السيطرة الكاملة على عمليات التنقيب والإنتاج والتوزيع والتسويق ضمن جميع المراحل الحيوية والحساسة لفرض قوتها.

تتسم هذه الشركات الاحتكارية بعدة سمات منها :

ـ ارتفاع التكاليف بحيث أن التكاليف الثابتة تكون نسبة كبيرة من إجمالي التكاليف التي تتحملها الشركات في ميدان صناعة النفط وهي واضحة بالنسبة لجميع العمليات من إنتاج، ونقل، وتكرير، وتوزيع، إلخ ...

ـ ضخامة رؤوس الأموال المستخدمة: من المعلوم أن النفط لا يستعمل كمادة خام، وبالتالي فإن عمليات البحث عنه واكتشافه وتصنيعه واستهلاكه بكميات كبيرة جداً يتطلب إقامة مشاريع ضخمة مع الدول المنتجة تتطلب رؤوس أموال ضخمة. وبالتالي لا يستطيع أي كان الولوج في هذه الصناعة، غير أنه في الوقت الراهن وبعد زيادة أسعار النفط وعائدات الدول المنتجة ساعدها على الدخول في أي مشروع يحتاج إلى مثل رؤوس الأموال الضخمة هذه.[2]

ـ عزل هذا القطاع في الدول التي تعمل بها عن باقي القطاعات الاقتصادية الأخرى، وإدارة هذا القطاع بأسلوب الإنتاج الرأسمالي، وبالتالي حدث تطور كبير فيه بينما خيم الركود على باقي القطاعات الأخرى. كما حرصت هذه الشركات على إقامة جميع الصناعات البترولية التكاملية الأخرى من تكرير وتحويل المواد، وصناعات بتروكمياوية في دولها أو الدول الغربية المجاورة ذات التكنولوجيا العالية والتي تتعامل

---

1 - انظر ميشال تانزر: " الاقتصاد السياسي للبترول العالمي والبلدان المتخلفة ". ترجمة جمال عون، دار الحقيقة، بيروت، ١٩٧٤، .

2 - لمزيد من التفاصيل: انظر: حميد القيسي: " دور الشركات العالمية المتغير، أساسيات صناعة النفط والغاز، جزء II، مؤسسة الوحدة للنشر والتوزيع، الكويت، ١٩٧٩، ص ١٠٠ – ١٠١.

معها الشركات في إطار صفقات معينة غالباً لحسابات مالية واقتصادية. وذلك من أجل السيطرة الكاملة على هذه الصناعة وإبعادها قدر الإمكان عن محاولة اكتسابها من قبل الدول النامية المنتجة.[1]

ـ انفرادها بالسيطرة على كل مراحل الإنتاج داخل الدول المصدرة وخاصة فيما يخص تحديد ومراقبة الإنتاج وحجمه.

ـ بناء طاقات إنتاجية ضخمة لاستعمالها حين الحاجة سواء للضغط بها على التحكم في الأسعار أو بزيادة الإنتاج إذا زاد الطلب، أو وضعها كاحتياطي قصد استعمالها في حالة نقص الإمدادات.

ـ انفرادها في تحديد السعر وبالتالي تحدي نصيب الدول المصدرة ومشاركتها في ضبط السوق.[2]

والجدير بالذكر أن سياسة الشركات النفطية لم تتوقف عند حدود صناعة النفط والتحكم في تكنولوجيتها وفرض هيمنتها عليها فحسب، بل امتد نفوذها إلى حكومات الدول المستهلكة ذاتها وأصبحت سياستها جزءاً من سياسة حكومات الدول المستهلكة[3]. فقد ساندت هذه الشركات سياسة حكوماتها ولو بطريقة غير مباشرة، حيث مارست ضغوطات على الدول المصدرة المضيفة مستعملة كافة الوسائل الخاصة بميدان النفط من تخفيض للإنتاج وتخفيض للأسعار متى تراه مناسباً، وحتى الأمور " السرية " المتعلقة بعدم الإفصاح عن الاحتياطيات بدقة إلى غير ذلك من النفوذ والهيمنة، مقابل حماية حكومة دولتها بالدفاع عنها سواء بالضغوط السياسية على البلد المضيف أو حتى عن طريق التهديد العسكري. وقد قامت الدول الغربية وخاصة الولايات المتحدة وقبلها بريطانيا في الشرق الأوسط، أكثر من مرة بعمليات انقلابية على الأنظمة التي لا تساعدها في الإنصات إلى إملاءاتها وتعليماتها.

---

1 - المرجع السابق، ص ١٠٠.

2 - المرجع السابق، ص ١٠١.

3 - خلاف عبد الجابر: " احتكار أجهزة النفط التنظيمية والأزمة الراهنة، دار النهضة العربية، مصر، ١٩٨٥، ص ٥٧.

وهكذا، أصبحت الشركات النفطية الذراع المنفذ لسياسة حكومات الدول الغربية من جهة، والتوفير المتواصل والمتزايد للنفط عبر الأسواق التي تتحكم فيها من جهة أخرى، كما هو الشأن كذلك في استقرار الإمدادات وضمان الحصول عليها بأسعار رخيصة تخدم مصالحها الاقتصادية. وهذا ما عزز أهمية هذه الشركات وساعد على نموها المتزايد والسريع إلى بداية السبعينات وفرض سياسة الأسعار من طرف دول الأوبك.

أما سياستها بعد حرب رمضان ١٣٩٣ (أكتوبر ١٩٧٣) أو ما سمي بثورة الأسعار[١] فقد تغيرت وفقاً للتغيرات التي حدثت، وحسب النتائج التي كانت تتوقع حدوثها في المستقبل، وهكذا رسمت سياسة تعتمد على:

- سياسة سعرية مناسبة تساعد على الانتقال إلى مصادر طاقوية أخرى.

- سياسة تكامل رأسي تخص مراحل الصناعة النفطية اللاحقة للإنتاج.

وبعد " الصدمة النفطية " وما ترتبت عنها من ثورة الأسعار بعد حرب رمضان وقرار أوبك (في ١٩٧٤)، حاولت الشركات أن تغير من سياستها، وخاصة بعد إنشاء وكالة الطاقة الدولية، واعتماد التشاور والتنسيق بينهما، وبالتالي لم يعد نشاط الشركات النفطية مقتصرا على الصناعة النفطية فقط، بل اتسع ليشمل مجالات أخرى.[٢]:

ومن الأسباب التي جعلت هذه الشركات تسلك هذا الاتجاه، هناك ـ حسب خلاف عبد الجابر ـ سببان رئيسيان، سبب عام وسبب خاص :

١) سبب عام: يرجع إلى التحولات التي عرفتها الصناعة النفطية وخاصة بعد أزمة ١٩٧٣، وما نتج عنها من آثار كبطء النمو الاقتصادي وارتفاع معدلات التضخم ودخول الدول المصدرة ميدان الصناعة النفطية وسيطرتها على جزء منها، مما أدى إلى فقدان الثقة في بعض الاستثمارات القائمة، وما نتج عنها من تحول لرؤوس الأموال إلى البحث في مجالات أخرى لزيادة عائداتها، واعتماد وكالة الطاقة الدولية على الشركات النفطية لتحقيق أهدافها. كل ذلك أدى إلى تغيير هيكل الشركات استثماراتها تغييراً كبيراً

---

1 - انظر في هذا الشأن لمزيد من التفاصيل:

J. M. Chevalier : « le Nouvel enjeu pétrolier », Edition Carman Levy, Paris 1975.

2 **- Jean Carrie, « Vers une Nouvelle stratégie des compagnies pétrolières internationales », Pétrole, marchés et stratégies, Economica, Paris, 1987, p 196.**

بعدما كان نشاطها يتسم بالتخصص في الميدان الذي أسست من أجله. وقد ساعدها في هذا التغيير في تنوع الاستثمارات ما يلي:[1]

١- ١- انخفاض مستوى التكاليف في بعض الصناعات.

١- ٢- خاصية الحجم المالي للشركات والذي يمكنها من الاستثمار داخل أوطانها أو خارجها.

١- ٣- الاستفادة من ميزة الاحتكار الذي في زمن ما ساد الصناعة النفطية على يد هذه الشركات حيث كانت وحدها في الميدان، مما جعلها تدخل أي مجال من الصناعات دون الخوف من الخسارة.

٢) سبب خاص: يرجع بالأساس إلى ما طرأ على قطاع النفط من تغيرات، منها على الخصوص:

٢- ١- سيطرة دول أوبك نسبياً على مرحلة الإنتاج التي تعد الحلقة الرئيسية الثانية بعد التنقيب في سلسلة صناعة النفط، مما جعلها تبقى حريصة على باقي العمليات اللاحقة لضمان استمرار تزويد الدول الغربية المستهلكة عبر شبكاتها، وضمان استيعاب خروج مرحلة الإنتاج وتسييرها لصالحها.

٢- ٢- العلم التام باحتياطي النفط العالمي وتوزيعه الجغرافي، وبالتالي عمر هذا الاحتياطي وكذلك ما طرأ من تغير في الاتجاه نحو تركيبة مصادر الطاقة التي تصبو إليها الدول الغربية المستهلكة للنفط والذي لن تستطيع أن تتخلى عنه بأي ثمن.

هذا، وقد انتهجت الشركات النفطية سياسية جديدة بعد أن حدث تغيير جذري منذ سنة ١٩٨٠ حيث بدأ استهلاك الدول الأكثر استهلاكاً للطاقة ينخفض شيئاً ما وبعد ظهور مناطق جديدة منتجة للنفط كبحر الشمال، والنرويج، وألاسكا، وبحر قزوين، مما أدى إلى انخفاض إنتاج الدول المصدرة، وبالتالي أثّر بشكل أساسي على

---

1 - **انظر: خلاف عبد الجابر: " احتكار أجهزة النفط التنظيمية والأزمة الراهنة "، دار النهضة العربية، مصر ١٩٨٥.**

سعر النفط حتى وصل إلى أدنى مستوى في صيف ١٩٨٦[١]، حيث انخفض سعره إلى ٠٩ دولارات أو أقل من ذلك للبرميل الواحد. مما أدى بالشركات النفطية إلى تغيير سياستها من جديد والعودة لتحديث نشاطها النفطي. وقد تركزت هذه السياسة على ثلاثة محاور رئيسية[٢]:

أ ـ التخلي عن النشاطات غير النفطية:

فيما يخص هذا المحور فقد تم تخلي بعض الشركات عن مجموعة كبيرة من النشاطات غير النفطية، فمثلا شركة EXXON باعت فرعها المختص في التجهيزات المكتبية، وتخلت عن مساهمتها في الكيمياء، والميكانيك. وفي سنة ١٩٨٣ كانت العملية متقدمة في كل المجموعات النفطية، بحيث أصبحت معظم الشركات الأمريكية يمثل النشاط النفطي فيها أكثر من ٨١% من رقم أعمالها ووافق سياسة التخلي هذه عن النشاطات غير النفطية حركة في التركيز على المناطق الجديدة للإنتاج.

ب ـ إعطاء دفعة قوية لعمليات الاندماج داخل قطاع النفط :

لقد تعددت في السنوات الأخيرة عمليات الاندماج والامتصاص فيما بين الشركات، مثلاً اشترت شركة موبل بـ ٥,٧ مليار دولار ٧٥% من سبريور أويل Superior Oil وكل هذه العمليات تشهد على عملية تركيز كثيفة داخل قطاع الصناعة النفطية (التكامل الرأسي). إن التخلي عن سياسة التنويع والاستثمار في المجالات المختلفة دفع بالشركات البترولية إلى إعادة تكوين احتياطيات نفطية ضخمة في العديد من الأماكن الأخرى عبر العالم.[3]

---

1 - **عبد الرزاق فارس الفارسي: " أزمة الخليج وأزمة الطاقة وسلاح النفط العربي، المستقبل العربي، عدد ١٤٥، مارس ١٩٩٣، ص ٢٤.**

2 - **انظر : Amar Khellif : « le marché pétrolier face aux nouvelles stratégies » CREAD, Alger, 1989**

3 **- Jean Carrie : « Vers une nouvelle stratégie des compagnies pétrolières internationales », p 200.**

جـ ـ إعادة هيكلة قطاع النفط:

كامتداد لحركة إعادة التركيز على النشاطات النفطية والتخلي عن المجالات الأخرى، قامت الشركات البترولية بعملية إعادة هيكلة لأصولها في الولايات المتحدة الأمريكية وخارجها. وتمحورت عملية إعادة الهيكلة هذه حول ثلاثة محاور:[1]

المحور الأول: التركيز على فروع القطاع الهامة مثل التنقيب والإنتاج مع مراعاة تحقيق هدف التكامل.

المحور الثاني: تحديث أدوات الإنتاج في فروع التكرير بواسطة إحداث استثمارات ضخمة فيها لوضع طاقات تحويل فائضة تستعمل حين الحاجة إليها.

المحور الثالث: التخلي عن القطاعات ذات المردودية القليلة والتي تتعرض للمنافسة. وهذا التخلي يكون بشكل خاص في قطاع التكرير والتوزيع المنتشرين بكثرة.

إن ما يمكن استنتاجه من استعراض لتطور سياسة الطاقة للشركات النفطية العالمية الكبرى هو أن هذه الشركات قد عادت بقوة، إلى قطاع النفط بعدما كانت قد بدأت بالاستثمار في فروع الطاقة المختلفة الأخرى، وذلك لإحكام سيطرتها من جديد على صناعة النفط، هذا من جهة. ومن جهة ثانية نستنتج من هذا التطور مدى أهمية النفط في المستقبل ومدى أهمية الدور الذي سيلعبه، بالإضافة إلى أن الاستثمارات في ميادين الطاقة الأخرى تكون قد كلفتها أكثر مما جنت من أرباح، لاسيما بعد الاكتشافات الجديدة في حقول نفط الشمال وآلاسكا والنرويج وبحر قزوين وفي أمريكا اللاتينية.

المطلب الثالث: إنشاء الوكالة الدولية للطاقة (I. E. A)

أنشئت الوكالة الدولية للطاقة في أعقاب ما اصطلح الغرب على تسميته " بأزمة الطاقة "، أو " الصدمة النفطية " والتي تلت إقدام الدول العربية المصدرة للنفط في أواخر سنة ١٩٧٣ على زيادة أسعاره وخفض إنتاجه وحظر تصديره إلى الدول التي ساندت إسرائيل ووقفت بجانبها أثناء حرب رمضان ١٣٩٣ هـ / أكتوبر ١٩٧٣ م.

---

1 - **Jean Carrie , Op-Cit, p 202.**

والواقع أن هذه لم تكن المرة الأولى التي تقرر فيها الدول الصناعية المستهلكة لمادة النفط انتهاج سياسة موحدة للطاقة. فقد اتفقت الدول الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية(OECD) سنة ١٩٧٥ على برنامج خاص لاقتسام النفط بين الدول الأعضاء.[1]

كما أن إنشاء الوكالة لم يكن رد الفعل الوحيد لهذه الدول على "أزمة الطاقة" [2]

لعبت الولايات المتحدة الأمريكية دوراً كبيراً في إنشاء الوكالة الدولية للطاقة. في ذلك شعرت الولايات المتحدة، أكبر مستهلكة للنفط في العالم، أن أمنها القومي مهدد، فهرع كيسنجر، وزير الدولة للخارجية آنذاك إلى مصر ليشرح للرئيس السادات مدى الضرر الذي أحدثه فرض الحظر على تصدير النفط العربي إلى الولايات المتحدة والخطر الذي يؤثر على مصالحها الاقتصادية، ووعد بالمقابل بحل مشكلة الشرق الأوسط، السبب الرئيسي لهذه الأزمة، ولكن لم يفلح في الكثير من مهمته.

فقام الرئيس الأمريكي ريتشارد نيكسون في التاسع من يناير ١٩٧٤ بتوجيه رسائل إلى رؤساء دول وحكومات ثمان من الدول الصناعية الغربية[3]، يدعوهم فيها إلى عقد مؤتمر على مستوى وزراء الخارجية لمناقشة قضايا الطاقة. وعقد المؤتمر فعلاً في واشنطن في الفترة ما بين ١١ و١٣ فبراير ١٩٧٤ بحضور ثلاث عشرة دولة[4]. وفي ١٥ نوفمبر من نفس السنة، قرر مجلس منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية إنشاء " وكالة دولية للطاقة " وذلك " كهيئة مستقلة في إطار المنظمة ". ويثور التساؤل حول الطبيعة القانونية للوكالة، وفيما إذا كانت منظمة دولية مستقلة جديدة تستند إلى معاهدة دولية، أم هيئة مستقلة

---

1 - انظر:

Pierre Desprairies : « Les politiques nationales de l’énergie, la nécessité d’une concentration internationale », 4eme colloque intern. Univ. Laval, 29–31/10/ 1979.

2 - انظر في ردود فعل الدول الصناعية على أزمة الطاقة :

Philppe Manin : « les réactions des Etats victimes de la crise de l’énergie », in la crise de l’énergie et le droit international. Colloque de caeu. Ste . Fse . pour le droit iinternat, Edition A. Pedrone, pp 137 – 190.

3 - هي: كندا وألمانيا وفرنسا وإيطاليا واليابان وهولندا والنرويج والمملكة المتحدة.

4 - وهي الدول السابقة الذكر بالإضافة إلى كل من: بلجيكا والدانمارك وأيسلندا ولوكسمبورغ والدول المضيفة.

منشأة في إطار منظمة قائمة هي منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية(OECD). والواقع هو أن الوكالة قد أنشئت وبدأت العمل على أساس قرار المنظمة المذكورة. وهي على هذا الأساس ليست منظمة دولية جديدة، وإنما هيئة مستقلة منشأة في إطار هذه المنظمة[1].

فقامت الولايات المتحدة بدعوة الدول الصناعية إلى مؤتمر واشنطن لمناقشة قضايا الطاقة، فانتقدت الدول الصناعية الكبرى الارتفاع الكبير في أسعار النفط، وواجهت هذه الإجراءات المتخذة من طرف الدول المصدرة بطريقة علمية مدروسة في عدة اتجاهات، بدأت باقتراح هنري كيسنجر بإنشاء الوكالة الدولية للطاقة. ضمنت في عضويتها كل دول مجموعة التنمية والتعاون الاقتصادي باستثناء فرنسا التي عارضت أهداف هذه الوكالة ورأت أنه من الضروري إجراء حوار مع الدول المصدرة بدلاً من المواجهة، وذلك نظراً لسياستها العربية المتوازنة والمواقف التي كانت تعرف بها في شأن القضية الفلسطينية آنذاك.[2]

وهكذا أقامت الوكالة الدولية بوضع وتنفيذ ومتابعة سياسات الطاقة للدول المستوردة للنفط، وأصبحت لها سياسة مشتركة من خلال هذه الوكالة ومن خلال منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، والسوق الأوروبية المشتركة. وبالرغم من صعوبة إيجاد توازن بين مصلحة الدولة الواحدة ومصلحة مجموعة الدول الصناعية المستوردة للنفط، تمكنت هذه الدول من تنسيق وتوحيد بشكل مباشر لتوجيه أنماط استهلاك الطاقة خلال الأجلين القريب والبعيد.[3] وانتهجت منذ ذلك التاريخ سياسة تهدف إلى خفض الاعتماد على نفط أوبك، وفرض ضرائب على المنتجات النفطية ورفع أسعارها، والاشتراك في مشاريع الأبحاث والتطوير لاستخدام بدائل للنفط واستخدام تقنية للحفاظ على هذه البدائل في مختلف القطاعات الاقتصادية، وبرمجة التطوير كمّاً وكيفاً وربط معدلات الطلب بمعدلات النمو الاقتصادي، وكثافة استخدام الطاقة بالناتج القومي

---

1 - لمزيد من التفاصيل انظر: **Philippe Manin - OP- Cit, P 137 – 190.**

2 - **د. شكري غانم : " معهد الإنماء العربي "، طرابلس مجلة البترول والغاز العربي، يناير ١٩٧٩ / ع ١.**

3 - انظر: **- Md El Hocine Benissad : « Eléments d'économie pétrolière – OPU, Alger, 1981.**

الإجمالي، واستخدام جهاز الأسعار للحد من معدلات زيادة الطلب على المنتجات النفطية، فضلاً عن تزايد المخزون الاستراتيجي لاستخدامه في أوقات ارتفاع الأسعار أو انقطاع الإمدادات النفطية.

ويمكن تلخيص الأهداف الأساسية للوكالة الدولية للطاقة كما يلي:[1]

أولاً: وضع نظام وبرامج دائمين لمواجهة التقلبات أو الانقطاع في الإمدادات البترولية (المخزون الاستراتيجي).

ثانياً: رسم سياسات ترشيد الطاقة في إطار عالمي، وهذا بفضل علاقات التعاون مع الدول خارج الوكالة والمنظمات العالمية.

ثالثاً: البحث عن مصادر بترولية خارج مناطق الأوبك وعدم الاعتماد كلياً على مصادر هذه الأخيرة.

رابعاً: متابعة أحداث السوق البترولية وتبادل المعلومات بين الوكالة والشركات البترولية التابعة لدول الوكالة.

خامساً: تحسين هياكل الطلب والعرض العالمي للطاقة وتشجيع استهلاك المصادر الطاقوية غير النفطية مع ترشيد استخدامها.

سادساً: دفع التكامل بين السياسات الطاقوية والمحافظة على البيئة.

وهكذا ، حسب المحللين السياسيين والخبراء في ميدان النفط، أدت الإجراءات التحفظية في الاستهلاك وعدم الاعتماد على النفط المستورد خارج دول الوكالة إلى النتائج المرجوة، تجاوبا مع تعليمات ونصائح الوكالة.

فقد انخفضت حصة النفط من الاستهلاك العالمي للطاقة من ٥٣% إلى ٤٢% خلال الفترة (١٩٧٣ – ١٩٨٥) بسبب الاتجاه نحو إحلال بدائل طاقوية جديدة مثل الفحم المتوفر لدى الدول المستهلكة وإن ارتفاع أسعار النفط قد حسن من مركزه كمصدر طاقوي.[2]

أما الطاقة النووية فقد أصبحت أكثر جاذبية من غيرها في محطات توليد الكهرباء رغم كل المحاذير والمخاطر التي تواجهها من قبل المعارضين لاستخدامها.

1 - **IEA / Statistics Oil Information, PP 1 – 2.**
2 **- Oil Information (edition 2000), p. IV, 25.**

فقد خفضت الدول الصناعية من استهلاك النفط دون تخفيض ملموس في النمو الاقتصادي وهذا ما لاحظناه من خلال قرائتنا للجداول الموالية حيث يبين استهلاك النفط من قبل دول الوكالة الدولية للطاقة بين الفترة ١٩٧٣ إلى ١٩٩٩ حيث نلاحظ أن هناك استقراراً نسبياً في استهلاك النفط، وهذا يعني أن الوكالة نجحت في التأثير على جانب الطلب، إلا أن النفط ما زال يتمتع بميزة طاقوية كبيرة لهذه المجموعة.

على جانب هذا فقد انخفضت حصة أوبك في الإنتاج العالمي من ٦٧% إلى ٢٩% خلال الفترة (١٩٧٣ – ١٩٨٥) وانخفضت حصتها من سوق الصادرات العالمية من النفط من ٨٧% إلى ٥٣% من نفس الفترة[1] ، وهذا بسبب الاكتشافاتالنفطية الجديدة خاصة حقول نفط الشمال.

1 - ماجد عبد الله المنيف: "النفط والتعاون العربي"، ١٩٩٩، عدد ٨٩، ص ٢٨.

جدول رقم (١٧)

استهلاك النفط للوكالة الدولية للطاقة من فترة ١٩٧٣ إلى ١٩٩٩

الوحدة : (ألف طن)

السنوات / البيان	١٩٧٣	١٩٧٤	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩
مجموع OECD	١٩٥٧٤٣١	١٨٨٣٢٧٤	١٨١١٦٨١	١٩٣٦٠٩	١٩٩٩٣٢٠	٢٠٥١٩٣٩	٢٠٥٠٠٩٤
أمريكا الشمالية OECD	٩٣٣٨٠٢	٩٠٣١٣٥	٨٧١٣٥٩	٩٣٤٨٦	٩٩٥٥٨٨	١٠١١٩٤٥	٩٨٨٣٦٢
الباسيفيك OECD	٢٩٢٦٣	٢٨٩٣٧٥	٢٧٥٠٢٠	٢٨٩٣١٤	٣٠٦٧٦٤	٣١٣٥٤٥	٣١٧٩٥٦
أوروبا OECD	٧٣٠٦٦٦	٦٩٠٧٦٤	٦٦٥٣٠٢	٧٠٧٤٤٩	٦٩٦٩٦٨	٧٢٦٤٤٩	٧٤٣٧٧٦
الوكالة الدولية للطاقة IEA	١٦١٦٦٧١	١٨٢٣٤٨٢	١٧٤٦٨٤٢	١٨٥٩٨٧٦	١٩٢٠٦٢٧	١٩٦٥٩٩٧	٩٥٨٤٢٨
الاتحاد الأوروبي	٥٤٤٧٧٤	٦٢٧٩٧٠	٥٩٨٩٥١	٦٣٦٩٥٤	٦٢١٠١٥	٦٤٧٤٣٦	٦٦٧١٩٧

Oil Information (2000 Edition), p IV. 25 :المصدر

البيان / السنوات	1980	1981	1982	1983	1984	1985	1986
مجموع OECD	1912017	1805968	1718898	1685679	1724397	1695443	1749968
أمريكا الشمالية OECD	920704	881024	839384	818894	844503	841225	689655
الباسيفيك OECD	291606	276251	263674	265098	273777	260922	266181
أوروبا OECD	699707	648693	615840	601687	606117	593296	614132
الوكالة الدولية للطاقة IEA	1813841	1704808	1616671	1584099	1619148	1587673	168852
الاتحاد الأوروبي	623564	575575	544775	529428	532974	518252	537302

المصدر: Oil Information (2000 Edition), p IV. 25

البيان / السنوات	١٩٨٧	١٩٨٨	١٩٨٩	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣
مجمـــوع OECD	١٧٧٧٣٠٠	١٨٣٩٠٧٣	١٨٦٠٧٢٣	١٨٥٩٥٥٣	١٨٦٩٨٦٨	١٩١٦٦٥٠	١٩٢٨١٧٥
أمريكا الشمالية OECD	٨٩٠٠١٤	٩٢٢٣٠٣	٩٢٨٢٧٠	٩٠٢٦٨٥	٨٨٤٧٦٨	٩٠١٤٩٦	٩١٤٠٩٠
الباسيفيك OECD	٢٧١٥٨٩	٢٩٤٧٧٩	٣١٠١٠٩	٣٣١٣٤٠	٣٤٣٧٠٩	٣٦١٧١٠	٣٦٣٢٧٤
أوروبا OECD	٦١٥٦٩٧	٦٢١٩٩١	٦٢٢٣٤٤	٦٢٥٥٢٨	٦٤١٣٩١	٦٥٣٤٤٤	٦٥٠٨١١
الوكالـــة الدوليـة للطاقـة IEA	١٦٦١٨٢٧	١٧١٧٠٧٨	١٧٢٨٧٣٩	١٧١٨٠٤٠	١٧١٦٦٥٥	١٧٥٠١٧٦	١٧٥٥٧٤١
الاتحاد الأوروبي	٥٣٥٨٠٤	٥٤٤١٨١	٥٤٤١٣٣	٥٤٩٨٥١	٥٦٨٨٣٣	٥٧٨٥٢٦	٥٧٢٧٦٥

المصدر: Oil Information (2000 Edition), p IV. 25

السنوات / البيان	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩
مجموع OECD	١٩٨٩٩٨٤	١٩٩٨٨٠٤	٢٠٤٨٣٩٩	٢٠٧٨٣٩٥	٢٠٨٦٨٩٨	٢١٠٥٣٨٣
أمريكا الشمالية OECD	٩٤٢٣٠٦	٩٣٣١٣٣	٩٦٠٩٩٩	٩٨٣٢٦٦	١٠٠٧١٦٦	١٠٢٠٦٠٣
الباسيفيك OECD	٣٨٦٩٨٥	٣٩٧١٨٩	٤٠٦٤١٤	٤١٢٩٩٩	٣٨٥٦١٠	٣٩٥١٠٢
أوروبا OECD	٦٥٥٦٩٨	٦٦٨٤٨٢	٦٨٠٩٨٦	٦٨٢١٣٠	٦٩٤١٢٢	٦٨٩٦٧٨
الوكالة الدولية للطاقة IEA	١٧٩٨٧٨٥	١٨١٠٦٥٦	١٨٥٤٦٤٩	١٨٧٠٧٧٤	١٨٩١٣٨٥	١٩٠٤٧٤١
الاتحاد الأوروبي	٥٧٨١١٥	٥٨٧٢٥٦	٥٩٥٧٤٠	٥٩٦٨٩٣	٦٠٧٢٨٥	٦٠٣٢٢٦

المصدر: Oil Information (2000 Edition), p IV. 25

وهكذا، على ضوء ما تقدم من معلومات حول أسباب نشأة وكالة الطاقة الدولية ودورها في العالم الغربي ودول منظمة OECD بصفة عامة، تبين مفهوم الحظر النفطي سنة ١٩٧٣ على هذه الدول، والفوضى الاقتصادية العالمية التي نتجت عن هذا الحظر الذي فرضته منظمة OPEC، فضلاً عن التخوف الناجم عن الثورة الإيرانية الخمينية، وإلى أي درجة كان قد اعتمد الاقتصاد الأمريكي والغربي على واردات النفط العربي على الخصوص بالإضافة إلى ذلك، فإن هذه الدول كانت تعرف جيداً أن النفط كان ولا يزال مصدراً ناضباً غير قابل للتجديد، وبالتالي يكون تزويده محدوداً. وستكون الاستجابة العقلانية على شكل جهود صيانة وضمان أمن طاقوي مستمر واستثمارات من أجل استراتيجية ستؤمن تخزين هذه المادة الحيوية من أجل كل حدث طارئ لمواجهة كل الأزمات التي قد تهز أسواق الطاقة العالمية. ولدى الدول الأعضاء في وكالة الطاقة الدولية مجتمعة حوالي ١,٣ مليار برميل من الاحتياطيالاستراتيجي، أي ما يعادل وارداتها خلال ١٢٠ يوماً. كما يوجد في احتياط النفط الاستراتيجي الأمريكي حول ٧٠٠ مليون برميل أي حوالي نصف مجمل الاحتياطي الاستراتيجي العالمي.

الفصل السادس

الاستراتيجيات النفطية

بين الفرص والقيود : حال الدول العربية

المبحث الأول

النفط العربي

بين التحرر السياسي والاقتصادي والتبعية الجديدة

قبل أن نتكلم عن فائدة الثروة النفطية من غيرها واعتبارها كأداة للتحرر والتطور، يحق لنا مقارنة قصر النظر هذا من جانب الدول الغنية بما كان يبدو من جانب نظام الحكم المطلق من لامبالاة قبيل الثورات الاجتماعية في القرنين الأخيرين في أوروبا وأمريكا، مما يجعلنا ننظر إلى انبثاق الثورات البنيوية في شتى المجالات.

إن الفوضى التي كانت تسود ولا زالت تسود في العالم تتجلى في كل القطاعات وعلى أساسها ظهر هدف الاستعمار العسكري والاستغلال الاقتصادي أو ما يسمى اليوم بالإمبريالية العالمية التي تتحكم في إدارة شؤون العالم ولا سيما العالم الثالث بآليات صلبة تفرض على عالمنا الضعيف " قانون الغاب ".

إن الدول الغنية، سواء باحتلالها أوطان العالم الثالث بالقوة، أو بسيطرتها لاستغلال ثروات هذه الدول النامية أو الضعيفة عن طريق الشركات متعددة الجنسيات، تمارس عملية نهب لتزيد غنى الأقوياء وفقر الآخرين، أي الضعفاء.

ولقد تم بهذه الطريقة تعريف ذلك بما يسمى اليوم "بالنظام الدولي الجديد"[1] الذي يعتمد أساساً على علاقات غير متناسقة وغير متساوية بين ما يسمى " بالمركز " المسيطر و"المحيط" المسيطر عليه: دول آخذة ودول مأخوذ منها، دمجت ضمن نظام غير متكافئ ووجدت نفسها تابعة له.

إن انعدام الإنسجام والعدل، سواء في الميدان الاقتصادي أو الثقافي أو الاجتماعي أو السياسي بين الدول النامية والدول المتطورة أو المصنعة يطرح دراسة مدققة ضمن آليات

1 - **انظر: " من أجل نظام اقتصادي جديد " ل: محمد بجاوي – الشركة الوطنية للنشر والتوزيع. بمشاركة اليونسكو. الجزائر ١٩٨١.**

ما سماه الأستاذ K. Griffin "بالنقل الدولي لللامساواة "[1]. ويقر بعض المختصين بأن تسويق البضائع ورؤوس الأموال، واليد العاملة، والتحديد الجغرافي للتحديث التكنولوجي ودور الشركات المتعددة الجنسيات تعمل على إبقاء الدول النامية في حالة التخلف وإبقاء الدول المصنعة في حالة التقدم والتطور.

يقول الأستاذ محمد بجاوي في كتابه "من أجل اقتصاد دولي جديد"[2]:

"في المرحلة الأولى من البدء في إنهاء الاستعمار، ينتصر الاستقلال الوهمي بينما تأخذ سيادة الدولة الحديثة شكل سراب... إن هذا التصور المحدد بعناصره السياسية الذي يستثني الجوانب الاقتصادية مكن من الاعتراف للدولة الحديثة بعلامات ظاهرة أو خارجية لسيادتها ـ العلم، النشيد الوطني، مقعد في الأمم المتحدة، في الوقت الذي توجد فيه السلطة في موضع آخر".

" إن وراء هذا الاصطناع للبنيات القانونية والمؤسساتية التي وضعت لإعطاء مظهر للسيادة الوطنية للدولة الحديثة تظهر أشكالاً من التبعية الحقيقية التي ترتكز على التبعية الاقتصادية المنظمة والمتعارضة مع المفهوم الحقيقي للسيادة "، يضيف الأستاذ محمد بجاوي.

وقد ساهم القانون الدولي التقليدي ــ حسب بجاوي ـ في جعل الإستقلال ظاهرة سطحية تماماً تعيش في ظلها الأشكال القديمة للسيطرة وتزدهر الإمبراطوريات الاقتصادية للشركات التجارية المتعددة الجنسيات والدول التي تحميها ".

ويضيف الأستاذ بجاوي قائلاً : " إن الاستقلال السياسي والتبعية الاقتصادية الحقيقية هما السمتان البارزتان لحالة التخلف التي يحاول الاستعمار الجديد والإمبريالية إبقاءها في العديد من دول العالم الثالث"[3].

وهكذا، فإن العلاقات التي أقيمت " على أساس السيادة " بين الدولة بالإدارة السابقة والمستعمرات القديمة لم يتم بعد تطهير محتواها من القيود المكبلة للدولة

1 - **K. Griffin " international transmission of inequality ", world development oxford, 2 (3) march, 1974 p 3 – 15.**

2 - **محمد بجاوي: " من أجل اقتصاد دولي جديد "، مرجع سابق.**

3 - **نفس المرجع .**

الحديثة، وقد طرأ على العلاقات الاستعمارية تغيير شكلي يسمح بإبقاء هذا النوع من العلاقات أو انبثاقها في ظل الحرية الشكلية، وفي بعض الأحيان نلاحظ بأن إنهاء الاستعمار المنادى به زاد من فوائد الدولة القائمة بالإدارة السابقة التي تخلصت من "عبئها " الاستعماري وأصبحت تهتم فقط باكتناز الفوائد والامتيازات ".

إن النفط مادة سياسية واستراتيجية بقدر ما هي مادة اقتصادية وتجارية بحيث لا تنافسها مادة أخرى في العالم. وبما أن الوضع الذي تحتله البلدان الخليجيّة المصدرة للنفط - إن أخذنا مثال هذه الدول - في سوق النفط العالمية وضع جد معتبر، إذ قدرت نسبة احتياطي النفط في مجموعة هذه الدول بما لا يقلّ عن ٦٦% من الاحتياطي العالمي للنفط في سنة ٢٠٠٢.[١]

ولعل سنة ١٩٦٧ التي اندلعت فيها حرب يونيو بين الدول العربية والكيان الإسرائيلي، كانت سنة حاسمة وفاصلة في التاريخ العربي الحديث، إذ شهد هذا العام للمرة الأولى حواراً جاداً على المستوى الرسمي لاستخدام النفط كأداة ضغط وآلية للتحرر القومي العربي من جميع القيود الاستعمارية والتبعيات حيث كانت، سواء أكان ذلك في إطار الاتصالات التي جرت خلال حرب يونيو ١٩٦٧، أو أثناء مؤتمر بغداد في أغسطس ١٩٦٧، أو في كواليس مؤتمر الخرطوم في سبتمبر من نفس السنة [٢].

وقد بادر المجلس الاقتصادي العربي للجامعة العربية في هذا الإطار بمهمة خارقة للعادة طرح فيها موضوع استخدام المصالح الاقتصادية العربية وخاصة النفط كأداة ضغط على الدول الغربية التي تغض النظر عن الأفعال المأساوية التي تقوم بها القوات الصهيونية في إسرائيل في حق الشعب الفلسطيني وتتستر على الممارسات الوحشية الإسرائيلية مستعملة هذه الوسيلة لصالح القضية الفلسطينية ودعم جميع أهداف حركة التحرر العربي، وذلك باسم "المنفعة الوطنية ".[٣]

---

1 - لمزيد من المعلومات، انظر: جدول رقم (٠١) من هذا البحث (ص ٤٥).

2 - انظر: د. محمود عبد الفضيل " النفط والوحدة العربية، تأثير النفط العربي على مستقبل الوحدة العربية والعلاقات الاقتصادية العربية "، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ١٩٨٥.

3 - المرجع السابق.

كما كان الشأن كذلك هذه المرة وبصفة فعالة مطبقة في الميدان في غمار حرب رمضان ١٣٩٣ هـ / الموافق لـ أكتوبر ١٩٧٣ م، حيث اتخذ وزراء النفط العرب أثناء اجتماعهم في الكويت القرار التاريخي المهم بحظر تصدير النفط العربي[1].

وفي الوقت نفسه، شهدت منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (OAPEC) تحركاً كبيراً في جميع الاتجاهات قصد فرض سياسة متوازنة مع سياسة القوى الغربية التي لم تكن تنتظر مثل هذا الموقف من العرب الذين عودوا المجتمع الغربي على " الحلول بالوعود " والسياسات الدبلوماسية الفارغة التي كثيراً ما لم تجن نفعاً ولم تأت بأي فائدة لصالح القضية العربية عامة، والفلسطينية خاصة. وقد كانت هذه المبادرة التاريخية خطوة مهمة في إحداث التغيير، وإحداث تطورات في تسعير النفط وأثرها على عائدات الدول المنتجة، بحيث أدت هذه الحرب والمبادرة العربية إلى رفع أسعار النفط لأول مرة بقرار منفرد من الدول المصدرة إلى مستوى لم يسبق له مثيل، ثم إعادة رفعه دورياً.

وقد كان ذلك التغيير نتيجة منطقية لمجموعة العوامل المكونة للموقف في صناعة النفط وتسويقه. ربما كان حجم التغيير هو المفاجأة بالنسبة للبعض، ولكن التغيير في حد ذاته كان حتمياً وفرض نفسه في ظروف معينة، ويتضح ذلك من مراجعة عوامل التغيير في سلوك الدول المصدرة والدول المستهلكة وكذا الشركات النفطية، والتي جعلت الموقف كله يتحرك لصالح الدول المصدرة للنفط.

ومن هذا المنطلق، ونظراً لتفاقم معدل التضخم العالمي سواء في أسعار السلع المصنعة أو في أسعار المواد الأساسية والمواد الأولية، ونظراً لاتساع الفجوة بين الطلب والعرض العالمي للنفط بعد قرار خفض الإنتاج والحظر النفطي المفروض على الولايات المتحدة وحلفائها في الغرب من جانب الدول العربية المصدرة أثناء حرب رمضان، أدى كل ذلك إلى تفاقم أزمة الطاقة واضطراب في النقل العمومي وتزايد القلق لدى الدول المستهلكة على إمكانيات تأمين احتياجاتها المستقبلية من هذه المادة الضرورية والحيوية التي لا غنى عنها.

---

1 . انظر النص الخاص بهذا القرار التاريخي لأعضاء منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول في مدينة الكويت في آخر هذا الفصل.

إن حدوث هذه التطورات، وهذه العوامل التي تجمعت في أواخر سنة ١٩٧٣، أثبتت أن تغييراً ما قد حدث، مما أدى إلى انكسار الحاجز السيكولوجي الذي كان يلجم الدول المصدرة للنفط عن استخدام قوتها في تحقيق ما كان يعوزها من مواقف صارمة ومن تحقيق ما كانت دائماً تصبو إليه. وهكذا، لقد كانت حرب رمضان، وإن لم تأت بنتيجة انتصار عسكري على الكيان الصهيوني المدجج بأحدث عتاد عسكري أمريكي عرفه الزمن، إلا أنها كانت بمثابة انتفاضة عارمة والشعور بالتحرر، بل كانت المناسبة الملائمة التي تفجرت فيها قوة الدول المصدرة للنفط، بحيث غيرت بالكامل صورة إنتاج وصناعة وتسويق هذه المادة الناضبة، وقواعد لعبة النفط العالمية.

يقول الكاتب صديق محمد عفيفي، أستاذ إدارة الأعمال بجامعة المنوفية بالمعادي والجيزة[1]: " اندلعت الحرب في العاشر من رمضان (الموافق لـ ٦ أكتوبر ١٩٧٣)، وحقق العرب انتصارات فورية وسريعة، وتجدد الحديث عن استخدام البترول كسلاح رئيسي في المعركة. وبعد بدء الحرب بيومين، كان مندوبو ٢٠ شركة بترولية يجتمعون في فيينا مع مندوبي الدول الخليجية الست الأعضاء في الأوبك لمناقشة أسعار البترول. وبقدر ما كان التوقيت سيئاً للغاية من وجهة نظر الشركات، كان مناسباً للغاية من وجهة نظر الدول المصدرة، خصوصاً مع تزايد شعور الدول العربية بقوتهم ووحدة صفهم، مضافاً إلى ذلك شعورهم بدعم الولايات المتحدة للجانب الإسرائيلي في الحرب، مما جعل موقفهم - وموقف كل أعضاء الأوبك – أكثر صلابة، وأكثر إصراراً على تصحيح أسعار البترول وعلى استعادة السيطرة على ثرواتهم ".

لقد كانت قضية الأوبك عادلة، وكان معامل الزيادة في السعر (٢,٥%) لتعويض التضخم غير كاف إزاء الارتفاع المتزايد في أسعار السلع الأخرى، ولم تكن الشركات فيما يبدو قد أدركت بعد حجم التحول الذي حدث في صناعة البترول ومعناه، وبالتالي رفضت الانصياع لمطالب الحكومات المصدرة، وأصرت على تأجيل الاجتماع، بعد مرور أربعة أيام من المفاوضات غير المجدية ـ لمدة أسبوعين للتشاور مع حكوماتها. ولم ينعقد

1 - انظر د: صديق محمد عفيفي: " تسويق البترول "، الطبعة التاسعة، مكتبة عين شمس، الإسكندرية، ٢٠٠٣.

أبداً بعد ذلك، فقد أعلن أعضاء الأوبك أنهم سيجتمعون بمفردهم في الأسبوع التالي بالكويت "[1].

" وفي السادس عشر من أكتوبر ١٩٧٣، يضيف الأستاذ صديق عفيفي اتخذ أعضاء الأوبك الست المجتمعون في الكويت قرارهم برفع السعر – من جانب واحد – بمقدار ٧٠% من مستوى ٣,١١ دولار / برميل إلى مستوى ٥,١١٩ دولار / برميل، وارتفع بذلك عائد الحكومة من ١,٧٧ دولار / برميل إلى ٣,٠٤ دولار / برميل.

لقد تحقق بذلك القرار أمران على جانب كبير من الأهمية :

١ ـ أولهما رفع الأسعار.

٢ ـ وثانيهما إلغاء مبدأ التفاوض على الأسعار مع الشركات، فمن الآن فصاعداً أصبحت الأسعار تحدد بمعرفة الحكومات المصدرة ودون الرجوع إلى الشركات "، يقول نفس الكاتب.[2]

وبغض النظر عن تطورات الموقف فيما بعد بخصوص مدى جدية وكفاءة تطبيق قرار الحظر النفطي المفروض من قبل الدول العربية المصدرة للنفط على الدول الغربية التي ساعدت بطريقة أو بأخرى العدوان الإسرائيلي، فإن قرار ٢١ رمضان ١٣٩٣ هـ الموافق لـ : ١٧ أكتوبر ١٩٧٣ م سيظل سابقة تاريخية مهمة في مجال القرار السياسي المشترك على الصعيد الرسمي بخصوص دور النفط في خدمة قضايا التحرر العربي.

مع كل هذا، يبدو لدى الكثير من المفكرين والمحللين السياسيين وحتى المواطنين العرب بأن الإمكانيات الواسعة المتاحة والمحتملة لاستخدام النفط العربي كأداة لخدمة قضايا التحرر العربي هي إمكانيات مهددة بالهدر والشلل نظراً للإطارات والتصورات التي تجري ضمنها عمليات التنمية الاقتصادية والاجتماعية الراهنة في البلدان العربية ولاسيما الخليجية منها. إننا نشهد مع مرور الزمن تزايد حدة التناقض بين الشروط الموضوعية الواجب توافرها من جهة، وبين إرادة التطور الاقتصادي والاجتماعي وحتى العسكري في معظم البلدان النفطية، والتي ـ حسب كثير من الملاحظين ـ تدفع في

1 - **انظر إلى فقرات من القرار التاريخ لاجتماع الكويت في آخر هذا الفصل (ص ...).**

2 - **المرجع السابق، ص**

الاتجاه العكسي، أي اتجاه " آليات التبعية " للعالم الرأسمالي المتقدم في ظل " الوفرة المالية "، بحيث يصعب على العام والخاص أن يتصور قطع الصلة بين هذين القطبين الذين كُتب وفُرضت عليهما علاقات مرتبطة بعضها ببعض تكنولوجياً ومالياً ما دام هناك في الخليج رائحة النفط وما دام العالم الغربي في حاجة ماسة إلى هذه المادة الضرورية. " فالقطاع النفطي، كصناعة تصديرية، تجبر الاقتصاد أن يبقى اقتصاداً تصديرياً مفتوحاً بمقدار ما تتزايد نسبة ما تشكله هذه الصناعة من الناتج المحلي الإجمالي. وهو بالتالي يربط بين اتجاهات النمو في الاقتصاد الوطني وبين اتجاهات الطلب العالمي على النفط في بلدان محددة وبخاصة في بلدان أوروبا الغربية واليابان "[1].

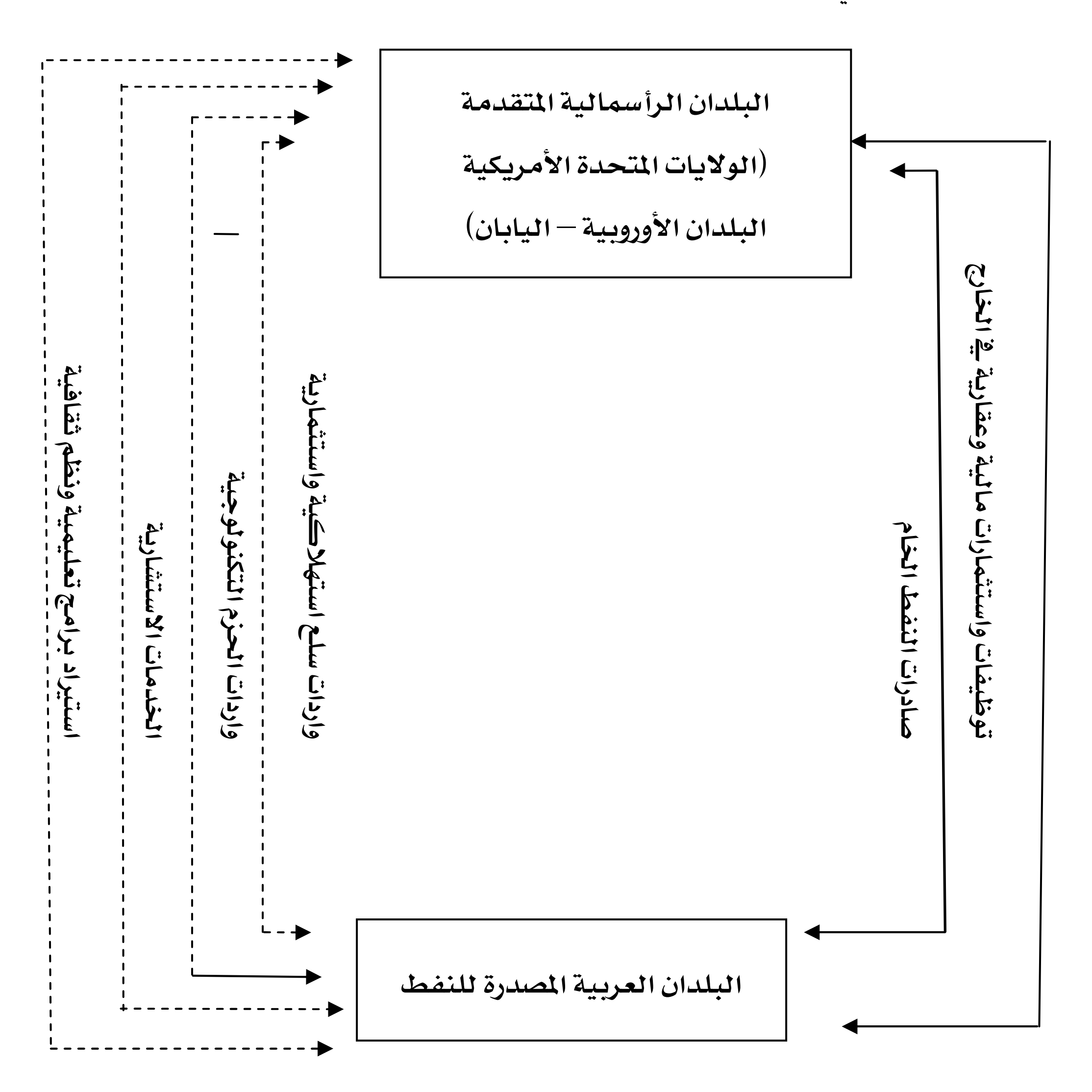
يقول د. محمود عبد الفضيل في هذا الصدد: " إن الزيادات الكبيرة لأسعار النفط في عامي ١٩٧٣ و١٩٧٤ لم ينتج عنها تقليص لمؤشرات وآليات " التبعية التقليدية " في مجال المبادلات الخارجية، بل على العكس من ذلك تماماً، نتج عنها الاعتماد المتزايد على الصادرات النفطية في تكوين الناتج المحلي الإجمالي وفي تغذية حصيلة الإيرادات العامة بالإضافة إلى الاعتماد المتزايد على الاستيراد الخارجي لتغذية العرض الكلي للسلع والخدمات في الاقتصاد الوطني ".[2] ويضيف نفس الكاتب قائلاً: " وفي الوقت نفسه، فإن المنطقة العربية قد شهدت نشوء " آليات جديدة " للتبعية للسوق الرأسمالية العالمية في مجال استيراد التكنولوجيا وفي مجال تبعية الأقطار النفطية الخليجية للأسواق المالية الغربية نتيجة التوظيفات المتزايدة لما تسمى " بالفوائض المالية " في الخارج[3]. وإذا كان الحديث قد تركز حول " إعادة تدوير الدولارات النفطية " في شكل توظيفات مالية في البلدان الرأسمالية المتقدمة، فإن الحديث ينصرف هنا إلى ما يمكن تسميته إعادة التدوير المباشر للدولارات النفطية. حيث أن هناك عملية تدوير غير مباشرة ذات حجم هائل للدولارات النفطية والتي تأخذ شكل المدفوعات للواردات الاستهلاكية الترفية، مقابل شراء الحزم التكنولوجية والخدمات الاستشارية الباهظة النفقات، وكذلك في

1 - انظر: عصام الخفاجي " رأسمالية الدولة الوطنية "، دار ابن خلدون، ١٩٧٩.

2 - د. محمود عبد الفضيل: " النفط والوحدة العربية ". مرجع سابق ص ١٩٠.

3 - انظر: أنطونيوس كرم. " التنمية الاقتصادية في دول الخليج "، ورقة قدمت إلى: ندوة التنمية والتعاون الاقتصادي في الخليج العربي، الكويت، أبريل ١٩٧٨.

شـكل مـدفوعات مقابـل اسـتيراد الـنظم التعليميـة والـبرامج الثقافيـة كمـا يتـضح في الشكل التالي :



المصدر: د. محمود عبد الفضيل، ص ١٩١.[1] " النفط والوحدة العربية ...".

1 - د. محمد عبد الفضيل: " النفط والوحدة العربية – تأثير النفط العربي على مستقبل الوحدة العربية والعلاقات الاقتصادية العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٨٥، ص ١٩١.

وقد ذهب الأستاذ عبد الفضيل في تحليله تجاه هذه القضية إلى أنه إذا تصورنا استعمال حظر نفطي آخر تفرضه الأقطار العربية في القضية الفلسطينية على الدول الغربية الرأسمالية، فبإمكاننا أن نتوقع حدوث حظر مضاد من قبل هذه الدول الغربية بما فيها اليابان يتمثل هو الآخر في حظر غربي للسلع الغذائية والوسائل التكنولوجية والبرامج التعليمية والثقافية، والأدهى والأمر، تجميد الأرصدة المالية الرسمية وشبه الرسمية التي تودعها الدول العربية في البنوك الغربية. وقد ظهر ذلك جلياً وطبّق في الميدان بعد الثورة الإسلامية في إيران وتولي آية الله الخميني الحكم هناك، إذ جمدت أرصدة الدولة الإيرانية في الولايات المتحدة والدول الغربية. كما كان الشأن كذلك على الجماهرية الليبية في وقت ليس ببعيد، وعراق صدام حسين بعد حرب الخليج الثانية حيث فرض عليهما الحظر عن الأسلحة والمواد التكنولوجية، والاستثمارات، والمواد الاستهلاكية. مما لا يدع مجالاً للشك أن الأرصدة المالية النفطية والتوظيفات العربية في الخارج تشكل سلاحاً بيد الغرب وليس بيد العرب، أي أن هذا السلاح غالباً ما يرتد إلى صدور العرب إن نشبت أي أزمة في الأفق.[1]

وليس من العجيب قول ولياّم سايمون، وزير الخزانة الأمريكية الأسبق لما قال: " إن العرب لا يملكون النفط، بل إنهم جالسون عليه فقط ". ذلك مما يدل على النية الحقيقية للذهنية الغربية السائدة لدى أوساط المال وصانعي السياسة، إذ أنها تعكس بوضوح الفهم الغربي لعناصر الضعف العربية مقارنة مع عناصر القوة الاستراتيجية للعالم الغربي. مما يعكس لا محالة الصورة الحقيقية لضعف سيطرة العرب على ثرواتهم النفطية ومقدوراتهم التكنولوجية والعسكرية والعلمية.[2]

وذلك ما أدى في الأخير، بعد حرب رمضان وفرض أول تجربة حظر نفطي عربي على العالم الغربي، إلى تأسيس الوكالة الدولية للطاقة من طرف الدول الغربية كرد فعل لأزمة الحظر العربي لسنة ١٩٧٣، والتي أشرنا إليها في فصل سابق من هذه الدراسة.

---

1 - انظر: د. محمود عبد الفضيل، المرجع السابق، ص ١٩٢.

2 - انظر المرجع، ص ١٩٢.

المطلب الأول : سياسة تأميم النفط ودوافعه

كنا قد تكلمنا عن احتكار النفط كلياً من شركات النفط العالمية الكبرى أو ما يسمى " بالشقيقات السبع " أو شركات الكارتل التي كانت حتى زمن بعيد منذ اكتشاف هذه الطاقة الحيوية تسيطر سيطرة تامة على مراحل صناعتها في العالم. فكانت إلى زمن قريب من التاريخ المعاصر تمتلك حوالي ٨٠% من الإنتاج النفطي العالمي (خارج الولايات المتحدة الأمريكية والمجموعة الاشتراكية سابقاً) و٧٠% من صناعة التكرير العالمية كما كانت تمتلك أكثر من ٥٠% من ناقلات النفط[1].

وحتى نهاية الحرب العالمية الثانية، كان الاحتكار النفطي يسيطر سيطرة مطلقة على نفط الشرق الأوسط نتيجة عقود الامتيازات الممنوحة من قبل حكام المنطقة. وبعد انتشار الوعي وبروز الشعور القومي والروح الوطنية خلال الخمسينات والستينات، دخلت الدول المنتجة للنفط في صراع حاد مع هذه الشركات المحتكرة من أجل تعديل شروط هذه الامتيازات المجحفة لتحسين عائداتها من نفط بلدانها، وكان أول من فتح الباب لهذه الخطوات نجاح التجربة المكسيكية والفنزويلية، وقد ذكرنا ذلك في التسلسل التاريخي للنفط[2].

كما كان للشركات الأجنبية المستقلة دخول ميداني أدى كذلك بدوره إلى العروض السخية والجذابة التي قدمتها إلى دول الخليج العربي، من جهة أخرى، دفعت نوعاً ما إلى تنافس ميداني ولو كان بسيطاً ومبدئياً في الوهلة الأولى، أمثال شركات إيطالية ويابانية وبرازيلية[3].

وهكذا بدأت رياح التغيير تهب كذلك نظراً لبعض العوامل المتصلة بصناعة النفط مثل التقدم الذي شهدته تكنولوجيا النفط فضلاً عن التكوين المستمر والمتواصل للإطارات والمهندسين والتقنيين في الميدان. أضف إلى ذلك اكتشاف احتياطيات نفطية

1 - صحيفة " السفير " في ٢٩ / ٠٨ / ١٩٩٠.

2 - انظر في الملاحق : " التسلسل التاريخي للنفط في آخر البحث.

3 - **Henri Cattan, The Evolution of Oil, Concession in the Middle East and North Africa, Ocean Publications, INC Dobbs Ferry, New-York, 1967, p 5.**

كبيرة في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وزيادة الطلب على النفط من جراء زيادة استهلاكه واعتماد أوروبا الغربية في سد حاجاتها منه على منطقة الشرق الأوسط.

ولعل من أهم العوامل الرئيسية التي أدت إلى محاولة تعديل الأوضاع التي كانت عليه من قبل (أي تحت سياسة الامتيازات) والتي جاءت لصالح الدول المنتجة هي تنامي الوعي السياسي والوطني وانحسار السيطرة الاستعمارية الظالمة في العديد من الدول العربية، وأصبحت الشعوب على دراية أكبر في القضايا النفطية، حيث لم تكن قيود الامتياز معروفة من الغالبية العظمى من أفراد الشعب بسبب بقائها سرية لمدة طويلة من الزمن.

المطلب الثاني: تجارب تأميم النفط

إنه لمن نافلة القول أن نذكر أن الدول المسماة بالدول المنتجة والمصدرة للنفط طوال عهد الامتياز التقليدي ظلت في الحقيقة في زمن بعيد غير منتجة ولا مصدرة للنفط ولا مالكة لهذه الثروة بأتم معنى الكلمة، بل دولاً تحتفظ أراضيها بهذا المصدر الرئيسي للطاقة الذي يكاد يشكل الدخل الوحيد لهذه الدول.

فقد كانت الشركات صاحبة الامتياز هي التي تتعامل مع هذه الثروة وتقوم بعمليات التنقيب والإنتاج والتصدير، بل أكثر من ذلك تحدد مستوى الإنتاج، والتعامل مع شركات النقل، والتصدير، واختيار الزبائن في أسواق الاستهلاك عبر العالم، إذ كانت تتصرف في هذه الثروات كما يحلو لها في الزمان والمكان.

ولذا، فإنه ليس من العجيب أن تسعى هذه الدول التي عانت من الغربة وافتقار المعرفة التقنية والتكنولوجية في ظل نظام الامتياز إلى نفض غبار الجهل والتبعية وإلغاء هذا النظام المفروض عليها مع إرادة التملك لثرواتها كلياً أو جزئياً، والاستعاضة عنه بأشكال تمكنها من السير عن طريق السيطرة على هذه الثروات واسترجاع حقوقها.

والجدير بالذكر أن الصناعة النفطية قد قامت أساساً على يد الشركات النفطية الخاصة التي بدأت باستغلال النفط منذ اكتشافه في الولايات المتحدة منذ القرن ما قبل الماضي وخارج الولايات المتحدة اعتباراً من العقد الثالث من القرن الماضي إلى يومنا هذا.

علـى أنـه مـع بـروز أهميـة نفـط الـشرق الأوسـط في مطلـع القـرن الماضـي والـسعي للسيطرة عليـه كبـاقي كبـار الـشركات النفطيـة عـبر نظـام الامتيـاز التقليـدي، فقـد سـارعت دول أوروبـا الغربيـة الـتي تـستهلك كـذلك هـذا الـنفط مثـل بريطانيـا ، وفرنـسا ، وإيطاليا ، وإسـبانيا ، وألمانيـا ، والنـرويج إلى غـير ذلـك مـن الـشركات الخاصـة والوطنيـة ، وذلـك بغيـة الـدخول إلى المنـاطق المنتجـة الـتي كـان اسـتغلالها يقتـصر علـى الـشركات العظمى المعروفة.

وفي هذا الصدد ، قامت بعض الدول المنتجة بدورها بتأسيس شـركات نفـط وطنيـة[1] أمثـال بترومـين (Petromin) في الـسعودية ، والـشركة الوطنيـة الفنزويليـة (CVP)، والشركة الوطنية العراقيـة (Inoc)، والـشركة الوطنيـة سـوناطراك (Sonatrach)، والشركة الوطنية الكويتية (KPC) إلى غير ذلك من الشركات الوطنية الأخرى[2].

وهكـذا ، صـارت الـدول المنتجـة للنفط تلجـأ كـثيراً إلى عمليـات التـأميم، وذلـك في نطـاق تخلـيص صـناعة الـنفط فيهـا مـن نفـوذ شـركات الكـارتـل النفطـي، وبـالنظر إلى سهولة الشروع في تأميم قطاع واحد من المحروقات فقد شملت التأميمات الأولى شـركات توزيع النفط في الدول المنتجة[3].

غير أن التأميم قد يضع حداً لكل أو معظم نـشاط الـشركات الأجنبيـة المؤممـة مـن بحث وتنقيب وإنتاج وتصنيع ونقل وتسويق.

وكانـت المكـسيك أول بلـد بعـد الاتحـاد الـسوفياتي يقـوم بتـأميم بعـض الـشركات النفطية العاملة هناك مثل شـركة " شـل ". وذلـك تحقيقـاً للمنفعـة العامـة ولـصالح الأمـة " (مرسوم ١٨ مارس ١٩٣٨). وقد واجهت المكسيك إثر هـذه العمليات عدة مشاكل وعراقيـل نجـم عنهـا التوقـف المؤقـت للنـشاط البترولـي. ولكـن قيـام الـشركة الوطنيـة PEMEX

---

1 – **انظر إلى الفصل الثالث: مفهوم التمييز وإنشاء شركات نفطية وطنية.**

2 - **وقد سبقتها في ذلك الشركات اللاتينو– أمريكية مثل: PEMEX المكسيكية، وCVP الفنزويلية قبل أن يغير اسمها إلى شركة PDVSA فيما بعد، وكذا الشركة الوطنية الإيرانية (NIOC). والشركة الإماراتية (ADNOC).**

3 - **انظر د. محمد يوسف علوان: " النظام القانوني لاستغلال النفط في الأقطار العربية. مرجع سابق، ص ١٤٥..**

وأخذها على عاتقها أعمال البحث والاستغلال ترتب عنه التغلب على هذه العراقيل واستدراك الفراغ الناجم عن مغادرة المهندسين والخبراء الأجانب وبذلك رفع التحدي باستئناف النشاط ورفع الإنتاج تدريجياً، بحيث أصبحت المكسيك إحدى أهم الدول المنتجة والمصدرة للنفط.

كما أممت فنزويلا، ونيجيريا، وإندونيسيا، وهي دول منتجة رئيسية لصناعة النفط وكان ذلك على التوالي في سنة ١٩٧٥، ١٩٧٩ و١٩٦٢ مع أن إندونيسيا بدأت حينئذ بتحويل امتيازات الشركات العالمية العاملة في أراضيها إلى عقود مقاولة قبل التأميم الكامل.

وفي البلدان العربية، اعتمدت كل من الجزائر، وليبيا، والعراق، وسوريا بتأميم ممتلكات بعض الشركات العملاقة، بخلاف دول الخليج التي اعتمدت على ما سبق سياسة التملك الكامل.

وليس بإمكاننا أن نتطرق هنا إلى كل التجارب المتعلقة بتأميم النفط في العالم، ولكن بودنا أن نسلط الضوء على ثلاث دول منتجة رسمت تاريخ تأميم النفط في المنطقة، ونذكر على سبيل المثال التجربة الرائدة في المنطقة، وهي التجربة الإيرانية، ثم تليها التجربة العراقية، وأخيراً التجربة الجزائرية.

١ ـ تأميم النفط في إيران :

كيف تم اتخاذ قرار تأميم النفط الإيراني من طرف الدكتور المحنّك محمد مصدق الوزير الأول آنذاك؟ هذه القصة، كتب عنها الكثير وأزعجت الشركات النفطية الاحتكارية، وكانت المحور الرئيسي والدافع الذي أدى باتباع هذه التجربة في الدول الأخرى. " كانت الحكومة الإيرانية تستوفي شلناً واحداً (One Shilling) في كل طن من النفط تنتجه شركة النفط البريطانية العاملة في أراضيها "، يقول الدكتور حافظ برجاس[1]. وفي عام ١٩٣٢، قرر رضا شاه إلغاء امتياز الشركة إذا لم تبادر في زيادة العائدات الإيرانية من النفط. وبعد مفاوضات دامت أربع سنوات تخللتها تهديدات الحكومة البريطانية باستخدام القوة لحماية مصالحها، تم الاتفاق على تخفيض المساحة

---

1 - حافظ برجاس: الصراع الدولي على النفط العربي "، المرجع السابق، ص ٢٣٤.

التي يشملها الامتياز إلى النصف وإعطاء الحكومة الإيرانية أربع شلنات عن الطن الواحد مع ٢٠% من أرباح الشركة ".

ويضيف برجاس أنه في أوائل الخمسينات، اشتد الصراع من جديد بين الحكومة الإيرانية والشركة البريطانية حول قضايا الإنتاج والعائدات وكذا أسعار النفط. وأمام تعنت الشركة البريطانية وعدم تجاوبها مع الحكومة الإيرانية، أقدم محمد مصدق على تأميم النفط الإيراني في مارس ١٩٥١ وإلغاء امتياز الشركة البريطانية وتأسيس شركة النفط الوطنية الإيرانية التي عهد إليها القيام بأعمال ونشاط الشركة الأجنبية كافة[1].

وهكذا، يعترف بأن محمد مصدق كان أول مسؤول سياسي تحدى الشركات النفطية الاحتكارية الغربية في المنطقة. وبهذا القرار غير المنتظر، كانت الشركات الأمريكية زيادة على الشركات البريطانية تنظر بقلق وإزعاج لما جرى في إيران خوفاً من أن تنتقل عدوى التأميم هذا إلى مناطق الشرق الأوسط المجاورة. و"معاقبة " للحكومة الإيرانية، قامت الشركات الاحتكارية التي تحافظ على مصالحها بمقاطعة النفط الإيراني وتعويض هذا النقص الناجم عن التأميم بضخ أكبر لحقول النفط في الكويت والعراق.

ولم تقف الحكومة البريطانية عند هذا الحد فقط، بل استخدمت أسطولها البحري لمنع حاملات النفط الإيراني من عمليات التسويق عن طريق البحر، إضافة إلى التهديدات العسكرية التي وجهتها ضد حكومة مصدق.

من جهة أخرى، لم تبق الولايات المتحدة الحريصة دائماً على مصالحها النفطية في المنطقة في وضع المتفرج، بل حاولت الاستفادة من الصراع البريطاني- الإيراني لصالح شركاتها النفطية. ومن أجل ذلك، قامت وكالة الاستخبارات الأمريكية (CIA) عبر عميلها الجنرال " شواتزكوف " بتنظيم انقلاب ضد مصدق حيث أطيح به في ٢٢ أغسطس ١٩٥٣ وتم إعادة الشاه إلى الحكم، مع تشكيل شركات ما يسمى بالـ "

---

1 - لمزيد من المعلومات حول قصة مصدق وصراعه مع الشركة النفطية البريطانية، انظر " أبو الحسن بني صدر " النفط والسيطرة، ترجمة فاضل رسول – دار الكلمة للنشر، بيروت، ١٩٨٠، ص ١٤ – ٢٠.

كونسورسيوم " بديلاً عن الشركات البريطانية القديمة، مما أدى إلى حصول الشركات الأمريكية على ٤٠% من أسهمه[1]. وهكذا تم عزل مصدق بنفوذ الكارتل.

وبعد أن تدخلت شركات " الكونسورسيوم "، كان هذا الأمر ضربة قاسية للحكومة البريطانية إذ حرمها من مورد ضخم وأرباح باهضة كما أن عجزها عن مواجهة الموقف كما كانت تفعل في السابق أساء إلى سمعتها خصوصاً وأنها كانت تفكر في استخدام القوة العسكرية ولم تنجح لكونها لمست معارضة من جانب الولايات المتحدة في الإقدام على إجراء مثل هذا العمل.

وكان أول أثر مباشر للتأميم في إيران هو أنه اشتد النشاط في تنمية الإنتاج في المنطقة وبشكل واضح كي يعوض النقص في المورد الإيراني، كما سارعت الشركات إلى تعديل الامتيازات على نحو يزيد من العائدات للبلدان المنتجة فقط. بل لقد ارتفعت أصوات أخرى وخاصة في العراق لا للمطالبة بإجراء تعديلات أخرى في الامتيازات، بل بتأميم هي الأخرى للصناعة النفطية اتباعاً للمنهج الإيراني[2].

ومهما يكن من أمر، فإن قضية تأميم النفط الإيراني رغم فشلها كان لها التأثير البارز والمحرك في الأقطار العربية، لا سيما في البلاد المجاورة، العراق. وحسب حافظ برجاس " فهي أول انتفاضة حقيقية ضد سيطرة المصالح الأجنبية على الثروة الأساسية للبلاد، وقد كشفت عن حقيقة موقف الاحتكار النفطي من قضية التحرر والاستقلال، كما أنها نبهت الأقطار العربية المنتجة إلى الدور السياسي الخطير الذي يمكن أن يقوم به النفط في المنطقة، وضرورة قيام تشاور مستمر فيما بينها حول سياساتها النفطية ".[3]

---

1 - انظر إلى: عبد الرحمن النعيمي: " الصراع على الخليج العربي " ط ٢، دار الكنوز الأدبية، بيروت ١٩٩٤، ص ٣١ – ٣٢.

2 ـ لمزيد من المعلومات، انظر: د. عيسى عبده: " بترول المسلمين ومخططات الغاصبين ". المرجع السابق، ص ص ١٨٨- ١٩٢.

3 ـ انظر: حافظ برجاس، المرجع السابق، ص ١٤٥ وما يليها.

٢ ـ تأميم النفط في العراق :

بعد مبادرة مصدق لتأميم النفط في إيران، تأثرت بعض الدول المنتجة للنفط من هذا القرار الشجاع بغية انفرادها لاستغلال نفطها والتحرر من قبضة الشركات النفطية متعددة الجنسيات. وهكذا قامت العراق بتأميم نفطها تدريجياً متعضة بالدرس الإيراني والشركات البريطانية وشركات " الكونسورسيوم "، فانتهجت الأسلوبين التشريعي والاتفاقي في سبيل الوصول إلى هذا الهدف كالتالي:

١) في ١١ ديسمبر ١٩٦١، أصدر مجلس السيادة العراقي القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٦١ بتحديد مناطق الامتياز المخصصة لكل شركة من الشركات الثلاث صاحبة الامتياز (شركة نفط العراق، وشركة نفط الموصل، وشركة نفط البصرة).

٢) تم تخصيص المناطق الخارجة من حدود القانون المذكور لشركة النفط الوطنية العراقية، لتقوم فيها باستثمار النفط بصفة مباشرة وقد تستمر الشركة الوطنية في هذه المناطق المخصصة لها بالاشتراك مع أي شركة أخرى إذا رأت ذلك في مصلحتها، وذلك عن طريق قانون خاص.

٣) في أول يونيو ١٩٧٣ تم تأميم أهم شركة أجنبية تعمل في العراق، وهي شركة نفط العراق، حيث تم تحويل جميع الصلاحيات والأموال والحقوق المؤممة إلى شركة حكومية أنشئت خصيصاً لذلك، وهي الشركة العراقية للعمليات النفطية التي عين مجلس إدارتها بمرسوم جمهوري.[١]

وفيما يخص الشركات الفرنسية، ومن أجل عدم المساس بمصالحها تقديراً من العراق لمواقف الحكومة الفرنسية من القضايا العربية، فقد تم توقيع اتفاق بين البلدان نص على ضمان حصول الشركة الفرنسية للبترول CFP على نفس الكميات التي كانت تحصل عليها في عمليات شركة نفط العراق قبل التأميم بأسعار متفق عليها حسب قرارات منظمة الأوبك ولمدة عشر سنوات. وفي المقابل، ينص القانون على اتفاق يقتضي تقديم المساعدات التقنية والمالية من فرنسا إلى العراق قصد تنمية وتنفيذ المشاريع الجديدة للنفط والمناطق الصناعية الأخرى.

---

1 - لمزيد من المعلومات، انظر النص الكامل لمحضر المفاوضات في ملف المعركة والإحتكارات النفطية، المفاوضات والتأميم، منشورات الثورة، بغداد ١٩٧٢.

٤) أبرمت الحكومة العراقية اتفاقية مع مجموعة شركات النفط، وهي شركة نفط العراق المحدودة، وشركة نفط الموصل المحدودة، وشركة نفط البصرة المحدودة، بتاريخ ٢٨ فبراير ١٩٧٣، وقد توصل الطرفان إلى تسوية نهائية لكل القضايا المعلقة بينهما، حيث وافقت الشركات فيها على الاعتراف بالقانون رقم ٨٠ / ١٩٧١ و١٩٧٢/٦٩، كما اتفق على قيام الشركات بدفع ما مجموعه مائة وواحد وأربعون مليون جنيه استرليني إلى العراق، وفي المقابل، يسلم العراق ١٥ مليون طن من نفط كركوك إلى الشركات، على أساس مليون طن شهرياً اعتباراً من مارس ١٩٧٣.

٥) بعد ذلك، تم تأميم حصة شركتي أكسون (EXXON) وموبيل أويل (MOBIL OIL) في شركة نفط البصرة في اليوم التالي من حرب رمضان[1].

وكانت تبلغ حصة هاتين الشركتين ٢٣,٧٥% من عمليات الشركة المؤممة. وبموجب هذا القانون، انتقلت ملكية هذه الحصة إلى الشركة الوطنية العراقية حيث قامت الدولة العراقية بتعويض ما آلت إليه هذه العملية.

٦) في أكتوبر ١٩٧٣، تم تأميم الحصة الهولندية في شركة رويال دوتش شل (Royal Dutch Shell)[2]، والتي تبلغ ١٤,٢٥% في شركة نفط البصرة، ثم في شهر ديسمبر تأميم حصة شركة بارتكس (مؤسسة عولبنكيان) قدرها ٥% من ذات الشركة. وقد لجأت الحكومة العراقية إلى هذه التأميمات بسبب المواقف المعادية لهولندا والبرتغال أثناء حرب رمضان حيث أصبحت العراق تمتلك آنذاك ٤٣%.

٧) تم في ٨ ديسمبر ١٩٧٥، تأميم حصص ما بقي تمتلكه الشركات الثلاث غير المؤممة إلى حد الآن. الشركة الفرنسية للنفط (CFP)، وشركة البترول البريطانية (B.P)، وحصة كل منهما ٢٣,٧٥%، و " شل " (SHELL) بحصة ٩,٧٥%.[3]

وبذلك تكون العراق قد أنهت جميع الامتيازات النفطية وتمكنت من استرجاع حقوقها في مجال الصناعة النفطية عن طريق تأميم ثرواتها النفطية، متبعة بذلك أسلوب التأميم عن طريق القانون بالنسبة لشركة نفط العراق (IPC) وشركة نفط البصرة،

---

1 - القانون رقم ٧٠ لسنة ١٩٧٣ بتاريخ ٧ أكتوبر ١٩٧٣.

2 - القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٧٣.

3 - القانون رقم ٢٠٠ لسنة ١٩٧٥.

وأسلوب الاتفاق الرضائي بالنسبة لشركة نفط الموصل. كما اتخذت أسلوب الاستثمار المباشر في تنفيذ برامجها لتنمية المحروقات والقيام بإبرام عقود لبيع النفط بأسعار السوق إلى شركات النفط الأجنبية.[1]

وهكذا، لمست الدولة العراقية أن تأميم نفطها وتكوين شركة وطنية عراقية للنفط يعتبر خطوة هامة في سبيل استعادة سيادتها على ثرواتها النفطية والتغلب على السيطرة الأجنبية.

وبذلك استطاعت أن تحصل على التكنولوجيا في هذا الميدان ودفع عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية حيث رفعت عائداتها الضخمة لإنجاز مشاريع إنمائية ضخمة.

٣ ـ تأميم النفط في الجزائر :

تجاوباً مع التجارب التي عرفتها كل من المكسيك، وفنزويلا، وإيران، استطاعت الجزائر بدورها أن تفرض سلطتها على ثرواتها الطاقوية. في الحقيقة، كانت إرادة الجزائر في استرجاع ثرواتها الطبيعية وضمان مراقبة استغلالها دائماً من الثوابت الراسخة لسياسة البلاد.

إن تأميم النفط في الجزائر يوم ٢٤ فبراير ١٩٧١، كان قد سبقته في الحقيقة تدابير أخرى بنفس الطبيعة، منها:

أ ـ بسط الشركة الوطنية "سوناطراك" يدها على شبكة التوزيع (BP) منذ شهر مايو ١٩٦٨.

ب ـ تحويل مصالح الشركات " إسو ـ ستاندر / الجزائر " (Esso, Standard-Algérie) و" إسّو ـ أفريكا " (Esso Africa) منذ شهر أغسطس ١٩٦٧ إلى الشركة الوطنية الجزائرية " سوناطراك ".

ج ـ التحويل إلى سوناطراك في ميدان التكرير والتوزيع لجميع النشاطات التابعة للشركات الفرعية الأجنبية التي تعمل تحت شعار موبل (Mobil)، وذلك منذ أغسطس ١٩٦٧.

---

1 - انظر: د. محمد يوسف علوان: " النظام القانوني لاستغلال النفط في الأقطار العربية "، مرجع سابق، ص ١٤٥ وما يليها..

د ـ تأميم شركة " شل " (SHELL) وتحويل مصالحها إلى سوناطراك منذ شهر مايو ١٩٦٨.

هـ ـ سحب كل سندات التنقيب واستغلال ونقل المحروقات السائلة والغازية لشركة (Sinclair Petroleum Co) ومنحها بكاملها إلى سوناطراك.

و ـ تأميم شركات SOFRAPEL و Philips Petroleum Co وكذا كل المصالح التابعة للشركة- الأم (SHELL) في الشركات الفرعية CREPS، CPA، SRA وTRAPSA (يونيو ١٩٧٠).

ي ـ تأميم كل من شركات Sahara / Mobil و Mobil Oil Nord- Africaine، وMobil Oil Française، وMobil Investment / AG (في نوفمبر ١٩٧٠).

والجدير بالذكر أن الطرفين الجزائري والفرنسي كانا قد أجريا مباحثات كان الهدف منها مراجعة اتفاقيات يوليو ١٩٦٥. ولكن لم تستطع الحكومة الجزائرية أن تحصل على اتفاق يرضيها بحيث أن الطرف الجزائري كان في العديد من المرات يؤكد أثناء المفاوضات التي كانت تجري بين الطرفين على:

ـ مراجعة النظام الجبائي.

ـ تصنيف الأسعار المرجعية مع الأسعار المعلنة.

ـ شراء حصص الشراكة بحيث يضمن ذلك المراقبة التامة للشركات ذات الأغلبية في إنتاج النفط الخام.

ـ شراء كامل المصالح الفرنسية في ميدان النقل عبر الأنابيب.[1]

ولكن، بعد تعنّت الحكومة الفرنسية بالبقاء في موقفها الرافض للمطالب الجزائرية الشرعية في استرجاع ثرواتها عن طريق المفاوضات، فضلت توقيف هذه المفاوضات وكسب دعم الشركات متعددة الجنسيات ربحاً للوقت واستنكاراً للمواقف الجزائرية.

---

1 - مجلة : Sonatrach a trente ans" Paris "، العدد الخاص، سوناطراك: ٣٠ سنة، مارس ١٩٩٣، باريس، ص ٢٠، ترجمة الباحث.

لذا، قررت الحكومة الجزائرية تحت قيادة الرئيس هواري بومدين أخذ كل الإجراءات اللازمة من أجل تأميم المحروقات، والإعلان الرسمي عن القرار في ٢٤ فبراير ١٩٧١.[١]

١ . فيما يخص النفط: تضمن هذا القرار تأميم الشركات الفرنسية على حد يسمح للدولة الجزائرية من استرجاع ٥١% من رؤوس الأموال وضمان المراقبة التامة على الشركات الأجنبية التي كانت تمتلك الأغلبية أو النصف في رؤوس الأموال، بحيث تصبح الشركة الجزائرية تمتلك الأغلبية.

وبمقتضى هذا القرار، تحول كل الأملاك والحصص والحقوق والمصالح المختلفة مهما كانت طبيعتها التابعة للشركات الأجنبية في إطار الامتيازات النفطية إلى الشركة الوطنية الجزائرية سوناطراك. وذلك يهم الشركات التالية:

- الشركة الفرنسية للنفط (CFP/Algérie)
- شركة PETROPAR.
- الشركة الوطنية البترولية أكيتان (SNPA).
- شركة COPAREX.
- شركة OMNIREX.
- شركة أبحاث واستغلال النفط (EURAFREP)
- والشركة الفرنسية ـ الإفريقية للأبحاث البترولية (FRANCAREP).

وكذا ٢٢% من مصالح شركة CREPS و٢% من مصالح SOFREPAL.[٢]

٢ . فيما يخص الغاز الطبيعي :

تضمن هذا القرار تأميم ١٠٠% لكل المصالح المنجمية التي كانت تمتلكها كل الشركات الأجنبية في البحث واستغلال حقول الغاز الطبيعي والمنشآت التابعة لها. وهذا يهم شركة استغلال المحروقات بحاسي الرمل (SEHR). وكذا الشركات التي تستغل

---

1 - **لمزيد من التفاصيل، انظر: قرار تأميم النفط بمرسوم ٦٤- ٧١ الصادر بالجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية في ٢٤ فبراير ١٩٧١**

2 - **مجلة " Sonatrach a trente ans "، المرجع السابق، ص ٢١. ترجمة الباحث.**

حقول الغاز في كل من " عين أم أمناس "، و"تين فويي "، و"نزلة"، و"قاسي الطويل"، و"زرزايتين"، إلى غير ذلك.

٣. **فيما يخص نقل المحروقات عبر الأنابيب :**

تم تأميم كل المصالح الممتلكة من قبل الشركات التالية:

- الشركة البترولية للتسيير (SOPEG).

- شركة نقل الغاز الطبيعي من حاسي الرمل إلى ميناء أرزيو (SOTHRA).

- شركة نقل بترول شرق الصحراء (TRAPES).

- شركة النقل عبر الأنابيب في الصحراء " حاسي الرمل - حوض الحمراء " والتي تمتلكها كل من SN/REPAL وCFP/A.[1]

وهكذا، تحولت كل الممتلكات والمصالح التابعة للشركات الأجنبية إلى مكاسب سوناطراك التي شهدت تطوراً كبيراً في مسؤولياتها تجاه تسيير الشؤون النفطية وفي دورها الفعال قصد بلورة نموها الاقتصادي والتكنولوجي. وقد تجسدت فعاليتها بعد بضعة أشهر فقط إثر انسحاب ومغادرة الشركات الفرنسية من حقول النفط الجزائرية مع إطاراتها من مسيرين، ومهندسين، وتقنيين سامين، بحيث استطاعت الدولة الجزائرية أن تستبدلهم بإطارات وتقنيين جزائريين مهما كان مستواهم من أجل ضمان تسيير كل العمليات النفطية ومهما كانت الظروف والصعوبات التي كانوا يتلقونها في الميدان وذلك لرفع التحدّي.

وعلى أعقاب هذه العمليات المتعلقة بالتأميمات دعمت الحكومة الجزائرية كل هذه القرارات الخاصة باسترجاع السيادة على ثروات النفط والغاز بإصدار أمرية (Ordonnance) قانونية تم توقيعها من طرف رئيس الجمهورية معلناً القانون الأساسي للمحروقات يتم بموجبه تحديد الإطار الذي يجب التعامل به مع الشركات الأجنبية فيما يخص البحث، والتنقيب واستغلال المحروقات.[2]

1 - **نفس المرجع، ص ٢١، ترجمة الباحث.**

2 - **انظر لمزيد من المعلومات: الأمرية رقم ٣٠ و٧١ الصادرة بالجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية.**
du 12 Avril 1971 et Ordonnance N° 71 et 71-9 du 24/02/1971), p. 228

وهكذا، استطاعت الجزائر أن تفرض سياستها على الموارد الطاقوية عبر هذا القانون الأساسي الذي تم توقيعه في ١٢ أبريل ١٩٧١، أي في نفس السنة التي تم فيها إصدار مرسوم التأميمات.

وفيما يخص الشركات الفرنسية التي لم تقبل مفاوضات مع الطرف الجزائري في إطار هذه القوانين من قبل، استطاعت في الأخير، أن تستأنفها قصد تسوية المشاكل العالقة، ولكن هذه المرة مجبرة في إطار الأمرية الصادرة في ١٢ أبريل ١٩٧١. وتم في الأخير التوقيع على اتفاق بين الطرفين يوم ٣٠ يونيو ١٩٧١ فيما يخص الشركة الفرنسية للبترول (CFP/A) وفي ١٣ ديسمبر من نفس السنة مع الشركة الفرنسية -ELF ERAP.[١]

وفي هذا الصدد، وبعد منح سوناطراك كل المسؤوليات في كيفية تراكم الخبرات، استطاعت هذه الأخيرة أن تحصل على أرباح وعائدات معتبرة من أجل التنمية الوطنية، وبالتالي الاستمرار في النشاطات المختلفة في ميدان البحث وتطوير حقول النفط ووسائل النقل عن طريق الأنابيب، وكذا عمليات تكرير النفط، والصناعات البتروكيماوية، وشبكة التوزيع.

وقد بلغت الاستثمارات التي قامت بها سوناطراك مرحلة من التقدم أدت إلى البلوغ إلى نسبة تطور سنوي ملحوظ قدر بـ" ٣٢%". مما جعل سوناطراك تستطيع أن تبسط يدها على مراقبة ما يقارب مليون وخمس مائة كيلومتر مربع.

ورغم انسحاب الشركات الفرنسية، استطاعت سوناطراك أن تتحكم في إنتاج ٢٠ حقلاً سنوياً، واستطاعت أن تحصل على ٤٠٩ بئر جديد من فترة ١٩٧١ إلى ١٩٨٦ تمثلت في إنتاج:

- ٨٦ مليون طن من النفط.
- ٢٥٠ مليار متر مكعب من الغاز.
- و١٨ مليون طن من الكوندوسا.[٢]

---

1 - انظر مجلة " Sonatrach a trente ans "، مرجع سابق، ص ٢١. تم ترجمتها من قبل الباحث.

2 - انظر: " Sonatrach a trente ans "، المرجع السابق، ص ٢٣، ترجمة الباحث.

وفي سنة ١٩٨٠، استطاعت سوناطراك أن تتحدى جميع الظروف الصعبة بسياسة التعاون والتبادل مع شركات أجنبية أخرى تبلورت في التوقيع على ١٤ اتفاق شراكة، سميت " باتفاقيات ١٩٨٠ ". مما أدى بالحكومة إلى إصدار قوانين أخرى كقانون ٨٦ / ١٤ الصادر في ١٩ / ٠٨ / ١٩٨٦، وقانون ٠١/٩١ الصادر في ١٩٩١/١٢/٠٤.

وبفضل هذه المجهودات المشتركة، استطاعت ١٣٠ شركة أجنبية أن تبرم عقوداً مع سوناطراك. ومن جملة هذه، نذكر الشركات العملاقة أمثال: ARCO وMOBIL، وBP وAGIP وPETROCANADA وكذلك PHILIPS وCFP، وANADARCO إلى غير ذلك... وفي إطار مستقبل يمتاز بالسيادة التامة.[1]

يقول الأستاذ مصطفى مقيدش في هذا الشأن: " كانت إرادة الجزائر في انتهاج سياسة مراقبة قطاع المحروقات من أولوياتها. وقد ثبت ذلك في وثائق لجبهة التحرير الوطني في اتفاقيات إفيان (EVIAN)، سنة ١٩٦٢ والتي تنص على أنّ الجزائر سترث تدريجيّا من الحكومة الفرنسية حقوقها في استغلال الثروات النفطية والمنجمية الموجودة بالصحراء الجزائرية. وكان – حسب الاتفاقيات – من ضمن التزام وواجبات الجزائر على أن تتعامل مع الشركات الفرنسية لمدّة ست سنوات وإعطائها الأولوية فيما يخص رُخص التنقيب، والبحث، واستغلال آبار النفط والموارد المنجمية، وضمان تموين آمن ومتواصل من النفط مدفوع بالعملة الفرنسية. كما أنّ الوثائق المتعلقة باتفاقية الجزائر التي تم توقيعها بالعاصمة الجزائرية في ٢٩ يوليو ١٩٦٥ سجّلت كذلك تقدماً ملحوظاً بحيث رفعت العلاقات إلى مستوى علاقات بين الدّول، " مع أنها لم تكن تماماً مرضية للطرف الجزائري.[2]

ويوضح الأستاذ مقيدش أنّ هذه الإرادة الراسخة لاستكمال السيادة الاقتصادية بعد نيل السيادة السياسية بدأت تتجسد بتعزيز المواقف الجزائرية مع أعضاء منظمة أوبك وانتهاج استراتيجية من شأنها أن توطد علاقاتها مع الدول المنتجة داخل المنظمة بصفتها كانت تمثل الدولة المنتجة العاشرة في العالم. كما أنّها كانت تلعب دوراً هاماً في إطار

---

1 - نفس المرجع، ص ٢٤، ترجمة الباحث. **SONATRACH à 30 ans (P. 24).**

2 - انظر: مصطفى مقيدش: " قطاع المحروقات "، " ترجمة الباحث".

Mustapha Mekidéche : « Le Secteur des Hydrocarbures », Office des Publications Universitaires, L'Algérie – Alger, 1983. pp. 4-7.

الصراع الذي كان قائماً بين البلدان المنتجة والبلدان المستهلكة من أجل تسعير عادل ومنطقي للثروات النفطية التابعة للأقطار المصدّرة... ممّا أدّى في الأخير بالحكومة الجزائرية إلى إعلان رسمي بتأميم المحروقات في ٢٤ فبراير ١٩٧١.[1]

وبذلك، تكون الجزائر قد أنهت بدورها جميع الامتيازات النفطية والقيود الناجمة عن استغلال ثرواتها النفطية، وتمكنت هكذا من استرجاع حقوقها في مجال التنقيب والصناعة النفطية بأسلوب التأميم. كما اتخذت أسلوب الاستثمار، والتبادل، والشراكة في تنفيذ برامجها الطموحة وبيع النفط بأسعار السوق في إطار التشاور مع الدول المنتجة والمصدرة للنفط (OPEC). وبهذه الطريقة، لمست الدولة الجزائرية، على غرار الدول التي سبقتها في التأميم، أن ذلك هو الأسلوب الوحيد والأنجع لاستعادة السيادة في تسيير إنتاج وتوزيع ثرواتها النفطية وبالتالي التغلب على السيطرة الأجنبية، لاسيما الفرنسية منها والتي كانت تتعامل مع الدولة الجزائرية نفس المعاملة الاستعمارية، مثلها مثل معاملتها الجزائر إبّان الحقبة الاستعمارية.

1 - **مصطفى مقيدش، نفس المرجع، ص ص ٦ – ٨.**

المبحث الثاني

النفط وتحديات التطور العربي

ما من شك أن التدفقات النفطية في الدول العربية المنتجة للنفط أدت بالضرورة إلى التدفقات العمالية، والمالية، والتكنولوجية، والتنموية التي تولدت عنها نتيجة للزيادة الكبيرة في فوائض ومعدلات نمو دخل وإنفاق الأقطار العربية النفطية، مما أدى إلى توثيق أواصر الصلة بين الوحدات القطرية المختلفة التي يتكون منها الاقتصاد العربي.

إن تحركات الملايين من العاملين في حقول النفط من مهندسين وتقنيين وإداريين ومحاسبين وأعوان في شتى الميادين وإعادة تدوير الملايير من الدولارات النفطية بأشكال مختلفة داخل المنطقة العربية كان لها نتائج جد مهمة، سواء كانت مباشرة أو غير مباشرة من وجهة نظر تزايد درجة التشابك الاقتصادي والاجتماعي بين الأقطار العربية النفطية وغير النفطية.[1]

" فلا جدال أن هذه التحركات السكانية الواسعة وما يصاحبها عادة من زيادة تعرف الشعوب العربية بعضها على البعض الآخر وزيادة امتزاجها اجتماعياً وثقافياً لابد من أن يكون لها آثار بعيدة المدى على المستقبل العربي ". كذلك فإن التجدد المستمر في أشخاص المهاجرين يساعد بدوره على تحقيق درجة أكبر من الحركة والاحتكاك والتمازج بين الشعوب العربية المختلفة.[2]

ومع تدفق النفط العربي بغزارة في عدة مناطق مبعثرة في الوطن العربي، لا سيما في المناطق الصحراوية النائية الغير كثيفة بالسكان، كمنطقة الخليج، وليبيا، والجزائر، بدأت موجات من الهجرة للسكان واليد العاملة في اتجاه عكسي من المناطق الآهلة بالسكان والوديان، والأنهار، والأراضي الخصبة إلى المناطق الصحراوية المعزولة حيث

---

1 - محمود عبد الفضيل: " النفط والوحدة العربية " المرجع السابق، ص ١٤٧.

2 - عصام المنتصر: " النظام الاقتصادي العربي واستراتيجية تنميته : مدخل تحليلي، قومي، شمولي " ورقة قدمت إلى المؤتمر القومي لاستراتيجية العمل الاقتصادي العربي المشترك، بغداد (٢ – ١٢ مارس ١٩٧٨).

يتدفق " الذهب الأسود " وتتسع أبواب الرزق. وقد انبثق عن هذه التحركات والاتجاهات المعاكسة في الأقطار النفطية الصحراوية كل مقومات الحياة المدنية الحديثة من مدن، ومحلات تجارية، وطرق، وأسواق مختلفة، ومؤسسات حيوية مختلفة، ومطارات، ووسائل الاتصال، ومؤسسات تعليمية أرجعت الحيوية لهذه المناطق المعزولة. كما أخذت عواصم هذه الأقطار تكتسب مكانة تاريخية كمراكز جذب هامة للأيدي العاملة الوافدة من الأقطار العربية وغير العربية.[١]

فبالرغم من وجود العديد من القيود الإدارية والسياسية أمام انتقال العمالة فيما بين الأقطار العربية، شهدت المناطق النفطية اتجاهاً متنامياً ومتصلاً لانتقال العمالة من الأقطار غير النفطية إلى الأقطار النفطية على نطاق واسع مع زيادة اكتشاف آبار النفط والنمو الاقتصادي، والتقدم العمراني، وارتفاع أسعار النفط. أضف إلى ذلك الاستثمارات المختلفة في الميادين التكنولوجية المختلفة. وقد تزايدت حركة استيراد وتصدير اليد العاملة إلى الأقطار النفطية، على وجه الخصوص، بعد السبعينات، أي بعد فترة التأميمات البترولية من طرف الحكومات العربية وحصول هذه الأقطار على استقلالها السياسي وزيادة عائداتها من النفط بعد إجلاء الخبراء والتقنيين من هذه المناطق إثر تأميمها وتسييرها خارج نطاق سيطرة الشركات الأجنبية.[٢]

إلا أن هذه الحركة المستمرة والمنتظمة للأيدي العاملة إلى أقطار الخليج أصبحت ظاهرة ذات أبعاد اجتماعية واقتصادية وسياسية بالغة الأهمية بالنسبة للحاضر والمستقبل العربي بحيث تبينت خطورة الحجم المطلق والوزن النسبي " للعمالة الوافدة " في تركيب قوة العمل الكلية في الأقطار العربية المهاجرة حيث صارت في ذلك الحين نسبة حرجة

---

1 - محمود عبد الفضيل، مرجع سابق، ص ٢٨.

2 - انظر كذلك : إبراهيم سعد الدين: " الآثار السلبية للفروق الدخلية بين الأقطار العربية على التنمية في الأقطار الأقل دخلاً، حالة مصر، النفط والتعاون العربي، العدد ٣، ١٩٧٧، ص ٢٢.

Nazli Choucri : « Migration processes among developing countries » The Middle East » paper, presented at : Meeting of the American Political Science Association, Washington, D.C, 1-4 Dec. 1997, p 13.

تصل إلى ٨٩% في حالة الإمارات العربية المتحدة، و٨٥% في حالة قطر، و٧٩% في حالة الكويت، و٤٣ % في السعودية، و٣٨% في ليبيا.[1]

المطلب الأول : النفط كآلية وحدوية للدول المنتجة

أثناء المؤتمر الثاني لاتحاد الاقتصاديين العرب الذي انعقد في بغداد خلال الفترة ما بين ٨ إلى ١٣ مارس ١٩٧٩، نوقشت عدة قضايا تتعلق بالتكامل الاقتصادي العربي وفكرة المشروعات العربية المشتركة، وخلص المؤتمر إلى أن "المهمة الاقتصاديةالأساسية أمام البلدان العربية هي تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية سريعة، وهذا يستوجب أساساً إقامة مشروعات عربية مشتركة كأداة أساسية لتحقيق الوحدة الاقتصادية العربية[2]. كما أكدت اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية على أهمية المشروعات العربية المشتركة بالنسبة لحركة التكامل الاقتصادي العربي، إذ التزمت البلدان الأعضاء بموجب الفقرة (ج) من المادة التاسعة من اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية بـ " تنسيق الإنماء الاقتصادي، ووضع برامج لتحقيق مشاريع الإنماء العربية "المشتركة ".

وليس هناك من شك في أن صيغة " المشروع العربي المشترك " يمكن اعتبارها من أكفأ الصيغ الممكنة عملياً لدفع عملية التنمية العربية في اتجاه تنموي وتكاملي، على أن يكون ذلك ضمن إطار عملية إعادة هيكلة أوسع لأوضاع الاقتصاد العربي في مجموعه. ويعود الحماس الشديد لصيغة " المشروع العربي المشترك ' منذ أوائل الستينات حيث جرت بعض المناقشات بين الاقتصاديين والسياسيين العرب حول أهمية ومنافع هذه المشروعات لدعم مسيرة التكامل الاقتصادي العربي.[3]

ومن الأسباب العديدة التي أقرها المؤتمر الثاني لاتحاد الاقتصاديين العرب أن "المشروعات العربية المشتركة تحل إلى حد كبير مشاكل التمويل والتصريف التي تعاني

---

1 - **محمد غانم الرميحي: " الهجرة العربية إلى الخليج: الأسباب الاقتصادية والآثار الاجتماعية "، مجلة العربي، العدد ٢٤٤ (مارس ١٩٧٩).**

2 - **" أحمد فارس مراد ": " تقويم المشروعات العربية المشتركة كمدخل للتكامل الاقتصادي العربي "، المستقبل العربي، السنة ١، العدد ٤، تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٨، ص ١٣٠.**

3 ـ **إبراهيم شحاتة: " الدولارات البترولية والمشروعات العربية المشتركة "السياسة الدولية السنة ١٢، العدد ٤٦، تشرين الأول / أكتوبر ١٩٧٦، ص ٦.**

منها المشروعات القطرية، وتستفيد من مزايا الإنتاج الكبير عن طريق تحقيق الوفورات القطرية والإقليمية، كما أنها تحرض الآثار المضاعفة للاستثمار على المستوى القومي".[١]

في الحقيقة، إن غالبية المشروعات العربية المشتركة القائمة اليوم في الوطن العربي قد أنشئت بالفعل بعد حرب رمضان ١٩٩٣ / الموافق لأكتوبر ١٩٧٣ وإثر عمليات التأميمات النفطية وحصول الحكومات العربية على استقلالها السياسي والاقتصادي وزيادة العائدات من النفط بعد ارتفاع الأسعار بصفة كانت تعتبر مفيدة ذات الوقت. كما ظهرت هذه المشروعات العربية المشتركة التي كانت سمة من سمات الوحدة العربية في "ظل الحقبة النفطية الجديدة " آنذاك، وكجزء من الحركة العامة لتدوير " الدولارات النفطية " (Petro-Dollars) في الوطن العربي.

وحيث أن المشروعات العربية المشتركة تعد من أهم صور التدفقات الاستثمارية لأغراض التملك (Equity Investment) في المنطقة العربية، فإن الهدف من دراستنا هذه هو تقويم الخطوات التي تم اتخاذها في مجال تأسيس هذه المشروعات. وذلك بغرض تحديد موقعها ضمن الحركة العامة لانسياب الأموال النفطية بين الأقطار العربية. إذ أن هذا الشكل الذي تأخذه حركة انسياب الأموال النفطية لا يقل، بل قد يفوق، في الأهمية الأشكال الأخرى لانسياب الأموال النفطية العربية في شكل قروض إنمائية وإعانات مالية حكومية أو استثمارات مباشرة.[٢]

والجدير بالذكر، حسب الاقتصاديين والسياسيين العرب، أن هذه الصيغة من التعامل بين الدول العربية ضمن " المشروعات العربية المشتركة " هي من أهم أدوات السياسة الاقتصادية العربية المشتركة المؤدّية إلى تحقيق الأهداف التكاملية.

ويشير محمود عبد الفضيل[٣] في هذا الشأن إلى أن " المشروع المشترك بالنسبة لدول العجز [٤] صيغة تسمح بالتحرر من الأعباء المالية المتمثلة في خدمة الديون، وخاصة تلك

1 - **أحمد فارس مراد، مرجع سابق، ص ١٣٣.**

2 - **محمود عبد الفضيل، مرجع سابق، ص ١٢٤.**

3 - **نفس المرجع، ص ١٢٤.**

4 - **الأقطار العربية المستوردة لرأس المال.**

الدول المثقلة بعبء الديون الخارجية. وبالنسبة لدول الفائض[1] - يضيف عبد الفضيل - فإن هذا الضرب من الاستثمار يشركها في امتلاك التسهيلات الإنتاجية في المنطقة العربية بحيث لا تكون فقط جهات مقرضة للأموال. إذ أن مفهوم المشروع المشترك " هو من المرونة بحيث يتماشى مع مختلف الظروف والاعتبارات، إذ يمكن أن يأتي على هيئة شركة قابضة تمتلك أسهماً أو حصصاً في مشاريع إقليمية، كما يمكن أن يأتي على صورة إسهام مباشر على مستوى عمليات الإنتاج والتوزيع ذاتها ".[2]

وفعلاً، بهذه الصيغة، فإن التكامل في الموارد والمصالح والأسواق بين الأطراف المؤسسة لمشروعات عربية مشتركة يتأكد بشكل واضح من خلال توفير الفرصة الأنسب لتلاقي اقتصاديات مجموعة الأقطار العربية النفطية، التي تتراكم لديها موارد مالية أكبر من طاقتها على الاستيعاب، بتلك التي تعاني من النقص في الموارد المالية وتتوافر لديها فرص أكبر للاستثمار والمقدرة على الاستيعاب. وبهذا، فإن صيغة المشروع العربي المشترك تأتي كحل أمثل لمشكلات الطرفين.[3]

كذلك، يرى الدكتور إلياس غنطوس أن فكرة " المشروع العربي المشترك " هي فكرة إيجابية " من حيث أنها تجمع عناصر إنتاج من أكثر من بلد واحد وتسعى للاستفادة المثلى من الموارد المتاحة، وبالتالي، زيادة الإنتاج والعمل في نطاق سوق واسعة".[4]

اهتم مجلس الوحدة الاقتصادية العربية، في مجال تطبيقه أسلوب التنسيق القطاعي بإقامة مشروعات عربية مشتركة في مجالات الأنشطة الإنتاجية والخدماتية، تأخذ شكل الشركات القابضة وتتولى إنشاء مشروعات عربية كبيرة أو المساهمة في

---

1 - الأقطار العربية المصدرة لرأس المال.

2 - حكمت شريف النشاشيبي: " المؤسسات والمراكز المالية العربية تشترك فعلياً في جهود التنمية الإقليمية "، نشرة منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، السنة ٣، العدد ٦، يونيو ١٩٧٧، ص ٢١.

3 - جامعة الدول العربية: مجلس الوحدة الاقتصادية العربية، الأمانة العامة، المشروعات العربية والمشروعات العربية الدولية المشتركة، حصر وتبويب، ومقدمة تحليلية، القاهرة، الجامعة ١٩٧٧، ص ٩

4 - إلياس غنطوس: " دور المشروعات المشتركة في التكامل الاقتصادي العربي "، المستقبل العربي "، السنة ٧، العدد ٦٦، (أغسطس ١٩٨٤)، ص ١٩.

مشروعات قائمة وذلك على أسس اقتصادية وتكنولوجية حديثة تستطيع أن تواجه بكفاءة الاحتياجات المتزايدة للسوق العربية.

وتعتبر صيغة المشروعات العربية من أهم الإنجازات التي حققها مجلس الوحدة الاقتصاديةالعربية لاعتبارات ثلاثة أساسية:

الاعتبار الأول: أداة لتحقيق التنمية الاقتصادية العربية

أن صيغة المشروع المشترك أداة فعالة لتحقيق التنمية الاقتصاديةالعربية، وذلك لقدرتها على تجميع الموارد العربية القومية وعلى استغلالها استغلالاً أمثل، وعلى إقامة المشروعات الكبيرة التي تحتاج إلى موارد مالية وفنية ضخمة، وإلى أسواق واسعة، مما لا تقدر عليه دولة بمفردها. ومما يوضح أهمية المشروعات المشتركة في هذا المجال أن عمليات التنمية القطرية لم تستطع الارتفاع إلى المستوى اللازم لاستغلال الموارد الاقتصاديةالعربية.

الاعتبار الثاني: أداة لتحقيق التكامل الاقتصادي بين الدول العربية

أن صيغة المشروعات العربية المشتركة تعتبر أداة فعالة لتحقيق التكامل الاقتصادي العربي ولإزالة العقبات من أمامه، وذلك بما تضمنه من تحقيق المصالح المشتركة لعدد من الدول. وهو ما يجنبها الاعتراضات التي تواجه عادة المشروعات الأجنبية، وبما تضمنه من التنسيق الإقليمي وتقسيم العمل على المستوى العربي، والمقدرة الإنتاجية وتنشيط التبادل التجاري.

الاعتبار الثالث: أداة لحل التناقض والمشكلات بين الدول العربية

أن المشروعات العربية المشتركة تعتبر إحدى الصيغ الفعالة لحل التناقض القائم في المشكلات بين البلاد العربية ذات الفائض، وهي التي تتراكم لديها موارد مالية أكبر من فرص الاستثمار ومن قدرتها على الاستيعاب، وبين البلاد العربية ذات العجز، وهي تلك التي تعاني نقص الموارد المالية بالقياس إلى فرص الاستثمار وإلى قدرتها على الاستيعاب.

هذا بالإضافة إلى ما تقوم به هذه الشركات من خلق لفرص عمل جديدة والعمل على تشجيع رؤوس الأموال العربية للاستثمار في مشروعات تجارية تقوم على أسس تجارية.[1]

وفي هذا الإطار، تم إنشاء أربع شركات عربية قابضة وهي:

١ـ الشركة العربية للتعدين :

تأسست الشركة عام ١٩٧٥ بموجب قرار المجلس رقم ٦٦١/و٢٣ بتاريخ٠١/٠٦/١٩٧٤ وتم إقرار نظامها الأساسي بتاريخ ٠٢/٠٨/١٩٧٥. وتساهم الشركة في إثني عشر مشروعاً في ست دول عربية : هي الأردن – تونس – الصومال – العراق – موريتانيا – اليمن. وتوزع هذه الاستثمارات في مجالات وقطاعات مختلفة في حقل التعدين والصناعات المرتبطة به وذلك على النحو التالي :

خامات الأسمدة ٤٣,٧%

الحديد والصلب ٢٩,٦%

الصخور والكيماويات ١٣,٨%

معادن ماسية ونفيسة ١٢,٩%

٢ـ الشركة العربية للصناعات الدوائية والمستلزمات الطبية :

تمّ إنشاء الشركة العربية للصناعات الدوائية والمستلزمات الطبية بموجب القرار رقم ٦٨٨ عام ١٩٧٥ ، برأسمال قدره ستون مليون دينار كويتي مقسم إلى ستة آلاف سهم قيمة السهم عشرة آلاف دينار كويتي. وتقوم الشركة بجميع الأعمال في مجال إنتاج وتسويق الخامات الدوائية والمستحضرات الطبية ومستلزمات الإنتاج والأجهزة الطبية في مجالات مثل:[2]

- ❖ إنتاج الكيمياويات الدوائية.
- ❖ إنتاج مستلزمات التعبئة والتغليف.

---

1 - مجلس الوحدة الاقتصاديةالعربية : " الشركات العربية المشتركة " (٢٣ / ٠٧ / ٢٠٠٨)
www.caeu.org.eg/arabic/achevements

2 - مجلس الوحدة الاقتصادية العربية (القرار رقم ٦٨٨ سنة ١٩٧٥).

❖ إنتاج الأدوية البشرية والبيطرية وإضافات الأعلاف.

❖ المساهمة في تنمية الصناعات الدوائية والبحوث العلمية والاهتمام بالتدريب وإعداد كوادر علمية ماهرة لسد حاجة الدول العربية بمثل هذه التخصصات.

٣ـ الشركة العربية لتنمية الثروة الحيوانية :

أنشئت الشركة العربية لتنمية الثروة الحيوانية بموجب قرار المجلس رقم ٦٦١/و٢٣ بتاريخ ١٩٧٤/٠٦/١٠ برأسمال قدره ٥٠ مليون دينار كويتي تمت زيادته إلى ٦٠ مليون دينار كويتي ومدتها ٥٠ سنة قابلة للتجديد، واختيرت دمشق مقراً لها.

تسعى الشركة العربية لتنمية الثروة الحيوانية إلى تقليص الفجوة القائمة في الوطن العربي من المنتجات الغذائية ومستلزمات إنتاجها، وقد واصلت الشركة مسيرتها الإنتاجية في الدول العربية المستضيفة لها، وعملت على زيادة وتوثيق التكامل بين مشاريعها المختلفة والاعتماد على الذات، والتركيز على الاستفادة من الميزة النسبية لبلد المقر للمشاريع الإنتاجية، وتطوير تحديث مشاريعها. وقد وجهت الشركة أموالها للاستثمار في مشاريع إنتاجية بلغ حجمها في بداية سنة ٢٠٠٠ ما يعادل ٢٦٦,٦٢ مليون دولار أمريكي يمثل نسبة ١١٦,٨% من رأس مال الشركة المدفوع.[1]

٤ـ الشركة العربية للاستثمارات الصناعية :

تأسست الشركة بموجب قرار المجلس رقم ٧٤٤/د ٢٧ بتاريخ ١٩٧٦/٠٦/٢٧ وعقدت أول اجتماع لجمعيتها العمومية بتاريخ ١٩٧٨/١١/٢٢.

رأس المال المصرح به ١٥٠ مليون دينار عراقي مقسم على ١٥٠٠٠ سهم، قيمة السهم ١٠٠٠٠ د.ع.

أوكل لهذه الشركة مهمة تأسيس وإنشاء وتمويل وامتلاك مشاريع وشركات صناعية في الوطن العربي وإجراء دراسات الجدوى الاقتصادية والفنية للمشروعات التي

1 - مجلس الوحدة الاقتصادية العربيّة (القرار رقم ٦٧٨ بتاريخ ١٩٧٤/١٢/٠٥).

تـرى ضـرورة إقامتهـا أو الإسـهام في تمويلـها وترويجهـا بالاتفـاق مـع الحكومـات العربيـة ومقرها في بغداد.[1]

كان عدد المشروعات العربية المشتركة التي تم تأسيسها حتى مطلع عام ١٩٧٧، ١٤٢ مشروعاً عربياً ودولياً مشتركاً تم حصره، بينما بلغ عدد المشروعات الصناعية العربية المشتركة نحو ٩٣ مشروعاً حتى نهاية عام ١٩٨٢، تبلغ مجموع رؤوس أموالها ٤,٨ مليار دولار أمريكي.[2]

وهكذا، عملاً بالمادة الأولى من اتفاقية الوحدة الاقتصاديةالعربيّة، وتنفيذاً لقرار المجلس رقم ١١٥٠ المنعقد بتاريخ ٢٠٠١/٠٦/٠٧، قام المجلس بإنشاء خارطة استثمارية تتضمن المشروعات الاستثمارية (فرص الاستثمار). ولهذا الغرض فقد تمت مفاتحة كافة الدول العربية ومؤسسات العمل العربي المشترك (منظمات واتحادات وشركات عربية مشتركة) لموافاتها بما لديها من مشروعات استثمارية ترغب بترويجها وتمويلها من خلال مؤسسات التمويل العربية والمستثمرين العرب وتنفيذها في صيغة مشروعات قطرية أو مشروعات مشتركة، بلغ عدد المشروعات المقترحة حوالي (٤٠٠٠) مشروع سنة ٢٠٠٣.[3] إذن، حينما قررت منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط توسيع قاعدة العضوية في المنظمة، بحيث يكون النفط مصدراً مهماً للدخل القومي للقطر العضو بدلاً من كونه المصدر الرئيسي للدخل القومي، فتحت بذلك المجال الرشيد وتنسيق السياسات المتعلقة بقطاع النفط العربي في جملته، دون قصره على مجموعة صغيرة من الأقطار العربية المتميزة في سوق تصدير النفط، وذلك لصالح ترشيد دور قطاع النفط في بنية الاقتصاد العربي التكاملي.[4]

---

1 - مجلس الوحدة الاقتصاديةالعربية، مرجع سابق. (قرار رقم ٧٤٤ / د ٢٧ بتاريخ ١٩٧٦/٠٦/٢٧).

2 - سميح مسعود، " عرض عام للمشروعات الصناعية العربية حسب المجالات التي تغطيها "، ورقة قدمت إلى ندوة المشروعات الصناعية العربية المشتركة، الدوحة، تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٢، تحرير أحمد جامع، القاهرة، جامعة الدول العربية، مجلس الوحدة الاقتصاديةالعربية، ١٩٧٦، ص ٤٢.

3 - مجلس الوحدة الاقتصادية العربية، مرجع سابق (الأمانة العامة)، إنجازات المجلس.

4 - انظر: " صناعة التكرير وتبادل المنتجات النفطية في الأقطار العربية"، نشرة منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، السنة ٣ (آذار / مارس ١٩٨٤)،، كلمة العدد، وأهمية التحويل في المصافي العربية، نشرة منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، السنة ١٠، العدد ٧ (تموز/ يوليو ١٩٨٤)، كلمة العدد.

إذ أن المنافع المشتركة لهذه المجهودات لن تقتصر على حماية المصالح الذاتية لمجموعة الأقطار العربية المصدرة للنفط. فالأقطار العربية العشرة التي تتكون منها المنظمة تمثل قاعدة واسعة للعمل العربي المشترك المنظم والذي يستند إلى ترابط المصالح في قطاع النفط في دعم عملية النمو والتنمية في معظم هذه الأقطار.

وأخيرا تبقى هناك قضية مهمة تحتاج لإيضاح في ضوء مسيرة الأحداث في ظل ما يسمى " بالحقبة النفطية الجديدة " عند الدول العربية و" بالصدمة النفطية " عند المستهلكين الغربيين. وهي تتعلق بطبيعة ودور التدفقات العمالية والمالية فيما بين الأقطار "النفطية" و"غير النفطية"، والتي ساعدت على نسج شبكة متنامية من علاقات التشابك الاقتصادي والسياسي فيما بين المجموعتين من البلدان.

فأموال النفط العربي قد لعبت بلا شك دوراً ملموساً لا يمكن إنكاره في نسج نمط جديد من علاقات التشابك الاقتصادي العربي في مجال التدفقات المالية والعمالية والسلعية والتكنولوجية، وهذا النسيج من العلاقات الاقتصادية العربية له أوجه إيجابية وسلبية تتعايش جنباً إلى جنب في تضاريس الواقع العربي الراهن. ولذا فإن النظرة إلى هذا النوع من علاقات التشابك الاقتصادي لابد لها من أن تكون جدلية حتى تكون علمية وتاريخية في آن واحد.[1] إذ أنها في آخر الأمر كانت تفرض ضرورة الدفاع القومي والتنمية العربية المستقلة التي تقتضي حتمية تحويل النفط وأمواله وبدون شك تكنولوجيته وتطوير منشآته وأمواله إلى آلية وحدوية، بالرغم من أن عناصر السياسة وصنع القرار لتحقيق ذلك لم تتوافر بكاملها. وما زال هناك العديد من العقبات التي لا زالت تقف في طريق الوحدة الاقتصادية والسياسية الحرة والكاملة لاتباع المثال المعمول به عند الكتل الأخرى المتقدمة مثل الاتحاد الأوروبي (EU)، أو الاتحاد الأمريكي الشمالي (NAFTA) أو حتى الاتحاد الآسيوي (ASEAN)، لاسيما فيما يخص اعتماد العديد من البرامج الصناعية المشتركة وخاصة في المجالات المعدنية، والهندسية، والصناعات الكيماوية، والاتصالات الجمركية والحركات البشرية ما بين الدول العربية.

---

1 - د. محمود عبد الفضيل، مرجع سابق، ص ١٩٨.

المطلب الثاني: تأثير الكارتل العالمي على السياسات النفطية العربية

قبل أن نتطرق لدراسة هذا الموضوع الخاص بالكارتل وبسط قيوده على السياسة العربية والتأثير عليها في شتى المجالات، بودنا أن نعرف بمفهوم " الكارتل" موضوع بحثنا.

إن مفهوم الكارتل هو من المفاهيم التحليلية التي برزت في أدبيات العلاقات الدولية بحيث صارت تحدد نمط العلاقات بين الأنظمة أو الدول ونظام الكارتل بمفهومه السياسي والاقتصادي، حيث صارت هناك باستمرار قيود بنيوية ونظامية على سياسات وخيارات الدول التي تقع ضمن التأثير الجغرافي أو الاقتصادي والمرتبط بالمصالح الحيوية للكارتل.

إن مصطلح (Cartel) مشتق من كلمة (Charta) اللاتينية التي تعني " ميثاق "، والكارتل هو الحلف الاحتكاري الذي يتم بين عدة منشآت يظل بعضها مستقلاً عن بعض رغم وجود اتفاق يلزمها جميعاً بالعمل على تحديد أو إزالة المنافسة فيما بينها. قد يتساءل البعض عن الفرق الموجود بين الكارتل ومصطلح التروست (Trust) التي تبدو معانيها متشابهة نوعا ما. إن التروست (Trust) عبارة عن مجموعة منشآت تخضع لإدارة موحدة بينما، وكما أشرنا إلى ذلك، الكارتل هو حلف احتكاري بين عدة منشآت مستقلة بعضها عن البعض يربطها اتفاق(Charta) ويلزمها بالعمل وفق بعض القيود المتفق عليها قصد الحصول على أهداف معينة تضمن المصالح المشتركة.[1]

وتتعهد المنشآت الأعضاء في الكارتل بالعمل على تقاسم الأسواق أو على تحديد كمية المنتوجات أو أسعار البيع أو عليها كلها. بحيث وإن كانت المنشآت المذكورة تنتج وتبيع منتوجاتها بشكل مستقل فيظل بعضها مربوطاً ببعض بحلف مشترك لأجل قد يطول أو يقصر حسب الاتفاق، بحيث إذا أخلت إحداها بأي بند من بنود الاتفاق تتعرض لعقوبات مالية ثقيلة. وقد يكون الكارتل دولياً يكون مجال عمله السوق الدولية كما

---

1 - شبكة " النبأ المعلوماتية " (٠٢ مارس ٢٠٠٨م / ٢٣ صفر ١٤٢٩ هـ. www.annabaa.org

هو الحال للكارتل النفطي الذي يضم عدة شركات يتحالف بعضها مع بعض للسيطرة على السوق العالمية للنفط بتحكمها في الأسعار زيادة أو نقصاناً.[1]

وقد تناقص دور كارتل النفط منذ إنشاء منظمة أوبك التي أصبحت هي بدورها تكون كارتلاً لهذه الدول في نظر الدول المستهلكة. كما تناقص كذلك دور شركات الكارتل منذ أن أصبحت معظم الدول النفطية تتحكم في إنتاج النفط وصناعته وتسويقه لاسيما بعد فترة التأميمات وإنشاء الشركات النفطية الوطنية.

وقد يكون مجال عمل الكارتل ضمن الحدود الوطنية، بحيث يمكن بعض القوى الاقتصادية(الأوليغارشية المالية) من التحكم في الدورة الاقتصاديةبمجموعها، وذلك بإحكام قبضتها على رؤوس الأموال والاستثمارات واليد العاملة ومصادر التمويل والأسواق... إلخ.

وتجدر الإشارة إلى أن الكارتل لا يتم إلا بين المنشآت الكبرى المتقاربة الأحجام والتي تنتج نفس المنتوجات أو المنتوجات المتشابهة والمكملة لبعضها.[2]

ومنذ القديم كانت الحكومات بمختلف مذاهبها تعمل على محاربة الكارتل والتحالفات الاقتصاديةالاحتكارية التي تريد عرقلة " المنافسة النزيهة " كما يسميها منظرو اقتصاد الحرب. فأول قوانين ضد التحالفات الاحتكارية صدرت في الولايات المتحدة في نهاية القرن التاسع عشر. فقد ظهر أولاً قانون شرمان في ١٨٩٠، ثم قانون كلايتون في ١٩١٤، ثم تأسست في السنة نفسها هيئة فدرالية لمحاربة التحالفات. واستمرت المجابهة للتحالفات القوية إلى أن أتت حكومة الرئيس روزفلت وأصدرت تشريعات لتخفيف القيود عن التحالفات بل ولتشجيعها، ولكن المحاولات الرامية لاحتواء الكارتلات باءت بالفشل، الأمر الذي يجعل مختلف الحكومات اللاحقة تعود لسياسة مجابهة الكارتلات معتمدة في ذلك على الهيئة الفدرالية التي تعمد إلى فرض عقوباتها الزجرية عند حدوث مخالفات مثل:

---

1 - ولقد رأينا ذلك في الفصل الأول المبحث الثالث المتعلق بالدول الصناعية الغربية واحتكارها على النفط، وكذلك في الفصل الرابع الخاص بالنفط والتجارة الدولية (المبحث الأول).

2 - شبكة النبأ المعلوماتية (٢٣ صفر ١٤٢٩ هـ / الموافق لـ ٠٢ مارس / آذار ٢٠٠٨م) www.annabaa.org

ـ فرض أسعار تعسفية.

ـ إيجاد منافسة غير نزيهة بين الموزعين.

ـ وتخصيص البعض بعقود امتياز والدعاية الكاذبة والمضللة.[١]

لقد كانت أضخم امبراطورية اقتصادية في ألمانيا في النصف الأول من القرن العشرين هي مجموعة الألوان للمصالح وباختصار IG " ـ للألوان ". وهي اتحاد من شركات Hoechst، Bayer، BASF، وشركات كيميائية ودوائية أخرى. ويُعدّ هذا الكارتل أكبر ممول للحملة الانتخابية لهتلر. وكانت بعد وصوله للحكم أكبر مستفيد من حملة الغزو الألمانية في الحرب العالمية الثانية. إذ زودتها مصانع الكارتل بالمواد المتفجرة والوقود الصناعي بنسبة ١٠٠%.

وخلصت لجنة تحقيق أمريكية عام ١٩٤٦ إلى القول بأنه لولا كارتل IG للألوان لما قامت الحرب العالمية الثانية.

وربما يرجع ذلك إلى أن الكارتل الألماني يختلف نسبياً من حيث أنه أكثر انضباطاً وتقيداً بالقوانين التي يضعها المسؤولون من ناحية، وروح الانضباط العالية السائدة في المجتمع الألماني من ناحية أخرى، بحيث يظل الاحتكار أقل نسبياً مما هو عليه في الدول الأخرى.

واتبعت بريطانيا السياسة نفسها في مجابهة الكارتل، فأصدرت قوانين في ذلك الشأن مثل قانون ١٩٤٨ الذي أصدرته حكومة العمال، وقانون ١٩٥٦ الذي صدر في عهد حكومة المحافظين.[٢]

أما في فرنسا فقد ألغيت التحالفات الاحتكارية منذ ١٧٩١ إبان الثورة الفرنسية بصدور القانون الشهير المعروف باسم (Le Chapelier)، ولكن لم تأت سنة ١٨٦٤ حتى ألغي ذلك القانون وعوض بآخر يسمح بإقامة مختلف أنواع التجمعات والتكتلات. وفي مطلع القرن العشرين صدر قانونان يعاقبان اللجوء إلى التكتلات التي ترفع أو

1 ـ **المرجع السابق، " شبكة النبأ المعلوماتية ".**

2 - **المرجع السابق.**

تخفض الأسعار بشكل مصطنع أو تلجأ إلى وسائل لا تراعي القانون الطبيعي للعرض والطلب للحصول على الأرباح، ثم تأسست لجنة خاصة لمحاكمة التحالفات الاحتكارية.

كما نص ميثاق المجموعة الأوروبية على حرية المنافسة وأدان كل الممارسات التي من شأنها عرقلة المنافسة الحرة والنزيهة. كما توجد ضمن السوق الأوروبية المشتركة لجنة خاصة لمحاكمة الكارتل. وقد تبلغ العقوبة المفروضة على المخالفين حتى مليون وحدة حسابية أو ١٠٪ من رقم أعمال (رقم المبيعات) المنشأة المدانة ويقع التشهير بها لدى الدول الأعضاء. ولكن الواقع يظهر أن كل تلك القرارات تظل حبراً على ورق لأسباب عملية (صعوبة التحقيق في المخالفات) ولأسباب سياسية.[1]

وما دام موضوع دراستنا يتعلق بدور الكارتل العالمي في ميدان النفط ومدى سيطرته على الإنتاج والتسويق النفطي في العالم النفطي وبالخصوص في منطقة الخليج، يجدر بنا التذكير إلى أن النفط يحتل المركز الأول بين جميع مصادر الطاقة والثروات الأخرى، وهو سبب الصراع الدائم بين الدول الكبرى الصناعية في ما بينها ومع الدول المنتجة، وجاءت أهميته هذه، كما ذكرناه آنفاً في أعقاب الحرب العالمية الثانية والدور الذي لعبه فيها النفط من تسهيلات إمدادية لقوات التحالف ونقلها، وحتى قوات المحور حيث كانت تعتبر مادة أي تحرك لهذه القوات إلا عن طريق التمويل بالنفط، وكذلك الشأن لكل الحروب الأخرى التي تلت الحرب العالمية الثانية.

فكان ظهور الشركات الاحتكارية أو الكارتل كإحدى الوسائل للضغط على الدول المنتجة للنفط، والتحكم في إنتاجه في الآبار حيث يتم اكتشافه عبر العالم بدون حدود جغرافية أو سياسية لذلك.

ومعلوم أنه منذ بداية القرن العشرين، برز اسم الشركات العظمى المعروفة باسم " الشقيقات السبع " حيث بدأت تسيطر سيطرة كاملة على التنقيب والإنتاج والتسويق في الخارطة النفطية العالمية عموماً وفي منطقة الشرق الأوسط بصورة خاصة، كأكبر تنظيم احتكاري (كارتل) على المستوى العالمي.[2]

---

1 - المرجع السابق.

2 - راجع الشركات النفطية متعددة الجنسيات في الفصل الثالث المبحث الأول من دراستنا هذه.

ارتبطت مجموعة من الاتفاقيات الدولية والسرية بالوقت نفسه بتنظيم الاحتكار الدولي على مجمل الصناعة النفطية العالمية. وقد جاء تشكيل هذا الكارتل النفطي العالمي في نهاية مؤتمر عقده رؤساء ثلاث شركات نفطية كبرى وهي ستاندرد أويل أوف نيوجرسي، والشركة الأنجلو ـ إيرانية، ورويال دوتش- شل في قلعة أكناكاري (ACKNACARY) باسكتلندا وعرفت هذه الاتفاقية باتفاقية " أكناكاري " حيث اتفق قادتها على كثير من المبادئ الضرورية للصناعة النفطية العالمية والتي انضم إليها بقية الشقيقات السبع والشركات الكبرى فيما بعد مع التركيز في مجال تسعير النفط الخام وتقسيم الأسواق لصالح الشركات وحكوماتها ـ الأم في الوقت نفسه.[1]

وعلى إثر قيود الكارتل العالمي على الثروات النفطية وتحديد أسعار النفط من جانب واحد، بدأت حكومات الأقطار المنتجة والمصدرة للنفط تدرك ضرورة إيجاد تجمع نفطي لمواجهة تلك الشركات وحكوماتها تكون له قوته الجماعية من أجل الحفاظ على الثروات النفطية باعتبارهم هم أصحابها الحقيقيون كبداية لسيطرتهم على هذا المورد الحيوي.[2]

وعلى هذا الأساس، تم الإعلان عن تاسيس منظمة الأقطار المصدرة للنفط (OPEC) إثر اجتماع عقد في بغداد يوم ١٤ / ٠٩ / ١٩٦٠ ... وذلك من أجل رعاية مصالحها وكان السبب الأساسي التكتل في مواجهة الشركات النفطية الاحتكارية، مما جعل هذا التكتل يكون نوعاً من الكارتل المضاد.[3]

يقول د. عبد الخالق عبد الله : " لم يكسب النفط ضخامة لعائداته وصناعاته وشركاته وأزماته وإنما أضفى القوة والهالة لكل المنظمات المرتبطة به وخاصة منظمة الدول المصدرة للنفط (الأوبك) التي تحولت خلال فترة وجيزة، وخاصة بعد عام ١٩٧٣،

---

1 - لمزيد من التفاصيل: انظر: المبحث الثالث من الفصل الأول لدراستنا هذه والمتعلق بفكرة هنري ديترينج الهولندي رئيس إدارة دوتش شال لسياسة الاحتكار..

2 ـ عبد المجيد شهاب: " الأسس السليمة لتسعير البترول الخام، بحث في ندوة البترول العربي والآفاق المستقبلية لمشكلة الطاقة، بغداد، ١٩٧٦.

3 - للإشارة ، فإن الإكوادور والغابون العضوان ١٢ و١٣ قد انسحبا من المنظمة على التوالي عام ١٩٩٢ و١٩٩٦، وقد انسحبت إندونيسيا في خريف ٢٠٠٨ نظراً لتقلص إنتاجها النفطي، ليبقى عدد أعضاء أوبك عشرة فقط.

إلى قوة كاسحة ومنافسة للشركات النفطية العملاقة. لقد فرضت الأوبك، واقعاً نفطياً جديداً وأحدثت تحولات بنيوية ملموسة في مجمل العلاقات الاقتصادية بين الشمال والجنوب. ويضيف نفس الكاتب قائلاً : " أخذ العالم يعترف فجأة بدور الأوبك ويهتم بشكل خاص بالقرارات النفطية الصادرة عن دول النظام الإقليمي الخليجي التي أصبحت قرارات حيوية بالنسبة إلى اقتصاديات الدول الصناعية ".

لقد تحولت الأوبك، ونتيجة ما تحقق لها من نجاحات، إلى رمز في العالم المعاصر وأصبحت مصدر قوة لكل دول الجنوب التي كانت تتعاطف مع دول الخليج في تصدّيها لهيمنة الشركات النفطية ورفع الأسعار وتحديد الإنتاج وإعلان المقاطعة النفطية عام ١٩٧٣، وهي جميعاً قرارات جسدت قوة النفط وضخامة كل ما يرتبط به من مؤسسات وسياسات ". [1]

كما يقول محمود عبد الفضيل في كتابه، " النفط والمشكلات المعاصرة للتنمية العربية ": لقد جاء قرار رفع أسعار النفط الخام أربعة أضعاف ليضرب مثالاً هاماً لما يمكن إحداثه من تغيير ملموس في ميزان القوى بين الدول الصناعية الغنية والدول المصدرة للسلع الأولية، إذ أتاح هذا القرار آفاقاً جديدة لإعادة تشكيل العلاقات الاقتصادية... واتضح ضخامة ما يمكن أن تحصل عليه مجموعة من البلدان المصدرة لسلعة استراتيجية إذا ما تمكنت من الإمساك بزمام السوق العالمية ".[2]

ثم تعاظم بعد ذلك دور الشركات النفطية الوطنية التابعة للدول المصدرة للنفط حيث أخذت تنمو نمواً سريعاً وأخذت تتوسع في عملياتها التقنية الداخلية وفنيات التكرير والتسويق وحتى في الاستثمارات الخارجية بعدما أخذت من التجربة المكسيكية والفنزويلية.

وهكذا جاء تولي شركات النفط الوطنية زمام السيطرة ليس في مرحلة الإنتاج فحسب، بل وعلى القطاع النفطي ككل. كذلك جاء الانتشار العالمي لبعض منها كمؤشر مهم على بروز النظام النفطي العالمي الجديد الذي أخذ يتمحور حول الحقول

1 ـ د. عبد الخالق عبد الله: النظام الإقليمي الخليجي، مرجع سابق، ص ٨٥.

2 - انظر: محمود عبد الفضيل: " النفط المشكلات المعاصرة للتنمية العربية"، سلسلة المعرفة، ١٦. الكويت، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ١٩٧٦، ص ١٥.

النفطية العملاقة في دول النظام الإقليمي الخليجي الذي حل محل النظام النفطي العالمي القديم.[1]

لكن كل ذلك لا يعني مطلقاً أن الشركات العظمى (Cartel) قد انتهى دورها أو قوتها أو أن الولايات المتحدة قد انتهت كقوة فاعلة في النظام النفطي العالمي الجديد الذي برز عام١٩٧٣. لا زالت الولايات المتحدة قوة نفطية بحكم كونها أكبر دول العالم استهلاكا للنفط. وبحكم كونها أكبر سوق نفطية، وبحكم امتلاكها أوسع شبكة من التقنيات النفطية، وخبرتها النفطية الطويلة، وكونها مقراً لأكبر عدد من الشركات النفطية العالمية، وقدرتها على إنتاج أكثر من ٠٧ ملايين برميل من النفط يومياً، مع العلم أنها أول مستهلك (١٩,٧ مليون برميل يومياً) وثاني منتج في العالم.[2]

لقد ارتبطت الولايات المتحدة الأمريكية ومنذ بروزها كقوة اقتصادية أولى بالنفط، ولا زالت مصرة على إدارة شؤون النفط حتى ولو لم يكن هذا النفط ملكاً لها. لقد نقلت الولايات المتحدة قوتها ومعها الكارتل النفطي إلى حيث مركز الثقل النفطي العالمي. أخذت تتصرف " كقوة خليجية "، بل إنها تتصرف وكأنها القوة الأولى والأهم في هذه المنطقة. إنها تدير شؤونه وتؤثر في قراراته بما في ذلك قراراته النفطية حيث " باتت واشنطن متحكمة بالقرار النفطي الخليجي أكثر من أي وقت مضى ".[3]

هناك أيضا كارتل من نوع آخر تم تأسيسه إثر نجاح دول أوبك في السبعينات لمواجهة هذه المنظمة في أعقاب ما سمي عند الغربيين " بأزمة الطاقة " في حرب رمضان ١٣٩٣ هـ / أكتوبر ١٩٧٣م، وحظر تصدير النفط على الدول التي ساندت إسرائيل أثناء هذه الحرب[4]، وهو إنشاء الوكالة الدولية للطاقة. وذلك لمواجهة تكتل الدول المصدرة

---

1 - د. عبد الخالق عبد الله، مرجع سابق، ص ١١٠.

2 - انظر: U.S. Dept of Energy, Energy Information Administration (EIA), Annual Energy.Review 2001, Washington, p. 127.

3 - عبد الرحمن محمد النعيمي: " الصراع على الخليج " المركز العربي الجديد للطباعة والنشر، بيروت، ١٩٩٢، ص ١١٥.

4 - انظر: علي خليفة الكواري: " استراتيجية وكالة الطاقة الدولية "، المستقبل العربي، السنة ١٢، العدد ١٢، بيروت، أيلول / سبتمبر ١٩٨٩.

للنفط (أوبك) أو (كارتل الدول المصدرة) من جهة، ومن جهة أخرى من أجل إعادة السيطرة على الأسواق النفطية وتحويلها إلى سوق المستهلكين.

الحديث عن قيود الكارتل النفطي في حقيقته حديث عن تطور الهيمنة الغربية، لاسيما الأمريكية على المنطقة العربية بشكل عام وثرواتها الطاقوية.

يقول الكاتب محمد النيرب في مقال كتبه تحت عنوان: " مراحل سقوط النظام السعودي في دائرة النفوذ الأمريكي ":

" إن الاهتمام الغربي وخاصة الأمريكي لم يكن منفصلاً عن مجمل الحركة السياسية في المنطقة والتطورات التي حدثت نتيجة المواجهات الغربية لتثبيت "المصالح" التي أوجدها تطور النظام الرأسمالي وظهور الثورة البلشفية في روسيا ثم تراجع الاتحاد السوفياتي عن المنطقة. كما أن الحديث عن سقوط النظام السعودي في دائرة النفوذ الأمريكي يقودنا إلى بيان التغيير الذي يمكن رصده على حساب التراجع في التطور التاريخي على الأقل في مسيرة الشعوب في الحالات العادية التي تتطور بها الشعوب دون مؤثر خارجي. لهذا يرى الكثير من المراقبين الاجتماعيين أن وجود الثروات الهائلة في الجزيرة أصبحت العقبة الكبرى في هذا التطور لأنها استخدمت سلاحاً بيد سلطة أمية لا تعرف غير التبعية السياسية ولا تعرف غير السيف عاملاً حاسماً في حل أبسط مشكلة سياسية أو اجتماعية ".[1]

كما أن معرفة العلاقة بين النظام السعودي والولايات المتحدة يظهر لنا في نفاق الغرب من خلال التناقض بين ما يدعيه برغبته في تطوير الشعوب الفقيرة وإشاعة الديمقراطية في الوقت الذي يدعم النظام السعودي الذي يحمل كل مساوئ الأنظمة الدكتاتورية في العالم " يضيف نفس الكاتب.[2]

وقد كنا فيما سبق أشرنا إلى مدى تطور الصراع بين الشركات البريطانية والفرنسية المتواجدة في منطقة الخليج والتي اقتسمت " الكعكة الجغرافية " بعد انهزام الدولة العثمانية على أعقاب الحرب العالمية الأولى، ثم جاء دخول العديد من الشركات

---

1 - **د. محمد النيرب: " العلاقات الأمريكية السعودية "، مركز الحرمين للإعلام الإسلامي، ص ٣٧.**

2 - **مرجع سابق، ص ٣٨.**

الأمريكية في التنقيب والصناعة النفطية في المنطقة قصد بسط نفوذها وهيمنتها كي لا تفلت منها حصتها في الكعكة " النفطية ".

من الناحية الواقعية إن عملية الاستثمار في المنطقة كانت تسيطر عليها الشركات النفطية البريطانية، وهذه الشركات تحت حماية الحكومة البريطانية. وحاول المسؤولون البريطانيون منع الشركات الأمريكية من عمليات التنقيب في المنطقة حتى أن " ل. ي. توماس " أحد كبار رجال شركة إستاندرد طلب تدخل الحكومة الأمريكية رسمياً مع لندن ضد ما أسماه " بالسياسة البريطانية التعسفية في الشرق الأدنى ". لذلك يمكن القول أن بداية التنافس على المنطقة قد بدأته الشركات النفطية لينتقل إلى أروقة السياسة في الدولتين، وقد دخل الكونغرس الأمريكي حلبة الصراع هذه عندما طلب من الحكومة التدخل لحماية تطلعات الشركات الأمريكية في المنطقة بعد أن منعت السلطات البريطانية شركة سوكوني من التنقيب في العراق.[1]

ارتكزت الحكومة الأمريكية في احتجاجها على نصرتها للحلفاء في الحرب العالمية وقدمت احتجاجاً شديد اللهجة إلى مكتب المستعمرات البريطانية. وفي مايو ١٩٢٠، أرسل السفير الأمريكي في لندن مذكرة إلى وزارة الخارجية البريطانية تضمنت الطلب بأن تشمل مشروعات النفط الأمريكية في الأراضي العربية الواقعة تحت الحماية والانتداب البريطاني مبدأ " الأبواب المفتوحة " والفرص المتكافئة.

لم تستجب بريطانيا للاحتجاجات الأمريكية واندفعت أكثر عندما وقعت مع فرنسا معاهدة في " سان ريمو " (San Remo) على هامش اجتماع الحلفاء في سبتمبر عام ١٩٢٠ خاصة بالامتيازات النفطية والذي حصلت فرنسا بموجب هذه الاتفاقية على حصة ألمانيا في شركة البترول التركية.[2]

لم تكن شركات الكارتل الأمريكية قد أبدت اهتماماً يذكر باحتياطي النفط في الشرق الأوسط قبل عام ١٩٢٠، كما لم تكن تمتلك استثمارات خارجية سوى في دولتين هما المكسيك ورومانيا، وذلك يعود لسببين:

---

1 ـ نفس المرجع (١٨/٠٨/٢٠٠٨). www.alharamain.com/text/drasat

2 - راجع معاهدة سان ريمو التي سبق وأن أشرنا إليها بالتفصيل في دراستنا السابقة لهذا البحث.

أولهما: إن كشف نفط أوكلاهوما سنة ١٩٠٧ قد ضمن احتياطياً كافياً في الولايات المتحدة، والثاني: هو أن عمليات التنقيب عن النفط كانت حكراً على الدول الأجنبية الأخرى صاحبة النفوذ في العهد العثماني.

هذه الشركات بدأت بعد سنة ١٩٢٠ تبدي اهتماماً زائداً بالاحتياطي الخارجي من النفط كما أن السياسيين الأمريكيين قد تنبهوا لأهمية النفط الموجود في المنطقة، وكان سبب اهتمام الشركات الأمريكية هذا وتخوف السياسيين الأمريكيين يعود إلى عدة عوامل:

- النقص المتوقع في النفط الأمريكي.
- التخوف من احتكار بريطاني - هولندي لاحتياطي النفط العالمي.
- توقعات الكشف عن احتياطي عالمي واسع ورخيص التكاليف.
- الحرب العالمية الأولى جعلت الدول الكبرى أكثر تحسساً لحاجتها في النفط.
- ظروف الحرب العالمية الأولى أظهرت أهمية النفط في مسألة الدفاع والتجارة.

هذه العوامل كلها دفعت بالولايات المتحدة إلى التفكير جدياً في البحث عن مصادر للنفط ولرسم سياسة نفطية جديدة.[1]

ومهما يكن من أمر، فإن النفط قوة مركبة، وكل ما يرتبط به يتحول إلى قوة ويكتسب هالة وضخامة غير عاديتين. فالعائدات النفطية هي أضخم العائدات، وتشكل القسط الأكبر من العملات والأوراق المالية والسيولة النقدية اليومية، وتؤثر في مجمل ميزان المدفوعات في الشمال والجنوب.[2]

إن الصناعة النفطية هي من الضخامة والاتساع بحيث أنها هي الصناعة الوحيدة التي تعمل بحرية تحت كل الظروف السياسية والأنظمة الاجتماعية كافة، وتتعامل بكل اللغات الحية وتتعاطى مع كل العملات الأجنبية. ولا توجد صناعة أخرى، كما

1 - لمزيد من المعلومات، انظر: محمد النيرب، المرجع السابق.

2 - انظر: حسين عبد الله: " الأبعاد المالية لأسعار النفط العربي "، المستقبل العربي، السنة ٢، العدد ١٤، أبريل / نيسان ١٩٨٠، ص ٥٥.. وانظر كذلك: رضا هلال: " لعبة البترودولار "، الاقتصاد السياسي للأموال العربية في الخارج "، القاهرة، سيناء للنشر، ١٩٩٢.

يقول بيتر أوديل، في كتابه: " النفط والقوة العالمية " بهذا القدر من الاختراق للنظم الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والثقافية في العالم.[1] أما الشركات النفطية فهي شركات عملاقة بكل ما أوتيت من نفوذ وقوة ولا زالت "محافظة على نفوذها وقوتها".[2]

بل إنّ هذه الشركات، وعلى عكس كل ما يعتقد، تزداد ضخامتها يوماً بعد يوم وتأتي على راس قائمة الشركات المتعددة الجنسيات التي تحولت إلى قوة رئيسية وفاعلة على الساحة الدولية. وتمتلك قدرات تنظيمية ومادية وفنية تفوق قدرات ومكانات معظم الدول القومية وتؤهلها لإدارة العالم اقتصادياً واحتكارياً. بل هي رمز من رموز الاستعمار الجديد الذي يقوم أساساً على نهب واستغلال اقتصاديات دول الجنوب الغنية بالثروات والموارد الطبيعية وخاصة الخدمات المولدة للطاقة.[3]

لقد تشابكت المصالح النفطية بين أكبر الدول استهلاكاً وأكبر الدول إنتاجا، اتضح أن هذه المصالح هي من القوة بحيث إنها قادرة على الاستمرار رغم كل الاختلافات والتناقضات بما في ذلك التناقضات العقائدية والحضارية والسياسية القائمة بين أكثر المجتمعات انفتاحاً وأكثرها انغلاقاً. لقد وجدت الولايات المتحدة أنه من الضروري أن تبقى الدول النفطية الغنية مستقرة سياسياً واجتماعياً. ذلك أن استقرارها يعني استقرار النظام العالمي النفطي ويعني استقرار شركات الاقتصاد الأمريكي، وبالتالي النظام الاقتصادي العالمي ككل. لكن الظروف السياسية الداخلية الخاصة بالدول الخليجية والظروف الأمريكية السائدة تجعل استقرار هذه الدول أمراً صعباً وربما مستحيلاً، بل إن النفط هو في حد ذاته أكبر عامل من عوامل عدم الاستقرار وهو أهم سبب من أسباب التوترات والصراعات في هذه المنطقة[4]

لذلك فإن السؤال، كما يوضح أدوارد كرابلز، الخبير في شؤون النفط، هو ليس إن كانت الصراعات والتوترات ستستمر في منطقة الخليج، فهي بكل تأكيد

---

1 -**Peter Odell : " Oil & World Power" – New York, Viking Penguin, 1986.**

2 - **راجع: محمد غانم الرميحي: " النفط والعلاقات الدولية، مرجع سابق، ص ٢٧.**

3 - **محمد السيد السعيد: " الشركات متعددة الجنسيات وآثارها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، سلسلة عالم المعرفة، الكويت، ١٩٨٦، ص ٢٧.**

4 - **انظر: د. عبد الخالق عبد الله، مرجع سابق، ص ١١٦.**

ستستمر، كما أنها ستجلب الاهتمام والتدخل الأمريكي أكثر من أي وقت مضى من أجل حماية شركاتها ومصالحها النفطية مهما كلف ذلك من ثمن. وخير دليل على ذلك رأيناه في التدخل في حرب الخليج الثانية سنة ١٩٩١، واحتلال العراق سنة ٢٠٠٣ ونهب ثرواته النفطية، ذنب رئيسه أنه قد سلك في السنوات السابقة لاحتلاله مساراً يستفز فيه الولايات المتحدة وطموحاتها النفطية، مثل عقد صفقات واتفاقات مع روسيا، والصين، وفرنسا، واستخدام اليورو بدلاً من الدولار.

المبحث الثالث

سلاح النفط وآثاره

في حرب أكتوبر ١٩٧٣ وحرب الخليج الثانية

يعتبر الاستقرار السياسي وتلبية الرغبات الطاقوية عند المستهلك العام والخاص والتأثيرات الاقتصادية والجغرافية والسياسية العالمية من العوامل الرئيسية والحاسمة في نجاح جهود توسيع القدرة الإنتاجية في الدول المنتجة والمصنعة للنفط من جهة كدول "أوبك" والدول المستهلكة الغربية من جهة أخرى.

وقد بدا أن النفط ترك آثاره في السياسة الداخلية لهذه الدول وفي النظام العالمي بصفة عامة بطرق متعددة. وفي الواقع كانت السياسة النفطية مسؤولة عن وقوع عدة نزاعات وخلافات حتى عن نشوب بعض الحروب، وعمّا دار بين الدول المُستعمَرة والقوات المعمرة من حروب واشتباكات وتعطيل في التسوية قصد نيل الحرية والاستقلال، لدليل على أهمية هذه المادة النفيسة.

أضف إلى ذلك المنافسة الحادة والشرسة بين قوات الاستعمار والمحاولات للهيمنة على المنطقة وعن ولادة مفاهيم مختلفة في صياغة السياسات الداخلية والخارجية.

المطلب الأول: الأبعاد الجيوسياسية للنفط في العالم

ضل النفط، منذ اكتشافه لاسيما بعد الحربين العالميتين الأولى والثانية، والدور الذي لعبه في تموين وتحريك الآليات الحربية المختلفة من طائرات وباخرات حربية ونقل الجنود واستعمال الأجهزة العظمى المختلفة، يحتل أهمية استراتيجية بالنسبة إلى القطاع العسكري، وخاصة في الغرب.[1]

ومع تطور الصناعات المختلفة كصناعة السيارات والمعامل البتروكيمياوية والفلاحة الميكانيكية، ومع تطور الأسلحة النووية والصواريخ الباليستية في فترة الحرب الباردة

---

1 - هوشانج أمير أحمدي: النفط في مطلع القرن الحادي والعشرين... مرجع سابق، ص ٤٩

ومـا بعـدها ، ازدادت أهميـة الـنفط الاسـتراتيجية بالنـسبة إلى التنميـة الاقتـصادية. " ومـع تزايد الطلب على النفط، وخاصة في شرق آسيا ـ يقول هوشانج أمير أحمدي :

تواجـه دول أوبـك ودول الخلـيج العربـي تحـديات جديـدة، فمـن المؤكـد أن الـصين ستصبح من الدول التي تعتمد على نفط منطقـة الخليج كمـا أن الهنـد ستنضم قريباً إلى قائمة هذه الدول. لذلك فإنه يسهل فهم سبب انشغال الغرب بالسياسة الدولية في المناطق المحيطة بالخليج، وبالاستقرار السياسي في كبريات الدول المنتجة للنفط ".[1]

لذا، يجدر بنا الـكلام في هذا الشأن المتعلق بالأبعاد الجيوسياسية إلى النظر، أولاً وقبـل كـل شـيء إلى الأبعـاد الجيوسياسـية في الـشرق الأوسـط وبالخـصوص في منطقـة الخليج العربي.

تدخل التقديرات الخاصة بحاضر ومستقبل مصادر النفط وحجم الإنتاج في صلب الأبعـاد الجيوسياسـية للـنفط، وكمـا يوضـح ذلـك هوشـانج أمـير أحمـدي في الجـدول الموالي:[2]

جدول رقم (١٨) : توزيع احتياطيات النفط العالمي المؤكد (١٩٩٣)

إجمالي دول أوبك	٧٠٠ مليار برميل (أي ما يعادل ٧٨% من الاحتياطي العالمي)
إجمالي دول الاتحاد السوفياتي (سابقاً)	٥٥,٤ مليار برميل (٦%).
إجمالي الولايات المتحدة الأمريكية	٢٤,٧ مليار برميل (٣%).
النرويج	٩,٣ مليار برميل (١,٢%).
المكسيك	٢٧ مليار برميل (٣%).
البرازيل	٣,٨ مليار برميل (١%).
الهند	٥,٩ مليار برميل (١,١%).
الصين	٢٤ مليار برميل (٣%).
بريطانيا العظمى	٤,٦ مليار برميل (١%).

1 - المرجع السابق، ص ٤٩.

2 - نفس مرجع، ص ٤٩.

وكما يلاحظ هذا المحلل، فإن دول الخليج ستكون، في الغالب، أكبر المنتجين للنفط، وعلى الرغم من أن المنافسة وقوى السوق لعبت دوراً بارزاً في تجارة النفط خلال السنوات الأخيرة، سيسعى المنتجون في المستقبل، كما فعلوا في الماضي، لإقامة تحالفات سياسية مع حكومات الدول المستوردة للنفط من أجل استقرار الأسعار وزيادة إمكانية التنبؤ بحجم الإيرادات. ومن هذا المنطلق، ستسعى بعض الدول المنتجة للتأثير في الأسعار باللجوء إلى وسائل أخرى، بما في ذلك طرق التكتل في إطار المجموعات القوية والاحتكار (أو ما يسمى بالكارتل) مقارنة مع دول الأوبك.

ومنذ بداية هذا القرن، ازدادت الأهمية السياسية للنفط بسبب الاستعمال الجديد له في المجال الصناعي والعسكري كما سبق وأن ذكرناه، وكان همّ الدول الصناعية الحصول على النصيب الأكبر من الامتيازات النفطية، ما جعل هذه المادة النفيسة التي تسمى بالذهب الأسود، باعثة على التنافس والتناحر الحاد بين تلك الدول. وكانت الشركات النفطية العظمى، ومن ورائها الحكومات، تستخدم نفوذها في هذا الصدد، وتتفاوض فيما بينها لتقسيم هذه المناطق الجذابة للنّفط وتقسيم موارد أراضيها والأسواق بين الشركات الكبرى التي صارت تصنع القرار السياسي[1].

هذا الواقع جعل من النفط وكيفية الحصول عليه هدفاً من أهداف التخطيط السياسي والاستراتيجي لدول العالم الصناعي، وأصبحت المناطق الغنية بهذه المادة الحيوية كدول الخليج وشمال إفريقيا تحتل مركز الصدارة في العلاقات الدولية خاصة منذ منتصف القرن الماضي إلى يومنا هذا.

المطلب الثاني: الأبعاد الجيوسياسية في الشرق الأوسط

يقول الخبير النفطي الدكتور نيقولا ساركيس في كتابه "البترول عامل وحدة "[2]: " إن تاريخ الشرق الأوسط يكاد يقرأ حرفاً حرفاً من خلال عمليات استثمار النفط ". ويضيف أستاذ العلوم الاقتصادية في جامعة " غرونوبل " الفرنسية الدكتور جاك شوفالييه في كتابه " لعبة النفط الجديدة ": "إن تاريخ النفط هو تاريخ الإمبريالية".

---

1 - د. جورج طعمة : " النفط والعلاقات العربية الدولية "، مجلة قضايا عربية ١٩٨٠ ، ص ٣٤.

2 - نيقولا ساركيس: " البترول عامل وحدة وإنماء في العالم العربي "
."Liberairie G^le de Droit de Jurisprudence, Paris, 1963 .

ولا مبالغة في ما قيل في هذا المجال. فإنه من الممكن القول إن النفط صنع الأحداث وصنع التاريخ وصنع السياسة في هذه المنطقة.[1]

ويقال عن التاريخ السياسي للنفط إنه تاريخ حافل بالأحداث والصراعات والمساومات السياسية. ويقول الدكتور حافظ برجاس في كتابه " الصراع الدولي على النفط العربي : "إن الحروب التي نشبت منذ منتصف القرن التاسع عشر بين الدول الاستعمارية الكبرى (المسألة الشرقية) لاقتسام تراث الإمبراطورية العثمانية كان هدفها السعي وراء نفط الشرق الأوسط، ولم تكن التسويات والاتفاقيات الدولية التي أعقبت الحرب العالمية الأولى وما نتج عنها من تجزئة البلاد العربية وبروز المشروع الصهيوني بعيدة من هدف السيطرة على منابع النفط ".[2]

ونظراً لأن النفط عامل رئيسي في تحديد المصالح الاستراتيجية في منطقة الخليج، فإن أي تغييرات طويلة المدى في سوق النفط الدولية سوف يكون لها أثر عميق في الدور الأمني للدول العظمى سيما الولايات المتحدة الأمريكيية وبدرجة أقل بريطانيا العظمى في منطقة الخليج خلال القرن الحادي والعشرين.

إن العلاقة بين النفط والأمن في الخليج العربي شيء بديهي وليست في حاجة إلى بيان أو توضيح، فهي علاقة متبادلة، ويرتبط كل منهما بالآخر، ما دام الضمان الأكيد لاستمرار تدفق هذه المادة الحيوية الضرورية شرط جوهري وأساسي بمعناه الاقتصادي والاجتماعي والعسكري الاستراتيجي. ويقول الكاتب والمحلل لؤي بكر الطيار في كتابه " أمن الخليج العربي ": " من الواضح أن الحاجة إلى هذا التأكيد تزداد إذا لم تكن منطقة إنتاج النفط واقعة تحت سيطرة الدول التي تحتاجه، وذلك لأن مثل هذا الموقف يؤثر بجلاء – بصفة مباشرة أو غير مباشرة – على شدة وكثافة الصراعات الدولية على مصدر الإمداد وبينما أدى التطور والتقدم المتزايد لصناعة السلاح إلى زيادة متماثلة في أهمية الموقع الاستراتيجية لمناطق بعينها في العالم، فإن الخليج العربي يحتفظ بأهميته الخاصة كمصدر للنفط.

---

1 - انظر جاك شوفالييه: " لعبة النفط الجديدة "، « Le Nouvel Enjeu Pétrolier », Ed.Calman Levy, Paris, 1973.

2 - انظر: حافظ برجاس، مرجع سابق، ص ٢٥٢ – ٢٥٨.

وما إن وصلت الأسلحة النووية إلى إمكاناتها التدميرية الحالية حتى أرغم العالم على الإرتداد إلى " الحرب المحدودة التقليدية " لتحقيق أهداف محددة. ولكن حتى في نطاق هذا السياق، فإن الخليج العربي يظل منطقة قيمة وحساسة ".[1]

ويتجلى ذلك في الجدول الأول والثاني المواليين :

جدول رقم (١٩) : مقارنة بين احتياطي النفط ومستوى الإنتاج في دول الخليج

Comparative oil reserves and production levels In Billion of barrels of the Gulf States (in 1994)					
Contries	Identified	Undiscovered	Identified and undiscovered	proven	% of world total
Bahrein	–	–	–	٣٥	
Iran	٦٩,٢	١٩,٠	٨٨,٢	٨٩,٣	٨,٩
Iraq	٩٠,٨	٣٥,٠	١٢٥,٨	١٠٠,٠	١٠,٠
Kuwait	١٢,٦	٣,٠	٩٥,٦	٩٦,٥	٩,٧
Oman	–	–	–	٥,٠	NA
Qatar	٣,٩	٠	٣,٩	٣,٧	٠,٤
Saudi Arabia	٣٦٥,٥	٥١,٠	٣١٦,٥	٣٦١,٢	٢٦,١
UAE	٦١,١	٤,٢	٦٥,٣	٩٨,١	٩,٨
Total	٥٨٣,٠	١١٢,٢	٤٩٥,٢	٦٥٤,١	٦٤,٩
Rest of World	–	–	–	٣٤٥,٧	٣٥,١
World	–	–	–	٩٩٩,٨	١٠٠,٠

Source: Adapted from Anthony H. Cardesmen from the Saudi Arabian Book, p 78 – 79.

---

1 - **انظر لؤي بكر الطيار: " أمن الخليج العربي، مركز الدراسات العربي – الأوروبي (CEFA)، باريس، ١٩٩٩، ص ص ٩٦ – ١٠٣.**

جدول رقم (٢٠)

احتياطيات النفط الخام المؤكد (٢٠٠٣ – ٢٠٠٦)

CPEC : Proven Crude Oil Reserves 2003v 2006

Country	Reserves	(bn bbl)	
	2003	2006	Change
Saudi Arabia	261.8	266.8	5.0
Iran	89.7	132.5	42.8
UAE	97.8	97.8	Unch
Kuwait	96.5	104.0	7.5
Qatar	15.2	15.2	Unch
Nogeria	24.0	35.9	11.9
Libya	29.5	39.1	9.6
Algeria	9.2	11.4	2.2
Venezuela	77.8	79.7	1.9
Indonesia	5.0	4.3	(0.7)
Total (minus Iraq)	706.5	786.7	80.2
Iraq	112.5	15.0	2.5
Total (with Iraq)	819.0	901.7	82.7

Including half the neutral zone Totals rounded
Source: Oil & Gas Journal, 2007.

إنه من الصعب تقدير حجم الآثار المحتملة لحالة عدم الاستقرار السياسي على تدفق النفط. فعندما أطاحت الثورة الإسلامية لآية الله الخميني بحكومة شاه إيران سنة ١٩٧٩ ، انغلقت هذه البلاد على نفسها في وجه الاستثمار الأجنبي مانعة هذا الأخير من الوصول إلى مواردها النفيسة الضخمة. وبعدما تقوقعت داخل نفسها لأكثر من ١٥ أو ١٦ سنة ، قام القادة الإيرانيون الثوريون بدعوة خبراء النفط والصحافة بمختلف اتجاهاتها لحضور وتغطية لقاءات دورية يستعرضون فيها قدرتهم الإنتاجية المتنامية.

وقـد عبّـرت الحكومـة الإيرانيـة عـن رغبتهـا في مـشاركة الـشركات النفطيـة الأمريكيـة مـن خـلال عقـدها مـع شـركة كونوكـو (Cunoco)، وصـارت حكومـة طهران تروج من حين لآخر لإمكانية بروز آلية تعاون بين المنتج والمستهلك. وقد فعلت كل ما في وسعها لإعادة دمج قطاع النفط الإيراني مع أسواق النفط العالمية وتقول كلمتها عالية في المحافل الدولية ولا سيما في لقاءات أوبك بفيينا عاصمة أوبك أو غيرها من العواصم حيث يجتمع ممثلو الدول المنتجة والمصدرة للنفط.

والجـدير بالـذكر، أن ثلاثـة أربـاع احتيـاطي الـنفط العـالمي موجـودة في العـالم الإسلامي حيث أصبح معظم الناس أشد فقراً وفي حالة من عدم الاستقرار والرفاهية الاجتماعية. ويكمن ثلثا احتياطي العالم الإسلامي في منطقة الخليج العربي حيث تواجه بعض الدول ضوائق اقتصادية ومشاكل سياسية. كما يرى الكثير من الخبراء والمحللين الاقتصاديين أن هذه الاحتياطيات في الخليج العربي ستدوم لفترة تتراوح من ٥٠ إلى ١٠٠ سنة، وهذا يعتبر أطول عمر لاحتياطيات النفط العالمية المعروفة.[1]

ويقول هوشانج أمير أحمدي إن الغرب سيظل معتمداً على هذا النفط طوال عقود قادمة لتأمين القسم الأكبر من احتياطيات الطاقة المتزايدة، الأمر الذي يجعل الاقتصاد الغربي عرضة للخطر في حال انقطاع الإمدادات النفطية من المنطقة ".

وليس من الغريب إذا قلنا إن الواقع والحقائق في الشرق الأوسط لم تتغير، فلا تزال المنطقة تمتاز بحيويتها الاقتصادية وثرواتها النفطية وصلتها المباشرة وغير المباشرة في العالم لا سيما مع العالم الغربي. ولذا، فإن السلام في الشرق الأوسط لا يزال رهن الأمن أو اللاأمن لهذه المنطقة بما فيها القضية الفلسطينية التي هي جوهر النزاعات في المنطقة ومحل اهتمام وقلق أعضاء هذه الدول. ومن ثم، فإن دعم وتعزيز الأمن الإقليمي بعد حربي الخليج الأولى والثانية وحتى بعد الهجوم الأخير على العراق من قبل الولايات المتحدة، قد أصبح عنصراً أساسياً من مكونات " النظام الدولي الجديد " الذي استهله الرئيس جورج بوش الأب وورثة الرئيس بيل كلينتون وهو بصدد تطبيقه في الميدان الرئيس جورج بوش الابن.

---

1 - هوشانج أمير أحمدي، المرجع السابق، ص ٥٢

والمشكلة الأساسية بالطبع، هي أن الوضع العسكري الراهن يمكن أن يدوم ما دامت هذه الثروة الحيوية في المنطقة. ففي محاولة لتطوير الوحدة العسكرية التي صيغت في ساحة القتال، بعد حرب الخليج الثانية بين دول مجلس التعاون الخليجي من ناحية وبين مصر وسوريا من ناحية أخرى، فقد اجتمعت هذه الدول التي كانت تسمى " ٦ + ٢ " بمباركة الولايات المتحدة الأمريكية في مارس ١٩٩١ ، وتم الاتفاق آنذاك على أن توفر الوحدات السورية والمصرية الأساس لأمن المنطقة. كما تم أيضاً استبقاء بعض المعدات الغربية التي استخدمت أثناء الحرب في المنطقة ليستخدمها هذا التحالف الإقليمي، مع تحمل تكاليف القوات المصرية والسورية من طرف الخليج. ولكن بعد ذلك، أعلنت المملكة العربية السعودية والكويت عزمهما على إبقاء القوات الأمريكية في الخليج بدلاً من الجيوش العربية، وذلك مما يفسر الوجود المستمر للقوات الأمريكية في هذه المنطقة إلى يومنا هذا، مما ساعد بكثير الهجوم الأخير في ربيع ٢٠٠٣ على العراق واحتلاله والبسط على ثرواته النفطية.

ومن المعلوم لدى العام والخاص حسب التصريحات العلنية، كانت الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا قد صرحتا في السابق أنهما ستسحبان قواتهما من الكويت بعد تحريره من قبضة العراق بمجرد الانتهاء من عمليات إزالة الألغام التي غرسها جيش صدام حسين، وكذلك الانسحاب من المناطق الأخرى التي استعملتها القوات الأمريكية كقواعد خلفية واستراتيجية في الخليج، عندما تحل محلها قوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة.

وكان بحلول ٢١ مايو ١٩٩١ ، صرح ديك تشيني، وزير الدفاع آنذاك، بأن " القوات الأمريكية ستبقى في الكويت لعدة أشهر أخرى "، وأنه " يتوقع تواجداً عسكرياً أمريكياً أكبر مما كان عليه من قبل، كما توقع أيضاً إجراء مناورات مشتركة متزايدة بين الولايات المتحدة وقوات مجلس التعاون الخليجي.

بينما صرح وزير الدفاع البريطاني السابق، دوغلاس هورد عن ضرورة الحفاظ على تواجد عسكري جوهري في الخليج، وخاصة فيما يتعلق بتواجد سلاح الجو الملكي البريطاني في البحرين وسلطنة عمان.

فيما بدأت مهمة القوات العربية المصرية والسورية في انسحابها من المنطقة حيث قالت مصر " إن الانسحاب يرجع إلى حقيقة أن قواتها قد أنجزت مهمتها ".

وخلاصة القول فإن الأهمية الكبرى التي اكتسبها النفط كمصدر أساسي للطاقة وكمادة أولية للصناعة البتروكيميائية وكأداة لقوة الضغط ومحور الصراع الدولي، يبرز اليوم كعامل أساسي مهم في إعادة رسم الخريطة السياسية والجغرافية لمنطقة الشرق الأوسط بعد الهيمنة الأمريكية وانفرادها بقيادة العالم في ظل المعطيات الجديدة الناجمة عن حرب الخليج الأخيرة، والهجوم على العراق سنة ٢٠٠٣ بدون استشارة الرأي العام أو لائحة من الأمم المتحدة وبدون أي اعتبار للقانون الدولي غير المعروف إلاّ لدى الضعفاء.

المطلب الثالث: سلاح النفط في حرب أكتوبر ١٩٧٣

لاشك أن النفط لعب دوراً هاماً ولا زال يلعب دوراً هاماً في التأثير على العلاقات الدولية، ليس فقط من الناحية التموينية للطاقة الضرورية للبشر بصفة عامة، ولكن من الناحية السياسية والاجتماعية والعسكرية كذلك.

قبل أن نشير إلى النتائج والتأثيرات التي أحدثها سلاح النفط في العلاقات الاقتصاديةوالسياسية بين الدول، لابد من الإشارة إلى العوامل الموضوعية التي ساعدت على اتجاه هذا السلاح خلال فترات التوتر والحروب، لاسيما بعد الحرب العالمية الثانية.

تمثل العامل الأول بوجود التضامن العربي الذي تحقق منذ مؤتمر الخرطوم الناجم عن حرب جوان / يونيو ١٩٦٧ بعد حل الخلافات العربية التي كانت قائمة آنذاك، وخاصة الخلاف السعودي - المصري بسبب حرب اليمن، والخلاف المصري - التونسي بعد تصريحات بورقيبة حول القضية الفلسطينية. ثم يأتي الدور الذي قامت به منظمتا الأوبك والأوابك، فيما بعد في النزاع والمكاسب النفطية من شركات النفط متعددة الجنسيات لجهة التسعيرة والمشاركة في الإنتاج والتسويق وصولاً إلى التأميم.

وقد شجعت هذه المكاسب، ولو كانت بسيطة شيئاً ما - الرأي العام العربي على مطالبة الدول العربية النفطية باستخدام سلاح النفط في المعركة التي توجه ضد العرب. ومما زاد من فعالية هذا السلاح الذي لم يكن في الحسبان، الدقة التي تميز بها قرار استخدامه ومجموعة القرارات التي تبعته. بداية من التخفيض المتزايد لكميات النفط

المصدر، ثم الحظر، وتقسيم الدول سياسياً إلى دول صديقة ومحايدة، وعدوة، وتحديد المصالح الأجنبية وربطها بالقضية العربية والقضية الفلسطينية التي هي محور النزاعات العربية - الإسرائيلية، في إطار احترام القانون والمقررات الدولية. كل ذلك، دل على مستوى عال من الوعي والفكر[1]. وإذا أضفنا ارتفاع معدل استهلاك النفط في الدول الغربية خلال تلك الفترة بالذات (فصل الشتاء) وتزايد حاجاتها الطاقوية من المنطقة العربية، وجدنا أن جميع هذه العوامل ساعدت على إنجاح سلاح النفط كقوة ضغط على المستهلكين الكبار من الدول الغربية وما تبعه من ارتفاع في الأسعار وأزمة في الطاقة كانت السبب في تغيير المواقف الدولية من أزمة الشرق الأوسط. وكنا قد أشرنا إلى هذا الموضوع في فصل سابق ضمن موضوع أسعار النفط[2].

وليس بوسعنا هنا أن نتطرق إلى موضوع تطور الأعمال الحربية العربية - الإسرائيلية الرابعة التي اندلعت في السادس من أكتوبر ١٩٧٣، الموافق للعاشر من رمضان ١٣٩٣هـ.

ما يهمنا من هذه الحرب هو استخدام النفط العربي فعلياً ولأول مرة كسلاح لخدمة القضية العربية، بعد أن كان كل واحد على حدة من الزعماء العرب يهدد لوحده الدول الغربية المستهلكة للنفط بغية تحسين أوضاعها الاقتصادية ومداخلها المالية ولكن بدون فعالية ولا جدية.

وقد تميز هذا القرار بصلابة تنفيذه في الميدان واستراتيجيته الفعالة، مما فاجأ العالم أجمع من دول أوروبا الغربية إلى أمريكا الشمالية، واليابان، وأحدث ارتباكاً في العلاقات الدولية بحيث أصبح محور الصراع بين الحكومات العربية والحكومات الغربية ونقطة الارتكاز في التجاذب السياسي بين دول التحالف الغربي تجاه المسألة الفلسطينية.

---

1 . راجع نص قرار حظر النفط العربي الصادر عن وزراء البترول العرب في ١٧ أكتوبر ١٩٧٣، وما تبعه من قرارات لاحقة في كتاب إبراهيم شحاتة " خطر تصدير النفط العربي، المرجع السابق . ص ٩٤ وما يليها.

2 - كان الوزراء العرب قد اتخذوا قراراً آنذاك بزيادة أسعار النفط بنسبة ١٧٪ ، مما رفع سعر البرميل للمرة الأولى بقرار عربي، من ٣ دولارات إلى ٣،٦٥ دولاراً أمريكياً.

يقول يحيى أحمد الكعكي في كتابه: "الشرق الأوسط والصراع الدولي" [1] :

إن سلاح البترول العربي قد اشترك بإيجابية كبيرة في رفع مشكلة الشرق الأوسط القومية والسياسية (العرب والإمبريالية الصهيونية) والاستراتيجية (الصراع الشرقي والغربي) والاقتصادية(مشكلة الطاقة في العالم الصناعي الأوروبي والأمريكي معا، بالإضافة إلى اليابان) على أعلى مستوى من الفكر والمناقشة والتفاوض الجماعي وغير الجماعي بين دول السوق الأوروبية، والمعسكرين الشرقي والغربي، ودول العالم العربي، والعالم الإفريقي والآسيوي، والأمم المتحدة ".

وكنا قد أشرنا فيما سبق من هذه الدراسة إلى الظروف التي أدت إلى اتخاذ القرار للحظر النفطي من قبل الأقطار العربية المنتجة ضد الدول الغربية المستهلكة التي ساندت إسرائيل في حرب رمضان ١٩٧٣ وفي طليعتها الولايات المتحدة وهولندا، حيث صنفت الجامعة العربية الدول الصديقة، والدول المحايدة، والدول المنحازة للعدو الإسرائيلي. لكن السؤال المطروح هنا، هو: كيف كان تأثير استخدام سلاح النفط في العلاقات الدولية؟ ثم كيف واجهت الولايات المتحدة، أكبر منتج ولكن أكبر مستهلك للنفط في العالم هذه السياسة العربية الموحدة لربط النفط بالقضية الفلسطينية واستعماله كسلاح اقتصادي وسياسي؟

١ ـ التأثير الاقتصادي :

كانت الأوضاع الاقتصادية في الدول الصناعية التي ساندت العدوان الإسرائيلي والتي مسها الحظر النفطي جد متأثرة من تنفيذه فعلياً من طرف الدول العربية المصدرة للنفط. فالتخفيض التدريجي في الإنتاج أولاً بنسبة ٥% شهرياً، ثم الحظر الشامل في تصديره إلى كل من الولايات المتحدة وهولندا، والذي تناول فيما بعد دولاً أخرى كالبرتغال، وجنوب أفريقيا التي كانت ترضخ تحت سياسة التمييز العنصري الأبارتايد (APARTHEID) ودول أخرى بسبب انحيازها الفاضح للكيان الصهيوني، كل ذلك أحدث خللاً مفاجئاً في أسواق النفط العالمية حيث كانت محطات البنزين في الولايات المتحدة تعيش جواً من النقص الفضيع في مواد المحروقات وتنتهج سياسة الإجراء

---

1 - يحيى أحمد الكعكي: " الشرق الأوسط والصراع الدولي ". المرجع السابق، ص ١٧١ — ١٧٢.

(Rationnement) تحـددها لكـل مـستهلك، كمـا اضـطرت معظـم الـشركات والمؤسسات والإدارات المختلفة انتهاج سياسة التقشف في استهلاك المواد الطاقوية الأخرى كالكهرباء والتدفئة، وتحديد سرعة السيارات.

والجـدير بالـذكر أن كميـات الـنفط العربـي الـتي كانـت متداولـة في الـسوق في النـصف الأول مـن شـهر أكـتوبر ١٩٧٣ بلغـت ٢٠,٨ مليـون برميـل يوميـاً. وفي ديـسمبر، أي بعـد شـهر ونـصف مـن تطبيـق الحظـر النفطـي، انخفـضت هـذه الكميـة إلى ١٥,٨ مليـون برميل يومياً. وهذا يعني أن سوق النفط الدولية قد خسرت حوالي ٥ ملايين برميل يومياً في الوقت الـذي فقـدت فيـه الطاقـة الاحتياطيـة للولايات المتحـدة. إن كميـات الـنفط الـتي خسرتها السوق آنذاك شكلت ٩% من مجموع واردات الـنفط إلى العـالم الحـر، و١٤ % من تجارة النفط العالمية. وقد كـان لتخفيض الإنتـاج تـأثير كبير علـى الاقتـصاد الـدولي قياساً على النمو الـسريع لاسـتهلاك العـالم مـن الـنفط الـذي بلـغ ٧,٥% سـنوياً خـلال تلـك الفترة.[١]

يقول إيان رتليدج في كتابه: " العطش إلى النفط "[٢] في هذا المجال: " إن ما يبدو نسبة ضـئيلة كخمـسة في المائـة مـن الاعتمـاد يمكـن أن تكـون لهـا انعكاسـات قاسـية كمـا اتـضح إبـان أزمـة الطاقـة بـين عـامي ١٩٧٣ و١٩٧٤. ففـي فـترة الإثـني عـشر شـهراً، شـهد العـالم الغربـي تواصـل مـسيرة تـأميم المـصالح النفطيـة الأجنبيـة في منطقـة الخلـيج وشمـال إفريقيا، وحرباً كبرى بين العرب وإسرائيل، وحظراً علـى إمـدادات الـنفط علـى الولايـات المتحدة، وطوابير انتظار لم يسبق لها مثيـل لـشراء البنـزين في الولايـات المتحـدة، وارتفاعـاً في أسـعار الـنفط العالميـة بنـسبة ٣٦٠%. وعلـى حـد قـول وزيـر الخارجيـة آنـذاك هـانري كـسنجر، أحـد الأبطـال الرئيـسيين لهـذه الـدراما، " لم يـسبق أبـدا أن اسـتطاعت أمـم ضعيفة عسكرياً ـ وفي بعض الأحيـان سياسـياً ـ فـرض هـذه شـدة علـى النظـام الـدولي إلى هذا الحد[٣]. ثم لاحظ كسنجر، بعد ذلك، أيضاً أن الأمـم المـستهلكة كانـت سـترد علـى

---

1 . حافظ برجاس: " الصراع الدولي على النفط العربي ". مرجع سابق، ص ٢٥٤.

2 . إيان رتليدج: " العطش إلى النفط ". ماذا تفعل أمريكا بالعالم لضمان أمنها النفطي، ترجمة مازن الجندلي، الدار العربية للعلوم، بيروت ٢٠٠٦، ص ٨٣ وما يليها.

3 - **Henri Kissinger : « Years of Renewal », Wiedenfel & Nicolson, London, PP 665 –7.**

ذلـك قبـل قـرن بوضـع اليـد علـى حقـول الـنفط، لكنهـا لم تحـصل علـى أي دعـم مـن الديمقراطيات الصناعية الأخرى ".

بالفعل، تكشف الوثائق البريطانية التي تغطي تلك الفترة، والتي رفعت عنها السرية مؤخراً، أن الحكومة البريطانية اعتقدت أن أمريكا كانت تفكر جدياً في غزو دول الخليج لوضع يدها على الحقول الرئيسية فيه. وقد نقل عن وزير الدفاع الأمريكي آنذاك، جيمس شليزنجر، أنه " لا يدري كيف يمكن ألا تلجأ الولايات المتحدة إلى القوة، وعندما حانت الساعة، تراجع القادة، كهنري كسنجر، عن هذا الرد القاسي خوفاً من تدخل الاتحاد السوفياتي.[1]

لم يكن إذن حظر النفط وتخفيض الإنتاج العامل الوحيد في زعزعة اقتصاديات الدول الصناعية، بل إن " الارتفاع غير المرتقب " للأسعار زاد من تفاقم المشاكل والصعوبات الاقتصادية في وجه الدول المستهلكة. لقد كان لاستعمال سلاح النفط ارتفاع حاد في أسعاره نتج من القرار الذي اتخذه أعضاء منظمة أوبك من جانب واحد "معاقبة" لمن ساند إسرائيل في سياستها العدوانية، أثر كبير في رفع السعر من ٥,١٢ دولار للبرميل إلى ١٢,٦٥ دولار. كما أن تهافت الشركات المستقلة التي اغتنمت الفرصة لتدخل هذا المجال في هذه المنطقة المخصصة للكبار، على شراء النفط من الأسواق الحرة بعد أن فقدت إمداداتها المضمونة، حيث ارتفع سعر النفط هذه المرة إلى ٢٠ دولاراً للبرميل[2]. وإذا ألقينا نظرة إلى النسب المئوية التي كان يمثلها النفط سنة ١٩٧٣ في الدول الغربية المستهلكة، أدركنا مدى الضرر الذي أصاب اقتصاد تلك الدول نتيجة الحظر النفطي الذي نفذته منظمة أوبك تحت سياسة عربية متضامنة، فضلاً على الزيادة في الأسعار التي بدا وأن المنظمة صارت تتحكم فيها لأول مرة.

ففي بريطانيا، كان النفط يمثل ٥٢,١% من مجموع مصادر الطاقة، في هولندا ٥٤,٢%، ألمانيا ٨٥,٦%، بلجيكا ٦٢,١%، فرنسا ٧٢,٥%، وإيطاليا ٧٨,٦%. وتجدر

---

1 **- Jaggi, Rohit : « Britain Feared Oil Crisis could spark. US Military Retaliation", Financial Times, January 6 th, 2004.**

2 **- ألكساندر بريماكوف: " نفط الشرق الأوسط والاحتكارات الدولية، ترجمة بسام خليل، دار ألف باء، بيروت ١٩٨٤، ص ٦٢.**

الإشارة هنا إلى أن أوروبا الغربية واليابان كانتا تعتمدان اعتماداً شبه كلي على نفط الشرق الأوسط. وخاصة على النفط العربي.[1]

في الوقت نفسه، بلغ استهلاك الولايات المتحدة التي تعتبر أكبر الدول المنتجة والمستهلكة للنفط بحوالي ١٨ مليون برميل يومياً، منها حوالي ٦,٧ مليون برميل تستوردها من الشرق الأوسط. لذلك كان للنقص الناتج عن حظر النفط العربي آثار سلبية وضربة قاسية للاقتصاد الأمريكي. وكانت عواقب هذا الحظر تسريح ٢٥٠ ألف عامل أمريكي خلال فترة الحظر، بينهم ٨٠ ألف من صناعة السيارات و١٥ ألف من موظفي شركات الطيران، وآلاف من مستخدمي الفنادق والمطاعم. وتذكر الإحصائيات أن شركة جنرال موتورز، أكبر شركة لصناعة السيارات انخفضت أرباحها بنسبة ٨٥% في سنة ١٩٧٤.[2]

كما أن سلاح النفط الذي استعمل آنذاك من قبل الدول العربية المصدرة للنفط أحدث انخفاضاً حتى في الناتج القومي الأمريكي حيث بلغ ٦,٣% في الربع الأول من سنة ١٩٧٤. ثم أدت زيادة أسعار النفط المستورد من هذه البلدان إلى عجز في الميزان التجاري الأمريكي، حيث بلغ حوالي ١٧١,٣ مليون دولار، وهو أكبر عجز يصل إليه الاقتصاد منذ تسعة أشهر. بالإضافة إلى ذلك أدى الارتفاع المتزايد في أسعار النفط إلى زيادة أسعار تؤثر على كل المواد البتروكيمياوية مما أدى إلى ارتفاع سائر المواد والسلع الاستهلاكية وحتى السلع الغذائية منها[3].

يقول حافظ برجاس : " إذا كان الاقتصاد الأمريكي وهو الأقل اعتماداً على النفط العربي ذلك الوقت، قد أصيب بهذه الانتكاسات الخطيرة من جراء استخدام العرب

---

1 - بيتر مانغلد (Peter Mangold): " تدخل الدول العظمى في الشرق الأوسط ". ترجمة أديب شيش، دار طلاس للدراسات والنشر، دمشق ١٩٨٥، ص ٥١.

2 - انظر: NEWSWEEK, March 11, 1974

3 - لمزيد من المعلومات، انظر: توماس أ. بريسون: " العلاقات الدبلوماسية الأمريكية مع الشرق الأوسط (١٧٨٤ – ١٩٧٥)"، ترجمة دار طلاس، دمشق ١٩٨٥، ص ص ٧١٢ – ٧١٣.

لسلاحهم النفطي، فكيف كانت الأوضاع الاقتصادية في بقية الدول الغربية واليابان التي اعتمدت بشكل كلي تقريباً (٨٠%) على النفط المستورد من الأقطار العربية ؟[1]

لاشك في أن تأثيرات الحظر النفطي على اقتصاديات الدول الغربية كانت أشد قساوة منها على الولايات المتحدة. فانخفاض الإنتاج وارتفاع الأسعار هز الأسس الاقتصادية لتلك الدول التي كانت " مدمنة " على النفط العربي بأثمان زهيدة. لقد تراوح العجز في الميزان التجاري لتلك البلدان في الربع الأخير من سنة ١٩٧٣ بين ٩% في حالة هولندا و٢٥% في حالة الدانمارك، وتراوح العجز بين ١١و ١٤% في الولايات المتحدة وألمانيا وفرنسا وإيطاليا.[2]

وهنا كذلك توقفت العديد من المصانع بسبب نقص الوقود مع المواد البتروكيماوية، وشلت حركة النقل حتى صار مواطنو هولندا يستعملون الدراجات للتنقل بدل السيارات وارتفعت أسعار السلع، وانخفضت عملات تلك الدول، فضلاً عن البطالة والتضخم وتقنين الكهرباء ونقص التدفئة والطاقات الأخرى وغيرها من الاضطرابات الاقتصادية.

كما كان الشأن كذلك لليابان في تلك المرحلة، فالمعروف أن اليابان يفتقر إلى مصادر الطاقة ويعتمد كليا على المصادر الخارجية، مما يجعله يستورد حوالي ٩٩,٧% من حاجاته الطاقوية، ومعظم هذه الواردات (٨٠%) تأتي من إيران والمنطقة العربية[3].

وكان من نتائج هذه الأزمة ارتفاع نسبة التضخم والبطالة، وانخفاض الدخل القومي وتأجيل الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية، وتطبيق سياسة التقشف في استهلاك الطاقة بنسبة ١٠%، وتراجع قيمة أسهم بعض الشركات اليابانية إلى النصف، ما دفع بوزير الخارجية الأمريكية آنذاك، هانري كيسنجر إلى مطالبة الشركات النفطية الأمريكية بإنصاف اليابان.[4]

---

1 - حافظ برجاس، المرجع السابق، ص ٢٥٦.

2 - **Hans Maull : « Oil & Influence : The Oil Weapon Examined ». International Institute for Strategic Studies, London 1975, p 7.**

3 - **J. C. Herwitz : " Oil, The arab Israeli Dispute, and the Industrial World – Horizons of Crisis", Boulder co. Westview Press Inc, U.S.A 1976, p 138..**

4 . **بوريس راتشكوف: "النفط والسياسة الدولية "، ترجمة خضر زكريا، دار الفارابي، بيروت ١٩٧٤، ص ١٧**

ولا غرابة أن تكون هذه الأزمة قد هزت وزعزعت حتى دول العالم الثالث وإن لم يكن لها قسط في مساندة الدولة الصهيونية، فارتفعت قيمة فواتيرها الشرائية للطاقة، وأثقلت الديون اقتصادياتها، إلا أن الدول العربية المنتجة للنفط سارعت إلى تقديم المساعدات والقروض إلى تلك البلدان، مما ساعدها على تعويض الخسائر التي لحقت بها وتحسين وضعيتها نوعاً ما.

من هنا، يظهر جلياً أن ارتفاع أسعار النفط كانت له آثار إيجابية على الأوضاع الاقتصادية في دول الأوبك، وخاصة العربية منها، حيث سجلت عائداتها النفطية حتى مطلع الثمانينات حوالي ٢٠٠ مليار دولار.[1] لكن، يبدو أن العرب لم يحسنوا استعمال واستثمار هذه الأموال في مجال التنمية الشاملة وأمور نافعة إلا القليل منهم، حيث وضعت كالعادة في البنوك السويسرية والغربية جامدة تستفيد بها هذه البنوك، مما يجعل أكثر من واحد يتساءل عن صواب هذا السلاح النفطي إن لم تكن له تداعيات ونتائج حسنة للقضية العربية ودروس في المستقبل.

على كل، إن استخدام سلاح النفط العربي أحدث لأول مرة في تاريخ البشرية هزة عميقة وزعزعة مثيرة في اقتصاديات الدول الغربية، كما زعزع الأسس التي بني عليها الاقتصاد الدولي المعمول به في عالمنا. بل قد انعكس على استراتيجيات الدول السياسية، فأثار الخلاف بين دول التحالف الغربي الذي كان متماسكاً، وأحدث تغييراً في المواقف السياسية تجاه القضية الفلسطينية وألهم هذه الدول ولو درساً بسيطاً في كيفية استعمال سلاح خارج سلاح القوة العسكرية.

٢ ـ التأثير السياسي:

إن الارتباط بين السياسة والاقتصاد أمر طبيعي ينتج الواحد من الآخر، حتى أن دول العالم تضع سياستها الخارجية وفقاً لمصالحها الاقتصادية. إذن ما أحدثه سلاح النفط من تأثيرات على الصعيد الاقتصادي كان لابد أن تمتد عواقبه على المجال السياسي. فالحقيقة، ما هو الهدف الذي كان يصبو إليه استخدام السلاح النفطي إن لم يكن وسيلة ضغط سياسي على الدول الغربية وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية من

---

1 . محمد حسنين هيكل: " حرب الخليج . أوهام القوة والنصر "، مركز الأهرام، القاهرة ١٩٩٢، ص ٩١.

أجل تغيير سياستها والحصول على نتيجة، وهي الانسحاب الإسرائيلي من الأراضي العربية المحتلة واستعادة الحقوق المشروعة للفلسطينيين ؟.

ومعلوم أنه قبل حرب رمضان ١٣٩٣ هـ (أكتوبر ١٩٧٣)، كانت مواقف الدول الغربية من أزمة الشرق الأوسط تصب في خانة التوجه الأمريكي المؤيد لإسرائيل، بحيث أن الدولة الأمريكية كانت تظهر بمظهر الضامن للإمدادات النفطية وتأمينها لكل من أوروبا واليابان، معتقدة أن حظر النفط أو أي توقيف من منطقة الخليج لن يكون بالفعل، وإن حدث ذلك، فإنه لا يتعدى ما حصل في حرب يونيو ١٩٦٧ بين الدول العربية وإسرائيل.

يقول حافظ برجاس في هذا الشأن: " ما أسفرت عنه حرب أكتوبر / تشرين بددت كل هذه التصورات، ووضع الدول الغربية واليابان أمام الأمر الواقع. فلا النفط العربي بات متوفراً ولا الولايات المتحدة عادت قادرة على تأمين إمداداتها إلى حلفائها. من هنا كان لابد لهذه الدول من إعادة النظر في مواقفها تجاه الصراع العربي ـ الإسرائيلي تحت ضغط سياسة الربط العربية بين النفط والمسألة الفلسطينية. وهكذا أصبح النفط عامل توتر في علاقات دول التحالف الغربي من جهة ومحور الصراع بين الولايات المتحدة والأقطار العربية النفطية من جهة أخرى ".[1]

ووفقا لوليام ب. كوانت (William Baur Quandt)، وهو أحد المصادر الموثوقة في السياسة الخارجية الأمريكية تجاه المنطقة، فإن " هناك بضعة قضايا تعتبر أكثر أهمية بالنسبة لصناع السياسة الخارجية الأمريكية من الصراع العربي ـ الإسرائيلي. وقد أدرك الرؤساء أهمية التسوية العربية ـ الإسرائيلية بالنسبة إلى موقع أمريكا في المنطقة العربية، فإن نزع فتيل التوترات العربية ـ الإسرائيلية يبدو حاسماً لخلق أحوال مستقرة وآمنة يمكن ضمنها حماية المصالح الحيوية الأمريكية وخصوصاً النفط ".[2]

والجدير بالذكر أن قرار حظر النفط العربي الذي اتخذ في حرب رمضان (أكتوبر ١٩٧٣) خلق توتراً خطيراً في العلاقات الأوروبية الأمريكية أو ما يسمى بالتحالف الغربي.

---

1 - **حافظ برجاس، المرجع السابق، ص ٢٥٨.**

2- **William Baur Quandt : « Decade of Decisions : American policy Toward the Israeli Conflict, 1967 – 1976 Berkley», C.A. University of California Press, 1977, p 1.**

وكان محور التوتر يتلخص في التعارض بين مصالح الطرفين حيث شكل النفط الجانب الأكبر منها، فيما اعتمدت أوروبا الغربية بنسبة ٦٥% من حاجاتها النفطية سنة ١٩٧٤ على النفط العربي، كانت المستوردات الأمريكية منه لا تتعدى ٢٠%.

وهذا الاختلاف في درجة الاعتماد على نفط هذه المنطقة جعل هناك اختلافاً آخر في المواقف السياسية وتسيير لأزمة كل طرف من جهته حسب ما تتماشى معه مصالحه الخاصة. ففي حين، ركزت دول أوروبا الغربية على كيفية تأمين إمداداتها النفطية وعلى إعادة الاستقرار إلى المنطقة، كانت الولايات المتحدة تهتم أساساً بانعكاسات الأزمة على العلاقات بين الشرق والغرب ومحاولة الاتحاد السوفياتي استغلال الموقف وتحقيق المكاسب.[1]

وانطلاقاً من هذا الاختلاف في وجهات النظر بين الجانبين الأوروبي والأمريكي في معالجة هذه الأزمة ونتائجها السياسية والاقتصادية، حاولت الدول الأوروبية منفردة أو مجتمعة الابتعاد عن السياسة الأمريكية واتخاذ بعض المواقف والمبادرات المتعارضة مع مواقف الولايات المتحدة من هذا الصراع حفاظاً على مصالحها النفطية. وقد تجلت هذه المواقف في مطالبة فرنسا وبريطانيا وباقي الدول الأوروبية بالوقوف على الحياد من حرب أكتوبر، على عكس الموقف الأمريكي المؤيد والمساند لإسرائيل.

لم يكن لهذه المواقف والبيانات تأثير يذكر على مجرى الأمور، فقد بقيت مجرد فقاعات بسبب رفض الولايات المتحدة إعطاء أوروبا دوراً في حل الصراع، لكن موقف أوروبا الموحد والمؤيد للحق العربي جاء لأول مرة في بيان " بروكسل " الصادر عن وزراء الخارجية الأوروبيين في نوفمبر ١٩٧٣. وقد حث هذا البيان إسرائيل على العودة إلى خط

---

1 - انظر: د. نادية محمود محمد مصطفى: " أوروبا والوطن العربي "، سلسلة الثقافة القومية رقم ٨، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ١٩٨٦، ص ٨٧.

ولا ننسى أن نذكر في هذا المجال أن الاتحاد السوفياتي الذي كان مكتفياً بالنفط السوفيتي، لم يتضرر قط من هذه الأزمة، بل بالعكس استفاد منها ليزيد من أرباحه بالعملة الأجنبية ويقيم علاقات تجارية مع بعض الدول الغربية بعيداً عن الهيمنة الأمريكية.

وقف إطلاق النار في ٢٢ أكتوبر وفقاً لقرارات مجلس الأمن رقم ٣٣٨ و٣٤٠ وأعلن المبادئ الأساسية للتسوية السلمية وهي[1] :

ـ عدم جواز الاستيلاء على الأراضي بالقوة.

ـ ضرورة انسحاب إسرائيل من الأراضي التي احتلتها عام ١٩٦٧

ـ احترام لسيادة واستقلال كل دول المنطقة وحقها في العيش بسلام داخل حدود آمنة ومعترف بها.

ـ الاعتراف بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني.

كما أعرب البيان عن استعداد أوروبا للمشاركة في عملية السلام والاعتراف بأهمية الضمانات الدولية.

ولكن البيان الأوروبي هذا أثار رد فعل حاد من جانب الولايات المتحدة وإسرائيل التي اعتبرتها انحيازاً أوروبياً للعرب واستسلاماً للابتزاز العربي عن طريق حظر النفط.

لم يحدث البيان المذكور آثاراً إيجابية على أرض الواقع سوى ترحيب الدول العربية بهذا الموقف وتشجيع الجماعة الأوروبية على الاستمرار بالضغط على إسرائيل لانسحابها من جميع الأراضي المحتلة مقابل ضمان إمداداتها النفطية.

وعلى الرغم من تطبيق قرار وقف القتال بموافقة أمريكية ـ سوفياتية، وانفراد الولايات المتحدة بإيجاد تسوية سلمية عن طريق سياسة الخطوة ـ خطوة[2]، استمرت الدول الأوروبية خلال السنوات اللاحقة في البحث عن دور مستقل لسياستها الشرق- أوسطية بعيداً عن السياسة الأمريكية بغية ضمان مصالحها الاقتصادية. غير أن الولايات المتحدة أصرت دائماً على إبعاد أوروبا عن مشاركتها في أي تسوية لأزمة الشرق الأوسط كي تبقى تحت نفوذها السياسي والاقتصادي والأمني.

وهكذا بقي الدور الأوروبي محدداً في إطار إصدار البيانات والمبادرات وتسجيل المواقف المؤيدة في كثير من الأحيان للحق العربي، لكنه لم يستطع الخروج من دائرة

1- **Ahmed Al-Hajaya : « Arms and Oil International Relations:» . A. Review of the Middle East Experience, Aberdeen University, U.K. 1989 – 1990, p 181.**

2 - **التي انتهجها وزير الخارجية الأسبق، هانري كسينجر في ذلك الوقت لاسيما مع جمهورية مصر حيث نجح في تقرب حكومة السادات من الكيان الصهيوني واتفاق "نقطة الكيلومتر ١٠١ ".**

النفوذ الأمريكي في ظل الحرب الباردة التي كانت قائمة بين الجبارين في تلك الحقبة من الزمن[1].

أما عن اليابان، فقد أعلنت الحكومة اليابانية موقفها من الصراع الذي تضمن المبادئ الأساسية التالية[2]:

ـ الانسحاب الكامل للقوات الإسرائيلية من جميع الأراضي التي احتلها في حرب١٩٦٧.

ـ الاعتراف بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني وفقاً لميثاق الأمم المتحدة لتحقيق سلام عادل ودائم في الشرق الأوسط.

ـ عدم جواز الإستيلاء على أراضٍ أو احتلالها باستخدام القوة.

ـ احترام وحدة وأمن أراضي كل الدول في المنطقة والحاجة إلى ضمانات لهذا الغرض.

واختتم البيان بأن حكومة اليابان إذ تأسف لاستمرار احتلال إسرائيل للأراضي العربية، تحث إسرائيل على الامتثال لهذه المبادئ. وتعهدت الحكومة بمواصلة مراقبة الموقف في الشرق الأوسط بقلق جدي، وأشارت إلى أنها قد تضطر على أساس التطورات المستقبلية إلى إعادة النظر في سياستها حيال إسرائيل.

لم تتوقف الحكومة اليابانية عند حدود هذا التصريح فقط، بل دعمت مواقفها بتحركات عملية وبناءة لكسب التأييد العربي، وتقديم المساعدات الاقتصادية والفنية لتعذر تقديم المساعدات العسكرية وقطع العلاقات مع إسرائيل.[3]

وبعدما اتخذ العرب موقفاً موحداً تجاه هذا الموقف الياباني الإيجابي، تم ضم هذا البلد إلى لائحة الأصدقاء ليرفع الحظر عليه. مما أزعج الولايات المتحدة.

ولم يقتصر تأثير سلاح النفط العربي على المواقف السياسية لدول أوروبا الغربية واليابان من الصراع العربي ـ الإسرائيلي، بل امتد ليشمل العديد من دول العالم الثالث

---

1 - حافظ برجاس، المرجع السابق، ص ٢٦٠.

2 - **J. C. Hurwitz « Oil, The Arab-Israel Dispute and the Industrial World» , Horizons of Crisis – Westview Press, Boulder, Colorado, USA, 1976, p 140.**

3 - كونيو يانا جيدا: "اليابان وأزمة النفط ١٩٧٣ "، ص ٨٠.

التي كانت تربطها علاقات ودية مع إسرائيل. وكان من نتيجة ذلك أن قطعت دول إفريقيا وعدد من دول آسيا والدول الإسلامية علاقاتها بإسرائيل وأقامت علاقات سياسية واقتصادية وطيدة مع الأقطار العربية.

ففي نهاية أكتوبر ١٩٧٣ كانت ٢٦ دولة من أصل ٣٣ دولة إفريقية قد قطعت علاقاتها الدبلوماسية مع إسرائيل، وبعضها كانت تتلقى مساعدات تقنية ومالية كبيرة من إسرائيل منذ سنوات.[١]

أما الموقف السوفياتي، فقد ظهر من خلال الدعم العسكري المتمثل بشحن الأسلحة إلى كل من مصر وسوريا أثناء المعارك، وأحياناً إلى التهديد المباشر بالتدخل لإنقاذ الجيش المصري الثالث المحاصر، الأمر الذي دفع بالولايات المتحدة إلى استنفار قواتها النووية في العالم.[٢]

وعلى الصعيد الدبلوماسي وقف السوفيات إلى جانب العرب في المناقشات والقرارات التي اتخذها مجلس الأمن الدولي، كما شجعوا العرب على استخدام سلاح النفط كوسيلة لمناهضة الاستعمار والدفاع عن حقوقهم المشروعة.

وخلاصة القول هو أن النفط كان سيد الموقف في حرب رمضان / أكتوبر ١٩٧٣، وكان نقطة الارتكاز التي شغلت دول العالم في هذا الصراع، فاستخدامه كسلاح سياسي لخدمة قضية العرب المركزية أحدث تغيرات خطيرة في العلاقات الاقتصاديةوالسياسة على المستوى الإقليمي والدولي.

وهكذا، بينت المقاطعة النفطية العربية سنة ١٩٧٣، ثم بعد ذلك سقوط شاه إيران، وبعدهما الغزو السوفياتي لأفغانستان في سنة ١٩٧٩، جمعها الارتباط الوثيق بين النفط والسياسة والدين والأمن العالمي في الخليج[٣]. ولم يتم نسيان الدروس من قبل صناع السياسة الأمريكية. فأولاً حفزت أحداث السبعينات المضطربة الولايات المتحدة على

1 - د. أنطوان شيبان: " دبلوماسية التأزيم، قرار أمريكا بالفشل في الشرق الأوسط". الذكر لدار النشر، بيروت ١٩٨٤، ص ١٥٤.

2 - المرجع نفسه، ص ١٨٠.

3 - **Gause III, Oil Monarchies : Domestic and Security Challenger in the Arab Gulf States, p 142.**

إقامة علاقة الزبون الراعي الوثيقة مع المملكة العربيّة السعودية، وبالتالي، نظراً لمصلحتهم في المنطقة، يجب الحفاظ على بقاء الاستقرار السياسي والأمني في منطقة الخليج برمتها.

بعد ذلك، أدرك صناع القرار الأمريكيون أن المصالح النفطية الأمريكية في الخليج متعلقة جوهرياً بالتطورات على المسرح العربي ـ الإسرائيلي. لقد قدروا الحاجة للجمع بين أمرين نقيضين، : مساندة إسرائيل والحفاظ على علاقتهم مع البلدان العربية المحافظة.

لقد كانت ورطة حقيقية للولايات المتحدة في هذه الأزمة كما أثبتتها الأحداث المثيرة عقب الحظر النفطي. فقد بينت المقاطعة النفطية لسنة ١٩٧٣ بوضوح القوة الاقتصاديةالعربية والارتباط الوثيق بين النفط والسياسة الدولية. وكما يقول المؤرخ لنكزوسكي بحق أنه " بسبب معاملتها التفضيلية لإسرائيل، فإن الولايات المتحدة قد عانت من مقاطعة نفطية أحدثت حالة من الشلل تقريباً وعانى اقتصاد العالم الغربي بأكمله نتائج سلبية بسبب الارتفاع المذهل في أسعار النفط زيادة على الحظر النفطي.[1] مما يجعلنا نربط هذا الموضوع بما تعرض له حساسية الموقف الأمريكي تجاه الصراع العربي ـ الإسرائيلي لاختبار حاد خلال أزمة حرب الخليج اللاحقة، عندما حاول الرئيس العراقي صدام حسين الربط بين حل الأزمة الكويتية والقضية الفلسطينية وأطلق صواريخ بعيدة المدى على إسرائيل على أمل تعقيد التحالف الدولي وتقويضه، والذي شكلته الولايات المتحدة بمحاربة العراق والدخول في حرب شاملة سميت "حرب الخليج الثانية ". وهذا ما نتناوله في المطلب الموالي.

---

1 - **G. Lenszowski :" American Presidents and the Middle East ", Dorhaun, N.C. Duke University Press, 1990, p 139.**

المطلب الرابع: العامل النفطي وآثاره على التسلح في حرب الخليج الثانية

جاءت حرب الخليج الثانية في سنة ١٩٩١ بعد اجتياح العراق للكويت، وكان من أهم نتائجها إغراق دول النفط العربية بالديون وتعطيل أي محاولة أو حتى توجه عربي لربط سلاح النفط إنتاجاً وتسعيراً وتسويقاً بالموقف السياسي كما جرى آنفاً مع أزمة حرب رمضان ١٣٩٣ / أكتوبر ١٩٧٣. والسبب المباشر في ذلك هو الدور السياسي الذي تمارسه الولايات المتحدة من خلال وجودها العسكري - هذه المرة - المباشر والحاضر إقليمياً في منطقة الخليج.[١]

بعد انتهاء الحرب العراقية - الإيرانية (حرب الخليج الأولى) سنة ١٩٨٨، شهد العالم تغيرات عميقة في طبيعة العلاقات الدولية التي كانت قائمة منذ الحرب العالمية الثانية. وكان مصدر هذا التغيير تفاقم مشكلات الاتحاد السوفياتي الاقتصاديةوالقومية وتفككه وانهياره وتراجعه عن مكانته كدولة عظمى تحت وطأة مشكلاته[٢].

ونتيجة لهذا التحول الجذري في قواعد النظام العالمي، حل الوفاق الدولي مكان الحرب الباردة، وانتهت القطبية الثنائية إلى نظام أحادي القطبية، وأصبحت الولايات المتحدة الدولة العظمى الوحيدة عسكرياً وسياسياً رغم مشاكلها الاقتصاديةالمتفاقمة. في المقابل، برزت اليابان كأكبر قوة اقتصادية ومالية في العالم حيث احتلت الموقع الأول في التجارة الدولية، كما توحدت ألمانيا بعد إزالة حائط برلين، وظهرت على المسرح الأوروبي كقوة اقتصادية ومالية وسياسية لها دورها المستقبلي في ساحة الصراع الدولي. بالإضافة إلى ذلك جرت محاولات لتقريب موعد الوحدة الأوروبية كشخصية سياسية واقتصادية مستقلة تطمح في حال تحقيقها إلى منافسة حليفها الأمريكي على منابع النفط وأسواق العالم الثالث.[٣]

---

1 - عبد العليم محمد: " حرب الخليج حصاد المواجهة بين التاريخ والمستقبل "، مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق، بيروت ١٩٩٣، ص ١٩.

2 - عبد العليم محمد: نفس المرجع، ص ١٩.

3 - وليد نويهض: " من الحرب الباردة إلى السلام البارد - الجديد في النظام الدولي... قديم "، مجلة مستقبل العالم الإسلامي، العدد ٣، مركز دراسات العالم الإسلامي، مالطا ١٩٩١، ص ٥٠ – ٥١.

ومما لاشك فيه أن هذه التحولات كان لها انعكاسات على الوضع العربي بصفة عامة، لاسيما بعد توجه القيادة السوفياتية وعلى رأسها ميخائيل غورباتشوف بنفض سياسة الحكم الاشتراكي الراهن آنذاك واتباع سياسة الانفتاح والتعايش السلمي والبحث عن موقع حقيقي في المعسكر الرأسمالي. وقد أثّر ذلك سلباً على الدول العربية، كذلك من حيث موقع التراجع السوفياتي تجاه الصراع العربي الإسرائيلي. ومن جملة مخاطر هذه السياسة السماح بهجرة اليهود السوفيات إلى فلسطين المحتلة. مما جعل كل ذلك الولايات المتحدة على انفراد بسياستها قصد فرض تسوية لأزمة الصراع العربي - الإسرائيلي على طريقتها الخاصة، طريقة تخدم حليفتها إسرائيل وتضمن أمنها ومصالحها النفطية في المنطقة.

وفيما يخص الشأن العراقي ومحتوى موضوعنا المتعلق بحرب الخليج الثانية، خرج العراق من حربه مع إيران " منتصراً " لكن مثقلاً بالديون لأطراف عديدة، منها عربية، ومنها أجنبية. وخيل للرئيس صدام حسين أن الوقت حان لفرض زعامته على المنطقة، ذلك الحلم الذي كان يراود طموحاته منذ زمن بعيد. وقد بنى سياسته خلال تلك المرحلة على محورين أساسيين:

١ - تعزيز قدرة العراق العسكرية والحصول على الأسلحة المتطورة.

٢ - إعادة بناء القوة الاقتصاديةالتي هزتها سنوات الحرب مع إيران.[1]

٣ - ومطالبة الأقطار العربية النفطية، وخاصة الكويت، بإعفائه من الديون ودعوتها إلى خفض إنتاج النفط بغية رفع أسعاره، مما أدى إلى رفض الحكومة الكويتية لهذا الطلب من جهتها وبالتالي ممّا أدّى بالتفكير في اجتياح الكويت عسكرياً من جهة النظام العراقي.

وجدت الولايات المتحدة في هذا الاجتياح الفرصة المناسبة لفرض هيمنتها الوحيدة في المنطقة، والمبرر المناسب لتدخلها العسكري المباشر - هذه المرة - من أجل تحقيق أهدافها المنشودة، فكانت حرب الخليج الثانية أو ما يسمى بـ "عاصفة الصحراء". وفي كلا الحادثين، كان النفط محور الصراع وأهدافه، لذلك وصفت هذه الحرب بأنها " حرب

---

1 . انظر هنري لورنس: "اللعبة الكبرى . الشرق العربي المعاصر والصراعات الدولية "، ترجمة محمد خلوف، دار قرطبة للنشر والتوثيق والأبحاث، قبرص ١٩٩٢، ص ٤٢١.

البترول الثالثة ". حيث أن الصدمة البترولية الأولى كانت أثناء حرب رمضان (أكتوبر ١٩٧٣) ثم الحرب الثانية كانت تدور بين العراق وإيران (حرب الخليج الأولى).

يقول حافظ برجاس فيما يخص حرب الخليج الثانية وتأثيرها على النفط: " لم يذكر التاريخ المعاصر أزمة إقليمية هزت دول العالم واستنفرت مؤسساتها الدبلوماسية والعسكرية ونالت من اهتمام منظمة الأمم المتحدة قدر ما تحقق بالنسبة لأزمة الخليج الثانية التي نتجت عن الغزو العراقي لدولة الكويت. وإذا شاء الباحث - يضيف نفس الكاتب - استقراء الأسباب التي حركت المجتمع الدولي تجاه هذا الحدث لما وجد إلا النفط. هذا الساحر الأسود الذي أصبح عصب الحياة في المجتمعات الصناعية الحديثة"[1]

لاشك أن الأزمة العراقية - الكويتية هي واحدة من الأزمات ذات العلاقة الوثيقة بالمشاكل الحدودية التي زرعها المستعمر بين بلدان المنطقة ولم تحسم جذرياً حتى الآن، والنزاعات الحدودية التي تعتبر جزءاً من الإرث الاستعماري وضعتها الدول الغربية لضمان هيمنتها على النفط العربي بحيث تثيرها وتستغلها كلما شعرت بأن مصالحها النفطية معرضة للتهديد أو الخطر.[2]

فالنفط كان وما زال عاملاً مهماً من عوامل عدم الاستقرار في الخليج العربي. صحيح أنه مصدر الثروة والغنى لشعوب تلك المنطقة، إلا أنه أيضاً مصدر العديد من المتاعب وسبب الكثير من النزاعات والخلافات، بما في ذلك العراقي - الكويتي الذي هو في صميمه خلاف نفطي.[3]

معظم الباحثين السياسيين والاقتصاديين يرون جازمين أن الأوضاع الاقتصادية. النفطية هي السبب المباشر لتفاقم الأزمة الأخيرة بين العراق والكويت. فالمعروف أن العراق خرج من حربه مع إيران يعاني مشاكل اقتصادية خانقة نتيجة الدمار الكبير الذي عانى به من الديون المستحقة عليه للأطراف العربية والأجنبية.

---

1 - **حافظ برجاس، المرجع السابق، ص ٣٠٦.**

2 - **نفس المرجع ، ص ٣٠٦.**

3 . **كتاب " أزمة الخليج وتداعياتها على الوطن العربي "، تأليف مجموعة باحثين، أوراق عمل ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية "، بيروت ١٩٩١، ص ٨٥.**

أمام هذه الصورة القائمة لوضع العراق الاقتصادي، لم يكن للنظام العراقي سوى خيارين: مطالبة كل من الكويت والسعودية ودولة الإمارات العربية بإعفائه من الديون المستحقة عليه أو تأجيلها، ثم إقناع الدول المنتجة للنفط برفع أسعاره في الأسواق العالمية عن طريق خفض العرض من خلال خفض الإنتاج، لكي يؤدي ذلك إلى ارتفاع الطلب، فارتفاع الأسعار وزيادة العائدات المالية.

بالنسبة للديون، تجاوبت السعودية ودولة الإمارات العربية مع المطلب العراقي ووافقتا على الإعفاء، في حين رفضت الكويت هذا المطلب رفضاً قاطعاً وطالبت بإلحاح بدينها المستحق على العراق. بل ذهبت إلى أبعد من ذلك عندما باعت سندات ديونها على العراق إلى أحد البنوك الأمريكية (ستي بنك) City Bank مما ورطته في مشكل آخر زاد في إزعاجه وغضبه، فجعلت العراق بذلك مسؤولاً عن التسديد أمام الولايات المتحدة الأمريكية عينها[1].

فيما يتعلق برفع أسعار النفط، فقد طالب العراق دول منظمة الأوبك برفع سعر البرميل الواحد من ١٨ دولاراً إلى ٢٥ دولاراً عن طريق خفض الإنتاج. ولكن الكويت ودولة الإمارات لم تلتزما بذلك، مما أدى إلى هبوط السعر إلى ١٥ دولاراً للبرميل وأحيانا إلى ١١ أو ١٢ دولاراً. وكان الجزء الأكبر من زيادة الإنتاج الكويتي يأتي من حقل "الرميلة " الواقع في المناطق الحدودية المتنازع عليها بين البلدين.[2]

وأدت زيادة الإنتاج إلى انخفاض أسعار النفط، فأثار ذلك غضب العراق المنهك اقتصادياً والذي كان يرى أن حل أزمته لن يكون إلاّ بارتفاع الأسعار لمدة طويلة. لذلك اعتبر العراق أن مثل هذا السلوك نوع من الاستفزاز، بل من إعلان الحرب الاقتصادية ضده والتآمر عليه من أجل تحقيق مآرب معينة. وفي خطاب ألقاه الرئيس صدام حسين بتاريخ ١٧يوليو ١٩٩٠ بمناسبة ذكرى الثورة اتهم دولتين عربيتين منتجتين

---

1 . بيار سالنجر وغريك لوران: " حرب الخليج، الملف السري "، ترجمة دار آزال للتوزيع والنشر، بيروت ١٩٩١، ص ١٦.

2 - **Joel Beinin : « Origins of the Gulf/war » Westfield New Jersey, Open Magazine, 1991, p 8.**

للنفط بأنهما اتبعتا سياسة نفطية جديدة في مجال تصدير النفط وتسعيره وإنتاجه أدت إلى الإضرار بالعراق وتدمير اقتصاده وتخريب مصالحه.[1]

وتوالت بعد ذلك تصريحات بعض المسؤولين العراقيين تحدد هاتين الدولتين بالاسم (أي الكويت والإمارات العربية المتحدة). فتفاقمت الأوضاع بحيث قدم العراق مذكرة بهذا الشأن إلى جامعة الدول العربية متهماً فيه الكويت " بسرقة حقل الرميلة " العراقي بوسائل تكنولوجية متقدمة وبإنشاء مواقع عسكرية كويتية داخل الحدود العراقية[2].

وفيما أصبح السلوك الكويتي استفزازاً لصدام حسين بشكل متزايد، كان الأمر يتطلب تغييراً كاملاً ومفاجئاً في مواقف أمير الكويت حتى يتخلى الرئيس العراقي عن حملته. وانتابت الكويتيين خشية أن يؤدي الإذعان لابتزاز العراق في هذه المرحلة إلى تكراره.

عندما بدأ العراق حشد قواته العسكرية في منتصف يوليو / تموز سنة ١٩٩٠، كان يعلم علم اليقين أنه يبدأ عملاً من المرجح جداً أن ينتهي باحتلال الكويت. وفي نفس الوقت الذي بدأت فيه الحشود العسكرية تتراكم على الحدود الكويتية، أجريت تدريبات في وسط العراق على هجوم بالطائرات العمودية على مدينة الكويت بواسطة قوات خاصة، وهي العملية التي بدأ بها فعلاً الغزو في الثاني من أغسطس ١٩٩٠.

ولما تسربت الأخبار بأن العراق لم يخفف من مطالبه أو ضغوطه العسكرية، بدأ التوتر يتزايد مرة أخرى، وفي ٢٧ يوليو، نبه الأمريكيون الكويت ومصر والسعودية من أن هناك المزيد من عمليات تكثيف القوات والمعدات العراقية. هنا ظهرت على السطح كل أوجه الغموض والالتباس في السياسة الأمريكية تجاه المنطقة وتجاه العراق ذاته، فلم يكن في مقدور الإدارة الأمريكية تجاهل الضغوط العراقية على الكويت. ولكنها لم ترغب في الوقت ذاته في التخلي عن سياستها السابقة، حيث كانت لا تزال حريصة على الحصول على " دعم صدام في مواجهة الإرهاب "، وفي الترويج لرؤية معتدلة فيما

---

1 . كتاب " أزمة الخليج وتداعياتها على الوطن العربي "، المرجع السابق، ص ٨٥، وكذلك: راجع ما ورد في خطاب الرئيس العراقي في كتاب محمد حسنين هيكل: " حرب الخليج. أوهام القوة والنصر "، المرجع السابق، ص ص ٣٢٠ – ٣٢١.

2 . المرجع السابق، ص ٣٢٢.

يتعلق بالنزاع العربي - الإسرائيلي. كما كانت تأمل أن يكون متعقلاً في حساباته الاستراتيجية، مفضلة النهج التفاوضي بالرغم من أنها كانت تدرك قدرة صدام على القيام بأعمال غير متوقعة.[1]

وكان كل ذلك كفيلاً بأن يدعم قناعة صدام حسين بأن الولايات المتحدة " سوف تظل على موقفها غير العدائي " في حالة هجوم العراق على الكويت. وهنا نقل عن السفير العراقي لدى واشطن قوله " إن مخاطر ردود الفعل الأمريكي محدودة في حالة التدخل في الكويت. وعلى ذلك، واصل صدام المفاوضات المتفق عليها مع الكويت وهو على ثقة من حياد الولايات المتحدة.

ويقول محمد حسنين هيكل[2]: " إن صدام قدم الموعد المحدد للغزو بيومين، وإن منع الغزو كان يتطلب تنازلات غير عادية من الكويت، كما ذكر أن صدام كان مقتنعا في ذلك الوقت بعدم جدوى الاستيلاء على الجزيرتين المتنازع عليهما (جزيرتي وربه وبوبيان) وحقل البترول فقط، وأن استمرار عائلة الصباح في الحكم سيحول الكويت إلى قاعدة عسكرية أمريكية، وعلى العكس أن يرى أن أياً من الدول العربية لن تجرؤ على طلب الدعم الأمريكي إذا ما ابتلع الكويت بالكامل ".

غير أن فشل الكويت في استرضاء صدام أكد مصيرها المحتوم، إذ رأى الرئيس العراقي أن ذلك يؤكد اعتقاده الراسخ بان الكويت دولة طفيلية تعيش على تضحيات العراق الهائلة بل اعتبر الموقف الكويتي تحدياً شخصياً من دويلة مجاورة[3]. مع العلم أنه حسب بعض المعلومات - لم تكن واشنطن تريد أن يلقي اللوم عليها في إثارة أي أزمة. وكان الحزبان في الولايات المتحدة يريان أنه لا يزال هناك فرصة لإنقاذ الموقف، وقد أبلغ السفير العراقي أعضاء الكونغرس، ومن بينهم جون كيلي أنه "ليس هناك ما يدعو إلى القلق، فنحن لن نتحرك ضد أي أحد "[4].

1- لمزيد من المعلومات في هذا الملف الشائك، انظر: لؤي بكر الطيار: " أمن الخليج العربي "، مركز الدراسات العربي - الأوروبي، ط ١، بيروت ١٩٩٩، ص ٢٧ – ٣٩.

2 - محمد هيكل، المرجع السابق، ص ١٩٢.

3 . لؤي بكر الطيار: " أمن الخليج "، المرجع السابق، ص ص ٣٤ – ٣٥.

4 The Editions Of the Time Magazine, Desert Storm : the War in the Persian Gulf, Boston, little Brown & Co. 1991, p 9.

وكان صدام آنذاك ـ حسب ما أوردته مجمل الصحف آنذاك ـ قد تلقى دلائل نتيجة لذلك تشير على عزم الولايات المتحدة على مواصلة العلاقات الطيبة، وبالتالي لم تبذل أية محاولة من جانب واشطن لتوجيه تحذير محدد بشأن رد فعل محتمل على أي عدوان.

لكن كما يقول لؤي بكر الطيار ـ صدام حسين خدع نفسه في الاعتداء على الكويت واجتياحه في نهاية الأمر وهو يخوض أول مواجهة مع " النظام العالمي الجديد " مع أنه ظل احتمال استيلاء العراق على الكويت قائماً منذ استقلال الإمارة الكويتية.

وعلى الرغم من عدم توافر أدلة تفيد بأن صدام قد فكر بجدية في هذا الاتجاه قبل صيف ١٩٩٠، فإن هناك اعتقاداً بأن التخطيط لاحتلال الكويت بدأ بخمس سنوات بينما جرت تدريبات لهذا الغرض قبل عامين من الغزو.[1]

وإذا كنا لا نريد في دراستنا هذه الدخول أكثر في تفاصيل الغزو العراقي للكويت ثم في تفاصيل الحرب التي شنتها الولايات المتحدة وحلفاؤها ضد العراق، فإننا نؤكد أن العامل النفطي كان المحور الرئيسي في هذه الأزمة التي استغلتها الولايات المتحدة عن طريق توسيع هوة الخلاف بين الجانبين خدمة لمصالحها وأهدافها بالدرجة الأولى. فليس من المستبعد وقوف الولايات المتحدة وراء سياسة الكويت النفطية في الفترة الأخيرة، وحثها على عدم التنازل عن دينها المستحق على العراق ومطالبته مجدداً بإعادة رسم الحدود بين البلدين. وفي المقابل أعلنت السفيرة الأمريكية في العراق " أبريل غلاسبي " في أثناء لقائها مع الرئيس صدام حسين في ٢٥ يوليو ١٩٩٠ أن الولايات المتحدة تعتبر الخلاف العراقي ـ الكويتي نزاعاً داخلياً لا يعنيها طالما أنه لا يمس مصالحها النفطية في المنطقة. وقد فسر العراق هذا القول بأنه موافقة أمريكية ضمنية على الموقف العراقي[2].

وقد أخطأ العراق في تقدير الظروف الدولية وقراءتها في تلك المرحلة، الأمر الذي أدى في النهاية إلى إقدام التحالف الدولي بقيادة الولايات المتحدة إلى شن الحرب ضد العراق في ١٧ كانون الثاني / يناير ١٩٩١ بعد استنفاد كل المحاولات والوسائل السلمية لإقناع العراق بالانسحاب من الكويت. ولكن، كيف حضرت الولايات المتحدة

---

1 « **International Herald Tribune, "25 Septembre, 1990.**

2 « **Washington Post», Sept 24, 1990, P 19.**

الأمريكية لهذه الحرب ؟ وما هي خلفيات التدخل العسكري الأمريكي وأهدافه في أزمة الخليج الثانية ؟

منذ اللحظة الأولى لاحتلال الجيش العراقي أراضي الكويت، سارعت الولايات المتحدة الأمريكية إلى التحرك بجدية لمواجهة هذه الأزمة الخطيرة، وليس هذا بالمستغرب عندما ندرك أن السياسة الأمريكية تجاه المنطقة ارتكزت منذ الحرب العالمية الثانية وحتى حدوث الأزمة على ثلاث قواعد رئيسية: المحافظة على مصالحها البترولية التي تشمل ضمان تدفق النفط لها ولحلفائها بالأسعار التي تناسب الاقتصاد الأمريكي بصفة خاصة، ثم محاربة النفوذ السوفياتي الذي كان حتى عام ١٩٨٩ مصدر الخطر على إمدادات نفط الخليج إلى الغرب، وأخيراً حماية إسرائيل وضمان أمنها لأنها وجدت لتكون خط الدفاع الأول عن مصالح الغرب النفطية[1].

لماذا سارعت الولايات المتحدة لضرب العراق وإخراجه من الكويت؟ سؤال مهم للغاية، وقد أظهرت الحسابات للولايات المتحدة وكذلك للاقتصاد الدولي أن العراق، بات يملك سبيلاً إلى ٢٠% من الاحتياطيات المؤكدة في العالم، وكانت وجهة نظر ديك تشيني وزير الدفاع آنذاك ومن أكبر رجال الأعمال في ميدان النفط مع مستشار الأمن القومي سكوكروفت وجورج بوش الأب الذي جمع ثروته من حقول النفط، أن غزو صدام للكويت كان أهم بكثير من الكويت نفسها... وإلا سيصبح لصدام نفوذ لم يسبق له مثيل على السوق النفطي العالمي.

وخلاصة القول، يجدر بنا الحديث إلى أن النفط مع حمايته من أي تهديد يبقى، إذن الهدف الثابت في السياسة الأمريكية تجاه المنطقة. وهذا الهدف لم يتغير مع تغير الإدارات المتعاقبة على الحكم طوال تلك الفترة وإذا كان الخطر السوفايتي على النفط قد انتهى منذ أواخر الثمانينات نتيجة السياسة الجديدة التي انتهجها الرئيس غورباتشوف والقائمة على الانفتاح والاهتمام بالشؤون الداخلية، فإن مصدر الخطر على نفط الخليج وإمداداته أصبح من وجهة النظر الأمريكية يتركز في القوى الإقليمية الكبرى ذات التوجه الراديكالي، وتحديداً إيران والعراق. لاسيما بعد سقوط الشاه في إيران وصعود صدام

1 . حافظ برجاس : " الصراع الدولي على النفط العربي "، مرجع سابق، ص ٣٠٩.

حسين في العراق الذي أراد أن يصنع بلاده قوة إقليمية قد تكون خطراً على الموارد النفطية لثاني أكبر احتياطي في المنطقة وبصفته قد يهدد أمن إسرائيل كذلك.

لذلك، أخذت الولايات المتحدة تترقب الفرص المواتية لتحقيق أهدافها في المنطقة، وجاءت هذه المناسبة (أزمة الكويت) لتعطيها هذه الفرصة الغالية ريثما تجيئ فرصة أخرى لاحتلال العراق بكامله، مثل ما وقع في ١٩ مارس ٢٠٠٣ تحت قيادة جورج بوش الابن وكان جورج بوش الأب هو الذي قام بالعملية الأولى في ١٦ يناير ١٩٩١، لمّا هاجم العراق من أجل إجلاء القوات العراقية من الكويت، ولكن بدون أي نية مسبقة لاحتلال العراق والإطاحة بالرئيس صدام حسين.

المطلب الخامس: الاحتلال الأمريكي للعراق وحرب النفط الحقيقية

كثر الحديث والتساؤل بين العام والخاص فيما يخص الأسباب التي أدت بأمريكا إلى التدخل في الشؤون العراقية منذ الحرب الخليجية الثانية والاهتمام الخاص بهذا البلد الاستراتيجي عسكرياً وجغرافياً ونفطياً. وإذا أخرجنا هذه المسألة من دائرتها السياسية والأمنية (بما أن العراق يعتبر في نظر الولايات المتحدة العدوّ اللدود لحليفتها إسرائيل)، فإن النفط يبقى السبب الرئيسي لاحتلال هذا البلد بحيث يظل النفط سلعة استراتيجية يتعامل في ملفها القادة السياسيون والعسكريون من منطلقات المصالح الاستراتيجية والسياسية وتداخلاتها الاقتصادية.

لقد كشفت مجلة " فورين أفيرز " (Foreign Affairs) الفصلية المتخصصة، منذ عام ١٩٩٤، أن القوات الأمريكية متواجدة في جميع أنحاء العالم لحماية السلام. أما وارن كريستوفرWarren Christopher فقد صرح في العام نفسه، أثناء وجوده في منطقة الخليج العربي، بما يلي: " إن مطالبنا هي تسهيلات عسكرية لقواتنا سريعة الانتشار، ذات الكفاءة العالية والتقنية المتقدمة " ! وأما لماذا " التسهيلات " التي لم يعلن عن هدفها حينئذ، فقد كانت لاحتلال العراق الذي كان خاضعاً للحصار المحكم منذ مطلع التسعينات بعد خروجه من حرب الخليج الثانية المدمرة، وكان كل ذلك تحضيرا للسيطرة المحكمة على نفطه الغني.[1]

---

1 - انظر كذلك" إيان رتليدج: " العطش إلى النفط، مرجع سابق، ص ١١.

وتؤكد الوثائق التي كشف النقاب عنها أن واشنطن أبلغت دول الخليج عن عملية نشر قوات برية وجوية وبحرية قوامها ثلاث فرق عسكرية، وخمسة عشر سرباً مقاتلاً، وحاملة طائرات، على أن تقوم دول الخليج بتمويلها، وأن واشنطن نجحت بالفعل في تشكيل صندوق لتمويل الوجود العسكري الإضافي الذي قدرت تكاليفه يومئذ بعشرة مليارات دولار.[1]

لكن روبرت بيللترو (Robert Pelletreau) ، مساعد وزير الخارجية الأمريكي، آنذاك، أشار بوضوح إلى أهداف أخرى. ففي اجتماع للجنة التعاون المشترك بين الولايات المتحدة ومجلس التعاون الخليجي، عقد في أرلنغتون (Arlington) بولاية فيرجينيا، قال " إن الأهداف الأمريكية في الخليج متعددة: هناك الأهمية المتزايدة للشراكة الاقتصاديةمع دول الخليج، وهناك المصالح القوية للشركات الأمريكية التي تتولى إقامة الصناعات والبنية الأساسية، وهناك حماية الأصدقاء، وحماية المصالح الحيوية، والتأكيد على أن الولايات المتحدة مستعدة للتصرف بحزم عند اللزوم ".

غير أن تصريحات مستشار الرئيس الأمريكي الأسبق ريغان كانت أوضح في هذا السياق، حيث أعلن ما يلي: " إن منطقة الشرق الأوسط بما فيها الخليج، هي من المناطق التي يطلق عليها وصف " المنطقة المفتاح " أي أنها أساسية في السياسة الخارجية الأمريكية، لأسباب لا تخفى على أحد، ولذلك فإن واشنطن على استعداد لتوجيه الضربات ولخلع أي نظام يقف في وجه مصالحها ".

إن التقديرات تقول بأن احتياطيات العراق من النفط هي في حدود ١١٠ مليارات برميل، أي أنها تحتل المرتبة الثانية في العالم بعد الاحتياطيات السعودية، غير أن هناك من يؤكد احتمال أن يحتوي باطن الأرض العراقية على ٢٠٠ مليار برميل أخرى إضافية إلى الرقم السابق، وأن الطاقة الإنتاجية يمكن أن ترتفع إلى ١٠,٥ مليون برميل يومياً، الأمر الذي يجعل النفط العراقي مستقبلاً نقطة الارتكاز في السوق النفطية الدولية.

والجدير بالذكر أن حقول النفط المكتشفة في العراق هي في حدود ٨٠ حقلاً، لم يتم تطوير وتشغيل سوى ٢١ منها، علماً أن ٧٠% من الإنتاج يتم استخراجه من ثلاثة

1- **http://www.Geocities.com/nassershamali (web site - 28 / 05 / 2008)..**

حقول فقط ! وأن تكلفة إنتاج البرميل الواحد في العراق هي أقل من دولار واحد (مثل نفط الخليج عموماً)، بينما تكلفة البرميل، في بحر الشمال مثلا، تتجاوز ١٨ دولاراً.[1]

ويقول علي حسين باكير في هذا الشأن أن العديد من المتخصصين في شؤون النفط يرون أن " النفط العراقي كنز القرن الميلادي الحادي والعشرين ". ومن المؤكد أن الحديث هنا يأتي في سياق أن العراق يمتلك حوالي ١٢% من الاحتياطيالعالمي المؤكد من النفط، وتتضح أهمية النفط العراقي إذا تم ربط ذلك الاحتياطيبمسألة الانخفاض المتتالي في قدرة الدول النفطية على زيادة إنتاجها من النفط مع إمكانية نضوب كافة المخزونات العالمية المهمة في الغرب وفي قزوين في الـ ١٥ سنة المقبلة.[2]

سنحاول في هذا المبحث تسليط الضوء على النفط العراقي وأهميته العالمية والاستراتيجية، والخطط الأمريكية التي تسعى من خلالها للسيطرة عليه لأهداف كثيرة ومتعددة.

من جهة أخرى تشير الأرقام المتوفرة حول النفط العراقي إلى أن العراق يمتلك احتياطياً مؤكداً يبلغ حوالي ١١٥ مليار برميل، مما يجعله في المرتبة الثالثة عالمياً بعد المملكة السعودية وكندا من حيث الاحتياطي النفطي المؤكد، ويقع معظم هذا الاحتياطي(حوالي ٦٥%) جنوب العراق، وذلك وفقاً لوكالة معلومات الطاقة الأمريكية EIA في آخر تحديث لها والذي كان في أكتوبر ٢٠٠٥. وتتفاوت التخمينات حول قدرات العراق النفطية المستقبلية بشكل كبير، على اعتبار أن حوالي ٩٠% من مساحة البلاد لم يتم مسحها بعد، وبحسب بعض المؤسسات البحثية والجهات المختصة كـ (معهد بيكر، مركز دراسات الطاقة العالمية، اتحاد العلماء الأمريكان... إلخ)، فإن هذا الاحتياطي قد يصل إلى حدود ٢١٥ مليار برميل أو أكثر إذا ما تم إجراء عمليات بحث وتنقيب في منطقة الصحراء الغربية الواسعة جداً، في حين يعتبر البعض الآخر أن الاحتياطيالذي يمكن اكتشافه فيما بعد لن يزيد عن ٤٥ مليار برميل.[3]

1 - المرجع السابق: **Website (٢٨ / ٠٥ / ٢٠٠٨).**

2 - مجلة البيان: **http://www.albayan-magazine.com.iraq-file/144.htm**

3 - انظر: مجلة (البترول والغاز العربي): نكولا ساركيس – أكتوبر ٢٠٠٥

لقد ارتبط النفط بالاستراتيجية وبالسياسة وبالأمن و"بأسلحة الدمار الشامل " وبالمصالح الاقتصادية، وبالتقدم، والنمو التكنولوجي، بحيث أصبح كل من شارك في غزو هذه المنطقة من الدول العظمى يتهافت على آبارها النفطية عبر الشركات الغربية العظمى. وحتى هذه الدول التي دخلت في الحلف الأطلسي ساهمت من بعيد أو قريب في إشراك تقسيم الإمبراطورية الأمريكية في نهب هذه الخيرات حيث صار البعض أمثال فرنسا وإيطاليا وإسبانيا وغيرها تصرخ لرؤية هذه الثروة العراقية بدون أن تكون لها نفس الحصص التي حصلت عليها الولايات المتحدة وبريطانيا.

ويقول ناصر شمالي تحت عنوان:

" الشركاء يصبحون خدماً، والخدم عبيداً ! "

" إن الشركاء في الحلف الأطلسي، وفي مجلس الأمن الدولي، يجأرون بالشكوى من أنانية " الأنكلو- أمريكان " الذين لا يتركون لهم سوى الفتات ! وقد سمعنا الرئيس الفرنسي شيراك وهو يحتج غاضباً: " إننا شركاء ولسنا خدماً " ! ويعتقد الأوروبيون أن تشكيل حكومة عراقية، يتم اختيار أعضائها في واشنطن ولندن، مما يجعل الشركات الأمريكية والبريطانية تجني أرباحاً تصل إلى تسعة آلاف مليار دولار خلال الخمسين سنة القادمة، من النفط العراقي فقط ".

وهكذا فليس مستغرباً أن الرئيس بوش أصدر بتاريخ ٢٨ أيار / مايو ٢٠٠٣ أمراً يحمل الرقم ١٣٣٠٣ يكفل للشركات الأمريكية والبريطانية الحصانة التامة بخصوص أي عمل يقومون به في العراق ! لقد وضع النفط العراقي، من الناحية الشكلية، تحت سلطة " اللجنة الدولية للاستشارة والتوجيه "، غير أن هذه اللجنة مسيطر عليها مباشرة من قبل الإدارة الأمريكية المكونة من تجار النفط والسلاح.[1]

وقدرت بعض المصادر أن عائدات النفط العراقي بعد صدور قرار النفط مقابل الغذاء كانت تتراوح بين مليار إلى مليارين سنوياً، وكانت الكميات المهربة تباع بأسعار زهيدة جداً، نظراً لعدم قانونيتها، فيما تغاضت العديد من الجهات الغربية عن ذلك، كونها كانت تستفيد من هذا الوضع، حيث كانت الولايات المتحدة الأمريكية أولى

---

1 - ناصر شمالي: مرجع سابق

www.geocities.com "Oil &Gas Journal"

الدول المستوردة للنفط العراقي بمقدار ١,٢ مليون برميل يومياً، ويتجه نحو نصف مليون برميل إلى أوروبا، ونحو ١٥٠ ألف برميل إلى آسيا، ونسبة أخرى إلى تركيا والأردن وسورية.

ويتراوح إنتاج العراق من النفط في أكتوبر ٢٠٠٥ بين ١,٩ و٢,١ مليون برميل يومياً، ويعتقد معظم الخبراء آنذاك أنه لن يكون هناك زيادة حقيقية في هذه الكمية على الأقل في السنتين أو الثلاث القادمة. فالاحتلال الأمريكي للعراق قد غير كثيراً من خارطة النفط العالمية. فالنفط العراقي هو المفتاح للسيطرة على الدول المنافسة للولايات المتحدة والتي تتطلع إلى الزعامة العالمية، ويتجلى ذلك فيما يلي:

هناك مقترحات أمريكية لاستغلال النفط العراقي قبل الغزو مباشرة وبعده، طرحها الأستاذ علي حسين باكير قائلاً: " على الرغم من أن الإدارة الأمريكية قد أنكرت أن يكون الهدف من احتلالها للعراق هو السيطرة على آباره النفطية ومخزونه الاستراتيجي، إلا أن الجميع يذكر أن الاحتلال الأمريكي قام بحماية وزارة النفط عند دخوله مباشرة، فيما ترك كل المرافق العراقية العامة والخاصة والدوائر والوزارات عرضة للنهب والسلب والتدمير. وقد تبين فيما بعد أن هناك عدة مقترحات كانت الإدارة الأمريكية قد طرحتها وتداولتها بين أوساطها لاستغلال النفط العراقي، وتراوحت بين ثلاثة اقتراحات:[1]

١) الإقتراح الأول:

أن يتم استخدام عائدات النفط العراقي بعد السيطرة على العراق من أجل تغطية النفقات العسكرية لجيش الاحتلال الأمريكي فيه. فقد ذكرت صحيفة "نيوز – داي" الأمريكية في ٢٠٠٣/١/١ عن "مايك أنتون" المتحدث الرسمي باسم مجلس الأمن القومي الأمريكي آنذاك قوله: "إن البيت الأبيض وافق على أن تلعب عائدات البترول العراقي دوراً هاماً خلال فترة الوجود العسكري الأمريكي في العراق، وأن هذه عائدات سيتم استخدامها في حالة الحرب والتواجد العسكري الأمريكي في العراق. ولكن لن يتم استخدام العائدات كلها في هذا الشأن ".

---

1 - انظر: حسين باكير: " سيطرة الولايات المتحدة الأمريكية على النفط العراقي ". www.albayan-magazine.com/iraq-file.

٢) الإقتراح الثاني:

أن يتم الاستيلاء على النفط العراقي ووضع اليد عليه كاملاً وذلك من خلال عقود تقوم الشركات الأمريكية بموجبها باحتكار الصناعة النفطية في العراق، أو من خلال التواجد العسكري المباشر في هذه المنطقة أو قرب آبار النفط العراقي " لتأمينها " والتحكم بتدفق النفط وعائداته منها على الدول الأخرى. وغالباً ما كان فريق نائب الرئيس الأمريكي "ديك تشيني" ومساعديه ومستشاريه وحلفائه من المحافظين الجدد هم الأقرب إلى هذا الاقتراح والداعم له، لمصالح خاصة واستراتيجية في الوقت نفسه، ونظراً لكونهم رجال أعمال يتاجرون في الشؤون النفطية، بما في ذلك عائلة بوش التي تملك شركة نفطية تسيرها.

٣) الاقتراح الثالث:

ويتمثل في استغلال عائدات النفط العراقية إلى حين التوصل إلى حكومة " شرعية ديمقراطية "، على أن يتم توزيع جزء من هذه العائدات على مشاريع وجهود إعادة الإعمار وهو شيء لم يحصل حتى اليوم.

أما بعد أن استتب الأمن لجيش الاحتلال في العراق وللحكومة العراقية، أخذ يعمل على تقنين مسألة استيلائه على النفط العراقي بطرق التفافية وغير مباشرة تحت شعارات، مثل: فتح الاستثمارات الأجنبية على مصراعيها، إزالة كل القيود عن الشركات الأجنبية المستثمرة، ضرورة الاعتماد على أحدث التقنيات والوسائل والشركات – وهي أمريكية بطبيعة الحال – لزيادة الإنتاج، ضرورة الاستعانة بخبرات أجنبية ومستشارين... إلخ، يضيف حسين باكير.[1]

كيف إذن كان كل هذا الاهتمام الخاص بنفط العراق، وكنا قد تساءلنا عن الأسباب التي أدت إلى الوصول بهذا البلد إلى احتلاله من أجل ثرواته النفطية. وذلك ما يدفعنا الآن إلى طرح سبب آخر تناوله الدكتور ثائر دوري في مقال له: " معركة الدولار من العراق إلى كوبا: الإمبراطورية تتداعى "، يقول فيه:[2]

---

1 - المرجع السابق.

2 - انظر: د. ثائر دوري: " معركة الدولار من العراق إلى كوبا ": الإمبراطورية تتداعى "، الموقع الإلكتروني www.geocities.com

" في نوفمبر / تشرين الثاني، ٢٠٠٠ بدأ العراق يبيع نفطه مقابل اليورو، وكان هذا أول خرق للقاعدة التي ترسخت بعد الحرب العالمية الثانية وتنص على استخدام الدولار كعملة في التجارة الدولية. ولأول وهلة بدا هذا القرار غير مفهوم وفسر على أنه خطوة تحد سياسة لا أكثر. لكن مع مرور الوقت والتدقيق في دلالات هذه الخطوة ما لبث المحللون الاقتصاديون والاستراتيجيون أن اكتشفوا آثارها الخطيرة ".

ثبت أن لهذه الخطوة فوائد اقتصادية جمة بالنسبة للعراق فقد استمر الدولار في هبوطه واستمر اليورو في الصعود. ففي عام ٢٠٠١ خسر الدولار ربع قيمته أمام اليورو. كما شجعت الخطوة العراقية بهذا الاتجاه عدداً من الدول المترددة على تنويع سلة عملاتها. فأقدمت إيران على تحويل معظم احتياطياتها في البنك المركزي إلى اليورو ولمحت إلى اعتماده لمبيعاتها النفطية كافة، وفي السابع من كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٢ تخلت كوريا الشمالية العضو الثالث في " محور الشر " رسمياً عن الدولار وبدأت استعمال اليورو في التجارة الدولية. أما فنزويلا شافيز، التي ليست عضواً في محور الشر لكنها تتعرض إلى ضغط أمريكي كبير للانقلاب على حكومتها الوطنية وهي أيضاً منتج نفطي كبير، فبدأت تفكر بالانتقال إلى اليورو. وهذا ما دعا منظمة أوبك في اجتماعها في إسبانيا في الرابع عشر من أبريل / نيسان ٢٠٠٢ لتعرب عن اهتمامها في التخلي عن الدولار لمصلحة اليورو.

ماذا يعني قرار التخلي عن الدولار كعملة للتجارة العالمية ؟ يتساءل ثائر دوري. " إن الولايات المتحدة باعتبارها الوكيل الحصري الوحيد لطبع هذه العملة تقوم بطبعها حسب احتياجاتها وبدون رصيد كاف لتغطيتها. وبالتالي فإنه في حال تخلي الدول عن طلب الدولار سيحدث إغراق للسوق به ويقدر الخبراء أنه سيفقد ٤٠% من قيمته في حال أقدمت الأوبك، فقط، على تسعير النفط باليورو. وبالتالي ستزداد قيمة المستوردات الأمريكية بشكل كبير وسيزداد عجز الميزان التجاري. فالطلب على الدولار هو الذي يمول العجز. فأمريكا تمول جيوشها وإمبراطوريتها ونمط استهلاكها المرتفع من دولار لا رصيد له على الأرض سوى طلب الآخرين عليه باعتباره عملة التجارة الدولية.[1]

1 - **ثائر دوري: معركة الدولار من العراق إلى كوبا...، مرجع سابق.**

وكانت هذه الخطوة العراقية سبباً أساسياً من جملة الأسباب الأخرى للعدوان الأمريكي على العراق. لقد كانت ضربة أريد لها أن تكون قاسية، ساحقة، ماحقة لجعل العراق عبرة لمن يعتبر وبحيث لا يفكر أحد، لا حاضراً ولا مستقبلاً، بسلوك الطريق العراقي، يقول دوري.

هذا وكان قد قدم مجلس العلاقات الخارجية بالكونغرس الأمريكي في أكتوبر سنة ٢٠٠٢ دراسة للإدارة الأمريكية حول نفط العراق أكد فيها على مجموعة من النقاط تدور كلها حول هذا الموضوع، وهذه النقاط هي:

أولاً: أن البنية الأساسية لقطاع النفط العراقي تعيش حالة متدهورة للغاية، وتحتاج إلى إعادة إعمار لإنقاذ الإنتاج النفطي الذي يتدهور سنوياً بنسبة ١٠٠,٠٠٠ برميل يومياً (أنذاك).

ثانياً: أن إعادة إعمار القطاع النفطي العراقي تحتاج إلى استثمارات تقدرت بمليارات الدولارات، وتحتاج إلى شهور إن لم نقل سنين، وستحتاج تكلفة وحدات التصدير الحالية نحو ٥ مليارات دولار، بينما تحتاج تكلفة إعادة الإنتاج إلى ما كان عليه قبل عام ١٩٩٠، ٨ مليارات دولار.

ثالثاً: لا تستطيع الإمكانات العراقية الحالية الاضطلاع بجهود إعادة تحديث للقطاع النفطي، ولابد من الاستعانة بشركات "خارجية"، وربما سيلجأ العراق إلى دول " عديدة " للمساعدة في ذلك.

وقد كانت أولى بوادر التطبيق العملي لهذا التوجه بعد احتلال العراق قد ظهرت في الدستور العراقي الذي ظهر بحالته النهائية على الطاولة في ٢٨ أغسطس / آب/ ٢٠٠٥، والذي عكس ما جاء به المندوب الأمريكي الأول بول بريمر Paul BREMER وهو: تحقيق طموحات المستثمرين الأجانب، إذ يلزم الدستور الجديد الدولة العراقية بإصلاح الاقتصاد العراقي على أسس الاقتصاد الحديث، بطريقة تضمن الاستثمار الكامل لكل ثرواته، وتنويع هذه الثروات، وتطوير القطاع الخاص. والإصلاح الاقتصادي يعني: خصخصة القطاع العام، وحرية التجارة والسوق، وفتح المجالات. لكن المشكلة ليست هنا. فهذا مجرد غطاء، فالمادة ١١٠ من الدستور العراقي الجديد تقول: " إن الحكومة الفيديرالية وحكومات المناطق المنتجة الأخرى، ستعمل معاً على وضع سياسة استراتيجية

لتطوير الثروة النفطية والغاز من أجل مصلحة الشعب العراقي، من ثم فإنه عليها أن تعتمد على أحدث التقنيات في السوق، وتشجع الاستثمار ". نص وهذه المادة تشير إلى الخطط التي يدعمها كبار المسؤولين العراقيين حالياً، ومنها: خصخصة شركة النفط الوطنية العراقية، وفتح الاحتياطيالعراقي أمام شركات النفط العملاقة الأمريكية بطبيعة الحال.[1]

ويسمح الدستور للأقاليم في العراق " التي من الممكن أن تتشكل حالياً أو لاحقاً " بأن تقرر سياستها النفطية " ضمن حدودها الجديدة "، وأن تحتفظ بنسبة كبيرة من عائدات الحقول الموجودة، وأن تحتفظ لاحقاً بعائدات كل ما ستطوره من الحقول الجديدة. وقد يكون موقف الولايات المتحدة من الفيديرالية عائداً لكون الأطراف التي ستحصل على النفط العراقي: الشيعة والأكراد، فقد أكدت علناً أنها تؤيد وتدعم الخصخصة.

وبناء على ذلك راحت كل جهة في محاولة لاستغلال هذا النص على طريقتها، ففي حين دفع عبد العزيز الحكيم[2] بقوة إلى إقامة شبه دولة شيعية في الجنوب تحت إطار وحدات أو تجمعات حافظات قامت حكومة إقليم كردستان بتكليف شركة نرويجية بالتنقيب والمسح عن البترول في مناطقها القريبة من الحدود التركية، دون الرجوع إلى الحكومة المركزية واستشارتها بحجة أن تصرفها جاء استنادا إلى هذا النص الدستوري.[3]

قد لا يكون النفط العراقي مهماً بحد ذاته للولايات المتحدة الأمريكية من ناحية الاستهلاك وحتى نفط الخليج أيضاً، على اعتبار أن متوسط حجم الإمدادات الخليجية في الربع الأول من العام الجاري – خصوصاً السعودية والعراق ثم الكويت – قد بلغ ٢,٤ مليون برميل يومياً، كما ذكرت نشرة " Oil &Gas Journal "، وشكل نحو ٢٠%

---

1 - انظر: نص الدستور العراقي الصادر في أغسطس / آب ٢٨ / ٢٠٠٥.

2 - برز إسم عبد العزيز الحكيم عند مشاركته في عضوية مجلس الحكم في صيف ٢٠٠٣، لكن دوره السياسي تعاظم بعد توليه رئاسة المجلس الأعلى للثورة الإسلامية إثر مقتل أخيه محمد باقر الحكيم بانفجار في النجف في أغسطس من نفس السنة.

3 - الدستور العراقي، مرجع سابق.

من إجمالي واردات النفط الأمريكية، ما اعتبرته النشرة الدولية نسبة متواضعة قابلة للتعويض من مصادر النفط غير التقليدي في الولايات المتحدة والدول الأخرى من القسم الغربي من العالم، التي توفر لأمريكا حالياً ما لا يقل عن ٥٠% من وارداتها الإجمالية من النفط الخام ومشتقاته. لكن أهمية النفط الخليجي والعراقي تحديداً تكمن في عدة نقاط يختصرها حسين باكير على الشكل التالي:[١]

أولاً: إن الولايات المتحدة الأمريكية أصبحت تعي تماماً أنها ليست وحدها على الساحة الدولية، إذ أن هناك دولاً عديدة تسعى إلى الوصول إلى مستواها. وبناء على ذلك كان لابد للولايات المتحدة أن تعمل على إفشال وصول الآخرين إلى مستواها، فكان النفط الخليجي والعراقي الوسيلة إلى ذلك، إذ أن معظم الدول الأوروبية واليابان والصين والهند تستورد نفط الخليج، وسيطرة أمريكا على هذا النفط سيعطيها مجالاً أكثر لتحديد كميات الإنتاج وكميات التوريد وكذا الأسعار. مما يجعل تطور الدول الأخرى ونموها الاقتصادي خاضعا بطريقة أو بالأخرى للإشراف الأمريكي.

ثانياً: في حال استقرار الأوضاع في العراق، فإن ذلك يمكن الشركات الأمريكية من الوصول إلى ١١٢ مليار برميل من النفط، الاحتياطيالمعلن للبلاد، بما يعني السيطرة على حوالي ¼ احتياطي العالم النفطي، دون أن نذكر الأرباح التي ستأتي للشركات النفطية الأمريكية بعد إنهاء مصالح الشركات النفطية الروسية، والفرنسية، والصينية التي كانت قائمة في العراق إبان حكم صدام حسين.[٢]

ثالثاً: تعتبر كلفة إنتاج النفط العراقي من بين الأدنى في العالم (حوالي ١.٥ دولار للبرميل كحد أقصى)[٣]، ولذلك فإن الأرباح ستكون هائلة. ويقال: إن آخر نقطة نفط في العالم ستكون في العراق، الذي يمتلك قدرة عالية جداً على زيادة الإنتاج بكميات كبيرة جداً، حيث يعتقد بعض المحللين أنه في حدود السنوات الخمس القادمة سيبلغ قدرة السعودية الحالية أو بحدود ١٠ ملايين برميل نفط يومياً.[٤]

1- **http://www.albayan-magazine.com/iraq-file/144.htm**

2 - **لمزيد من المعلومات، انظر: ناصر شمالي: " التحرك الأمريكي للهيمنة على تدفق الشرق الأوسط : http://www.geocities.com/nassershamali/new page 169. htm? 200815.**

3 - **مقارنة مع تكلفة إنتاج نفط بحر الشمال التي تصل إلى ما بين ١٥ و١٨ دولاراً للبرميل.**

4 - **مجلة البيان، مرجع سابق (٢٠٠٥).**

رابعاً: وجود سيطرة للقوات الأمريكية على نفط العراق والخليج سيمنع حتى إمكانية التفكير في استخدام سلاح النفط سواء ضد أمريكا أو إسرائيل. وستكون القوات الأمريكية جاهزة في قلب الآبار النفطية للدفاع عنها في حال حصل أي انقلاب أو تغيير للسلطة أو الاستراتيجية يمكنها أن تهدد الآبار النفطية وإمداداتها، مما يمكن أمريكا من الضغط حتى على أوبك لاستنزاف احتياطياتها من خلال الإنتاج العالي بسعر قد يكون في حدوده الوسطى المعقولة.

ففي أول تعديل لقانون الطاقة الأمريكي يستهدف دولاً ذات سيادة، وافق مجلس الشيوخ بشكل مبدئي يوم ٢١ / ٠٦ / ٢٠٠٥ على مشروع قانون تحت مسمى " لا أوبك "، يمنح وزارة العدل الأمريكية أو لجنة التجارة الاتحادية سلطة مقاضاة أوبك بتهمة التلاعب بالأسعار !.

وقال السيناتور الجمهوري " مايك ديوين ": " إن أسعار النفط والغاز مرتفعة جداً، وقد حان الوقت لفعل شيء بخصوص ذلك "، وأضاف زميله الديمقراطي " هيرب كول " الذي اشترك معه في تقديم التعديل: " لو أن أوبك مجموعة من الشركات العالمية الخاصة – لا حكومات أجنبية – لكان تصرفها خطة غير قانونية للتلاعب بالأسعار "[1].

الولايات المتحدة و" نهب النفط العراقي ":

نشر معهد " بلاتفورم " (PLATFORM) بالتعاون مع خمسة معاهد ومؤسسات أخرى غير حكومية تقريراً ضخماً في أواخر شهر تشرين الثاني / نوفمبر ٢٠٠٥ بعنوان: " نهب ثروة العراق النفطية "، وكاتب هذا التقرير هو " كوريج موتيت " الذي دعم التقرير – البالغ حجمه ٤٧ صفحة، والذي يتألف من ٦ فصول واستنتاج – بالعديد من الأرقام والجداول والصور.

هذا التقرير هو الأول من نوعه بالأهمية والحجم وبهذه الدقة في المعلومات والأرقام. ويأتي هذا التقرير ليدعم ويؤكد وجهة النظر السابقة للحرب على العراق والتي تقول: "

---

1 - **انظر: النفط العراقي في الاستراتيجية الأمريكية، علي حسين باكير، موقع الجزيرة، نت، بتاريخ ٣ / ٣ / ٢٠٠٦.**

إن الهدف من غزو العراق ــ أو على الأقل من الأهداف الدافعة لغزو العراق ــ الثروة النفطية "[1].

كما يفضح التقرير النوايا الأمريكية بشأن نهب الثروة النفطية والتعاقدات التي تمت وتتم الآن لمصلحة هذه الشركات. ويقول التقرير: " إنه بينما يكافح الشعب العراقي من أجل تحديد وضمان مستقبله السياسي، فإن أهم مورد اقتصادي لديه " النفط" يتم تحديد مصيره خلف أبواب مغلقة ".

وقد كشف هذا التقرير عن وجود أجندة سياسية نفطية للولايات المتحدة الأمريكية تم تحضيرها عبر وزارة الخارجية ثم تنفيذها في العراق بعد انتخابات شهر أكتوبر / كانون الأول ٢٠٠٥ وبدون مناقشة عامة وبتكاليف باهضة جداً.[2] وتخصص هذه السياسة معظم حقول النفط العراقية – التي تضم ٦٤% على الأقل من احتياطيات البلاد النفطية – لما يسمى عمليات تطوير تقوم بها شركات نفط دولية. وتقول الدراسة: إن هناك خطة بين الحكومة الأمريكية والبريطانية من جهة، ومجموعة من السياسيين العراقيين المتمكنين من جهة أخرى، على اتباع أسلوب العقود الطويلة الأجل مع الشركات النفطية، مما يحول دون تدخل المحاكم والرقابة الديمقراطية في هذه العملية فيما بعد، لأنها تكون قد تمت.

وقد توصلت هذه الدراسة إلى نتيجتين أساسيتين :

الأولى: أن العراق سيخسر ما بين ٧٤ إلى ١٩٤ مليار دولار طيلة فترة العقود فيما يخص أول إثني عشر حقلاً نفطياً يتم تطويرها فقط، وفيما لو كان سعر برميل النفط ٤٠ دولاراً في هذه الفترة، هذه التخمينات تستند إلى تقديرات محافظة تتراوح ما بين ضعفين إلى سبعة أضعاف ميزانية الحكومة العراقية الحالية.

الثانية: أن أرباح الشركات النفطية وعائداتها من الاستثمار في العراق في هذه العقود وبهذه الشروط ستتراوح بين ٤٢% و١٦٢%، وهو ما يزيد عن المعدل الطبيعي للأرباح في مثل هذه الحالات والبالغ ١٢% في حده الأدنى في مثل هذه الاستثمارات.

---

1 **Report : « Crude Designs : the Rip-Off, published by Platform, Iraq's Oil Weath (nov 2005).**

2 - **انظر نفس التقرير: المرجع السابق.**

وتفيد هذه الدراسات أن عمليات خصخصة واسعة النطاق تجري في العراق، ومن ضمنها: قطاع النفط، ولكن يتم تمويه هذه المسائل وتضليل الناس بأسماء تقنية وبقضايا " إعادة بناء وصيانة وتطوير ".. إلخ، من هذه المصطلحات، وهو ما يسمح للحكومة والمستفيدين من الشركات إنكار حصول عمليات الخصخصة، وتؤكد الدراسة أن هناك مساعي لعقد مثل هذه العقود بأسرع وقت ممكن، خاصة أن الحكومة جديدة وضعيفة، والأمن في حالة مزرية، والبلد لا يزال تحت الاحتلال، ويمكن لهذه العقود غير المنصفة أن تدوم لمدة ٤٠ سنة.[1]

وينقل المتخصص في الشؤون الاقتصادية" فيليب ثورتون " في صحيفة "الإندبندنت" البريطانية (The Independent) عن رئيس "مؤسسة اقتصاد الحديث" غير الحكومة " أندرو سيمس " قوله: " إنه من الواضح الآن أنّ بريطانيا وأمريكا مصممتان على السيطرة على نسبة كبيرة من احتياطي النفط العالمي، ، مما يعني أن العراق بدلاً من أن يدشن بداية مرحلة جديدة، وجد نفسه محصوراً في الفخ القديم للاحتلال الذي سيكلفه الغالي والنفيس في المستقبل المنظور ".

واستنادا لبعض المحللين، فإن الشركات البترولية الكبيرة (بريتيش بتروليوم، بي بي، وإكسون - موبل، وشفرون، وشال) كانت لها رغبة للرجوع إلى العراق بعد أن طردها قرار تأميم الموارد العراقية من هذا البلد سنة ١٩٧٢. وما يؤخر رجوعها الآن ليس سوى الحالة الأمنية، ولهذا، فقد حرصت الولايات المتحدة على أن تكون القوانين العراقية التي تولت الإشراف على كتابتها ملائمة لأهدافها الاقتصادية في البلد.[2]

" إن الدستور العراقي ـ الذي كان لأمريكا دور في صياغته والدفع باتجاه التصويت عليه ـ قد أعطى صلاحيات واسعة لشركات النفط الأجنبية وسمح لها بتحقيق أرباح طائلة على حساب الشعب العراقي، خاصة أن " الدستور يعطي للدوائر والأقاليم المحلية سلطة التعاقد مع الشركات الأجنبية، وهو الأمر الذي سيضعضع من موقفها تجاه أي

---

1 - **المرجع السابق (Platform).**

2 - انظر: **« Iraqi Oil Production Choked for Years », Miriam Amie, Mail (january (2006)**

شركة كبرى، فيما كان الأمر سيختلف لو كانت هناك دولة واحدة تفاوض هذه الشركات، بدلاً من كل إقليم على حدة "، يضيف نفس المصدر.

وفي الوقت نفسه قدم التقرير اقتراحاً بديلاً لتطوير صناعات النفط العراقية دون اللجوء إلى اتفاقات المشاركة في الإنتاج وقال: إنه يمكن استغلال شبكة إنتاج البترول التي يمتلكها العراق والتي تعتبر معقولة ـ بالرغم مما تعرضت له من الدمار ـ واستخدام العوائد الحالية أو الاقتراض لتمويل التوسع في الإنتاج[1].

وخلاصة القول هو أن جل المحللين السياسيين والخبراء في ميدان النفط متفقون على أسباب اجتياح العراق من طرف الأمريكان وكلهم يؤكدون أن السبب الرئيسي لسقوط بغداد يكمن في نهب ثروات هذا البلد والسيطرة على نفطه الرخيص في كلفة إنتاجه، وكبر حجم احتياطه ووجوده الجغرافي. فحسب ناشر شمالي، يقول في هذا الشأن:

" اختارت واشنطن العراق فأقامت قاعدة عسكرية حصينة لها في المنطقة تستطيع من خلالها السيطرة على الدول النفطية المجاورة مستقبلاً وعلى رأسها إيران والسعودية وباقي دول الخليج في نهاية المطاف. أما لماذا وقع الاختيار الأمريكي على العراق ؟ فلأن العراق يمتلك احتياطيات نفطية هائلة لم تستغل بعد ولأن نظام صدام حسين " المكروه " في المنطقة كان هدفاً سهلاً لواشنطن أو هذا ما اعتقده الأمريكيون على الأقل ".[2]

بالطبع هناك أسباب أخرى لاختيار العراق هدفاً للآلة العسكرية الأمريكية، وهو أن نظام صدام حسين أظهر تحدياً لمحاولات واشنطن السيطرة على سياساته. فبعد أن دمر الأمريكيون الجزء الأعظم من القوة العسكرية والاقتصادية للعراق عام ١٩٩١، بدأ صدام بإقامة تحالفات مع دول أجنبية، وخاصة مع روسيا التي كان لها بدورها أطماع نفطية في العراق، زيادة على الصين وفرنسا التي كانت تنتظر رفع الحظر الأمريكي المفروض على العراق للاستثمار في مشاريع نفطية كبيرة تعود على اقتصادياتها بفائدة عظيمة.

---

1 - نفس المرجع.

وانظر كذلك « The Guardian » (January 10, 2006)

2 - ناصر شمالي: مرجع سابق.

كما أن صدام أقدم على خطوة حملت تهديداً للمصالح الأمريكية بإعلانه في تشرين الثاني / نوفمبر ٢٠٠٠ عن التوصل إلى اتفاق مع حكومة شيراك الفرنسية بتسعير مبيعات النفط العراقية ضمن برنامج النفط مقابل الغذاء باليورو بدلاً من الدولار الذي تلتزم به أوبك منذ بداية السبعينات. فالدولار الذي يشكل عملة الاحتياط يعتبر ركيزة الإمبراطورية الأمريكية، وأي تهديد محتمل له لحساب العملة الأوروبية من شأنه أن يجعل من أوروبا القوة المهيمنة في العالم. بل إن مجرد التفكير في إحلال اليورو محل الدولار في تسعير النفط تسبب بموجة رعب في البورصة الأمريكية " وول ستريت " (Wall Street) في واشنطن العاصمة.

ولهذه الأسباب كان العراق " المرشح الأوفر حظاً " لأن يكون الهدف الأول للتحرك الأمريكي الرامي للسيطرة التامة على نفط العالم بعد الحملة الأفغانية.

وأخيراً: يعتقد الخبراء العالميون أن ذروة الإنتاج النفطي في العالم، إما أنها بدأت في بداية الهبوط التدريجي حتى النضوب، أو على وشك البداية. فهم يتوقعون بأن إيران على سبيل المثال قد تخطت قمة إنتاجها وأن بداية الهبوط قد حصلت فعلاً.



الخاتمة

يتضح من خلال هذه الدراسة أن عصرنا الحديث هذا كان عصر النفط، وأن أهمية الشركات النفطية متعددة الجنسيات ودورها الجدير بالملاحظة في التأثير على الدول في السياسة الخارجية وصنع القرار لهو دليل على الأهمية القصوى التي يحظى بها النفط بالنسبة للدول المنتجة والمستهلكة لهذه المادة الضرورية والاستراتيجية في العالم.

وهكذا، نظراً لأهمية النفط، أصبحت هذه الطاقة الحيوية تعتبر سلعة ضرورية واستراتيجية في الحرب والسلم من المستحيل التخلي عنها مهما كانت الظروف والصعوبات، بحيث توالت اكتشافات آبار النفط خارج الولايات المتحدة.

في الماضي، رسم النفط خريطة الشرق الأوسط وحدد مصالح المستعمر. وقد أصبحت حماية الاحتياطيات النفطية أمراً حاسماً في هذه المناطق الغنية بالثروات الطاقوية. يكفينا أن نشير للتأكيد على أنه قبيل انتهاء الحرب العالمية الأولى، صار الحصول على النفط عنصراً أساسياً في التخطيط الاستراتيجي بالنسبة للدول المتحاربة. وأصبح النفط على نفس الأهمية حتى بعد انتهاء الحرب. وحاولت بريطانيا فرض حمايتها على حقول العراق والكويت. أما فرنسا فإنها سعت جاهدة هي الأخرى للبحث عن موطئ قدم لها في هذه المنطقة، شأنها شأن الدول العظمى المستفيدة من أطماع النفط.

حتى اليابان التي تفتقر إلى وجود النفط في أراضيها قررت في الثلاثينيات من القرن الماضي السيطرة على مصادر النفط في إندونيسيا التي كانت تحت الاستعمار الهولندي. ولأنها كانت على يقين من أن تحركها هذا سوف يستدعي الرد الأمريكي، قامت بضربة استباقية ضد القوات الأمريكية في " بيرل هاربور " في ديسمبر ١٩٤١، مما أيقظ الدولة العظمى المجاورة أي الولايات المتحدة من سباتها وأرغمها على الدخول إلى الحرب العالمية الثانية. كذلك نجد أن إمدادات النفط حكمت الاستراتيجية الألمانية أيضاً. فقد كان من أهم أسباب قيام ألمانيا بغزو الاتحاد السوفياتي عام ١٩٤١ هو محاولة السيطرة على مصادر النفط في منطقة القوقاز وبحر قزوين لتعويض نقص إمدادات النفط المحلي. ولما أخفقت في محاولة الاستيلاء على آبار باكو النفطية وكسر المقاومة السوفياتية،

عمد الألمان إلى التقليل من استخدام مركباتهم من النفط ما جعلهم في موقف صعب في المعارك الموالية مع الحلفاء.

كما يتجلّى من دراستنا هذه أنّ شركات النفط العظمى الأمريكية، مدفوعة بطمعها في إيجاد موارد طاقوية أخرى وضمان مصالحها لتوفير هذه المادة الحيوية، عمدت إلى عمليات التنقيب، والتكرير، والإنتاج، والتسويق خارج الولايات المتحدة الأمريكية حيث كان النفط يتواجد بكثرة والاستهلاك متواضعاً إلى درجة ما. واستمرت هذه العمليات في جميع أنحاء العالم مستخدمة الصراع التنافسي للاستحواذ على احتياطيات نفطية جديدة، وضمان فرص الربح الاستثنائية حتى في المياه العميقة على الساحل الأطلسي لإفريقيا الغربية، بعدما اكتشفت آبار الخليج العربي ثم إلى غرب شيتلاند الأطلسي، والفيتنام، وإندونيسيا، وماليزيا، ومنطقة بحر قزوين، ودول آسيا الوسطى.

ومن أشهر الوسائل التي استعملت لهذا الغرض، الشركات العظمى المتعددة الجنسيات والتي سميت بالشقيقات السبع، خمسة منها أمريكية وواحدة بريطانية، والأخرى بريطانية- هولندية، أتبعتها شركة فرنسية فيما بعد كادت أن تكون الشقيقة الثامنة، سيطرت كلها على صناعة النفط سيطرة كاملة منذ عشرات السنين والتي كانت الشكل النموذجي للشركة الرأسمالية.

" بما أن النفط مادة ضرورية وحيوية إلى هذا الحد، فإن أولئك الذين يتوصلون إلى السيطرة عليه سيكونون أغنياء جداً ". لقد كان هذا هو الدرس الذي تعلمه الجميع من روكفلر في سبعينيات القرن التاسع عشر، ثم من الشقيقات السبع التي تقاسمت سوق النفط العالمي فيما بينها، وحافظت على سيطرتها عليه من عشرينيات إلى آخر ستينيات القرن العشرين ".

ولتحقيق مطامعها وضمان أمنها الطاقوي، نادراً ما ترددت الشركات النفطية متعددة الجنسيات في استخدام السلطة السياسية لتحقيق مآربها الاقتصادية، وكان ذلك صحيحاً بشكل خاص في الشرق الأوسط وفي أمريكا اللاتينية. لكن الظروف لا تواتي دوماً مثل هذه المناورات، كما أن الوضع السياسي لم يكن دوماً مريحاً في جميع الحالات. فمثلاً أثناء أزمة النفط مع أوبك في السبعينات، شكك الجمهور الأمريكي في

سلوك شركات النفط الكبرى، ومنذ ذلك الحين، أصبحت الإدارة الأمريكية عموماً أقل استعداداً للدفاع عن مصالح " أكابر النفط "، أي شركات النفط العظمى حيث بدأت منذ ذلك الحين قيمتها وعظمتها تتلاشى شيئاً فشيئاً.

كانت قد أدت أزمات النفط التي حدثت في السبعينات من القرن العشرين إلى تغيرات هامة في المواقف الشعبية تجاه الطاقة، فنشرت معظم الكتب التي تناولت العلاقات بين استهلاك الطاقة والمشاكل الاجتماعية والبيئية، في نهاية السبعينات وبداية الثمانينات من القرن العشرين بما فيها كتاب " Entropy " لجيرمي ريفكين وكتاب " Soft Energy Paths "، لأموري لوفينز وكتاب " End of Affluence " لبول وآنا إبرليتش.

وظهر الرئيس جيمي كارتر على شاشات التلفزيون في أواخر السبعينات ليخبر الأمريكيين أن الولايات المتحدة هي أكثر البلدان هدراً على كوكب الأرض، أكثر مما تستورد من الطاقة "، وذلك ليحث الأمريكيين في المساعدة في الجهود الوطنية من أجل الاقتصاد في الهدر.

ولأن الولايات المتحدة ظلت هي القوة المسيطرة على هذه الثروة، فإنها كانت ترى أنه يتسنى لها أن تحقق أكثر من مجرد الأمان بالنسبة لإمدادها بالنفط مستقبلاً. ويتسنى لها أيضاً - وهذه نقطة مهمة في الاستراتيجية الأمريكية - أن تمارس درجة من السيطرة على إمدادات الطاقة بالنسبة للدول الأخرى المستوردة، حتى أصبحت مسألة تأمين الطاقة لهذه الدول، كاليابان مثلاً، مرتبطة بالوجود العسكري الأمريكي القوي. هذا وضع ولا شك يوفر لواشنطن أوراق ضغط سياسية، ويمكن للولايات المتحدة أن تستخدم هذه الأوراق للحصول على مزايا سياسية، أو الضغط على حلفائها فيما يخص ضمان تدفق النفط وتوفيره.

إذن، فرض النفط نفسه كسلعة استراتيجية منذ أكثر من قرن، ثم تحول من سلعة استراتيجية إلى سلعة تحول المناطق المنتجة له إلى مناطق استراتيجية يجب ضمان أمنها بشتى الوسائل وهذا التحول يشرح كافة الحروب التي نشأت عقب نهاية الحرب العالمية الثانية. فمنذ ذلك الوقت إلى يومنا هذا، لا يمكننا رصد أي تحرك سياسي أو دبلوماسي في هذه المناطق بدون أن تكون لعامل النفط حصته فيها، ابتداء بالحروب العربية -

الإسرائيلية وحرب الخليج الأولى وحرب الخليج الثانية إلى فترة احتلال العراق ونهب ثرواته النفطية حيث كانت تعاني شركات النفط الأمريكية قبل ذلك من شبح الإفلاس. مما يقودنا لاستنتاج الأثر الاستراتيجي للنفط على سياسة الولايات المتحدة الأمريكية نفسها وعلى مغامراتها العسكرية تقريباً في جميع مناطق العالم حيث يتواجد فيها النفط.

كما يستخلص من هذه الدراسة الأهمية الاستراتيجية للمنطقة النفطية بالنسبة للاقتصاد الأمريكي. فإن الإدارة الأمريكية تدرج من بين أولويات سياستها الخارجية، ضرورة الهيمنة الدائمة على هذه المناطق، وبالخصوص منطقة الخليج، وذلك على أساس المقولة المروجة في السياسة الخارجية الأمريكية والتي تؤكد على أن: " أي محاولة من طرف قوة ما لبسط نفوذها على منطقة الخليج، ستعتبر بمثابة المساس بالمصالح الحيوية للولايات المتحدة، وكل الوسائل تكون ملائمة لوقف ذلك الخطر، وفي حالة الضرورة اللجوء إلى القوة العسكرية ".

إن هذه السياسة تجاه النفط تهدف في المنطقة إلى " حماية منابع النفط " ممّن تسميهم الحكومة الأمريكية " القوى المعادية للمصالح الأمريكية " وضمان تدفق النفط مهما كانت الظروف والوسائل. فهي بالتالي تستوجب تدمير الأنظمة التحررية غير الموالية لواشنطن، وتحمى وتدعم تلك التي تطيع أوامر البيت الأبيض وتحافظ على الأمر الواقع.

إن ما يشد الولايات المتحدة إلى المنطقة الخليجية هو بلا شك وبكل تأكيد نفط المنطقة، وأكثر من ذلك هو النفط السعودي الغني الموجود في حقل غوار وكأنه كنز لا يفنى والذي اتضح أنه محور كل الاهتمام، وتأتي حمايته كواحدة من أهم أولويات الأمن القومي الأمريكي حيث أنه يقدر احتياطيه بأكثر من ٩٠ مليار برميل أي ما يوازي ٣ أضعاف كل الاحتياطي النفطي الأمريكي، أي كل ما تحتاجه الولايات المتحدة لأكثر من ٢٥ سنة.

لذلك تحرص الولايات المتحدة أشد الحرص على التحكم في هذه المنطقة الغنية بثرواتها النفطية دون غيرها من العالم، ولن تسمح لأية قوة بالاقتراب منها. من هنا جاء الإحساس العميق والخشية الباهظة بخطورة اجتياح الكويت سنة ١٩٩٠ من طرف صدام

حسين الذي جعله آنذاك يقترب على بعد ١٥٠ كلم فقط من حقل غوار والحقول النفطية الأخرى السعودية. لقد شكل هذا الغزو تهديداً مباشراً للأمن القومي الأمريكي يوازي في أبعاده الاستراتيجية وجود قوة معادية على بعد ١٥٠ كلم من العاصمة الأمريكية ذاتها.

أضف إلى ذلك أن امتلاك ثروات الكويت النفطية من قبل صدام حسين وانضمامها إلى الثروات العراقية يمثل امتلاك صدام على ٢٠% من نفط العالم، مما يثير الخشية والدهشة أكثر فأكثر في منطقة تسيطر عليها تقليدياً وعسكرياً القوة الأمريكية وحلفاؤها الخليجيّون بدون منازع. وهذا شيء غير مقبول للولايات المتحدة كون العراق المعادي لواشنطن يتحول إلى قوة نفطية أولى في المنطقة الخليجية، زيادة على قوتها العسكرية والمنافسة للمنطقة.

ولاشك أن هذه الأهداف كلها تحققت وحسب رأي البيت الأبيض عبر حرب الخليج الثانية وتحرير الكويت من قبضة هذه " الدولة المعادية " كما كانت تراها الولايات المتحدة في تهديد مصالحها، كذلك وعبر الحصار النفطي والغذائي، المفروض على العراق بحيث تحقق ما لم يكن يحلم به الرئيس الأول جورج بوش الأب ليكمله الرئيس جورج بوش الابن في اجتياح هذا البلد واحتلاله بكامله مع نفطه وثرواته والقضاء على رئيسه.

لقد تأكد جلياً بعد انكشاف سر نضوب النفط ودخول الحقول العالمية مرحلة الذروة في الإنتاج، أن ممارسات واشنطن في العراق أصبحت أكثر وضوحاً. لقد عبر المراقبون السياسيون والخبراء الاقتصاديون أن سبب الاندفاع الأمريكي المفاجئ، من طرف جورج بوش الابن ونائبه ديك تشيني (Dick Chiney) ورموز المحافظين الجدد الذين يتحلقون حول ريتشارد بيرل (Richard Perle)، وبول وولفويتز (Paul Wolfwitz) وكندوليزا رايس (Condoleezza Rice)، وجون بولتن (John Bolton) وغيرهم من الأثرياء في شؤون النفط، نحو العراق يتعلق خصيصاً بما أطلق عليه اسم " الذروة النفطية " (Oil Pick). ويعود التوقيت وسرعة اتخاذ القرار بالحرب إلى الصدمة القاسية التي تلقتها الخطط السياسية الأمريكية الخاصة بنفط بحر قزوين

حيث انتهت الأحلام الأمريكية بالعثور على احتياطيات نفطية تعوضها عن الاعتماد على نفط الخليج.

كل ما لنا أن نقوله في هذا الشأن، هو أن الحروب المدمرة والمنهكة وما آلت إليه من تدخلات أجنبية كان سببها الرئيسي هو النفط الذي هو جوهر كل الصراعات. فبعد الصدمة النفطية الأولى التي كانت تسمى بثورة أوبك (١٩٧٣)، ثم بعد الصدمة الثانية (الثورة الإسلامية الإيرانية تحت زعامة آية الله الخميني سنة ١٩٧٩) وحرب الخليج الأولى والثانية، كان المخططون في واشنطن على قناعة بأن السيطرة المباشرة للشركات النفطية الأمريكية والبريطانية على حقول نفط قزوين من شأنه أن يمنح الولايات المتحدة الوقت الكافي المطلوب للتخطيط للسيطرة العسكرية في يوم ما على حقول النفط الخليجي.

وكانت التوقعات وقتها بأن منطقة بحر قزوين في آسيا الوسطى تضم احتياطيات هائلة تقدر بأكثر من ٢٠٠ مليار برميل من النفط غير المستخرج لدرجة أنه أطلق عليها اسم " الكويت الجديد " أو " الشرق الأوسط الجديد ". الواقع أن الاحتياطيات النفطية لمنطقة بحر قزوين كانت عنصراً أساسياً في الخطة الطاقوية التي أعدها نائب الرئيس الأمريكي ديك تشيني منذ ٢٠٠١ حسب تقرير في هذا الشأن يشير إلى أن الولايات المتحدة ستضطر إلى استيراد ٩٠% من احتياجاتها النفطية من الخارج بحلول ٢٠٢٠. الأمر الذي يجعل نفط بحر قزوين يكتسب أهمية خاصة بالاعتماد عليه والتقليل تدريجياً من نفط الشرق الأوسط، غير أنه سرعان ما توقف الحديث عن ثروات بحر قزوين بعد الحرب الأفغانية مباشرة وعاد التركيز في الاهتمامات إلى الخليج وبخاصة السعودية والعراق على وجه الخصوص.

الواقع أن الاهتمام الخاص والمتنامي كان دوماً يتركز على العراق الذي تحدثت عنه التقارير في كل مكان عن امتلاك هذا البلد لاحتياطيات نفطية هائلة تصل إلى أكثر من ١١٠ مليار برميل، أي ما يعادل ١١% من حجم الاحتياط الإجمالي العالمي، بل تحدثت بعض التقارير عن إمكانية امتلاك العراق لاحتياطيات قد تتجاوز ٢٠٠ مليار برميل. وهنا يكمن السبب الرئيسي وراء بوش الابن والمحافظين الجدد لغزو العراق ونهب

ثرواته نظراً لعامل آخر دخل في الحسبان، وهو أن أعين الروس، والفرنسيين، والصينيين كانت مهتمة ومصوبة نحو استئجار بعض الحقول العراقية غير المكتشفة في ذلك الوقت.

الدليل الأوّل هو أنه في الأسابيع الأولى من عام ٢٠٠٢ بعد سقوط القنابل الأمريكية على أفغانستان وإسقاط حكومة طالبان، قرر جورج بوش الابن إحداث تحول في استراتيجيته الخاصة بما يطلق عليه " بالحرب على الإرهاب ". فمباشرة بعد غزو هذا البلد، نسيت حكومة بوش مطاردة عدوها اللذوذ أسامة بن لادن لتحول كل اهتمامها إلى صدام حسين " المتهم بامتلاك أسلحة الدمار الشامل " ومساندة الإرهاب وعلى رأسه " منظمة القاعدة "، حيث رأت في هذا الأخير أخطر من زعيم القاعدة، أسامة بن لادن. والواقع أنه كان هناك إجماع داخل النخبة الحاكمة آنذاك على احتلال العراق منذ ٢٠٠٢ مباشرة بعد اجتياح أفغانستان وتخطيط القضاء على طالبان والقاعدة.

والدليل الثاني، هو أن نظام صدام حسين في العراق سقط بفعل ضربات قوات الاحتلال الأمريكي، مصحوبة بالقوات البريطانية وقنبلة المرافق الأساسية والبنية التحتية لهذا البلد وضرب حضارته العربية – الإسلامية وتقزيمه أمام القوة الإسرائيلية التي لا يقاس بها أحد في المنطقة. لكن آبار النفط العراقية لم تمس بأذى حيث سرعان ما بدأت الشركات النفطية الاحتكارية الأمريكية والبريطانية بتقاسم " الكعكة العراقية " باعتبار هذا البلد يحتل المرتبة الثانية على مستوى الاحتياطيالعالمي للنفط. مما أثار أطماع القوى الاستعمارية، والشركات الاحتكارية المتمثلة في غالب الأمر في أثرياء النفط أمثال عائلة بوش وديك تشيني والمحافظين الجدد المسيطرين على البيت الأبيض.

أما الدليل الثالث فهو أن الذروة النفطية التي ظهرت في أواخر سنة ٢٠٠٠ في بريطانيا لتبدأ بعدها مرحلة الانحدار السريع حيث بدأت منذ سنة ٢٠٠٥ تدخل في نادي الدول المستوردة للنفط بعدما كانت تستغل نفط بحر الشمال لمدة ٤٠ سنة كاملة، الأمر الذي جعل الوزير الأول البريطاني السابق توني بلير (Tony Blair) يخاطر بمستقبله السياسي بالدخول في الحرب ضد العراق منضماً بصفة عمياء لحليفه بوش. مما جعل حكومة بلير تجري حسابات اعتبرت أهمها اختيار الوقوف بجانب الرئيس الأمريكي عوض البقاء على الهامش بدون الاستفادة من الكعكة المتوفرة مباشرة.

وأخيراً الدليل الرابع : لم تكتف الولايات المتحدة باحتلال العراق عسكرياً ونهب ثرواته النفطية، بل استعدّت جاهزة وبكل جرأة لتسمية شركة " شل " (Shell) المتعددة الجنسيات على رأس شركة النفط العراقية من أجل استغلال الثروة النفطية العراقية بصفة مباشرة وكأنها تخرج من آبار كاليفورنيا أو التكساس، وذلك قبل إجلاء قواتها من العراق وتسليم زمام الأمور إلى العراقيين الذين يخدمون المصالح الأمريكية. ويعتقد العديد من الخبراء والمحللين السياسيين أن واشنطن سوف تستغل هذه المرحلة المتاحة لها من الاحتلال وفراغ السلطة في العراق لخصخصة الصناعة النفطية العراقية لمصلحة الشركات الاحتكارية الأمريكية والبريطانية كون هذه الأخيرة تأخذ حصتها من حكومة " العم سام " جزاء لمواقف الحكومة البريطانية في الغزو العسكري للعراق.

لكن، بغض النظر عن المبررات الأمريكية في سياستها ضد ما تسميه الإرهاب، وإسقاط نظام صدام حسين زاعمة أنه يمتلك سلاح الدمار الشامل الذي قد يهدد به جيرانه، فإن سياسة البيت الأبيض كانت تسعى إلى هدف واحد أسمى، وهو وضع ثاني احتياطي نفطي في العالم تحت سيطرة الولايات المتحدة. وهو ما يمكن أن يغير من وضع المعادلة النفطية العالمية، وحصول واشنطن على المزيد من أوراق الضغط في السوق النفطية العالمية التي تمكنها من تحييد قوة أوبك، وإضعافها، أو الحد منها على الأقل، بحيث يمكن الوصول إلى أسعار في سوق النفط تقع ضمن النطاق الذي تراه مناسباً لها.

لكن بالمقابل رغم كل ذلك، لم تنجح الولايات المتحدة وحلفاؤها في تحقيق مخططها الرامي أولاً، إلى التحكم في أسعار النفط كما تريده لمصالحها، وثانياً، لم تستطع تركيع منظمة أوبك رغم احتلال العراق ونهب ثروات ثاني احتياطي في العالم. وثالثاً لم تستطع أن يطأ قدمها كما تريد في منطقة قزوين وآسيا الوسطى، لا سيما بعد حرب القوقاز الأخيرة التي خيبت آمال حلفاء أمريكا في المنطقة باسترجاع القوة الروسية على الكفة.

من جهة أخرى وفي الوقت الذي تستمر فيه الولايات المتحدة في انتهاج سياستها الحالية، أخذت الصين تسارع خطا الأقوياء في اللحاق بالولايات المتحدة وحليفتها بريطانيا في الطلب المتزايد على النفط من جهة وتنافسهما في المشاريع التنموية

والاستثمارية في الصناعة النفطية من جهة أخرى، لاسيما في المناطق التي لم تطأ الأقدام الأمريكية فيها بصفة محكمة مثل إفريقيا، وآسيا الوسطى، وبحر قزوين.

كما أخذت الهند من جهتها كقوة ناشئة في الالتحاق بالصين في الركب على الطلب وحتى في التكنولوجيا لتصبح أكبر دولتين تعداداً في السكان في العالم تساهمان بشكل كبير في ارتفاع أسعار الطاقة، وتسابقان بعضهما بعضاً جنباً لجنب تجاه الشركات النفطية المتعددة الجنسيات في إيجاد موطئ قدم في حقول النفط والغاز الممتدة عبر العالم.

ولم يستطع خبراء النفط والساسة الغربيون إخفاء دهشتهم وصدمتهم بالنجاح الذي تسعى كل من الصين والهند إلى تحقيقه في تطوير الصناعة النفطية في الدولتين وتصدير خبراتهما عبر أنحاء العالم. ولكن أهم من ذلك، هو أنهم لم يستطيعوا أيضاً إخفاء قلقهم من التداعيات والانعكاسات التي سيسجل بها الطلب المتنامي عن الثروات النفطية، وبالتالي رفع الأسعار وتصدير التكنولوجيا فيما يخص توفير هذه الواردات الطاقوية، كون ٣٧% من التعداد السكاني العالمي يمكن أن ينافس أوروبا، والولايات المتحدة، واليابان على هذه الموارد. مما يدل ذلك أننا أصبحنا أمام مؤشر جديد على الديناميكية السياسية لأسواق النفط العالمية التي أخذت تشكل تحدياً سافراً للحكومة الأمريكية، وبالتالي إضعاف قوة الكارتل النفطي للشركات الغربية.

إن إمكانية استهلاك الصين لكميات هائلة من النفط أمر حتمي لا مفر منه في الحاضر والمستقبل. بل بدأ منذ الآن يكتسب المزيد من الأهمية نسبة لاستمرار تصاعد حجم هذا الاستهلاك حيث بلغ الثلث مما جعله يتجاوز الطلب الياباني لأول مرة.

أما الهند، من جهتها، باتت تتسابق مع الصين ليس في المنافسة على الموارد الطاقوية فقط، بل أصبحت تحصل على الخبرة الهندسية والمعدات والأجهزة مع وفرة المدراء التنفيذيين والمهندسين في قطاع المحروقات سواء في مجال التنقيب أو الحفر وذلك في أصقاع بعيدة عبر العالم. والآن، فقد أصبحت الهند تحتل المرتبة الرابعة خلف روسيا في المرتبة الثالثة، تليها الصّين التي صارت تحتل المرتبة الثانية بعد الولايات المتحدة الأمريكية في استهلاك النفط.

كما يتجلى من دراستنا هذه أن الطلب على النفط بدأ في الارتفاع بشكل رائع بعد دخول الصين والهند في الميدان وسيطرتهما على حقول النفط والغاز في مناطق منتشرة عبر العالم، وأصبح كل من الدولتين يوسع أسطوله البحري الخاص بعد ما كان يعتمد على ناقلات النفط الأمريكية والبريطانية والروسية واليابانية، سواء من منطقة الشرق الأوسط التي كانت ولا تزال نوعاً ما محتكرة من قبل الشركات الغربية، ولاسيما الأمريكية، أو غيرها. مما سيؤدي كل ذلك إلى التحدي للتواجد الأمريكي في المحيط الهندي وبحر الصين الجنوبي واليمن وعُمان وإفريقيا، وخاصة في السودان.

أما عن السودان الذي يزخر هو الآخر بثروات نفطية هائلة، فقد بادر في التعامل مباشرة مع الشركات النفطية الآسيوية، لاسيما الصينية والهندية، فقد فهم الدرس في بدايته، وشرع في بناء خطوط أنابيب وبناء مصفاة للنفط والتوقيع على صفقات أخرى تهم العمليات الإنتاجية والشحن البحري والتوزيع إلى غير ذلك. ومن أجل مواكبة الطلب المتنامي لاستهلاك النفط من جهة، والحصول على التكنولوجيا من طرف الدول النامية وتعزيز التبادلات التقنية معها. من جهة أخرى، لجأت الهند مثلما فعلت جارتها الصين للتوجه إلى دول مثل السودان طالما حاولت إدارة بوش وحلفاؤها العمل على عزلها. على سبيل المثال، فإن الصين تسيطر على معظم حقول النفط في السودان حيث بلغت الاستثمارات هناك أكثر من أربعة مليارات دولار أمريكي.

فلنذكر ما قاله عمر محمد خير، الأمين العام لوزارة الطاقة والتعدين السوداني في لقاء صحفي بعد رجوعه من الهند حيث استقبل استقبالاً رائعاً من قبل كبار المسؤولين الهنديين: " لقد جاء الآسيويون إلى السودان في وقت حرج، ولقد بدأنا في إرساء علاقات استراتيجية جيدة معهم ".

ومن جهة أخرى، نذكر ما صرح به نائب وزير الخارجية الصيني في لقاء صحفي في شأن قضية دارفور والحكومة السودانية قائلاً : " التجارة هي التجارة، إننا نحاول فصل السياسة عن الأعمال التجارية كما نعتقد بأن الوضع في السودان يعتبر شأناً داخلياً ونحن لسنا في موقف يمكننا من فرض ضغوط عليهم ". مما جعل هذا التغلغل الصيني والهندي في القارة الإفريقية خاصة يشكل هاجساً مقلقاً للحكومة الأمريكية التي تسعى إلى بسط قدمها هناك عن طريق خلق نزاع يسمى مشكلة " دارفور ".

كل ذلك يؤشر على أن العقود القادمة تبقى مرشحة لأن تشهد المزيد من المنافسة الشرسة بين الشركات النفطية متعددة الجنسيات التي بسطت هيمنتها في الماضي والشركات الآسيوية الناشئة التي " أخرجت مخالبها " وأظهرت خبرتها الهندسية وفرضت موقعها الجيوسياسي في الحقل النفطي مع إمكانية نشوب حروب أخرى وتداعيات اقتصادية مع كوارث بيئية متزايدة في المستقبل القريب. أضف إلى ذلك نهوض العملاق الروسي الذي استيقظ من سباته بعد حرب القوقاز الأخيرة التي ما كانت تخلومن رائحة النفط.

كل ما في الأمر، هو أن الخبرات الهندسية والمعدات الغربية في مجال الصناعة النفطية أصبحت متوفرة الآن للاستخدام والتوظيف في كل مكان، مما سهل الكثير للشركات الحكومية الصينية والهندية بأن تعمل معاً من أجل الفوز بالمشاريع الخاصة بها، مستخلصين هذه المقولة للمدير التنفيذي لشركة Sirn Energy of Scotland ، إحدى أكبر الشركات النفطية العاملة في الهند، السيد " وليام جاميل " حيث يقول: " في جميع أنحاء العالم أصبحت الدول تتحالف مع بعضها البعض عبر شركاتها النفطية الحكومية، وكانت الدول الكبرى تمتلك كل التكنولوجيا، أما الآن فقد أصبح بإمكانك استخدام التكنولوجيا التي أصبحت معروضة للشراء ".

وهكذا، يرى العديد من المراقبين أن من جملة الأماكن الجيوسياسية الساخنة: القارة الإفريقية ولربما آسيا الوسطى، المرشحة لتكون جبهة "حرب باردة "، سلاحها النفط. ومن جملة كبار الباحثين " إيان بريمر " من " معهد السياسة الدولي " حيث قال في حديث سابق لـ: CNN "إن حاجات الصين المتزايدة لإمدادات ثابتة ومستقرة من النفط والمواد الخام دفعها للتورط سياسياً بعمق في مناطق حول العالم، تمتعت فيها واشنطن طويلاً باحتكار النفوذ الدولي. وقادت احتياجات الصين الهائلة لموارد طاقوية تضمن دوران عجلة اقتصادها المتنامي، حيث من المرشح أن يبلغ استهلاكها ٢١ مليون برميل يومياً من النفط بحلول سنة ٢٠٢٠، المستوردة من إيران، وإقليم دارفور الغني بالنفط، لتجد نفسها في خط مواجهة مباشرة مع أمريكا، " على حد تعبيره.

وللتذكير، وكنا قد أشرنا فيما سبق، أن الصين أصبحت اليوم تقف خلف الولايات المتحدة في قائمة استهلاك الطاقة حيث تسجل الولايات المتحدة في استهلاكها

اليوم ما يقارب ٢٠ مليون برميل يومياً. لقد ازداد الطلب العالمي على الطاقة بشكل غير مسبوق إلى حدّ جعل التنافس مفتوحاً بمصراعيه للدول الناشئة مثل الصين والهند، والبرازيل، وكوريا، بدون أن نشير إلى دور القوتين التابعتين لمجموعة الثمان روسيا واليابان في طلبهما المتنامي للطاقة من أجل تطويرهما الصناعي المتزايد. مما يزيد من اهتمامات هذه القوى المتصاعدة للسيطرة على النفط والغاز، مباشرة من مصادرها أو مصادر الغير لإتاحة المزيد من الإمدادات في السوق العالمية، وبالتالي، التأثير على أسعار النفط وكذا الغاز الطبيعي.

لقد استطاعت الأقطار المصدرة للنفط على الرغم من الخلافات فيما بينها أن تفرض واقعاً جديداً غير مسبوق على المسرح السياسي العالمي. فحقيقة أن أقطاراً من العالم الثالث تملك مادة أولية يحتاجها العالم الصناعي وتستطيع دون قوة عسكرية وسياسية أن تحقق مصالحها ولو جزئياً في إطار تنظيم ناجح على العالم الصناعي الغربي القوي عسكرياً. هذه الحقيقة تعني تغييراً في علاقات القوة، وتعني أكثر من ذلك أن هذا النجاح يمكن أن يقود إلى قيام مجموعات من أقطار أخرى في العالم الثالث، تكون مصدراً لسلعة أولية، بنفس التنظيم لأهداف سياسية أو اقتصادية.

هذا التخوف هو الذي دفع في البداية الأقطار الغربية المستهلكة للنفط إلى أن تحاول خلق تنظيم مضاد خاص بالمستهلكين،ألا و هو الوكالة العالمية للطاقة (IEA) إلا أن الاختلافات الثنائية بين الأعضاء هي التي لم تتح فكرة النجاح. وأصبح الخيار المتاح هو إذن الضغط من الداخل، أي خلق مجموعة من المشكلات السياسية والحدودية والعسكرية والعرقية والدينية لبعض أقطار الأوبك، أو على الأقل جعل " الصقور " منها تهديداً " للحمائم ". هذه الصعوبات لم تخلقها شركات النفط فقط هذه المرة بل خلقتها سياسات غربية، وخاصة سياسة الولايات المتحدة بقيادة المحافظين الجدد بتأييد كامل من بريطانيا حليفتها رقم ١. كما تّهدف هذه السياسات إلى خلق أماكن اضطراب من جهة، والضغط من جهة أخرى لتجميد أسعار النفط ورفع إنتاجيته، وفي مقابل ذلك تشجيع إنفاق أكبر قدر ممكن من مداخيل هذا النفط لشراء الأسلحة المتطورة أو إيداع رؤوس الأموال التي تسميها " البترو ـ دولار " أو " الفوائض " لدى المؤسسات الرأسمالية الغربية.

وخلاصة القول هو أنه بالرغم من كون الولايات المتحدة الأمريكية استطاعت أن تسيطر على النفط أينما وجد، لاسيما في منطقة الخليج العربي، سواء عسكرياً، أو سلمياً، أو اقتصادياً، أو سياسياً، إلا أنها تسعى بكل ما أوتيت من قوة ونفوذ للاستحواذ على النفط الإفريقي وبسط يدها بعيداً عن مصالح الدول الإفريقية وشعوبها البائسة التي لا حول ولا قوة لها. فالولايات المتحدة لا تسعى إلى ضمان إمدادات متعددة ومستقرة من النفط إلى أسواقها وأسواق النفط العالمية فحسب، كما تزعم، وإنما تسعى إلى الهيمنة على مكامن النفط الرئيسية أينما توجد في العالم ومنها النفط الإفريقي الذي لم يتم استغلاله بالكامل، لتمسك بهذا السلاح الاستفزازي والضغط على مختلف الدول سواء كانت منتجة أومستهلكة على السواء بما يتناسب ومصالحها الاستراتيجية. لذلك، فجل المراقبين السياسيين والخبراء يتوقعون أن تشهد المناطق المزيد من الصراعات العسكرية والاضطرابات السياسية والاجتماعية في ظل أجواء هذه السيطرة والاستحواذ السائدة حالياً. اللهم إذا دخل العملاق الآخر (روسيا) في منظمة أوبك كما ألحت عليه هده المنظمة عن طريق رئيسها شكيب خليل في الفترة الراهنة التي تزامنت مع المؤتمر الأخير لمنظمة أوبك بوهران (الجزائر) بتاريخ ١٧ ديسمبر ٢٠٠٨، بغية رسم سياسة توازنية جديدة تخدم مصالح المنتجين والمستهلكين خارج النطاق الرأسمالي المستبد، لاسيما في مجال التسعير.

لذلك، وتحسّباً لنزاعات واضطرابات مستقبلية قد تلوح في الأفق، يجدر بنا أن نطرح بعض التصورات والرؤى ذات الطبيعة الاستراتيجية قد تكون بمثابة توصيات لموضوع نقاش يتصوره العديد من الخبراء والمفكرين السياسيين ونوردها فيما يلي:

أولاً: تنويع الاتجاه الجغرافي للاستثمارات في الدول الغنية بالنفط، من خلال إعطاء الفرصة للخبرة الهندسية والمعرفة التكنولوجية القادمة من الدول الناشئة مثل الصين، والهند، والبرازيل، وتركيا، وإندونيسيا، وماليزيا إلى غير ذلك من الدول الصّديقة والتي بدأت تدخل المنافسة في هذا الميدان الذي كان يخص الدول العظمى الرأسمالية. إضافة إلى ضرورة الاستثمار في تكوين الإطارات المحلية والحصول على التكنولوجيا وإنشاء مراكز البحوث الاستراتيجية في جميع المجالات، لا سيّما مجالات الأمن، والمالية، والهندسة متعددة الجوانب.

ثانياً: التعامل الوطيد والمستمر مع قوتين عظميّين داخل مجموعة الثماني: اليابان بصفتها أكبر مستهلك للنفط بعد الولايات المتحدة وروسيا وبصفتها تمتلك المعدّات والأجهزة التكنولوجية مع وفرة المهندسين في جميع المجالات ومحاولة كسبها للمواقف التي قد تربطها مع الدول العربيّة في إطار التبادل والتعاون والمساندة للقضايا العربيّة الراهنة، لاسيّما القضية الفلسطينية (وقد تجلّى ذلك أثناء حرب أكتوبر ١٩٧٣). القوة الثانية هي روسيا بصفتها ثاني مستهلك للنفط وأول منتج للغاز بحيث يجدر إعادة مفهوم التنسيق والتعاون في شأن التحكم في سياسة الغاز مع الدول العربيّة المنتجة لهذه المادة، والتعاون في القضايا السياسية والعسكرية التي كانت قائمة قبل انهيار الاتحاد السوفياتي.

ثالثاً: محاولة اكتساب تضامن الدول الإفريقية والآسيوية في إطار تنسيق المساندة للقضايا العربية كما كانت في السبعينات من القرن العشرين.

رابعاً: أهمية بناء شبكة من العلاقات بين الدول العربيّة المنتجة للنفط والدول العربيّة الأخرى في إطار التكامل الاقتصادي والاجتماعي و الثقافي تطبيقاً للمشروعات المشتركة التي نصّت عليها قرارات منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول وتجسيدها في الميدان، وكذا التبادل في تسيير البنوك فيما يخص التعامل مع عائداتها النفطية (البترو- دولار).

خامساً: أهمية تحضير الدول العربيّة والإسلامية المنتجة للنفط لمرحلة " ما بعد النفط " على غرار ما تنتهجه دولة الإمارات العربيّة من سياسة في الاستثمار في ميادين أخرى كالميدان العقاري و السياحي و التنموي.

باختصار، منذ انتهاء الحرب الباردة واحتلال العراق، أصبح النفط المحرك الأول والأساسي في سياسة الأمن القومي الأمريكي. فالنفط والأمن القومي الأمريكي يسيران معاً وهما وجهان لعملة واحدة، إذ أنه لا يمكن للولايات المتحدة أن تسمح لنفسها بأن تكون بعيدة عن السيطرة على مخازن هذا " الذهب الأسود " حتى نضوبه الأخير، علماً أن الغرب منذ حرب رمضان (أكتوبر ١٩٧٣) وهو يسعى سعياً حثيثاً لإيجاد بديل للنفط. ولكن هذه المساعي لم تحقق نجاحاً يذكر إلى حد الآن. وقد ثبت أن خزان الوقود

النفطي الأكبر في العالم يمتد من بحر قزوين وإيران ودول الخليج، أي في الدول الإسلامية التي يشكل إنتاجها النفطي حوالي ٤٣% من الإنتاج العالمي.

إذا أخذنا دول الخليج، فنرى أنها رغم كل المجهودات في السياسة الاقتصادية التكاملية والتعاونية، لم تصل بعد في التكامل والتعاون والاستقرار والأمن إلى مرحلة راسخة ومستقرة استقراراً عميقاً، ولم تصل بعد إلى المستوى الأمثل في استخدام عائداتها النفطية كما أنها لم تصل بعد إلى مرحلة إدارة شؤونها الأمنية والسياسية باستقلال عن تدخلات القوى الخارجية ولم تكمل بعد مهمة التحول الديمقراطي والإصلاح السياسي.

تبقى الإشارة في الأخير أن جوهر هذا الموضوع الشاسع يكمن في كون الغرب دولاً قائمة على الاقتصاد بالدرجة الأولى، وخاصة الولايات المتحدة. فقد عانت أمريكا منذ أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١ من بعض الركود الاقتصادي، ولا زالت تعاني من ذلك، فأرادت أن تستغل الوضع العالمي الذي ينظر إليها كعملاق مفجوع، فضربت قبل أن تضرب من جديد، فعرفت أين تضرب بذريعة " مكافحة الإرهاب والدفاع عن النفس. فضربت في أفغانستان حيث تقترب من ممرات أنابيب نفط منطقة قزوين وضربت في العراق لتستغل وتبسط يدها على ثاني احتياطي للنفط في العالم.

ولكن رغم كل دلك تواجه اليوم الولايات المتحدة انهياراً اقتصادياً جلياً في الإفلاسات الضخمة التي أعلن عنها في كثير من الشركات الكبرى التي تشكل دعامة أساسية في الاقتصاد الأمريكي، وهناك قائمة أخرى تتضمن إفلاس عدد من الشركات ولكن لم يعلن عنها بعد. فمن خسائر باهظة في سوق الأسهم الأمريكية، إلى إفلاس الشركات العقارية، والبنوك، وشركات التأمين، وعمالقة صناعة السيارات، وشركات الطيران، والإلكترونيات، وتسريح مئات الآلاف من العمال إلى فضائح شركات المحاسبة وغيرها من الشركات ذات الصلة بالرئيس الأمريكي بوش الابن ونائبه ديك تشيني. كل هذا أدخل الاقتصاد الأمريكي في تذبذبات سيكون لها أوخم العواقب في المستقبل. كما نتابع اليوم مسلسل الخسائر والانهيارات الاقتصادية والفضائح المالية لمعظم تلك الشركات، والأمر الأخطر من ذلك أن تلك الخسائر كانت ناتجة في معظمها من فضائح مالية وقضايا احتيال وتلاعب بالأرقام تؤكد مخالفات غير مسبوقة في تاريخ أمريكا.

إنّ فشل سياسة إدارة بوش بما فيها الفشل العسكري في أفغانستان والعراق حيث تريد الولايات المتحدة مع انتهاء عهدة بوش الابن الفاشلة ومجيء باراك أوباما ، الرئيس الحالي، الخروج بشرف من هذه المناطق الدامية وتحسين صورتها مع صاحب سياسة التجديد ، كما نعلم أن جورج بوش اعترف بنفسه بضخامة وصعوبة الأزمة التي تركها خلفه ونطق لأول مرة بلفظ " ركود اقتصادي " ، كلمة لم تسمعها الولايات المتحدة منذ ١٩٢٩.

إن هذه النقاط التي ذكرناها في هذه الخاتمة تعتبر حجر الأساس لكل سياسة نفطية تخدم مصالح الأقوياء بدون مراعاة لمصالح الجميع، لاسيما الدول المنتجة التي استنزفتها واستغلتها الدول الاستعمارية والاحتكارية. ويخشى في غياب سياسة متكاملة بين دول أوبك وروسيا ، ثاني منتج للنفط في العالم، والدول المنتجة الأخرى الخارجة عن أوبك إلى أن تصل هذه الدول إلى مرحلة نضوب " الذهب الأسود " دون الاستفادة الحقيقية منه، وتصبح في المستقبل حبيسة سياسة هذه الدول الصناعية المحتكرة وبحاجة إذن إلى طاقة بديلة تكون حتماً في يد هؤلاء العظماء، بدون تحضير حقيقي لفترة " ما بعد النفط".



المراجع

١ ـ المراجع باللغة العربية :

أ ـ الكتب:

١- أبو الحسن بني صدر: "النفط والسيطرة "، ترجمة فاضل رسول، دار الكلمة للنشر، بيروت، ١٩٨٠.

٢- أحمد البار. " التطورات في سوق البترول "، ط ٠١، دار الفنون للطباعة والنشر، جدة، ١٩٨٢.

٣- أحمد عبد الحميد عشوش: " قانون النفط: الاتجاهات الحديثة في تحديد القانون الذي يحكم اتفاقيات التنمية " دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٨٩.

٤- أحمد محسن هلال: " النفط الخام ومفاوضات قطاع الطاقة في إطار منظمة التجارة العالمية، ٢٠٠١.

٥- أحمد يوسف: تأثير الثروة النفطية على العلاقات السياسية العربية، القاهرة، دار المستقبل العربي، ١٩٨٥.

٦- أسامة عبد الرحمن: المثقفون والبحث عن مسار – دور المثقفين في أقطار الخليج العربي في التنمية ". مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٨٧.

٧- إسماعيل صبري مقلد: " نظريات السياسة الدولية "، دراسة تحليلية مقارنة، الكويت، ١٩٨٢.

٨- إمانويل تود: " ما بعد الإمبراطورية – دراسة في تفكيك النظام الأمريكي، ترجمة محمد زكريا إسماعيل. دار الساقي، بيروت، ط ١، ٢٠٠٣.

٩- أنطوان شيبان: " دبلوماسية التأزيم، قرار أمريكا بالفشل في الشرق الأوسط، دار النشر، بيروت، ١٩٨٤.

١٠- إيان رتليج: " العطش إلى النفط. ماذا تفعل أمريكا بالعالم لضمان أمنها النفطي؟ الدار العربية للعلوم، ASP، بيروت، ٢٠٠٦.

١١- إبراهيم شحاتة: " خطر تصدير النفط العربي: دراسة قانونية ـ سياسية "، ط ١، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، ١٩٧٥.

١٢- بنسون لي جريسون: " العلاقات السعودية الأمريكية: في البدء كان النفط "، ١٩٩١.

١٣- بوريس راتشكوف: " النفط والسياسة الدولية – خضر زكريا، دار الفارابي، بيروت، ١٩٧٤.

١٤- بيار سالينجر ولوران أريك: "حرب الخليج. الملف السري. ترجمة دار آزال للتوزيع والنشر، بيروت ١٩٩١.

١٥- توفيق الشيخ: " "البترول والسياسة في المملكة العربية السعودية "، دار الصفا للنشر والتوزيع، لندن، ١٩٨٦.

١٦- تيودور موران: الشركات المتعددة الجنسيات، الاقتصاد السياسي للاستثمار المباشر الأجنبي، ترجمة جورج خوري، دار الفارس للنشر والتوزيع، عمان ١٩٩٤.

١٧- جاك دولوناي : " الجانب الخلفي ما خفي من تاريخ البترول "، ١٩٨٧.

١٨- جواد العطار: تاريخ البترول في الشرق الأوسط ١٩٠١ – ١٩٧٢، الأهلية للنشر والتوزيع، بيروت، ١٩٧٧.

١٩- جورج قرم: " النفط العربي والقضية الفلسطينية "، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ورقة رقم (٥)، بيروت، ١٩٨٠.

٢٠- جورج لونزونسكي: "البترول والدولة في الشرق الأوسط"، ترجمة إبراهيم عبد الستار، منشورات المكتب للطباعة والتوزيع والنشر، بيروت، بدون تاريخ.

٢١- حافظ برجاس: " الصراع الدولي على النفط العربي "، مكتبة بيسان، بيروت، ٢٠٠٠.

٢٢- حامد ربيع: " سلاح البترول والصراع العربي- الإسرائيلي"، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ١٩٧٤.

٢٣- حامد عبد الله ربيع: " البترول العربي واستراتيجية تحرير الأرض المحتلة، دار النهضة العربية، بيروت ١٩٧١.

٢٤- حربي محمد: " النفط العربي وأزمة الطاقة في العالم "، دار الثورة، بغداد، ١٩٧٤

٢٥- حسين عبد الله: " النفط العربي خلال المستقبل المنظور: معالم محورية على الطريق "، ١٩٩٨.

٢٦- حسين عبد الله: "اقتصاديات البترول "، ١٩٧١.

٢٧- حميد القيسي: " دور الشركات العالمية المتغير، أساسيات صناعة النفط والغاز "، جزء II، مؤسسة الوحدة للنشر والتوزيع، الكويت، ١٩٧٩، ص ص ١٠٠ – ١٢٠.

٢٨- رياشارد هاينبرغ: " سراب النفط – النفط والحرب ومصير المجتمعات الصناعية "، الدار العربية للعلوم، ASP، بيروت، ٢٠٠٤.

٢٩- زبغنيو بريجنسكي: " رقعة الشطرنج الكبرى "، ترجمة أمل الشرقي الأهلية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ١٩٩٩.

٣٠- زينب حسين عوض الله: " العلاقات الاقتصاديةالدولية "، دار الفتح للطباعة والنشر، بيروت ٢٠٠٣.

٣١- سامي عصاصة: " هل انتهت حرب الخليج ؟ دراسة جدلية في تناقضات الأزمة "، مكتبة بيسان، بيروت، ١٩٩٤.

٣٢- سعاد خيري: " العولمة وحدة صراع النقيضين – عولمة رأس مال والعولمة الإنسانية ". دار الكنوز الأدبية، بيروت، ٢٠٠٠.

٣٣- سمير سعود: "الاقتصاد الخليجي وقبضة الغرب: الاستثمارات الأجنبية لأموال النفط العربي، ١٩٩١.

٣٤- صديق محمد عفيفي: " تسويق البترول "، ط ٩، مكتبة عين شمس، الإسكندرية، ٢٠٠٣.

٣٥- صلاح أحمد هريدي: تاريخ العلاقات الدولية والحضارة الحديثة، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الإسكندرية، ٢٠٠٣.

٣٦- عاطف سليمان: " معركة البترول في الجزائر "، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، ١٩٧٤.

٣٧- عبد الباقي النوري: " الصناعات البتروكيماوية "، منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، الكويت، ١٩٨٣.

٣٨- عبد الخالق عبد الله: " النظام الأقليمي الخليجي – المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع- ط ٠١ بيروت، ١٩٨٦.

٣٩- عبد الرحمن النعيمي: " الصراع على الخليج العربي، ط ٢، دار الكنوز الأدبية، بيروت، ١٩٩٤.

٤٠- عبد الرحمن منيف: " مبدأ المشاركة وتأميم البترول العربي، دار العودة، بيروت، ١٩٧٣.

٤١- عبد العباس فضيخ الغريري: " النفط والتطور السياسي والاقتصادي لسلطنة عمان: دراسة تطبيقية في الجغرافيا السياسة "، ١٩٩٩.

٤٢- عبد العزيز مومنة: " البترول والمستقبل العربي "، الكتاب العربي السعودي، جدة، ١٩٨٣.

٤٣- عبد القادر معاشو: الأوبك: منظمة إقليمية للتعاون العربي وأداة للتكامل الاقتصادي، أوابك، الكويت، ١٩٨٢.

٤٤- عبد الله هدبة، خالد محمد خالد، محمد السيد سعيد: حوار الشمال والجنوب وأزمة تقسيم العمل الدولي والشركات المتعددة الجنسيات، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، ١٩٨٦.

٤٥- عبد المجيد فريد: " النفط والأمن في الوطن العربي "، لندن، ١٩٨٢.

٤٦- عبد المنعم الزنابيلي: " الحوار بين الشمال والجنوب "، منشورات وزارة الثقافة والإرشاد القومي، دمشق، ١٩٨١.

٤٧- عبد الهادي طاهر: " الدور المستقبلي لشركات النفط الوطنية في صناعة البترول العالمية "، نشرة الأوابك، السنة الثانية، العدد ١١، الكويت، نوفمبر ١٩٧٧.

٤٨- عصام الخفاجي: " رأسمالية الدولة الوطنية "، دار ابن خلدون، ١٩٧٩.

٤٩- عصمت محمد حسن: " دراسات في العلاقات الدولية الحديثة "، دار المعرفة الجامعية، القاهرة، بدون تاريخ.

٥٠- علي الدين هلال: " أمريكا والوحدة العربية (١٩٤٥ – ١٩٨٢)، مركز دراسات الوحدة العربية، ط١، بيروت، ١٩٨٩.

٥١- علي أحمد عتيقة، د. رأفت شفيق بسادة: " النفط والتنمية الصناعية في الوطن العربي " المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، ١٩٨٦.

٥٢- علي أحمد عتيقة: " التعاون الإقليمي في مجال الاستثمارات في الصناعات اللاحقة للإنتاج، مثال الأقطار العربيّة المصدّرة للبترول "، مجلة النفط والتعاون العربي، المجلد الرابع، العدد ١، ١٩٧٨، ص ١٦.

٥٣- عيسى عبده: " بترول المسلمين ومخططات الغاصبين "- دار المعارف. القاهرة ١٩٧٣.

٥٤- غسان رياح: " العقد التجاري الدولي، العقود النفطية "، دار الفكر اللبناني، بيروت ١٩٨٨.

٥٥- فاهد مسعود الحمود: " ثروات السعودية وسبل الاستقلال الاقتصادي، دار الفارابي، بيروت، ١٩٨٠.

٥٦- كريستوفر فلافين: "ما بعد عصر النفط : تصميم اقتصاد قائم على الطاقة الشمسية"، ١٩٩٢.

٥٧- كمال حمدان: " التطورات النفطية الاقتصاديةبعد عام ١٩٧٣، معهد الإنماء العربي، فرع بيروت، ١٩٧٦.

٥٨- لؤي بكر الطيار: " أمن الخليج العربي"، مركز الدراسات العربي- الأوروبي"، دار بيسان، بيروت، ١٩٩٩.

٥٩- لستر بروان: " أوضاع العالم ١٩٨٦ "، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٨٦.

٦٠- مانع سعيد العتيبة: " البترول واقتصاديات الإمارات العربية المتحدة، دار القبس، الكويت، ١٩٧٧.

٦١- محسن الموسوي: " النفط العراقي دراسة وثائقية"، بغداد، ١٩٧٣.

٦٢- محمد الرميحي: " النفط والعلاقات الدولية "، وجهة نظر عربية "– عالم المعرفة – الكويت، ١٩٨٢.

٦٣- محمد حسنين هيكل: " حرب الخليج. أوهام القوة والنصر "، مركز الأهرام، القاهرة، ١٩٩٢.

٦٤- محمد دبس: " صناعة البتروكيميائيات في الوطن العربي، معهد الإنماء العربي، بيروت، ١٩٧٦.

٦٥- محمد صبحي الأتربي: " مفهوم الشركات الاحتكارية متعددة الجنسيات "، النفط والتنمية، ١٩٧٦.

٦٦- محمد عبد العليم: " حرب الخليج – حصاد المواجهة بين التاريخ والمستقبل، مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق، بيروت، ١٩٩٣.

٦٧- محمد عبده محجوب: " البترول والسكان والتغير الاجتماعي "، ١٩٨٥.

٦٨- محمد عجلان: " البترول والعرب "، دار الفارابي، بيروت، ١٩٧٤.

٦٩- محمد لبيب شقير: "اتفاقيات وعقود البترول في البلاد العربية "، معهد البحوث والدراسات العربية بالقاهرة، ١٩٦٩.

٧٠- محمد مصطفى الفولي: " غذاء المستقبل من الكسب والبترول "، ١٩٦٨.

٧١- محمد مغربي: السيادة الدائمة على مصادر البترول، دار الطليعة، بيروت، ١٩٧٣.

٧٢- محمد يحياوي: " من أجل نظام اقتصادي جديد ". الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، ١٩٨١.

٧٣- محمد يوسف علوان: " النظام القانوني لاستغلال النفط في الأقطار العربية، دراسة في العقود الاقتصاديةالدولية "، جامعة الكويت، الكويت، ط ١ ١٩٨٢.

٧٤- محمود أمين: " البترول والطاقة "، دار المعارف، القاهرة، ١٩٦٨.

٧٥- محمود طلعت الفنيسي: " البترول العربي وأزمة الشرق الأوسط"، ١٩٧٤.

٧٦- محمود عبد الفضيل: " النفط والمشكلات المعاصرة للتنمية العربية "، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، سلسلة عالم المعرفة، الكويت، أبريل ١٩٧٩.

٧٧- محمود عبد الفضيل: " النفط والوحدة العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، يونيو١٩٧٩.

٧٨- مانع سعيد العتيبة: " البترول واقتصاديات الإمارات العربية المتحدة "، دار القبس، الكويت، ١٩٧٧.

٧٩- مديحة حسن السيد الدغيري: " اقتصاديات الطاقة في العالم وموقف البترول العربي منها "، ١٩٩٢.

٨٠- مصطفى خليل: "تطور الصراع والسيطرة على البترول العالمي "، منشأة المعارف، الإسكندرية، ١٩٧٧.

٨١- مصطفى على خليل: تطور الصراع والسيطرة على البترول العالمي، منشأة المعارف الإسكندرية، ١٩٧٧.

٨٢- نادية محمود محمد مصطفى: " أوروبا والوطن العربي". مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ٢٠٠١.

٨٣- نازلي معوض أحمد: "العلاقات بين الجزائر وفرنسا: من اتفاقيات إيفيان إلى تأميم البترول "، بيروت، ١٩٩٢.

٨٤- نفيز مصدق أحمد: " الحرب على الحرية " — معهد الأبحاث والتطوير السياسي (الأصل بالإنجليزية)، الأهلية للنشر، عمان، الأردن، ٢٠٠٢.

٨٥- نقولا سركيس: " البترول والإنماء الاقتصادي في الدول العربية "، في القانون البترولي وسيادة البلدان، بيروت، ص ص ٢٧٥ — ٢٩٧.

٨٦- نيقولا الفرزلي: " الصراع العربي الفارسي "، مؤسسة الدراسات والأبحاث في منشورات العالم العربي، باريس، ١٩٨٠.

٨٧- هاري أوكنور: " الأزمة العالمية في البترول، ترجمة عمر مكاوي، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر، بيروت، ١٩٦٧.

٨٨- هوشانج أمير أحمدي: "النفط في مطلع القرن الحادي والعشرين، تفاعل بين قوى السوق والسياسة"، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، ١٩٩٦.

٨٩- يوسف عبد الله صايغ: "النفط العربي وقضية فلسطين في الثمانينات"، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ١٩٨٦.

٩٠- يوسف عبد الله صايغ: " سياسات النفط العربية في السبعينات. فرصة ومسؤولية، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ١٩٨٣.

ب ـ المجلات والدوريات:

١- أخبار النفط والصناعة (وزارة النفط والثروة المعدنية، العدد ٣٨٢، ٢٠٠٢، أبو ظبي، ص ص ٢٢ — ٢٤).

٢- أخبار النفط والصناعة (وزارة النفط والثروة المعدنية، العدد ٤٠٢، ٢٠٠٤، أبو ظبي ، ص ص ٦ — ١١ و٢٩ — ٣٣)..

٣- أخبار النفط والصناعة (وزارة النفط والثروة المعدنية، العدد ٤١٥، ٢٠٠٥، أبو ظبي، ص ص ١٣ — ١٥).

٤- إيهاب صلاح الدين: " الطاقة وتحديات المستقبل، المكتبة الأكاديمية، القاهرة، ١٩٩٤.

٥- برهان الدجاني، شفيق الأخرس وعامر الشريف: " المصالح الإمبريالية والأجنبية في الوطن العربي"، دراسة اقتصادية، بيروت (آخر طبعة).

٦- حامد ربيع: " التعاون العربي والسياسة البترولية "، مكتبة القاهرة الحديثة، ١٩٧١.

٧- حسن عبد العزيز حسن: " أبعاد التوازن في سوق النفط "، مذكرة خارجية رقم ١٣٤١، معهد التخطيط القومي، القاهرة، فبراير ١٩٨٣.

٨- حسن عبد العزيز: الدول المستوردة للنفط والتغير في نمط استخدام الطاقة "، مجلة البترول والغاز العربي، مارس ١٩٨٥.

٩- حمدي عبد العزيز: "ملامح العمل البترولي في عام ١٩٨٦"، مجلة البترول، المجلد ٢٤ العددان ٤ و٥ أبريل –مايو ١٩٨٧.

١٠- سعود يوسف عياش: " تكنولوجيا الطاقة البديلة ". سلسلة عالم المعرفة رقم (٣٨)، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، ١٩٨١.

١١- صحيفة الديار، بيروت، ٢٩ مارس ١٩٩٣.

١٢- صحيفة الشروق، الجزائر: ٢٤ ديسمبر ٢٠٠٨: " بوتين : حقبة الغاز الرخيص شارفت على الانتهاء"

١٣- صحيفة السفير، بيروت، ٤ أبريل ١٩٨٤.

١٤- صلاح العقاد: " البترول وأثره في السياسة البترولية "،مكتبة القاهرة الحديثة، ١٩٧١.

١٥- صلاح العقاد: " البترول وأثره في السياسة والمجتمع العربي "، معهد البحوث والدراسات العربية، جامعة الدول العربية، القاهرة، ١٩٧٣.

١٦- عادل أمين خاكي: "منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول ودورها في العلاقات الدولية "، ١٩٧٧ – ٧٨، القاهرة، ١٩٧٩.

١٧- عاطف سليمان: " حقوق الدولة ذات السيادة وأثرها على النظام القانوني للامتيازات البترولية، بحث مطوّل نشر في عدة حلقات، مجلة البترول والغاز العربي، بيروت، ١٩٦٦.

١٨- عبد العزيز مؤمنة: " البترول والمستقبل العربي "، مؤسسة نوفل للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت ١٩٨٦.

١٩- مجدي صبحي: " فوائض البترو- دولار والاستثمار العربي في الخارج"، السياسة الدولية، عدد ٨٩، يوليو ١٩٨٧.

٢٠- مجلة " الصياد "، يناير ١٩٨٨.

٢١- مجلة البترول: " حكومة البترول "، محمود رشدي، القاهرة، المجلد ٢٠، العدد ١، ١٩٨٣

٢٢- مجلة المؤشر، العدد ١٩١، فبراير، ١٩٩٢.

٢٣- مجلة المغرب في النظام الدولي الإلكترونية (د. كريم نعمة)، جامعة فيليكو ترنفو، ٢٠–٠٣–٢٠٠٨.

٢٤- مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية (بدر الدين عباس الخوصصي)، العدد ٣١، يوليو١٩٨٢.

٢٥- مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، العدد ٣١، يوليو ١٩٨٢.

٢٦- مجلة عالم المال والنفط، يناير ١٩٩٤.

٢٧- مجلة عالم النفط، المجلد السادس عشر، يوليو ١٩٨٤.

٢٨- مجلة مستقبل العالم الإسلامي، العدد ٣، مركز دراسات العالم الإسلامي، مالطا، ١٩٩١.

٢٩- محمد بن سعيد الفطيسي: " الإمبراطورية الأمريكية واستراتيجية السيطرة على النفط ". الحوار المتمدن، العدد ١٩٢١.

٣٠- محمود عبد الفضيل: " النفط والمشكلات المعاصرة للتنمية العربية "، الكويت – المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب سلسلة عالم المعرفة.

٣١- المستقبل العربي، السنة ١، العدد ٤، تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٨، والعدد ٦٦ أغسطس١٩٨٤.

٣٢- الواشنطن بوست: حتى الحلفاء تسخطهم سيطرة الولايات المتحدة (وليام دروزدياك)، عدد ٤، نوفمبر ١٩٩٧.

ب ـ الكتب باللغة الإنجليزية:

- ADELMAN , M.A : « The World of Petroleum Market, John Hopkins Univerity Press, Baltimore and London, 1972.
- AMIRAHMADI, Hooshang: “The Political Economy of Iran’s Oil Policy”, in Oil in the New World Order, Eds. Gaines-ville, Florida. University Press of Florida, 1995.
- AMIRAHMADI, Hoshang: “U.S-Iran Relations: Implications for Iran’s Oil Policy”- Middle East Insight, 1995.
- ATTIGA, A. A: “Global Energy Transition and The Third World”, Third World Foundation, London, 1979.
- BINA, Cyrus : « The Internationalization of The Oil Industry : Simple Oil, Shocks or Structural Crisis, 1988.
- CATTAN, H: “The Evolution of Oil Concessions in the Middle East and North Africa”, Ocean Publications, Inc., Dobbs Ferry, New York, 1967.
- CORDSMAN, Anthony, “ The Gulf and the Search of Strategic Stability “, Boulder Co. Westview Press, London, 1984.
- FORD, A. W: “ The Anglo-Iranian Oil Dispute of 1951 – 1952, a Study of the Role of Law in Relations of States, Berkley, University of California, Press, 1954.
- GENNADY, Chufrin: „The Security of the Caspian Sea Region, Sipri Oxford University Press, 2001.
- HARSTBORN, J. E: “Oil Companies and Governments, an Account of the International Oil Industry and its Political Environment”, London, February 1969.
- HERWITZ, J. C: “ Oil The Arab Israeli Dispute and Industrial World” Horizons of Crisis” Boulder Co. Westview press Inc, Colorado, USA, 1976.
- HERWITZ, J. C: “Diplomacy in the Near and Middle East”, a documentary Record, Princeton, 1958.
- HIRST, D: “Oil and the public opinion in the Middle East”, ed. Faber and Faber, London, 1962.
- KARLSTON, K. S: “Concession Agreements and Nationalization”, 52 AJIL, 1958.

- KISSINGER, Henri: Years of Renewal", Wiedenfel & Nicolson, London, 1975.
- KLARE, Michael T. Blood & Oil, The Dangers and consequences of America's Growing Dependence on Imported Petroleum", Metropolitan Books, New-York, 2004.
- KLARE, Michael T: Resource Wars: The New Landscape of Global Conflicts, Metropolitan Books, New-York, 2001.
- KRAPELS, Edward: "The Commanding Heights International Oil in a Changed World", International Affairs, N° 69, 1993.
- LENSZOWSKI: "American Presidents and the Middle East". Dorhaun, N. C Duke University Press, 1990.
- LONGRIGG: "Oil in the Middle East", 3rd Edition, London, 1968
- LUCIANI, Giacomo: The Oil Companies & the Arab World, St Martin Press, New York, 1984.
- MAULL, Hans: "Oil & Influence, the Oil Weapon examined", International Institute for Strategic Studies, London 1975.
- MIKDASHI, Zuhair: "A Financial Analyis of Middle East Oil Concessions", Praegen, New York, 1966.
- MUGHRABY, Mohamed: "Permanent Sovereignty Over Oil Resources", Beyrouth, 1966.
- MULLER, John: "Policy and Opinion in the Gulf War, Chicago, 1994.
- SPERR, Paul: "Crude Politics, How Bush's Cronies Hijacked the War on Terrorism, WND Books, Nashville, 2003.
- QUANDT, William: "Decode of Decisions: American Policy Toward The Arb-Israeli Conflict,1967–1976– Berkley, University of California Press, 1977
- RUTLEDGE, Ian: „Profitability and Supply Price in the US, Domestic Oil Industry Implications for the Political Economy of Oil in the 21st Century, C. I. E, vol 27.
- SIKSK, S. G: „The Legal frame Work of Oil Concessions in the Middle East", Beyrouth, 1972
- STOCKING, G. W: "Middle East Oil, A Study in Political and Economic Controversy", Varderbilt, Univ. Press, 1970.
- TANZER, Michael: "The Energy Crisis World Struggle For Power nd Wealth", Monthly Review Press, N. York, 1974.
- TANZER, Michael: "The Political Economy of International Oil and the Underdeveloped Countries, Temple Smith, London, 1969.
- TURNER, Louis: " Oil Companies in the International System", Royal Institute of International Affairs,

III- المراجع باللغة الفرنسية :

جـ - الكتب:

- ABDESSELAM, Belaid : « Le gaz algérien, stratégies et enjeux », éd. Bouchéne, Alger, 1989.
- ANGELIER, J.P : « La rente pétroliére », CNRS, 1976.
- Bauchard, D : « Le jeu mondial des pétroliers », Ed. Le Seuil, Paris, 1974.
- BAUCHARD, Denis : « Le jeu mondial des pétroliers », collection Société, le Seuil, Paris, 1970.
- BENISSAD, Md El Hocine : « Eléments d'économie Pétrolière », O.P.U., Alger, 1981.
- BEAUJEU-GARNIER,J: « L'économie du Moyen Orient», Ed.PUF, Paris, 1978.
- BERGIER, J. ET THOMAS, B : « La guerre Secréte du pétrole », éd. Denoël, Paris, 1998.
- BERREBY, J.J. : Fondements historiques et politiques des conflits pétroliers récents », Revue Française des Sciences Politiques, Paris, Dec. 1973.
- BERTRAND, B : « La fin des territoires, Essai sur le désordre international et sur l'utilité sociale du respect. Ed. Fayord, Paris, 1995.
- CEDRIC DE LESTRANGE – Christophe Alexandre Paillard : « Géopolotique du Pétrole », de nouveaux marchés, de nouveaux risques, Ed. technip, Paris, 2005.
- CHAPELLE, J. : « « Histoire du pétrole dans les pays producteurs ». «éd. Technip, Paris, 1985.
- CHATELUS, M.:"Stratégies pour le Moyen-Orient", ed. calman-Levy, paris, 1974.
- CHEVALIER, J. M : « Le Nouvel enjeu pétrolier », Calman-Lévy, Paris, 1973.
- CHITOUR, C.E :«L'énergie :Les enjeux de l'année 2000».éd. O.P.U,Alger, 1994.
- CHITOUR, C. E. : « Pétrole et politique. Ou va le monde ? ». Ed. ANDRU, Alger 2002.
- CHITOUR, C. E. : « Géopolitique du pétrole et mondialisation, Ed : O.P.U, Alger, 1998
- CHITOUR, C. E. : Les guerres du pétrole ou le droit de la force après le 11 Septembre », Impression ENAG, Alger, 2000.
- DALEMONT, E. L : « Le Pétrole », Que sais-je ? P.U.F, Paris, 1975.
- DALEMONT, Etienne : « Le Pétrole », P.U.F, 9eme Edition, Refondue, Paris 1979.

- DE BERNIS, G: “Relations Economiques Internationales”, éd. Dunod, Paris.
- DUBOIS, Louis : «L’Embargo dans la pratique contemporaine».A.F.D.I, 1967.
- DUCLOS, L. J : « Les problèmes pétroliers au Moyen-Orient », Fondation Nationale des Sciences Politiques, Paris, 1977.
- DURAND, D : « La politique pétrolière internationale », P.U.F. que sais-je ?, Paris, 1970.
- CHALIAND, GERARD et Annie JAFALIAN : « La dépendance pétrolière, mythes et réalités d’un enjeu stratégique », Ed, UNIVERSALIS, Paris, 2005.
- GHERTMAN, Michel : les Multinationales, Editions Que Sais –je ? » PUF – ed, Bouchen (3eme édition). 1993.
- GIRAUD André, et Xavier Boy DELATOUR : Géopolitique du pétrole et du gaz « . Ed. TECHNIP, Paris 1987.
- GIRAUD, P. N, « L’inégalité du Monde. Economie du Monde Contemprain, Ed. Gallimard, Paris, 1976.
- GRIMAND, Nicole :«La politique extérieure de l’Algérie»,éd. Rahma, Alger, 1994.
- J. ATTALI & M. HOLTUS : « L’opinion européenne face aux multinationales », Bruxelles, CEEIM, 1977, et Paris, Ed. D’organisation.
- JACQUET, Pierre, et NICOLAS françoise : « Pétrole, crises, marchés, politiques », ED. DUNOS, Paris, IFRI 1991.
- KATZ, Sehomo : « Les Super-Puissances au Moyen – Orient et L’idée de la Guerre Limitée », International Problem, Vol. XI, N° 1-2, Juin, 1971..
- LAZARUS, C et d’autres : « L’entreprise multilatérale face au droit », librairie technique, Paris.
- MADELIN, H. : « Pétrole et Politique en Méditerranée Occidentale », cahier de la fondation nationale des sciences politiques, Paris, 1973.
- MEKIDECHE, Mustapha :«Le Secteur des Hydrocarbures»,éd.O.P.U, Alger, 1983.
- NOUSCHI,A:«Luttes pétrolières au Proche Orient», Ed. Flammarion,Paris, 1970.
- PALLOIS, C « L’internationalisation du capital », éd. Maspero, Paris, 1973.
- PALLOIS, C. « Les firmes Multinationales et le procés d’internationalisation, éd. Maspero, 1973.
- PEANS, P : “Pétrole, la troisième guerre mondiale”, Calmann-Lévy, Paris, 1974.
- PILE,G.et CUBERTAFOND:“Pétrole, Le Vrai dossier”,Presse de la Cité, Paris, 1975.
- RIFFAL, T : « Les Prix du pétrole, économie de marché ou stratégie de puissance », Technip, Paris, 1974.

- SAMPSON, Anthony : « Les Sept Sœurs », éd. Alain Moreau, Paris, 1976.
- SARKIS, Nicolas : « Le pétrole à l'heure arabe », Ed. Stock, Paris, 1975.
- SARKIS, Nicolas : « Le pétrole et les économies arabes », L.G.D.J., Paris, 1963.
- SARKIS, Nicolas : « L'Accord de New York et ses incidences pétroliéres économique et politique sur les pays arabes », PGA, 02 dec-1972.
- Paris, SERVAN- CHREIBER Jean-Jacques:« Le Défi Américan» -Ed Denoel, 1967.

ب ـ المجلات والدوريات باللغة الفرنسية:

- Al-Watan : « Premiére Historique, Le Brut à 100 dollars » ;Alger,
- Atlas de l'Intégration Régionale de l'Afrique de l'Ouest, CEDEAO,
- Bulletin de l'Industrie Pétrolière (B.I.P) – Paris.
- L'Expansion, Paris. Différentes éditions.
- Le Monde, Paris. Différents numéros.
- Le Monde Diplomatique. « Pétrole et Finances Arabes – Les trusts
  Le Nouvel Observateur : « Quatre décennies d'ascension du prix du
- Le Quotidien d'Oran – « Pétrole, ce qui est nouveau », par N. Sarkis
- Liberté : « Khelil contredit les experts sur les réserves pétroliéres »
- Marchés Tropicaux, Différentes éditions.
- Pétrole & Développement Economique, de Nicolas SARKIS, Paris
- Pétrole et Gaz Arabes (P.G.A) de Nicolas SARKIS, Paris.
- SONATRACH « à Trente Ans », N° Spécial – Paris, Mars 1996.
- SONATRACH « Rapport Annuel »Alger, 2007.
- SONATRACH « La Revue », N° 55, Avril 2008 et éditions précédentes.
- L'ACTUEL, Le Magazine de l'économie et du partenariat international;

ب ـ المجلات والدوريات باللغة الإنجليزية:

- American Petroleum Institute, Basic Petroleum Data Book, Vol. XVIII,
- B.P; Statistical Review of World Energy, London, different issues.
- Bank For International Settlements –Annual (Report – Various
- Energy Data Bank, USA.
- Financial Times, August 13, 1990 : Harris, Anthony : « A Head in The
- Foreign Affairs, March/April 2000.
- Harvard International Review, Vol. XXII, N° 01, 2000.
- International Affairs, N° 69, 1993..
- International Monetary Fund –Intern-Financial Statistics. Various
- Middle East Economic Digest, Beirut –Nicosia, different issues.

- Middle East Economic Survey (MEES), London, different issues.
- New York Times, January 07, 1934. Paul Hoffman: “The Motorisation [illegible]
- OAPEC Facts & Figures, different issues.
- OAPEC Monthly Bulletin, different issues.
- Oil & Gas Journal. Various editions and issues .
- OPEC Bulletin, Various editions and issues.
- OPEC Energy Review, Various editions and issues.
- Petroleum Economist, London, Various editions and issues.
- Petroleum Intelligence, USA, Various editions and issues..
- Petrostrategies, London.
- The Economist- Various Issues.
- The Emirates Center for strategic studies and Research, 2000.
- The Guardian, London, different issues..
- The International Herald Tribune. Different issues.
- The Observer, August 25, 2002. Janhathon Poritt “The Earth Semmit”.
- The Wall Street Journal, New York, different issues..
- TIME Magazine, Different issues (in 1990 – 1995, specifically)
- U.S. Departement of Energy, E.I.A, Annual Energy Review, 2001-2002.
- World Bank – World Tables. Various Editions, Baltimore, London.
- World Energy Outback, Paris, OEDC. 1994-1995-2000.

الرسائل والأطروحات الجامعية:

١- سيد علي بن سيد علي: " الصراع العربي الإسرائيلي بين محاولة التسوية وإمكانيات السلام (١٩٩١- ١٩٩٦)، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، معهد العلوم السياسية والعلاقات الدولية، ١٩٩٧.

٢- عبد الله هوادف: " السياسة الأمريكية تجاه إسرائيل في إطار الصراع العربي الإسرائيلي، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، معهد العلوم السياسية والعلاقات الدولية، ٢٠٠٢.

٣- عامر مصباح : " الثابت والمتغير في العلاقات الأمريكية – السعودية من خلال بعض القضايا الدولية المعاصرة ". أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة بن يوسف بن خدة، الجزائر. ٢٠٠٦.

٤- محمد شلبي: " السياسة الخارجية للدول الصغيرة – الأردن وعملية تسوية الصراع العربي – الإسرائيلي " (١٩٧٩ – ١٩٩٤)، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية – جامعة بن يوسف بن خدة، الجزائر، كلية العلوم السياسية والإعلام. ٢٠٠٦.

٥- محمد مجدلن: " العالم العربي والعلاقات الأطلسية ـ دور النظام الإقليمي العربي وتأثيره فيها " (١٩٧٠ – ١٩٩٠)، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة بن يوسف بن خدة، الجزائر. ٢٠٠٧

٦- Aomar BAGHZOUZ : « Les Relations Europe-pays du Maghreb. Mutations Enjeux et Implications. Bilan d'un demi-siècle (1956 – 2006) ». Thése pour l'obtention du Doctorat d'Etat es-Sciences Politiques, Co-dirigée par AZZOUZ KERDOUN, Professeur de Droit, Université de Constantine et Ahmed MAHIOU Agréé des Facultés de Droit, Directeur de Recherche émérite au CNRS. Université d'Alger, Faculté des Sc. Politiques et Information. 2006

مؤتمرات وندوات:

- تأمينات البترول والغاز في الجزائر، أضواء على بعض جوانبها القانونية والاقتصادية، مؤتمر البترول العربي الثامن المنعقد في الجزائر، ٢٨- ٣٠ مايو ١٩٧٢.

- شكري غانم: " علاقات الدول المصدرة للنفط بالدول المتقدمة "، مؤتمر البترول العربي العاشر، طرابلس (من ٦ إلى ٢٢ يناير ١٩٧٨).

- " علاقات الدول المصدرة للنفط بالدول المتقدمة"، شكري غانم، مؤتمر البترول العربي العاشر، طرابلس، ٦ – ٢٢ يناير ١٩٧٨.

- العلاقات السعرية بين الدول المنتجة والمستهلكة للبترول، ندوة البترول العربي والآفاق المستقبلية لمشكلة الطاقة، ٢٠ – ٢٣ نوفمبر ١٩٧٦، بغداد.

- " المؤتمر العالمي التاسع عشر للنفط في مدريد حول " دور الشراكة مع دول أوبك، ١- ٣ يوليو ٢٠٠٨ (Le Quotidien D'Oran)، ٠٥ يونيو ٢٠٠٨.

- المؤتمر القومي: الاستراتيجية، العمل الاقتصادي العربي المشترك، ورقة قدمها عصام المنتصر، " النظام الاقتصادي العربي واستراتيجية تنميته ـ مدخل تحليلي شمولي "، بغداد، ٢ – ١٢ مارس ١٩٧٨.

- مؤتمرات أوبك وأوابك.

- محاضرة ألقاها الدكتور جياكومو لوشياني من جامعة جون هوبكييس الأمريكية في فندق هيلتون بالجزائر حول " النفط والتنمية في العالم "فبراير ٢٠٠٨، (جريدة "الوطن" الجزائرية).

- الملتقى الأول حول قانون البترول وسيادة البلدان المنتجة على ثرواتها الطبيعية، نصوص التقارير المقدمة إلى الملتقى: " السيادة ومشاركة الدولة وضرورة إعادة النظر في نظام الامتيازات " حسن زكريا، عقد الملتقى بالجزائر في ٢٠ أكتوبر ١٩٧١.

- نحو تعاون أفضل بين الدول المنتجة والمستهلكة "، عبد الله الطريقي، مؤتمر البترول العربي الرابع، بيروت، ١٩٦٥.
- ندوة التنمية والتعاون الاقتصادي في الخليج العربي، الكويت أبريل ١٩٧٨، ورقة قدمها أنطونيوس كرم في الكويت.
- ندوة الدول الأعضاء في منظمة أوبك في ١٧ — ١٨ ديسمبر ٢٠٠٨ بوهران (الجزائر).
- نظراً في مفهوم سيادة الدولة على ثرواتها النفطية، مؤتمر البترول العربي العاشر، طرابلس، ١٦ — ٢٢ يناير ١٩٧٨.
- "Arab-Israeli Conflict, Participation Versus Nationalization, a Better Means to Survive", M.E.E.S, Conference presented by Zaki YAMANI, Former Saudi Oil Minister at American University of Beirut, Lebanon, June 1969.
- Meeting of the American Political Science Association – A paper presented by Nazli Choukri: "Migration processes among developing countries, Washington, DC, 1-4 Dec, 1978.

مقالات إلكترونية:

- شبكة النبأ المعلوماتية ٠٢ مارس ٢٠٠٨ / ٢٣ صفر ١٤٢٩. WWW.annabaa.org
- شبكة " اقتصاديات " المتكاملة (١٧ / ١١ / ٢٠٠٧).
- شبكة " اليوم الإلكتروني " (١٤ / ٠٩ / ١٤٢٨ هـ الموافق لـ: ٢٦ / ٠٩ / ٢٠٠٧.
- شبكة " جريدة المدى " WWW.almadadailynewspaper (٢٠٠٨/٠١/١١).
- مستقبل العالم مع النفط ومع انخفاضه، إدارة واقتصاد (١١/٠١/٢٠٠٨) WWW.Suronline.org
- :Uncertainties about Russian Reserves (Feb.16, WWW.TheOilDrun 2006).
- (13/08/2006).WWW.majalisma.com/showflap.php
- إدارة الشركات متعددة الجنسيات (١٠/٠٦/٠٦) WWW.annadabi.net
- مجلة العلوم الإنسانية، د. كريم نعمة، بلغاريا. ٢٧مارس ٢٠٠٦ WWW.uluminsania.net
- (Dec. 18. 2003).WWW.gasandOil.com/goc/company
- محمد بن سعيد الفطيسي WWW.arabrenewal.com/index.php A1&A10
- WWW.taarafu.islamonline.net/arabic/in_depth/iraq_ruaps/2003
- مكتب برامج للإعلام الخارجي بوزارة الخارجية الأمريكية.

WWW.Usinfo.state.gov/archive (١٠/٠٧/٢٠٠٦)

- أمـن الـنفط، جـزء مـن الأمـن القـومي... حـروب الـنفط والـصراعات علـى منابعـه وممراتـه... (١٣/٠٦/٢٠٠٨) WWW.amin.org/article.tpl
- المخطط الأمريكي للسيطرة على النفط الإفريقي (٣٠/٠٤/٢٠٠٨) WWW.islamicnews.net
- (07/02/2003).WWW.azzaman.com/azz/articles
- (30/04/2008.).WWW.azzaman.com/azz/articles
- مجلس الوحدة الاقتصاديةالعربية: " الشركات العربية المشتركة " (٢٣/٠٧/٢٠٠٨) WWW.caeu.org/arabic/achievments
- شبكة الحرمين (١٨/٠٨/٢٠٠٨) WWW.geocities.com/nassershamali
- مجلة البيان: WWW.albayan.magazine.com.iraq-file/144.htm



التسلسل التاريخي للنفط

(كرونولوجيا)

١٨٥٩ : أول اكتشاف للنفط في ولاية بانسيلفانيا (الولايات المتحدة الأمريكية) من قبل إدوين درايك (Edwin DRAKE) وجورج بيسل (George Bissel)

وفي نفس السنة، قام فرانسيس دريك (Francis DERRICK) بحفر أول بئر للنفط في منطقة "أويل كريك " ببانسيلفانيا.

١٨٦٥ : افتتح أول خط أنابيب لنقل النفط قطرة بوصتان (٢) أما طوله فقد بلغ خمسة أميال.

١٨٦٧ : أقام المليونير جون روكفلر (John D. ROCKFELLER) مصفاة للتكرير بالقرب من أسواق الاستهلاك في "كليفلاند" بولاية أوهايو (OHIO).

١٨٧٠ : روكفلر يؤسس شركة " ستاندرد أويل "، وهي أول شركة نفطية احتكارية سيطرت على تجارة النفط وصناعته، ومن ضمن المواد التي استخرجها من أول مصفاة له، مادة الكيروزين الخاصة بالإضاءة.

١٨٧٣ : عائلة نوبل تشرع في أبحاث عن النفط في منطقة باكو (أذربيجان).

١٨٨٢ : طوماس إديسون (Thomas EDISON) يكتشف أول مصباح كهربائي والذي أصبح يهدد شيئا ما الصناعة النفطية.

١٨٨٥ : عائلة روتشيلد (ROTHSHILD) تطور الصناعة النفطية في روسيا، الشركة النفطية روايال دوتش (ROYAL DUTCH) تطور بدورها إنتاج وصناعة النفط بسوماترا (إندونيسيا).

١٨٨٦ : بنيت أول سفينة ناقلة للنفط.

١٨٩٢ : ماركوس سامويل (MarcusSAMUEL) يؤسس شركة شل" (SHELL) هدفها الرئيسي آنذاك نفل النفط عبر قناة السويس.

١٨٩٤: بدأ إنتاج النفط لأول مرة من قاع البحر (OFF-SHORE) في شواطئ كاليفورنيا (الولايات المتحدة الأمريكية).

١٨٩٦: اختراع السيارة من قبل ديملر وبانز الألمانيين (DEMLER & BENZ) يحرك السير أكثر فأكثر نحو صناعة النفط.

١٩٠١: أول عملية امتياز بريطانية في النفط كانت في إيران تأسست شركة تكساس للبترول (TEXACO) وغولف أويل (GULF OIL) بفضل الدعم المالي من طرف رجال الأعمال وصارتا تنشطان خارج الولايات المتحدة الأمريكية. (أمثال تكساس، كاليفورنيا، أوهايو أوكلاهوما...).

١٩٠٧: إدماج شركة "شال" مع شركة "روايال دوتش ".

١٩١٠: انطلاقة إنتاج النفط بنجاح في المكسيك

١٩١١: تفكيك شركة " ستاندرد أويل " وإنشاء٧ شركات من إعادة هيكلتها، Standard Oil of New Jersy (٥٠% من رأس المال) والتي تسمى فيما بعد Exxon، ثم Standard Oil of New York حيث تصبح MOBIL، و Standard Oil OF Californiaالتي تأخذ اسم CHEVRON، وStandard Oil of OHIO التي عرفت بـ SOHIO، ثم Standard Oil Of Indiana باسم AMOCO، و ontinental Oil باسم CONOCO، وأخيراً ATLANTIC التي تأخذ اسم ARCO.

١٩١٣: تأسيس شركة ANGLO PERSIAN OIL CY التي تعرف بشركة "APOC"، وفيما بعد بـ: British Petroleum (في سنة ١٩٥٤).

١٩٢٠: اتفاق " سان ريمو " (SAN REMO) حول تقسيم ثروات العراق.

١٩٢٢: انطلاقة إنتاج النفط في فنزويلا.

١٩٢٤: تأسيس الشركة الفرنسية للبترول (CFP)، التي تسمى فيما بعد TOTAL.

١٩٢٧: انطلاقة إنتاج النفط في العراق.

١٩٢٨: اتفاق ما يسمى " بالخط الأحمر " حيث تم تجزئة رأس مال الشركة العراقية للنفط (IPC) بين: APOC (٢٣,٧٥%) وSHELL (٢٣,٧٥%)، وCFP (٢٣,٧٥%)

ومجموعةNear-East Developt. Corporation التي تضم: GULF ،EXXON، TEXACO ،SOCAL ،CHEVRON ،SONONY ،MOBIL، (٢٣,٧٥%) وأخيراً مجموعة CALLOUSTE GULBENKIN (٠,٥%).

١٩٣٣: شركة Standard Oil Of California (SOCAL) تدخل بقوة ميدان حفر الآبار في المملكة العربية السعودية.

١٩٣٧: تأميم صناعة النفط بالمكسيك.

١٩٣٨: انطلاقة الإنتاج النفطي بنجاح في الكويت والسعودية.

١٩٤٣: الدولة الفنزويلية تسترجع جزءاً من التنازلات وتحصل على نصف مردودات الشركات النفطية بقدر ٥٠%.

١٩٥٠: اتفاق بين العربية السعودية وشركة ARAMCO قصد تعميم مبدأ تقسيم الأرباح بقدر ٥٠%.

١٩٥١: تأميم الصناعة النفطية في إيران من قبل الوزير الأول الإيراني محمد مصدق وتأسيس الشركة الوطنية الإيرانية للنفط (NIOC).

١٩٥٣: الانقلاب على حكومة مصدق.

١٩٥٦: اكتشاف أول بئر للنفط بحاسي مسعود (بالصحراء الجزائرية) وكذلك في الغابون.

١٩٥٧: انطلاقة الإنتاج النفطي بنجاح مع اكتشافات أخرى بالصحراء الجزائرية.

انطلاقة الإنتاج النفطي في نيجيريا.

١٩٥٩: اكتشاف آبار النفط في ليبيا.

١٩٦٠: تأسيس منظمة الدول المصدرة للنفط ومقرها فيينا (VIENNA).

١٩٦٨: تأسيس منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط، ومقرها الكويت.

١٩٦٩: بداية إنتاج النفط بالصين.

١٩٧١: تأميم ٥١% من النفط الجزائري وتأميم الغاز ووسائل نقل المواد البترولية في الجزائر.

١٩٧٣: حرب رمضان (أكتوبر): الحظر على النفط ضد الولايات المتحدة وحلفائها الأوروبيين إثر مساندتها لإسرائيل في هذه الحرب – الصدمة النفطية الأولى.

١٩٧٤: تأسيس الوكالة الدولية للطاقة. من قبل الدول الغربية رداً على حظر النفط على أعقاب حرب أكتوبر.

١٩٧٦: تأميم شركة ARAMCO من قبل المملكة العربية السعودية.

١٩٨٠: اندلاع حرب الخليج الأولى بين العراق وإيران. والنفط يتجاوز ٣٨ دولاراً – الصدمة النفطية الثانية.

١٩٨٢: بداية انخفاض أسعار النفط، منظمة OPEC تشرع في تنظيم سياسة حصص الإنتاج – الدولار من جهته يتصاعد بقيمته.

١٩٨٦: انخفاض خارق للعادة في أسعار النفط، حيث يصل إلى ٧ دولارات للبرميل.

١٩٨٠: سعر النفط يصل إلى سقف ٤٠ دولاراً عشية اندلاع حرب الخليج الثانية.

١٩٩١: اندلاع حرب الخليج الثانية إثر اجتياح الكويت من طرف العراق. الصدمة النفطية الثالثة.

١٩٩٢: اكتشافات لآبار النفط في أمريكا اللاتينية، وكذا في سوريا، والهند، والنرويج.

١٩٩٨: بحر قزوين يجلب أنظار العالم ويصبح مركز اهتمام العديد من الشركات متعددة الجنسيات، وفي نفس السنة، تم إدماج شركة EXXON مع MOBIL و ELF-Aquitaine مع Total و Pétrofina.

١٩٩٩ ـ ٢٠٠٠: ارتفاع قوي لأسعار النفط إثر اتفاق بين منظمة OPEC والمنتجين الآخرين.

٢٠٠١: أحداث سبتمبر حيث الاعتداء على الولايات المتحدة في نيويورك وواشنطن، مما أدى إلى ركود اقتصادي وأزمة سياسية وانخفاض لأسعار النفط من جديد. سعر البرميل يتدهور ما بين ٣٠ دولاراً الأسبوع ما قبل أحداث ١١ سبتمبر ليتم انخفاضه إلى سعر ٢٠ دولاراً في آخر نفس السنة.

٢٠٠٣: بداية الغزو الأمريكي للعراق مما أدى إلى اضطراب في الأسواق النفطية.

٢٠٠٤: سقف ٤٠ دولاراً يعود من جديد في شهر مايو ليصل إلى ٥٠ دولاراً في سبتمبر من نفس السنة.

٢٠٠٥: في آخر شهر أغسطس، إعصار كاتيرينا يضرب المنطقة البترولية لخليج المكسيك بالولايات المتحدة الأمريكية حيث يتصاعد سعر البرميل إلى أكثر من ٧٠ دولاراً.

٢٠٠٦: يصل سعر النفط إلى أكثر من ٧٨ دولاراً للبرميل في شهر أغسطس مما يساوي ٣ أضعاف أسعار ٢٠٠٢ قبل أن ينزل إلى ٦٠ دولاراً في آخر السنة.

٢٠٠٧: سبتمبر انخفاض المخزون النفطي الأمريكي، مما يدفع إلى تصاعد الأسعار إلى ٨٠ دولاراً – وفي أكتوبر تصل إلى: ٩٠ دولاراً، ثم إلى ٩٨ دولاراً في نوفمبر من نفس السنة.

٢٠٠٨: أسعار النفط تتصاعد بصفة متواصلة حسب التسلسل التالي:

٠٢ يناير: يرتقي سعر النفط إلى السقف الأسطوري لـ: ١٠٠ دولار، سببه الرئيسي الاضطرابات العنيفة في نيجيريا وبعض المناطق الأخرى بإفريقيا، بالإضافة إلى انخفاض المخزون النفطي الأمريكي.

١٣ مارس: سعر النفط تصاعد إلى ١١١ دولاراً بسبب المضاربة خاصة.

١٦ أبريل: يصل سعر النفط إلى ١١٥ دولاراً ليصعد إلى ١١٩ دولاراً في ٢٢ أبريل.

٥ مايو: ١٢٠ دولاراً، ثم ٩ مايو: ١٢٥ دولاراً – وأخيراً، ٢١ مايو: ١٣٠ دولاراً. بفعل المضاربة والاضطرابات الجيوسياسية.

٢١ جويلية: يصل على ١٤٧ دولاراً.



الفهرس

الفصل السادس ٣٦٥

الاستراتيجيات النفطية بين الفرص والقيود : حال الدول العربية

